الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية– قسنطينة–كلية الآداب والحضارة الإسلامية

قسم التاريخ

الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الجزائري

(1219 –1282هـ/ 1804– 1871م)

(دراسة مقارنة)

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:

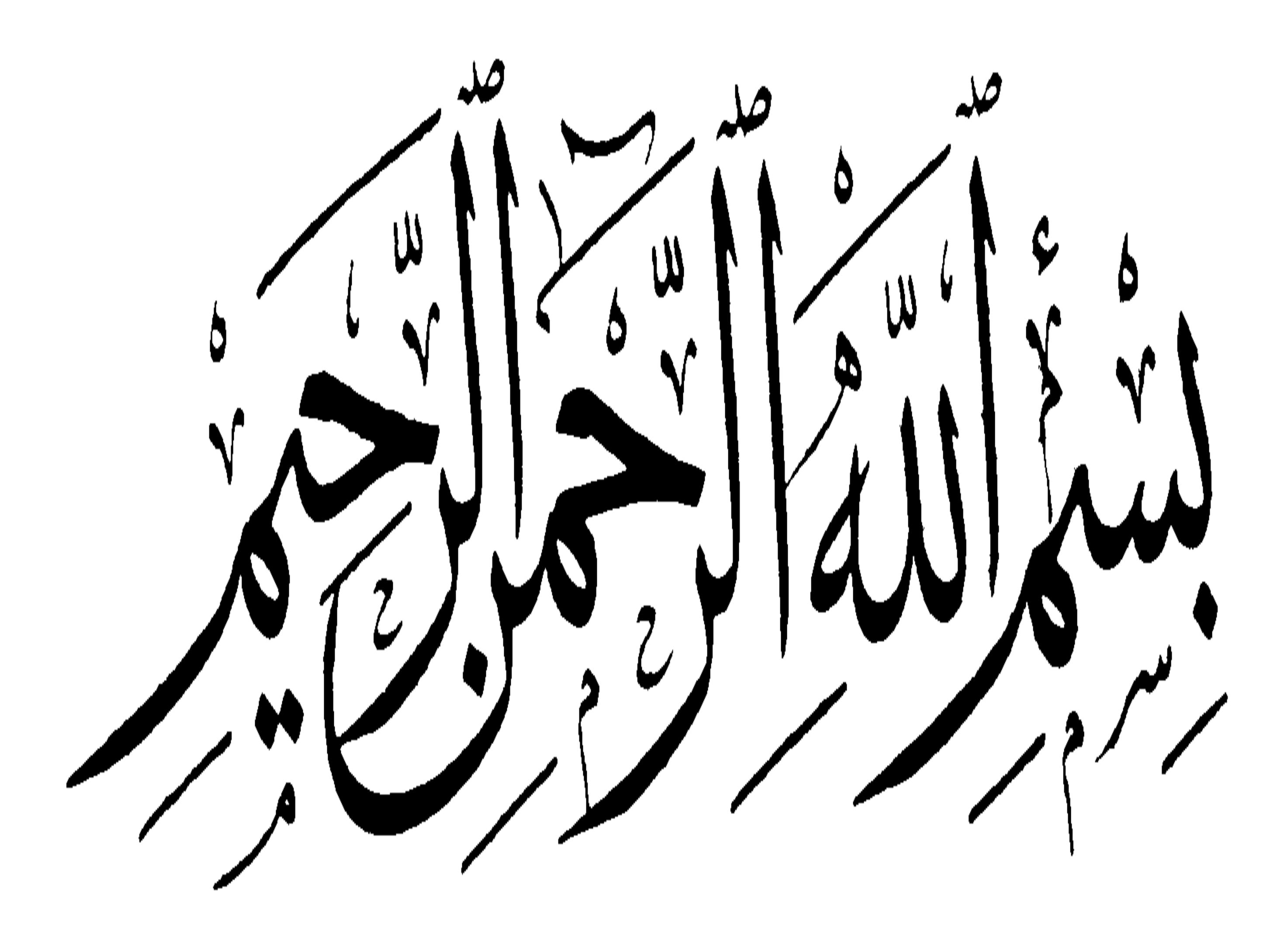
عبد الرزاق قشوان

إشراف الأستاذالدكتور:

عبد المجيد قدور

لجنة المناقشة	الجامعة الأصلية	الصفة
أد.أحمد صاري	جامعة الامير عبدالقادر (قسنطينة)	رئيسا
أد.عبدالمجيد قدور	جامعة الامير عبدالقادر(قسنطينة)	مشرفا ومقررا
أد. علي غنابزية	جامعة حمى لخضر (وادي سوف)	عضوا مناقشا
أد.محمد السعيدقاصري	جامعة محمد بوضياف (المسيلة)	عضوا مناقشا
د.فارس كعوان	جامعة محمد لمين دباغين (سطيف)	عضوا مناقشا

السنة الجامعية :1438–1439هـ الموافق 2017 –2018م


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء:

إِلى رُوحِ ابِي وَرُوحِ أُمِّي الْخَالِدَتَيْنِ فِي أَعْمَاقِ ذَاكِرَتِي وَوِجْدَانِي، إِلَى الزَّوْجَةِ الْكَرِيمَةِ، وَإِلَى أَبْنَائِي وَبَنَاتِي وَإِخْتِي وَأَخَوَاتِي...

أُهْدِي هَذَا العَمَلَ المتَوَاضِعَ

كلمة شكر

الْحَمْدُ لِلهِ كُلَّ الْحَمْدِ وَبَعْدُ، أَتَقَدَّمُ بِخَالِصِ شُكْرِي إِلَى الأُسْتَاذَ الدّكْتُورَ عَبْد الْمَجِيد قَدُّور

الَّذِي تَحَمَّلَ مَعِي أَتْعَابَ هَذَا العَمَلِ مِنْ خِلاَلِ:

إِشْرَافِهَ عَلَى المَوْضُوعِ، وَ مُتَابَعَةِ خُطُوَاتِ البَحْثِ

وَ تَصْحِيحِ بَعْضِ المَفَاهِيمِ، وَتَقْدِيمِ العَدِيدِ مِنَ النَّصَائِحِ وَالتَّوْجِيهَاتِ الْعِلْمِيَّةِ الْأَكَادِيمِيَّةِ

أَشْكُرُهُ لِمَا أَتَاحَ لِي مِنْ فُرْصَةٍ لِإِبْدَاءِ رَأْيِي بِشَكْلٍ حُرٍّ، كَمَا سَأجِدِّدُ تَقْدِيرِي وَامْتِنَانِي لِمَنْحِي الأَوْلَوِيَّةَ وَالأَفْضَلِيَّةَ مِنْ وَقْتِهِ وَانْشِغَالاَتِهِ؛ وبالجملة؛ مَا كَانَ لِهَذَا الْعَمَلِ أَنْ يَرَى النُّورَ لَوْلَا مَسَاعِي الْأُسْتَاذ الْمُشْرِف وَجُهُودُهَ، لِذَا فَإِنَّ عِبَارَاتِ الشُّكْرِ تُقِرُّ بِالْعَجْزِ مِنْ إِنْصَافِهَ.

الشُّكْرُ مَوْصُولٌ أَيْضًا لِكُلِّ مَنْ سَاهَمَ بِمُسَاعَدَتِي لِإِنْجَازِ هَذَا العَمَلِ، أَخُصُّ بِالذِّكْرِ الْدُّكْتُور فَيْصَل مَبْرَك وَالدُّكْتُور زَرْقُوق مُحَمَّد، وَالدُّكْتُور فَرْقَانِي مُحَمَّد الَّذِي فَتَحَ لِي ذِرَاعَيْهِ لِلتَّسْجِيلِ فِي هَذِه الْجَامِعَةِ وَالدُّكْتُور عَبْد الله بُوخَلْخَال، وَالشُّكْرُ لِكُلِّ هَيْئَةِ الْأَسَاتِذَةِ وَهَيْئَةِ الْمَجْلِسِ الْعِلْمِيِّ، وَهَيْئَةِ الْإِدَارَةِ بِجَامِعَةِ الْأَمِيرِ عَبْدِ الْقَادَرِ– قَسَنْطِينَةَ، وَلِكُلِّ مَنْ تَوَاصَلَ مَعِي فِي هَذَا الشَّأْنِ.

قائمة المختصرات والتوضيحات

- ط: رقم الطبعة
- ج: الجزء
- د.ت: دون ذكر لتاريخ الطبع

- ***R.A*** :***Revue Africaine***
- ***P: Page***
- ***PP: N° de pages***
- ***Vol: Volume***
- ***M .G : Ministere de la guerre.***
- ***ANP : Archives Nationales de Paris.***
- ***ACHM : Archives de la chambre de commerce de Marseille.***
- ***AOMA :Archives d'outre-Mer en Provence.***

مقدمة

التعريف بالموضوع وأهميته:

البحث الاكاديمي التاريخي في الجانب الاقصادي و الاجتماعي مؤشر وبيان للتطورات السياسية، ومنطقة الشرق الجزائري جديرة بالدراسة والبحث في هذا المجال، نظرا لأهمية المنطقة، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية عبر مختلف المراحل التاريخية ، سيما نهاية العهد العثماني و المرحلة الأولى من الإحتلال الفرنسي، اردت في هذا الاطار تسليط الضوء على هذه المنطقة.بدراسة مقارنة بين **نظامين سياسيين متباينين** في تاريخ الجزائر في العصر الحديث،، **هما** :نهاية الحكم العثماني و مرحلة الاحتلال الفرنسي للشرق الجزائري. وهي الفترة الممتدة بين 1804-1871م.

دواعي اختيار الموضوع :

الرغبة في معرفة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي جرت في الشرق الجزائري في المرحلة الانتقال من الإدارة البايلكية الى الادارة الاستعمارية الفرنسية وبالضبط في الفترة الممتدة بين 1804 – 1871م.و في هذه المحطة كرس على الشعب الجزائري كل انواع الاستغلال الاقتصادي، الذي اضفى على الحياة الاجتماعية مظاهر الجهل والحرمان وتدني الحياة في كل مستوياتها.

غير أن هذه التغيرات التي كانت يومية في حياة الاجتماعية والاقتصادية، لم تشد انتباه المعاصرين، وعبر عنها الناس أنذاك بمستواهم الذهني البسيط كنهاية عالمهم الذي نشؤوا فيه وتشكلت في خضمه تنشئتهم الاجتماعية والثقافية، وقد يكون بعضهم قد هاجر الى خارج الشرق الجزائري كتعبير عن حالة من الاغتراب. في الفترة العثمانية او الفترة الفرنسية.

ذلك ان المجابهة السياسية من ثورات وتمردات التي شدتها منطقة الشرق الجزائري؛ نهاية الفترة العثمانية والمرحلة الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر، سرعان ما فسحت المجال الى المجابهة الحضارية التي كان مجتمع الشرق الجزائري مسرحا لها، فقد تعدت التغيرات على مستوى الهيئات الادارية الحاكمة، لتطال التراتب الاجتماعي والعادات والتقاليد ونمط المعيشة. بيد أن الدراسات التاريخية السابقة لم تغوص في أعماق هذه التغيرات إلا في حالات العثور على أشعار أو رحلات او كتابات شبيهة بما فعل محمد الصالح العنتري، او بما ورد عرضا كما في دفاتر المحاكم الشرعية. هذا التغير في إطار استمرارية المجتمع الشرق الجزائري غائبة في الدراسات الأكاديمية المعاصرة لأنها انشغلت ببحث كل فترة على حدة.

إشكالية البحث :

عرف الشرق الجزائري مكانة مرموقة عبر مراحل التاريخ، وكانت قاعدة انطلقت منها عدة حركات سياسية ومذهبية أثمرت عن تأسيس الدولة الجزائرية بداية من سنة 1518م. التي تفاعلت مع المجتمع الجزائري اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.

كانت منطقة الشرق الجزائري مقصد المثقفين من العلماء والرحالة القاصدين والمتجولين، واهتم بها المؤرخون في تدوين تطورات أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية و أصبحت تلك الكتابات مصدرا مهما للتأريخ الاجتماعي.

وفي الوقت الذي استسلمت فيه دار السلطان وطلب الداي حسين الأمان وحذى حذوه كل من بايليك الغرب بزعامة الباي حسن وبايليك التيطري بزعامة مصطفى بومزراق، تميز بايليك الشرق بزعامة الحاج أحمد باي الذي انفرد بالمقاومة الشرسة والدفاع المستميت في كل شارع وعن كل بيت، حتى سقطت قسنطينة سنة 1837م في يد الاحتلال الفرنسي.

وفي الفترة الحديثة أفردت أبحاثا عديدة للشرق الجزائري وكتبت مؤلفات كثيرة، ولاسيما في أواخر العهد البايليكي وبداية الفترة الاستعمارية، غير أن تلك الكتابات لم تهتم بدراسة وملاحظة التغيرات الاقتصادية والأحوال الاجتماعية بين المرحلين اي بين نهاية الفترة العثمانية و المرحلة الاولى للاحتلال الفرنسي للشرق الجزائري بشكل خاص اي بين سنتي 1804-1871م.

و الاشكالية التي بنيت عليها هذا البحث تتمثل في طبيعة النشاط الاقتصادي و الجياة الاجتماعية التي ميزت الفترة الاخيرة من الحكم العثماني هل ساهمت هذه الاوضاع في انهيار السلطة العثمانية ؟ و هل التطورات الاقتصادية و الاجتماعية في الفترة الاولى للاحتلال الفرنسي هي الي فجرت ثورة المقراني ؟ و أي العناصر والفئات الاجتماعية التي استفادت او التي خسرت من انتقال السلطة والسيادة على الشرق الجزائري؟

وقد تفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الإشكاليات وهي كالآتي:

1- ما هي الامكانيات الطبيعية و البشرية لمنطقة الشرق الجزائري ؟
2- ماهي الآليات المتحكمة في اقتصاد الشرق الجزائري في الفترةالعثمانية ؟
3- ماهي التطورات التي طرأت على الناحية الاقتصادية في الفترة الاحتلال الفرنسي ؟
4- فيما تتمثل نقاط التقارب والتقاطع بين السياسة العثمانية والسياسة الفرنسية في المجال الاجتماعي؟

5- ما أثر الواقع الاقتصادي والاجتماعي في تأزم الوضع السياسي في ثورة محمد ابن الأحرش وثورة محمد بن أحمد المقراني؟

حدود الدراسة :

لقد حددت الإطار الزمني لهذه الدراسة ما بين حدثين هامين ثورة محمد بن الاحرش في الفترة العثمانية ، ونهاية الحكم العسكري وبداية الحكم المدني الفرنسي (1804 - 1871م) . ، وتمثل ثورة بن الأحرش هزة عنيفة ليس على المستوى المحلي (البايليك) بل على مستوى إيالة الجزائر كلها وهي مؤشر لتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لان التمردات والانتفاضات ضد السلطة العثمانية استمرت في جيوب البايليك حتى سقوط عاصمة البايليك قسنطينة سنة 1837 م ، و انتقال الشرق الجزائري الى سلطة مغايرة في نظامها وأهدافها وطبيعتها وأسس مقوماتها والمتمثلة في سلطة الإستطان الفرنسي، بينما حددت نهاية هذا البحث بسنة 1871م، وهي السنة التي شهد فيها الشرق الجزائري ثورة اجتاحت المنطقة بل تعدتها وكان لها صدى واسع، وهي ثورة الشيخ محمد المقراني.

لقد حصرت المجال الجغرافي للبحث في منطقة الشرق الجزائري وهو ما يعرف في العهد العثماني ببايليك الشرق، الناتج عن تقسيمات الإدارة العثمانية لسنة 975هـ/1565م، والتي أبقت إدارة الاحتلال الفرنسي عليها وفق مرسوم 1834م.

المنهج المتبع في البحث :

لقد كانت خصوصية هذا البحث تفرض على الباحث التقيد بالمنهج العلمي التاريخي في كل مراحل البحث، منذ اختيار الموضوع حتى إخراجه في شكله النهائي، وقد اعتمدت على جمع المصادر و المراجع، وابعت الأسلوب الوصفي، و إستقصاء المادّة الخبرية المتناثرة في مختلف الوثائق والمخطوطات والمواد الأرشيفية المستخدمة، وأيضا اعتمدت على جداول احصائية، لتوضيح التطورات الانتاجية من أجل الوصول إلى مقاربة اجتماعية اقتصادية وسياسية لحقيقة بايلك الشرق الجزائري ، وتقديمها حسب معطيات فكرية منطقية، محاولا في ذلك الوصول إلى إجابات لمختلف الإشكالات والتساؤلات الّتي طرحتها في الموضوع.

الدراسات السابقة:

حضي الشرق الجزائري في فترة العثمانية والفترة الفرنسية بدراسات تاريخية وأكاديمية كثيرة،حيث اهتم ناصر الدين سعيدوني بدراسات مستفيضة عن الجزائر في الفترة العثمانية واهمها النظام الضريبي في الجزائر آواخر الفترة العثمانية وأما محمد العربي الزبيري تناول في دراسته التجارة في الشرق الجزائر لما لها من أهمية اقتصادية في

أواخر الفترة العثمانية، و اهتم صالح فركوس في دراسته الموسومة بالتشريعات الفرنسية ،كما اهتم عبد الجليل التميمي بدراسة بايلك قسنطينة والحاج أحمد باي1830-1837م، واهتمت فلة قشاعي الموساوي في دراستها للوضع الصحي في الريف القسنطيني أواخر الفترة العثمانية ودراستها عن الوضع الصحي في الجزائر أواخر العهد العثماني. أما الأستاذة فاطمة الزهراء قشي فكانت دراستها تتمحور حول قسنطينة المدينة والمجتمع في عهد صالح باي البايات،وقد ركزت في دراستها عن قسنطينة عن مختلف المهن والحرف والحرفيين في المدينة، ولقد اهتمت بالتطورات الحاصلة أواخر الفترة العثمانية وركزت على الطابع الاستغلالي والامتصاص الضريبي والحملات العسكرية التي كان يشنها بايات قسنطينة لجباية الضرائب والصراع بين السلطة والقبائل واستفحال ظاهرة الامتيازات لصالح طبقة الاجواد وشيوخ الطرق الصوفية وزعماء القبائل كما ارتكزت بعض الدراسات على اهم الأنظمة التي كانت تتحكم في دواليب المعاملات الاقتصادية والتجارية والدراسات التي اهتمت بالمحاكم الشرعية وما يرافقها من دراسات أرشيفية وكل هذه الدراسات لها أهميتها العلمية والتاريخية أنارت سبيل بحثي ومطية استرشادي.

أما الدراسات الأكاديمية التي تناولت الفترة الاستعمارية منهم أحمد سيساوي في دراسته التي تناول فيها البعد البايليكي في المشاريع السياسة الاستعمارية الفرنسية من فالي الى نابليون الثالث 1838 – 1871، ودراسة أحميدة عميراوي السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في المنطقة سكيكدة 1838-1858، وبو عزة بوضرساية ودراسته لمقاومة احمد باي، واندري نوشي في دراسته الموسومة ب:

Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu'en 1919.

تميزت هذه الدراسات في إبراز الفترة البايليكية كمرحلة استغلال وامتصاص ضريبي واستبداد سياسي وصراعات قبلية ومجاعات دورية وأزمات سياسية، مرسييه،.وارنيي، اسماعيل عربان، مورينيو، ارنست مارسييه.

إن هذه الدراسات وغيرها لم تفض الى التطورات الناتجة بين المرحلة الانتقالية بين النظام البايلكي العثماني والنظام الإستطاني الفرنسي في الجانب الاقتصادي والاجتماعي بل انصب اهتمامها إما على الفترة البايليكية او الفترة الاستعمارية، ولم تتتبع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة التي وقعت بعد فرض السيادة الفرنسية على الشرق الجزائري.

أما الفرنسيون فقد اهتموا بالدراسات في الفترة البايليكية والفترة الفرنسية، إلا ان أبحاثهم ودراستهم كانت ذات رؤية خاصة تخدم مصالحهم وهدافهم الاستعمارية.و يمكن الاستفادة منها كثيرا ، لان اهم المصادر الارشيفية هي تحت تصرفهم التي نهبوها عند عملية الاحتلال .

مصادر البحث ومراجعه:

اعتمدت في بحثي على جملة من المصادر التي كانت هامة ولا يمكن الاستغناء عليها لأهميتها التاريخية والتي تمثل ركائز ودعائم البحث ومنها مذكرات احمد باي ومجاعات قسنطينة لمحمد الصالح العنتريوفريدة منسية في حال دخول الترك قسنطينة واستيلائهم على أوطانها،لنفس المؤلفوالمرآة لحمدان بن عثمان خوجة،وإتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس من الوباء لنفسالمؤلف، ومنشور الهدايا في حال فيمن الدعي العلم والولاية لعبد الكريم الفكون، وتاريخ حاضرة قسنطينة،الحاج أحمد بن المبارك.

أما المصادر الفرنسية فهي دراسات مستفيضة وعديدة ومتنوعة مثل تاريخ قسنطينة تحت حكم البايات الأتراك حتى عملية الاحتلال 1535-1837 لفايسات. وتاريخ مدن بايليك قسنطينةلشارل فيروووصحراء قسنطينة وتاريخ جيجل لنفس المؤلف،وتاريخ قسنطينة ل ارنست مرسيي،والطاعون في الجزائر ل قيون (Guyon).

- العهد والأمان المعطى لمحلة الشرق، وثيقة رقم 43، ملف رقم 01، مجموعة 3206، المكتبة الوطنية الجزائر. ولويس رين في كتابه انتفاضة 1871 في الجزائر .الا ان هذه المؤلفات اشتملت على الطابع الوصفي ولم تلج الى الجانب القتصادي والاجتماعي في الفترتين البايلكية والفرنسية .

المحاور الكبرى التي اشتملت عليها الدراسة:

بنيت بحثي هذا بمجموعة من الفصول التي تفرعت الى عدة مباحث و مقدمة وانهيت بحثي بخاتمة

لقد تناولت في المقدمة التعريف بالموضوع وأهميته وطرحت الاشكالية التي تتفرع منها جملة من التساؤلات وحددت الموضوع باطار زماني ومكاني ثم عرضت أهم الدراسات الأكاديمية التي تناولت المنطقة وذكرت أهم المصادر والمراجع التي تناولت الموضوع أو كانت لها علاقة بذلك من المصادر العربية والفرنسية وأنهيت ذلك بعرض خطة البحث وفهارس.

الفصل الأول: وعنونته بـ: **لمحة عامة عن الشرق الجزائري بين 1804-1871** : وتناولت فيه ثلاثةمباحث، من أجل التعريف بمنطقة الشرق الجزائري من ناحية الموقع والجغرافية، أما المبحث الثاني فمن أجل التعريف بالنظام الإداري العثماني في هذه المنطقة، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه للإنتفاضات والثورات الشعبية في بايلك الشرق خلال الفترة الأخيرة من الوجود العثماني.

اما الفصل الثاني فعنونته بـ: **الوضع الاقتصادي في الشرق الجزائري(الفترة العثمانية)**1804-1836م وتناولت فيه أربعة مباحث، في المبحث الأول تكلمنا عن المقومات الاقتصادية للشرق الجزائري في الفترة العثمانية، مبرزين المؤهلات هذا البايلك وكذا الإمكانات الهائلة التي يزخر بها، بينما المبحث الثاني؛ فقد أشرنا

إلى الأسواق والمرافق التجارية في مدينة قسنطينة، أما المبحث الثالث؛ فكان بعنوان: السياسة الضريبية مظهر للتسلط نهاية الفترة العثمانية في الشرق الجزائري، وتكلمنا عن أنواع الضرائب وقيمتها وارتفاع وأنخفاض هذه المبالغ، أما المبحث الرابع؛ فكان بعنوان: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، وتكلمنا فيه عن الصادرات والواردات والجهات التي يتم التبادل معها.

أماالفصل الثالث فعنونته : **التطورات الاقتصادية في الشرق الجزائري 1837 – 1871م**، وقدمته في خمسة مباحث: تناولت فيه المواضيع التالية: التشريعات الفرنسية للملكية العقارية في الشرق الجزائري، و المبحث الثاني الموسوم ب أساليب اغتصاب الأراضي لبناء الاقتصاد الكولونيالي في الشرق الجزائري، اما المبحث الثالث فعنونته ب تطور الزراعية الكولونيالية على حساب الزراعة التقليدية، اما المبحث الرابع فعنونته ب تطورات جباية الضرائب وتنظيمهافي العهد الفرنسي في الشرق الجزائري. اما المبحث الخامس فكان عنوانه مقارنة تطورات الوضع الاقتصادي بين الفترة العثمانية والفترة الفرنسية.

أما الفصل الرابع فعنونته ب: **الوضع الاجتماعي في الفترة العثمانية**1804-1837م وقدمته في ثلاث مباحث، المبحث الأول الموسوم بالبنية الاجتماعية في الشرق الجزائري أواخر الفترة العثمانية، أما المبحث الثاني فعنونته بالواقع الاجتماعي في الشرق الجزائري أواخر الفترة العثمانية أما المبحث الثالث فهو بعنوان التفاعل بين الفئات الاجتماعية في الشرق الجزائري.

والفصل الخامس:جاء بعنوان ب: **التطورات الاجتماعية خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1837-1871** وتناولته في خمس مباحث، فالمبحث الأول جاء بعنوان تغير البنية الاجتماعية للمدن في الشرق الجزائري. اما المبحث الثاني الموسوم ب تراجع الحياة الاجتماعية في الريف وانقسام بنية القبيلة. ناقشنا تغير البنية الاجتماعية للمدن في الشرق الجزائري متسائلين في الأسباب والنتائج، اما المبحث الثالث جاء بعنوان الأقلية الأوربية وأثرها على الحياة الاجتماعية . اما المبحث الرابع الموسوم بذروة الانفجار الاجتماعي في الشرق الجزائري. و انهيت هذا الفصل بمبحث بعنوان مقارنة تطورات الوضع الاجتماعي بين الفترة العثمانية والفترة الفرنسية ، وفي الأخير أنهيت البحث بخاتمة وهي جملة من الاستنتاجات والرؤى التي ظهرت لي من خلال البحث.

صعوبات البحث:

أوّل الصّعوبات الّتي واجهتني في انجاز هذه الدّراسة هي أنّ معظم المصادر والمراجع الّتي تناولت هذه الفترة من الدّراسة هي كتب نادرة والحصول عليها يعد –وحده– إنجازا، كما أن التّعامل مع بعض المراجع والوثائق يعد صعبا من حيث التّصفح واستخراج المادة الخبرية والمعرفية ووضعها في سياقها حسب ما يخدم البحث، إضافة إلى عدم تمكّني من الحصول على بعض المصادر والمراجع المهمّة لهذه الدّراسة، رغم الجهد الّذي بذلته في سبيل الحصول عليها، بالإضافة إلى قلة الوثائق والتّقارير والرّسائل الّتي تبرز هذه العلاقات الّتي يوجد غالبها في الأرشيف العثماني بتركيا.

وفي الأخير أرجو ان أكون قد أفدت قارئ ومتصفح هذه الصفحات، كما أطلب منه أن يدعوا لي بخير الدعاء، وأن يُشْهِرَ ما فيها من خير، وَيَكُفَّ عما فيها من نقص، ولله الدوام.

الفصل الأول

لمحة عامة عن الشرق الجزائري بين 1804 – 1871

المبحث الأول: موقع والجغرافية الشرق الجزائري

المبحث الثاني: النظام الإداري في الفترة العثمانية

المبحث الثالث: الثورات والانتفاضات والمقاومات الشعبية 1804-1871 م

المبحث الأول:موقع والجغرافية الشرق الجزائري

أضحى الشرق الجزائري من أهم المناطق التي تستدعي للدراسة. فالبحث في المجال الاقتصادي والاجتماعي من أهم المجالات الحيوية، التي تنمي الفكر وتعلل وتفسر الأحداث السياسية، ولا يمكن فهم التطورات السياسية إلا بالتنقيب على حيثياتها في النشاط الحيوي للسكان وآليات النظام الذي يسيرها، فعامل القوة والضعف وتحالف وتضامن الفئات الاجتماعية مرده للحصانة التي تجمعه وتجعله قوة للبناء أو قوة للدفاع المشترك لتصنع منه المصير والتاريخ المشترك.

لقد حضي الشرق الجزائري بمجموعة من الإمكانيات الإقتصادية والاجتماعية. فرغم قوة هذه الامكانيات في الانتشار والتنوع أوقع المنطقة في أزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية بارزة. أستوقفت الباحثين والمؤرخين، وأرقت السياسيين، فما هي إمكانيات الشرق الجزائري في نهاية الفترة العثمانية ؟

ان لجانب الجغرافي والفضاء الذي تمتد فيه دراسة البحث، وذلك ليتسنى للقارئ معرفة الإمكانيات الطبيعية التي تحضى بها منطقة الشرق الجزائري والتي على أساسها تبنى الحياة الاجتماعية وتمارس فيها الانشطة الاقتصادية، وأهم سؤال يمكننا طرحه في هذا الإطار هو: ما هي الحدودالجغرافية للشرق الجزائري؟ والسؤال الثاني هو: ما هي الإمكانيات الطبيعيةالمساهمة في النشاط الاقتصادي والمحددة للحياة الاجتماعية لسكان المنطقة؟

الامتداد الجغرافي:

يمتد الشرق الجزائري والذي عرف في الفترة العثمانية ب: بايليك الشرق أو إقليم الشرق والذي اتخذ من قسنطينة[1]عاصمة لمقر السلطة العثمانية فهو متباين في تضاريسه متنوع بأقاليمه، والذي يمتد من حدود أيالة تونسفي القالة إلى واد الصومام قرب بجاية غربا، أي إلى الحدود الغربية لبايليك التيطري، وهي الواجهة البحرية المطلة على البحر الأبيض المتوسط من الجهة الشمالية، وهوفضاء الاتصال مع العالم الخارجي وخاصة أوربا، ويكتسي أهمية بالغة في المعاملات والمبادلات بين الشرق الجزائري وبقية دول العالم العربي والإسلامي، ودار السلطان مقر السلطة المركزية لإيالة الجزائر، ويمتاز بتنوع التضاريس وكثافة الغابات وكثرة الجبال وتوفر السهول أين توجد مجموعة من المدن الهامة منها عنابة وسكيكدة وبجاية وجيجل، أما الحدود بين الشرق

[1]- تقع مدينة قسنطينة فلكيا على خط 36. 23 درجة شمالا، وخط 7. 35 درجة شرقا، وتتوسط إقليم شرق الجزائر، حيث تبعد مسافة 245 كلم عن الحدود الشرقية الجزائرية التونسية وحوالي 431 كلم عن الجزائر العاصمة غربا و235 كلم عن مدينة بسكرة جنوبا و80 كلم عن مدينة سكيكدة شمالا، وتتربع مدينة قسنطينة فوق الصخرة العتيقة على جانبي وادي الرمال تحف بها العوائق والانحدارات الشديدة من كل الجهات.

الجزائري ودار السلطان وبايليك التيطري فهو واد الصومام الذي يصب غرب بجاية ويمتد نحو الجنوب، وهذا الوادي"السمار" يأخذ مجراه من أعالي برج حمزة، ومن روافده أودية كثيرة من جرجرة، وتختلف تسميته حسب الجهات التي يمر بها،ويدعى في أعالي قربة بني منصور بوادي بني منصور، ثم يغير اسمه إلى وادي بني عباس قرب أقبو وبني وغليس وتازمالت، وفي الأخير يحمل اسم وادي الصومام[1]، ويصب هذا الوادي في البحر بالقرب من بجاية، ويدخل ضمن إقليم قسنطينة.

وبرج حمزة يدخل ضمن بايليك الشرق وذلك لكون القائد المتصرف فيه كان يعين من طرف باي قسنطينة، حتى جبال البيبان،[2](بيبان الحديد) ومنها جنوبا حتى المسيلة ومنطقة الحضنة، ويعتبر واد الصومام الفاصل الطبيعي من الناحية الغربية لبابليك قسنطينة.

وأما من الناحية الجنوبية يتوغل بايليك الشرق نحو الصحراء وتعتبر ورقلة وتقرت1884 من أهم الحواضر الصحراويةالتي تلحق إداريا للبايليك الشرق أثناء حكم صالح باي،[3] للإقليم إلى تقرت لإخضاعها ولكنه اضطر إلى رفع الحصار عنها لانعدام الأقوات والمؤن. [4] أما من جهة الشرق فيحد البايليك أيالة تونس.

الخصائص الطبيعية ذات البعد الاقتصادي:

الشرق الجزائري متباين في تضاريسه ومتنوع في مظاهر سطحه وهذا ما جعله متميزعن غيره من أقاليم الجزائر مما أكسبه طابع اقتصادي واجتماعي متميز، والسؤال الذي نريد طرحه هو كالتالي: ما مدى أثر تنوع السطح على الجانب الاقتصادي والاجتماعي ؟وبشكل آخر هل تنوع النشاط الاقتصادي له علاقة بسطح الأرض وأشكال تضاريسها ؟

---

[1]– السمار، وهو أحد نباتات المستنقعات الملحية الذي يتميز بقوة تحمل عالية للملوحة بالتربة، وتمتد رزوماته في باطن الأرض إلى مسافة 30 .50 سم, أفقيا إلى مسافات طويل، ويتراوح طول ساق نبات السمار بين 90 .150 سم واسمه العلمي (جانكس أرابيكس) .

[2]– منطقة المهير حاليا.

[3]– في عام 1788قاد صالح باي حملة كبيرة إلى الجنوب الصحراوي القسنطيني لمعاقبة شيخ الذواودة محمد الذباح، وشيخ تقرت فرحات بن جلاب لرفضهما دفع الضرائب للبايليك وفي طريقه إلى تقرت مر على واحات طولقة وبوش قرون وليشانة الزعاطشة وسيدي خليل (سيدي خالد) بوادي جدي ودفع له سكانها الضرائب المطلوبة.

[4]– محمد صالح العنتري،فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها، مراجعة وتقديم وتعليق يحي بوعزيز، دار هومة، الجزائر، 2005، ص78.

يمكننا تقسيم الشرق الجزائري، الى أربعة أقاليم تضاريسية متباينة وذلك حسب امتداد التضاريس التي تمثل أحزمة مترابطة متناسقة مع امتداد شواطئ البحر المتوسط، فالسواحل الشمالية بتركبتها من الجبال التلية والسهول الساحلية ثم مجال السهول العليا، والأطلس الصحراوي والصحراء بالإضافة الى كتلة الأوراس[1].

فهي تمتد أفقيا من الشمال الغربي نحو الشمال الشرقي حسب دوائر العرض للكرة الأرضية، ويمكن أن نحدد المجال الجغرافي لدراستنا حسب التقسيم الإداري الذي أوجدته السلطة العثمانية في عهد حسن ابن خير الدين، الذي يرجع له الفضل في وضع أول تقسيم إداري للجزائر بعد الاستقرار الأوضاع في الشرق الجزائري ودخول العثمانيون قسنطينة التي كانت تابعة للدولة الحفصية،أسس بايليك الشرق سنة 974هـ/ 1556 م واتخذ من قسنطينة عاصمة لمقر الحكم الجهوي التابع للسلطة المركزية في دار السلطان واعتبر لقب الباي منذ ذلك الوقت الحاكم على البايليك الشرق [2].

–السهول الساحلية:

تعتبر من أخصب الأراضي الزراعية رغم قلة انتشارها وضيق اتساعها وكثيرا ما تكون داخلية بين الجبال، لكنها تتوفر على مقومات هامة للنشاط الاقتصادي منها خصوبة التربة الفيضية وتشقها مجاري مائية ولها الحظوة في كمية الأمطار الغزيرة والكافية لنمو الأشجار الغابية والنباتات المتنوعة، ومن هذه السهول الساحلية[3]، سهول عنابة وسطورة (سكيكدة) وبجاية وميلة التي تعتبر من أوسع السهول الساحلية،ومن مميزاتها إنها تحتوي على مدن قديمة ذات حضارات ومرافئ للصيد ترتبط بمسالك نحو الداخل بين الالتواءات الجبلية، أما السهول الداخلية فتقطنها قبائل متفرقة بين الجبال الأطلس التلي، أما العشائر القبلية القاطنة بنواحي جيجل والقل وأسطورة؛ فقد ظلت مستقلة ولم تعد تدفع ما عليها من الضرائب منذ عهد طويل.

---

(1)– محمد الهادي العروق، مدينة قسنطينة دراسة في جغرافيا العمران ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص ص78.

(2)– محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتحقيق د/ محمد بن عبدالكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981، ص 36.

(3)–إن إقليم بايلك الشرق هو همزة وصل بين المغرب الأدنى والمغرب الأوسط وبين شمال الصحراء الكبرى الإفريقية والبحر الأبيض المتوسط ونقطة التقاء القوافل وركب الحجيج بين المغرب والمشرق ومنطقة انتقالية بين حضارة الشواطئ وحضارة الصحراء وقسنطينة مركز ذلك.

وقد دفع عثمان باي حياته ثمنا لأحدى الحملات التي جردها على ساحل جيجل،[1] وغنى المنطقة بالثروة الغابية والسهول الخصبة وتوفر المياه جعل المنطقة الساحلية أكثر المناطق استقطاب وأهم هذه الثروة تتمثل في غابات الصنوبر والفلين، لكن المساحات تبقى محدودة تتقاسمها القبائل القاطنة فيها ذات التأثير الاقتصادي القليل ذو الاستهلاك المحلي إلا في بعض المنتجات مثل الأخشاب والشمع والعسل وبعض الخضروات وأشجار اللوز والتين والعناب والخوخ والتفاح.

جبال الأطلس التلي:

هو المجال الجغرافي الذي يمتد من البحر الأبيض المتوسط، ويشمل الجبال الأطلس التلي مثل جبال جرجرة وجبال البيبان التي تمتد أفقيا من الشرق إلى الغرب وتتمثل في جبالالسهول الساحلية ومصبات الأنهار وأودية البحر الابيض المتوسط وثروة الغابات، والثروة البحرية، ولما كان لهذا الامتداد دور في حالة السلم والحرب، لأن طبيعة المناخ والتساقط وطبيعة الغطاء النباتي والحيواني مميز عن غيره من الأقاليم المجاورة، لهذا نجد طبيعة المجتمع وبتركيبته ونمط حياته تختلف عما سواها، بالإضافة إلى الظروف التاريخية التي تحكمت في هذه المناطق مثل التهديد الخارجي البحري من طرف الأوربيين من أقدم العصور سيما التحرش الأيبيري بعد سقوط غرناطة و عمليات الاسترداد التي استهدفها الفونسو ملك اسبانيا و زوجته ايزابيلا[2] في تلك الفترة، إضافة إلى الموانى التي تزخر بها هذه الواجهة البحرية، بالإضافة إلى ثروة الغابات المتوفرة في تلك المنطقة وما أدت من دور اقتصادي واجتماعي، يضاف إلى تلك السهول السهول الساحلية.

السهول الساحلية:

السهولالساحلية تتميز بالخصوبة مثل سهل عنابه وسهل سكيكدة وسهل قالمة وسهل بجاية والسهول الساحلية لوادي الصومام والسهول الداخلية الضيقة التي تنحصر بين جبال الأطلس التلي، إن هذا الإقليم بتضاريسه فرض على المجتمع حياة اقتصادية واجتماعية مخالفة عن غيره من الأقاليم الأخرى مثل تربية الأبقار

---

(1)- عندما تولى خيضر باشا السلطة في عام 1589-1592 طلب من البايات في البياليك، أن يستعملوا نفوذهم لدى القبائل حتى تدفع ما عليها من ضرائب في اقرب وقت فقام الباي محمد بن فرحات بتذكير الشيوخ والقبائل والخلفاء، فامتثل البعض وامتنع البعض الآخر ومنهم زعماء أولاد مقران بمجانة الذين أعلنوا الحرب ضده فتصدى لمواجهتهم بدعم من الباشا في العاصمة الذي انجده وأرغمت قواتهما على دفع خسائر الحرب مع الاحتفاظ بامتيازاتهم القديمة.

(2)- كانت حرب غرناطة عبارة عن سلسلة من الحملات العسكرية بين عامي 1482-1892 اثاء عهد الملوك الكاثوليكيين ايزابيلا ملكة قشتالة و فرديناند الثاني ملك اراغون ضد امارة غرناطة التي كانت تحت حكم النصرانيين و التي انتهت بهزيمة غرناطة و الحاقها بمملكة قشتالة و بذلك انتهت القاعدة الاسلامية في الاندلس .

والأغنام والدواب،[1] في نفس الوقت تعاملت معه السلطة الجهوية معاملة تختلف عن الأقاليم الأخرى، مثل نوعية الحيوانات التي يعتمد عليها في معاشهم وخدمتهم ونشاط تجارتهم بالإضافة إلى الموانئ التي كانت تربط أهم الحواضر الساحلية على شواطئ البحر المتوسط[2]. يذكر ناصر الدين سعيدوني عن ابن حوقل في وصف مدينة عنابة حيث يقول :"ويغربها ماء سائح يسقي بساتينها واراضيها ...و هناك بركة دورها نحو عشرة اميال وفيها سمك كثير جليل" [3]ان غنى المنطقة بالموارد الاولية الطبيعية النباتية في الجبال الشمالية لبايليك الشرق.

السهول العليا:

وهي المجال الحيوي للنشاط الاقتصادي للشرق الجزائري، وتمتاز باتساعها وخصوبة أراضيها وتعدد مجاريها المائية، وهي تمتد من برج زمورة غربا إلى جبال الاوراس شرقا، وتمتاز بتموج امتدادها وخصوبة تربتها تظهر فيها جبال وبحيرات مثل بحيرة عين زادة قرب برج بوعريريج، وتمتاز بمتوسط مداها الحراري وبرودتها شتاء وارتفاع درجة حرارتها صيفا تسقط فيها الثلوج في فصل الشتاء، وتجري فيها أودية موسمية وهي مجال النشاط الزراعي للفلاحين، تصلح للزراعة خاصة الحبوب مثل القمح والشعير والحمص والعدس، بالإضافة الى تربية المواشي من الأغنام والماعز والأبقار والبغال والأحصنة وتعرف هذه السهول بالقبائل التي تحتل مظاربها أو المدن التي تظهر فيها، وتركز الرعي في المناطق العليا القسنطينية مع زراعة معاشية بسيطة[4] مثل سطيف والعلمة والمسيلة وقسنطينة وقالمة وتبسة وباتنة، وتستقر فيها مجموعة من القبائل مثل قبيلة أولاد المقراني و قبيلة أولاد عبد النور الموسمي و الرعي الموسمي بالنواحي الوسطى والجنوبية من البايليك الشرق.[5]

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، دار الغرب الاسلامي، الطبعة الاولى، سنة 2000، ص 504.

[2] – المرجع السابق، ص 508.

[3]– نفس المرجع السابق،ص 504.

[4] – نصر الدين سعيدوني،الشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ،العهد العثماني،وزارة الثقافة والسياحة،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر 54،1984.

[5]- قبيلة أولاد عبد النور، واحدة من أكبر المناطق مساحة بمقاطعة قسنطينة، وتقع بمنطقة التل، المعروفة باسم الهضاب العليا، إذ تحتل جانب من السهول التي تمتدّ بين قسنطينة وسطيف، وعين الكبش التي نأخذها نقطة مركزية للإقليم ترتفع من على سطح البحر بـ 900 متر. تبلغ مساحتها اليوم حوالي 200 ألف هكتار، وقد كانت أكبر من ذلك في العهد التركي، فخلال هذا العهد كانت القبيلة تنصب خيامها حول عين السلطان عند جبال أولاد بوعون أو أولاد سلام.

جبال الأطلس الصحراوي:

توجد سلسلة جبلية وهي امتداد من الجنوب الغربي للجزائر نحو الشمال الشرقي في منطقة الشرق الجزائري، وهي الامتداد الطبيعي الذي يفصل السهول العليا من الجهة الجنوبية عن الصحراء وتخومها،[1] إلا أننا نلاحظ هذا الامتداد يزول تدريجيا كلما اتجهنا نحو الشرق ليترك فضاء بينه وبين كتلة الأوراس، ومن خصائصه انه السد المنيع أمام الزحف الرمال الصحراوية واقل الأقاليم سقوطا للأمطار وقلة الغطاء النباتي ومميزات نباتاته القصر وشوكية مقاومة للجفاف وتنمو في فصل الشتاء والخريف وتختفي في فصل الصيف، تكثر فيه الشطوط مثل شط ملغيغ وشط زاغر وشط الحضنة في نواحي المسيلة، يصلح للرعي وتحتله قبائل رعوية في معظمها متنقلة بين الشمال والجنوب مثل قبائل الحنانشةواهم القبائل التي تألف هذا الصنف من السكان قبائل النمامشة[2]، كذلك قبائل الحنانشة ،[3] وبن قانة وأولاد جلاب وأولاد دراج واأولاد نايل،ومن أهم مدنها تقرت وبسكرة والوادي وبريكة. [4]

كتلة الاوراس:

جبال الاوراس هي جبال عالية القمم تقع شمال كل من والولايات باتنة وخنشلة وأم البواقي وتبسة وأعلى قمة بها هي قمة جبل شيليا التي تقع في بابوس بولاية خنشلة بارتفاع يقدر ب 2328م، تليها قمة بثينة

---

(1)- محمد الهادي العروق، مدينة قسنطينة دراسة في جغرافيا العمران ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص ص79-85.

(2)- ورَدَ في مقالين منشورين في المجلّة الأفريقيّة، للكاتبَين العسكريّين الفرنسيّين(Masqueray .E وA. Vaissiére)، أنّ قبيلة النّمامشة المشهورة، والتي تعتبر أكبر قبيلة ناطقة بالأمازيغية في العالم في العصر الحديث، والموطّنة في القسم الشّرقي لجبل أوراس،هي خليط من هوّارة وزَنَاتَة، ثُمّ نزل عليهم أولاد رشاش بن وشاح الهلالي، من عرب بني هلال، واختلطوا بهم ونُسِبوا فيهم. ولد بعرة بن حنّاش، فهم قبيلة الحنانشة الشّاوية الكبيرة، التي تعيش في نواحي سوق أهراس، على الحدود التّونسيّة الجزائريّة.

(3)– قبائل الحنانشة: قال المؤرخ الفرنسي (ErnestMercier) هوّارة الذين يتوزّعون ما بين الهضاب الواقعة شمال شرقي أوراس إلى جنوب عنّابة، بدؤوا يستعربون باحتكاكهم مع العرب ليأخذوا أسماء جديدة (الحنانشة، النمامشة، الحراكتة)، وقال في موضعٍ آخَرَ: «نذكر خصوصا في عمالة قسنطينة النمامشة، الحنانشة، الحراكتة، ثلاث قبائل تكوّنت من هوّارة وتسيطر على الهضاب الواقعة بين تبسّة، قسنطينة وباجة»، وزاد في موضعٍ آخَرَ: «على الهضاب الشّرقيّة، تنتشر قبائل بربريّة مستعربة جديدة، وهي التي تكلّمنا عنها: الحنانشة، النمامشة (اللمامشة)، الحراكتة، تكونت من نفزاوة وهوّارة».

(4)- حليمي عبد القادر، مرجع سابق، ص149.

العابد بولاية باتنة التي يصل علوها إلى 2321 وجبل عالي الناس جنوب ولاية خنشلة كما تصنف جبال الاوراس من بين أكبر سلاسل الجبال في شمال إفريقيا.

محتويات جبال الاوراس تشكل القسم الشرقي من سلسلة الأطلس الصحراوي التي تفصل الهضاب العليا عن الصحراء الكبرى، وتعتبر أعلى نقطة في جبال الاوراس هي قمة شيليا التي تصل إلى 2328 متر التي تقع في حدود باتنة وتبسة، ثم قمة جبل المحمل البالغ ارتفاعه 2321م ثم قمة أشمول ارتفاعه 2100متر قمم أخرى في جبال الاوراس التابعة لباتنة، ثم تلي قمة أعالي الناس جنوب ولاية خنشلة بارتفاع يقدر بحوالي 2000متر.

أما منطقة الأوراس فتضم سلسلة من الجبال والسهول امتدادا بين الشرق الجزائري وامتداد اقل نحو أيالة تونس.

أهم الأودية التي تمر على جبال الاوراس هي الواد الأبيض: أغزر المنابع، ينبع من قمة شيليا وقمم أشمول وأريس يمر على إينوغيسن وأريس وغسيرة شرفات الغوفيوبنيان ومشونش لينتهي إلى سد فم الغرزة بجبال ببسكرة. واد بو عكوس واد الناقص وواد بوايغسانواد منتاناولاية تبسة وواد بني فضالة: المطل على مناطق القصور، معافة، عين التوتة ليصل إلى سهول بوزينة، واد تيبجردة: والمعروف بواد شرشار. واد الطاقة: الذي يغذي سد كدية المدور ببلدية تيمقاد وادي العرب: بشبلة وخيران إلى الولجة وخنقة سيدي ناجي جنوب خنشلة. واد عبدي: الذي ينبع من المحمل وجبال أولاد عبدي ويمر على ثنية العابد وشير والنوادر ومنعة وورقة وتيغرغار وامندان وبوحفص وبني سويك وينتهي إلى بسكرة وبالضبط السعدة وينتهي إلى شط ملغيغ.

الغابات:

غابات منطقة بلزمة. وغابات بني أوجانا. وغابات بني أملول. وغابات أولاد يعقوب. وغابة بوعريف. وغابة لجاج. وغابة زاواي (تافرنت) باريس وغابة أومالو باشمول وغابة بكارية وغابة جبل أكس، وهي في جبل أكس بولاية تبسةقبائل الحراكتة[1].

[1]– وتنقسم قبيلة الحراكتة جُغرافيّا إلى ثلاثة أقسام، هي: حراكتة السّبايخ، حراكتة المعذر والجرمة، وحراكتة جبل الثّلاث، وتنتمي كل بطونها إلى أربعة من أبناء حركات، وهم: أولاد عيسى وأولاد الحاج وأولاد مخلوف وأولاد عدوان، فمن أولاد عيسى: أولاد عمارة وأولاد خنفر وأولاد سيوان، حول عين البيضاء وأم البواقي ومسكيانة، وهم حراكتة العواسي، أوحراكتة السّباخ (الشّطوط)، ومن العواسي أيضا: الحراكتة المعاذير الحراكتة الجرامنة، بجبلِ بوعريف والشمُرّة وقصر والجرمة والمعذر.

الموارد الطبيعية:

كما أن جبال الاوراس مليئة بالينابيع الحارة والباردة والتي تستغل في العلاج الحموي والسياحة وأشهرها حمام الصالحين في خنشلة وحمام المسخوطين في قالمة وحمام سيدي الحاج بمنبع الغزلانبين باتنة وبسكرة.

إقليم الشطوط والصحراء:

المجاري المائية: وادي مية ووادي أغرغار ووادي ريغ[1] وادي الصومام، ووادي سرات ووادي مكرجانة بالاوراس

محتويات الاوراس تضم سلسلة من الجبال والسهول امتدادا بين دولة الجزائر وجزء صغير من دولة تونس.

السهول:

سهل بلزمة بمروانة بوزينة في سهول جرمة وو حوض وادي الطاقة وسهل ثليجان سهل الشريعة وسهل قارت بين خنشلة وتبسة.

الجبال:

جبال النمامشة بمحمل تازوقاغت بولاية خنشلة وجبل شيليا (2328 م)، جبل الرفاعة (2178م) وجبل الجرف (1711 م) ولاية تبسة وجبل بوعريف بولاية باتنة وجبل اشمول وجبل اريس وجبل شناورة وجبل ايش ازيزا وجبل تاقطيوت ببسكرة جبل المحمل (2321 م) مقاطع من ولاية باتنة وجبل أولاد عائشة وجبل بن بوسليمان. جبل عالي الناس جنوب ولاية خنشلة وفي ولاية تبسة جبل قنتيس 1730 م. وجبل بسباس 1510 م وجبل سيار 1400 م جبل آنوال 1800 م وجبل تروبيا 1444 م وجبل القعقاع 1160 م. وجبل الدكان 1900م، آذرار آملال (الجبل الأبيض)2000م جبل تاغدا 1300 م جبل قابل بوجلال 1800م.

الأودية:

أهم الأودية التي تمر على جبال الأوراس هي:الواد الأبيض: أغزر املال الذي ينبع من قمة شيليا وقمم أشمول وأريس يمر على اينوغيسن وأريس وغسيرة شرفات الغوفيوبنيان ومشونش لينتهي إلى سد فم الغرزة بلحبال في بسكرة، واد بوعكوس وواد بوايغسان وواد منتانا وواد الناقصبولاية تبسة، واد بني فضالة: المطل على مناطق القصور، معافة، عين التوتة ليصل إلى سهول بوزينة وواد تيبجردة: والمعروف بواد شرشار، وادى الطاقة: الذي يغذي سد كدية المدوربلدية تيمقاد، وادي العرب: بشبلة وخيران إلى الولجة وخنقة سيدي ناجي جنوب

[1] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000،ص 522.

خنشلة، وادى عبدي: الذي ينبع من المحمل وجبال أولاد عبدي ويمر على ثنية العابد وشير والنوادر ومنعة وورقة وتيغرغار وامندان وبوحفص وبني سويك وينتهي إلى بسكرة وبالضبط السعدة وينتهي إلى شط ملغيغ[1].

الغابات:

غابات منطقة بلزمة. وغابات بني أوجانا. وغابات بني أملول وغابات أولاد يعقوب. وغابة بوعريف. وغابة لجاج. وغابة زاواي (تافرنت) باريس وغابة اومالو باشمول وغابة بكارية وغابة جبل أكس والواحات والقنطرة وواحة شبلة وواحة خيران وواحة الوجلة وواحة تبويحمتواجة خنقة سيدي ناجي وواحة سيار. ششار وواحات نيقرين وواحات فركان.

كما أن جبال الأوراس مليئة بالينابيع الحارة والباردة والتي تستغل في العلاج الحموي والسياحة وأشهرها حمام الصالحين بخنشلة وحمام المسخوطين بولاية قالمةوحمام سيدي الحاج بمنبع الغزلان بين باتنة وبسكرة،

الأقاليم المناخية للشرق الجزائري:

نظرا للامتداد الكبير لإقليم الشرق الجزائري من الشمال إلى الجنوب وامتداد التضاريس (الجبال، سهول، هضاب،أودية)[2]. من الغرب نحو الشرق بميل طفيف نحو الشمال في الناحية الشرقية، نجد تباين في أقاليم مناخية، من الناحية المناخية المتنوعة ين المتداد من الشمال الى الجنوب اي من المنطقة الساحلية البحرية الى الهضاب العليا والمنطقة الصحراوية تتباين مظاهر الفصول الأربعة، وكميات التساقط التي تتحكم في نمو النبات وارتباطها بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والتي تتراوح بين 500مم في الجنوب و1200م في المناطق الساحلية وهذا ما يساعد على التوطين البشري في الشمال وترحالهم في الناحية الجنوبية[3].

ويرجع ذلك أساسا لضيق الفضاء البحري للبحر الأبيض المتوسط وارتفاع الجبال كحواجز أمام المؤثرات البحرية لذلك نلاحظ ثلاث أقاليم مناخية متباينة تتخللها أقاليم محلية ضيقة المجال مثل جبال جرجرة وجبال الأوراس والأحواض الداخلية لقالمة وميلة وأهم هذه الأقاليم هي:

---

(1)- احمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري، دار البصائر، الجزائر 2008، ص 66.

(2)- حول دراسة إقليم قسنطينة، راجع Marc coté: Le relief de Constantine les hauts plaines de Constantine.

(3)- حليمي عبد القادر، جغرافية الجزائر (الطبيعية، البشرية، الاقتصادية)، مطبعة الإنشاء، ط2، دمشق، 1968، ص125.

الإقليم المناخي التلي:

يشمل المنطقة الشمالية والسهول الساحلية والجبال الأطلس التلي وهي أكثر انتعاشا ببخار الماء وأكثرها أمطارا تتراوح بين 1700 و1200ملم في السنة وتتميز بأمطارها الشتوية الغزيرة وسقوط الثلوج على قمم الجبال وتكون خزانا لبقية شهور السنة لتسقي السهول الداخلية والساحلية لذلك كان ثروتها المائية دور اقتصادي لكثير من المنتجات الزراعية وتنوع أشجار الفواكه وإنتاج الخضر

المناخ الإقليمي للسهول العليا:

تتميز بسقوط الثلوج ومداها الحراري المتوسط وهي اقل نسبة في سقوط الإمطار لذلك اختصت بأنواع اقل من المزروعات والإنتاج الحبوب مثل القمح والشعير، وأما الجهة الجنوبية لهذا الحيز تنمو نباتات اقل طول تصلح للرعي وأنشطة زراعية ضيقة على ضفاف الأودية التي تشكل أحواض وشطوط نحو المناطق الداخلية في منطقة الاوراس وبسكرة وورقلة وتقرت، وهي ذات نشاط فلاحي هام للإنتاج الحبوب والأشجار اللوز.

-المناخ الإقليمي الصحراوي:

يمتد هذا الإقليم جنوب السهول العليا وتكثر فيه الشطوط مثل شط الحضنة وشط الجليد وشط ملغيغ وشط زاغر، وتكثر فيها الواحات النخيل وهي عبارة عن مجاري مائية باطنية ومناطق تقع عادة في منخفضات، تلفها جبال تتوفر فيها الينابيع والمجاري المائية حظيت بزراعة صحراوية معيشية، وأساسها النخيل والأشجار المثمرة مثل الاغواط وطولقة وبسكرة والمغير وبوسعادة[1].

الفوارق الحرارية في منطقة الأوراس واسعة جدا بين فصلي الشتاء والصيف، وبين الليل والنهار، وتتسع هذه الفوارق كلما زاد الارتفاع، فالثلوج تتساقط بكثافة على المرتفعات التي تزيد عن 1300م وخاصة بالسفح الشمالي، وهذا ما ساهم في تشكل غطاء نباتي مميز للمنطقة.

الغطاء النباتي:

أهم الأشجار في الأوراس هي أشجار البلوط المحلية وأشجار الصنوبر الحلبي وأشجار التنوب النوميدي وأشجار السنديان الأخضر وأشجار السدر الجبلي والأشجار المثمرة كالبرتقال والخوخ والتفاح والمشمش والتين والزيتون واللوز في كل من مرتفعات شيليا وأشمول وتتميز قمة المحمل بباتنة بوجود صنف نادر من الأشجار

(1)- محمد الهادي العروق، مرجع سابق، ص ص79-85.

على المستوى العالمي وهي أشجار الأرز الأطلسي، على الرغم من أن الأوراس يقع بعيدا عن البحر فإنه يبدو في شكله كتلة خضراء[1].

من هذا العرض للناحية الطبيعية يظهر لنا قوة التنوع الطبيعي في الشرق الجزائر ومنه يمكننا أن نتعرف عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشرق الجزائري في نهاية الفترة العثمانية وبداية الاحتلال الفرنسي للمنطقة، ولكي يكون للقارئ صورة واضحة من جهة ولكي يكون بحثنا يتسم المنهجية العلمية الطابع الأكاديمي المألوف.

[1]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، 502.

المبحث الثاني: النظام الإداري في الفترة العثمانية

اعتمد العثمانيون في الجزائر على نظام إداري محكم مكنهم من البقاء لمدة ثلاثة قرون بأقل التكاليف وأكثر فائدة، نظرا لقلة تعداد قوتهم العسكرية والإدارية التي كانت تشرف على تسيير شؤونهم والدفاع عن مصالحهم وحماية الجزائر من التهديدات الغربية (الأوربية المسيحية)، فالإشكال المطروح في هذا الصدد يتمثل في: هل فعلا كانت السلطة العثمانية قوية لدرجة أنها فرضت نفسها على الوضع الداخلي والخارجي لأمن واستقرار الوضع في الجزائر ؟ لذلك ارتأينا في بحثنا الى إبراز مكونات السلطة المحلية في بايليك الشرق الجزائري من خلال النظام الإداري للشرق الجزائري في الفترة العثمانية[1].

الهيئة المحلية في الشرق الجزائري:

مقاطعة الشرق الذي نشأ عن التقسيم الإداري في عهد حسن بن خير الدين هو الذي بقى معمول به حتى نهاية الفترة والحكم العثماني في الجزائر، إلا انه بقى مرتبطا بالسلطة المركزية في الجزائر (دار السلطان) مقر السلطة المركزية لأيالة الجزائر، ولم ينفصل عنها أو حاول الانفصال عنها، رغم الاضطرابات والثورات التي شهدتها المنطقة من حين لأخر خاصة الفترة الأخيرة والتي يمكن أن نؤرخ لها بنهاية صالح باي 1792م، وقد ورد في كتاب تاريخ بايات قسنطينة من تحقيق حساني مختار لمؤلف مجهول فيقول " وإن ما تم التوصل إليه لم يعجب موظفي الباي صالح وهم خزنادار والجنحريي وقائد المنصورة والمزوار فعزموا على قتل الباي الجديد وإعادة صالح باي لملكه. وإذا وقف الباشا ضدهم فإنهم سيعلنون استقلال بايليك الشرق على الجزائر"[(2)]، فما هو شكل الإدارة العثمانية في بايليك الشرق الجزائري ؟ وما هي مستنداتها ؟ وهياكلها الأساسية ؟

النظام الإداري لبايليك قسنطينة:

لقد اتخذت الإدارة العثمانية في الشرق الجزائري تقريبا نفس الهياكل التي كانت في دار السلطان إلا في بعض الخصوصيات والمصالح الإدارية نظرا لطبيعة كل منها، وبقت بعض المناصب ثابتة غير متغيرة، فهل هذا الثبات وعدم التغيير في الهياكل الإدارية من أسس ضعف النظام العثماني في الجزائر ومنه في الشرق الجزائري ؟ فهل ساهمت الإدارة في ضعف البايليك وكيف ذلك ؟

الباي:يمثل السلطة العليا في البايليك وله السلطة المطلقة على إقليم الشرق الجزائري بما يعرف ب "بايليك الشرق" يتم تعيينه من طرف الداي، كما يتم عزله في أي وقت شاء، فهو موظف للسلطة المركزية

[(1)]- احمد الشريف الزهار، مذكرات،تحقيق وتعليق احمد توفيق المدني،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980، ص43.

[(2)]- مؤلف مجهول، تاريخ بايات قسنطينة المرحلة الاخيرة، تحقيق حساني مختار، منشورات دحلب، الجزائر د. ت، ص50.

لكن ما يظهر في نهاية الفترة العثمانية أن هؤلاء الموظفين كانوا غير مستقرين بمناصبهم فكثير ما كانوا يعتقلون أو يتم إعفائهم من مناصبهم خاصة بعد حكم صالح باي1207هـ –1241هـ الموافق 1824م –1837م، حيث تناوب على هذا المنصب أكثر من ثمانية عشرون (18) بايا في فترة لا تتجاوز 32 سنة، أي بمعدل يقل عن سنتين لكل باي، وهذا دلالة الاضطرابات وسوء التصرف أو عدم الثقة ين الداي ومن يوظفهم في هذه المناصب بالإضافة الى سوء الأحوال المعيشية التي أصبح الشرق الجزائري يعيشها في تلك الفترة، إلا أن ما يمكن التنويه به في هذا الإطار، هل كان بايات قسنطينة في مستوى التسيير والقدرة على توجيه السياسة العامة لسياسة أيالة الجزائر وبايليك قسنطينة ؟

فالباي محمد مناني الذي عين بايا على قسنطينة سنة 1240هـ – 1824م جاء بوصفه وعدم قدرته على تسيير شؤون البلد على لسان فايسات فيقول "تولى أمر البايليك وهو عجوز هرم قليل القدرة، ضعيف الذكاء، وكان وقد تولى قبل ذلك وظائف، قائد جل الغنم، وقائد الشعير والخليفة، ولا يحسن العربية ولا يتحدث بها إلا بصعوبة رغم كونه عاش في قسنطينة سنوات طويلة ولم يظهر أي حيوية أو جدارة في إدارة البايليك" [(1)]، أما الباي مصطفى قارة الذي لم يدم حكمه في البايليك سوى شهرا ونصف فيقول محمد الصالح العنتري:«لم يدم في حكمه سوى شهر أوائل 1818 م وكان البايات مباشرة يقرب إليه اليهود والنساء وجمعهم في قصره واخذ يتعاط معهم شرب الخمور، والدعارة تاركا أوضاع البايليك للإهمال»،[(2)] أما فيما يخص الباي احمد شاوش الذي إستأثر بحكم بايليك قسنطينة بالقوة بالاستعانة ببعض الجنود فلم يدم حكمه سوى خمسة عشر يوما من سنة 1808م.[(3)]

هذه المظاهر كفيلة على أبراز مظاهر الحكم العثماني في الشرق الجزائري أواخر تواجدهم فيها، إلا أن هذه المظاهر لم تكن عامة، بل ظهر بعض البايات بقوة وعزم وسداد رأي وحكمة وشكيمة، ومنهم الحاج أحمدباي الذي تم تعينه سنة 2241هـ – 1826م، شهدت البلاد نوع من الاستقرار والهدوء جاء في كتاب تاريخ قسنطينة لمحمد الصالح العنتري عن احمد باي حيث يقول: «رجع الحاج أحمد باي في قسنطينة ومن بعد ترجيعه عين له باش أغا المتولي أمور العرب بالجزائر، وخرجوا معا يجسون الوطن وينظرون في شانه السبب في تخليطه وفساده فتراهم خرجوا من الجزائر بالأمحال، ونزلوا في وطن عقبة عمال، ثم رحلوا من هناك ونزلوا وطن

[(1)]– محمد الصالح بن العنتري، القحط والمسغبة في بلد قسنطينة، يوجد بالمكتبة الوطنية في الجزائر تحت رقم 2330 سابق، ص 36.

[(2)] – المصدر السابق ،ص 99.

[(3)] - المصدر السابق ،ص 91.

يسمى ونوغة هو أول ابتداء وطن قسنطينة، أقاموا فيه أيام وعملوا نظرهم فيما يخصه واخذوا مطالب البايليك، ثم رحلوا ونزلوا في وطن سطيف وهو وطن عامر، عملوا نظرهم فيما يخصه واخذوا مطالب البايليك، ثم رحلوا الى وطن أولاد سلطان متوسط بين قسنطينة والصحراء، وهو جبل كثير الشعاب وأهله صعاب فنزلوا عليه بالفتن واخذوا من ناسه شيء قليل على وجه الصلح، ثم رحلوا وقصدوا عنابة وأقاموا فيها أيام ونظروا فيما يخصه واستخلصوا مطالب البايليك» [1].

نلاحظ من هذا أن الحاج أحمد باي قبل نزوله في مقر حكمه طاف ببعض أوطان البايليك لاستقصاء الأحوال وتجميع الأقوال والأخذ منهم مطالب البايليك من الضرائب والمستحقات فكان يسأل الناس عن الفساد وجور الحكام وظلم الأتراك، فدخل إلى قسنطينة وكانت له رؤية واضحة عن أحوال البايليك فقام بقتل من أصحاب الظلم وأصحاب الشيطنة والفجور ورتب عشور القمح والشعير وهدأ الأوضاع في البايليك[2].

مخزن البايليك:

يتم الباي بتعيين مجموعة من الموظفين وهم بمثابة حكومة البايليك يجتمع بهم ويفصلون في شؤون البايليك والمصالح التي يقومون بانجازها، فأحمد باي المملوك ألف مخزنه من الأعضاء ولمناصب كادت أن تكون قارة في شخصيات وعائلات متنفدة في مجتمع الشرق الجزائري[3].

– أحمد بن الحملاوي: أغا الدايرة.

– أمين خوجة: خليفة.

– عبدالله بن زكري: باش سيار.

– علي بن الحاج رابح: باش سراج.

– الحاج عبد الرحمان بن نعمون: باش كاتب.

– مصطفى الابيض: قائد الدار.

– إبراهيم الكريتلي: قائد العواسي.

– فرحات بن سحنون: قائد الزمالة

[1]– محمد الصالح العنتري، مصدر سابق، ص 105.

[2]– ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص 238.

[3]– نفس المرجع، ص 242.

وبمساعدة مجموعة من الموظفين يشكلون حكومة الباي؛ لهم السلطة التنفيذية يساعدهم في ذلك قادة القبائل وشيوخ الطرق الصوفية ووجهاء مدينة قسنطينة من الأسر الفاعلة، ويكونون موالين لسلطة الباي وتسند لهم مهمة جباية الضرائب ويحضون بامتيازات، وتكمن رمزية وفائهم لباسهم للقفطان التولية[1]. وتقوم سلطة الباي على الفرق الانكشارية، وعليه فان سلطة الباي مكملة لسلطة السلطان الذي يقطن في دار السلطان، بينما يقطن الباي في مركز سلطة البايليك (قسنطينة)، كما أن سلطة الباي ليست وراثية لذلك لم يشكل البايات اسر وراثية في الجزائر خلافا لبعض المناصب الهامة في إدارة البايليك [2].

وارتباط الباي بالداي ارتباط معنوي بالطاعة والولاء ومادي بالدنوش ونفس الارتباط بين الباي ومحيط رعيته على مستوى البايليك مثل رؤساء القبائل وشيوخ الزوايا ونقباء الحرف والأسر الفاعلة على مستوى البايليك. وعادة الدنوش ما هي إلا مظهر للولاء عند ظهور الباي للجزائر والاحتفال بقدوم الباي والترتيبات التي تحضر لذلك الاحتفال البروتوكولي وإنما متحانا عسيرا للباي، فدنوش الخليفة (الدنوش الصغير) ودنوش الباي (الدنوش الكبير) يمثلان رمزا للوفاء والولاء لسلطة الداي في الجزائر.[3] ومناصب الهيئة التنفيذية للباي اختصاصات محدودة يلتزم بها كل واحد في منصبه ومهامه المنوطة به في إطار محكم وتحت رعاية الباي وأهم الألقاب لهذه الهيئة ما يلي:

1 – الخليفة: كان يكلف بالإشراف على مردود الضرائب، ونقل ما يترتب على البايليك من العوائد إلى الجزائر كل ستة أشهر وكانت العادة تقتضي بأن يسند هذا المنصب إلى أحد أقارب الباي[4]. وهو النائب الباي، في رحيله إلى دار السلطان بالجزائر العاصمة، ويكلف بدفع الدنوش الصغير إلى عاصمة الجزائر.[5]

2– قائد الدار: أو قائد القصر وهو منصب هام في الإدارة العثمانية على مستوى البايليك وكان يتولى الإشراف على أملاك البايليك، وينوب الباي في تسيير الأمور عندما يكون الباي خارج المدينة، ويخضع قائد الباب لقائد الدار الذي كان يشرف بدوره بمراقبة عوائد ومدا خيل حقوق الكراء داخل المدينة

[1]– أحمد سيساوي، البعد البايلكي في المشاريع السياسة الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث 1838 – 1871 م، أطروحة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة 2، 2014، ص 32.

[2]–المرجع نفسه، ص 20.

[3]–المرجع نفسه، ص ص 20-21.

[4]– نصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص 150.

[5]– ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق،ص246

3- الأغا: وهو لقب تشريف ياتي بعد لقب "بولا كباشي "[1]يتكفل بقيادة الفرق العسكريةفي إقليم البايليك،[2] وله دور كبير في إدارة القبائل عن طريق تعيين شيوخها إذ بلغ عددهم 39 شيخ قبيلة يتلقى منهم حقوق التعيين ولهم إعلام خاصة وتبلغ محصلة حقوق التعيين إلى 10000 بوجو ويقرر عدد الفرسان الواجب تقديمها كلما استدعت الظروف لذلك [3].

4-الباش كاتب: ويحمل لقب كاتب الصرة ويوكله الباي في حمل خاتمه (طابع)، ويكلف بمراجعة الرسائل الخاصة بالباي التي يكتبها الكتاب الآخرون ومختص بمراجعة البرقيات الواردة من دار السلطان ويختار الموظفين الكبار للبايليك، ويصدر الأوامر لجمع الضرائب وكانت تحت سلطته 22 قبيلة يتلقى من أعضائها حقوق التعيين لشيوخها إذ تبلغ قيمة حق التعيين ب 5000 بوجو[4].

5-الباش سيار: المكلف بسعاة البريد، إذ يحمل الرسائل من الباي إلى الداي في دار السلطان أو بريد الداي إلى الباي في إقليم بايليك قسنطينة ويتلقى الردود المختلفة على تلك الرسائل ويرافق الباي عند انتقاله إلى دار السلطان إلى عاصمة الأيالة في موسم دفع الدنوش الكبير [5].

6-الباش سايس: يتكلف بمراقبة فرق المكاحلية وحراسة وصيانة خيول البايليك.

7-باش سراج: يكلف بالإشراف على إسطبلات وتجهيز حصان الباي عندما يعتزم الباي امتطاءه عند الخروج نحو القبائل أو مهماته الخاصة.

8-قائد المقصورة: وهو الحاجب الخاص بالباي ويتكفل بحراسة بمسكن الباي والاعتناء به وتهيئته من متطلبات الخاصة[6].

مجلس العشرة:

الباش آغا: رئيس هذا المجلس ويعتبر من أهم الشخصيات في الإدارة على مستوى بأيليك قسنطينة وشخصية لها من النفوذ والسلطة ما يماثل نفوذ الباي وكانت له حاشية من 10 أفراد من الأتراك، تنحصر مهامهم مراقبة تصرفات الباي وسير إدارته، ويقدمون عرضا على ذلك للداي في عاصمة الأيالة في الجزائر،

---

(1)- محمد بن ميمون، مصدر سابق، ص 38.

(2) – نصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص 222

(3)-أحمد سيساوي، مرجع سابق، ص 33.

(4)–المرجع نفسه، ص 34.

(5)- سعيدوني نصر الدين، المرجع السابق، ص 228.

(6) – نصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص 236.

وبهذا يكون للداي كل التصرفات وأحوال الأحداث التي تقع على مستوى البايليك، وتخضع لأوامره الحامية التركية المؤلفة من 500 رجل، وتعهد له مهمة تنصيب الباي في منصبه حين تعيينه من طرف الداي الجزائر، أو تنحيته من منصبه حين يصدر فرمان بذلك، وتنفيذ حكم الإعدام إذا تقرر في حقه ذلك، وينوب الباي حين موت الباي بصفة مؤقتة إلى حين تعيين داي جديد[1].

أسس النظام التركي في الشرق الجزائري:

أ – القوة العسكرية:

1–فرق الإنكشارية:

النظام التركي يعتمد أساسا على الجيش الانكشاري، وتتالف قوات البايليك من حوالي خمسة واربعون الف رجل يتكون من اثنان وعشرون الف (22000) من المشاة وثلاثة وعشرون (23000) من الفرسان[2]، وبايليك الشرق الجزائري لا ينفرد عن ذلك، ويتكون الجيش الانكشاري[3] من العناصر الوافدة من خارج الجزائر دون الاعتماد على السكان، بل الاعتماد على هؤلاء (سكان الشرق الجزائري) في تنظيم آخر وذلك لأهمية هذا الجيش وخصائصه والمميزات التي يحظى بها من طرف السلطة والامتيازات التي يتمتع بها، يقول نصر الدين سعيدوني اصبح البايات يسلمون تحت الحاجة وعند الضرورة بحق ملكية بعض عشائر المخزن التامة للاراضي التي كانت تقيم عليها وتتكفل بحراستها واستغلالها، واذا كانوا لا يتورعون في هذا الصدد من اصدار عقود تصبح بمقتضاها الاراضي الخاصة بافراد المخزن ملكا شخصيا لهؤلاء الافراد[4].

هذا ما جعل هذه الفرق تثور عدة مرات لتحقيق مطالب وامتيازات أكثر وليس لها انتماء سياسي ولا ديني ولا عرقي سوى الذود لسلطة الحاكم في الشرق الجزائري والسلطة المركزية في دار السلطان المتمثلة في شخصية الداي. يقول عبد الجليل التميمي :"احمد باي تحت دائما تحت يده ما بين عشرة الاف (

---

(1)–المرجع نفسه، ص 151.

(2) – محمد الصالح العنتري، مصدر سابق، ص 34.

(3)– كلمة "إنكشارية" هي جمع لكلمة "إنكشاري"، وهي عبارة تركية تتكون من كلمتين" :يني" وتعني الجديد و"جيرى" ومعناها النظام، أي النظام الجديد "يني جيري Yeni çeri "وهو المصطلح الذي أطلق على نظام الجند الجديد الذي أحدثه "السلطان أورخان"، ثاني سلاطين آل عثمان، 1326–1362م، وكان وذلك بتوجيه من أخيه الأكبر، ووزيره الأول (الصدر الأعظم)، "علاء الدين" وقاضي العسكر " قرة خليل جندرلي"، الذي نصح السلطان العثماني بتكوين جيش نظامي اعتمادا على خمس غنائم الدولة من فتوحاتها بالبلاد الأوربية، لأن في ذلك ضمان لاستمرار قوة الدولة العثمانية وتوسعاتها،

(4) –ناصر الدين سعيدوني، درسات وابحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر 1984،ص 115.

10000) و اثنى عشر الف (12000) جندي واثنى عشر الف (12000) فارس وعند الحاجة يستعمل المدافع ويمكن مضاعفة العدد من المجندين من المتوفر لديه من العرب حيث 250 قبيلة وعرش منها 50 قبيلة تسكن المدن و200 قبيلة تسكن الارياف، هذه القبائل توفر 98000 فارس و427000 رجل من المشاةو يمكن ان يوفر 526000من السكان الذين تحت سلطته .[1]

والمعروف أن المحلة مؤسسة دائمة قديمة أعيد بعثها والتعامل معها بصفة محكمة، وقد اتخذت المحلة شكل السلطة المتنقلة في بحثها المتواصل عن الشرعية في محيط اجتماعي سمته البارزة والظاهرة هي القبيلة المتحركة. كان الجيش مجندا من تركيا وأوروبا باسم الوكالة التابعة لأوجاق الجزائر، وكان يضم أجناسا مختلفة، ويعتبر الجيش أداة أساسية في نظام الحكم في الجزائر والإدارة العثمانية ترتكز عليه في السلم والحرب يرتكز الجيش على مركزية السلطة ويضمنها،فهو حجر الزاوية بالإدارة العثمانية. فكان الجيش يحتل المناصب الأساسية في الإدارة العثمانية والمناصب القيادية فهو يشرف على تحصيل الضرائب وتوريدها لخزينة الأيالة[2].

ومن هذا كان ارتباط الجيش بالسلطة المركزية وفصل الأهالي عن السلطة المحلية في الشرق الجزائري أوجد متعاملين موالين للسلطة لهم صفة التعاون والتفاعل مع بقية المجتمع على مستوى المدينة أو على مستوى الأرياف المتمثل في القبائل.

مهمة الجيش:

– الحاميات:

هي فرق من الجيش الانكشاري الهدف منها تدعيم سلطة البايليك ومراقبة الإقليم والمحافظة علة الاستقرار ودرء التمردات وحماية المحلات أثناء جمع الضرائب وتدعيم القيادات الموالية للبايليك، وتأمين الطريق السلطاني وحماية الدنوش من القبائل المستقلة وضمان الولاء والطاعة للسلطة العثمانية ، يقول حمدان خوجة :" وقد جرت العادة ان يرسل الباشا لكل باي حامية في كل سنة مرة ...و بما ان مقاطعة التيطري فقراء وقليلو العدد، فان الحامية لا تبقى عندهم الا شهرين ثم ترجع الى مدينة الجزائر، وفي معسكر في الجزء الغربي تبقى

---

[1]- Abdeljelil Temimi ; Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey (1830-1837) ;publications de la revue d' histoire maghrbine-vol 1 ; imp sur les Presses de la societe Tunisiennne des Arts graphique.1978 ;pp 240-241.

[2]- وليام شالر: مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر (1816 – 1824)،، تعريب وتقديم إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص42.

الحامية اربعة اشهر اما في قسنطينة التي تشكل شرق البلاد تبقى ستة اشهر [1]».، من هنا نتعرف على اهمية الشرق الجزائري من ناحية مكوث الحامية وعدد افرادها ويظهر ذلك من عدد النوبات وتوزعها على اقليم الشرق الجزائري .وأهم الحاميات التابعة لبايليك قسنطينةفهي:

النوبات التابعة لبايليك قسنطينة[2]

موقع النوبة	عدد السفرات	عدد أفرادها
حامية قسنطينة	05 سفرات	75 رجلا
حامية عنابة	05 سفرات	72 رجلا
حامية تبسة	02 سفرات	20 رجلا
حامية بسكرة	04 سفرات	73 رجلا
حامية جيجل	02 سفرات	29 رجلا
حامية بجاية	02 سفرات	44 رجلا
حامية حمزة	01 سفرة	25 رجلا
المجموع	21 سفرة	338 رجل

المصدر: محمد الصالح العنتري بتصرف من الباحث

من الملاحظأن هذه المحلات كانت تأتي من دار السلطان لتأمين إقليم البايليك وتخضع القبائل الثائرة وتعزيز الحملات حينما تقع اضطرابات والتمرد على مستوى البايليك وكانت المحلات تخرج الى الأرياف لجمع الضرائب وكان لكل باي فرقة عسكرية اضافية وتقدر عدد افرادها خمس مائة (500)فرد لبايليك قسنطينة[3]، التي كانت تظهر من حين لأخر، وفي أواخر الفترة العثمانية ازدادت هذه الثورات لظروف طبيعية مثل الجفاف والقحط وانتشار أسراب الجراد، ومنها ما كان ضد تصرفات السلطة المحلية وسياسة الحكام، مثل

[1]– حمدان بن عثمان خوجة، المرآة تقديم وتعريب وتحقيق،محمد العربي الزبيري، ط، الثانية، ش.و.ن.ت الجزائر، 1982، ص139.

[2]- محمد الصالح العنتري، تاريخ قسنطينة، مرجع سابق، 36.

[3] – أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني(1519-1830م)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، السنة الجامعية،ص 45.

ما وقع مع ابن الأحرش سنة 1804م الذي كاد أن يقضي على نظام الحكم في الفترة العثمانية في الشرق الجزائري، لولا الدعم الذي جاء من دار السلطان بالجزائر عاصمة الأيالة[1].

تأمين الدنوش: تعتبر محلة الباي[2] التي تنتقل بمساعدة قبائل المخزن العمود الفقري لنظام البايليك إجبارا لقبائل الرعية على دفع الضرائب، ويشير عهد أمان محل الشرق الصادر سنة 1095هـ /1684م إلى أنه:«عند دنوش[3] المحلة لا بد أن رؤساء المحلة الذين هم ثمانية أشخاص من الدخول إلى الجزائر، وإذا امتنعوا من الدخول مع باي المحلة لا تعطى لهم خدمة عند الدولة أبدا، وعند دنوش محلة الشرق ووصولها إلى واد الزيتون، فهنالك ينقسم هنالك دوزان المحل» [4]، ويذكر مخطوط للطاهر النقاد تفاصيل هامة تخص المحلة في عهد صالح باي فيقول: «وكانت تأتيه من الجزائر محلة عظيمة بالأتراك ستون خباء تجول معه الوطن أو مع خليفته فتخلص الوطن على كل عرش ستة أشهر ثم ترجع إلى الجزائر في دنوش الخليفة ومعه الدنوش فإذا بلغ الخليفة للجزائر دفع الدنوش على حسب عادة من قبله ويقيم الخليفة بالجزائر سبعة أيام ويخرج في اليوم الثامن ويأتي معه بخلعة فإذا وصل إلى البلد يخرج الباي صباحا لملاقاته ومعه أهل مملكته فإذا التقيا تجعل الخلعة على الباي يدخل بها البلد»،[5]. وحين ينزل إلى دار الباي يلبسها الخليفة يقعد بها إلى داره ويلحق لهذا للخاصة والعامة وهذا دنوش الخريف وأما دنوش الربيع فيأتيه قفطان فإن كان في البلد فيلبسها وان كان في البر فيلبسها

---

(1)- ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر لا يكاد مصدر وطني أو أجنبي إلا وتناول هذه العلاقة، فمؤرخ بايليك الشرق محمد الصالح العنتري يحدد هذا بموت صالح باي (1792م) فيقول:"وبالجملة أنه من حين مات الداي الذي اسمه الداي محمد، ومات صالح باي تبدلت أحكام الترك وانقلبت حقائقهم وصار صغيرهم لا يوقر كبيرهم، وبدا النقص في ملكهم". محمد الصالح العنتري، فريدة مؤنسة، ص 39 أنظر أيضا :

Vayssettes: Histoire de Constantine sous les Bey depuis l'invasion turque jusqu' à-l'occupation 1535–1837, Larnolet libraire, pp. 374-375, Paris, 1869, pp. 380, 384, 385.

(2)- تعتبر إحدى مهام الجيش هي جباية الضرائب (الدنوش)، ولهذا الغرض تغادر في كل سنة طوابير من الجيش (المحلة) من العاصمة، نحو بايليك الشرق.إن كلمة محلة لا تعني معسكرات متحركة لجمع الضرائب فقط، بل لتغطية مهام عقابية للقبائل الثائرة، وحتى في الحروب ضد الجيران.

(3)- الدنوش Donis بدال ونون خفيفتين، وهو اسم مشتق من الفعل " دونمك"، ويعني العودة، وبناء على ذلك يكون المصطلح هو عودة أو رجوع البايات كل ثلاث سنوات، خليفة حماش، المصدر السابق، ص141.

(4)- العهد والأمان المعطى لمحلة الشرق، وثيقة رقم 43، ملف رقم 01، مجموعة 3206، المكتبة الوطنية الجزائر.

(5)- محمد الطاهر بن أحمد النقاد ذكر طرف من ولاية المرحوم السيد صالح باي أميرا ببلد قسنطينة، مخطوط المكتبة الوطنية بتونس رقم263، ص 29 – 31.

عند اجتماع الحال ويبقى بالبلد محلة الشتاء تمكث الشتاء بوادي الرمل يجعل عليها خليفة يسافر بها إلى الصحراء ومعه شيخ العرب بحشوده فيخلصون الصحراء، وأول فصل الربيع تأتي المحلة ويصعدون معها العرب، وهي تخرج طائفة من الطاعة واستعملوا الأمور التي لا تليق تخرج إليهم المحلة المذكورة ومعها الخليفة وآغا الدايرة ويغروهم ردعا وزجرا لمن حاله الفساد وعدم الانقياد، يعاقبون بالغرم وتأويل الجند في أيامه عسكر وصبايحية وكل واحد من الثلاثة له آغة وشواش وسنجق وشيخ الحنانشة له شأن عظيم له سناجق وطبول وكذلك شيخ فرقة كانت سنجق ويلبس القفطان كشيخ العرب وشيخ الحنانشة [1].

ان سلطة الباي استمدت من القوة العسكرية التي يستمدها من الانكشاريين والفيالق المساعدة من الملشيات التي يتزود بها من القبائل المخزنية التي حفظت استمرارية النظام وتدفق الموارد على خزينة البايليك، مما جعل بايليك الشرق من أقوى البايليك في النشاط الاقتصادي وأوفرها في التعاملات التجارية وذلك بتنوع مصادر منتجاته وحيوية نشاطاته، لما يتوفر عليه من عدد القبائل المخزنية من جهة وكثرة الاعزال على مستوى الاقليم.و لقد اقامت قبائل الزمول[2] تجمعات لفرسان غير متجانسين ابعدو القبائل التي كانت متمردة على البايليك وبعدها اصبحت هذه المناطق تابعة لاراضي البايليك.[3]

قوات قبائل المخزن:

إذا تمعنا في عدد الجيش الانكشاري المخصص لبايليك قسنطينة والذي لا يتعدى في غالب الأحيان عن 300 انكشاري، فهل هذا العدد كان كافيا لمساحة تقدر ب 175900 كلم، وبمجموع عدد سكان يفوق 25000 ساكن وبتعداد لقبائله الذي يصل إلى 580 قبيلة؟

[1] –كانت مكانة قبيلة الحنانشة مكانة خاصة في الشرق الجزائري عن غيرها من القبائل الاخرى فكانت مشيخة العرب منهم حتى جاء احمد باي الذي نقل المشيخة من الحنانشة الى قبيلة بن قانة التي ينتمي اليها الحاج احمد باي الذي اشعل نار الفتنة بينه وبين قبيلة بن قانة والتي استمر الوضع كذلك حتى الاحتلال الفرنسي للجزائر وعاصمة البايليك قسنطينة سنة 1837م.

[2]– النمول مفردها زمالة وهي تجمعات لفرسان غير متجانسة استحدثت في العهد العثماني ومنحت لهم امتيازات على الاراضي التي يوجدون فيها وتطورت لتصبح قوة يستعملها الباي ضد القبائل المتمردة وتدافع على السلطة على مستوى البايليك على ان تبقى الاراضي المتواجدة عليها تابعة لسلطة البايليك .

[3]– صالح عباد، مرجع سابق، 250.

إن قبائل المخزن وهي قبائل موالية للباي وخاضعة لطاعته ومنفذة لأوامره، إذ تعتبر الجهاز التنفيذي لكل ما يقره الباي، في العمق الجغرافي للشرق الجزائري.[1]

ويمكن تعريف قبائل المخزن بأنها مجموعات سكانية لها صبغة فلاحيه وعسكرية وإدارية لما تقوم به من أدوار وأعمال فهي ليس لها نسب ولا أصول مشتركة بين أفرادها بل هي تجمعات سكانية مصطنعة ومزيج من الأصول فمنها الزنوج والعبيد والكراغلة وعرب الصحراء وسكان الهضاب وسكان الجبال كونتها السلطة العثمانية لتكون أداة لها وتعتبر حلقة وصل بين النظام البايليك والقبائل في الأرياف، بل أصبحت في أواخر الفترة العثمانية رابطة متينة بين السلطة والسكان في الأرياف[2]، ولم تكون حديثة النشأة عند العثمانيين بل كانت في عهد الموحدين والحفصيين والزيانيين ومن المهام المسندة إليهم استخلاص الضرائب ومعاقبة المتمردين وتشارك في الحملات العسكرية على القبائل العاصية والممتنعة، وأوكلت لها أوامر تنفيذ لما يصدره الباي من قوانين.

أما المهام العسكرية المنوطة بهم فتتمثل في استخلاص الضرائب وإيقاع العقاب على القبائل الممتنعة والمعادية لسلطة البايليك[3] ومراقبة القبائل الصحراوية والجبلية لاجتياحها على السهول الخصبة حيث توجد ملكيات قبائل الرعية وأراضي البايليك، أضف إلى ذلك حراسة الأبراج والخوانق والمسالك الهامة وحراسة الطواحين المائية والهوائية والأسواق الموسمية وحراسة مطامر البايليك وحراسة الجسور ومحطات الراحة للمسافرين، وأهم المجموعات المخزنية في الشرق الجزائري هي: الزواتنة وحرشاوة والعريب وهاشم والغرازلة ومخزن واد الذهب وبوصلاح والصحاروة ولعثمانية وميلة.

كانت قبائل المخزن تتلقى عدة امتيازات وتنال حقوقا مختلفة، فهي تتمتع بالأمن وتعفى من الضرائب المخزنية والضرائب الإضافية كاللزمة والغرامة والحكور والمعونة والاكتفاء ببعض المساهمات العينية الخفيفة لم تتجاوز السدس من المحصول وعدد من الخرفان، وتتلقى بعض التجهيزات من البايليك كالسلاح والمئونة ووسائل النقل.[4]

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص 231.

[2] – نصرالدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق 257.

[3]– نصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص 171.

[4] – نصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص 260.

إن قبائل المخزن عززت البداوة في الشرق الجزائري ولم تشجع القبائل على الاستقرار وممارسة الزراعة بل شجعتهم على الرعي والتنقل، وقد أصبحت قبائل المخزن نهاية الفترة العثمانية الحامي حمى البايليكوالقوة الساهرة على مصالح الحكام، وعلى هذه القوة أصبح الحكام يسيطرون على الشرق الجزائري بقوة وقهر دون مراعاة لشؤون السكان ولا ظروفهم، بل همهم استخلاص الضرائب وتأديب من خالف أوامرهم[1].

الأعيان:

اعتمد النظام العثماني في الشرق الجزائري في المدن على الأسر ذات النفوذ التي تتمتع بالمكانة والجاه والرفاهية والكسب، أي أعيان المدينة وهي أسر أرسطوقراطية أما في الريف فاعتمدت على شيوخ الزوايا والمرابطين وشيوخ القبائل، فكانت السلطة العثمانية منقسمة بين السلطة الباي وسلطة ذوي النفوذ (الأعيان)، وتعتبر الثروة هي العامل الذي يحرك التاريخ ويجعل التفاعل قائم بين الأطراف، لذلك كانت الامتيازات منقسمة بين سلطة الباي وسلطة ذوي النفوذ من الأعيان المدينة أما في الريف الممثلين في شيوخ القبائل.يقول حمدان خوجة :" كانت الحكومة التركية ترسل حامية تقي سكانها من كل هجوم، ويقود الحامية ضابط برتبة بولكباشي يساعده اوضاباشي وباش يولداش، هؤلاء الثلاثة يمثلون الديوان، ويعتبرون قادة عسكريين واداريين في نفس الوقت وعليهم ان يتفاهموا مع رؤساء المقاطعة لحماية المصالح المحلية والقيام بمهام الشرطة وبتنفيذ القوانين والمحافظة على الفلاحة والتجارة،الخ ..و تغير الحامية كل سنة "[2].

المبحث الثالث: الثورات والانتفاضات والمقاومات الشعبية 1804– 1871م

لم تهدأ منطقة الشرق الجزائري من التمرد والثوررات طيلة فترة الحكم العثماني، فترى الهدوء تارة والاضطرابات وخاصة عندما يحس سكان المنطقة بالظلم والجور الذي يمارس من طرف السلطة، فالفترة الاخيرة لم تسلم منطقة الا وظهرت فيها اضطرابات،ان الغلو في فرض الضرائب ومنح قبائل المخزن التفويض لفرضها واستخلاصها ومعاقبة المتمردين عن دفعها،[3] من الأسباب الرئيسية لقيام الإنتفاضات والتمردات تقضي على الاقتصاد وتشتت القوة الفاعلة في المجتمع الاقتصاد، لأنها كانت تشل السواعد المنتجة أو تقضي عليها كما تقضي على الزرع والضرع في طريقها وتضعف قوة الاستهلاك في البلاد، وعلى سبيل المثال سنذكر بعض

(1)- نصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بو عبدلي، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، صص 106-107.

(2)– حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق، ص131.

(3) – نصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص 266.

الأحداث الهامة التي كان لها أثر كبير في الشرق الجزائري، فتلك الغارات التي كان يقوم بها البايليك في إطار ما يسمى حقوق البايليك من الضرائب، والتي تزيد تشنج بين السلطة والأهالي هي الحملات العسكرية ففي سنة 1804م أقام عثمان باي[1] بغزوة ضد النمامشة، والبراغة على الحدود التونسية، وصادر منهم حيوانات ضخمة لم يسبق لأي باي أن صادر مثلها من الجمال والأغنام والأبقار والأحصنة[2]، فإذا نظرنا الى هذه الحادثة فإننا نستنتج ان النظام العثماني كان يؤلب القبائل على نفسه ويجعل العداوة تزداد، وبهذا نرى توفر الأسباب التي تجعل سياسة نفور الاهالي وشيوخها عن السلطة العثمانية، ولذلك نورد بعض أهم الأحداث التي ظهرت في الفترة الاخيرة من الحكم العثماني في الشرق الجزائري. ولقد منحت لعشائر المخزن صلاحيات واسعة نظرا للولاء الذي كانت تكنه للسلطة، فوكلت اليها تطبيق اوامر البايليك لان عدد الجيش الانكشاري كان لا يتعدى اربعة الاف عنصر في وقت السلم ويصل الى اثنى عشر الف في حالة الاضطرابات[3]و نورد بعض الحوادث التي شهدها بايليك الشرق اواخر الفترة العثمانية.

حوادث عام 1792م:

يقول محمد العربي الزبيري :"ورد في إحدى مراسلات الشركة الملكية الإفريقية تحمل تاريخ 23 جوان سنة 1792[4]، أن الشرق الجزائري كان مسرحا لأحداث خطيرة لها تأثير كبير على شؤوننا التجارية، والسبب في هذه الأحداث هو أن صالح باي الذي ظل يحكم المقاطعة مدة 21 سنة[5]، تعرض في ذلك العام، إلى سخط

[1]- عثمان باي: هو محمد بن عثمان الكبير باي وهران، خلف اباه على بايليك وهران لمدة خمس سنوات وفي سنة 1799م نفي الى البليدة، وفي سنة 1803 عين بايا على الشرق الجزائري، وكون مجلسه من الملياني خليفة وابن كوجك علي باش كاتب والحاج احمد الأبيض قائد الدار وبن شندرلي إبراهيم اغا الدايرة وأبناء زكري باش سيار وباش شاوش.

[2]- محمد الصالح بن العنتري، مصدر سابق، ص 85.

[3]– ناصر الدين سعيدوني،المهدي وعبدلي، مرجع سابق، ص 106.

[4]– محمد العربي الزبيري، مرجع سابق،ص 25.

[5]- تولى الحكم سنة 1175 هـ (1771م) على أثر موت أحمد باي، وكان رجلا شهما ومقداما فحسنت أيامه وبلغ ما لم يبلغه غيره، كما قام بإنجازات جبارة ولكن حاسديه تمكنوا من إقناع الداي بأنه يسعى إلى استقلال عن الجزائر فعزله سنة 1792.

الداي وتم عزله لفائدة إبراهيم قائد زمالته سابقا، ولكن الباي الجديد لم يبت في قصره إلا ثلاث ليال[1]، ولما كانت اللية الرابعة هجم عليه خواص الباي المعزول فذبحوه وأعادوا صاحبهم إلى منصبه، وقد كان هذا التصرف غير مسؤول بداية لأيام رهيبة مرت بها قسنطينة وفحوصها، إذ أن الداي عين في الحين حسين باي(2) وكان صهرا لأولاد مقران(3) ولشيخ العرب(4)، فاجتمعوا حوله وزودوه بجيوش غفيرة سار بها إلى عاصمة الشرق، وهناك وقعت فتنة عظيمة وانحاز الأتراك إلى صالح باي(5) ولم تنته المجازر إلا عندما تحايل الشيخ عبد الرحمن(6) الفقون على صالح وسلمه إلى ديوان القصبة فخنقوه، ونزل حسين باي إلى المحلة ثم دخل قسنطينة وتم له الأمر.

حوادث الجنوب 1792م:

عندما توفي صالح باي سنة 1792؛ ترك جنوب الشرق الجزائري في فوضى لا مثيل لها نتيجة تطاحن بين أسرتي ابن قانه وبوعكاز وأنصارهما على الحكم من الجهة؛ وتصارع أسرتي ابن قانه وابن جلاب على ولاية توقرت من جهة أخرى(7).

(1) – محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة 2، 1985، ص 52

(2)– هو ابن عجشي حسن بوحنك كان في قصر صالح باي ثم هرب إلى الجزائر ولما تولى إبراهيم طلب من الداي أن يعينه خليفة له ففعل، ثم أمره بأن يتخلف بعده ليأتي بالحريم.

(3)– أولاد مقران الذين كانوا يسيطرون على منطقة المجانة.

(4)– الحاج ابن قانة شيخ عرب الجنوب وكان في نفس الوقت صهرا لخزناجي الايالة.

(5)– الحاج أحمد المبارك، تاريخ حاضرة قسنطينة، اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه نور الدين عبد القادر، الجزائر سنة 1952، ص 28

(6)– كان إذ ذاك شيخا للمدينة فوعد صالح باي بأنه سيكاتب الداي في شأنه ليذهب معه إلى بيت الله الحرام، فلما وصل قرب الديوان سلمه إلى جلاديه فخنقوه، ويذكر الحاج بن مبارك أن صالح التفت إليه وقال: غدرت فأجابه: الغدر سبق منك (نفس المصدر)

(7)–كان الشرق الجزائري مقسما بين خمس أسر هي: أسرة مقران في الغرب، وأسرة الأحرار في الشرق وأسر ابن قانه وبوعكاز وابن جلاب في الجنوب.

ولما كان خليفة الباي الراحلصهرا للأسرة الأولى، فإنه عمل على تدعيمها وتزويدها بالجيوش للقضاء على منافسيها، وقد شهدت بسكرة ونواحيها معارك متعددة بين أنصار كل من عائلتي بوعكازوابن قانه، لم تنته إلا عندما جاء الحاج أحمد باي سنة 1826[1]فدبر مؤامرة ملفقة ضد أولاد زكري[2] الذين كانوا يشكلون قوة "بوعكاز" وقتلهم عن آخرهم في قرية بني زياد (الروفاك سابقا)، وبذلك أحدث نوعا من الهدوء ولكنه هدوء ممزوج بحقد دفين سيستمر إلى نهاية الحكم العثماني سنة 1830.

حوادث شمالي الاوراس 1798:

تسكن هذه المنطقة قبائل ثلاث الحنانشة والحراكتة والنمامشة، وكانت تعيش في صراع دائم وكان البايات يبذلون كل ما في وسعهم لإشعال نيران الفتنة بينها، وكلما قادتها إلى التفاهم واتحدوا، ولو لفترة وجيزة، تمردوا

---

(1)- هو محمد بن أحمد القلي ووالد أحمد باي.

(2) – Mercier Ernest ; Histoire de constantine ; Imprime avec le concours de la societe archeologique ; constantine 1903 ; p 372-373

Mercier Ernest:dit El-Hadj-Ahmed, petit-fi ls du bey turc, Ahmed-El-Kolli, Mohammed était né àConstantine, et par conséquent Koulour'li. Son père -Chérif avait été khalifa, sous le bey Hassein, successeurde Salah, et il avait lui-même rempli cette charge, à l'époquede Braham-el-R'arbi et de M'hammed-el-Kolli.Le nouveau bey ne manquait pas d'amis à Constantine, etétait allié aux plus puissantes familles de la province.C'étaient d'abord les Ben-Gana qui devaient leur élévationà son aïeul, El-Kolli. Il était fi ls d'El-Hadja-Rokéïa, et par conséquent,neveu et cousin de Mohammed-bel-Hadj, chef de la famille Ben-Gana. Des liens aussi intimes l'unissaient à la famille Mokrani, de même que son aïeul, car il avait épousé sa cousine par alliance, Aïchouch, fi lle de Ben-Abd-Es-Selam.Il était l'ami intime et le parent de Bou-Rennane ben Derradjiben Achour, du Perdjioua, qui l'avait recueilli lors de sa fuitede Constantine et lui avait fourni des secours pécuniaires durantson exil à Blida; dans le Zouar'a, il s'appuyait sur Azz-Ed-Dine,son partisan dévoué, dont la puissance s'étendait de jour en jour.Enfi n, il avait eu des relations très intimes avec Rezgui et Zeïnben Younès, promoteurs de l'insurrection des Henanecha, et avaitpromis au bey, très irrité de la prolongation de cette révolte, d'y mettre fi n sans retard.

على الحكام، ورفضوا دفع الضرائب وتنفيذ الأوامر، فتنظم ضدهم الحملات ينتصرون عليها أحيانا وينهزمون أمامها عدة مرات، وفي جميع الحالات تراق الدماء وتزهق الأرواح وتنهب الثروات ويقضى على المواشي، وتتعرض المحاصيل للفساد والضياع بالتالي تصاب ميادين الاقتصاد المختلفة بنوع من الشلل يصعب تقويمه فيما بعد، وإن كتب التاريخ لحافلة بمثل هذه الأحداث المؤسفة فنذكر مثلا أن النمامشة والحراكتة قد اتحدوا سنة 1798، وتمردوا على النظام المركزي، فسار الوزناجي[1] ضدهم وأحرز عليهم انتصارا باهرا وأرغمهم على الخضوع، ثم رجع إلى قسنطينة بغنائم وفيرة وبعد ذلك بعامين وقعت نفس العملية وتعرضت القبيلتان لنفس المصير[2]، وإن منطقة الشمال هذه شهدت في الفترة ما بين 1803 – 1805 تمردين؛ الأول قام به الحنانشة وقضى عليه انكيز باي[3] وقام بالثاني النمامشة وأخمده عثمان باي[4].

وفي سنة 1817 نظم شاكر باي حملة ضد النمامشة[5] وعندما فرت أمامه، صب غضبه على أولاد سيدي عبيد، فأخذ كل ما لديهم من أنعام. [6] ولما كانت سنة 1822، في عهد الباي إبراهيم بن علي[7]، تمرد النمامشة ورفضوا دفع الضرائب، فخرج ضدهم جيش غفير لهم أربعين ألف رأس من الغنم. [8].

تمرد الشريف بن الأحرش 1804:

---

[1]- هو الباي مصطفى الوزناجي الذي كان حاكما للتيطري ثم عزل سنة 1792 بعد حكم دام عشرين سنة لكنه لم يقتل مثل صالح باي. ولما مات بوحنك، تدخل اليهوديان بوجناح وبكري لدى الداي فعينه بايا على قسنطينة وذلك سنة 1794.

[2]- Mercier (E), Histoire de Constantine , op Cit, P 303.

[3]- هو مصطفى انكليز الذي عزل سنة 1803 نتيجة تصرفات ابنه الطائشة، وبدلا من أن يقصد الحجاز كما وعد بذلك استقر في تونس وظل فيها يناور لاسترجاع بايليك الشرق.

[4]- هو ابن محمد الكبير الذي طرد الاسبانيين من وهران، وقد عين على رأس البايليك بعد مصطفى انكليز.

[5]-Gramont (H). Histoire d'Alger sous la domination Turque, le Roux PARIX .1887, P 363

[6]- Mercier, histoire de Constantine, op Cit. P 346.

[7]- هو إبراهيم الكريتلي الباي الثامن عشر بعد مقتل صالح باي. تولى الحكم في جويلية سنة 1822 ولم يبق فيه سوى خمسة أشهر، إذ ترك مكانه للباي محمد مناصبي في ديسمبر من نفس السنة.

[8]- Vayssettes (E) "Les derniers Beys de " R. A, Constantine ; Janvier Mars 1893,P 115.

يعتبر هذا التمرد أخطر ما حدث في مقاطعة قسنطينة قبيل الاحتلال الفرنسي لأنه كاد أن يقضي على بايليك الشرق[1] ولأنه دام ثلاث سنوات متتالية، وقتل فيه باي[2] واتهمت فيه دولة أجنبية بالتعاون مع المتمردين[3].

أما الشريف؛ فإنه رجل مغربي يزعم أنه من شرفاء ملوك فاس، دخل وسط القبائل ووعدهم بأخذ قسنطينة[4]، وسبب مجيئه إلى الجزائر أنه كان يقود ركب الحجيج عندما وقعت الحملة الفرنسية ضد مصر، فتوقف بالقرب من الإسكندرية وشارك في القتال ضد جيوش بونابرت. وقد اشتهر في جميع المعارك التي خاضها بالشجاعة والإقدام والمقدرة على تسيير المحاربين. وبعد النصر تحالف مع إنكليز فأعاده ومن معه غلى مدينة عنابة، ثم ذهب إلى قسنطينة ومنها التحق بالجبال واستقر بمدينة جيجل حيث بدأ بجمع الأنصار[5].

ونحن إذا كنا لا نستبعد أن تكون بريطانيا قد شجعت الشريف على الثورة لأنها كانت تغبط فرنسا على الامتيازات التي تحظى بها في الشرق الجزائري،فإننا لا نعتقد أنه وقع تحالف حقيقي بين الطرفين، وإنما نرجح أن تكون هناك وعود بالمساعدة من بعض الضباط الإنكليز الذين لم يوفوا بوعودهم، لأن أنصار ابن الأحرش انهزموا لعدم توفر الأسلحة لديهم.

أصبح محمد ابن الاحرش الاسطوري يستعمل كل الوسائل لكسب اكبر عدد من القبائل والمحبين لافكاره ودعوتهم للثورة ضد النظام التركي ولقد استمال كل من كانت له ضغينة وكره للعثمانيين، فكان يدعي أنه معصوم من الموت، وعندما تحضر في معركة، فإن بارود الأعداء ينقلب ماء[6]، ثم اتصل بسي عبد الله الزبوشي الزبوشي مقدم إخوان سيدي عبد الرحمن الذي يتمركز في "رجاس" بناحية ميلة[7]، وخططا للاستيلاء على مدينة قسنطينة، وكان عصمان باي حاكمها، إذ ذاك، في نواحي جبل البابور، فزحف الشريف على المدينة بجميع القبائل التي انضمت إليه في مرج السكر بين جيجل وسكيكدة، والتي يبلغ عدد أفرادها مائة ألفأو

---

(1)-Féraud,Ch. histoire de dJijele, ALGER 1873, P 184.

(2)- المقتول هو عصمان باي كرغلي من اولاد قارة محمد من عائلة باي وهران من خصائصة ميله للعرب وابتعاده عن الاتراك وفي عهد ولايته على بايليك قسنطينة حدثت ثورة ابن الاحرش الذي التفت حوله القبائل واستطاع على تعبئتهم ضد السلطة التركية .

(3)-Mercier,E. Histoire de constantine ; op cit ; P 308-309..

(4)- الحاج أحمد المبارك مصدر سابق، ص 13.

(5)-Mercier,E. Histoire constantine ; op cit, P447.

(6)-الحاج مبارك، مصدر سابق، ص 13.

(7)- Mercier (E), Histoire de, Constantine,op cit. P 310.

يزيد[1]، وعندما وصل المتمردون إلى المدينة، قاتلهم أهل البلد وألحقوا بهم هزيمة نكراء، يعزوها مارسي إلى إصابة الشريف بجروح وانفضاض القبائل من حوله[2].و هو افتراض صحيح في نظرنا لأن تلك القبائل لم تنظم إلى الشريف إلا لأنها اعتقدت فعلا في عصمته وآمنت به لكونه من أولياء الله الصالحين. غير أن مارسي نسي أن يذكر بأن عدم توفر الأسلحة، أيضا كان من الأسباب الرئيسية في وقوع الهزيمة.

ولما علم الداي بهذا الحادث كتب إلى عثمان يقول:«لقد عينتك بابا على المقاطعة التي ظهر فيها الشريف، فمن الواجب عليك أن تلاحقه بنفسك وتقضي عليه وإني لأضعك أمام أمرين لا ثالث لهما: رأسك أو رأسه»[3].

في شهر أوت 1804، خرج الباي يطلب رأس الشريف في جيش بلغ عدده أربعة آلاف جندي[4] ولما وصل إلى ناحية بوغدار، انهال عليه الزبوشي واحتدم القتال بين الطرفين فقتل الباي ولم ينج من جنده إلا من فر راجلا إلى قسنطينة[5] يقول محمد الصالح العنتري: «فلما وصل الخبر إلى قسنطينة بوقوع تلك المصيبة العظيمة والداهية الشنيعة ارتفعت الأصوات بالبكاء والصراخ وضجت العباد بالنحيب والصياح وقد اجتمعوا مصيبتان: موت الأمير، وفناء العباد وخوفا من رجوع الشريف الى البلاد، فعند ذلك اجتمعوا أهل الرأي والمشورة وهم سيدي الشيخ، والعلماء، وديوان النوبة، وكتبوا الى الباشا بالجزائر وأخبروه بموت الباي وفناء العساكر وتشتيت الخزائن والأمحال، وخوفهم من رجوع الشريف الى البلاد في الحال، فلما وصل ذلك الجواب إلى الباشا بالجزائر، وتحقق بموت الباي، وفناء العساكر، تقلق وتحير وخمم في عقله أنه يمشي إلى الشريف بنفسه، فأشاروا عليه بعض وزرائه ببطلان ذلك فتبع رأيهم وأصغى لكلامهم ثم إنه عين بايا آخر تركي وألزمه يمشي إلى الشريف بالعجل ومن غير مهلة ولا جل»[6]، وبعد هذه الهزيمة أمرت الجزائر الريس حميدو ذا الشهرة الشهرة العالمية، بالتوجه إلى جيجل للقضاء على ابن الأحرش، فحاصر المدينة وأحرق سفنها ولكنه لم يظفر

[1]- الحاج أحمد مبارك، ص 13.

[2]-Mercier (E), op ; cit, P 459.

[3]- Féraud, histoire de Jigelli, ALGER 1873, P 199.

[4]- الحاج أحمد المبارك، مصدر سابق، ص 14.

[5]- Mercier, Histoire ,op ; cit ; P 460.

[6]- محمد الصالح العنتري، مصدر سابق، ص 84-85.

بعدوه. ويقول فيرو في كتابه "تاريخ جيجل" أن الزبوش أرسل رأس عثمان إلى ابن الأحرش بينما دفنت الجثة هناك وكتب على القبر: هذا ضريح المرحوم السيد عثمان باي بن محمد الذي قتل بهاته الأرض المسماة خناق عليهم سنة 1229 هـ.[1] في سنتي 1806 – 1807 تواصلت المعارك ولما هاجم الشريف سهول بجاية تصدت له جيوش الباي وأجبرته

إلى الفرار والالتحاق بشيخ الدرقاوة في بايليك الغرب، حيث "بقي في معيشة إلى أن دس له من قتله من أصحابه وكان ذلك سنة 1807"[(2)].

تمرد أحمد الشاوش 1808:[(3)]

كان من الضباط الأتراك المتقاعدين، وتزوج في قسنطينة، وكانت العساكر تحبه وتأتيه إلى داره وعظم ذكره في البلد وشاع أنه يبحث على ولاية قسنطينة، فأظهر له علي باي [(4)] العداوة فهرب إلى القبائل وبقي عندهم مدة[(5)] ولكن مرسي يتهمه بأنه كان على اتصال بباي تونس[(6)]، وأن هذا الأخير أمده بالأموال وحرضه على التمرد وقلب النظام ففعل "واستطاع أن يثير السكان والأجناد ويقتل عليا في شهر سبتمبر 1808"[(7)]، غير أن السيد مارسي لم يذكر لنا المصادر التي استقى منها المعلومات، ولذلك يجب أن نأخذها بكل تحفظ خاصة وأننا نرجح بأنها قد تكون من استنتاجاته التي توصل إليها عندما رأى الباي الجديد يبرم الصلح مع تونس ويعلن عن استعداده للسير ضد الجزائر، كما أننا نرجح بأن السكان إنما ناصروا الشاوش لأنه كان متزوجا منهم، ولأن المصاهرة في ذلك الحين كانت من أقوى أسباب النجاح.

لما علم الداي بما حدث لمثله في الشرق، وخشي أن تقوى شوكة المغتصب بعد أن تصالح مع الأيالة المجاورة،[(8)] وإن ينجح في تنفيذ خطته الرامية إلى الاستيلاء على الحكم في الجزائر كتب أمرا إلى أحمد طوبال[(9)]

---

(1)- Feraud ,ch ;HISTOIRE de djijel ;p 250.

(2)– الحاج أحمد المبارك، مصدر سابق ص 32.

(3) – Mercier Ernest ; Histoire de Constantine ;Ibid ;p333-334.

(4)– تولى الحكم سنة 1807 وقتل في شهر سبتمر 1808، بأمر من أحمد الشاوش. انظر الحاج أحمد المبارك ص 31.

(5)– نفس المصدر السابق، ص 30.

(6)– هو حمودة باشا الذي تآمر على أيالة الجزائر سنة 1807 بعد أن كان يدين لها بالولاء ثم قام بهجوم على قسنطينة في نفس السنة، ولكن جيوشه انهزمت يوم 4 ماي 1807 بعد أن أسرجلها، ويقول الحاج أحمد المبارك ص 17 إن الأسرى أرسلوا إلى الجزائر ومنها جعلوا في مركب وبعثوا إلى تونس.

(7)-Mercier (E), Histoire de Constantine, op Cit, P 329.

(8)– هو الداي علي خوجة غسال. ولي سنة 1808، وقتل شنقا 1809 بعد أن رفض السم.

طوبال[1] بالولاية على قسنطينة، وكان أحمد هذا مشهورا بالتقوى والشجاعة والصلاح، ولذلك مالت إليه قلوب الناس الذين انفضوا من حول الشاوش وتركوه في قبضة الأتراك الذين خنقوه بعد أن حكم خمسة عشر يوما [2]. يقول احمد الشريف الزهار:و لما بلغ الامير خبر موت عثمان باي، استقدم قائد الخشنة،وكانت تحته الدايخة بنت بن كانة،شيخ العربقسنطينة،فلما حضر القائد عبد الله بين يديه، اولاه بايا على قسنطينة[3].

على الرغم من أن مدة الحادث كانت قصيرة جدا، فإن الاضطرابات التي تعرضت لها عاصمة الشرق قد أثرت تأثيرا بالغا على الحياة الاقتصادية في الناحية، وعلى التجارة بصفة خاصة، لأن قسنطينة هي أكبر سوق في المقاطعة، وما من شك إنها أغلقت أبوابها أثناء المعركة التي دارت في طرقاتها، وإن الجنود قد اغتنموا فرصة الفوضى للنهب والسرقة. وفر من سجن القصبة بعض المخازنية مثل مصطفى بن عاشور وقائد فرجيوة ومحمد بن قربة قائد عزب البقر،و كانت الاوضاع جد متدهورة في دار السلطان بسبب، فحيكت عليه مؤامرات ورجع الى قسنطينة فقتل وشنق وعلق على ابوابالمدينة.[4]

حوادث مجانة 1813:

يقول محمد العربي الزبيري:" لم يحدث في هذه المنطقة سوى تمرد واحد يستحق الذكر، وقع في نهاية عام 1813. لم يقض عليه إلا في ربيع 1814 وتأتي أهميته من كونه تسبب في مقتل البايانعمان[5] الذي خلفه شاكر باي[6] أثناء المعركة، وعلى الرغم من الجهود الحربية التي بذلها لم تأت عليه عسكريا وإنما استعمل سياسة التفرقة لإضعاف المتمردين وإرغامهم على قبول السلم والامتثال لشرطه، ومن الجدير بالذكر أن كثيرا

---

[1]– احمد طبال باي، 1808–1811 عرف بحسن السيرة ورجاحة العقل وحبه للرعية.

[2]-الحاج أحمد المبارك، مصدر سابق، ص 32.

(3)– الحاج الشريف الزهار، مذكرات، تحقيق احمد توفيق المدني، ط 2، ش.و.ن.ت.الجزائر 1980، ص 86.

[4] – محمد الصالح العنتري، تاريخ قسنطينة، مصدر سابق،ص 93. انظر :

- Mercier Ernest, histoire de constantine ;p 331-332.

[5] – يقول محمدالصالح العنتري فيه :"كان محمد نعمان باي، خليفة لعبد الله بايو صهر الباي زرق عينوسلك سياسة سلفه في البايليك ووطد الامن وطلب من الاوجاق الاذن له بان يضغطعلى تونس حتى ترضخ لدفع الضرائب المفروضة عليها وجاءت الفرصة عندما تمكن الرايس حميدو من اسر فرقاطة تونسية عليها 38 مدفعا وفادها الى ميناء الجزائر فعجل الداي في اعلان الحرب ضد تونس،غير ان رسولا عثمانيا حضر الى الجزائر لاصلاح ذات البين وهدد الجزائر باعتبارها عاصية اذ رفضت قبول الصلح سنة 1811.

[6]– هو شاكر باي، تولى الحكم سنة 1814 وقتل شنقا في القصبة في شهر جانفي سنة 1818.انظر محمد الصالح،العنتري الصالح،العنتري ص 95

من السكان لقوا حتفهم في هذه الحملة، وتعرضت مجانة والهضاب العليا إلى قمع رهيب، وعاشت نتيجة لذلك، فترة من الزمن تهددها المجاعة والأوبئة"[1].

تمرد ابن الاحرش1804م

تعتبر اهم واخطر ثورة شهدها الشرق الجزائري لعدة اعتبارات، منها انها شهدت أكبر تعبئة شعبية واكبر عدد من القبائل وفي ظرف شهد اضطراب في استقرار البايات والدايات على مستوى مراكز حكمهم .فعصمان باي لم يدم حكمه سوى سنة (1803-1804م) وعبدالله باي لم يدم حكمه سوى اقل من سنتين (1804-1806م) حسين باي ولد صالح باي لم يدم حكمه سوى اقل من سنة (1806-1807م) وعلي باي بن يوسف اقل من سنة (1807-1808م)و الباي احمد شاوش القبايلي سوى ايام (47يوم) [2]اما الدايات فكان حالهم انعكاي لحالات البايات،فمن حكم الداي مصطفى اشا الذي دام ازيد من ثماني سنوات من (1797-1805م) جاءت ولاية احمد باشا التي دامت حوالي ثلاث سنوات (1805-1808م) علي باشا الذي لم يدم سنة(1808م) والحاج علي باشا 1809-1814م) ومحمد باشا اقل من سنة(1814م) وعمر باشا 1814-1816م) وعلي باشا 1816-1818م)[3].

والسؤال المطروح هنا ما سبب هذه الثورات والانتفاضات هل يعود سببها إلى سوء الأوضاع الاقتصادية، والتي أضفت على الجانب الاجتماعي ضغط أهلها على الظهور في أوقات متتالية من الحكم العثماني، أم إلى ضعف السلطة المركزية والمتمثلة في الباي وحاشيته ودورهم في عدم أهليتهم في المحافظة على السلم الاجتماعي، أو الظروف التي فرضتها هذه السلطة على السكان والمتمثلة أساسا في ارتفاع الرسوم والضرائب التي كانت تحتاجها لتعويضها، لما لم تحققه في الحملات العسكرية البحرية التي عرفت بها في سابق أيامها.يقول حمدان خوجة :"و اقام سكان الجزائر من حهتهم حاجزا بينهمو بين الاتراك و ابدوا تحفظاشديدا ازاءهم بحيث لو طلب الاتراكمن الجزائريين ابداء برائهم لما افصحوا لهم عما يدور في انفسهم ".[4]

إن الأوضاع التي مر بها الشرق الجزائري بداية من مطلع القرن التاسع عشر من ثورات وتمرد ضد السلطة الحاكمة؛ ينم على سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت تعم المنطقة بكاملها، وهذا ما يفسر

(1) – محمد العربي الزبيري التجارة الخارجية،مرجع سابق،ص 28.
(2) – محمد الصالح العنتري،مصدر سابق، ص ص 83-91.
(3)– الحاج احمد الشريف الزهار، مذكرات، مصدر سابق، ص ص 71-132.
(4) – حمدان بن عثمان خوجة ، المراة ، تقديم و تعريب و تحقيق ،محمد العربي الزبيري ،ط 2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر،1982،ص 158.

تضمر السكان على السلطة الحاكمة، إضافة إلى عدم الاستقرار مما أدي إلى ضعف الإنتاج الزراعي والحيواني،وفي مقابل ذلك لم تراعي السلطة المحلية هذه الأوضاع، بل استمرت في رفع الضرائب ومصادرة الثروة الحيوانية، مما جعل السكان يزدادون تضمرا وهجرة لنشاطهم الفلاحي، إضافة إلى أن المقاومون كانوا هم الفاعلون في الإنتاج الفلاحي، إن ضعف السلطة وعدم استقرار الحكام في مناصبهم لم يؤهل المنطقة للاهتمام بمطالب السكان، إضافة إلى الطابع العقابي الذي تميزت به السلطة والمتمثلة في تسيير الحملات التأديبية على القبائل،[1] وإعطاء سلطة إضافية لجبات الضرائب للقيام بأعمالهم، وهي من الامتيازات التي كانت سائدة في ذلك الوقت وتلك المنطقة.[2]

إن الظروف الطبيعية من جفاف[3] واجتياح أسراب الجراد وانتشار الأوبئة[4] زاد في ضعف الإنتاج وعدم قدرة السكان على دفع ما يترتب عليهم من طلبات الباي وحاشيته، ولم تسلم حتى القبائل التي كانت تمثل القوة الاقتصادية للشرق الجزائري، وسياسة الامتيازات التي أصبحت القبائل تتمايز بها أمام السلطة الضعيفة والمتمثلة في سلطة على رأسهم الباي.[5]

التمرد والثورات الداخلية تنم عدم استقرار الأوضاع في الشرق الجزائري ويمكن إرجاع ذلك لضعف شخصية الحكام وجور المفوضين لتسيير شؤون البايليك، وسوء الأحوال المعيشية التي لصبح المجتمع يعيشها، وهنا يمكننا استنتاج أن النظام العثماني لم يجدد في هياكل هيئاته حيث ورثت بعض العائلات المناصب،آل

---

[1]- محمد الصالح العنتري، مصدر سابق، ص 95 . انظرك ذلك .

- Mercier Ernest ;Histoire de Constantine ; 376 – 377.

[2] – بداية حكم الداي حسين 1233هالموافق 1818.و فيها انعقد مؤتمر اكس لشبال ومناقشة القضية الجائرية التي على شانها بعث مبعوثين فرنسي وانجليي لتقديم اهم المقترحات التي تحمل تهديد اوربي للجائر.

[3] – يقول محمد الصالح العنتري، مجاعات قسنطينة : في اواخر العصر التركي يتوسع ويذكر ان هذه الازمة قد مهدت لها ثورة الشريف ابن الاحرش التي اندلعت في وادي الزهور ومن الاعمال التابعة لقسنطينة سنة 1803م ثم عقبتها ازمة القحط والمجاعة الشديدة التي اصابت الناس . ص 13.

.[4] – يقول نصر الدين سعيدوني :" ان وباء عامي 1817-1818 م قضى في مدينة الجزائر على اكثر من 14.000نسمة وادى الى هلاك ثلثي سكان مدينة عنابة الذي لم يعد يتجاوز سكانها بسبب هذا الوباء 5.000 نسمة كما تضررت به اغلب الجهات الجبلية والصحراوية .

.[5] –كانت ولاية علي الغسال تولى حكم الباشوية سنة 1223هـ الموافق 1808 م يصفه الشريف الزها بأنه رجلا وضيع الرتبة عديم الاخلاق، ولولا الفتنة العسكرية الدهماء ما كان يصل لرتبة الباشوية ولو لأمد قصير

مقران وآل الفقون وآل باش تارزي [1] وأصبحت تتوارثها بسبب عمق نفوذها في النظام والامتيازات التي اكتسبتها عبر الفترات الطويلة.يقول الشريف الزهار :"و لما بلغ الامير خبر موت عثمان باي، استقدم قائد الخشنة،و كانت تحته تحته الدايخة بنت بن قانة، شيخ العرب بقسنطينة،فلما حضر القائد عبدالله بين يديه،اولاه بايا على قسنطينة،....و امره بالذهاب حالا ...فلما وصل الى قسنطينة رجع ابن الاحرش القهقري،و تفرقت عنه القبائل ثم كتب عبد الله اصهاره وجمع الرعية واستقام له الامر وساير كبراء العرب واجتمع له اهل المخزن،ثم جهز محلة وخرج في طل ابن الاحرش، وضيق عليه البلاد واطفا نار الفتنة من الناحية الشرقية وكان جزاء هذا الباي ان قتله امراء الجزائر بعد وفاة الامير مصطفى باشا .[2]

ثورة درقاوة.

تزامنت ثورة محمد بن الاحرش (البودالي) [3]مع مجموعة من الاحداث على المستوى الداخلي والمستوى الخارجي، فعلى المستوى الداخلي كانت ثورة الدرقاوة في وهران فجهز احمد باشا حملة كبيرة بقيادة احمد بوكابوس باي وهران،فاخضع درقاوة يقول احمد الشريف الزهار في مذكراته :"ثم ان الباي الجديد كتب للمخزن القديم وكتب لكبراء العرب، اخبرهم بقدومه،و بذل لهم الاموال ثم جهز محلة خيمت خارج البلد وبذل العطاء للصادر والوارد واجتمع الناس عليه وسافر بالمحلة ونادى مناديه ان من اتى براس (من الاعداء) ياخذ عشر سلطانيفوقعت قتالات بين الباي المقلح (المقلش) وبين الدرقاوي [4]، ومات من العرب عدد لا يحصى وكانت تجمع رؤوس بني ندم مثل الجبال"[5].

الحرب مع أيالة تونس 1807م:

يذكر محمد الصالح العنتري فقرة مهمة نوجز منها:«قاد الجيش التونسي سليمان كاهية وتأخر الداي على إرسال النجدة على وجه السرعة، لكونه كان منشغلا في القضاء على تمرد سكان فليسة بجبال جرجرة، وذلك عندما بلغه خبر حصار التونسيين لقسنطينة أسرع في إرسال النجدة التي تمكنت من الإيقاع بالجيش التونسي وإلحاق هزيمة ما حقه به، واستولت على كل ما لديه من المؤن والذخائر وقتلت الكثير، والتحق 600 جندي تونسي بالجيش الجزائري بأسلحتهم وكان عدد الجيش التونسي خمسين ألف رجل، ويقال بأن هذا الانتصار

---

[1]- توارثت عائلة الفقون شيخ البلد في قسنطينة وركب الحج طول الفترة العثمانية .

[2]- أحمد الشريف الزهار،مذكرات، مصدر سابق،ص 86

[3]- Feraud (charle) L ; histoire de djidjel ; P 187.

[4]- Féraud, « Zebbouchi et Osmane-Bey » ; Revue Africaine, n32 p. 120.

[5]-المصدر السابق،ص 87.

حققه بايليك الشرق على أرض الجزائر ضد التونسيين، وبعد هذا الانتصار جاءت الأوامر من الجزائر بالزحف على تونس، فقاد الباي حسين أغا والباشا أغا 18000 رجل إلى تونس في شهر جويلية 1807م» [1].اما احمد الشريف الزهار فيقول:" كان ملوك تونس يبعثون مركبا محملا بالزيت وبعض الهداياالرفيعة كل سنة فقطعوها فكتب لهم على ذلك .فامتنعوا عن الاذعان ووقع كلام بينه وبين ملكها حمودة الى ان اشتعلت ر الفتنة ...فاخذوا منهم ثلاثة مراكب"[2].

من خلال هذا النص نتعرف على العلاقة الجزائرية التونسية أنها كانت متشنجة وحالة غير مستقرة من جهة، ومن جهة أخرى يظهر أن أوضاع الشرق الجزائري تسوده اضطرابات، هذا ما جعل الباي بنفسة يقود الحملة العسكرية للقضاء على التمرد الذي ظهر في منطقة فليسة في جبال جرجرة، هذه الأوضاع تؤثر سلبا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الجزائري[3].

لم تكن الاوضاع مستقيمة ولا مستقرة في الجزائر ولا من حولها فكثرة الثورات الداخلية والتشنجات في العلاقات الخارجية والتكالب الاوربي على الدولة العثمانية وعلى ايالاتها زاد في تفاقم الوضع وجعل الاوضاع الداخلية سوء، وضعف الشخصيات التي كانت تسيير البلاد تزداد ضعفا، ويمكن القول ان الجزائر اصبحت مفلسة من الشخصيات القوية على المستوى المركزي في دار السلطان او على مستوى البياليك.

الأمراض والأوبئة التي انتشرت في الشرق الجزائري أواخر الفترة العثمانية:

تعرضت الجزائر إلى أمراض وأوبئة فتاكة مختلفة أصابت السكان في فترات دورية مرات وأحدثت خسائر تكاد تكون خيالية من كثرة هولها وارتفاع عدد الموتى[4]، ومن المعلوم انه لم تكن لهم من العلوم ما يحدد طبيعة المرض ولا نوعية الوباء وجراثيم الأوبئة، فإن السكان والأطباء منهم كانوا ينسبون كل هذه الظواهر إلى مرض

---

[1]- محمد الصالح بن العنتري، تاريخ قسنطينة، مصدر سابق، ص 45.

[2]– احمد الشريف الزهار، مصدر سابق،ص 96.

[3]– محمد العربي الزبيري، التجارة في الشرق الجزائري، مرجع سابق، ص 29.

[4]- GUYON (M). « La peste en Algérie ; « Le Moniteur Algérien » ; n° 106-116 ; 1834. « Les principale pestes ont règne dans le nord de l'Afrique » ; Gazette médicales de PARIS ; 1838 ; PP. 8-14.

الطاعون الذي كانت السلطات المحلية عاجزة على اتخاذ أية تدابير وقائية لما كان من اختلاف بين رجال الدين بما يتعلق بمعالجة المصابين [1].

وإذا أردنا أن نعدد المرات التي ظهر فيها وباء الطاعون نذكر منها وباء عام 1793 ووباء 1799ووباء 1816.

وباء 1786:

دخل هذا الوباء من ايالة تونس وانتشر في الشرق الجزائري ومنه انتقل حت الجزائر العاصمة،و اشتهر باسم " حبوبة الامجاد"هلك الكثير من الخلق .[2]

وباء 1793:

ظهر الوباء في مدينة الجزائر ثم انتشر نحو الشرق وتأثرت به منطقة الشرق الجزائري، ولقد صرح مندوب الشركة الملكية الإفريقية في عنابة السيد كيبارو كتب يقول:"أن حوالي مائة شخص كانت تموت في قسنطينة في اليوم" .[3] بينما سلمت السواحل من هذا الوباء بفضل التدابير الاحترازية التي كانت تقوم بها السلطات حيال هذا الوباء، بحيث اتخذ حاكم القالة الفرنسي بإذن من الباي من إغلاق الموانئ ومنع القادمين إليها من الدخول وعدم الاتصال من البواخر الأجنبية المجهولة الأصل[4].

وباء1799:

كانت الجزائر في حرب مع فرنسا بسبب حملة بونابرت على مصر ونتيجة لذلك أغلقت المؤسسات الفرنسية والقي القبض على جميع الفرنسيين، وذكر هذا الوباء في جريدة المونيتور-EL MO-NITEURE يذكر صاحب المقال:«أنه حل بمقاطعة قسنطينة وانتشر الوباء إلى الجنوب حيث صار الموت يحصد يوميا ما بين مائة ومائة وعشرون شخصا»[5].

وباء 1816:

[1]- حمدان بن عثمان خوجة، إتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس عن الوباء، تقديم وتحقيق، محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1978، ص 59.

[2] – عبدالرحمان محمد الجيلالي،تاريخ الجزائر العام، ج 3 ط 6،دارالثقافة بيروت، ص 263.

[3] – محمد العربي الزبيري، مرجع سابق،ص 51.

[4]– محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية في الشرق الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، 46.

[5]– قشاعي فلة الموساوي، الوضع الصحي في الجزائر أواخر العهد العثماني، ص 86.

هو من أهم الأوبئة التي طال وجودها حيث قدر بعض المؤرخين بقاؤه بأربع سنوات ومنهم من يمدد الفترة إلى ستة سنوات. ف" قيون " Guyon يقول أن بداية الوباء ظهرت سنة 1817، وان العدوة جاءت من الإسكندرية عندما حلت سفينة الحجيج من الإسكندرية لميناء عنابة، مهما يكن الامر فإن الوباء أصاب كل الشرق الجزائري وانتشر في كل أنحائه، والحق أضرارا كبيرة وكان في مدينة قسنطينة يحصد يوميا ثلاثين شخصا، وجعل سكان مدينة عنابة وسكيكدة وبجاية يهربون الى قمم الجبال[1].

الجدول يبين لنا بعض الإحصائيات حسب تقرير قيون(Guyon)[2].

المدينة	عدد السكان	عدد الموتى	النسبة المئوية
جيجل	200	600	% 30
بسكرة	3000	450	% 15
سيدي خالد	35	28	% 80
أولاد جلال	1500	180	% 12
طولقة	700	150	% 4 .21
فرفار	500	60	% 12
ليشانة	600	130	% 6 .21

[1]- Guyon (Jean-Louis- Genevieve) docteur en medecine ;chirurgien Principal des armées ; oficier dela legion dhonneur ; chevalier de l'ordre de charles 3 ;d'Espagne .

-Guyon. LA peste en Algérie Le Moniteur Algérienne ; n ° 106-116. .

periode	Affection	Inportance	Particularites
1831-1832	Variole		Region d'Alger
1834	Cholera;variole	Plus de3000cas	Se prolongea avec intensité jusqu'en 1837
1842	Typhus exanthématique		
1849-1853	cholera	Assez nobreux cas	
1868	Typhus exanthématique		
1893	cholera	Enveron 15.000cas et 6.000decés	

[2]- محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص54.

بوشقرون	200	30	% 15
الزعاطشة	200	25	% 5 .12

وباء 1817م :

كانت بداية انتشار الوباء في مدينة الجزائرسنة 1816 م،و كان ذلك في ولاية الداي عمر بن محمد، وفي السنة نفسها شهدت الجزائر الزحف البريطاني الهولندي على العاصمة (حملة اكس موث).[1]ثم انتقل إلى منطقة القبائل ليعم البلاد بأسرها، وسببهمجيء سفينة عثمانية حاملة للحجاج من الاسكندرية، دام الوباء ثلاث سنوات، حسب ما صرح به القنصل البريطاني، وانتشر الوباء في المدن والمناطق الجبلية، والحق اضرار كبيرة على مستوى بايليك قسنطينة وفي نفس الوقت اجتاحت اسراب الجراد وو الحق اضرار في الزرع والنبات وتضررت الحيونات ونفقت وكان لها انعكاسات كبيرة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية على مستوى بايليك قسنطينة.[2]

ويذكر محمد الصالح العنتري في كتابه سنين القحط والمسغبة في بلدة قسنطينة، أن عملية إسعاف المتضررين من أزمة القحط والمجاعة وخصوصا رجال البادية، كانوا يغادرون منازلهم وقراهم ويزحفون إلى المدينة "قسنطينة"، في حالة تعسة يستنجدون برجال المخزن وببعض الأعيان الميسورين، وقد وجدوا مساعدة من الأعيان وبعض إسعاف من رجال المخزن، وكان باي عبد الله يكاتب رجال الأعراش، ويحثهم على حمل الحبوب إلى المدينة وإشراف الحكومة على عملية التوزيع الحبوب على المحتاجين[3].

[1]- عبدالرحمان بن محمد الجيلالي، مرجع سابق، 326.

[2]-BERBRUGGER; D'un mémoire sur la peste en Algeriedepuis 1552 jusqu'a 1819 Paris.imp.Royale. 1847. T11.P211-2,.

[3]- صالح بن محمد العنتري كان أبوه محمد كاتبا لدى الحاج احمد باي آخر بايات قسنطينة، وقد بعثه احمد باي ليفاوض الفرنسيين حينما هجموا على قسنطينة، وعسكروا بقالمة فاجتمع بهم محمد بن العنتري، بحمام المسخوطين، فاوض الفرنسيون في المهمة التي كلف بها ثم عاد إلى قسنطينة واخبر الباي بما رأى وبما سمع فنقم عليه أحمد باي واتهمه بالخيانة ثم قتله. ولما احتل الفرنسيون قسنطينة، وأنشؤوا المكتب العربي اسندوا إليه منصب كاتب فيه، وقد ارتفع صيت الصالح العنتري في عهد الكابيتان " بواسوني " الذي كان مستشرقا ذكيا يحسن اللغة العربية، ويطالع كتبها على اختلاف مواضيعها، وكانت لع معرفة ب " أحوال العرب" واشتهر الصالح العنتري بكتابين هامين في تاريخ قسنطينة، فالأول موسوم " الأخبار المبنية المذكورة في تاريخ قسنطينة سنة 1844 م وطبعه بإعانة من الكابيتان " بواسوني " سنة 1846م. والكتاب الثاني عن قسنطينة والموسوم " مجاعات قسنطينة" وقد ألفه باقتراح من الكومندان " دولير" الذي كان يشغل المسؤول عن بيرو عرب سنة 1870م. وأراد هذا الضابط إن يطلع على المجاعات التي ضربت قسنطينة ونواحيها فألف العنتري هذا الكتاب.

الحملات العسكرية التي خاضها بايات قسنطينة أواخر الفترة العثمانية:

لقد لجأ بايات قسنطينة إلى عدة حملات عسكرية اختلفت أسبابها بين التمرد عن دفع الضرائب أو إخماد الفتن التي كانت تظهر من حين لأخر ضد السلطة المحلية في بايليك قسنطينة والهدف منها استخلاص ما ترتب عليها من ضرائب،وقد قدرت مساحة الأراضي الممتنعة ما لا يقل عن 35000000 هكتار[1]،وها العدد يمثل 5/6 من المساحة الكلية لمساحة الجزائر الشمالية لباليك الثلاثة (الغرب – التيطري- قسنطينة). والجدول التالي يبين لنا أهم هذه القبائل.

الحملات العسكرية التي خاضها بايات قسنطينة أواخر الفترة العثمانية[2]:

اسم الباي	فترة الحكم	الجهة أو المنطقة	أهم ما سلب من الحملة
الباي صالح بن مصطفى	1771-1791	وادي ريغ وبني جلاب بني عباس وأولاد نايل والمسيلة وبوسعادة ومنطقة ورقلة	300. 000 ليال وعدد من العبيد والخيل قطع النخيل قتل 35 رجل ومجموعة من النساء والأطفال وشتتسكانها (210 خيمة) وتحصل على غنائم معتبرة[3]
الباي مصطفى بن سليمان الأوزناجي	1795-1798	منطقة قالمة وزردازةو منطقة الأوراس أولاد سيدي سعيد والأعشاش	تمكنت هذه القبائل بإلحاق الهزيمبالباي[4]
الباي الحاج مصطفى انجليز	1898-1803	قبيلة الحنانشة	قتل فيها قائد الحنانشة[5]
الباي عثمان بن محمد الكبير	1803-1804	ضد النمامشة ثم ضد الشمال القسنطيني	تم القضاء على الباي ومحلته
الباي أحمد طوبال	1808-	السقينية منطقة المسيلة	فرض عليها دفع الضرائب وغنائم من رؤوس

---

(1)- Rinn (A.): « Le Royaume d'Alger sous le dernier Dey ». in R. A n° 41. Année1897. p 125.

(2)- ناصر الدين سعيدوني، وريقات جزائرية، بتصرف .

(3)- Féraud (Ch.L.) ; Le Sahara de Constantine ;Note et Souveunire. Adolphe Jourdan ;Editeur. Alger ;1887.

(4)- Vayssettes (E.) ; histoire des derniers beys de Constantine ; de 1793 jusqu'à la chute de hadj Ahmed Bey ; Constantine 1848.

(5)- Féraud (L. ch.) ; notes relatives a la révolte de Ben –sakhri ;in R. A. n° 57 1913.

	1811		الماشية
إبراهيم القريتلي باي	1811-1814	النمامشة والعمامرة وبني وجانة بالاوراس	غنم منهم 60000 رأس من الأغنام
Lمجمد تشاكر باي	1814-1818	بلغ عدد الحملات 100حملة شملت اغلب مناطق البايليك	مصادرة الأراضي وسلب الغنائم قتل العديد من فرسان الحملات وتشريد السكان
أحمد بن عبد الله المملوك باي	1818 - 1818	بني جلاب وحملة وادي سوف والحنانشة والنمامشة والبابور	غرامات مالية ورؤوس الماشية وتكبدت الحملة هزيمة أمام قبيلة العمامرة في الاوراس
إبراهيم القرتلي الغربي باي	1822-1824	منطقة النمامشة	غنم 4000 رأس من الغنم
محمد بن محمدي بن خان باي	1824 - 1826	منطقة قالمة وسوق أهراس وأولاد دراج و أولاد نايل	تكبدت الحملات هزائم كبيرة من طرف السكان وتقلصت هيبة الباي
احمد بن محمد الشريف باي	1827-1834	منطقة الدير بتبسة وأولاد عبد النور والسقينية والحنانشة وأولاد مسعود	مصادرة الأراضي وغنم رؤوس من الأبقار والماشية والخيول وأضرار في السكان[1]

من خلال الجدول يتبين لنا أن الحملات العسكرية في منطقة الشرق الجزائري لم تتوقف رغم تداول الحكام عليها ففي الفترة الممتدة بين 1804 – 1837، تداول عدد كبير من البايات إذ بلغ 19 بايا لم ما نجد سوى احمد باي أخر البايات الذي استقر في الحكم 10 سنوات، أما 18 الآخرين لم يدم حكمهم في المتوسط العام سنة ونصف، من جهة أخرى نرى كثرة الحملات التي مست كل ربوع الشرق، وإن التمرد وهو علامة الرفض بين الحاكم والمحكوم لم تكن في المستوى الذي يتمكن الطرفان على التعايش والانسجام، وتفسيرنا لذلك يرجع إلى عدة فرضيات منها:

---

[1]-abdeljelil Temimi ;Le Beylik de Constantine et hadj Ahmed Bey (1830-1837) ; Publication de la Revue d'histoire Maghrébine ; vol1 ; Tunis1978.p 52 .

ضعف شخصية البايات الذين تداولوا على الحكم بسبب عدم وجود بدائل لنظام الحكم القائم إذ أصبح لا يتطلع لنظرة المحكومين من شيوخ قبائل وشيوخ الزوايا وشيوخ الطرق الصوفية الذين كانت إلى حد كبير يشاطرون نظام البايليك في تسيير شؤون الناس والذين يخضعون لسلطتهم.يقول محمد الصالح العنتري في رسالة وجهها الى سكان قسنطينة بعد مقتل عصمان باي :" وكان الباشا ارسل الى عبدالله مدد وعساكر والمال لتكون له قوة، ويستقيم الحال، وباقي في الوطن يدور منذ عشرة من الشهور وعمل بكل الاجتهاد حتى نزلت العافية في الوطن في الوطن والبلاد.لكن بعد ذلك انزل الله القحط على الخاص والعام حتى صاروا العباد ياكلون لحوم بعضهم من شدة الجوع وانقطاع الطعام واستمر ذلك مدة سنة كاملة ".[1]

يقول عبدالجليل التميمي :"قاد احمد باي بنفسه بحملات ضد القبائل التي اعلنت العصيان عن دفع ما عليها من الضرائب . وفي 03 صفر 1827م قا م بحملة ضد قبيلة العمامرة حيث قتل 16 فردا وغنم 15600 من الماشية و1660بقرة و32 حصان و11 جمل وبعد يومين من الاستراحة قام بحملة ضد الحنانشة وكانت على قبيلة اولاد سيدي الشيخ واولاد مسعود وقتل 11 فرد وغنم 1260 بقرة و1310 من الاغنام وعدد من الخيول "[2]يبرر احمد للداي حسين ان هذه الحملات كانت بسبب تمرد هذه القبائل وعدم دفعها للمستحقات البايليك.

إن الأسلوب المتبع عند البايات كان يرتكز على القوة العسكرية المتمثل في الحملات التأديبية كمفهوم، لكن هذا الأسلوب كثيرا ما كان يصطدم بعدم رضي الرعية أو من ينوب عليهم.

إن الأوضاع التي سادت الشرق الجزائري في مطلع القرن غيرت من مفاهيم الحياة على مستوى الفئات السياسية والاجتماعية، وهذا ما يظهر في الحركات والثورات التي ظهرت في كامل الجزائر ومنها ثورة محمد بن الأحرش، والذي أوشك إن يحقق هدفه المتمثل في إسقاط نظام الحكم في الشرق الجزائري بعدما استقطب العديد من القبائل، ومن جهة أخرى الدعم الذي وصل من السلطة المركزية في دار السلطان، للقضاء على الثورة ومقتل باي قسنطينة،[3]إن فكرة الثورة قد انتشرت عند الجزائريين وخاصة منطقة الشرق الجزائري ناهيك

---

(1) – محمد الصالح بن العنتري، تاريخ قسنطينة، مصدر سابق،ص 87.

(2)- abdeljelil Temimi ; le Beylek de Comstantine et Hadj AhmedBey (1830-1837). P-53.

(3) – عصمان باي(1803-1803)..هو ابن محمدبن عثمان الكبير باي وهران، خلف ااه على بايليك وهران خمس سنوات وفي عام 1799معزل ونفي الى مدينة البليدة لمدة عامين ثم اعفي عنه وعين على بايليك قسنطينة سنة 1803 وعين الملياني خليفة وبن كوجوك علي باش كاتب والحاج احمد الابيض قائد الدار وبن شاندرلي ابراهيم اغا الدايرة وابناء بن زكري باش سيار وباش سايس.

عن القبائل الممتنعة والرافضة من البداية نظام الحكم العثماني في الجزائر، والتي ظلت متشبثة بأفكارها وتدافع عنها رغم خضوع الجزء منها في بعض الفترات الحكم لأنها لم تجد بدا لذلك. يقول ارزقي شويتام :" كانت علاقات الادارة بالاهالي أكثر تعقيدا، نظرا الى التركيبية البشرية التي كان يتشكل منها البايليك،فالى جانب بعض الاسر القوية،امثال اولاد مقران وبوعكاز وبن عاشور وبن حبيلس وبن جلاب،و هناك قبائل ذات نفوذ واسع أمثال الحراكتة والنمامشة والحنانشة والقبائل الجبلية الاوراسية والبيبان والبابور،و مما زاد تعقيد التضاريسالبايليك الذي يغلب على ه الطابع الجبلي في الشمال،و الصحراوي في الجنوب وكذلك شساعة مساحته"[1]. ويمكن ان نستنتج عدة نتائج من هذا الوضع منها:

- إن ظاهرة الحملات العسكرية أوقفت عجلة التنمية والإنتاج وجعلت الريف القسنطيني في موجة من عدم الاستقرار السياسي، ومنه لا يتحقق الإنتاج المتوخي من الأطراف الفاعلة فيه إضافة إلى ذلك تعرض القبائل لعمليات السلب والنهب والقتل من طرف السلطة الحاكمة، وهذا ما أصبحت الفكرة صائبة وصحيحة لعملية الرفض وقناعة راسخة بين الأفراد من السكان؛ وبين الموكلين عليهم من شيوخ الزوايا ورؤساء القبائل التي أصبحت تجد دعما للثورة والعصيانللسكان.
- إن الضرائب المفروضة كانت إلى حد كبير مقبولة بسبب تنوع مصادرها على مستوى البايليك، وساعد ذلك الاستقرار السياسي والنماء الاقتصادي والمعاملات التجارية وصفاء الجو من الاضطرابات المناخية والكوارث الطبيعية، لكن هذه الفترة ازدادت حدة وقسوة مثل نكبات الجفاف وأسراب الجراد والحروب المتتالية قلص من مداخيل البايليك. يقول حمدان خوجة :" و عندما تولى الحكم الحاج على باشا،[2]كانت مقاطعة قسنطينة في بؤس شديد، وكانت الزراعة تكاد تكون معدمة ،.[3]
- إن الحملات العسكرية زادت في نمو الأحقاد والرفض بسبب ما تخلفه من مآسي وضحايا في القبائل المستهدفة بسبب أعداد القتلى والتشرد ومصادرة الأراضي وغنم رؤوس الماشية وعمليات التشتيت؛ التي تمس أطراف المجتمع الذي اصبحهش في حياته وكسبه.

---

[1]– ارزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني،مرجع سابق،ص 192.

[2] – اختنق ببخار الماء في الحمام بمؤامرة من وزرائه لانه اهين هؤلاء كما يقول حمدان خوجة في المرآة ،ص 152.

[3] – حمدان بن عثمان خوجة ، المرآة ، مصدر سابق ، ص 171.

- أصبح مجتمع الشرق الجزائري يبحث عن بديل يمكنه من التخلص من فئة الافراد اصحاب الامتيازات في ظل نظام البايليك .
- إن الظروف التي أضرت بالسكان جعلتهم يهجرون أوطانهم نحو المدن لعل ذلك يقيهم شر الحياة في الريف، وهو ما زاد في تأزم المدن من الناحية الاقتصادية في قلة العيش وتقلص نشاطها الاقتصادي الذي كان الريف يمدها به، وبهذا أصبحت المدن تحمل أكثر من قوتها السكانية فساد الفساد وظهرت البطالة وانتشر الفقر، وكسدت السلع المحلية التي غزتها السلع الأوربية كل ذلك زاد في تضمر الأفراد وانتزعت الثقة بين الحاكم والمحكوم، واتسعت الهوة بين الفقراء والطبقة الغنية التي تكسب الامتيازات ولا تدفع مستحقاتها من الضرائب وهذه طبيعة الأنظمة في نهاية أيامها.(1)

(1)- محمد العربي الزبيري،مقاومة احمد باي واستمرار الدولة الجزائرية، دار الحكمة، الطبعة الاولى،2014، ص 96.

الفصل الثاني

الوضع الاقتصادي في الشرق الجزائري(الفترة العثمانية)

1804-1830 م

المبحث الأول: المقومات الاقتصادية للشرق الجزائري في الفترة العثمانية

المبحث الثاني:الأسواق والمرافق التجارية في مدينة قسنطينة

المبحث الثالث: السياسة الضريبية مظهر للتسلط نهاية الفترة العثمانية في الشرق الجزائري

المبحث الرابع: التجارة الخارجية في الشرق الجزائري (الصادرات والواردات)

المبحث الأول: المقومات الاقتصادية للشرق الجزائري في الفترة العثمانية

يعتبر الجانب الاقتصادي من أهم المظاهر التي تفسر لنا الأحداث التاريخية والتطورات الناتجة في المجتمع لما لها من ترابط بين الفئات الاجتماعية الفاعلة، ودور الجانب الاقتصادي في تنمية الحياة وازدهار المجتمع وتحسين مستوى المعيشة، بالإضافة الى مداخيل الدولة وبعث عمليات التعمير والتشغيل والتعليم والتجهيزات للحرب، فتكون الغلبة للدولة الأكثر استعدادا وقوة والظفر بالانتصار ويعم الرخاء والاستقرار، فتزيد الدولة أكثر تقدما وانبعاث نحو والتطور وتراكم الثروة، فالوضع الاقتصادي في الشرق الجزائر نهاية الفترة العثمانية يحتاج الى إيضاح وتفسير وتحليل، والسؤال الذي يمكن طرحه في هذا المقام هو: ما هي الإمكانيات الاقتصادية التي تحضي بها منطقة الشرق الجزائري ؟ هل فعلا ضعف السلطة هو الذي زاد من التطور الاقتصادي السلبي في المنطقة؟

نلاحظ تفاقم الوضع بين السلطة والأهالي، وظهور اضطرابات وثورات متتالية في الشرق الجزائر زاد في تفاقم الوضع الاقتصادي وسوء الأحوال الاجتماعية، هل تفاعلت السلطة في الشرق الجزائر وفق تغير الأوضاع الاقتصادية أو هناك آلية الاقتصاد التي أصبحت في يد فئة قليلة زادت في تفاقم الوضع سوءا؟ وهل وافتقدت السلطة الثقة التي كانت بينها وبين الفئات الاجتماعية الأخرى؟ هل رعت السلطة في الشرق الجزائري الأوضاع التي قوضت الثقة بينها وبين الأهالي في الشرق الجزائري ؟ هل موضوع الضرائب وسوء تسيير فرضها هو أساس كل ذلك ؟

سوف نحاول الإجابة على هذه الإشكاليات من خلال مجموعة من المباحث نراها ضرورية لبحثنا ومن أهم الإشكالات المطروحة، الإمكانيات الاقتصادية المتوفرة في الشرق الجزائري الذي تبنى عليها الأنشطة الاقتصادية الزراعية والصناعية والتجارية، بالإضافة الى طبيعة النظام الاقتصادي المهيكل لتلك الأنشطة من تنظيمات إدارية وتنظيمات الأسواق والمحلات والنقابات والأمناء المشرفون على ضبط الحركية الاقتصادية في الشرق الجزائري واهم المدن التي لها القدرة على تنشيط المعاملات والمبادلات.

ملكية الأراضي الزراعية أواخر الفترة العثمانية في الشرق الجزائري

الأرض مصدر الثروة، والشرق الجزائري فسيح في مجاله الجغرافي متنوع في خصوبة تربته متباين في أقاليمه المناخية والنباتية، وغني بمجاريه المائية وثروته الحيوانية البرية والبحرية، إلا أننا نلاحظ أن توزيع ملكية الأراضي الزراعية لا يخدم مصالح الفئة الاجتماعية الواسعة، وبهذا ارتكزت الثروة في يد فئة قليلة من المجتمع ومن خلال استعراضنا لوضعية توزيع الأراضي الصالحة للزراع يتبين لنا ذلك.

ملكيات البايليك[1]: تتكون عادة بالمناطق المحيطة بالمدن، وهي الأراضي الأكثر خصوبة، حيث توجد حاميات الجند، وتخضع ملكية هذه الأراضي مباشرة للباي، ويحق له التصرف فيها بصفته الوصي يفرض عليها النظام بالقوة لتحقيق قوة الإنتاج وكل ما له علاقة بالإنتاج[2].

وقد أُلحقت بسجلات البايليك بطرق عدة منها: المصادرة مثلما هو الحال حين صادر الحاج أحمد باي أملاك أولاد عبد النور[3]، ومن خلال التركات التي تعود لبيت المال بسبب عدم وجود الورثة، وقد انتشرت على مساحة شاسعة حول المدن تقدر في مدينة قسنطينة لوحدها بـ (60) ألف هكتار تستغل منها 48000 من السكان في زراعة الحبوب و12000 لإنتاج الخضر والفواكه، وتعدّ أراضي البايليك أجود الأراضي من حيث الإنتاج، كما كان جزء منها للرعي بخيول الباي التي كانت تحت إشراف قائد الدار[4]، وقد اهتم البايليك بتوزيع هذا النوع على الأراضي كصالح باي وأحمد باي الذين تمكنا من توسيع أراضي البايليك حول قسنطينة، كما اهتم بعضهم بامتلاك الأراضي له ولأسرته.

فالباي أحمد القلي (1756 – 1771م) الذي استولى على أراضي عائلة ابن باديس ويحدد أحمد الشريف الزّهار أسباب تولية الحاج أحمد باي واصفا حالة الإقليم بقوله: « وكل من تولى بايا يجمع مالا ويخفيه لعواقبه ولذريته، وإذا قرب وقت الدنوش يأخذ أموال الناس ظلما بالمصادرة والنهب والغزو على أموال العرب، وتوالت تسمية البايات وعزلهم والبايليك لا يزداد إلا نقصا وضعفا وهكذا اضطروا الحكام الأتراك اضطرارا كبيرا لتولية الكر غلي أحمد بايا على قسنطينة»[5].

(1)– البايليك: نظام سياسي، إداري، واجتماعي وإيديولوجي انتهجه العثمانيون في الجزائر بطريقة تتماشى مع الذهنية المحلية ومع النظام والعرف القبلي الإسلامي وكان على رأس كل بايليك بايا، ففي منشور الهداية للشيخ عبدالكريم الفقون استعمل كلمات منها: القائد ووالى البلدة، والأمير، دون ان يورد كلمة الباي أو البايليك وهذا يعني ان المصطلح ورد في الفترة الاخيرة من الحكم العثماني وكما استخدمت في الوثائق الرسمية الفرنسية في القرن التاسع عشر، ومنها أخذها الكتاب الجزائريون المعاصرون وانتشرت بين الباحثين المتخصصين في تاريخ الجزائر العثمانية.

(2)– عبد اللطيف بن أشنهو: تكوين التخلف في الجزائر، ترجمة: بإشراف:محمد يحي ربيع، د. ط،ش. و. ن. ت. الجزائر، 1979م، ص 27.

(3) – Vayssettes E : Histoire de Constantine, pp. 155-159.

(4)– ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ، مرجع سابق، ص 52.

(5)– احمد الشريف الزهار،مذكرات، مصدر سابق، ص 160.

والباي بوحنك (1792 – 1795 م) الذي استولى على أراضي عائلة بن جلول وإبراهيم الغربي (1819– 1820)الذي صادر العديد من أراضي القبائل[1]. من خلال هذا يظهر ان بايات قسنطينة كانت لهم السلطة على الإقليم، وانهم تسابقوا على امتلاك الاراضي الزراعية لأنها كانت المصدر الأساسي لتنمية ثروتهم وازدياد أموالهم والمضاعفة في توسيع ممتلكاتهم على حساب الاهالي والقبائل المتواجدة في الفضاء الجغرافي لسلطتهم، فمصادرة الاراضي كانت شائعة في الفترة العثمانية، وبما ان عدم استقرار الحكام في الشرق الجزائري كان لفترة غير طويلة؛ فان مصادرة الاملاك كانت دورية في تنصيب الحكام، ونعتبر ذلك سبب من أسباب عدم استقرار الأوضاع، الشأن الذي جعل الإنتاج غير كافي لتلبية حاجة السكان بما ان الاراضي الصالحة كانت من نصيب الحكام المستبدين على حساب السكان الأصليين، وهذا ما يدفعهم الى ترك أراضيهم مرغمين ومضطرين من الحملات التأديبية لمحلة الباي في فترة جمع الضرائب، أو فترات التمرد.

أراضي العزل[2] (النظام الإقطاعي):

تبرز أهمية أراضي العزل في كونها تشتمل على أحسن وأخصب أراضي البايليك وتشمل الملكيات الكبيرة توجد على أراضي سهلية ذات أهمية اقتصادية، أين تتوفر المجاري المائية وسقوط الإمطار الكافية لنمو المحاصيل الزراعية وعلى رأسها الحبوب من القمح والشعير وأشجار الفواكه والخضر.[3] أراضي العزل التي كانت هي عصب الاقتصاد في الفترة العثمانية، وإن معظم هذه الأراضي كانت تنتشر في السهول الخصبة، وكان من نصيب الاتراك والعساكر واعيان المخزن الذين ملكوا القطاعات الفردية التي تحصلوا عليها من مجموعات الرعايا،[4] وكانت تقع على مقربة من المدن الكبرى مثل مدينة قسنطينة وعنابة وبجاية وسكيكدة وسطيف وبلاد الحضنة (المسيلة) ومناطق من بسكرة والاوراس، كما تنتشر في المناطق القريبة من مدن الإقليم.[5].

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني،الشيخ المهدي بوعبدلي، مرجع سابق،ص 104.

[2] – اراضي العزل مفهومه التنحي والتخلي عن طريق غياب مالكها او التخلي عليها ومنها ان تركة الهالك لم يترك من يرثهن لكن هذا كان في بداية الفترة العثمانية لكن وضعها تغير في نهاية الفترة بل نجد معظمها كان عبارة عن الاراضي التي تم مصادرتها بطريق او بآخر مثل عدم دفع مستحقات البايليك .

[3] – قدرها وارني في الفترة الفرنسية بمساحة قدرت ب 146693هكتار بالنسبة لاعزال الايالة اما نصيب بالبايليك الشرق فقد قدرت ب 112351هكتار وبهذا نلاحظ ان بايليك الشرق هو ذو طابع اقطاعي بإمتياز .

[4]–.احمد الشريف الزهار، مصدر سابق، ص 189.

[5]–.ففي عنابة توجد أراضي العزل ببحيرة فزازة المحيطة بمدينة عنابة تحت قيادة بلقاسم بن يعقوب للمزيد ارجع الى:

Féraud (Ch.): Histoire de Bône, R. A. , 1873, p 9.

لكن السؤال المطروح كيف أصبحت هذه الأراضي الخصبة والجيدة من حيث الموقع والإنتاج تابعة لسلطة البايليك؟ ولمن أوكلت لتسييرها والإشراف على استغلالها؟ تعود أصل الملكية للقبائل ثم انتقلت إلى البايليك عن طريق المصادرة عن طريق القوة العسكرية التي كانت تقوم بها السلطة العثمانية. أراضي البايليك، وتشمل الملكيات الكبيرة، توجد على أراضي سهلية ذات موقع استراتيجي، تتوفر على مصادر كبيرة من المياه فكانت المصدر الأساسي للحبوب للبايليك والوصاية من ذوي النفوذ في السلطة[1].

كان تعداد الأعزال في الشرق الجزائري تقدر ب 114عزل،كانت أراضي العزلللشرق تحت إشراف قائد الدار، ومن الاعزال التي كانت تحت تصرف الجابري تقدر ب 104 عزل،هذا في عهد صالح باي الذي أوجد هذه المؤسسة.يقول ناصر الدين سعيدوني :" واسندت الى معاضدة بعض العائلات ذات النفوذالمعنوي والروحي مثل هذه العائلة المعروفة باولاد سيدي بن بوزيد التي ورد ذكر افرادها في نص الرسالتين [2] فصالح باي الذي اشتهر بهذه السياسة تمكن بكسب وتاييد ومساندة الاسر الكبرى في الشرق الجزائري وكون بها اسر اقطاعية كبرى مثل عائلة بوعكاز وعائلة ال مقران وعائلة بن عاشور واحرار النمامشة واولاد قاسم في شرق البايليك[3] . صادر صالح باي ثلاثة أرباع من أراضي قبيلة عامر الشرقية وقدرت ب حوالي 600 هكتار ووزعها بين رجال المخزن والأعيان الموالين لسلطته حتى أصبحت تسمى بأراضي صالح باي، وقد وقع الأمر نفسه للعديد من قبائل سكيكدة التي صودرت مساحات من أراضيها ومنحت لقبيلة بني مهنة[4] التي رفعت بذلك إلى قبيلة مخزنيه. دأب البايات على منح أراضي العزل لكبار موظفي البايليك بصفة امتياز لكبار الموظفين، فكل موظف يمنح حق استغلال أقطاعات واسعة تضم عددا من القبائل تتناسب طردا مع رتبته

---

(1) -Féraud (Ch): Histoire de Philippeville, p. 52.

(2) – ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق ص 135

(3) – المر جع السابق،ص 136.

(4)-Feraud ;Charle; Histoire des villes de la Provence De Constantine; Alger 1876; P 141

– ويعرف شارل فيرو أصول قبيلة بني مهنة كما يلي :

-Beni Mehenna. L'origine de cette tribu est l'objet de traditions diverses. Celle que lui assignent les babitants du pays est la sui vante. Un certain Mehenna, natif des montagnes aux environs de Bougie, vint s'étâblir dans la région de Collo, qui porte encore le nom de Bled Beni Mehenna. Il eut quatre fils : Bechiri, El Khezeri, Naïmi at Masselaouï. … elles combattaient avec succès les tribus environnantes ; et après avoir refoulé les Beni Toufout, les Beni Salah, les Beni Isahak et les Beni Oualhan, s'établirent solidement entre Collo, l'Oued Guebli, le djebel Bou Mejout, le Safsaf et la mer).

مقابل ضريبة سنوية. وهي نفس السياسة التي انتهجها الحاج احمد باي في منطقة الجنوب البايليك يقول ناصر الدين سعيدوني : " هذه السياسة التي انتهجها البايليك مع العائلات الاقطاعية،يمكن لنا ان نرجع نجاح احمد باي في حكم مناطق واسعة من بايليك الشرق في وقت عمت فيه الفوضى واختفت فيه سلطة الحكومة المركزية بسقوط مدينة الجزائر بيد الفرنسيين سنة 1830كما ان نفس هذه السياسة تلقي اضواء جديدة على الدوافع التي جعلت احمد باي يفضل الالتجاء لمناطق الاوراس والزيبان لمواصلة المقاومة بعد سقوط قسنطينة.[1]

فالخليفة يدير تسع قبائل تدفع له حقوق المناسبة السعيدة أثناء تعيينه ويقبض من شيوخ تلك القبائل حقوق تعيين فشيخ بلزمة بالاوراس كان يدفع ثلاثة الاف بوجو (ريال فضة)مقابل تكليفه بجمع الضرائب لفائدة البايليك ،[2] وأحيانا تمنح للأسر المحلية والمرابطين، فعندما لا يستطيع البايات استغلال بعض المناطق التي تفلت من يد البايليك، وبخاصة المناطق الجبلية فدائما ما يمنحها إلى قسم تابع لتكوين حزام أمني حولت اقطاعات غنية في بايليك قسنطينة إلى نسل الفقون بصفتها حبوسا، سيطرت عائلة الفقونعلى مساحات واسعة حول المدينة خاصة بين سمندو (زيغود يوسف حاليا) وقسنطينة، يدخل ضمن هذا الصنف أراضي أولاد جبارة ببني ولبانفي نواحي سكيكدة التي منحت للعائلة فاستولت عليها على سبيل التأييد وهي امتيازات زادت ربط هذه القبائل بالبايليك . ولقد اثرت سياسة البايات على استقرار السكان يقول وليم شالر :" ومتى وجد العرب ان استبداد الباي وطغيانه لا يطاق،يجلون الى منطقة ادارية اخرى او الى الصحراء، حيث لا تصل اليهم يد السلطة، وبهذه الطريقة خلت من سكانها كلية تقريبا،سهول عنابة بولاية قسنطينة [3] يقول وليم شالر: " العرب تابعون للحكومة الجزائرية،لكنه فيما عدا دفع الضرائب لهذه الحكومة،و هم في حالة شبه مستقلين ويخضعون لسلطان شيوخهم،و قوانينهم الخاصة[4]

ولقد استغل البايات الشرق الجزائري (قسنطينة) موقع المرابطين من شيوخ الزوايا والطرق الصوفية في منحهم امتيازات تتمثل في منحهم أعزال لربطهم بسلطة البايليك يقول حمدان بن عثمان خوجة : " انهم نصحوه بان يمنح المرابطين ثقة مطلقة لان ذلك يمنع الجميع من ان يقفوا موقفا معارضا خاصة وان هؤلاء

---

[1] – ناصرالدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق،ص 137.
[2]- مرجع سابق ص 134.
[3] – وليم شالر، مذكرات، تعريب وتعليق وتقديم اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر 1982، ص 109
[4] – وليم شالر،مصدر سابق، ص 108.

السكان لن يترددوا في قتل اصدقائهم وحتى اقاربهم اذ علموا انهم يحتقرون المرابطين ،[1] وهي ترضيات أمام القبائل الممتنعة والمتمردة،[2] مثل المرابط سي بلقاسم بو حجر والشيخ الزواوي والمرابط بغريش في القل، كانوا يتمتعون باستغلال أراضي العزل الممنوحة من البايات، هذا ما جعل نمو النشاط الاقتصادي وأصبحت ملكيات العزل تحاصر عاصمة البايليك والمدن الكبرى في الشرق الجزائري، وأصبحت الأعزال مناطق عبور من الريف الى المدينةحسب ما يتبن من قول اندري برنار حيث يقول:"تؤلف مساحة تابعة لقسنطينة تملكها حكومة الباي او الاغنياء من السكان الاتراك او الاندلسيين وبعيدا تقيم جماعات سكنية اخرى نصف حضرية وكان قسم كبير من الاراضي المجاورة لقسنطينة ينتمي الى القطاع العمومي حيث يستفيد منها نخبة من عمال الدولة وكان العرب يتقاضون في خدمتهم الفلاحية الخمس من الانتاج وهو يعتبر اجرا كافيا لهم حسب التربة الخصبة الصالحة للفلاحة " .[3]

ولقد استغل البايليك كل من أسرة بن قانة التي استفادت من أراضي العزل بالسقينة جنوب قسنطينة، وأسرة محمد العربي بن عيسى أخو علي بن عيسى الباش حمبة منحت له أرض عزلية بعامر شراقة كانت هذه الأراضي بيد السلطة المركزية وذلك لتكوين قوة عسكرية نظامية مساعدة للجيش

النظامي وتكون قوة متحالفة مع البايليك وحلفائه مع قبائل الزمول والدواير، مثل شيخ بلزمة[4] في منطقة الاوراس، الذي التزم مع بايات قسنطينة على جمع حقوق البايليك في المنطقة ويعفى من دفع الضرائب، ويلتزم وتطوع القبيلة بقوة من الفرسان تبلغ مائتي فارس.[5]

كما كانت للأسر الشريفة وأسر المرابطين امتيازات عزلية لتقوية نفوذها الاجتماعي والاقتصادي من جهة؛ وإنشاء قوة اجتماعية مدافعة على تواجد السلطة العثمانية في المنطقة وتكون عائلات قوية متحالفة مع العثمانيين.

---

(1)- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، مصدر سابق ن ص 110.

(2) – يقول وليم شالر والاتراك في حرب دائمة مع القسم الذي يشرف على الحر من ولاية قسنطينة الذي يقطنه القبائل وانهم سادة المنطقة التي تمتد حول خليج عنابة، ومن شدة عدوانهم للترك يعتبرون كل اجنبي يقع في ايديهم تركيا،و لا يكتفون بتجريدهم من ممتلكاته بل يقتلونه .

(3) – اندري برنار،اندري نوشي،ايف لاكوست،الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة رابح اسطنبولي ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 1984.،ص 189.

(4) – منطقة بلزمة تشكل الاوراس الغربي وتشمل منطقة باتنة وشرق الحضنة وشمال الزيبانو جنوب الهضاب العليا القسنطينية، وهي منطقة جبلية وعرة.

(5)- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص135.

حسب احصاء تطبيق قانوذ "سيناتوس كونسلتSenatus Consulte" سنة 1863 م اكثر من 317000هكتار تتركز حول قسنطينة وفي وادي السيبوس وحوض قالمة وسطيف ونجد حول قسنطينة وفي وادي زناتي الصالحة للحبوب والتي اشتهرت منذ العهد الروماني[1]تبين أن أراضي العزلتمثل 149993 هكتارا لبايليك قسنطينة[2]، فأراضي العزل هي الإقطاعيات التي تتواجد حول عاصمة البايليك والمناطق القريبة من المدن الإقليمية، كما تنتشر في المناطق القريبة من مدن الإقليم.[3]

لقد سخر البايليك أراضي العزل لتقوية وجوده في المناطق المحيطة بمركز السلطة، بحيث اقتطع مساحة تقدر ب 14064هكتار منحها لقبائل الزمول وضمت أراضي بلزمة التي تقدر ب 12982 هكتار وأراضي عزل الزوايا التي تقدر 1082 هكتار لكي يكون قوة متحالفة ضد القبائل الصحراوية التي كانت تغير على عاصمة البايليك[4]، كما كانت هذه القبائل تقوم بتامين الطرق المؤدية نحو باتنة وبسكرة وتبقى الطرق مفتوحة إمام الحاميات والمحلات في مواسم استخلاص الضرائب.

أما عائلة بن سديرة فعهدت لها مراقبة السفوح الشمالية لكتلة الأوراس، على أن تتكفل عائلة بن دايخة بمراقبة قبائل أولاد سلطان الجبلية[5]، وبذلك تكون القبائل القائمة على أراضي العزل حزام امني واقتصادي وأمني من الناحية الجنوبية الشرقية.

ان اولاد مقران وفروعها كانت تملك 22830 هكتار وتكون 569 ضيعة فلاحية للحبوب واشجار الزيتون والتين و39 بستانا للخضر والفواكه المسقية وثلاث رحي للحبوب وثلاث اسطبلات ومقهى وحمام ومسجدا.[6]

إن الأراضي البايليك كبيرة المساحة، وكانت السلطة المحلية تقوم باقتطاع أراضي لكبار الموظفين العموميين، حيث نجد عشرة أعزال مخصصة لمعاوني الباي الأكثر قربا وتعاونا كراتب أو مكافأة، وفي هذا الإطار عشرة أعزال مخصصة منها خمسة لخليفة الباي واثنان مخصصة لكاتبه الثاني وأخرى يستفيد منها

---

[1]- صالح عباد،الجزائر خلال الحكم الركي،الالمعية للنشر والتوزيع،2013،ص 604

[2]- ففي غيابه توجد أراضي العزل ببحيرة فزازة المحيطة بمدينة عنابة تحت قيادة بلقاسم بن يعقوب انظر المصدر:
-Féraud (Ch.): Histoire de Bône, R. A. , 1873, p. 9.

[4]- كانت أراضي العزل الموجودة بهذه المنطقة بيد الأتراك معفية من ضرائب. إن أعضاء حكومة الباي كانوا يسيطرون على معظم الأعزال وأراضي الدولة بساحل سكيكدة.

[5]- Luis Rin: Op. Cit. , RA, 1899, p. 132.

[6] – صالح عباد، الجزائر خلال العهد التركي،ص 606.

المرابطون مثل شيخ البلد من عائلة الفقون، هذه الأعزال ليست قابلة للتحويل، غير إن إعفاء آخر البايات (أحمد باي) لبعض المستنفدين من كل ضريبة يوضح وجود تطور نحو الامتلاك الشخصي للأعزال.

ان قبائل الرعية التي كانت مسخرة ومجبرة على تحت سلطة الباي الذي يجعل من حاكم المدينة مسؤول في عملية جني المحصول تحت رقابة الجنود على شكل التويزة [1]

ولقد بلغت مساحة الأعزال في بايليك قسنطينة حسب إحصاء تطبيق قانون سيناتوس كونسلت لسنة 1863 أكثر من 317000 هكتار، تتركز حول قسنطينة وفي وادي السيبوس وحوض قالمة وسهول سطيف وحول وادي الزناتي بالقرب من قسنطينة، والجدول التالي يبين لنا توزيع أعزال قسنطينة حسب عملية إحصاء سيناتوس كونسلت:

جدول لتوزيع أراضي العزل حسب عملية إحصاء لمرسوم سيناتوس كونسلت[2]

منطقة تواجد العزل	المساحة / هكتار	منطقة تواجد العزل	المساحة / هكتار
عامر الشراقة	21558	السواحلية أولاد عطية	37980
أعزال عنابة	14430	منطقة سغنية	3903
أعزال قسنطينة (60)	55270	أولاد جبارة	11383
أولاد عبدالنور	18626	العلمة مسعدة	4593
الزواغة	9168	منطقة موية	4185
أعزال قسنطينة	29729	عامر الظهرة	8885
أعزال واد الزناتي	43188	البرانية	3340
///////////	///////////////	المجموع	317390

المرجع : صالح عباد الجزائر خلال الحكم التركي

تميز الشرق الجزائري بكثرة الاراضي العزلية عن غيره من بقية البايليك،إذ لا نجد في دار السلطان سوى عزل بني فاطم في مليانة (1650هـ) وعزل تاورغة في دلس (1125 هـ) وعزل بلاد معمورة في سور الغزلان[3].

[1] – صالح عباد، الجزائر خلال العهد التركي ، ص 604.

[2]– نفس المرجع، ص 605.

[3]– صالح عباد، الجزائر خلال العهد التركي، دار الألمعية، 2012، ص 605.

كما كانت تمثل قبيلة قرفة الحدود الفعلية والحزام الجغرافي من الناحية الشرقية، وهي قيادة مخزنية تشكل نهاية النطاق الإداري للبايليك، تدير دائرة مخزنية عدد فرسانها 200 فارس[1]، وهي حزام أمني للبايليك من الخارج، كما ثبت البايليك بالناحية الشرقية دوائر الزناتية على أراضي عزلية اقتطعت من أراضي قرفة كانت مكلفة بالأمن ومراقبة المراكز المالية، فهي شريط حماية من الداخل، وعدد فرسان قبيلة هذه الدواير يقارب 1000فارس[2]و تخصص أجزاء منها لتكون قبائل العزل وهي القبائل المصطنعة من طرف البايليك مقابل ذلك تقدم قبائل العزل جزء من الإنتاج للباي. وقد بلغت ستين ألف هكتار (60.000) وهي المساحات التي تحيط بمدينة قسنطينة، وكانت تظم 48.000 عنصر في زراعة الحبوب 12.000 عنصر في زراعة الخضر والفواكه والبقول وتربية المواشي، وحسب إحصاء وارني(Warner) لسنة 1841م بمساحة قدرت ب 351.112 هكتار في الشرق الجزائري والتي وضعت الإدارة الاستعمارية يدها عليها، أما عند تطبيق قانون سيناتوس كونسلت (sénatus consulte) سنة 1867 م فقدرت ب 693.146 هكتار وأصبحت من ممتلكات الدومين [3].

وقد أُلحقت بسجلات البايليك بطرق عدة منها: المصادرة مثلما هو الحال حين صادر الحاج أحمد باي أملاك أولاد عبد النور[4]، ومن خلال التركات التي تعود لبيت المال بسبب عدم وجود الورثة، وقد انتشرت على مساحة شاسعة حول المدن تقدر في مدينة قسنطينة لوحدها بـ (60) ألف هكتار تستغل منها 48000 من السكان في زراعة الحبوب و12000 لإنتاج الخضر والفواكه[5]، وتعدّ أراضي البايليك أجود الأراضي من حيث الإنتاج، كما كان جزء منها للرعي بخيول الباي التي كانت تحت إشراف قائد الدار[6]. وقد اهتم البايليك بتوزيع هذا النوع على الأراضي كصالح باي وأحمد باي اللذان تمكنا من توسيع أراضي البايليك حول قسنطينة، كما اهتم بعضهم بامتلاك الأراضي له ولأسرته،ومن هذا شراء الباي أحمد القلي(1756–1771م) الذي استولى على أراضي عائلة ابن باديس، ويحدد أحمد الشريف الزّهار أسباب تولية الحاج أحمد باي واصفا حالة الإقليم بقوله:

[1]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص 548.
[2]- سعيدوني نصر الدين، المرجع السابق، ص271.
[3]- نصر الدين سعيدوني والشيخ مهدي بو عبدلي، مرجع سابق ص 52.
[4]- Vayssettes: Histoire de Constantine, pp. 155-169.
[5]-Noushi (A): Enquête les niveaux de la vie , Op. Cit, P80.
[6]- ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ، مرجع سابق، ص 52.

«إن كل من تولى بايا يجمع مالا ويخفيه لعواقبه ولذريته، وإذا قرب وقت الدنوش يأخذ أموال الناس ظلما بالمصادرة والنهب والغزو على أموال العرب، وتوالت تسمية البايات وعزلهم والبايليك لا يزداد إلا نقصا وضعفا وهكذا اضطروا الحكام الأتراك اضطرارا كبيرا لتولية الكرغلي أحمد بايا على قسنطينة»[1]، والباي بوحنك (1792 – 1795م) الذي استولى على أراضي عائلة بن جلول وإبراهيم الغربي (1819– 1820) الذي صادر العديد من أراضي القبائل.

إن هذا التطور التي شهدته مناطق عديدة وبالأخص الشرق الجزائري اوجد نظام إقطاعي بمواصفات مميزة، إن الصفة الإقطاعية التي تميزت بها فرسان المخزن بالجزائر وجماعات الصبايحية في الأقاليم العثمانية بالمشرق نتجت عن تحول اقتصادي عميق عرفته كل من المنطقة العربية والأناضول، بفضل انتقال النشاط التجاري العالمي من البحر الأبيض المتوسط إلى موانئ المحيط الأطلسي واضطراب طريق الحرير بين الأناضول وبلاد الشام وبين وسط وشرق آسيا، واضمحلال طريق الذهب عبر الصحراء التي كانت تربط بين بلاد السودان وسواحل البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة الى تزايد قوة الدول الأوربية حربيا واقتصاديا" [2].

لقد كانت مؤسسات المخزن والقيادة والعزل تمثل الأعمدة التي يرتكز عليها النظام العثماني؛ كبعد اقتصادي واجتماعي هام يؤمن للبايليك متطلباته الاقتصادية والمالية عن طريق جباية الضرائب، وفي نفس الوقت تأمين السلطة المركزية من القبائل الممتنعة والمعادية.

-الملكيات الخاصة:

تعد الملكيات الخاصة، وهي الأراضي التي ارتبطت بقدرة أصحابها على ممارسة الزراعة والتعهد لدفع الضرائب المتوجهة عليهم، ويتميز هذا النوع من الملكيات بكونه يخضع لأنشطة اقتصادية واجتماعية هامة كإنتاج المحاصيل الزراعية كالحبوب والخضر والفواكه والبيع والشراء ولأحكام الورثة والشفعة وغيرها، وعوامل تكوينها تاريخيا تعود إلى استصلاح الأراضي وحيازتها عن طريق الشراء. وقد حرص أصحابها على الاحتفاظ بعقود مسجلة تثبت ملكيتها وتعرف كل ملكية خاصة باسم العائلة التي تملكها، وغالبا ما يحصل أصباحها على الملكية من القضاة، بينما العائلات الكبرى منهم كانت تحضي برضا البايات، فتحصل على الفرمانات من البايات تقرّ بحقهم من الأراضي، وتنقسم الملكيات الخاصة إلى قسمين.

[1]- Vayssettes. Op. cit; p. 210.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص ص 504– 505.

أحدهما ينتشر في فحوص المدينة، والجهات القريبة منها، خاصة الواقعة على وادي الرمال ووادي بومرزوق والحامة، حيث تمارس الزراعة المروية وتنتشر بساتين الأشجار المثمرة، أما النوع فيرتكز بالمناطق الجبلية كبني عباس وسهول عنابة وسكيكدة والأحواض السهلية في بجاية، أين تكثر المجاري المائية والينابيع الجبلية.[1]

يقوم ملاك الاراضي باستغلالها وعند الحاجة إلى عمال إضافيين في موسمي الحرث أو الحصاد يستأجر صاحب الأراضي الفلاحين (الخماسين) مقابل خمس الإنتاج، أما إذا كانت مساحة الأرض صغيرة، فإن مالك الأرض وأفراد أسرته يقومون مباشرة بخدمة الأرض وبزراعة الخضر والفواكه، وهذا كان شائعا بفحوص المنصورة والحامة ووادي بومرزوق، وكان الكثير من الملاك يقطنون على بأراضيهم، حيث ضمنت المزارع وبساتين الخاصة والقريبة من قسنطينة ما لا يقل عن (2000) نسمة، فكانوا بذلك يغنمون أكبر ربح من إنتاج الأراضي أو مدخراتها الفلاحية بخدمة أحسن الأراضي إنتاجا[2]. وقد حددّها نوشي بـ (14810) هكتار، أغلبها حول واد بومرزوق وحول واد الرمال، ويملكها (70) مالك، من بينهم (35) يملكون أقل من (20) هكتار، والعائلات المالكة هي: ابن الفقون ابن جلول، ابن كوجك علي، وبشتارزي.

أراضي الأوقاف (الأحباس):

يعود تاريخ الأوقاف في الجزائر كمؤسسة اجتماعية دينية عريقة إلى الفترة الإسلامية التي سبقت مجيء العثمانيين للجزائر، واستمرت في الانتشار والتوسع طيلة فترة الحكم العثماني في الجزائر، واكتسبت أهمية كبيرة خاصة أواخر الفترة العثمانية وبداية الاستعمار الفرنسي، والذي استحوذت على نسبة كبيرة من الممتلكات داخل المدن وخارجها مشكلة بذلك نظاما مستقلا قائما بذاته ويرجع ذلك إلى طبيعة القوانين التي تتحكم في ضبطه وتسييره. والسؤال المطروح في هذا الصدد هو كالتالي:

ما هي الأسباب التي جعلت الأوقاف تتزايد في أعدادها وأنواعها ومساحة أراضيها في الفترة الأخيرة للحكم العثماني في الجزائر وبشكل خاصبالشرق الجزائري الذي هو فضاء دراستنا ؟

---

[1]- فلة القشاعي: مرجع سابق، ص 109. المرجع نفسه، ص 101.

[2]- أندري برنار، أندري نوشي، الجزائر بين الماضي والحاضر، اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، د. ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م، ص 164.

الوقف من أهم الدراسات التي شدت اهتمام المؤرخين والدارسين لما له من أهمية اجتماعية واقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى أسباب التطورات الذي شهده في الفترة العثمانية ومحاولة السلطة العثمانية في تحرير المؤسسة الوقفية، وتكاثرها ودور البنية الروحية التي تربط أفراد المجتمع[1].

إن العثمانيين رأوا في الرابطة الدينية الإسلامية التي كانت تميز سكان الجزائر، وما تعلق بها من أوقاف عاملا قويا لبسط نفوذهم وكسب تأييد السكان، فساهموا في ذلك بأملاكهم الوقفية وأظهروا بذلك ورعهم وتقواهم، وتقربهم للمرابطين، وكسبوا تأييد رجال الدين من شيوخ الزوايا ورؤساء القبائل والأسر النافذة في المجتمع الجزائري. يقول عبدالرحمان بن محمد الجيلالي:"و في القرن الثامن عشر والتاسع عشر (م) حصلت نهضة جديدة عند اتباع الطريقتين: القادرية[2] والشاذلية [3]،و احدثت طريقتان هما التيجانية والسنوسية وكان القادرية هم احمس المبشرين بالدين الاسلامي من غرب افريقيا[4].اما صالح عباد فيقول :" ازادت عددا هي الاخرى في العهد التركي فبعد القادرية والشاذلية اللتين راينهما في بداية القرن السادس عشر،ظهرت الشيخية والتيجانية والرحمانية والراشدية وغيرها كثير". [5]

ولم تعرف أوقاف قسنطينة تنظيما محكما وإشرافا فعالا إلا في فترة متأخرة من التواجد العثماني فيها أي أوائل القرن القرن 18م [6]، وأهم وثيقة تبين لنا ذلك بمدينة قسنطينة والتي تتعرض للأوضاع المتردية لها، والتي جاءت على إثرها مبادرة صالح باي من أجل ضبط وترتيب وتنظيم الأوقاف في بايليك الشرق، وعليه اقر على تشكيل لجنة تتكون من ناظر بيت المال وشيخ البلد والقاضي الحنفي والقاضي المالكي. والغرض من ذلك هو إحصاء دقيق وضبط محكم لأوقاف الشرق الجزائري وأنشأ سجلات أربعة يتعهد كل فرد من أفراد اللجنة على تدوين ما له علاقة بالمساجد النشيطة والأوقاف المساجد التي اندثرت، انظر الملحق النص الكامل لقرار صالح

[1] – صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، الالمعية، 2013، ص 322.

[2] – الطريقة القادرية اول طريقة صوفية منظمة ظهرت في الاسلام،و هي منسوبة الى الشيخ عبدالقادر الجيلاني بن ابي صالح موسى جنكي المولود بقرية جيلان– وراء طربستان سنة 470هالموافق ل 1166م وتوفي سنة 561ه الموافق ل 1177م.

[3] – الطريقة الشاذلية فهي منسوبة الى الشيخ ابي الحسن علي بن عبدالله بن عبدالجبار الشاذلي نسبة الى الشاذلة قرية قريبة من تونس بقبيلة غمارة قرب تبسة سنة 571ه–الموافق 1175م وقيل 593ه الموافق 1197م وتوفي بصحراء عيناب قاصدا للحج سنة 656ه الموافق1823م .

[4] – تاريخ الجزائر العام،مرجع سابق،ص 250.

[5] – صالح عباد، مرجع سابق، ص 556.

[6]– ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص 154.

باي في تنظيم أوقاف مساجد مدينة قسنطينة[1]. كذلك تستغل عدة مرافق وقفية مثل العيون الموقوفة او عمليات تزويد المدينة بالمياه لملء الاحواض المائية المتواجدة في مدينة قسنطينة[2]و كانت عملية تزويد المدينة بالمياه عن طريق الدواب (الحمار) بشكل يومي ودوري يقول شارل فيرو[3].

والأراضي التي حُبست على الأهل والأعمال الخيرية، وأوكل التصرف فيها إلى ناظر الأوقاف ومساعدين من الوكلاء والشواش، وقد تولّت الإشراف على أوقاف قسنطينة عائلات ذات نفوذ مثل عائلة الفقون، وقدرت مساحة هذا النوع من الأراضي بـ (946) هكتار من المزارع والبساتين، أغلبها يشرف على وادي الرمال وروافده[4]، ونظرا لأحكام الشرعية المتعلقة بها والمعاملات القانونية الخاضعة لها، فإنها لم تكن تخضع لأي ضريبة أو رسم،[5] ولم تكن تتعرض لأي مصادرة أو حجز من طرف البايات نظرا لمكانة العائلة والامتيازات التي كانت تحضي بها ومنها وظيفة شيخ الإسلام وأمير ركب الحج.

وليس للسلطة عليهم سوى دفع العشر[6] والزكاة[7]، وتتصف بعدم الاستقرار لأنها تخضع للتقسيم الإرث الإرث إن هلك صاحبها وبصغر مساحتها وتخضع للبيع والشراء، وفي كثيرا من الأحيان تتعرض للمصادرة من طرف الحكام، وتشمل هذه الأراضي المناطق الواقعة قرب المجاري المائية والقريبة للمدن مثل قسنطينة وعنابة وسكيكدة ومنطقة القبائل والاوراس في معظمها تقع في المنطقة التلية ونظرا لضيق مساحتها فإن إنتاجها معاشي ومتنوع وقليل المردود [8]، وفي المناطق الصحراوية أين توجد واحات النخيل، وأصبحت عدة ملكيات

---

(1)-FERAUD. CH L. LES ANCIEN Etablissements Religieeux Musumants de Constantine. in Revue Africaine n° 12 annee 1868. pp 121-133.

(2)- Feraud Ch Les Etablissement Religieuse a Constantine;R.A.V 12;pp 123-384-385.

(3)-Feraud ch.L. dit :« À Constantine, le *wakil awaqf el-âïoun* (Chargé des *waqfs* des fontaines) dépensait 500 francs pour le transport de l'eau aux sept bassins situés au centre de la ville, à raison de deux chargements par bassin et par jour, avec un coût de 0.25 Fr. pour un chargement d'âne . A Alger, les revenus du *waqf* ont contribué à la création de nombreuses fontaines dans la ville, environ cent au milieu du XVIII è siècle.

(4)- فلة القشاعي: مرجع سابق، ص 109.

(5) – انظر نص الملحق رقم (02).

(6)- العشر: هي الضريبة الشرعية المباشرة التي تمس أراضي الملكية الخاصة الخاضعة لمراقبة البايليك الفعلية.

(7)- الزكاة تؤخذ عادة من قطيع الحيوانات من المواشي وهي من الضرائب الشرعية وهي تندرج من بين الضرائب الإضافية مثل مثل المعونات والعوائد المأخوذة من رؤوس الماشية. (للمزيد انظر ناصر الدين سعيدوني، الشيخ مهدي بوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص 51).

(8)- حنفي الهلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، ط1،الجزائر، 2008، ص 154.

خاصة تابعة للبايليك، فملكية صالح باي بالقرب من عين سيدي محمد الغراب كانت تابعة للخواص فصادرها، ولقد استغلها المزارعون في فترة ضعف السلطة العثمانية وكانت لا تدفع الالتزامات الضريبية عليها[1].

ويذكر أن عائلة الفقون التي تملك أوسع الأراضي الفلاحية في الشرق الجزائري؛ قد تحصلت عليها منذ دخول العثمانيين الى قسنطينة وذلك مكافأة لها على خدماتها للسلطة العثمانية [2].

بعد الحديث عن أنواع الأراضي المنتشرة في فحوص المدن، نتطرق إلى التعرف على المنتوج الزراعية التي كانت سائدة فيها، بالرغم من أنها تميزت بالتشابه، وذلك راجع إلى عدم حرية الفلاح، ويفسر ذلك بأثر التقليد والعادة وسلطة المالك، بالإضافة إلى حاجة المجتمع، وان النظام كان يشجع المنتوجات التي كان لها رواج التصدير لان الباي كان يحتكر التجارة الخارجية يقول محمد العربي البيري: "فان الحكام على مختلف درجاتهم،يجدون في الهيئات التجارية مصدر للثروة يستعملونها في استتباب الامن وشراء المناصب.[3]

من خلال الجدول الحملات العسكرية[4]يتبين لنا أن هذه الحملات العسكرية في منطقة الشرق الجزائري الجزائري لم تتوقف رغم تداول الحكام عليها ففي الفترة الممتدة بين 1804 – 1837 تداول عدد كبير من البايات إذ بلغ 16 بايا لم ما نجد سوى احمد باي أخر البايات الذي استقر في الحكم 10 سنوات أما 15 الآخرين لم يدم حكمهم في المتوسط العام سنة ونصف.

من جهة أخرى نرى كثرة الحملات التي مست كل ربوع الشرق وأن التمرد وهو علامة الرفض بين الحاكم والمحكوم لم تكن في المستوى الذي يتمكن الطرفان على التعايش والانسجام. وتفسيرنا لذلك يرجع إلى عدة فرضيات منها:

1-ضعف شخصية البايات الذين تداولوا على الحكم بسبب عدم وجود بدائل لنظام الحكم القائم إذ أصبح لا يتطلع لنظرة المحكومين من شيوخ قبائل وشيوخ الزوايا وشيوخ الطرق الصوفية الذين كانت إلى حد كبير يشاطرون نظام البايليك في تسيير شؤون الناس والذين يخضعون لسلطتهم.

---

[1]- سلطاني الشريف، أوضاع ملكية الأراضي بالجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، بحث تمهيدي، دائرة التاريخ، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 1977-1978،ص 22.

[2]- أحمد حسن سليماني، "نزع الملكية العقارية في الجزائر 1830-1871"، المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 6، مارس 2002،ص 22.

[3]- محمد العربي الزبيري، التجارة في الشرق الجزائري،مرجع سابق،ص 114 .

[4] – انظر جدول الحملات العسكرية التي قام بها اواخر بايات قسنطينة الفصل الاول من هذا البحث .

2-إن الأسلوب المتبع عند البايات كان يرتكز على القوة العسكرية المتمثل في الحملات التأديبية كمفهوم، لكن هذا الأسلوب كثيرا ما كان يصطدم بعدم رضي الرعية أو من ينوب عليهم.

3-إن الأوضاع التي سادت الشرق الجزائري في مطلع القرن غير من مفاهيم الحياة على مستوى الفئات السياسية والاجتماعية وهذا ما يظهر في الحركات والثورات التي ظهرت في كامل الجزائر ومنها ثورة محمد بن الأحرش والذي أوشك إن يحقق هدفه المتمثل في إسقاط نظام الحكم في الشرق الجزائري بعدما تبنت أفكاره أعداد هامة من الجزائريين من جهة ومن جهة أخرى الدعم الذي وصل من السلطة المركزية في دار السلطان،لان باي قسنطينة كان ملزما بدفع لداي الجزائر ماقيمته 150.000بياستر في كل سنة وهي قيمة كبيرة يعمل الباي كل ما بوسعه ان يوفرها لانه يعتبر التزام بينهما وهذا ما يبين ان المناصب كانت تقابلها قيم مالية على البايات.[1]

إن فكرة الثورة قد انتشرت عند الجزائريين وخاصة منطقة الشرق الجزائري ناهيك عن القبائل الممتنعة والرافضة من البداية نظام الحكم العثماني في الجزائر والتي ظلت متشبثة بأفكارها وتدافع عنها رغم خضوع الجزء منها في بعض الفترات الحكم لأنها لم تجد بدا لذلك.

4-إن ظاهرة الحملات العسكرية أوقفت عجلة التنمية والإنتاج وجعلت الريف القسنطيني موجة من الاستقرار السياسي الداخلية من طرف القبائل ومن طرف أياله تونس،[2] والتنافس بين انجلترا وفرنسا على المرافئ الشرقي لايالة الجزائر [3]كما حدث في عهد ومنه لا يظهر المنتج المتوخي من الأطراف الفاعلة فيه إضافة إلى ذلك تعرض القبائل لعمليات السلب والنهب والقتل من طرف السلطة الحاكمة وهذا ما أصبحت الفكرة صائبة وصحيحة لعملية الرفض وقناعة راسخة بين الأفراد من السكان ومن بين الموكلين عليهم من شيوخ الزوايا ورؤساء القبائل التي أصبحت تجد دعما للثورة والعصيان في هؤلاء من السكان مثل ذلك آل مقران سنة 1814 ضد محمد شاكر الباي.[4]

(1) – محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 114.

(2) – محمد الصالح العنتري، تاريخ قسنطينة، مصدر سابق،ص 103.

(3)- Feraud(ch) L ;Histoire des ville de la Provences de constantine ; La Calle ;Alger 1877 ; p 595

(4)- DEGramont Henri- Delmas ; Histoire d'Alger Sous la domination Turque (1515-1830) ; Paris 1887 ; p 337.

5-إن الضرائب المفروضة كانت إلى حد كبير مقبولة بسبب تنوع مصادرها على مستوى البايليك ودار السلطان وساعد ذلك الاستقرار السياسي والنماء الاقتصادي والمعاملات التجارية وصفاء الجو من الاضطرابات المناخية والكوارث الطبيعية.هذه الفترة ازدادت حدة وقسوة مثل نكبات الجفاف وأسراب الجراد والحروب المتتالية التي لم تصبح موردا للغنائم بل أصبحت مغدقة لها.كذلك نرى ان الميزان التجاري الجزائري يشكو كل سنة من عجز مقداره 937000دولار،و هو مبلغ ضخم تدفعه للخارج،دولة ليس لها موارد نشيطة تذكر .[1]

6-إن الحملات العسكرية زادت في نمو الأحقاد والرفض فيما تخلفه من مآسي وضحايا في القبائل المستهدفة بسبب أعداد القتلى والتشرد ومصادرة الأراضي وغنم رؤوس الماشية وعمليات التشتيت التي تمس أطراف المجتمع الهش في حياته وكسبه.[2]

7-أصبح مجتمع الشرق الجزائري يبحث عن بديل يمكنه من التخلص من عنفوان السلطة رغم الامتيازات التي كانت تحضي بها أعداد ليست كبيرة من الأفراد المتمثلة في الطبقة الإقطاعية التي نمت في ظل النظام العثماني في المجتمع الشرق الجزائري[3].

إن الظروف التي أضرت بالسكان جعلتهم يهجرون أوطانهم نحو المدن لعل ذلك يقيهم شر الحياة في الريف، وهو ما زاد في تأزم المدن من الناحية الاقتصادية في قلة العيش وتقلص نشاطها الاقتصادي الذي كان الريف يمدها من مواد أولية للنشاط التجاري والمواد الأولية للحرف والمواد الغذائية، وبهذا أصبحت المدن تحمل أكثر من قوتها السكانية.

وقد ارتأينا أن نتوقف عند أهم النشاطات الاقتصادية المشجعة على التبادل والتعامل اليومي للسكان، وذلك للكشف عن أهم موارد السلع والنقود المتبادلة في الأسواق، وللوقوف على الواقع الاقتصادي لمنطقة الشرق الجزائري قبيل الاحتلال الفرنسي، من منطلق المعطيات التي توفرها لمصادر في مجالات شتى منها الصناعات والحرف، كذلك الزراعة والتجارة، فهذه الأنشطة هي التي تعطي للمنطقة القوة الاقتصادية المحركة للتعامل والتبادل، ومن هنا نجد أنفسنا أما السؤال التالي: هل ساهمت الأنشطة الاقتصادية في إعطاء القوة؟

---

[1]- وليم شالر،مصدر سابق،ص 103.

[2] – انظر جدول الحملات العسكرية لاواخر بايات قسنطينة في الفصل الاول .

[3] – اندري برنار واندري نوشي وايف لاكوست، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة رابح اسطنبولي ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص 295..

وإن كان كذلك فلمن كانت هذه القوة ؟ ولا تكون الإجابة على هذا السؤال إلا بالتطرق إلى دراسة كل نشاط اقتصادي على حدة.

1- الثروة الزراعية:

اكتسبت الزراعة في أواخر الفترة العثمانية أهمية كبرى لما لها من تأثير على الأنشطة الاقتصادية لمنطقة الشرق الجزائري لارتباطها المباشر بالحياة اليومية وببقية الأنشطة الحيوية وبالمبادلات التجارية، فهي توفر أغلب المواد ذات الاستهلاك اليومي والتبادل من مواد غذائية ومواد أولية لتمويل الأسواق والصناعات، كما أنها تشكل أهم المواد المعدة للتصدير، وهذا ما جعلها تشكل أساس الحياة الاقتصادية، ولم تكن المنتجات الفلاحية موضوع الاهتمام، بل كانت الأرض كذلك محطّ أنظار السلطة والسكان، فالكل يسعى لامتلاكها، ولهذا كان لزاما علينا أن نتطرق إلى الحديث أولا عن الملكيات السائدة في المنطقة.[1]

2- المنتجات الزراعية:

إن الحاجة الاقتصادية التي ظهرت أواخر العهد العثماني بسبب تراجع القرصنة البحرية والاضطرابات الداخلية وضعف شخصية الحكام وعدم استقرارهم في مناصبهم، والاغتيالات التي كانت تلحق بهم وتسلط جباة الضرائب على المجالات الاقتصادية،[2] والتنافس الاستعماري الغربي أضعف الإنتاج الزراعي بالإضافة الى سياسة الباي الذي أوجد زراعة موجهة من أجل الحصول على منتوج يمكن الباي وموظفيه من توفير الحدّ الأدنى للتبادل التجاري،[3] خاصة بعد أن تدفقت السلع الأوربية على أيالة الجزائر وأقبل المجتمع على استهلاكها[4]، وأول منتوج لقي الاهتمام هو الحبوب، فبعد أن استولى البايات على الأراضي الخصبة التي تنتشر حول المدن، حاولوا أن ينتجوا منها أكبر الكميات من الحبوب (القمح- الشعير- الشوفان)، والقمح الذي يعتبر الغذاء الرئيسي للسكان وأحد المواد المهمة للتصدير لما تدره من أموال وللطلبات المتزايدة عليه من طرف الدول الأوربية.

فكانت لتجارة القمح مكانة مرموقة عند التجار اليهود بدعم من باي قسنطينة لما لهم من امتيازات التي تحصلا عليها في منطقة الشرق الجزائري أواخر الفترة العثمانية، فكلاهما يبحث عن الصفقات المهمة

---

(1)- صالح عباد، مرجع سابق ص 586.

(2)-DeGramont Henri- Delmas ; Histoire d'Alger Sous la domination Turque (1515-1830) ;P 364.

(3) – اندري برنار واخرون، مرجع سابق، ص 188

(4)- ناصر الدين سعيدوني،المهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ، ص 56.

الخاصة بالقمح، إلا أنّ مردود الهكتار يختلف من منطقة لأخرى، فالإنتاج يتأرجح بين قنطار واحد وعشرة قناطير في الهكتار، وذلك حسب خصوبة التربة وكمية الأمطار النازلة، وهذا يدل على أنّ كبار الفلاحين في البايليك لم يبذلوا جهدا لتحسين وسائل الزراعة وتطويرها، فالمهم بالنسبة إليهم توفير الإنتاج بأقل التكاليف وأقل الخسائر الممكنة، ومن الصعب تقدير إحصائيات مضبوطة لكمية الإنتاج المتحصل عليه، إلا بالنظر إلى ضريبة العشور في قسنطينة التي تصور حجم الإنتاج[1].

وإلى جانب ذلك، شكل القمح أحد الركيزة الأساسية في المعاملات والمبادلات، فكان يشكل أحد العناصر الأساسية في الإنتاج والتركة، وأحد أهم عناصر التبادل في الأسواق، وهذا ما نلاحظه في تركة الطاهر بن حمود بن عباد الذي خلّف ثروة لا بأس بها قدرت بـ (900) ريال، وكان من ضمنها (23) صاع من القمح ركز كاتب العدل على ذكرها[2]. وقدرت المساحات المزروعة ب 200000 الى 250000 هكتار وعدد الزويجات المستغلة في عملية الإنتاج بحوالي 33000 زويجة منها 13000 زويجة لمناطق العزل، وبلغ مقدار العشور ب 400000 فرنك ذهبي[3].

ونظرا للأهمية التي تمتعت بها الحبوب في الأسواق، اتبع الباي سياسة احتكارية ليسيطر على هذا المنتج وتجارته، حيث كان يشتري الحبوب بأقل الأثمان من الفلاحين، ويعيد بيعها للتجار الأجانب بثمن أعلى، وكمثال على ذلك ما حدث في (1808م)،[4] حيث اشترى الباي القمح بسعر 8,80 قرش للصاع، وباعها للمحتكرين الأجانب بـ 26,30 قرشا[5]، وفي بعض الأحيان يلجأ البايات بعد هذه العملية للاستيراد من أجل تغطية العجز بأسعار مرتفعة من الخارج[6].

---

(1)- نوشي وآخرون: مرجع سابق، ص 193.

(2)- السجل الرابعة، العقد المؤرخ في شعبان 1226 هـ، ص 603-604.

(3)- نوشي وأخرن، مرجع سابق، ص 195.

(4) – نهاية حكم الباي علي بن يوسف الذي قتل مباشرة بعد وصوله وو الذي كان ملتزما بغزو تونس بامر من داي الجزائر،نصبو مكانه احمد شاوش القبائلي سنة 1808 وحدثت في عهده فوضى في المدينة وتعرض الاهالي للمصادرات والنهب والسرقة وفر المساجين من سجن القصة وبعض المخازنة مثل مصطفى بن عاشور قائد فرجيوة ومحمد بن قربة قائد عزب البقر لكنه لم يكمل عامه حتى عين مكانه احمد بن طوبال الذي حكم حتى سنة 1811م.حسب ما جاء في تاريخ قسنطينة.

(5)- القرش هو: La piaster ويساوي ما يقارب 5 فرنك أو أربعين سنتيم. انظر: فلة قشاعي: مرجع سابق، ص 72.

(6)- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، مرجع سابق، ص 56.

والحبوب من المواد الهامة والرئيسية للتبادل الداخلي والخارجي، فهي من المواد الهامة التي يتحكم البايليك فيها، ويسيطر على أراضيها، ويمكن أن نشير هنا إلى أنّ الشركة الإفريقية كانت تصدّر سنويا من ميناء عنابة كميات ضخمة قدرت عام 1787م بحوالي (25000) قنطار من الحبوب[1]، إلا أنّ إنتاج الحبوب في الجزائر تميّز في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر وحتى 1815م، بإنتاج وفير مع تسجيل بعض التذبذب خلال سنوات الجفاف مثل (1803م) في قسنطينة، وهذا ما شجع التصدير في ذلك الوقت، بينما عرفت السنوات الأخيرة للتواجد العثماني من 1816 إلى 1837م بقلة الإنتاج ورداءة المحصول الذي لم يتعدّ عشية الاحتلال سوى (7. 500. 000) قنطار[2]، وهذا راجع للتحولات الاقتصادية والسياسية التي تعيشها منطقة الشرق الجزائري في تلك الفترة.

أما الأشجار المثمرة، فقط ظهرت في عقود المعاملات بالأراضي القريبة من قسنطينة، حيث انتشرت زراعة أشجار التين والزيتون والرمان، وقد عرفت الأراضي باسم الجنة أو الجنان، وفي بعض الحالات يطلق عليها اسم الأشجار المزروعة، ومن ذلك وطن التفاح[3].

وإذا أتينا إلى الحديث عن زراعة الخضر، فإنها موجودة على ضفاف الأودية، وتحديدا في فحوص الحامة، التي تنتج أجود أنواع الخضر التي كانت تسدّ حاجات المدينة وتوفر المعاش لما لا يقلّ عن (10.000) نسمةيشتغلون في هذه الزراعة[4]، وتتمثل هذه الخضر المزروعة في البصل والثوم واللفت والبطاطا إلى جانب الخضر البعلية[5] الجافة التي تعتمد فقط على مياه الأمطار وتفلح في المنحدرات ومنها اللوبيا والعدس والحمص والحمص وتضاف إلى هذه المزروعات زراعة الكتان والخشخاش والنيلة التي تميزت بضآلة مردودها، وقد عرفت

---

[1] - Venture de paradis: Alger au 17ème siècle, P278.

[2] - ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 58.

[3] - نفس المرجع، ص 62.

[4] - فلة القشاعي، مرجع سابق، ص 11.

[5] —الزراعية البعلية : هي الزراعات التي تعتمد عل مياه الامطار، ففي المواسم المطرية يكون انتاجها وفير ويتأخر الى الايام الاولى لفصل الصيف واما السنوات التي يكون فيها فينعدم بعض الاحيان الانتاج.و خاصة العشرية الاولى من القرن التاسع عشر الميلادي. وتشمل المناطق الهضاب العليا والمناطق الداخلية ومنطقة سفوح الجبال .

زراعتها بالساحل والمنطقة الجنوبية لقسنطينة[1]. يقول اندري برنار واخرون : "و الى جانب ذلك نذكر السهول العليا بقسنطينة مثل متيجة الذي تنتج القموح بغزارة.[2]

وكثيرا ما يجمع الفلاحون بين فلاحة الحبوب والخضر، كذلك الفواكه، خاصة في المناطق التي تتوفر فيها المياه مثل ضفاف الأودية المحيطة بالمدينة، إلا أنّ المردود يختلف حسب خصوبة التربة ووفرة المياه، ويشتغل في هذه الزراعة عدد لا بأس به من سكان المدينة، وتقدم لهم دخلا معتبرا إلى جانب دخل الحبوب الذي يكون في الغالب مرتفعا نظرا لأهميته بالنسبة للإنسان والحيوان، وقد وجدنا في مجموعة الوثائق التي بين أيدينا محاصيل مختلفة نوضحها في الجدول التالي:

جدل يبين أهم المزروعات السائدة في المعاملات والمبادلات[3]

الترتيب	نوع المنتج	العقد المذكور فيه
1	القمح	عقود التركات والهبات كذلك الوصايا
2	الزيتون	عقود الهبات والاعترافات كذلك التركات
3	الشعير	عقود التركات
4	التين	عقود البيع الخاصة بالأراضي
5	الكروم	عقود البيع الخاصة بالأراضي

أنّ النشاط الزراعي للشرق الجزائري لم يعرف تطورا في مروده نظرا لعدة عوامل منها: استعمال الآلات البسيطة التي أصبحت منذ أواخر القرن (18م) لا تتعدى المحراث الخشبي الذي لم يتطور، والمكون من قطعتين قصيرتين ومجتمعتين والمزود بسكة حديدية في طرفه الأسفل، وقد حالت دون تعمقه في التربة، واقتصر أثره على ملامسة الأرض، بالإضافة إلى استعمال المنجل البسيط الذي يتلف السنابل أكثر مما يحسبها والاتجاه إلى رماد

[1]- فندلين شلوصر، قسنطينة أيام أحمد باي (1832-1837)، ت: أبو العيد دودو، دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 182.

[2]- اندري برنار، اندري نوشي، ايف لاكوست، مرجع سابق، ص 145.

[3]- MINISTÈRE DE LA GUERRE. TABLEAUDE LA SITUATIONDESÉTABLIS - SEMENTS FRANÇAISDANS L'ALGÉRIE. 1843-1844. PARIS. IMPRIMERIE ROYALE. MAI 1845. P. 247.

الأعشاب المحروقة، وفضلات الحيوانات لإخصاب التربة، وأحيانا يلجأ الفلاح إلى ترك الأرض بورا لمدة سنة أو أكثر لتستعيد خصوبتها[1].

إلى جانب الآفات الطبيعية المتمثلة في الجفاف، فترات الفيضانات، اجتياح الجراد وتراكم الثلوج، مما تسبب في بعض الأحيان في حدوث المجاعات وانتشار الأوبئة وهلاك المزارعين، وهذا ما جعل الإنتاج يتذبذب من سنة لأخرى،[2] بالإضافة إلى ذلك الظروف الصعبة التي يعيشها الفلاح في المنطقة والمتمثلة خاصة في تعرضه للحملات الجائرة من موظفي البايليك، مما دفع الكثير من الفلاحين إلى إهمال الزراعة والتحول إلى تربية الماشية، وبذلك تقلصت الملكيات الخاصة وزادت ملكيات البايليك، كما تحولت بعض الأراضي الصالحة للزراعة إلى مراع موسمية جنوب قسنطينة، أمام الظروف الاجتماعية الصعبة التي يعيشها الفلاح في الشرق الجزائري من أمراض وجهله الوسائل الوقائية وسوء التغذية من تأثير سلبي على قدرته الإنتاجية[3].

كما حالت الثورات الشعبية المتكررة ضد الحكم التركي دون زراعة الأرض ويذكر محمد امين ان تجارة الجزائر بين المدن الكبرى في الجزائر كانت شبه منعدمة مقارنة بين المدن الساحلية والمدن الاوربية الكبرى[4]، وهذه الظروف أدت إلى عدم استقرار الفلاح في أرضه وإهماله لها لسنوات، ونزوحه إلى المدينة، مما أثر سلبا على الإنتاج الزراعي في الشرق الجزائري[5].

كان للتنظيمات الاقتصادية التي أدخلها صالح باي والتي جعلت الشرق الجزائري بصفة عامة، المنطقة الأولى في الإنتاج الزراعي، حيث استحدثت مزروعات جديدة كالأرز الذي زرع بسهول الحامة، والتي استخدم فيها الري كذلك، كما أنه أعطى أهمية لاستصلاح السهول التي تغلب عليها المستنقعات في الأحواض الشمالية لعاصمة البايليك نواحي سكيكدة وعنابة، بالإضافة إلى إنشاء شبكات من القنوات لصرف المياه الراكدة.[6]

---

(1)- ناصر الدين سعيدوني: الجزائرفي التاريخ، مرجع سابق، ص 57.

(2)– احمد الشريف الزهار، مرجع سابق، ص 117.

(3)-ناصر الدين سعيدوني، دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر، ص 258.

(4)- محمد امين،مرجع سابق،ص 47.

(5)- Berbrgger (A): Epoque de l'établissement des Turcs à Constantine, in R. A, N°12, 1856-1868, P232.

(6)- ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص ص 67-68.

جدول يبين أهم القبائل المنتجة للحبوب في الشرق الجزائري[1]

اسم القبيلة	عدد الجابدات	عدد القيسات العشور من القمح والشعير	قيمة الحكور بالريال أو بوجو
قبيلة غمريان	800	1600	1067
قبيلة السقنية	800	1600	10700
قبيلة عامر القابية	600	1200	8000
قبيلة أولاد عبد النور	600	1200	8000
قبيلة عامر الشراقة	500	1000	6700
قبيلة التلاغمة	400	800	5333
قبيلة صدراتة	300	600	4000
قبيلة المعالمة	300	600	4000
قبيلة جميلة	300	600	4000
قبيلة أولاد دهان	200	400	2667
قبيلة سلاوة	200	400	2667
قبائل العوالم	200	400	2667
العلمة زاوية القابية	150	300	2000
قبيلة أولاد سي يحي	150	300	2000
قبيلة أولاد كباب	120	240	1600

المرجع : نصر الدين سعيدوني،دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر . بتصرف

من خلال الجدول يتبين لنا المناطق الرئيسية لإنتاج أهم المنتجات الزراعية المنتجة في الشرق الجزائري، وبالرجوع الى ملكية الاراضي نلاحظ ان معظمها كان تحت تصرف البايليك قسنطينة او لاتباع الباي من المساعدين والموالين للباي منحت لهم كامتيازات وترضيات مقابل للخدمة التي يقدمونها لسلطة الباي، وسوف

[1] – نصر الدين سعيدوني، نفس المرجع السابق، ص ص 337-342.

تكون من المناطق التي يتم مصادرتها من طرف السلطة الفرنسية، وتصبح من املاك الكولون في المستقبل، لأنها من أخصب الأراضي في الشرق الجزائري.

3- تربية المواشي:

كان السكان يقومون بتربية المواشي لسد حاجياتهم اليومية من الألبسة الصوفية والجلدية والزرابي والأغطية واللحوم، بالإضافة إلى ممارساتهم للزراعة. [1]

وللتعرف على أهمية الثروة الحيوانية في قسنطينة نلاحظ من خلال ما سرده ناصر الدين سعيدوني فيقول:" ويزداد في مقدارها بالنسبة للعشائر المعادية للبايليك،مثل اولاد نايل الشراقة الذين كانوا يدفعون في شكل ضريبة العسة رسما يقدر ب 3150خروفا و270جرة زبدة غنم و90 جملا بالاضافة الى مبلغ من المال حدد ب 2700 ريال بسيطة "[2].يمكن أن نثبت كثرة الثروة الحيوانية من مقارنة سعر الأبقار بسعر القمح،حيث كانت بقرة الواحدة تباع ب8 ريال، وصاع القمح بريال ونصف،[3] وضآلة الفارق بين السعرين دليل قاطع على أنّ عدد الأبقار كان كبيرا، خاصة أننا نشهد اليوم أنّ سعر البقرة يساوي أكثر من عشرين مرة ثمن القنطار من القمح.[4]

إلاّ أن هذه الثروة عرفت تقلصا خلال الفترة الأخيرة من التواجد العثماني بقسنطينة بفعل الجفاف وانتشار الأمراض التي قضت على المواشي، بالإضافة إلى النزاعات القائمة بين الأتراك وحركات التمرد، والمصادرات التي حدثت في الأراضي والمواشي، كل هذه الظروف حدت من نمو الثروة الحيوانية، وجعلت الأرقام التي أوردتها مصادر الفترة الأولى للاحتلال الفرنسي، وليست دقيقة.[5]

ومن هذه المشاكل التي تعرض لها مربي المواشي، يمكن أن نلخص وضعه في كونه يعيش حالة فرار هو وقطيعه نتيجة للاضطرابات والخوف الذي يعيشه الفلاح بعد صالح باي كثورة ابن الأحرش، وكذلك خوف الفلاح من الضرائب المرتفعة التي تفرض عليهم، بالإضافة إلى أنّ تنامي الثروة الحيوانية يتحكم فيه الاستقرار الأمني السياسي وقوة المعاملات والمبادلات والظاهرة الطبيعية كالأمطار الغزيرة، حيث توفر المراعي وو الكلاء لقطعان الماشية، لذلك فالسنوات الممطرة كانت بالنسبة للفلاحين فترة رخاء، ولعل أبرز السنوات التي عرفت

(1)- محمد العربي الزبيري،التجارة الخارجية للشرق الجزائري، دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص 60.
(2) – ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص 530 .
(3) – الريال الاسباني يساوي 15 اسبر .
(4)- محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص 62.
(5)- فلة القشاعي، مرجع سابق، ص 16.

تأزما في المحاصيل الزراعية وكذلك قلة في الثروة الحيوانية هي السنوات الممتدة ما بين (1794م-1798م)، وهي الفترة التي وقعت فيها فرنسا في ضائقة مالية والقتصادية اثناء وقوع الثورة الفرنسية وبعدها واثناء معاداة الدول الاوربية لفرنسا .[1]حيث قلت الأقوات في كامل البايليك، وارتفعت الأسعار من جراء شدة الأوبئة والمجاعات والكوارث الطبيعية التي عانى منها السكان، والتي أهلكت قطعان المواشي، وأدت بأصحابها إلى التخلص منها.[2]

أنّ الحيوانات كانت معدّة خصيصا للبيع، خاصة ما لا يستعمل للحليب، وغالبا ما تتم عملية بيعها في أسواق المدن بالمزايدة، وهذا ما يفسر قلة العقود الخاصة بالحيوانات، وذلك لأنها لا تسجل غالبا لوقوع العملية في الأسواق وعلى الملأ، وإلى جانب هذا، كانت الخيول تربى من أجل أن تكون هدايا للبايليك والأعيان، وللدلالة على الفروسية والثروة. واهم مناطق تربيتها هي الهضاب العليا القسنطينة وكانت تدخل من ضمن اهتمامات البايليك تفرض عليهم كغرائم وضرائب عند الحاجة .

النشاط الرعوي في الشرق الجزائري في أواخر الفترة العثمانية:

يشكل الرعي تربية المواشي من أهم المصادر الأساسية الاقتصادية لمناطق السهول العليا والمناطق المتاخمة للصحراء والمناطق غير قابلة للفلاحة مثل المناطق السهبية من السباخ والجهات الجنوبية التي تشكل نشاطا اقتصاديا مستقلا بذاته وتمارس عشائر الهضاب العليا وقبائل المناطق المتاخمة للصحراء، بينما ظلت هذه المناطق تؤلف نشاطا مكملا للزراعة في المناطق الشمالية وبطون الأودية الخصبة، حيث كان السكان يقومون بتربية المواشي ليس لسد حاجياتهم من الألبسة والأغطية مثل الزرابي والأغطية والخيام واللحوم بالإضافة إلى قيامهم بمزاولة الزراعة مثل قبائل أولاد عبد النور وبني إبراهيم وعامر واولاد جلاب وال مقران والنمامشة والذواودة والحراكتة واهم الضرائب[3] التي تاخذ من المناطق الجبلية والشبه صحراوية الغرامة[4] واللزمة والمعونة

---

[1] – محمد أمين،دراسات في تاريخ الجزائر الحديث مطبعة انفو-برانت 12 فاس،المغرب 2011، ص 119.

[2]– يؤكد فلبيير بيشو- (PHILIBERT BUCHOT) مفوض الجمهورية للعلاقات الخارجية الفرنسي الى الداي حسين في رسالة جاء فيها الصديق القديم وحليف الامة الفرنسية بتاريخ 28 اوت 1794.

[3] – تسمى هذه الضرائب في الغرب الجزائر ي بغرامة العسة .

[4]– الغرامة : تفرض على المناطق الخارجة عن السلطة الفعلية للبايليكمثل المناطق الصحراوية والمناطق الجبلية مثل بلاد القبائل والشمال القسنطيني وهي تسدد نقدا او عينا من المواشي والمواد الغذائية وتكون من صلاحية القائد بمعونة شيوخ الدواير وتفرض حسب عدد الخيام لتقدم الى خليفة الباي على شكل خيول واغنام وجمال ومواد غذائية اوائل كل ربيع من كل سنة .

والخطية،وغيرها وإنما نشاط أساسي واسع النطاق الأهمية خاصة في الفترة العثمانية الاخيرة عندما أصبح السكان يهجرون زراعتهم حرفهم بعد اشتداد تسلط العثمانيين عليهم.

و للتعرف على أهمية الثروة الحيوانية، نلاحظ انه في أوائل الفترة للاحتلال الفرنسي،كان الشرق الجزائري يتوفر على إعداد هائلة من الحيوانات والجدول الأتي يبين لنا ذلك.

جدول يبين الثروة الحيوانية في الشرق الجزائر أواخر الفترة العثمانية[1]

نوع	العدد
الأغنام	2310000 رأس
الماعز	311767 رأس
الأبقار	346000 رأس
الخيول	90636 رأس
البغال	76723 رأس
الإبل	269086 رأس
المجموع	3404212 رأس

وقد اشتهرت بعض القبائل بثروتها الحيوانية مثل قبائل النمامشة والحراكتة وهذه القبائل تزاول بجانب الزراعة تربية المواشي وهذا ما يظطرهم الى التنقل بحثا عن المناطق التي يتوفر فيها الكلاء،[2] وزردازة وأولاد عطية وأولاد يحي بن طالب وبني عمار وأولاد عبد النور والتلاغمة وعامر وكانت قيادة النمامشة تشتهر بكثرة خيامها وشجاعة فرسانها ووفرة قطعان مواشيها والذي بلغ نهاية الفترة العثمانية ب 116000 راس غنم وكانت تضم 4500خيمة وعدد حراسها يصل الى 3600 فارس هذه النمامشة الشرقية اما الجهة الغربية والتي تنتمي لنفس القيادة فتقدر ب 22500 خيمة وتتوفر على 1500 فارس و2000 رجل قادر على

[1]- MINISTÈRE DE LA GUERRE. TABLEAUDE LA SITUATIONDES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAISDANS L'ALGÉRIE. 1843-1844. PARIS. IMPRIMERIE ROYALE. MAI 1845. P. 288.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص 487.

حمل السلاح. [1] والجدول الأتي يبين لنا ذلك ويثبت ما كانت تمتلكه هذه القبائل من ثروة حيوانية حسب التقديرات نهاية الفترة العثمانية في الشرق الجزائري:

جدول يبين لنا اهم القبائل المهتمة بنشاط تربية الماشي[2]

القبيلة	العدد / رأس
النمامشة	1160.00
الحراكتة	930.00
زردازة	128.00
أولاد عطية	900 .16
أولاد يحي بن طالب	000 .20
أولاد عبد النور والتلاغمة وعامر	580 .66
بني عمار	320 .16

المرجع : نصرالدين سعيدوني، ورقات جزائرية بتصرف .

الجدول التالي لا يعبر في الحقيقة إلا نتيجة ما تبقى من الثروة الحيوانية في الشرق الجزائري، لأن هذه الثروة أصيبت بعدة مشاكل طبيعية وبشرية، منها الجفاف الأمراض التي انتشرت في أواخر الفترة العثمانية، وسياسة السلطة التي كانت تشن الحملات العسكرية فتقوم بسلب ما استطاعت منها التشريد السكان القائمين بها (انظر الجدول السالف الذكر للحملات التي قام بايات قسنطينة أواخر الفترة العثمانية). الإضافة الى الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الجزائري خلال فترة الاحتلال الفرنسي من همجية عسكرية.

صيد المرجان :

يعتبر المرجان من اهم المواد التي كانت تشتهر بها السواحل الشرقية، فرغم استغلاله كان من احتكار الدول الخارجية التي منحت هذا الامتياز[3]و هو اول امتياز مكتوب حيث طلب السلطان العثماني سليمان الاول سنة 1628م حيث امر ديوان ايالة الجزائر بالاتفاق مع فرنسا على هذا الامتياز في عهد نابليون سامصون من الجانب الفرنسيو حسين باشا من الجانب الجزائري اصبح من الثروات التي اشتد عليها التنافس

(1)- نفس المرجع،ص 485.

(2)- مرجع سابق، صص176- 177.

(3) – هي الامتيازات التي منحها السلاطين العثمانيون لمملكة فرنسا خلال القرن السادس عشر منذ عام 1529 حتى اواخرالقرن (1597)، ولقد توسعت هذه الامتيازات خلال القرن السابع عشر في سنوات 1604، 1740،1673.

بين فرنسا صاحبة الامتياز الاول وانجلترا التي صاحبة التجارة العالمية وان مردود هذه الثروة كانت ترجع الى الباي وحاشيته والداي في الجزائر،فان السكان كانو ينتفعون من هذا النشاط ولو بالنزر القليل في الخدمات التي يقدمونها لاصحاب الشركة الملكية الافريقية،[1]وبعدها الشركة التجارية الانجليزية يقول وزير الداخلية الفرنسية الى الغرفة التجارية في مرسيليا في 30 ديسمبر 173-40يقول :" من الواجب علينا ان نولي اهتماما بالغا بالساحل الشرقي من ايالة الجزائر،وان لم نفعل فان الانجليز سيستولون على المؤسسات التجارية، وان في ذلك لضرر كبير على التجارة الفرنسية"[2]التي اصبحت وريثة فرنسا بعدما انقطعت العلاقات الجزائرية الفرنسية.و لقد تطورت هذه الثروة التي كان لها رواج في اسواق اوربا خاصة الليفورنيين .و الجدول الاتي يبين لنا أهمية هذه الثروة من خلال عدد السفن التي كانت مسخرة لذلك حيث من 62 سفينة الى 245 سفينة بين سنة 1832الى سنة 1836م .

صيد المرجان في السواحل الشرق الجزائري بين سنة 1832 الى سنة 1836 [3]

السنوات	عدد السفن لصيد المرجان						
	الفرنسية	السردينية	النابوليتان[4]	التوسكانية	الاسبانية	المجموع	القيمة المالية
1832	02	12	25	83	//	62	65.755.80
1833	02	25	49	83	//	99	109.954.80
1834	08	28	62	36	//	131	124.273.00
1835	08	17	82	43	//	150	157.983.00
1836	10	31	122	79	01	245	242.222.40

من خلال الجدول يتبين عدد الدول المهتمة بثروة اصطياد المرجان، ومن خلال هذا سعة العلاقات الجزائرية الاوربية واهمية المكانة الجزائرية الاقتصادية، واثر الحتلال الفرنسي للجزائر، بحيث كان عدد السفن سنة 1832 لا يتعدى سفينتين فرنسيتين ام السفن التوسكانية يبلغ 38 سفينة في نفس السنة .

(1) – محمد العربي الزبيري، التجارة في الشرق الجزائري، مرجع سابق، ص 193.

(2) – محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية، مرجع سابق،ص 197.

(3)- Tableau de la situation des Etablissement Français en Algerie ; 1838 ;P357

(4) – النابوليتان = نابولي مملكة تقع في الجنوب الغربي لايطاليا الحالية وفي تلك الفترة كانتمملكة مستقلة بعدما اصبحت مقاطعة من المقاطعات الايطالية بعد الوحدة سنة 1870م واشتهرت بالتجارة في حوض البحر الايض المتوسط خلال القرن الثامن والتاسع عشر الميلاديين .

المبحث الثاني: الأسواق والمرافق التجارية في مدينة قسنطينة

كانت مدينة قسنطينة تضم عدة أسواق متخصصة وعامة فقد جاء في مخطوط دفتر احباس مدينة قسنطينة، الموجود بالمكتبة الوطنية الحامة بقسم المخطوطات تحت رقم 3568 للشيخ محمد بن أبي عبد الله بن نعمون، فقد ذكر المخطوط تسعة وعشرون (29) سوق، موزعة في أرجاء المدينة، وتنقسم بين نوعين من الأسواق أسواق خاصة بالحرف وأسواق عامة، أما الاسواق العامة فتتنوع فيها السلع ويقصدها الباعة من كل الجهات مثل سوق التجار الذي يعد أكبر أسواق المدينة وسوق الخلق وسوق الغزل وسوق رحبة الصوف والسوق الكبير؛ أما الأسواق المتخصصة ويسرد لنا عبدالقادر دحدوح هذه الأسواق فيقول :"يظهر من خلال مدى تنوع الحرف والصنائع بالمدينة والتي كانت تشمل الصناعات المعدنية، والمتمثلة في الحدادين والصياغين والصفارين والخرازين والسكاجين والرقاقين، والصناعة النسيجية والمتمثلة في الشواشين والصباغين وغيرها، والصناعة الخشبية كالنجارين والخراطين، والصناعات الجلدية كالدباغين والسراجين والصناعات الفخارية والقلالين وغيرها من الحرف".[1]

المهن في مدينة قسنطينة أواخر الفترة العثمانية:

يعتبر الباي حسن زرق عينو (1754 – 1756 م) أول من أدخل إصلاحات على الإدارة في بايليك قسنطينة فجدد مهام كل وظيفة، وجمع الحرف في طوائف حرفية، ولكل حرفة أمين يراقب جودة المنتج ويفصل في النزاعات القائمة بين الحرفيين، كما يشرف على تحديد سعر السلع المنتجة ويكون واسطة بين الحرفيين والسلطة في مسالة الضرائب وكراء المحلات، وكانت المؤسسات الحرفية قليلة العدد في عمالها لا يتجاوز أكبرها العشرون (20) عاملا،[2] وعلى رأسهم المعلم للحرفة. وتتكون الطوائف الحرفية في قسنطينة المدينة من 33 طائفة [3].

إلا أن هذا التنظيم لم يرق الى التجديد والعصرنة، بل كان ذا أهداف ضيقة لا تتعدى تنظيم جباية الضرائب وجمع رسوم الكراء والمكس وغيرها من مستحقات البايليك، فرغم كثرة الوظائف الحرفية التي كانت

[1]– عبد القادر دحدوح، تاريخ وأثار مدينة قسنطينة، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة ,الجزائر، 2015، ص ص 361-362.

[2]– جميلة معاش، الانكشارية والمجتمع ببالك قسنطينة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث،جامعة متنوري، قسنطينة 2007-2008، ص 164.

[3]– Féraud (ch.). Les corporation de Métier à Constantine avant la Conquête Française. traduit d'un Manuscrit Arabe. in R. A t. 16. 1872. p 451-454.

تملأ المدن وتنوع نشاطها وكثرة تخصصاتها إلا ان الطابع التقليدي الذي خيم على أذهان أصحاب الحرف والممارسين لها جعلهم منغلقين على أنفسهم غير متطلعين لترقية نشاطهم. وقد يساهم هؤلاء الحرفيين في دعم السلطة بالمصنوعات او بالمواد الاولية التي يصنعونها [1] هي:

1-الصناعة الخشبية:

يصنعون الصناديق والأبواب والنوافذ وغيرها من الأدوات الخشبية، ويجلب المادة الأولية من الخشب من غابات الأوراس ومنطقة القبائل أما وسائل العمل فتستورد من الخارج وخاصة أوربا. نظرا لتنوع المناخ والتضاريس في الشرق الجزائري واختلاف سقوط الإمطار وتنوع التربة، والاختلاف في ارتفاع الجبال، كل ذلك جعل من منطقة الشرق الجزائري خزانا هاما للمادة الخشبية من أصناف متنوعة ومتعددة، ولعل أشجار الصنوبر والسرو والفستق واللوز والزيتون والجوز والتفاح والسنديان والأرز والبلوط؛ هذه الأنواع جعلت من صناعة الخشب تزدهر.

إن غابات الصنوبر التي تشتهر بها غابات القل وسكيكدة وبجاية وأشجار الجوز التي تنتشر في منطقة تبسة وأشجار التويا التي تشتهر بها منطقة الاوراس؛[2] جعلت في الشرق الجزائري تكاملا في طلبات أنواع الخشب، وهذا ما نشط الصناعة الخشبية في الشرق الجزائري، ومدينة قسنطينة كفيلة بأن تحتضن هذا النشاط الاقتصادي وتروج له لما له من دور اقتصادي واجتماعي هام.

إن الاستعمال الواسع لهذه المادة في البناء والأثاث المنزلي وصناعة السفن، اوجد فئة اجتماعية كبيرة تمتهن وتتوارث الحرفة، ولعل ما يعكس أهمية هذا النشاط وجود سوق النجارين بمدينة قسنطينة، وسوق أخر خاص بالخراطين وكلاهما يقع بجوار سوق التجار بين فندق الزيت ورحبة الصوف [3].

لقد ورد ت هذه الحرفة في سجلات المحاكم الشرعية بقسنطينة بصيغ ثلاث: النجار، والمناشري، وصانع الأبواب، ولقد كان لمهنة المناشري أمين الحرفة ومن دون شك إن النجارين وصانع الأبواب لهم نفس الأمر، هذا يجعلنا نقول أن المادة الأولية والحاجة والطلب شجع هذا النشاط وفي دراسة إحصائية لأسماء الحرفيين

[1]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر، مرجع سابق،ص 106.

[2]- شريفة طيان، الفنون التطبيقية الجزائرية في العهد العثماني دراسة أثرية فنية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، الجزائر، 2007-2008، ص 143-144

[3]-Mercier,E. Constantine Avant la Conquête Française, op- Cit, P 88-89.

والصناع الذين كانوا في مدينة قسنطينة يشتغلون في حرفة النجارة من خلال المجلد الأول والثاني من سجلات المحكمة الشرعية بتاريخ 1790-1795 تم استخراج الأسماء التالية:

قائمة أسماء الحرفيين في الصناعة الخشبية بقسنطينة[1]

اسم الحرفي	الرتبة	المصدر
الحاج محمد بن عيسى	النجار	ج225/1. ج463/2
المسعود بن علي بن عمار	النجار	ج225/1
محمد الصالح بن الحاج عباس	النجار	ج226/1. ج414/2
سي محمد بن الحاج رابح	النجار	ج242/164/1. ج550/665/566/2
رابح النجار	النجار	ج164/1/. ج395/2
احمد بن مزيان	النجار	ج246/1
محمد الغمراني	النجار	ج171/1
محمد بن رجب	النجار	ج241/1
محمد بن سي احمد الضر سوني	النجار	ج267/1
علي بن صالح	النجار	ج450/662/659/281/2/
عبدا لقادر بن محمد	النجار	ج604/2
محمد بن إبراهيم	النجار	ج604/2
سي عبدا لرحمان بن مزيان	النجار	ج469/2
الطاهر بن محمد	النجار	ج454/416/2
علي بن المسعود	النجار	ج427/2
بلقا سم بن الحاج محمد	النجار	ج560/2
عبدا لكريم بن سي عمر	النجار	ج386/2
محمد الصالح بن الحاج عباس	النجار	ج475/2

[1]– عبدالقادر دحدوح، مرجع سابق، ص ص 664-665-666.

احمد بن سي احمد ألحليمي	النجار	ج475/2
بلقا سم بن سعد	النجار	ج468/2
علي بن خلفه	النجار	ج632/2
شعبان بن عب	النجار	ج660/2
قدور بن رجب	الخراط	ج191/1
بوجمعة	صانع الأبواب	ج162/1
سي احمد	أمين المنشاريين	ج212/1
الحاج مسعود بن كورات	المناشري	ج575/2
الحاج محمد بن كورات	المناشري	ج619/2
احمد بن زايد	المناشري	ج647/2
احمد بن صالح	المناشري	ج584/2
المجموع	30	

إن عدد كبير من المرتبطين بهذه الحرفة، مثل النقش على الخشب وتسقيف العمائر والمنازل وصناعة منابر المساجد والمحراب والأبواب والنوافذ والدرابيز وشرفات المنازل، وقصر الباي أنموذج لتلك الزخارف، ولم تكن هذه الحرفة بالشكل الكاف في التطور فبقيت يدوية تقليدية بسبب ضعف الطلب عليها، وارتفاع أثمانها وطول الانجاز. فلم نجد عمارة ثاقبة في الفن الخشبي إلا بعض المنشآت الرسمية كقصر الباي، أو شرفات المنازل لشخصيات معروفة أو تأثيث مساجد هذا في المدن أما في الأرياف فكان ذلك لا يستدعي الى هذا الطلب. لم تكن الصناعة في مستوى التطلع والتقدم والعصرنة وهي الصناعة المعدنية، فكانت على نفس الحالة التي كانت عليها الصناعة الخشبية.[1]

2-أهم الصناعات المعدنية في الشرق الجزائري أواخر الفترة العثمانية:

لم تكن في القوة والازدهار الذي كانت تعيشه أوربا، وإنما كان بالطرق التقليدية البسيطة لدرجة انه لا يتعدى الأفران الصغيرة، والصناعة المعدنية لها الطابع التقليدي ولا يتعدى الاحتياجات المحلية التي بقيت في

(1)- ان هذه الصناعة كانت تنتشر في المدن الكبرى خاصة قسنطينة ولكنها كانت ضعيفة الانتشار لان المؤسسات الكبرى كانت محصورة في القصور والمساجد والقصور او بيوت العائلات الكبيرة

مستوى الاهتمام التي كانت السلطة تفكر به،[1] وهو عدم التجديد في وسائل الإنتاج التي اصبحت تنافسها عند الأوربيين، ولأن المجتمع؛ ومن أمامه السلطة كانت عاجزة أو قل غير مهتمة بالتجديد والعصرنة الذي انبثق في العالم ويكتفون بالشيء الجاهز والمألوف،رغم ان وليم شالر يؤكد ان السكان يستغلون الامكانيات المتاحة حيث يقول :" لاو مع ذلك فان القبائل شعب نشيط وذكي وهم يجنون من زراعة اراضيهم وتربية مواشيهم كل ما يحتاجونه اليه لمعيشتهم ".[2] وعدم الاستثمار في المنشآت الاقتصادية المعاصرة، ويرجع ذلك لعدم وجود مشروع وطني ومخطط لتجديد الهياكل القاعدية للصناعة أو للصناعة الزراعية التي عهدوا بها، وتبقى الصناعة بالنمط التقليدي الذي لا يحتاج لرؤوس أموال كبيرة ولا ليد عاملة متعلمة ولا لقوة علمية متفتحة عن الأوضاع التي اصبحت من حولهم، رغم الغزو الاقتصادي الأوربي الذي أصبح يهدد كيانهم الاقتصادي والتجاري أهم هذه الصناعات هي:

الصناعة البرونزية: وهو خليط من النحاس والقصدير، سهلة الصهر وصلبة ومتماسكة.

الصناعة الحديدية: كان معدن الحديد متوفر في إقليم قسنطينة حيث يذكر البكري إن بلاد كتامة كانت تتوفر على معدن النحاس والحديد، كما يذكر الإدريسي بان معدن الحديد كان بمدينة بونه (عنابة) وبجاية بالإضافة إلى منجم كاف الطبول في قالمة[3]. بالإضافة لتواجد المعدن الحديد إلا انه يعتبر من المواد المستوردة[4].

وما يشهد عن وفرة المواد المعدنية هو تعدد الورشات والصناع، الذين كانوا يشتغلون وينشطون هذا المجال الحيوي في الاقتصاد لمنطقة الشرق الجزائري، وتركزت على صناعة العربات وخوذات الأحصنة والبغال، كما اشتهرت بعض القبائل في الريف القسنطيني بصناعة الأسلحة والذخيرة الحربية ومنها ما قام به رجب باي سنة 1079 هـ / 1668م، بناء رحى للبارود بالحامة وكان يصنع البارود بدار محمود بن شاكر باي قرب القصبة وكان يشغل هذا المعمل عشرون (20) عاملا [5]. أما في الأرياف فكانت القبائل العربية تقوم بصناعة الأسلحة والبارود وفي هذا الصدد يقول صولسي دو فيليسيان (Saulcy de Félicien) :« رأينا عندهم

---

(1) – اندري برنار واندري نوشي وايف لاكوست، مرجع سابق ص 203.

(2) – وليم شالر، مصدر سابق، ص 115.

(3)– شريفة طيان،مرجع سابق، ص225.

(4)– محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية في الشرق الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، 102.

(5)– جميلة معاش، مرجع سابق، ص 67.

مدافع عتيقة لم نعرف كيف صعدوا بها الى هذا العلو ولم يكن احدهم يدري بذلك أيضا. قالوا لنا: لو كان لدينا ما يكفينا من البارود لما استطاع احد ان يؤذينا»[1].

إن وجود سوق للأسلحة بقلب المدينة يعرف بسوق العصر، قرب شارع اليهود بين باب القنطرة والقصبة، جعل قسنطينة لا تحتاج لمن يزودها من الخارج بل كانتهذه المصانع كافية لتزويد المدافع والبنادق التي تحتاجها. ولم تكن هذه الاسلحة في المستوى التي وصلت اليها تلك التي اصح يتمتع بها ما وراء الحر لان الصناعة الحديثة التي غزت الاسواق الاوربية ومعظم قطع الاسلحة كانت تاتي من الدول الاوربية .[2]

وفي هذا الصدد صولسي دو فيليسيان(Saulcy de Félicien)يقول :«ورأينا عندهم بنادق من صنعهم لا تختلف من حيث إتقانها عن تلك التي توجد بالجزائر. وعندما أردت رؤية الأدوات التي يستعملونها لاحظت إنها أدوات رديئة، ومما زاد في دهشتي براعتهم رغم رداءة وسائلهم، وعندما لفت انتباه أبي ذلك قائلا: آه، لو كانت لديهم المعرفة والأدوات الملائمة لصنعوا أشياء عجيبة»[3]، وبالرجوع الى سجل المحاكم الشرعية لمدينة قسنطينة بين سنتي 1790-1795 م نجد قائمة بأسماء الحرفيين الذين كانوا يشتغلون في حرفة الحدادة بمدينة قسنطينة، مثل ما يبينه الجدول التالي:

جدول يبين أسماء الحرفيين في الحدادة في مدينة قسنطينة[4]

اسم الحرفي	الرتبة	المصدر
عبدالله بن الخضار	امين الحدادين	ج277/1
بلقاسم بن الحاج محمد الفرجاني	الحداد	ج222/1/. ج669/395/573/2
شعبان بن محمد بن الخليفة	الحداد	ج155/150/1
محمد بن داده	الحداد	ج280/1
علي بالحاج بلقاسم بن العلوي	الحداد	ج229/1. ج572/2

[1]- صولسي دو فيليسيان، ذكريات رحلة من مدينة الجزائر الى قسنطينة عبر المناطق الجبلية، تقديم وترجمة، علي تابليت، منشورات تالة، الجزائر، 2015،ص 27.

[2]- نفس المرجع السابق , ص 68. انظر، علي خلاصي، التنظيمات والمنشات العسكرية الجزائرية في العصر الحديث، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم الآثار، جامعة الجزائر، 2005، ص 373.

[3]- صولسي فيليسيان دو، مصدر سابق، 2015،ص 26.

[4]- عبدالقادر دحدوح، مرجع سابق، ص ص 670-671-672.

قدور بن محمد	الحداد	ج271/1
محمد بن صالح	الحداد	ج264/1. ج623/329/2
محمد بن عمارة (عمر)	الحداد	ج262/1. ج637/308/2
داده بن الدراجي	الحداد	ج255/1
أحمد بن حامد	الحداد	ج271/243/192/1
علي بن محمد بن صالح	الحداد	ج242/1
الحاج علي بن مخلوف	الحداد	ج202/1
الحاج علي بن ابراهيم العنابي	الحداد	ج211/1
عمارة بن الصيفي العنابي	الحداد	ج66/13/1
عمارة بن احمد	الحداد	ج192/1
علي بن صالح	الحداد	ج622/2
بلقاسم بن الحاج محمد المعوش	الحداد	ج320/316/2
محمد الصالح بن الحاج علي	الحداد	ج504/500/491/432/2
شعبان بن لخلف بن طريوات	الحداد	ج498/2
عيسى بن احمد	الحداد	ج504/482/2
احمد بن علي	الحداد	ج484/2
عمر بن معافي	الحداد	ج296/2
عمر بن عمار	الحداد	ج418/493/2
محمد بن سعد	الحداد	ج590/2
احمد بن مبارك	الحداد	ج605/2
بلقاسم بن حمودة	الحداد	ج652/630/2
بلقاسم بن عبد الرحمان	الحداد	ج565/2
الحاج عبد الله	الحداد	ج611/2
المجموع	29	

يعد استعمال المعادن في قسنطينة قليلا إذا ما قورن بالنشطة الاقتصادية الأخرى، رغم الحاجة الملحة لهذه المهنة التي انتشرت بشكل واسع في أوربا في نفس الفترة، فمازالت صناعة المعادن ضعيفة لا تتعدى الإقفال والشبابيك للنوافذ والمسامير وما يدل على ذلك قصر احمد باي وزاوية حنصالة[1].

طائفة الصفارين:

الصناعة النحاسية: وتمثل صناعة الأدوات النحاسية، من اهم الصناعات التي تشتهر بها المدن الجزائرية وكانت شوارع كاملة متخصصة، ويقع سوق على حسب ما جاء في كتاب عبدالقادر دحدوح نقلا عن دفتر الاحباس بالقرب من سوق العطارين والجامع الكبير والحمام الصغير [2]و تسمى زنقة الصفارين او زنقة الصفارين نسبة للون النحاس الاصفر، وهي على نوعين حسب نوعية النحاس الأحمر والنحاس الأصفر ويتميز هذا المعدن بليونة يسهل طرقه وهو معدن مطاوع، ويستعمل في الصناعة النحاسية والأواني المنزلية وأدوات التزيين، ويبقى ذا استهلاك محلي مثل مقابض الأسلحة الخفيفة من السيوف كالأباريق والصينيات وقدور الطبخ.يقول محمد العربي الزبيري :و قد كانت مدينة قسنطينة هي اهم مدينة صناعية في الجزائر،تشمل وحدها على 33 معملا لدباغة الجلود و75 معملا للسروج و168 معملا للاحذية تستوعب اكثر من 15من المائة من اليد العاملة .[3]

وهناك طوائف أخرى نذكر منها على سبيل المثال:

طائفة التشاكماجية، (حاكماجية) المختصين في إصلاح الأسلحة وصناعة منصات المدافع.

طائفة السرارين: يصنعون المقابض السيوف والأجزاء الخشبية للبنادق واغمده السيوف.

طائفة السمارين: هم الذين يصنعون المعادن التي توضع في أسفل قوائم الأحصنة والخوذة ويقومون بتطبيب الأحصنة والبغال عند حوافرها عن طريق التنظيف والكي بالنار.

طائفة السراجين: حرفة الجلود وما يرافقها من صناعة السيور والسروج والجبيرة (اكياس الذخيرة) وأكياس النقود والحقائب وأحزمة الفارس والجنود وأحذية الفرسان والتماق وتستغل جلود الأبقار والأغنام والإبل والشرق الجزائري غني بالمادة الأولية.

---

[1]- شريفة طيان، مرجع سابق، ص 107 – 110.

[2] – عبدالقادر دحدوح، مرجع سابق،ص 405.

[3] محمد العربي الزبيري،مرجع سابق، ص 62.

طائفة البرادعية: البردعة وهي ما يوضع على ظهر البغال والحمير ثم يوضع عليها أكياس المتاع والمؤونة. ويقع بالقرب من سوق الغرابلية ويحتل الطريق الفرعي ليرتط بالشارع الرئيسي قرب فندق الزيت .[1]

طائفة الخرازين: (البشماقجية) وهي صناعة جلدية منها صناعة الأحذية للرجال والنساء، طائفة الحواكة: صناعة النسيجية مثل الحايك والقشابة والبرنوس والألبسة الشتوية الصوفية والمادة الأولية متوفرة من عمليات جز الصوف الأغنام ووبر الإبل وشعر الماعز، طائفة الخياطين: ومهمتهم خياطة ألبسة الرجال والنساء من مواد جلدية وصوفية وقطنية وحرير وكتان وقطن وهي من اختصاص اليهود.و يقع بالقرب من مسجد سيدي الفوال ومسجد سيدي عبدالرحمان قرب سوق العطارين .[2]

طائفة الحفافين: يمارسون الحلاقة والحجامة ويقلعون الأسنان.

طائفة الخراطين: يصنعون أدوات النسيج الوقافة والخشب والنيار وشرفاة المنازل والنوافذ.

طائفة الغرابلية: الغربال من الأدوات المنزلية يستعمل لتصفية الطحين من قشور الحب بعد الطين وتستعمل المادة الأولية في صناعتها سعف النخيل وو نبات السمار وجلود الحيوانات وتصنع على أساسها الكسكسى.[3]

طائفة الدباغين: الدباغة مهنة مشهورة في المدن الجزائرية وتختص بدباغة الجلود الحيوانات من بقر وماعز وغنم وجمال أما مادة الدباغة فهي قشور الأشجار خاصة الصنوبر يأتون بها من منطقة الأوراس وبلاد القبائل. وتقع مرسي بتحديدمكان الدبغ التي تقع في الطرف الجنوي الشرقي من مدينة قسنطينة.[4]

طائفة الرقاقين: يختصون في صناعة الجلدية لنقل المياه (القربة) ون جلود الماعز خاصة.

طائفة البنائين: محترفون مهنة البناء وأغلبيتهم من منطقة القبائل.

طائفة البياضة: والبياضة نوع من أنواع التربة البيضاء الرقيقة ومواد الجبس والجير وهي من اختصاص السود وتبيض الجدران في المناسبات والأعياد.

طائفة القلالين: هم صناع القل (الجرار) ومادتها الأولية المادة الطينية وهي من اختصاص سكان القبائل. تحفظ فيها المواد الأولية من عسل وزيت وتوابل ومواد غذائية وبعض من الحبوب.

---

(1) – عبد القادر دحدوح،مرجع سابق،ص 403.

(2)– نفس المرجع السابق،ص 401.

(3)– محمد العربي الزبيري، التجارة في الشرق الجزائري،مرجع سابق،ص 63.

(4)– عبدالقادر دحدوح، مرجع سابق،ص 405.

طائفة الكواشين: يختصون في صناعة الخبز الموجه للانكشاريين وهي من اختصاص سكان جيجل ومدينة قسنطينة كثيرة الأفران والكوشات وتكون تحت رقابة السلطة وتعمل الكوشة بواسطة الحطب الذي يوفره قبائل شطابة كضريبة والجدول التالي يبن لنا أهم الكوشات في مدينة قسنطينة مع العلم إن هذه الكوشات كان دورها يختصر على تحضير الخبز للانكشارية أما الكوشات العامة فلم تكن موجودة وتبقى لكل عائلة لها حرية التصرف في تحضير ما يخصها من رغيف. (انظر جدول أهم الكوشات في مدينة قسنطينة في نهاية هذا العنوان).

الكوشات مدينة قسنطينة أواخر الفترة العثمانية [1]

	قائمة الكوشات			قائمة الكوشات
01	كوشة ابن الأبشق		09	كوشة النصارى
02	كوشة أبن دوراك		10	كوشة الدبيبة
03	كوشة ابن القنفذ الخطيب		11	كوشة في جزء القايد يلس
04	كوشة أسفل زقاق البلاط		12	كوشة قريبة من مسجد ابن هجام
05	كوشة رحبة الجمال		13	فرن رحبة الصوف
06	كوشب أة رحبة الصوف		14	فرن المراكشي بسويقة بن ثعلب
07	كوشة محلة غدير أبي الغارات		15	فرن قريب من مسجد بني هجام
08	كوشة قرب ديار بني مزديو		16	////////

طائفة الجزارين:: يختصون بعملية الذبح الحيوانات وبيع اللحوم وتموين الأسواق بمادة اللحم في المواسم والأعياد خاصة عيد الأضحى وهي حرفة مربحة.

طائفة الصوابنية: يختصون في صناعة الصابون من الزيت الزيتون ويمارسها سكان الارياف.

طائفة الدخاخنية: بيع التبغ وهي مهنة مربحة تستهلك من طرف الانكشاريين وهي من المواد التي تمون المحلة.

طائفة الطباخين: وهي من حرف بني مزاب يطهون الطعام لبيعه في المحلات الخاصة.

[1]- مرجع سابق، ص214.

طائفة الفطايرية: يحضرون الفطائر لبيعها للمارة والنازلين في المدينة وهي من اختصاص التونسيين[1]

طائفة الحلواجية: صناع الحلويات من العسل واللوز والسكر وهي من اختصاص التونسيين.[2]

طائفة المقاوسية: صناعة حلي النساء باستعمال قرون الثيران وصناعة غليون التدخين.

طائفة الزواقين: صناع الأثاث المنزلي وتزيينه بالألوان المختلفة.[3]

طائفة الدلالين: يمارسون عمليات بيع السلع والأشياء الجديدة والقديمة.[4]

طائفة الكانفين: هي من اختصاص اليهود وتتمثل الحرفة في تنظيف المجاري المياه المستعملة والمراحيض وكانت من اختصاص اليهود.[5]

طائفة الصياغة: صناعة المعادن الثمينة من ذهب وفضة وتصنع أساور النساء والخواتم والمجوهرات وتزين الأسلحة والتحف وكانت من اختصاص اليهود.

طائفة القزادرية: صناع القصدير وهو معدن يتكون من خليط من الزنك والنحاس.[6]

إن هذه الطوائف التي شملت جل مناحي الحياة الحيوية في مدينة قسنطينة تظهر قدرة السلطة على قوة التحكم في كيان اقتصاد المدينة، فلذلك يرجع إلى قوة النظام وقوة التسيير وقوة الاقتصاد الذي كان ولا بد من هذا التنظيم؟ أو لهدف السيطرة على ضبط الموارد المالية للسلطة على مستوى المدينة؟ هل أمناء الطوائف كانوا في مستوى تنشيط اقتصاد المدينة ام كان هدفهم تحقيق امتيازات في نشاطهم الحرفي؟ هل نشاط الحرف كان يزداد عددا في أعداد الحرفيين وازدياد إرباحهم وازدياد توسع نشاطهم أم كان في تقلص مستمر؟ ما مدى مواجهة هذه الحرف الأزمات التي كانت تقع بين الفينة والأخرى على الشرق الجزائري ؟ ما قوة هذه النقابات في مواجهة السلطة على تماديها في زيادة الضرائب ؟ هل كان أمناء الطوائف الحرفية في خدمة السلطة العثمانية أو في خدمة المهنة (الاقتصاد) أو في خدمة المجتمع القسنطيني.

---

(1)- مرجع سابق،401..

(2)- مرجع سابق،402.

(3)- مرجع سابق،404.

(4)- مرجع سابق، 405.

(5)- المصدر السابق، 406.

(6)- جميلة معاش، الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث،جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008 ص 167.

أسواق مدينة قسنطينة نهاية الفترة العثمانية:

وقد كانت هذه الأسواق في عمومها مصطفة تنفتح على الشارع، وحيث ورد في المخطوط أسماء جوالي 78 حانوتا مع ذكر ملاكها، وفي بعض الأحيان كانت تذكر الحرف التي تمارسها في الحوانيت كما هو الحال بالنسبة لصناعة الفخار.

قائمة الأسواق العامة المذكورة في المخطوط لمدينة قسنطينة(1).

الأسواق العامة			الأسواق العامة	
01	سوق باب الواد		09	سوق الموقف
02	سوق البركة		10	سوق الغدير أبي الغارات
03	سوق بني عاتي محمد		11	سوق الغزل
04	سوق التجار		12	سويقة باب القنطرة
05	سوق الخلق		13	سويقة باب القصبة
06	سوق رحبة الصوف		14	سويقة بن ثعلب
07	سوق زقاق البلاط		15	سويقة هوارة
08	السوق الكبير		16	//////////

هذه الأسواق في مدينة قسنطينة تجعل من نشاطها الحيوي اليومي مصدر لأموال دائمة السيولة لخزينة البايليك، وتستقطب القائل للتسوق في المدينة وبذلك تجعل منه سوق لتبادل السلع ولتبادل الأخبار وما يجري في عاصمة البايليك، ولم تكن مقصد القبائل القريبة بل حتى القوافل التي تتجه منها نحو أيالة تونس أو نحو دار السلطان أو الجنوب نحو الاوراس وتقرت ومنها نحو جنوب الصحراء. وهي أنموذجا لمدينة حديثة ولا يخرج هذا النشاط عن الطابع التقليدي لا يحقق الصانع فيه الا مصاريف يومه[2] ومازالت بعض هذه الانشطة ليومنا الحالي والجدول التالي يبين لنا أهم اسواق مدينة قسنطينة.

قائمة الأسواق الحرفية في مدينة قسنطينة (3).

الأسواق المتخصصة		الأسواق المتخصصة		الأسواق المتخصصة

(1) – عبدالقادر دحدوج، مرجع سابق 216 .
(2) – محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية، مرجع سابق،ص 62.
(3) – عبدالقادر دحدوح، مرجع سابق .397.

01	سوق البرادعيين		11	سوق الكمادين		21	سوق القصاعين
02	سوق الحطابين		12	سوق المتوسين		22	سوق القشاشين
03	سوق الحلفائيين		13	سوق النجارين		23	سوق السراجين
04	سوق الخرازين		14	سوق الصياغين		24	سوق السردانيين
05	سوق الخراطين		15	سوق الصباغين		25	سوق السكاجين
06	سوق الخضارين		16	سوق الصفارين		26	سوق السمادين
07	سوق الدباغين		17	سوق العطارين		27	سوق الشكازين
08	سوق الدهانين		18	سوق القطاعين		28	سوق الشواشين
09	سوق الرقاقين		19	سوق القطاطين		29	سوق الحدادين
10	سوق الزياتين		20	سوق القلالين			///////////

إن هذه الأسواق تنم على قوة التفاعل الاقتصادي والاجتماعي في المدينة، وهذا مرده لتنوع الإنتاج وقوة المدينة في استقطاب الفئات الاجتماعية والحرفية التي تتميز بها مدينة قسنطينة، إلا أن نستنتج قيمة المداخيل عن طريق المكس التي توفرها لخزينة البايليك، واستقرار الأوضاع في مركز السلطة جعلها أكثر نشاطا من غيرها من المناطق الأخرى نظرا لاستتباب الأمن وتوفر الباعة والقاصدين للمدينة لما تتوفر عليه من مرافق كمالية للتجار والزوار مثل الفنادق والمساجد والالتفاف حول علماء الدين وكبرائها من العائلات ذات الصيت والحل والعقد في المسائل الاجتماعية والعلمية والفقهية وهذا ما زاد في حركية ونشاط التجارة والمبادلات بين عاصمة البايليك وأقاليمهارغم الطابع البدائي للنشاط الصناعي الذي ضرب على الصناعات والانغلاق على عمليات التجديد. (1)

فنادق قسنطينة:

كانت أسواق مدينة قسنطينة تضم عدد كبير منالفنادق ورد ذكرها في المخطوط والمتمثلة في كل من فندق أولاد بن بلقاسم، فندق بن جلول، فندق بن سباع، فندق البونيين، فندق الروم، فندق الصباغين، فندق الفواكه، فندق في التزام بن جفال النجار، إلا أن هذه الفنادق ومع نهاية الحكم العثماني لم يعد لها ذكر حيث لا نجدها ضمن إحصائيات مرسي ولا ضمن المخطوطات التي رجعنا إليها، مثل سجلات المحكمة الشرعية أو

(1) – محمد العربي الزبيري،المرجع السابق، ص64.

سجل الوفيات أو دفتر أوقاف صالح باي، حيث ورد في هذه المصادر أسماء فنادق أخرى مما يعني أن فنادق القرنين 10-11هـ/ 16-17 م، إما زالت وشيدت في مكانها، أو في غيرها من المواضع في المدينة فنادق أخرى، أو أن أسمائها تغيرت مع الزمن، وفيما يلي نورد قائمة الفنادق التي ذكرتها النصوص والمصادر خلال أواخر العهد العثماني:

أهم الفنادق في مدينة قسنطينة أواخر الفترة العثمانية[1]

الرقم	اسم الفندق	المصدر أو المرجع
01	فندق صالح باي	دفتر أوقاف صالح باي
02	فندق سوق الخرازين	
03	فندق بن نعمون	
04	فندق بني مزاب	سجل الوفيات
05	فندق بن نويرة	قائمة مرسيي
06	فندق الزيت	
07	فندق قيسارلي	

هذه الفنادق تنم على أهمية المدينة من حيث النشاط الخدماتي، ودور المدينة في استقطاب الزوار والوافدين لقضاء حاجاتهم الاقتصادية أو السياحية أو العلمية والثقافية، والفنادق مظهر حضاري ينم على قوة وأهمية المدينة وأثرها الاجتماعي والاقتصادي، وإلى جانب الفنادق التي عرفت مدينة قسنطينةالتربيعات، والتي يقصد بها حوش مربع تحيط به حواصل وحوانيت أو دورات مياه ذات ميضات، فقيل: «تربيعة بها حوانيت متجاورة ومتقابلة يمنة ويسرة».

الكوشات والأفران:

ومن بين المرافق التجارية الكوشات والأفران، وهي التي كان للحسبة دور كبير في التحكم في توزيعها داخل أحياء المدينة، حيث كانت فقد كان المحتسب يحرص على توزيع الفرانين أو الخبازين" على الدروب والمحال وأطراف البلد لما فيها من المرافق وعظم حاجة الناس إليها"[2]، وقد صارت قسنطينةعلى هذا النهج

---

(1) – عبدالقادر دحدوج،مرجع سابق ص 366.

(2)– عبد الرحمن بن نصر الشيزري، كتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة، قام 14بنشره السيد الباز العربي، باشراف محمد مصطفى زيادة، مطبعة لجنة التكليف والترجمة والنشر القاهرة، 1946، ص 24.

حيث كانت بها عدة كوشات بلغ عددها 22 كوشة وفرنا، حسب المخطوط المذكور سابقا. (انظر جدول سابق: أهم الكوشات في مدينة قسنطينة أواخر الفترة العثمانية).

من خلال عدد الكوشات يتبين لنا أن الحياة الاقتصادية كانت في ازدهار هام نظرا لتعداد السكان القاطنين فيها والنشاط الذي تحتلة المدينة في توفير الرغيف للسكان القاطنين في المدينة ومنها الجيش الانكشاري أو السلطة المحلية أو للزوار الوافدين إليها، إما للاستقرار أو لقضاء حاجاتهم اليومية كالبيع والشراء أو أمور شتى ويبرز لنا قوة الحركة الاقتصادية لمدينة قسنطينة.[1]

الحمـــامات والأسبلة:

لقد ذكر من الحمامات والأسبلة بدفتر الأحباس 08 حمامات، 06 منها استمرت إلى غاية الحكم العثماني، جاء ذكرها ضمن إحصائيات مرسيي(MERCIER) وفي سجلات المحكمة الشرعية وهي تشمل كلا من حمام بن نعمان، وحمام بالقرب من مسجد الباب، وحمام الصغير، وحمام السلطان، وحمام دقوج، وأمام الهوى، في حين لم نجد ذكرا لحمام الجديد وحمام الحتاشين في النصوص اللاحقة، وفي هذه المصادر تم ذكر 12 حمام، منها لم يسبق ذكرها في دفتر الأحباس تتمثل في: حمام بحومة أقواش بن نجدة[(2)]، حمام ابي بعاية، وحمام قاع العطارين، وحمام بن الشريف، وحمام بن جلول، وحمام سوق الغزل[(3)].

أما الأسبلة فهي من المعالم التي وردت في المخطوط المذكور آنفا، حيث ذكرت كل من سبالة الموقف وسبالة سوق الحدادين، وسبالة رحبة الصوف وسبالة أسفل العطارين، وسبالة باب الوادي، وذكرت سبالات أخرى مثل سبالة باب الجابية وسبالة سيدي يعيد الصفروي[(4)]، وقد قدر عدد الأسبلة بالمدينة عند دخول الاستعمار الفرنسي للمدينة ب 07 سبالات، كانت في شكل خزانات مقاساتها 3 م^2 وعمقها واحد متر ، وهي تتوزع على مختلف أحياء المدينة[(5)].

وربما يرجع وجود هذه الأسبلة إلى غياب منابع الماء بالمدينة، حيث جاء في رسالة حول قسنطينة كتبها القائد إبراهيم بأن المدينة لا يوجد فيها أي منبع للماء، وينبغي البحث عنه في الجانب العلوي أو في أسفلها

---

(1) – عبدالقادر دحدوح، مرجع سابق، 372.

(2)- سجلات المحكمة الشرعية، المصدر السابق، ج2، ص 444.

(3)- MERCIER. E,CONSTANTINE AVANT LA CONQUETE, OP.CIT, P72-73.

(4)- سجلات المحكمة الشرعية، المصدر السابق، ج 1، ص 264.

(5)- NOUSCHI. A, CONSTANTINE A LA VEILLE DE LA CONQETE FRANCAISE, IN: LES CAHIER DE TUNISIE, TUNIS, 1955, P 373.

بالوادي[1]، وهو نفس الأمر الذي يذكره ريميزات (REMUZAT)[2]، كما تذكره وزارة الحرب الفرنسية في جدول المؤسسات الفرنسية لسنة 1838م، بأن منابع الماء في مدينة قسنطينة منعدمة وأنه كان بها خزانات مائية، وكان الناس يستسقون من الوادي عبر طريق محمي[3].

المبحث الثالث: السياسة الضريبية مظهر للتسلط نهاية الفترة العثمانية في الشرق الجزائري

اعتمدت السلطة العثمانية في الشرق الجزائري على عدة مصادر مالية لتغذية خزينة الباي، باعتباره الحاكم المطلق على مستوى البايليك، وحاجة الباي الى أموال، كغيره من الحكام، ومادام هو الوصي أمام الداي، فداي الجزائر لديه مستحقات فصلية وسنوية، يتعهد الباي على تحقيقها والالتزام بها، الإضافة الى أموال يسير بها شؤون البايليك، ليحقق الأمن والاستقرار على مستو الفضاء الجغرافي للشرق الجزائري الواسع. الإشكال المطروح: هل كانت مداخيل البايليك تلبي حاجة الباي في الإنفاق والتسيير؟ الإشكال الثاني هل نظام جباية الضرائب كان في مستوى التنظيم يراعي حق السلطة والرعية ؟ هل كثرة التمردات والثورات نهاية الفترة العثمانية كان سببها النظام الضريبي؟ هل كان توزيع فرض الضرائب كان متكافئ؟

ان القيمة الاجمالية لما يستوجب على البايليك من مستلزمات الضرائب اتجاه داي الجزائر والتي كانت تدفع مرتين في السنة فكانت تقدر بما قيمته 340.000 ريال .[4]بالاضافة الى هذه المغارم يقدم الباي هدايا وتدخل في العوائد التي الف البايات تقديمها للدايات وتتمثل في عهد احمد باي ب 1500 بقرة و6000 خروف و17 فرس وحصان اصيل و100 بغلة و70 برنوسا من النوع التونسي الرفيع و50 غطاء تونسي و50 حائك تونسي و40 دزينة من الطاقيات ذات اللون الاحمر و32 سبحة من العنبر والمرجان و14 اوقية من عطر الورد و03 اوقيات من عطر الياسمين و16 كيسا معدا لحفظ الساعات و30 من جلد النمر او الاسد ومن 8 الى 10 نمور و700 قفة من التمور و150 سلة من الزيتون الاخضر وحمولتا بغال من القماش المستعمل لتبطين السروج و20 جمولة من الزبدة و20 حمولة من الكسكسي .[5]

---

(1)-EMERIT. M, OP, CIT, P 254.

(2)- IBID, P 256.

(3)- الحسن ابن محمد الوزان الزياني، وصف افريقيا، ترجمة عبد الرحمن حميدة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005، ص 59.

(4) –كانت قيمة الريال تقدر ب 0.93 فرنك

(5) – ناصر الدين سعيدوني،ابحاث ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث العهد العثماني،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر 1984، ص 330-331.

الإجابة على هذه الأسئلة سوف يقودنا الى البحث في واقع العلاقة بين نظام الحكم في الشرق الجزائري وعلاقته بالقبائل،و هيئة الباي ومعاونيه وعلاقتهم بنظام الضرائب وهو من أهداف بحثنا هذا، فوضع الشرق الجزائري مجموعة من قبائل موزعة على الأساس الجغرافي الآتي، أهمها:

في الشرق كل من قبائل عامر شراقة وأولاد زناتي، أولاد يحي بن طالب ويحمل شيخهم لقب شيخ الدير، وإضافة إلى القبائل المذكورة كان هناك الحنانشة والشيابنة وأولاد علي وتيفاش والنمامشة والعمامرة والمعط الله، يجد البايليك صعوبة في تحصيل الضرائب من هذه القبائل نظرا لصعوبة المنطق وموقعها البعيد على مركز السلطة في قسنطينة، أما في غرب البايليك مثل مجانة وسطيف. جل القبائل كانت تدفع الضرائب بصفة منتظمة تبعا للمقادير المحددة من قبل قائد العشور، يوجد بالغربالتلاغمة، أولاد عبد النور، وعامر الغرابة ثم مجانة المسكونة من طرف الحشم وعياض وأولاد خلوف[1].

أما في شمال الشرق الجزائري لا تدفع القبائل الساكنة بالساحل(بين المنصورية وبجاية) الحكور ولا العشور عدا المناطق القريبة من الميلة والأراضي المزروعة عموما، نستطيع تحديد هذه الأراضي المزروعة بمحاذاة الطريق الرابط بين ميلة وسكيكدة، فلا تجمع الضرائب في غياب القوة العسكرية. والساحل من عنابة إلى بجاية (تعرف مناطقه جهاته وأقسامه)على التوالي:

ساحل عنابة، ساحل سكيكدة، ساحل القل، ساحل جيجل، ساحل بجاية، ولم تكن أي جهة من هذه الجهات الجبلية منتظمة في دفع الضرائب، أما القبائل الساحلية الكبيرة فهي القريبة من الإمارة. زواغة وفرجيوة والساحليين وجبال البابور وبني يعلى[2].

أما في الجنوب فهناكالزمول السقنية، الحراكتة، جبال الاوراس، وبلاد بلزمة، أولاد سلام، أولاد سلطان، أولاد سحنون، كلها قبائل جبلية، وأخيرا إلى الصحراء بالجنوب التي تضم الزيبان، هي مجموعة من المدن الصغيرة شيدت داخل واحات وعلى مسافة صغيرة من بسكرة، وبلاد سيدي عقبة وبلاد سوف وتقرت. وفيما

(1) -Abdeljalili Temimi: Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey (1830-1837) ,Publication de la revue d'histoire maghrébine, vol 8, Tunis, 1978, p. 50.
(2) -AMG H 228: Rapport sans auteur rédigé en 1840.

عدا الزمول والسقنية القريبتين من قسنطينة فإن القبائل الواقعة إلى الجنوب لا تدفع الضرائب إلا إذا استخدم ضدها قوة عسكرية[1].

من خلال هذا نستشف أن سلطة الباي لم تكن فعلية على كل إقليم الشرق الجزائري، بل كانت اسمية في كثير من المناطق، والدليل على ذلك هو الالتزام بدفع الضرائب كمظهر من مظاهر التبعية للسلطة في قسنطينة،[2] ولذلك نرى تسيير حملات عسكرية في كثير ما تلحق أضرار بشرية جسيمة في أوساط السكان والمناطق التي تقصدها هذه المحلات، وفي كثير من الأحيان يتهرب سكان القائل من قراهم تحاشيا لتسلط القادة العسكريين والمكلفين بجباية الضرائب وفي كثير من الرسائل التي كان يبعث بها الباي للداي في الجزائر، ويشير بأنه قام بحملة تأديبية ضد القبيلة المعنية، إضافة الى ذلك في كثير من الأحيان تجرد القبيلة من كل متاعها وأغنامها وحيواناتها في هذه الحملات المغرضة لإضعاف السكان، وهذا ما زاد في اتساع الهوة بين السلطة العثمانية في الشرق الجزائري خاصة الأرياف منها.

محلة السلب والنهب وجباية الضرائب:

تصل الى قسنطينة كل سنة فرقة تتكون من 1550 جندي تركي لضمان تحصيل الضرائب، وهو ما يطلق عليه عمل المحلة، يأخذ شيخ العرب جزء منهم الى الصحراء وفي فصل الخريف يصل 1250تركي الى الجزائر، يبقى البقية في قسنطينة وعددهم 250 جندي تركي يقضون فصل الشتاء في قسنطينة أما في القصبة أو في واد الرمال مشكلين ما يسمى فرقة المشتى (الشتاء) ويدوم بقاءها تسعة أشهر لمحلة قسنطينة. وتعتبر إحدى مهام الجيش هي جباية الضرائب (بالدنوش) وليس مهامها جباية الضرائب فقط وإنما يكون دورها تأديبي للقبائل المتمردة أو الممتنعة وتقوم بالتدخل في إخماد الحروب مع الجيران

أولا: ضرائب ورسوم المناطق الريفية في الشرق الجزائري

إن ملكية الأراضي في الريف هو الذي يحدد طبيعة الضرائب في الشرق الجزائري، بالإضافة إلى ذلك علاقة القبائل بسلطة البايليك، وهما المؤشران الذي ابني عليهما بحثنا هذا، بسبب اختلاف في ملكية الأراضي كظاهرة اقتصادية واجتماعي من شانها ان تبرز لنا الوضع العام للفضاء الجغرافي في الشرق الجزائري، أما بالنسبة

[1] – انظر جدول الحملات التأديبية علة القبائل التي قام بها بايات قسنطينة اواخر الفترة العثمانية صفحة 113 من هذا البحث.

لعلاقة القبائل بسلطة البايليك فهي ظاهرة بارزة في الشرق الجزائري وهنا اختلفت طبيعة الرسوم والضرائب من وضعية لأخرى.

1-ضرائب أراضي الملكيات الخاصة:

تخضع عادة لضرائب العشور[1] و الزكاة[2] والخراج والجزية وهي من الضرائب الشرعية تنص عليها أحكام الشريعة الإسلامية، وترتبط بإنتاج الأراضي الزراعية. وهي مساحات شاسعة، فثلث ملكيات بايليك الشرق الجزائري كانت ملكيات خاصة تخضع لنظام جبائي ضريبي، توفر لمخازن البايليك كل سنة ما يقدر ب 20762 قيسة من القمح والشعير، كما إن مداخيل أراضي العشور سنويا، ويتم الحصول عليها في الشرق الجزائري بتنظيمات محكمة منذ حكم صالح باي حتى نهاية الفترة العثمانية، حيث قسم البايليك إلى قسمين قسم شرقي وقسم غربي يفصل بين القسمين واد الحمام [3]، وكان كل قطاع يشرف عليه قائد يسمى ب قائد الجبري الشرقي وقائد الجبري الغربي اللذان يخضعان لإشراف قائد الدار.[4]

وكان قائد الدار يقوم بجولتين في إقليم مقاطعته مصطحبا قائد القبيلة وشيخ الدوار والخماس الذي تمنح له النتائج المسجلة في مذكرة عليه في المرة الأولى ليرفعها الى الباي وبعد اتخاذ الإجراءات المسجلة عليه ترد له المذكرة النهائية الواجب تطيقها وتسلم للقائد المذكرة النهائية التي يتم على أساسها استخلاص الضرائب المفروضة عليه[5].

---

[1]- العشور: ضريبة شرعية لأراضي الخواص الخاضعة للبايليك، والعشور كما يفهم من لفضها، اخذ العشر 10/1 من المنتوج لكن في الفترة العثمانية اخضع لمعيار ما يمكن رثة عن كل جابدة التي تتكون من ثورين، وتطبق ليست بالتساوي ولكن عن طبيعة كل أرض من حيث الخصوبة وتساقط الأمطار.

[2]- الزّكاة اصطلاحاً الزّكاة في الاصطلاح الفقهيّ: هي حصّة مُقدَّرة من المال، فرضها الله عزّ وجلّ لمستحقّيها، وقد ورد ذِكرهم في القرآن الكريم، كما فصّلتهم السُّنّة النبويّة المطهَّرة، الزكاة: تأخذ من الماشية من الغنم وبقية الحيوانات وفق الشريعة الإسلامية، لكن في الفترة العثمانية لم تخضع هذه الضريبة لهذا المعيار بل كانت وفق أغراض معينة من طرف السلطة، ففي الحملات التأديبية كانت عمليات الزكاة عبارة عن غنائم حرب، يمكن ان تجرد القبيلة من كل حيواناتها والأمثلة كثيرة على ذلك.

[3]- واد الحمام: معروف بهذا الاسم ليومنا هذا وينبع من شمال قالمة ويصب في البحر بالقرب من رأس الحديد (الواد الغربي الكبير).

[4]- مصطفى بن الابيض قائد الدار في مجلس كل من الباي احمد المملوك والباي محمد مناني اما في عهد الباي إبراهيم كريتلي فتولى قائد الدار صهره سي إبراهيم بن قارة علي.

[5]- نصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر، مرجع سابق، ص 90.

2-ضرائب أراضي البايليك:

فهي تستغل من طرف مالكيها، أو يعهد إلى العمل بها لأشخاص آخرون عن طريق الكراء ويعرف في هذه الحالة بالعزل. وينال مالك الأرض في حالة استئجارها أربعة أخماس 5/4 ويترك الخمس إلا قي للمستأجر الذي يعرف بالخماس، شريطة أن يساهم صاحب الأرض بالبذور (الزريعة) والمحراث والثيران والبغال الخ، ويتقاسم صاحب الأرض مع المستثمر عمليات الحصاد والدرس وتهيئة الأرض[1] عن طريق نظام الخماسة، أما المشرف على أراضي العزل في البايليك الشرق فهو، قائد الدار، يسهر على حسن استغلالها ويسدد مصاريف القائمين عليها ويراقب جميع المحاصيل والأقوات في المخازن البايليك، ويشرف على بيع الفائض منها. فهي غير خاضعة للرسوم مادامت ملك للباي، الذي أصبح يملك سنة 1830 بعد سقوط العاصمة وأصبح احمد باي غير مطالب بضريبة نحو الداي فأصبح يملك 3000 بغل و600 حصان و5000 جمل و14000 صاع من القمح والشعير، وفي سنة 1839 وضعت الاعزال في المزاد العلني فارتفعت قيمتها إلى 250000 فرنك مع أن عوائد بايليك قسنطينة لنفس السنة لم تتجاوز 183938 فرنك [2].

لقد قوض نظام البايليك بأملاكه الواسعة التي تحصل عليها بطرق تعسفية باستعمال القوة العسكرية، فكثير ما انتقل الفلاح من صاحب الأرض الى عامل بالخمس الشيء الذي اوجد فئة اجتماعية مميزة في نشاطها وحياتها الاجتماعية لصالح البايليك، فشح الأرض والجفاف والجراد التي منيت به منطقة الشرق الجزائر لم يمنع الجباة من تعديل فرض الضرائب الشيء الذي زاد في قوة البايليك التسلطية [3].

هذا ما استدعى في البايليك من تأجير الاراضي للفلاحين بأسعار يتفق عليها، وكانت معظم الاراضي تابعة لشخصيات لها نفوذ في السلطة وتحظى بامتيازات ومعظم تلك الشخصيات كانت من سكان المدن فوجدت تفاعل بين سكان الريف والمدينة ولقد استغلت السلطة القائل وشيوخ الزوايا في استمالتهم لدفع الضرائب عن طريق ترضيات وامتيازات، خاصة المناطق البعيدة عن مراكز السلطة التي في كثير من الأحيان كانت متمردة أو ممتنعة على دفع المستحقات.

(1)- ناصر الدين سعيدوني، دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، م. و. ك، الجزائر، 1984، ص 334.

(2)- مرجع نفسه، ص 335.

(3)- نصر الدين سعيدوني، النظام المالي، مرجع سابق، ص 93.

ونفس المستحقات التي كانت تفرض على منطقة تقرت وورقلة والاغواط،[1] فقد تناوبت الحملات على هذه المناطق بين بايليك الغرب وبايليك الشرق، ففي سنة 1785 قام الباي محمد الكير بحملة على مدينة تقرت وحملة الباي حسان باي بايليك الغرب وحملة الباي احمد المملوك سنة 1818 على تقرت حيث قام بقطع نخيلها وإتلاف وطمس منابع مياهها وتمكن من قطع 200 نخلة من أشجارها. وتعتر هذه الحملات الانتقامية التخريبية تحت عنوان جباية مستحقات السلطة على هذه المناطق [2].

3-ضرائب أملاك الوقف والأحباس: هي الأملاك الموقوفة التي خصصت لبيوت الله من مساجد وزوايا، من طرف أشخاص أتقياء وكانت غير معنية بدفع الضرائب وهي أملاك غير قابلة للحيازة بمجرد تدوينها في سجل الأوقاف، واعتمد البعض أن لا تدخل في إطار الأملاك المحبوسة عمليا إلا بعد انقضاء نسل العائلة.[3]

إن هذه الأراضي فهي فسيحة المجال قوية الإنتاج كافية السكان لكن ما يلاحظ أن معظم المساحات الصالحة للزراعة كانت بحوزة البايليك وقد تحصل عليها بطرق تعسفية عن طريق المصادرة أما لسب تمرد وعدم انصياع القبيلة لسلطة البايليك أو للضرائب التي كانت تفرض بشكل عشوائي لا تراعي حقوق أهلها ولا نصيب الساكن عليها ولا المشتغل بها.

4-ضرائب أراضي العرش:

و هي أراضي القبائل المستعصية أو المتمردة عن نفوذ البايليك وتختص من القبائل الصحراوية والجبلية الوعرة والمناطق الحدودية ومناطق لأوراس مثل قائل الحنانشة وأولاد سيدي يحي بن طالب والنمامشة فكانت المحلات العسكرية التي يقودها الباي على نطاق واسع يتعقبون أثناءها العشائر الممتنعة لتنتهي هذه الحملات بغنائم كبيرة وثروات طائلة مثل تلك التي قام بها حملة مصطفى الوزناجي عام 1797 على عشائر الحراكتة والتي انتهت إلى إخضاعهم والحصول منهم على غنائم كبيرة، ولم يكتفي بذلك بل أعاد الكرة مرة ثانية واستحوذ على غنائم ضخمة، مما اضطرهم إلى إعلان العصيان والقيام بثورات عديدة مثل ثورات الاوراس بين سنة 1818 إلى 1823م وجعل ذلك سببا في إضعاف السلطة في منطقة الاوراس وحملة الباي شاكر سنة

---

[1]- للتذكير ان منطقة الاغواط تارة تابعة لبايليك الشرق وتارة اخرى تابعة الغرب وفي بعض الاحيان يقوم الداي بتسيير حملاته عليها لانها كانت في معظم الحالات متمردة لا تدفع المستحقات .

[2]- نصر الدين سعيدوني، النظام المالي، مرجع سابق، ص 231.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر الفترة العثمانية، م. و. ك. الجزائر 1985، ص 87.

1817، على قبيلة النمامشة وقبيلة سيدي عبدي مما اضطر هذه القبائل على تغيير مضاربها [1] وحملة إبراهيم باي سنة 1822م على قبائل النمامشة واستطاع أن يستحوذ على أربعين ألف رأس من الغنم [2]، تجردها السلطة لجلب المغارم منها واتخذت السلطة كذلك الأسواق كمراكز تفرض عليهم المغارم بالإضافة لحقوق التنقل من منطقة لأخرى لسبب البحث عن الكلأ لأغنامها وماشيتها أو مناطق تصريف البضاعة عبر الموانئ[3].

والجدول التالي يبن لنا عدد الحملات العسكرية التي شنها بايات القسنطينة على قبائل الشرق الجزائري أواخر الفترة العثمانية، ويظهر فترة حكم بعض البايات في الشرق الجزائري.

جدول يبن عدد الحملات العسكرية التأديبية في الشرق الجزائري التي قم بها بايات البايليك[4]

فترة حكم البايات	احمد باي القلي 1756 الى1771	صالح باي 1771 الى1792	شاكر باي 1814 الى1818	احمد المملوك باي 1818/ 1822-1824	الحاج احمد باي 1826 الى1837
الحملات	04	30	100	11	19

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد الحملات العسكرية كانت مرتفعة وان لاحظنا في الجدول ان في عهد احمد باي القلي كانت اخف وقليلة إذا ما قورنت بأسلافه الذين جاؤوا من بعده وهذه الحملات دلالة أما ضعف شخصية الحكام أو لسياسة القبائل التي لا ترى نفعا لدفعها الضرائب لان سياسة الحكام لم تقدم ما يعوضونه للأموال أو للمؤن أو للحيوانات التي يقدمونها كضرائب وهناك تفسير آخر يمكننا إضافته ارتفاع الضرائب المفروضة اصبحت القبائل تعلن العصيان والتمرد عن السلطة.

هذه هي بعض مظاهر سياسة البايات في الشرق في عملية استخلاص الضرائب وتعتبر السلطة من حقها إخضاع المناطق التي لها القدرة على إخضاعها وسلبها ما يمكن سلبه منها، وهذه السياسة زادت من تنافر القبائل نظرا لضخامة وقوة السلب وترى السلطة أن ذلك من حقوقها، وهذا ما أشعل نار الثورة والتمرد على

[1]- نصر الدين سعيدوني، دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، مرجع سابق، ص96.
[2]- المرجع نفسه، ص 275.
[3]- المرجع نفسه، ص 276.
[4]- مرجع نفسه، ص568.

السلطة أواخر الفترة العثمانية في الجزائر. ونقدم جدولا نبرز فيه عدد القبائل وعدد الجابدات لكل قبيلة وكميات الحبوب من القمح والشعير والقيمة المالية التي تشترك فيها قبائل الشرق الجزائر كضرائب لبيت مال البايليك[1] وهي ضرائب العشور والحكور (كراء أراضي البايليك) [2].

جدول يبين قيمة الضرائب التي تدفعها قبائل الشرق الجزائري للبايليك[3]

الناحية الشرقية	اسم عدد القبائل	عدد الجابدات	عدد – قيسات العشور		الحكور
			القمح	الشعير	الريال – بوجو
المجموع	151	10381	10381	10381	547 .137

الجدول التالي يبين لنا عدد القبائل التي كانت تخضع لجباية الضرائب لصالح البايليك، وهو عدد معتبر بحيث يمثل أكبر البايليك عددا في القبائل، ومن خلال الجدول يظهر لنا عدد الجابدات المسخرة للعمل الفلاحي، والقيمة العينية التي يجلبها جباة الضرائب من قيمة العشور، وهي ضريبة شرعية أقامت عليها السلطة العثمانية مستحقاتها على النشاط ألفلاحي، بالإضافة إلى قيمه شغل الأراضي في الشرق الجزائري (الحكور)، من خلال هذا نستنتج قوة الاقتصاد الفلاحي في الشرق الجزائري وقوة المنطقة في المساهمة في خزينة البايليك وخزينة الأيالة.

يظهر لنا من الجدول إن عدد القبائل هائل، إذ بلغ 151 قبيلة معنية بدفع الضرائب أواخر الفترة العثمانية بمنطقة الشرق الجزائري سنة 1836م،[4] وأن عدد الجابدات الهام الذي بلغ 10381 جابدة وعدد القيسات المتساوية في بين منتوج القمح والشعير، وأن ضريبة الحكور قد بلغ 137.547 ريال. لكن لم تراعى الأوضاع الاقتصادية للفئة النشيطة في المجال الاقتصادي، وضعيتهم الاجتماعية ؟

ارتباط التنظيمات الضرائبية بالإنتاج الزراعي.

(1)- الحكور: تأجير الاراضي وكرائها من طرف البايليك لخدمتها وإقامة الزراعة فيها.

(2)-A. M. G. H227. Notice sur La province de Constantine: postérieur à1836

(3)- صالح عباد، الجزائر خلال الحكم العثماني، مرجع سابق، ص 538.- 542.

(4) – ارزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (1519 – 1830) دكتوراه دولة قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006، ص 246.

وفرت مختلف أنواع الأراضي لخزينة البايليك كميات معتبرة من المحاصيل الزراعية والمالية حتى أصبحت تشكل المصدر الأساسي لدخل البايليك الشرق الجزائري وأصبحت الدعامة الأساسية التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي بالمدن والمصدر الرئيسي لتلبية مطالب ديوان الجزائر التي ازدادت مع تناقص غنائم الجهاد البحري،[1] ولهذا اضطر بايليك قسنطينة أن يغطي جزءا مهما من العجز من مردود الضرائب التي يرسلها للجزائر في شكل الدنوش الفصلي أو الدنوش السنوي.[2]يقول ناصر الدين سعيدوني :" وما دام الامر كذلك فان عودة الخليفة بقفطان الشرف كان يعبر مناسبة فرح وابتهاج يهلل لها قصر الباي، ويبعث اثناءها الباي للجزائر بهدية قيمتها 1000 سلطاني ذهبي كاعتراف بجميل الداي عليه ... يضاف اليها مساهمة تقدر ب 1400 قيسة من القمح و7000 صاع[3] من الشعير، كان البايليك يدفعها الى الجزائر عن طريق عنابة وذلك بعد ان اصبحت العادة جارية بها منذ عهد انجليز باي [4]. اما مساحة الأراضي المستغلة في زراعة الحبوب وعدد الجابدات الموظفة فيها ومقدار ما يؤخذ عنها لفائدة خزينة البايليك يبينها الجدول التالي.

المساحة الزراعية وعدد الجابدات ومقدار ما يؤخذ منها من رسوم للبايليك[5]

نوعية الأراضي	عدد الجابدات	المساحة الإجمالية بالهكتار	مقدار ما يؤخذ عليها بالقنطار
أراضي البايليك	512 .13	120 .135	400 .702 .2
أراضي العرش	515 .2	150 .25	000 .503
أراضي الملك	500 .1	000 .15	000 .300

فحسب هذا الجدول أن أغلب الإنتاج الزراعي وما يوفر من ضرائب يرتبط بأراضي البايليك، ويعود ذلك إلى طريقة الاستغلال لأراضي البايليك التي كانت تخضع للأسلوب المباشر، وذلك بتسخير الفلاحين عن

(1) – نفس المرجع، ص 537.

(2) – نفس المرجع، ص 529.

(3)– الصاع :يساوي ثلاث كيلات يساوي ثماي (08) كيلات والكيلة حجم متساوي الاضلاع، قاعدته 0.320 م^3 على 0.2990 م 3 وارتفاعه 0.047 م وسمكه 0.0173 م وحجمه 18.64 ل وبهذا يكون الصاع يساوي 149.12 ل.

(4)- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية،ص 176.

(5)– ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، بتصرف . صص 167-172.

طريق "نظام الخماسة"[1]، والنظام التطوعي "التويزة"، أو طريق إقرار قبائل تعمل لفائدة البايليك في أراضي العزل مقابل حمايتها من منافسيها من القبائل الأخرى، ومثالنا على ذلك قبيلة القرفية التي اضطرتها القبائل الاوراس إلى الالتجاء لخدمة أراضي البايليك، مقابل سد حاجاتها من الغذاء وهذا ما وفر مدا خيل زائدة للبايليك، ففي أراضي العزل كان مردود الجابدة (الزويجة)[2] الواحدة لا تقل عن 90 فرنك سنويا، وهي قيمة صاع من القمح (35 ف) وصاع من الشعير (15 ف) وحمولة تبن (15 ف) وبعض المطالب الأخرى المقدرة ب (35 ف)، وهذا ما يجعل المردود الإجمالي لعزل البايليك يصل إلى حوالي 1. 173. 600ف إذا علمنا إن هذا العزل يصل إلى ما يقل عن 13. 512 جابدة[3].

يلاحظ محمد الصالح العنتري أن أسعار الحبوب قد ارتفعت أثناء الأزمة الحادة التي أصابت الشرق الجزائري (قسنطينة وأعمالها)، بسبب قلة العرض وكثرة الطلب على الحبوب ثم أخذت تنخفض شيئا فشيئا بعد ذلك حتى عادت إلى مستواها الطبيعي سنة 1808م، وأن أسعار الغلال قد استمرت على رخصها، وأن العناية بالفلاحة في الفترة التركية كانت ضعيفة جدا، لذلك لم يكن رصيد كاف من الحبوب لمواجهة الأحداث الطارئة.

ثم عقد مقارنة طفيفة بين العصر التركي والعصر الفرنسي فيما يخص ارتفاع الأسعار، ومدى القوة الشرائية للنقود فذكر أن الإنسان الذي لم يدرك العصر التركي، ولم يشاهد نشاطه الاقتصادي وما يتصل به من

[1]- نظام الخماسة: نظام عرف منذ القديم لكنه انتشر في الجزائر وزاد انتشاره في الفترة الاخيرة للحكم العثماني في الجزائر نظرا لظهور طبقة من ملاك الارض عن طريق الامتيازات وخاصة ذوي النفوذ ويرتبط بطابع استغلالي لفئة السكان المعوزين والذين ليس لهم اراضي يفلحونها، وهو قائم على ان صاحب الارض يمنح البذور ويساهم في الحرث واما العمل فيقوم به الخماس الذي يكون نصيبه الخمس من الانتاج المحصل بالإضافة الى نزع مصاريف الانتاج الذي يكون على الخماس مثل عملية نقل المنتوج الى صاحب الارض.

[2]- نصر الدين سعيدوني، النظام المالي في أواخر العهد العثماني، ص 119، ان الزويجة تقدر بالجزائر الوسطى ب 12 هكتار في السهل و07 هكتارات في الساحل و05 هكتارات في الجبل كما ان الجابدة في بايليك الشرق تقدر ب 15 هكتار حسب تقديرات فايسات.

[3]- سعيد بوخاوش،الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر،دار تفتيلت طباعة ونشر واتصال،الجزائر 2013، ص 44.

أمور المعاش والكسوة والكسب ورخاء الأسعار، وسمع ما روى عنها في ذلك، ويتسرب إليه الشك ويسارع إلى الطلب مع إن ذلك حقيقة واقعة يشهد لها بالصحة رواتها الكثيرون[1].

وقد استشهد على ذلك براتب الرجل العسكري في تلك الفترة، وقارنه بما كان عليه الأمر في الفترة الفرنسية فقال: «إن الرجل العسكري في الفترة التركية كان له راتب سنوي يأخذه من باشا الجزائر، وقدره مائة (100) ريال جزائري وكان يكفيه لشراء ما يلزمه من قمح وسمن وخليع وزيت وكسوة وكراء مسكن وغير ذلك، وربما ادخر من ذلك شيئا إن كان يحسن الاقتصاد». وكان الرجل الموظف في الفترة التركية يقضي حاجات كثيرة بعدد قليل من النقود كمائة(100) ريال مثلا. فقد ارتفعت الأسعار كثيرا، وصارت القوة الشرائية لمائة ريال تركية لا تعادلها مائة فرنك فرنسية، وإنما يعادلها ألف فرنك، وفي هذا دليل على ارتفاع الأسعار وغلائها في زماننا هذا يعني سنة 1805 وبصورة مفرطة في سائر الأشياءولم تعود الى مكانها الا في سنة 1808[2].

ثانيا: ضرائب ورسوم الحواضر في الشرق الجزائري

تعتبر مدينة قسنطينة النموذج في تنظيم المدن في الفترة العثمانية، لما شهدته من هياكل تنظيمية ومؤسسات حيوية في النشاط الاقتصادي الصناعي وفي المبادلات والمعاملات التجارية، هل ذلك راجع لأنها مقر سلطة الباي في الشرق الجزائري؟ أو لظروف اقتصادية واجتماعية أهلتها لذلك؟ وتعتبر المدينة مثال لضغط مؤسسة الضرائب فيها، وقوة هذه المؤسسة (مؤسسة الضرائب) تكمن في تلك التنظيمات للفئات النشيطة فيها. نظرا للامتيازات التي يحضى بها من يتولى هذه الوظيفة،و ان العملية وان كانت مضبوطة من الناحية النظرية ولكن من الناحية التطبيقية كانت تخضع للاهواء في كثير من الحالات .[3]

لقد كانت فئات النشاط في مستوى رفيع من التنظيم، حيث نجد كل مهنة مهيكلة في شكل نقابة ولكل منها مسؤول (نقيب) أمام الباي عليها، هذا النظام المحكم جعل المدينة في منأى عن الاضطرابات والثورات بالرغم من عدم تجانس الفئات الاجتماعية المشكلة للنسيج البشري فيها. فالسؤال المطروح هو: ما هي مداخيل بيت مال الباي من المدينة؟ وما هي أهم الضرائب المفروضة على سكانها وأنشطتهم الحرفية والتجارية؟

رسوم النقابات المهنية والدكاكين التجارية:

(1)– محمد الصالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر 1984،ص13.

(2)– نفس المرجع السابق، ص14.

(3) – محمد امين،مرجع سابق،ص 102.

تم تنظيم المهن في الشرق الجزائري في شكل نقابات وهذا ليس في الشرق الجزائري، ولكن معمول به في كل مدن الأيالة، خاصة في عواصم البايليك، إن لكل مهنة نقابتها وعلى رأس كل نقابة رئيس يدعى بنقيب الحرفة، التي يتولى الإشراف عليها ويكون من أهل الاختصاص في الحرفة[1].

[1] – مرجع سابق 207.

المبحث الرابع: التجارة الخارجية في الشرق الجزائري (الصادرات والواردات)

من الأسس التي تعتمد عليها التجارة هي السلع، بالإضافة إلى ذلك وسائل النقل بشتى أنواعها، وفي الأخير الأسواق التي تسوق لها البضائع، فهل توفرت هذه المعايير في الشرق الجزائري أواخر الفترة العثمانية ؟ والشرق الجزائر له ارث تاريخي في التجارة الخارجية منذ الفترات القديمة، وأساس ذلك الطرق الأساسية التي تربط المغرب العربي بالمشرق، وهي الطرق الأفقية التي تمر في الفضاء الجغرافي للشرق الجزائري، بالإضافة إلى الطرق العمودية التي تربط شمال البايليك بجنوبه ومنه إلى الصحراء الكبرى وإفريقيا الوسطى، ولقد أشرنا لذلك في موضوع المسالك في الشرق الجزائري.[1]

أما السواحل البحر المتوسط فهي واسعة من الحدود أيالة تونس إلى بجاية غربا، ولقد وجدت فيها موانئ ومرافئ قديمة النشاط ومعروفة لدى البحارة والتجار، إن مرافئ القالة وموانئ عنابة واسطورة (سكيكدة) وجيجل وبجاية ومرافئ أخرى؛ دلالة على قدم النشاط البحري للشرق الجزائري. وإن الاتساع في المجال الجغرافي للشرق الجزائري جعله يستقطب أهمية بالغة في التجارة الخارجية؛ نظرا لقربه من أوربا عبر البحر وللمشرق العربي برا وبحرا وإلى عاصمة الإمبراطورية العثمانية.

لقد كان للتطور الذي شهدته أوربا نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر اثرا بارزا في تطور التجارة في الشرق الجزائري والبحر المتوسط، وذلك بظهور شركات عالمية مثل الشركة الملكية الإفريقية، وظهور شركة بكري وبوجناح التي انتقل نشاطها أثناء الثورة الفرنسية[2]، وذلك لتلبية طلبات الدول الأوربية من الحبوب التي كانت تسوق من الشرق الجزائري[3]، لم يتمكن الجزائريون من تكوين أسطول تجاري بحري على

---

(1) – محمد العربي الزبيري، مرجع سابق ص 167.

(2)– أنشئت هذه الشركة بأمر ملك الفرنسي الذي صدر يوم 1741 – 8 – 25و توقفت عندما خلفتها الوكالة الإفريقية يوم 7 – 2 – 1794، واستغلت فرنسا هذه الوكالة من سنة 1794 إلى سنة 1799 عندما وقعت الحملة على مصر، وأعلنت ايالات المغرب الحرب ضدها وبعد وقوع السلم اتخذ قناصلة الجمهورية قرارا يقضي بحل الوكالة، وظلت التجارة في فوضى إلى أن أعطيت الامتيازات انكلترا سنة 1807، وفي سنة 1817 استرجعت فرنسا الامتيازات وأنشأت وكالة مؤقتة تحت إشراف السيد Faurrat عامل عمالة مصب الرون، دامت من سنة 1818 إلى سنة 1822 بعدها جاءت مؤسسات باري فظلت قائمة رسميا إلى أن وقع الاحتلال الفرنسي للجزائر.

(3)-EMERIT (Marcel), "la situation Economique de la régence d'Alger en 1830", information historique N° 5, P 171.

النمط الأوربي، رغم كساد سلعهم في الفترات التي كانت تعقب سوء العلاقات الجزائرية الفرنسية، إلا أن التجارة في هذه الفترة كانت محتكرة من طرف اليهود الأوربيين ويهود الجزائر[1].

لقد حضي يهود الجزائر بمكانة هامة لدى الداي[2] الجزائري، نظرا للنشاط التجاري الذي يحضون به، بسبب الضغوط عليه أن يطلب من السلطات الفرنسية ان تمنح لهم حق فتح محلات تجارية في الموانئ الفرنسية[3]، الشيء الذي منح اليهود حرية واحتكار التجارة في أيالة الجزائر والشرق الجزائري، وهذا ما أدى إلى انخفاض الأسعار للمواد المصدرة، وارتفاع أسعار المواد المستوردة في الشرق الجزائري.

لقد حضت بعض المواد الأساسية بالرواج في الأسواق الأوربية نظرا لجودتها ونوعيتها وانخفاض أسعارها، ومنها الحبوب بشتى أنواعها وعلى رأسها القمح والشعير والبقول الجافة والمرجان والعسل والزيت والشمع والجلود والصوف فكانت مركز هام لتموين أوربا[4].

أما واردات الشرق الجزائري؛ فكانت تتمثل في الملابس والأقمشة القطنية والحريرية والتوابل، ويقوم بهذه العملية يهود من الليفوريين، وللجزائريين ممثلون في الموانئ الأوربية يتمتعون بحماية من الباي في قسنطينة وداي الجزائر[5]، يتقنون اللغة العربية ويعرفون عادات وتقاليد السكان في الشرق الجزائري[6]، وسوف نتطرق الى المعاملات التجارية التي كانت بين الشرق الجزائري وأهم المراكز الأوربية والعربية والإفريقية.

العلاقات التجارية مع الدول الإفريقية:

إن العلاقات الاقتصادية بين الشرق الجزائري والدول العربية، كانت قائمة منذ عهود غابرة، ارتبطت بشأن المصلحة المتبادلة ونشأت على أثرها روابط أصبحت تقليدية نظرا لظروف وعوامل مشتركة، من بينها التاريخ

---

(1)- ورد في محفوظات ايكس (S/S3 Bn° 1044) نوع من التعاقد حول عمليات النقل بين السيدين بكري وكيبار هذا نصه: "يتعهد وكيل بكري في مرسيليا بأن موكله يحمل 222 كافي من القمح على متن باخرى سويدية، إذا ما حدثت كارثة يسأل عنها وإلا فإنه يحصل على مبلغ الكراء".

(2)-EMERIT (Marcel), "Essai d'une marine, marchande barbaresque", cahier de Tunisie, N° 11, 1955, P 369.

(3)- محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 90.

(4)- صالح عباد،الجزائر خلال الحكم العثماني، الالمعية للنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر 2013، ص 524.

(5) -Elisabeth, "les juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque Turque 1516 1830" R. A. T 96, P 274.

(6) -EMERIT marcel ;"la situation économique . P 171.

المشترك والجوار والامتداد الطبيعي، الذي سهل عملية التلاحم والتواصل والتبادل، والمصلحة اقتضت أن تكون علاقات اقتصادية متبادلة، فتعتبر تونس التي أراضيها متاخمة للجزائر أهم شريك اقتصادي خاصة المبادلات والمعاملات التجارية، والسوق الشرق الجزائري هو امتداد للأسواق التونسية والمصرية والسودان، وحتى منطقة الحجاز التي تعتبر ركيزة الأسواق الإسلامية وخاصة في موسم الحج.

العلاقات التجارية مع تونس:

تشترك تونس في حدودها مع الشرق الجزائري عن طريق البر والبحر، وهذا ما مكن تنقل التجارة بين الإقليمين، فتوجد مراكز تجارية هامة تنطلق منها القوافل من الشرق الجزائري نحو تونس، ونعتبرها الحواضر الكبرى للشرق الجزائري، وتتمثل في سوق مدينة قسنطينة وسوق مدينة الوادي وسوق مدينة تقرت وسوق مدينة ورقلة، فكل سوق مدينة في الشرق الجزائري مرتبط بسوق مدينة في تونس، نظرا لتحكم الطرق الرئيسية في ذلك، نلاحظ أربعة طرق أفقية تنطلق من الشرق الجزائر لترتبط بالمدن المقابلة لها في تونس، وأهم هذه الطرق هي:

أولا: طريق قسنطينة الخروب ثم واد الزناتي وسوق أهراس ليصل إلى مدينة الكاف ومنها إلى تونس العاصمة، فكانت تنطلق القافلة من قسنطينة لتصل بعد خمسة وعشرين يوما حاملة الصوف والتمر والجلود والشواشي، لترجع محملة بالمنتجات الأوربية مثل التوابل والقهوة والسكر والأقمشة الحريرية وبعض حاجيات الحرف المهنية، وقدرت القافلة في كل شهر تتجه نحو تونس ب 300 بغل وكانت أرباحها مرتفعة تفوق رأسمالها وتقدر فوائدها ب500000 فرنك شهريا [1].

ثانيا: طريق الوادي نحو قفصه[2] ونفطه[3]، وهو طريق قريب تتوفر فيه المياه، ولا يستلزم سوى خمسة أيام إلى قفصه وثلاثة أيام إلى نفطه، ويعتبر سوق مدينة الوادي من أكبر الأسواق، لأنه يربط واحات النخيل والمنتجة للتمور من الأنواع الممتازة وصناعة المضلات من جريد النخيل، وصناعة المنتجات الصوفية، ومنتوج التبغ، وتعتبر تونس وأسواقها اقرب إلى مدينة وادي سوف من تعاملها مع مدينة قسنطينة، لان السلع الأوربية نهاية الفترة العثمانية تدفقت على تونس بسبب الاستقرار الأمني فيها وانفتاحها نحو التجارة الأوربية، هذا ما

---

(1)- محمد العربي الزبيري،مرجع سابق، ص 155.

(2)- قفصة: مدينة تقع جنوب غرب تونس لها ارتباط اقتصادي واجتماعي مع المدن الشرقية الجزائرية خاصة الاوراسية وكانت القوافل تتنقل باستمرار بين المدن السهول العليا في الجزائر وخاصة ركب الحج الذي يمر في هذا الخط الذي يربط مدن الجزائر وتونس وطرابلس الغرب ومنها نحو مصر.

(3)- نفطة: وهي مدينة تونسية تقع الى الجنوب الشرقي لمدينة قفصة ولها دور في التبادل الاقتصادي والحياة الاجتماعية.

عبر عليه لويس رين وكاريت ومارسيه أما أم المنتجات المسوقة إلى تونس، فهي ذات إنتاج محلي مثل الصوف والتبغ والتمر ويستوردون العطور والقهوة والتوابل والمصنوعات الأوربية الحرفية.

ثالثا: طريق تقرت نحو بسكرة إلى غدامس. وهو طريق قصير المسافة، وتستغرق الرحلة خمسة أيام لنفطه، وتعتبر تقرت أهم الأسواق منطقة الجريد، ومدينة ريغ لها من المكانة في تجميع ثمانية وثلاثون قرية، وهي تربط بين ورقلة ووادي سوف وبسكرة، وأهم صادراتها التمر والأقمشة الصوفية، ويجلبون من الأسواق التونسية العطور والتوابل والأقمشة القطنية المستوردة من أوربا.

رابعا: طريق ورقلة نحو غدامس طريق صعب المنال رغم قصره يقطع في عشرة أيام في وسط الرمال، في غدامس يلتقي تجار الشرق الجزائري وتجار تونس وغدامس (ليبيا) والسودان، وأهم مبادلاتهم هي التمور والأقمشة القطنية والحريرية والزيت والأسلحة، وتستبدلها بالتبر والعبيد وريش النعام والعاج والبخور والتوابل، ولكي تكون الصورة أوضح ندرج جدولا يبين المعاملات بين تونس والشرق الجزائري.

جدول المبادلات بين الشرق الجزائري وأيالة تونس[1]

الأسواق	المقصد	ا المواد المصدرة	المواد المستوردة
قسنطينة	تونس	االصوف،الجلود المدبوغة، التمور الممتازة،الشواشي، ريش النعام	المصنوعات الأوروبية، العطور، التوابل، القهوة، الأقمشة القطنية والحريرية
الوادي	قفصه نفطه	ا التبغ، التمور	مواد بزازة، عطور، الأقمشة الحريرية، الأسلحة، الكبريت
توقرت	نفطه غدامس	الأقمشة الصوفية والعادية، المضلات، المواد العطرية، التمور، الحبوب، الزيوت،	الأقمشة القطنية، العطور، المصنوعات الأوربية، التبر، العبيد، ريش النعام، البخور السوداني
ورقلة	نفطه غدامس	الأقمشة الحريرية والقطنية، التمور، الحبوب، الزيوت، الأسلحة وأواع من العملة	التبر، العبيد، العاج، البخور السوداني منتجات افريقية

المرجع : محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية في الشرق الجزائري مرجع سابق، بتصرف

(1) – محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية في الشرق الجزائري مرجع سابق.

من خلال الجدول يتبين لنا أن المبادلات بين الشرق الجزائري وأيالة تونس؛ كان تجار قسنطينة يتوجهون إلى تونس حيث يبيعون التمر والصوف والجلود المفتوحة والمدبوغة وريش النعام والتبر، ويجلبون منها الأقمشة المطرزة، وتقدر هذه التجارة شهريا بحوالي خمسمائة ألف(500000) فرنك[1]، وعلى هذا الأساس نستطيع القول بأن التجارة التونسية الجزائرية تستعمل سنويا رأسمال يقدر بحوالي ستة ملايين فرنك، وهو مبلغ لا يقل أهمية عن رأسمال المؤسسات الفرنسية، التي يعتقد مؤرخوها أنها كانت تحتكر جميع أنواع التجارة الخارجية في الجزائر[2]، وارتكزت في صادراتها على المبادلات ذات الإنتاج الزراعي المحلي، مثل التمور والجلود والتبغ والمنتجات الصوفية وغيرها من المواد القليلة الأخرى، أما واردات تونس نحو الشرق الجزائري، ارتكزت على العطور والتوابل والأقمشة الحريرية والقطنية ذات الإنتاج الأوربي، وهنا يمكننا أن نستنتج ما يلي:

- أن تونس كانت أكثر انفتاح على الأسواق الأوربية من الشرق الجزائري.
- إن أهم المنتجات التي تصدر هي ذات طابع فلاحي ليس هناك مواد مصنعة.
- أن المدن الصحراوية بفضل قربها لتونس ولمدنها كانت لا تحتاج إلى شمال البايليك وهذا يبن لنا العلاقة بين السلطة في الشرق الجزائري كانت غائبة أو منعدمة في منطقة الجنوب. فلا تستفيد من نشاط هذه المنطقة لذلك كانت تسير لها حملات تأديبية عقابية من طرف سلطة الباي.

أما النوع الثاني من التجارة الخارجية فهو ذلك الذي يقوم به الأهالي عن طريق البر إلى تونس والمغرب وبلاد السودان، وأيالة طرابلس والحجاز، ويتم بواسطة قوافل تسيرها وتحميها قبائل مختصة في هذا الميدان أشهرها في جنوب قسنطينة الطوارق الشعانبة والخنافسة[3]، والمواد المتداولة خليط من الضروريات والكماليات، فتصدر الجزائر إلى هذه البلدان الحبوب والأغنام والشحوم والخضر اليابسة والزيوت والتمر والأقمشة الصوفية والمظلات والمرجان، وكذلك بعض المواد الأوروبية والمشرقية. وبالمقابل تستورد العبيد والتبر والحناء وحجر الشب وملح البارود والبخور الأسود والحمير المصرية، والزعفران والورق والحرير والعطور وتبغ المشرق، وشواشي تونس وجلود المغرب وبعض المواد الأوروبية.

---

(1)- Mauroy (M) Du commerce de l'Afrique septentrionale, P 163.

(2)- EMERIT (Marcel), "la situation Economique de la régence d'Alger en 1830", information historique N° 5, P 172.

يقول المؤلف: للجزائر إمكانيات كبيرة، لكنها لم تستغلها لأنها لم تكن تملك زمام تجارتها الخارجية.

(3)-نصر الدين سعيدوني، النظام المالي، مرجع سابق، ص 58.

التجارة مع السودان: أما عن العلاقات التجارية مع السودان، فإن أغلبية القوافل التي تأتي من داخل إفريقيا إلى قسنطينة؛ لم تكن فروع عن التي تتوجه إلى تونس وطرابلس[1]، ولكن مورواMauroy يؤكد بأن واحة توات الواقعة في الغرب الجزائري هي أهم مركز تجاري لجميع دول المغرب والسودان[2].

وأخيرا، وفيما يخص تجارة قسنطينة مع المغرب؛ كان تجار بني ميزاب وورقلة وبسكرة وقسنطينة يمدون نشاطهم إلى فآس ومكناس وتطوران وفجيج، حيث يحملون الحرير المنسوج والفضة والخردوات وأدوات الزينة، ويجلبون منها ومن سجلماسة القديمة المواد الجلدية والخيل والجلود[3].

أما الطرق التي تتبعها القوافل في نقلها مختلف البضائع من وإلى هذه البلدان الأربعة فكثيرة، بعضها ثابت والبعض الآخر يتغير بتغير الطبيعة، ووفقا لتنقلات القبائل المسيرة. ونحن إذا تأملنا في حركة التجارة الدائبة، وجدنا أن المسالك المتبعة نوعان: أحدهما أفقي من الشرق إلى الغرب والعكس، والثاني رأسي يأتي من أعماق السودان إلى الشمال، ومن أسواق المدن التي تقع في المنطقة التلية إلى غاط[4] وتومبكنو[5] وأغادس[6] وكانو[7].

الصادرات بين موانئ الشرق الجزائريوفرنسا:

تعتبر فرنسا اهم شريك تجاري مع موانئ الشرق الجزائري، ويرجع ذلك لظروف تاريخية، بحيث تعتبر أول دولة حققت على امتياز اقتصادي واجتماعي من السلطان العثماني سليمان القانوني، وتطورت العلاقات

---

(1)- EMERIT (Marcel), LE TRAFIC SAHARIEN DANS LA RÉGENCE D'ALGER, travaux de l'institut de recherches saharienne, TKI, 1er TR. 1954. P 38.

(2)- محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 112.

يقول المؤلف: "التوات هي المركز التجاري لجميع دول المغرب، يجتمع فيها جميع القادمين من طرابلس وتونس والجزائر والمغرب والمتجهين إلى السودان".

(3)-Carotte (E), exploration scientifique de l'Algérie pendant les année 1840-41-42 PARIS, imprimerie royale, 1842, P 96.

(4)- مركز تجاري هام، كانت عاصمة من عواصم التوارق وهي الآن مدينة في صحراء ليبيا.

(5)- كانت مركزا تجاريا هاما على نهر النيجر، وتقع الآن في جمهورية مالي

(6)- مدينة كبيرة تقع الآن في بلاد النيجر حاليا، وقد كانت عاصمة أخرى من عواصم التوارق ويقول كاريت أنه لا يمكن للقافلة أن تتوجه إلى كانو إلا إذا دخلت أغداس تدفع الضريبة للسلطان.

(7)- مدينة كبيرة في بلاد السودان (نيجيريا حاليا) ومركز تجاري هام، تفصلها عن أغداس مسافة شهر.

الجزائرية العثمانية الاقتصادية بين التعامل والانقطاع، وذلك وفق العلاقات السياسية والاتفاقيات التي كانت تربط بين الدولتين، إلا أننا نجد هذه العلاقات أصابتها فترات من التوتر والسلم، فأوجدت لذلك مؤسسات احتكرت العلاقات التجارية ومتعاملين متنوا علاقاتهم مع حكام الواجهة الشرقية لإيالة الجزائر، وراجت تجارة المواد الإستراتيجية وعلى رأسها الحبوب والصوف والجلود والشمع وغيرها من المنتجات ذات الطابع الاستهلاكي لأوربا، خاصة الموانئ الشمالية لفرنسا وسواحل ايطاليا.

صادرات الحبوب:

والمقصود بالحبوب هنا القمح والشعير والفول والحمص، أي كل المواد الضرورية للغذاء اليومي، التي تسعى جميع الدول لتوفيرها في بلدانها لأنها تعتبر عنوان الخير والرفاهية، ويعد الشرق الجزائري قبيل الاحتلال من أكبر المناطق إنتاجا للحبوب[1]، إذ يصدر منه كميات ضخمة إلى مختلف المقاطعات في جنوب أوروبا وخاصة مناطق الوسط الفرنسي التي لولا تدفق القمح الجزائري عليها، أثناء حروب الثورة الفرنسية، هلكت من المجاعة[2].

وإذا كانت حركة البيع والشراء، في مادة الحبوب، تخضع إلى وضع المحاصيل المختلفة، فإن الشركة الملكية الإفريقية هي التي كانت تحظى، في مقاطعة قسنطينة بجميع الامتيازات في ميدان التسويق، حتى أنها صارت تعتبر تجارة موانئ الشرق الجزائري من اختصاصها وحدها، ولا يحق لأية هيئة أخرى أن تتعاط فيها هذا النوع من النشاط[3]. ولقد سمح لها هذا الوضع الممتاز بأن تتحكم في أسعار الصادرات الجزائرية، وأن توجه الحبوب إلى الموانئ الأوروبية التي تختارها هي وفقا لمصالحها الخاصة[4].

ولكن سلطات الجزائر تفطنت سنة 1792، وصارت تسمح للتجار الاسبانيين والانكليز واليهود وغيرهم بشراء القمح والشعير من عنابة والقالة، وفي هذا الصدد تقول إحدى الوثائق: «لقد علمنا أن الاسبانيين قدموا إلى عنابة وحصلوا على إذن لشراء الحبوب، وأنهم يتابعون مع الباي مباشرة، وأن بواخرهم

(1)- نصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق 426.
(2)- محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 111.
(3)- نصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص 513.
(4)-ANP F 80 1670, renseignements généraux réunis en vue de l'expédition.
تقول الوثيقة: «إن كل هذه القموح التي تشتريها الشركة لا ترسل إلى فرنسا وحدها وإنما تزود بها التجار الجنوبيين والكاتاليين وجزر البايار».

المتعددة تحمل ما يباع إليهم، ونتيجة لذلك لم نحصل على المقدار المنصوص عليه في الاتفاق المبرم في الجزائر»[1].

إذا كان الباي قد فضل التعامل مع تجار آخرين بعد أن آلف ممثلي الشركة فلأنه قد لاحظ، بدون شك، أن الأسعار تختلف كثيرا، ولأن مصلحة الأهالي المنتجين تكمن في خلق التنافس بين الشركات التجارية المختلفة. ولذلك، فعندما احتجت الشركة الملكية الإفريقية وطالبت بإبقاء الاحتكار أجاب باي قسنطينة بأن "الحبوب ملك لنا ونحن نبيعها لمن نريد"[2].

وعندما أيقنت إدارة الشركة بأنها لم تعد قادرة على مواصلة استغلال ثروات المقاطعة أذعنت للأمر الواقع، وأبرمت في الثامن والعشرين من جوليت سنة 1792 معاهدة مع الباي[3]، تشتري، سنويا، بمقتضاها 4000 كافي[4] من القمح على سعر 32 بياستر للكافي الواحد[5].

يعتبر هذا الموقف تنازلا كبيرا من جانب الشركة إذا علمنا أنها كانت ترسل سنويا، إلى مرسيليا وحدها "ما يزيد عن 80 ألف حمولة[6] من القمح، و20 ألف حمولة من الشعير"[7]. وإذا قرأنا أن احتكارها للحبوب للحبوب كان يدر عليها أرباحا طائلة تقدر في بعض الأحيان بثمانية أضعاف ثمن الشراء[8]. وهي الآن مضطرة إلى أن تتفاوض مع باي قسنطينة لتحديد الكمية، ولضبط الأسعار على أساس ما يدفعه الغير، وكذلك للتنافس مع الاسبانيين واليهود والايطاليين على الرغم من الهدايا التي تقدم للداي وللباي وغيرهما من الأعيان[9].

هكذا صارت الشركة، ومن بعدها الوكالة الإفريقية، تتصارع مع الهيئات التجارية الأجنبية الأخرى لتحصل على مقدار معين من الحبوب ترسله إلى مرسيليا توزعه على عملات الوسط الفرنسي، ولم يكف هذا

---

(1)- محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 86.

(2)- محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 88.

(3)-Féraud (Ch.), histoire de la calle, Alger 1874, P 444.

(4)-الكافي يساوي 350 كلغ على حسب ما ذكره السيد طيوال في كتابه: مرسيليا والجزائر.

(5)- البياستر يساوي 5 فرنكات في ذلك الوقت.

(6)- الحمولة = قنطار و20 كلغ حسب نفس المصدر.

(7)- نصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص514.

(8)- ANP. AE B3 301, lettre N° 17 écrite par Mr Piéron, agent principal des concession à l'agence de Marseille, le 18 fructidor An 5.

(9) -نصر الدين سعيدوني، النظام المالي، مرجع سابق،ص 116.

الوضع الذي آلت إليه هذه المؤسسات الفرنسية، وإنما تكاثرت عليها المشاكل: فرفض البحارة المساهمة في الأسفار، وتماطلت الحكومة في إرسال الأموال الضرورية للقيام بعملياتها التجارية، لأن خزينة الدولة لم تعد قادرة على تحمل النفقات، وانعدام الأمن نتيجة رد فعل المهاجرين الفرنسيين وتحالف الاسبانيين والانكليز ضد فرنسا[1]، كل ذلك بالاضافة إلى ما تقدم حد من نشاط الوكالة، حتى أنها عجزت عن المقاومة ورأيناها سنة 1796 تترك عمليا، مكانها لشركة بكري وبوجناح ترسل الحبوب إلى فرنسا وتمون جيوش بونابرت في ايطاليا[2].

لئن كانت الوكالة قد استسلمت رسميا لليهود، سنة 1796[3]، وصارت تلجأ إليهم في القيام بسائر أنواع أنواع نشاطها، فيكثرون لها السفن الأجنبية، ويرافقون الشحنات إلى مقاصدها لكي لا تتعرض لحجز الاسبانيين والانكليز والمهاجرين، فإن ظهورهم الفعلي على مسرح تجارة الحبوب يرجع إلى سنة 1792، عندما قرر الباي أن يسمح لهم ولغيرهم من التجار بمنافسة المؤسسات الفرنسية كما أشرنا إلى ذلك.

تذكر بعض المصادر أن بكري وبوجناح قد أرسلا إلى فرنسا، من سنة 1793 إلى سنة 1798، كمية من الحبوب يقدر ثمنها بحوالي 15 مليون فرنك[4]و إذا علمنا أن سعر القنطار من القمح كان يتراوح ما بين 20 و30 فرنكا[5]،عرفنا أن اليهود كانوا يصدرون سنويا إلى فرنسا،في هذه الفترة،كمية تتراوح ما بين100 و130 ألف قنطار من القمح. وهذا بالإضافة إلى ما كان يصدر باسم الوكالة الإفريقية، وهي كميات كبيرة جدا إذ أن الحبوب التي وصلت إلى مرسيليا من هذه المؤسسات في سنة 1793، وحدها يتراوح ما بين مائة وعشرين ومائة وثلاثين ألف قنطار.

هكذا فإن مجرد عملية حسابية تبين لنا معدل ما استوردته مرسيليا سنويا من موانئ الشرق الجزائري، في الفترة المذكورة، يتراوح ما بين 230000و260000 قنطار من القمح. ولكن الممثل الرئيسي للوكالة يذكر في أحد التقارير التي كتبها؛ ضرورة استعادة الوكالة بعد أن توقف نشاطها على أثر الحملة الفرنسية ضد مصر، وأن المؤسسات الفرنسية في الشرق الجزائري ترسل إلى فرنسا، في كل سنة ثلاثمائة ألف قنطار من القمح

(1) -نصر الدين سعيدوني، النظام المالي، مرجع سابق، ص 119.
(2)- Masson (Paul), Marseille depuis 1789 , P 538.
(3)–IBDEM, 54.
(4) -محمد العربي الزبيري، مرجع سابق ص 102.
(5)- ANP. AE B3 301, Mémoire sur la cie royale d'Afrique, lettre de Mr Duval consul général de France à Alger, le 29. 08. 1815.

وأربعين ألف قنطار من الشعير والفول والحمص[1] وزيادة على ذلك، فإن الوثائق المعاصرة تثبت أن أربعين في المائة (40%) على الأقل، من الحبوب التي تدخل إلى مرسيليا في السنوات العادية تستورد من الشرق الجزائري[2].

لقد ظلت الوكالة الإفريقية قائمة إلى سنة 1799، وهو تاريخ الحملة ضد مصر وبعد الصلح، أعادت الأيالة جميع الامتيازات إلى فرنسا، واستأنف التجار نشاطهم بين مرسيليا وموانئ قسنطينة. ولكن تماطل السلطات الفرنسية في دفع ما عليها من ديون جعل الجزائر تلغي، سنة 1806، جميع المعاهدات التي كانت أبرمتها مع فرنسا فيما يخص شراء الحبوب، ثم سلمت المؤسسات، بعد ذلك ببضعة أشهر إلى انكلترا مقابل أحد عشر ألف (11000) جنيه إسترليني[3]، وأخصت شركة بكري وبوجناح باستغلال موانئ القل وجيجل وبجاية. وبذلك صارت فرنسا مضطرة إلى شراء قمح قسنطينة، التي هي في حاجة أكيدة إليها، عن طريق اليهود الليفرونيين.

في سنة 1817 أعيدت المؤسسات، مرة أخرى، إلى فرنسا[4]، واستأنفت الحبوب طريقها مباشرة إلى مرسيليا ولكن بكل صعوبة نتيجة تكاثر المنافسين وعزم السلطات الجزائرية على منح حق التجارة في موانيها لكل من يريد ذلك من الأجانب، ثم أصيبت المنطقة بالأوبئة تجتاحها من حين لآخر من سنة 1817 إلى سنة 1822[5]، فزهدت السكان في الحياة وأضعفت عددهم[6]، فضعفت الفلاحة من جراء ذلك وانخفض إنتاج الحبوب، وبالتالي قل بيعها إلى الخارج. لكي لا تتحمل الحكومة الفرنسية مصاريف الوكالة، تركت

---

(1)- Masson(Paul), Marseille depuis. op Cit, P 513.

(2)- صالح عباد، مرجع سابق، ص 263.

(3)- ANP. AE B3 287, Entrées des blés a Marseille 1781. 1791, LETTRE A MR PEIRON écrite en 1792.

(4)- Achm, FIX (dossier Algérie avant 1830, rapport sur les concessions d'Afrique.

(5)- انظر تفاصيل هذا الحادث في الفصل الخاص بالهيئات الأجنبية.

(6)- Guyau (M) , histoire de la peste en Algérie, le moniteur algérien 1834, N° 106-116.Valensi (Lucette) le Maghreb avant la prise d'Alger, Flammarion, 1969, P 22.

يذكر المؤلف أن الطاعون اجتاح الجزائر مدة أربع سنوات متتالية وأنه لوحظ في مدينة عنابة سنة 1818 أن ثلثي المنازل صار مغلقا.

استغلال المؤسسات إلى أحد الخواص على أن يدفع للجزائر الإتاوات المتفق عليها[1]، وستظل تجارة الحبوب مضطربة على هذا النحو إلى أن يقضي عليها نهائيا عندما تعلن فرنسا، سنة 1827، حصارها على الموانئ الجزائرية ومن جملتها موانئ قسنطينة.

الجلود:

لقد كان الشرق الجزائري يشتمل على كثير من الأراضي الخصبة الشاسعة والمراعي التي تكثر فيها أنواع المواشي، وخاصة منها البقر الذي كان يزيد عن الكفاية فيصدر منه إلى الخارج. [2]

هناك دليل على ازدهار الثروة الحيوانية في هذه الناحية، نستخرجه من القانون المحلي لذي تخضع إليه القبائل في حياتها اليومية[3]،وينص هذا القانون في كثير من مواده، على أن الذي يعتدي على جيرانه أو يتشاجر مع غيره، أو يتعصب لجماعة ظالمة حتى ولو كانت من أقاربه، أو يتعدى على امرأة آمنة، تعاقبه القبيلة، فتذبح عددا من أبقاره يتناسب مع الجريمة المرتكبة، ومن الواضح أن شعبا يختار البقر كمادة للنقد، هو شعب تكثر لديه هذه الحيوانات.

تذبح الأبقار والأغنام، أيضا، في الأعياد والمواسم وفي المناسبات الكبيرة، وبما أن الجزائر لم تكن لها مدابغ لصنع كل ما لديها من جلود، فإن سكان شرق الأيالة كانوا يبيعونها إلى الأجانب. كانت هذه الجلود، قبل نهاية القرن الثامن عشر، تشكل عنصرا من أهم عناصر التجارة التي تتعاطاها الشركة الملكية الإفريقية ووريثتها الوكالة من بعدها.

لقد كانت هذه الجلود، قبل نهاية القرن الثامن عشر، تشكل عنصرا من أهم العناصر التجارة التي تتعاطاها الشركة الملكية الإفريقية ووريثتها الوكالة من بعدها. وتعتبر مدينة القل أكبر الأسواق فيما يخص هذه المادة، إذ تدفع وحدها إلى مرسيليا أكثر من جميع الأسواق الأخرى مجتمعة[4]، إذا كانت التقارير[1] تذكر بأن

---

[1]- Féraud (Charles) "destructions des établissements français de la calle en 1827 d'après des documents indigènes" revue Africaine, Tome XVII, 1873, P 96.

[2]-ANP, AE B3 304 "compagnie et agence d'Afrique" rapport de M thédenat.

ونجد تأكيدا لهذه المعلومات في مقالة السيد ماتياكس: ص 322 حيث يقول بأن مرسيليا استوردت من موانئ الشرق الجزائري، في سنتي 1804 و1805 عددا من البقر يتراوح ما بين ستمائة وسبعمائة رأس، وعشرة أضعاف هذا العدد سنة 1811.

[3]-Féraud, histoirede Jijel, p 52-53-54 et 58.

[4]- محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 82.

بأن الشركة الملكية الإفريقية كانت قبل الفترة التي ندرسها، تستخرج سنويا من مقاطعة قسنطينة، ستا وعشرين ألف جلد فقط فإن الممثل الرئيسي للوكالة يؤكد في تقريره الشهري إلى السيد ديبوا تانفيل بأن هذه الكمية انتقلت، في نهاية القرن المذكور، إلى أكثر من ثلاثة أضعاف الأولى بحيث أن "المؤسسات الإفريقية صارت تدفع إلى مرسيليا ثمانية ألف جلد كل سنة تصنع في مدابغها الكثيرة"[2].

أما عن طريقة البيع والشراء، فإن أعوان الشركة لا يستطيعون الخروج إلى القبائل وحدهم، بل كانوا يلازمون محلاتهم، وكان بعض الأفراد الجزائريين ممن يحسنون كلمات فرنسية هم الذين يقومون بالعملية، ويجمعون الجلود التي لا تسلم إلى الشركة إلا عندما تأتي المراكب ويحدد يوم الإبحار[3]. ومن الممكن أن هذا السلوك المقصود، لأنه يشتمل على نوع من الاحتياط ومنع البضائع من التعرض لمختلف الأخطار كالفساد أو الضياع، غير أن المؤسسات الفرنسية قد فقدت ميزة الاحتكار في هذه المادة، كذلك سنة 1793 عندما قرر بايليك قسنطينة بناء مدابغ في عنابة لتلبية حاجات الأهالي، ولتزويد تونس بحوالي 12 ألف جلد سنويا [4]، واحتجت الشركة كالعادة، وكالعادة أيضا قاومت السلطات المحلية.

وفي الفترة ما بين 1807 و1817، وهي الفترة التي سلمت فيها المؤسسات إلى الإنكليز[5] استحوذ الأهالي واليهود على تجارة الجلود، يصدرها الأولون إلى تونس ويرسلها والباقي إلى ليفرونا ومرسيليا، فتستعمل لتغذية المدابغ الايطالية ومدابغ اللانكدوك والبروفنس في فرنسا، وهي معامل تشغل عددا كبيرا من اليد العاملة[6].

---

[1]-ANP, Ae B3 301, "mémoire sur l'organisation et l'exploitation générales des concession d'Afrique" écrit par Mr Fourrat le 28/8/1817, P 20.
[2]–idem, P 6.

[3]– محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 83.

[4] -ANP, Ae B3 301, "mémoire et documents sur les concession françaises en Afrique du nord, 1793-1830. P 5.

[5]– وقد ورد في هذه الوثيقة أن: «الوكالة تشتكي من كون الباي لم يمنع هذه المواد من الانتقال إلى تونس على الرغم من الامتيازات التي تنص عليها الاتفاقيات».

[6]-ANP. AE B3 301, Rapport de l'agent principal à Mr Dubois thainville le 30 fructidor An 8 de la Rep P 3.

في سنة 1817، عندما أعيدت إلى فرنسا، وجدت الوكالة المؤقتة أن تجارة الجلود موزعة على هيئات مختلفة، وأن من الصعب جدا إعادة احتكارها. وهكذا ستظل إلى أن يعلن الحصار الفرنسي على الموانئ الجزائرية، سنة 1827، فتموت بالنسبة لهاته الأسواق، كما ماتت تجارة الحبوب.

الصوف:

كتب الباي أحمد في مذكراته: «إن كل ثروتنا تتمثل في القمح والأصواف التي نبيعها في ميناء عنابة»[1]، لقد كانت الصوف مصدر ربح كبير[2] بالنسبة للشركة الملكية الإفريقية التي يذكر السيد فورة أنها تساهم في جلب أكثر من ثمن الملكية التي تستوردها مرسيليا من آسيا والمشرق والتي تقدر سنويا بحوالي أربعين ألف (40000) بالة[3]، وتشغل عددا كبيرا من المصانع في مختلف أنحاء فرنسا. ثم تطورت صناعة هذه المادة، فارتفعت كميات الاستهلاك، وما كاد القرن الثامن عشر ينتهي حتى أصبحت موانئ الشرق الجزائري تصدر إلى مرسيليا 28 ألف قنطار في كل سنة.

لكن الوضع تغير في مستهل القرن التاسع عشر عندما شرعت السلطات الفرنسية في الاعتناء بتربية الماشية وبالأغنام على وجه الخصوص، وقد وجدت هذه السلطات عاملا محفزا في إقدام الجزائر على حرمان الوكالة من الامتيازات التي كانت تحظى بها، ونقل المؤسسات إلى الانكليز سنة 1807. وبالفعل، فإن مجهود الفرنسيين قد كللت بالنجاح وأصبحت لا يصدر لفرنسا سنة 1817 سوى نصف ما كانت تستورده من قبل، حتى أعلن الحصار على الجزائر فتوقفت تجارتها على النشاط.

المرجان:

المرجان منتوج بحري حيواني ويوجد المرجان في أعماق تتراوح ما بين خمس وعشرين ومائتي متر، ويكبر بسرعة فيبلغ ارتفاعه في بعض الأحيان خمسين سنتيمترا، وفي الشرق الجزائري يصطاد في السواحل الممتدة ما بين عنابة والقالة[4]، فقط ثم امتد هذا النشاط إلى ناحية بجاية في نهاية القرن الثامن عشر[1].

---

[1]- أحمد باي، مذكرات أحمد باي، المجلة الافريقية، 1949،ص 85.

[2]- يذكر إمريت في العدد الخامس من مجلة .inf. Hist ص 171 أن نسبة هذه الأرباح كثيرا ما تزيد عن 50%.

[3]-ANP, Ae B3 301, "mémoire sur l'organisation et l'exploitation générales des concession d'Afrique" écrit par Mr Fourrat le 28/8/1817, P 21.

[4]- لشعاب المرجانية هي هياكل تتكون من كائنات حية موجودة في المياه الضحلة في المناطق المدارية التي تقل بها نسبة الغذاء أو تنعدم تماما. كثرة الغذاء بالماء في مناطق مثل مصبات مصارف الري بالمناطق الزراعية تضر الشعاب المرجانية وذلك نتيجة لتكون الطحالب عليها. من أماكن تواجد الشعاب المرجانية شواطئ الشرق الجزائريالشعاب المرجانية: توجد في المياه

ويستعمل صائدو المرجان، لاستخراجه من قيعان البحار، آلة عجيبة. هي عبارة عن صليب خشبي مغطى بالحبال، شد إلى وسطه حجر يتراوح وزنه ما بين خمسين وستين رطلا، يساعد على إنزال الآلة إلى الأعماق. وفي كل جهة من جهات الصليب تثبت شبكة متينة لحمل المرجان[2]. ويركب سفينة الصيد سبعة أشخاص: رئيس، وربان وخمسة أعوان.

وكانت الشركة الملكية الإفريقية، الأنفة الذكر، هي التي تحتكر صيد المرجان على ساحل الشرق الجزائري، فكانت تستعمل من أربعين إلى خمسين مركبا[3]وتستخرج سنويا ما بين مائة ومائة وعشرين صندوقا[4]، ترسلها إلى معامل مرسيليا التي كانت تدفع، في كل عام حوالي مائتي ألف فرنك أجورا لعمالها[5] وتصنع المرجان الضروري لتجارة فرنسا مع الهند والصين.

وإذا علمنا أن الصندوق الواحد يتراوح وزنه ما بين مائة وخمسين ومائتي رطل حق لنا أن تقول بأن الجزائر كانت تنتج سنويا معدل خمسة وسبعين قنطارا من المرجان. أما من حيث الجودة، فإن الشركة نفسها تذكر بأنه "أجمل لونا من غيره، وإن لم يكن أكبر حجما، وهو مفضل على سائر أنواع المرجان في العالم"[6]، وعندما يتم الصيد ويسلم المرجان إلى أصحابه، فإنه يقسم إلى أصناف متعددة أهمها:

المرجان المختار: وهو الذي يتكون من أكبر الغصون، ويباع بأثمان تتراوح ما بين أربع وخمسمائة فرنك للكيلوغرام، عندما تكون أغصانه قليلة الاعوجاج أما المرجان الصناديق، وهو الذي ينظف، ويشتمل على

الاستوائية التي يقل عمقها عن 50 م، وتكون نظيفة، وتكون درجة الحرارة بين 25 درجة مئوية إلى 35 درجة مئوية، وهي مكونة من كربونات الكالسيوم يتغذى على الكربوهيدرات ويحتاج إلى الأكسجين ويكون حوله هياكل مرجانية من كربونات الكالسيوم.

(1)- نفس المرجع، ص 19.

(2)- Masson (Paul), histoire des EST et du commerce français, Paris 1909 P 511 et 512.

يذكر المؤلف أن نقل وصف الآلة عن عالم الطبيعة السيد ديفانتا ص 511-512.

(3)- ANP F 80 1670 "renseignements généraux réunis en vue de l'expédition" rapport sur les concessions d'Afrique, P 5.

(4)-محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 88.

(5)- ANP. AE B3 301, Mémoire sur la cie royale d'Afrique, copie n° 4 Marseille le 7 juillet 1972.

(6)- محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 89.

أغصان مختلفة الأحجام، ويباع بسعر يتراوح ما بين خمسة وأربعين وسبعين فرنكا للكيلوغرام والمرجان الأسود، ويستعمل كحلى للحداد، وإذا كان من النوع الجيد فإن الكلغ منه يساوي ما بين 12 و15 فرنك. المرجان الميت أو المتعفن، وهي الغصون الملتصقة بالصخور والمغطاة بالحجارة وسعر الكيلو منه يتراوح ما بين 45 و20 فرنكا.

وكانت الشركة الملكية، في بداية الأمر، تعتمد على صيد المرجان الذي كان يسد جميع مصاريفها القارة، بما في ذلك مصاريف الاعتناء والأجور والضرائب والهدايا وأرباح المساهمين، وتقدر هذه المصاريف سنويا بمائة وثمانين ألف فرنك[1]، فكانت تكتري إذن الصيد للمراكب الأجنبية وللإيطاليين والاسبانيين على وجه الخصوص[2]، ثم تشتري منهم المنتوج وتوجه إلى مرسيليا لتشغيل مصانع المرجان هناك.

وعندما ألغت الثورة جميع الامتيازات التي كانت تتمتع بها مختلف الشركات، اغتنم الكورسيكيون الفرصة فراحوا يعملون لحسابهم الخاص، ثم أبرم نوابهم مع الشركة في سنة 1791، اتفاقا تقدم لهم بمقتضاه جميع المساعدات ويعطونها بالمقابل 135 رطل من المرجان، على مختلف درجاته عن كل مركب، ولكنهم لم يوفروا بعهدهم[3]، وفي سنة 1792 أبرم اتفاق آخر، لكن الحريات التي منحتها الثورة للمواطنين كانت أقوى من بنود المعاهدة، فلم يبال الصيادون بالأوامر التي وجهت إليهم لدفع الإتاوات، على الرغم من أنها خفضت إلى عشرين رطلا فقط عن كل مركب، وفي سنة 1793، ازدادت الفوضى وعمت الاضطرابات، فتخلت الشركة عن صيد المرجان الذي لم تعد تستفيد منه كليا، وصار الكورسيكيون والبروفانسيون والايطاليون يبيعون المرجان في مدينة ليفرنة حيث يجدون أسعار أغلى، الأمر إلي أدى إلى تدهور الصناعة الفرنسية في هذا الميدان.

واضطرت مؤسسات السيد ريمورةRemurat إلى غلق أبوابها[4]، وحاول عدد من المسؤولين الفرنسيين الفرنسيين أن يتداركو الوضع، ويعيدوا للشركة امتيازاتها القديمة، وخاصة وأن المرجان كان يدر على تلك الهيئة، وبالتالي على فرنسا أرباحا كثيرة. وقد كانوا يعلمون حق العلم بأنهم لو تمكنوا من إجبار الصيادين على عدم

(1)- ANP. AE B3 313, Mémoire sur les concession d'Afrique (S. D).
(2)- EMERIT Marcel ; la situation économique de la régence d'Alger en 1830, information historique NOV. DEC 1952, P 170.
(3) -محمد الصالح العنتري، مصدر سابق ص 112.
(4)- صالح عباد، مرجع سابق، ص 312.

بيع الإنتاج في عنابة والقالة وسردينيا وكرسكة وليفرنة وجنوة، لأعادوا المصانع، في مرسيليا، نشاطها وحيويتها[1].

ولكن الصيادين ظلوا في تمردهم، وكانوا يتهربون من وكلاء الشركة. ولتزويد أنفسهم بما يحتاجون إليه من المؤن، وتصليح سفنهم عند العطب، كانوا يتصلون بالأهالي رغم ما كان في ذلك من أخطار، إذ كثيرا ما كان يلقى عليهم القبض فيستعبدون أو ينهبون ويقتلون[2]، ثم ألغيت الشركة سنة 1794، وخلفتها الوكالة الإفريقية، فلم يكن حظها أحسن من سابقتها، وبقيت تعاني تمرد الصيادين إلى أن توقف نشاطها عندما أمر السلطان سليمان الثالث ايالة الجزائر بإعلان الحرب ضد الجمهورية الفرنسية التي اعتدت على مصر، وذلك في شهر أكتوبر سنة 1798[3].

وبعد الصلح، أعادت الجزائر إلى الوكالة جميع الامتيازات[4]. وتركت لها أجر عام تعويضا للخسائر المادية التي لحقت البنايات خلال المدة التي ظلت فيها مغلقة[5]، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المؤسسة لم تستأنف نشاطها إلا في شهر أوت من عام 1802.

وفي شهر ماي سنة 1803، قدمت إلى ساحل عنابة والقالة حوالي ثلاثمائة مركب لصيد المرجان، وأعطيت تعليمات إلى الوكيل المؤقت السيد ليونLeon ليأخذ حصة عن كل صياد، ولكن الصيادين امتنعوا[6]، وعاد الصراع إلى ما كان عليه. ثم انتزع الداي من فرنسا صيد المرجان وتجارة الحبوب سنة 1807، وأُعطيت إلى انكلترا فسمحت لجميع الصيادين باستغلال ساحل الشرق الجزائري من عنابة إلى بجاية.

وحينما استرجعت فرنسا امتيازات الصيد والتجارة على أثر معاهدة أبرمت يوم 15 مارس سنة 1817[7]، استعادت المؤسسات نشاطها، وقد ورد في محفوظات الوكالة الإفريقية أن هذه الهيئة "حققت في ظرف ثمانية أشهر من العام المذكور ربحا يزيد عن مائة وخمسين ألف فرنك، وذلك على الرغم من جميع العراقيل

---

(1)- ANP. AE B3 301, Mémoire sur les concession d'Afrique , lettre N° 17 écrite par Mr Piéron, agent principal des concession à l'agence de Marseille, le 18 février 1796 de la république.

(2)- محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 76.

(3)- صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، الالمعية للنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر 2013، ص 262.

(4)- صالح عباد، مرجع سابق، ص 263.

(5)- محمد الصالح العنتري، نفس المصدر السابق، ص85.

(6)-ANP. AE B3 301, Mémoire sur la cie royale d'Afrique, SD.

(7)- صالح عاد، مرجع سابق، ص 87.

والمصاعب"، وتشير الوثيقة أيضا إلى الربح كله تقريبا ناتج عن صيد المرجان أي عن الرسوم المفروضة على الصيادين[1].

غير أن المملكة الفرنسية أرادت أن تتخلص من المشاكل وما تتطلبه حلولها من أموال باهظة، فعينت لجانا لدراسة النظام الذي يجب إتباعه في استغلال المؤسسات الإفريقية انتهت سنة 1822 إلى التعاقد مع السيد باري (Paret) ليحظى بجميع الامتيازات ويقوم بالعمليات التجارية لمدة ثماني سنوات[2].

ولكن تمرد الصيادين، وحصار فرنسا الذي فرضته عام 1827 على الموانئ الجزائرية، جعلا شركة السيد باري تصاب بخسائر فادحة، وكتب التاجر إلى وزارتي الداخلية والخارجية يشتكي من هذه التصرفات ويطالب بتعويض ما فقده نتيجة لذلك[3]. وظل يجدد المطالب ويرفع الاحتجاجات إلى أن أجابه السيد دو برمون كاتب الدولة المكلف بالشؤون الحربية ورئيس الحملة ضد الجزائر وأكد له بأنه سيستعمل جميع الوسائل لإنصافه وإصلاح الأضرار التي لحقته[4].

وهكذا نرى أن صيد المرجان كان قد توقف نهائيا قبل وقوع الاحتلال بثلاث سنوات. وقد كان ذا فائدة جمة بالنسبة لجميع الهيئات التي قامت باستغلاله، وبالنسبة لكل من مرسيليا وليفرونا اللتين تعتمدان عليه في تشغيل مصانعها الخاصة بصقل هذه المادة الثمينة. أما الجزائر فإن نصيبها لم يكن يتجاوز الصندوقين اللذين يدفعان سنويا، إلى الداي[5]، وبعض الأغصان التي تقدم كهدايا للباي ولمشايخ وأعيان المنطقة[6].

الشموع:

في فصل الربيع من كل سنة يقوم أهالي الشرق الجزائري بجني الشموع ثم يبيعونها إلى المؤسسات الفرنسية أو يصدرونها إلى تونس، وهنا أيضا، تذكر المصادر أن مدينة القل "هي أكبر منتج لهذه المادة، تبيع وحدها

---

(1)- اندري برنار، اندري نوشي، ايف لاكوست، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح، د. م. ج.، الجزائر 1984، ص 292.

(2)- محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، تقول الوثيقة أن العقد المذكور أبرم يوم 30 أكتوبر 1821 ولكن الشركة لم تشرع في العمل إلا في فاتح جانفي 1822.

(3)-Registres des délibérations de la Chambre de commerce de Marseille, document n° 20 P: 14 daté du 3juillet 1827.

يذكر السيد باري في هذه الوثيقة أن خسائره بلغت في يوم واحد 400,000 فرنك.

(4)- أحمد الشريف الزهار، مذكرات، تحقيق، أحمد التوفيق المدني، ط02، ش. و. ن. ت.، الجزائر 1980، ص 166.

(5) -ANP. AE B3 301, Mémoire sur la Cie royale d'Afrique, SD.

(6)- محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 94.

حوالي أربعمائة قنطار سنويا للفرنسيين فقط"[1]، ويعتبر التجار الفرنسيون أن "الشموع سهلة الترويج وكثيرة المنافع"[2]، ولكنهم يشتكون من كون المنتجين يصدرون أجودها إلى الأيالة التونسية[3]، وهي شكوه غير مقبولة لأن الشموع في فرنسا كانت تصنع في الكنائس والأديرة، وعندما جاءت ثورة 1789 خربت المؤسسات الدينية واضطهدت رجالها، فانخفض استهلاك هذه المادة، وبالتبعية انخفض استيرادها وتحتم على المنتجين أن يبحثوا عن أسواق أخرى، فكانت تونس هي أقربها، خاصة وأن أسعارها كانت أرفع بكثير من الأسعار الفرنسية، ومن الطبيعي أن المنتج يفضل صاحب الثمن الأغلى، زد على ذلك أن فرنسا صارت تستعمل المصابيح في ميدان الإنارة، وبذلك مالت إلى إهمال الشموع.

لكن التجار الفرنسيون كانوا يريدون احتكار تجارة هذه المادة ليصدروها بأنفسهم إلى الأسواق العالمية، وعندما رفض البايليك هذه الفكرة اغتاظوا وصاروا يشتكون. ومهما يكن، فإن الوثائق تثبت بأن المؤسسات الفرنسية ظلت تستورد من الشرق الجزائري سنويا، حوالي 880 قنطارا من الشموع، وأن هذه التجارة لم تتوقف إلا عندما أعلن الحصار على الساحل الجزائري.

واردات الشرق الجزائري من أوربا:

إن العلاقات في المبادلات التجارية بين الدول الأوربية والشرق الجزائري كانت غير متكافئة في الميزان التجاري، وما يستورده الشرق الجزائري من أوروبا فهو على ضآلة حجمه، ثلاثة أصناف:

المواد الأولية: وهي الرصاص والحديد اللذان يستعملان في الصناعة المحلية ولم تبلغ قيمة الواردات من هذا الصنف الأول سوى ثلاثمائة وسبعين بياستر في ظرف عشر سنوات، أي ما يعادل مائة وخمسة وثمانين فرنكا عن كل سنة[4]، وهو مبلغ زهيد جدا، لا يكاد يذكر، إذ لا يكفي حتى لشراء طن واحد من القمح.

2-المواد المصنوعة: وهي الأقمشة والكتان والحلي والخردوات، والورق وإن واردات الشرق الجزائري من هذه المواد، لم تبلغ قيمتها في ظرف عشر سنوات سوى 12,300 بياستر، أي ما يعادل 61,500 فرنك[5].

---

(1)- محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص،111.

(2)-ANP, AE. B3 301, "mémoire sur l'organisation et l'exploitation générales des concession d'Afrique" écrit par Mr Fourrat le 28/8/1817, P 20.

(3)- محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 112.

(4)- نفس المرجع، ص 528.

(5)- نصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص 453.

المواد الغذائية: وتشتمل على السكر والقهوة والتوابل التي يستعملها السكان في حياتهم اليومية، وقد استورد الشرق الجزائري من أوروبا مباشرة، في هذا المجال، وفي نفس المدة، ما قيمته 6570 بياستر، أو ما يعادل 3285 فرنكا سنويا(1)، وهو ثمن لا يكفي لشراء أكثر من خمسة عشر طنا من القمح.

ومن خلال هذه المعلومات البسيطة، نتأكد، كما أشرنا إلى ذلك في السابق من أن ما تستورده موانئ قسنطينة من أوروبا قليل جدا، ولا يمكن اعتباره، خاصة وأن الوثائق تثبت بأن التجار الأهالي كانوا يفضلون اللجوء إلى تونس أو المغرب أو مدينة الجزائر، يشترون منها كل ما يحتاجونه من مواد أوروبية لتجارتهم في داخل المنطقة أو لتسويقها في بلاد السودان(2).

دور التجارة الأوربية الاقتصادي لمنطقة الشرق الجزائري:

كان سكان الأرياف الشرق الجزائري يعيشون من الإنتاج الزراعي، بينما يعتمد سكان المدن على منتوج صناعاتهم التقليدية، وعلى الوظائف الإدارية. وقد أورد الباي أحمد في مذكراته أن ثروة البايليككلها تتمثل في القمح والأصواف التي كانت تباع في ميناء عنابة(3). وأما التجارة الخارجية فإنها لا تحتل سوى درجة ثانوية لأنها لم تساهم إطلاقا في تطور الأوضاع الاقتصادية وذلك لسببين رئيسيين هما:

المبادلات مع أوروبا، كانت تتم بواسطة الأجانب الذين يستثمرون ما يحصلون عليه من أرباح طائلة، في بلدانهم أو في بلدان أخرى تشدهم إليها روابط الدم والعرق، أما المبالغ التي كانت تعود إلى الأيالة والأهالي، فإنها، بالإضافة إلى كونها زهيدة، لا تستعمل في غير الترف وشراء المناصب بالنسبة للمسؤلين وسد رمق العيش واكتساب القوت بالنسبة للسكان، وعليه ظل الاقتصاد راكدا، بعيدا عن كل تجديد، وفي تخلف مستمر بالنسبة لما يجري في أوروبا خاصة، ولقد كان الأوروبيون يدركون هذه الحقيقة، فعملوا كل ما في وسعهم على إبقاء التجار الجزائريين في عزلة للانفراد بهذا النوع من النشاط التجاري، وهذا الموقف التعصبي من تجار أوروبا هو الذي يفسر لنا قوة البحرية الجزائرية في المجال الحربي وضعف الأسطول التجاري أو انعدامه تقريبا على الرغم من أنه لا يتطلب شروطا كثيرة مثل التي يجب أن تتوفر لقيام أسطول حربي، وعلى سبيل المثال نذكر

(1)-نفس المرجع، ص 523.

(2)- محمد العربي الزبيري، مرجع سابق 122.

(3)- ANP, AE B3 304 "compagnie et agence d'Afrique" rapport de M thédenat. P 5 et ANP F 80 mesures adoptées pour la colonisation, rapport politique, militaire et ADMINISTRATIF SUR LA REGENCE d'Alger, 3 et 5 juin 1831. P 2.

نوعا من العراقيل التي كان الفرنسيون وتجار مرسيليا على الخصوص يقيمونها في وجه الجزائريين. ويتمثل ذلك في أن الفرنسيين كانوا يلقون القبض على ربابنة السفن الجزائرية بمجرد وصولهم إلى الميناء، ثم يحرقونهم أحياء، أو يسرقونهم بحجة أنهم من المرتدين[1]، لأنهم كانوا يعتقدون بأن جميع بحارة الأيالة من أبناء أوروبا المسيحيين الذين أسلموا.

تأثيرها في الصناعة:

لم تكن هناك، في الشرق الجزائري، صناعة يأتم معنى الكلمة، وإنما كانت توجد صناعة تقليدية كما هو الشأن في كثير من كبريات مدن الجزائر، وكان أصحاب الحرف منظمين في هيئات يشرف على كل واحدة أمين، وتتولى كل هيئة صناعة نوع محدد من الأدوات والملابس التي يحتاج إليها السكان في حياتهم اليومية.

وكان أصحاب الحرفة الواحدة يجمعون في سوق معينة تحمل اسم الصنعة الممارسة. وهكذا كنا نجد في قسنطينة أسواقا عديدة خاصة بالنجارين والحدادين والصباغين والدباغين والبلاغجية، والشواشين، إلى غير ذلك من الصنائع الشائعة في ذلك الوقت.

الكثير من هؤلاء الصناع يحتاجون إلى كميات من المواد الخام والآلات الضرورية لإشغالهم والتي لا تتوفر في عين المكان، فتستورد من البلاد الأجنبية عن طريق التجارة الخارجية.[2] ونذكر على سبيل المثال أن النجارين كانوا يستعملون آلات تستورد من فرنسا، وأن مهمة الشقماقجية هي صناعة الأسلحة، وتركيب المدافع تجلب من ايطاليا واسبانيا، وانكلترا عن طريق تونس أو مدينة الجزائر كما أن السراجين يحتاجون في أعمالهم إلى الفلالي الذي يستورد من تافيلالت بالمملكة المغربية[3].

لكن التجارة الخارجية لم تلعب الدور الذي كان عليها أن تقوم به لإحداث نوع من الثورة في هذا المجال، وذلك لأن الاتصالات مع أوروبا المصنعة كانت كلها تتم بواسطة الأجانب الذين لا يهمهم أن تتطور الصناعة في هذه المقاطعة، حتى يتمكنوا من مواصلة استنزاف خيراتها، ولذلك؛ فبدلا من أن ينشط هذا النوع من التجارة ويدخل مزايا الثورة الصناعية إلى بعض مناطق الشرق الجزائري، ظل في نقطة الصفر لا يسمح إلا بجلب بعض المواد الجاهزة التي تزيد الوضع تعفنا، إذ تعمل على قتل الصناعة المحلية لأنها تستورد بأثمان أرخص

---

(1)-EMERIT (Marcel), "Essai d'une marine, marchande ", cahier de Tunisie, N° 11, 1955, P 363.

(2) – ارجع الى الجدول من هذا البحث صفحة 98 للاطلاع على أهم الصناعات واهم الحرف وتوزيعها في مدينة قسنطينة.

(3)-Féraud, "les corporations des métiers à CONSTANTINE avant la conquête française" R. A Tom XVI. 1872. P 170.

نتيجة ظهور الآلات الحديثة[1] ولو أن زمام التجارة الخارجية مع أوروبا كان بأيدي السكان أنفسهم؛ لاستطاعت المقاطعة أن تستغل إمكانيتها الكثيرة والمتنوعة للاستفادة من الثورة الصناعية.

أسواق المدن الداخلية في الشرق الجزائري:

كانت الأسواق الأسبوعية تقام في المدن، فكان لكل مدينة سوق مثل، سوق التلاغمة، سوق أولاد عبد النور، سوق الوادي، سوق السكينة، سوق الحراكتة، سوق تقرت سوق ورقلة، تتزود منه القبائل بما تحتاجه وتصرف السلع المعروضة فيه، الى جانب ذلك يعقد سوق سنوي تحت إشراف شيخ العرب[2]، تعرض السلع للقبائل الوافدة من كل الجهات، من البضائع المحلية والمستوردة، ومعظم هذه السلع هي زراعية أو ذات منتوج حرفي تقليدي، أما الصناعة مفهوم العصري فهي غائبة، وأهم المنتجات الصناعية على النمط العصري فتأتي من أوربا عن طريق تجار تونس وتجار مدينة الجزائر، التي تأتي تلك المنتجات من أوربا خاصة فرنسا، بالإضافة الى منتجات السودان ودول إفريقيا التي تأتي بقوافل عهدت تلك الأسواق السنوية[3].

تفاعل السلطة والسكان مع النشاط التجاري في الشرق الجزائري:

كانت التجارة الداخلية أو الخارجية تلعب دور في تنشيط المبادلات والمعاملات وتنشط الاقتصاد المحلي، وهي مصدر تتغذى منه خزينة البايليك وهي تغطي مجموعة من النفقات، الداخلية وتحقق حاجة الأوربيين من المواد الغذائية المطلوبة، لأنها كانت الحرب تقلص من نشاطها. كما لعبت التجارة الخارجية في إبرام اتفاقيات ومعاهدات تنظم المبادلات التجارية، وتجعل تنافس بين الدول الأوربية لتحقيق امتيازات تجارية.

كما منحت لسكان المناطق البحرية والمدن الساحلية من تنشيط علاقاتها مع الدول البحر المتوسط فكانت لهم مأرب اقتصادية ويستفيد هؤلاء من الامتيازات والخدمات التي ترتبط بين التجار في عمليات الشحن والتفريغ وكانت الهيئات التجارية تمنح ترضيات وأعطيات لحفظ الأمن والسلم من طرف البايليك ليضمنوا تصريف بضائعهم[4].

(1)- محمد العربي الزبيري، مرجع سابق ص 11، ويذكر المؤلف أن منتجات الصناعة التقليدية باهظة الأسعار نتيجة منافسة الوردات الأوروبية والتونسية والمغربية.

(2)- Féraud ,OP CIT P 452.

(3)- نصر الدين سعيدوني، النظام المالي، مرجع سابق، ص 86.

(4)-Masson (P) , histoire des établissement et du commerce français en Afrique du nord, P 455.

أما قبائل الجنوب فإنهم يفرضون على القائل المارة بأوطانهم رسوم ليضمنوا سلامة القوافل من قطاع الطرق واللصوصية(1).

كانت السلطات تمارس التجارة عن طريق استغلال الهيئات المحلية في استقرار الأمن وتنظيم الحياة عن طريق تعيينهم بامتيازات وهو ما شيع عليهم بشراء المناصب(2). فكان الباي يدفع 150ألف بياستر لذلك انخرط في تجارة الحبوب والقمح كان يشتريه بين وكانت الشركة الملكية الإفريقية تدفع لبض القادة مقابل أمنها واستقرار الأوضاع في الموانئ تتكون حسب الجدول التالي:

جدول يبين حقوق الهيئات في استقرار الأمن للغرض التجاري

المنصب	القيمة / بياستر	القيمة / فرنك
شيخ العزل	1891 بياستر	9455 فرنكا
قبيلة النوادي	2167 بياستر	10835/ فرنكا
الحامية التركية	135 بياستر	675 فرنكا
شيخ بني مرداس	1000 بياستر	5000 فرنكا
مرابط المعزل	5 بياستر	25 فرنكا

المرجع : محمد العربي الزبيري بتصرف .

كان التجار الأوربيين والعرب يدفعون 5 % عن بضائعهم ويدفع اليهود نسبة 12. 5 %المصدرة والمستوردة بالإضافة الى الرسوم الجمركية على المصدرين والموردين (3).

أهم الأنشطة الاقتصادية للوكالة الإفريقية في الشرق الجزائري:

الوكالة الإفريقية ظهرت بمقتضى قرار 07 فيفري 1794 م، وتم تنظيمها النهائي بقرار 11 مارس 1794 م، قامت هذه المؤسسة على أنقاض الشركة الملكية الأفريقية عندما أصبح الحكم جمهوري في فرنسا،

يقول المؤلف: عندما يأتي العرب يجب أن يوزع عليهم الخبز والزيت والملح وغير ذلك مما يشتركون تقديمه بكل اعتزاز، إذا رفض لهم أدنى شيء فإنهم يهددون وينقذون تهديدهم في غالب الأحيان.

(1)-ARB, C 2460, mémoire sur la compagnie royale d'Afrique.

تقول هذه الوثيقة أن الأموال التي يحصل عليها العرب من التجارة تسمح لهم بدفع الضرائب المختلفة التي تفرضها عليهم الأيالة.

(2)-Mauroy, du commerce des peuples de l'Afrique septentrionale, P 163.

يقول موروا: إن رؤساء القوافل يتفاهمون مع قادة القبائل فيعطونهم أدلاء وحراسا مقابل منح تختلف باختلاف أهمية الحمولة.

(3)- محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 114.

وحافظت على هياكلها ووكلائها ومسيروها في الشرق الجزائري. سعت لاسترجاع مكانتها في صيد المرجان لكن السلطات في الشرق الجزائري وبدعم من الداي رفض محاولتها [1]. إن حرمان الوكالة من صيد المرجان أضر بالاقتصاد الفرنسي التجاري والصناعي، لان استثمارها في هذا المجال يدر عليها أرباحا يمكنها من التنمية التجارية في الشرق الجزائري[2]، هذا ما دعا الصيادين من توجيه إنتاجهم نحو مدينة ليفرونه[3]، حيث يحصلون على أسعار أرفع، الامر الذي أدى الى إغلاق المصانع المرجانية في مرسيليا وظهور البطالة وأصيبت تجارة فرنسا مع المتعاملين معها في الصين والهند بالركود لأنها كانت تعتمده كمادة أساسية في المبادلات[4].

سعت الوكالة الإفريقية على تنمية نشاطها في مجال تجارة الحبوب والصوف والجلود والشمع، لكنها لم تبلغ مرادها، وخاصة عندما استقطب اليهود هذه التجارة، وجعلوها حكرا عليهم لان منافسة التجارة نحو تونس ومدينة ليفرونة، التي اصبحت منافس كبير لمدينة مرسيليا الفرنسية، لذلك عملت على تعويض خسائرها في المرجان الى احتكار اكبر كمية من تصدير الحبوب والصوف والجلود والشمع ويشيد القنصل الفرنسي فاليار بمجهودها حيث صرح بقوله: «ان مؤسسة الشرق الجزائري قد أنقذت البلاد من المجاعة القاتلة رغم المحن وقلة الإمكانيات»[5].

شهدت الوكالة الإفريقية تطورا كبيرا نظرا لتحسن الظروف السياسية بين الجزائر وفرنسا، وان ممثل الوكالة بعث بتقرير الى السيد ديبوا تانفيل[6]، المكلف بشؤون الجمهورية وبعقد الصلح مع الداي، جاء فيه: «إن هذه

---

(1)-ANP; AE, B3 313, "documents officiel sur les concession d'Afrique".

(2)-Masson; histoire des Ets, et du commerce français en AFN, P 545.

(3)- مدينة ليفرونة: هي مدينة فرنسية، تقع الى الغرب من فرنسا في وسط جبال البرينيه، على الحدود الفرنسية الاسبانية لها شهرة في المبادلات التجارية في البحر المتوسط في أواخر القرن الثامن عشر والقرن التاسع، سكانها لهم علاقة مع الاندلسيين النازحين بعد حرو الاسترداد الاسبانية.

(4)-ANP. AE B3 301, Mémoire sur la compagnie royale d'Afrique, copie N° 4, MARSEILLE, LE 7 JUILLET 1792.

(5)-ACHM, F IX, Dossier Algérie avant 1830, "lettre de Vallière à la chambre de commerce" en date du 19 juillet 1796.

(6)- في عام 1801 قام القنصل الفرنسي ديبوا تانفيل (Dubois thainville)بإبرام معاهدة مع الديوان يوم 17 ديسمبر 1801، أعيدت بموجبها المؤسسة الإفريقية إلى العمل مع إعفائها من الضرائب لمدة عام كامل، تعويضا على خسارتها في سنوات الانقطاع، غير أن هذا الصلح لم يدم طويلا إذ بعد إلحاح الديوان بمطالبة فرنسا بتمديد ديونها؛ بدأ نابليون بونابرتاستعمال لغة التهديد وهنا برزت إلى الوجود المشاريع الفرنسية لاحتلال الجزائر،

المؤسسات قد صبحت في فرنسا، وفي بحر العام السادس وحده[1]: 300 ألف قنطار من القمح و40 ألف من الشعير والفول والحمص، و28 ألف من الصوف، و880 من الشموع، و80ألف جلد»[2]، بينما نجد أن ماصون يذكر بأن مرسيليا لم تستورد، سنة 1794 من هذه المؤسسات سوى كمية تتراوح ما بين 60 و80 ألف حمولة من الحبوب،÷ (أي حوالي 100 ألف قنطار موزعة بين القمح والشعير والفول والحمص)[3]، وإذا أردنا أن نقيم هذه الزيادة التي حصلت في ظرف أربع سنوات وجدناها تتجاوز 250% وهي نسبة مرتفعة جدا.

اكتسب اليهوديان بكري وبوجناح ثقة الداي بابا أحسن، وهذا ما أدي بتوسيع قوة ونشاط الوكالة الافريقية في الجزائر وتفرض نفسها الاقتصادي، رغم المعاهدات والاتفاقيات المبرمة فان الترضيات والهدايا والامتيازات، وساءت العلاقة بين الباي والوكالة بسبب بوجناح الذي ككان مقربا من الباي مصطفى الوزناجي، واكتشف مفتشوا البايليك ان الوكالة لا تدفع مستحقاتها من الرسوم بالاضافة إلى تآمر السكان على الوكالة بإيعاز من بوجناح ودعما من الباي وفشلت الوكالة الافريقية من استرجاع نفوذها[4].

فلم تستطع الوكالة شراء القادة المحليين ولم تستطع الصمود امام الاحتكارات والمنافسة الأجنبية، وتمكن اليهود من احتكار التجارة في الشرق الجزائريإلى جانب هذه العلاقات ذات الطابع العام، هناك اتصالات خاصة كانت موجودة بين الباىد كتاجر وممثلي الوكالة الإفريقية في عنابة والقالة، وعلى الرغم من المضايقات التي أشرنا إليها، فإن الباي لم يقطع الصلة نهائيا مع المؤسسات الفرنسية، بل ظل يبيع لها من حين لآخر بعض منتجات المخزن، أما ما يشتريه بنفسه من الأهالي. وكان ذلك يسمح له بأن يستورد من أوروبا، عن طريق الوكالة، جميع المواد الضرورية له وللأعيان المحيطين به. كما تمكنه من إبقاء الصلة بينه وبين القنصل الفرنسي، الذي قد يحتاج إليه عندما يذهب إلى مدينة الجزائر.

تمهيدا لمشاريعه قام نابليون بونابرت بإرسال بعثات استكشافية للجزائر بغرض جمع المعلومات حولها، وفي هذا الإطار قام بتكليف القنصل " جون سان أندري لإعداد مشروع لاحتلال الجزائر، فحسب رأيه يمكن احتلال الجزائر في ظرف ثمانية أيام.

[1]- العام السادس للجمهورية يقابل سنة 1798.

[2]-ANP, AE B3 301, "Rapport de l'agent principal à M. DUBOIS thainville la calle, le 30 février 1795.

[3]- محمد العربي الزبيري،مرجع سابق، 118.

[4]- جمال قنان، العلاقات الجزائرية الفرنسية (1790-1830)، ديوان المطبوعات الجامية، الجزائر، 1984، ص 76.

يقول المؤلف: بالرغم من الهدايا التي تقدم للداي، فإن حسان قد سمح لليهود بشراء القمح من عنابة والقالة.

وأخيرا، فإن هذه التجارة تشمل نوعا من التوازن يكبح به أطماع التجار الأجانب ويحد به من جشع التجار اليهود، ويستعمله لخلق التنافس الضروري للمحافظة على الأسواق المحلية.

ويمكننا من خلال ما سبق في هذا الفصل أن نستنتج بأن الشرق الجزائري كان يقيم علاقات تجارية مع أوروبا بواسطة المؤسسات الفرنسية وغيرها من الهيئات الأجنبية الأخرى ومع إفريقيا والحجاز بواسطة الأهالي وعدد قليل من ليهود المستوطنين.

وقد كانت المبادلات تتم بطريقة بدائية لا تخطيط فيها ولا مراقبة للميزان التجاري، وإنما كان السكان يبيعون كل ما فاض من إنتاجهم نقدا إن أمكن، ومقايضة في غالب الأحيان وخاصة في العلاقات مع إفريقيا والمشرق، ويشترون بالمقابل كميات من البضائع لاستهلاكهم الخاص أو للتجارة فيها مع الشعوب الأخرى.

وأما المواد المتداولة في هذا الميدان فخليط من الكماليات والضروريات: تصدر موانئ قسنطينة إلى أوروبا المرجان والحبوب والصوف والشموع والجلود وزيت الزيتون ونستورد منها عددا من مواد الخام (بكميات ضئيلة جدا) وبعض المصنوعات والمواد الغذائية. أما بالنسبة لإفريقيا والمشرق فإنها تصدر الحبوب وغيرها من المنتجات المحلية وبعض الأنعام مثل الإبل والأغنام، وتستورد التبر والعبيد ومواد أخرى من صنف الكماليات مثل البخور والحناء وكانت هذه العلاقات التجارية تتم عن طريقين:

1-طريق البحر وتستعمل فيه الأساطيل الأجنبية لأن التجار الأوروبيين كانوا سيذلون جميع المساعي لمنع الجزائريين من تكوين أسطولهم التجاري الخاص فكانوا، بشهادة المؤرخين الفرنسيين أنفسهم، يقاطعون البواخر المغربية ويحرضون السكان على تقتيل واسترقاق الربابنة بحجة أنهم من المسيحيين المرتدين.

2-طريق البر وتستعمل فيها القوافل المختلفة تقودها وتحميها قبائل من جنوب الشرق الجزائري نفسه.
وإذا نظرنا مليا إلى سائر الميادين الاقتصادية في هذه المنطقة من البلاد وجدنا أن التجارة الخارجية لم تلعب الدور الذي كان عليها أن تقوم به، فلم تساعد على الاستفادة من الثورة الصناعية في أوروبا، كما أنها لم تعمل على جلب كميات وافرة من التبر والمعادن الثمينة التي تشكل مصدرا هاما من مصادر الثروة. وإذا بحثنا عن أسباب ذلك وجدناها متعددة يمكن حصرها في فئتين رئيسيتين:

- أسباب خارجية: وتتمثل في محاربة الأوروبيين لكل محاولة تهدف إلى تكوين أسطول جزائري، ومنع الأهالي من إنشاء محلات تجارية في الضفة المقابلة من البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي أدى إلى الانعزال التام وإلى استحواذ الأجانب، من مسيحيين ويهود، على هذا النوع من النشاط الاقتصادي.

أسباب داخلية: وتنحصر في عدم مقاومة الأهالي وانسحابهم من ميدان المنافسة تاركين حرية العمل فيه للأجانب، وفي عجز السلطات عن تعبئة الطاقة البشرية اللازمة لاستغلال الإمكانيات الهائلة التي كان الشرق الجزائري يتوفر عليها آنذاك.

لقد عرف سكان مرسيليا سواحل الشرق الجزائري منذ القرن الثالث عشر، عندما كانوا يأتون في جملة التجار الأوروبيين يتعاملون مع سكان البلاد، ويقومون بصيد المرجان. غير أن الامتيازات التي ظلت تتمتع بها فرنسا دون غيرها، مع انقطاع بسيطة، إلى غاية 1827، لم تحصل إلا سنة 1520 على يد خير الدين بربروس في عهد الملك فرانسوا الأول.

وقد بقيت تلقائية لا تعتمد على معاهدة رسمية إلى أن كان عام 1628 حينما تدخل الباب العالي وأمر الديوان في الجزائر بأن يتفاهم مع فرنسا وأن يبرم معها صلحا دائما. وقد جاء في هذه المعاهدة التي وقعها السيد نابليون سامصون عن الجانب الفرنسي: «إننا (الديوان) نمنح الحصن وعنابة للفرنسيين مقابل أربعين ألف تدفع سنويا، نصفها بميشيليا ونصفها لخزينة القصبة، وجزاء للخدمات التي قدمها سامصون للايالة[1]، فإنه يكون قائدا للمؤسسات ولا يمكن تبديله. وعند الوفاة يستطيع ملك فرنسا أن يعين شخصا آخر مكانه. ومن جهة أخرى فإن السفن الفرنسية تستطيع التنقل على الساحل المذكور، تبيع وتشتري، دون أن يسمح لمراكب أجنبية مهما كان نوعها أن تدخل للموانئ بدون إذن خاص مكتوب سلمه لها السيد سامصون،[2] ثم جددت هذه المعاهدة سنة 1694، وفي هذه المرة تقرر أن تدفع المملكة الفرنسية زيادة على المبلغ الوارد في المعاهدة السابقة، عشرين ألف فرنك لسلطات قسنطينة.

بعد ذلك وقع التجديد مرات عديدة، ولكن أهمها ذلك الذي تم سنة 1714، وأهميته ناتجة عن كونه الأول والخير الذي وقع عليه باي قسنطينة،[3] المسؤول المباشر عن منطقة الامتيازات، وعن كونه جاء منظما في بنود لا تختلف كثيرا عن المعاهدات التي تبرم في وقتنا الحاضر، وأخيرا عن كونه سيظل النموذج التقني الذي لابد من إبراز مواده الأساسية كلما تجدد العقد بين البلدين.

[1]- يذكر ماحون في كتابه: تاريخ المؤسسات، ص50 أن هذه الخدمات كانت عبارة عن هدايا قدمها سامصون للأعيان.

[2] – الكبيتان صامصون،مرسل من طرف ملك فرنسا الى ديوان الجزائر، وجاء في هذه الرسالة ما يلي:"نقول لكم الان بان ما مضى قد مضى واننا فهمنا مدلول هذه التوصيات وقررنا ان نعيش،منذ الان في سلم جيد وصداقة معكم، كما اننا راينا وسمعنا محتوى ما تتضمنه رسالتكم " جاء هذا في كتاب جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث.

[3]- كان ذلك في عهد حكم الباي قليان حسين باي المدعو بوكمية، وجاء بعد الباي علي بن صالح باي واتصف بالعدل والحكمة وسيرته احسن حال كما يصفه محمد الصالح العنتري في كتابه تاريخ قسنطينة .

وأهم نقطة تضمنها هذا التجديد بالنسبة للفرنسيين هو محتوى المادة الثامنة ما جاء في نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الذي سيكون روح جميع معاداتهم التجارية، وسلاحا يشهرونه كلما أراد البايليك التدخل للدفاع عن مصالح الرعايا. وينص هذا البند على: «أنه لا يسمح لأي مركب أجنبي، مهما كانت جنسيته، حتى ولو كان مسلما أن يشحن قمحا أو شعيرا أو فولا أو غير ذلك، في عنابة وفي سائر الموانئ التي تشملها الامتيازات».

وعلى الرغم من هذا التشريع المطمئن والتسهيلات غير محدودة، فإن الجهود الفرنسية ظلت فردية، أو تقوم بها شركات ضعيفة، فلم تسفر عن نتيجة إيجابية، ولا تريد هنا أن نتعرض إلى مختلف الشركات والمؤسسات التي تلاحقت منذ ظهور الامتيازات، وإلى الأسباب التي أدت إلى فشلها وزوالها، وإنما سنكتفي بالكلام عن الهيئات التي لها اتصال مباشر بالفترة التي ندرسها، وأول هذه الهيئات هي الشركة الملكية الإفريقية،[1] وأصبحت الحكومة هي التي تحل محل المساهمون، وإن الدولة هي التي لها الإشراف المباشر في تقديم الأموال اللازمة لمواصلة النشاط التجاري، وتصدر التعليمات والقرارات في التسيير والتوجيه.

لكن الوكالة وجدت صعوبات عند إنشائها ومن الصعوبة في تخفيف أعبائها وتخطي مشاكلها وأهم هذه الصعوبات الوضع القائم في فرنسا، الذي تميزت به سنة 1794م وهو عدم الاستقرار بسبب المطاردة التجار الكبار والأثرياء والإقطاعيون من طرف الثورة ومحاكمتهم وإعدامهم في كثير من الأحيان، وكان هذا الجو المفعم بالخطورة على هؤلاء، حتى دفع بالبعض إلى الهجرة تاركين سفنهم ووسائل النقل راسية في الموانئ لا يمكن إصلاحها إلا بأثمان باهظة.

وبمجرد ما تكونت الوكالة،[2] وجدت نفسها أمام صعوبات وعراقيل لا يمكن النجاح بدون تذليلها والقضاء عليها. وازدادت حاج ة الدولة إلى مواد تموين لتلبية حاجة المواطنين، فارتفعت الأسعار، وأصبح البحارة يطالبون برفع الأجور، ولذلك رأينا الحكومة ترفض اقتراحا تقدمت به إدارة الوكالة لشراء تسع سفن جنوبية تتسع لتسعمائة حمولة تبدأ بها نشاطها،[3] ثم تتولى مضاعفة العدد بجهودها الخاصة وطلبت من مدير

[1] – عندما تكونت الشركة الملكية الافريقية وسعت نشاطها الى الميادين اخرى زيادة عن صيد المرجان اتخذت من التجارة في الحبوب واتخذت القالة مقرا رئيسيا لها وانتدبت لذلك واليا واينا للعمال ومفتشا تجاريا وراهبا ومشرحا ومساعدين كما انها جاءت بعمال فرنسيين من مختلف الاصناف وطالت ان تنصب حامية من 50 جنديا بالرغم ان المعاهدة لا تنص على ذلك

[2] – تكونت هذه الوكالة بمقتضى قرار اصدرته لجنة السلامة العامة يوم 07 فيفري 1794 وهذه الهيئة لم تغير في هياكل الشركة الملكية الافريقية

[3] – محمد العربي الزبيري، التجارة في الشرق الجزائري، مرجع سابق، 214.

الوكالة أن يحاول انتقاء بعض القوارب التي يمكن استعمالها، أو أن يلجأ للتأجير ينقل البضائع والسلع عن طريقه، والبحارة يرفضون المساهمة في رحلات الوكالة التي لم تكن قادرة على لا على تزويدهم بالأغذية الضرورية لا دفع مرتباتهم بكيفية منتظمة.

إن هذه الأحداث لم تكن لصالح الوكالة الجديدة، بل تركتها تتخبط، لا تدري أي اتجاه تأخذ. فمن جهة كان يجب عليها أن تشرع حينا في أعمالها لتزويد الشعب الفرنسي بالحبوب التي زاد احتياجه إليها بسبب الحروب. ولتزويد معامل الجنوب من الجلود والشموع الضرورية حتى لا تغلق أبوابها وترمي بمئات من أرباب الأسر إلى الشارع تضخم بها طوابير البطالة والجوع.[1] ومن جهة أخرى كان عليها أن تبحث عن مصدر غير خزينة الدولة الخاوية، يضع بين أيديها المبالغ اللازمة لاستئناف تجارتها. ومن البديهي أن الشروع في العمل يخضع كل الخضوع لهذه النقطة الأخيرة. وستبقى التجارة جامدة ما لم تتوفر الأموال. وما من شك أن فرنسا عندئذ كانت تقدر مدى أهمية الدور الذي تلعبه مؤسساتها في موانئ الشرق الجزائري ولكنها كانت عاجزة عن تلبية رغباتها لأن خزينة الدولة كانت خاوية.

وقد تتنازلت الوكالة عن كثير من حقوقها لليهود الجزائريين مقابل مساعدات مالية وخدمات أخرى في مجالات النقل والتبليغ. وفي سنة 1799 عندما تتوقف الوكالة،[2] يكون الشريكان بكري وبوجناح قد سيطرا فعليا على أكبر جزء من الميادين التي كانت وقفا على التجار الفرنسيين.

زيادة على العجز المالي وانعدام وسائل النقل، وتمرد العمال، فإن الوكالة قد اعترضها مشكل من نوع آخر يتمثل في الخوف من رد فعل المهاجرين المتجمعين في إيطاليا.[3] وهناك أيضا، خطر آخر يمثله الانكليز والأسبان الذين كانوا يحجزون جميع السفن التي تتوجه إلى الموانئ الفرنسية، وذلك في نطاق الحصار الذي ابتدأ سنة 1792 م وبالفعل،[4] فإن هؤلاء لم يترددوا لحظة واحدة في القيام بما من شأنه أن يعرقل مجهود

[1]– كانت الثورة الفرنسية وعلى راسها نابليون بونابرت قد خطت خطوة نحو خارج اوربا في غزوها لمصر، وهو الشيء الذي جعل اهتمام الشركة الملكية الافريقية واستعداد الدول الاوربية على محاصرة فرنسا ودخولها في ازمة اقتصادية حادة يتطلب منها تسوية العلاقات الجزائرية الفرنسية .

[2] –كانت هذه الفترة في عهد الباي الحاج مصطفى انقليز باي واشتعرتحكمه بالتسيير الناجح والهدوء في البلاد ونمو الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي.

[3]– شهدت هجرة كبيرة من فرنسا نحو الفرنسيين نحو الشواطء الجزائرية بس الثورة الفرنسية والتحاقهم بالشركة الملكية الافريقية لتنشيط التجارة بين الشرق الجزائري والمواناء الفرنسية

[4] – هي السنة التي تم فيها تحرير وهران من طرف الباي محمد الكبير

الجمهوريين، كالاستيلاء على السفن، ومنع المؤن من الوصول إلى الفرنسيين، ولما رأت الوكالة أنها مستهدفة من كل جانب، صارت تستعمل أسماء الجزائريين من اليهود والمسلمين وتكتري الأشخاص أنفسهم ليصحبوا الشحنات إلى مقاصدها.[1]

وبما أن هذه العملية تتطلب مهارة وخبرة بالإضافة إلى نفقات كبيرة، أنشأت الوكالة مؤسسة في جنوة كلفتها بمهمتين أساسيتين، تتلخص الأولى في اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتهريب السفن عن طريق المهاجمين على مختلف أنواعهم وتنحصر الثانية في استئجار اليهود الايطاليين واستعمالهم لمرافقة البضائع الصادرة والواردة.

وإذا كانت الدولة الفرنسية قد عجزت عن تمكين الوكالة من المبالغ التي تساعدها على خلق نواة لأسطول تجاري يكون ملكا للأمة، وإذا كانت خزائنها غير مستعدة لصرف الأموال الضرورية للقيام بالعمليات التجارية، فإنها أعطت لإدارة الوكالة حرية مطلقة من حيث العمل على إيجاد ما تحتاج إليه. وهكذا تم تكليف ممثلي الهيئة الجديدة في عنابة والقالة بالاتصال بالباي في قسنطينة، ليقرضهم ما يمكنهم من أداء مهمتهم، وقد كان البايات في السابق لا يترددون في تمويل مؤسسات الشركة الملكية الإفريقية، غير أن الغش الذي اكتشف في المدة الأخيرة غيّر الأمور وجعل الأعيان والسلطات في المنطقة يحترسون كل الاحتراس من التجار الفرنسيين. ولذلك لم يجد السيد كيبار أية معونة خارج نطاق المعاهدات.[2]

لما كانت التجارة موقوفة على رؤوس الأموال، أصيبت الوكالة بضعف، وتعطل نشاطها لحساب التجار اليهود الذين استغلوا، بالإضافة إلى عجز الوكالة ماديا، معرفتهم للغة الأهالي واطلاعهم على العادات والتقاليد في البلاد، وسيطروا على معظم الأسواق التي كانت تحتكرها التجارة الفرنسية، وأصبحت الوكالة تلعب دورا ثانويا بالنسبة لما يقومون به.[3]

---

[1]- عندما خرج الاسبان من وهران تفاوضوا مع ايالة الجزائر وتمكنوا من الحصول على اذن يسمح لهم بانشاء شركة مماثلة للشركة الملكية الافريقية في عاصمة الغرب الجزائري تتولى التجارة وتحضر بنفس الامتيازات التي كانت تحضى به الشركة الفرنسية وهنا اصبح تنافس ين الدول الاورية على السواحل الجزائرية .

[2]- محمد العربي الزبيري، التجارة في الشرق الجزائري، مرجع سابق،ص 214.

[3]- اتصلت هيئة الشركة الملكية في كل من عنابة والقالة بالاتصال باي قسنطينة ليقرضهم ما يمكنهم من اداء مهمتهم وقد كان البايات في السابق لا يترددون في تمويل مؤسسات الشركة الملكية لكن الغش الذي اكتشف في المدة الاخيرة غير من الامور وجعل الاعيان والسلطات في المنطقة يحترسون كل الاحتراس من التجار الفرنسيين .

في الجزائر أيضا؛ اصطدمت الوكالة بموقف السكان المعادي لها، وعجز السلطات المحلية عن حمايتها، وإذا أردنا أن نحلل الدوافع التي جعلت الأهالي يحقدون على الفرنسيين المقيمين بسواحلهم، ويهجمون عليهم من حين لآخر يقتلونهم وينهبونهم، وجدناها دينية في أغلبها وقليلا ما تكون نفعية أو سياسية. فالجزائريون مسلمون وبهذه الصفة كانوا يعتبرون أنفسهم في جهاد دائم ضد المسيحيين. وهناك وثائق كثيرة عن كراهية الأهالي لممثلي الهيئات التجارية الفرنسية في موانئ الشرق الجزائري. ثم أن قانون الدية القائم بين الطرفين يشجع كثيرا على تنظيم الغارات ضد مراكز الفرنسيين وينص هذا القانون على أنه: «إذا قتل مسلم مسيحيا تقدر الدية بمبلغ 300 بياستر، وعندما يقتل المسيحي مسلما حتى ولو كان ذلك دفاعا عن نفسه، فإن الهيئة التجارية تدفع 500 بياستر كاملة غير منقوصة».

نظرا لهذا الفارق بين الدولتين، ولأن الجزائريين يرفضون الدفع دائما حسب رأي ماصون، فإن الأهالي كانوا لا يبالون بالقتل، بل كانوا كثيرا ما يتحايلون على الفرنسيين فيتقاتلون فيما بينهم وينقلون الجثث إلى جوار مساكنهم، وبعد ذلك يفرضون الدية ويحصلون عليها. إلى جانب هذه المشاكل التي لم يكن لها اتصال مباشر بالتجارة، أوجد الأهالي صعوبات أخرى كان لها تأثير بالغ على سير أعمال الوكالة، ذلك أن سكان القل، وهو أكبر مركز مصدر للجلود، أصبحوا يفضلون التعامل مع اليهود أو التونسيين ويحملون إليهم بضائعهم لأن أسعارهم كانت أحسن من أسعار الفرنسيين، ولأنهم كانوا يشترون منهم جميع الأنواع بدون استثناء، على عكس الفرنسيين الذين كانوا يرفضون الجلود التي تحملها القبائل المجاورة بمناسبة الأعياد والمواسم تفطن تجار عنابة من الأرباح التي كانت تجنى من طرف الفرنسيين في صناعة الجلود، فاعتمد هؤلاء إلى بناء مدابغ في عنابة وذلك لتلبية حاجاتهم المحلية وتزويد السوق التونسية بما تحتاجه من هذه المادة الضرورية، وكانت الكمية التي تصدر لتونس تقدر ب 12000 جلد وأصيبت الوكالة بخسائر كبيرة من هذه المادة، ويمثل ربع ما كانت تسوقه إلى مرسيليا من طرف الشركة الملكية الإفريقية. لكن الحرب التي أعلنت بين الجزائر وفرنسا عملت هذه الحرب من تقليص نشاطها وهيمنتها التجارية على الشرق الجزائري، بحيث كانت هذه الهيئة التجارية من أقوي الهيئات الاستعمارية على موانئ الشرق الجزائري.

الفصل الثالث: التطورات الاقتصادية في الشرق الجزائري

1837-1871م

المبحث الأول: التشريعات الفرنسية للملكية العقارية في الشرق الجزائري.

المبحث الثاني: أساليب اغتصاب الاراضي لبناء الاقتصاد الكولونيالي في الشرق الجزائري.

المبحث الثالث: تطور الزراعية الكولونيالية على حساب الزراعة التقليدية

المبحث الرابع: تطورات جباية الضرائب وتنظيمهافي العهد الفرنسي في الشرق الجزائري

المبحث الأول: التشريعات الفرنسية للملكية العقارية في الشرق الجزائري

نتج عن الاحتلال الفرنسي للجزائر وتوقيع معاهدة الاستسلام يوم 05 جويلية 1830م بين الداي حسين وقائد الحملة الفرنسية على الجزائر ديبورمون، في عهد الملك شارل العاشر، [1]عدة تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية، إلا أن الجانب الاقتصادي يكتسي أهمية بالغة في الأهداف الفرنسية لغزو الجزائر.

والإشكال المطروح في بحثنا هذا يندرج في أهداف فرنسا الاقتصادية في الجزائر وسياستها الاستيطانية، والأهداف التي كانت ترمي إلى الوصول إليها. ونتائجها على الاقتصاد الفرنسي وانعكاسات ذلك على المجتمع الجزائري.

إن النظرة الأولى لعملية الغزو الفرنسي للجزائر كانت اقتصادية بالدرجة الأولى، بحيث فقدت فرنسا لمستعمراتها في القارة الأمريكية أمام غريمتها انجلترا سنة 1763م.[2] أن هذا المصدر الاقتصادي دفع بالفرنسيين إلى البحث عن مناطق للاستثمار، ومن جهة أخرى، الثورة الفرنسية التي كانت تبحث عن تبرير لضعف النظام الملكي، بالإضافة إلى الثورة الصناعية التي أصبحت ترمي بضلال الاستعمار الحديث في البحث عن المواد الأولية، والأسواق لتصريف فائض السلع، ومن جهة أخرى محاولة تجديد قوتها أمام الدول الأوربية وخاصة انجلترا التي برزت كأنها قوة أوربية لا تضاهيها دولة.

إلا أن جوهر الموضوع هو تلاشي الدولة العثمانية والتنافس الاستعماري عليها، هذا ما تبرزه قرارات مؤتمر فينا 1815م، والحملات الأوربية على الجزائر حملة اكس موث 1816 [3]وقرارات مؤتمر اكس لشبال

---

[1]- شارل العاشر هو أحد ملوك أسرة آل بربون التي طردتها الثورة الفرنسية ومن بعدها نابليون بونابرت تولى حكم فرنسا بعد وفاة الملك لويس الثامن عشر عام 1824الذي أعاد للأسرة مكانتها الأوروبية فيمؤتمر فينا .وقد كان الملك شارل العاشر مؤيدا للنظام الرجعي المتطرف مما أدى إلى ظهور معارضة قوية ضده داخل فرنسا خاصة من طرف الاتجاهات الليبرالية والاشتراكية وحتى البونابرتية .هذه المعارضة السياسية القوية دفعت الملك شارل العاشر إلى إعطاء المزيد من الامتيازات إلى الاكليروس وطبقة النبلاء .

[2] –كانت هذه السنة تصادف حكم احمد باي القلي وفي عهده وضعت اللائحة التنظيمية للشركة الملكية الافريقية .التي يصبح لها الدور الكبير في العلاقات التجارية الجزائرية الفرنسية .

[3]– كتب الاميرال ايكسموث على متن الملكية شارلوت في مرسى الجزائر يوم 28 اوت 1816 يقول ما يلي :" من كل احداث الحياة التي كرستها كاملة لخدمة بلادي ليس منها ما اوجد لدي الشعور بالسرور والغبطة مثل الذي شعرت به نهار امس .و هذا الحادث سيبقى دائما مصدرا المتعة والشعور بالسعادة بالنسبة للانسان بكونه كان واحدا من الادوات المتواضعة التي استخدمها القدر ليرد الى الصواب حكومة همجية ومن اجل التحطيم والى الابد نظام استعباد المسيحيين وفي غمرة هذا الشعور اقدم سيدي تهاني الخالصة للنجاح الكامل الذي تكللت به الجهود البطولية التي قام بها اسطول جلالة الملك في مدينة الجزائرو النتائج السعيدة التي ادت اليها اليوم بتوقيع معاهدة الصلح...

1818،[1]كما أن الصراع الاقتصادي كان على أشده بين انجلترا وفرنسا وأن العلاقات الجزائرية الفرنسية أصبحت أكثر تشنجا، وكانت أصول المشكل الذي أدى في النهاية إلى التدخل العسكري الفرنسي تعود إلى عهد حكومة الإدارة (سنة 1796م) عندما كان التاجران اليهوديان المنفذان، بكري وبوشناق، قد مونا فرنسا بالقمح، الذي كان معظمه يرجع إلى حكومة الداي وليس إلى التجار ولم تدفع حكومة الإدارة الثمن[2].

ولكن نابليون، بصفته قنصلا، اعترف سنة 1801بالدين ورخص بالدفع. غير أن النقود لم تسلم إلى الجزائر. ولم يحصل شيء للتخفيف عن غضب الداي إلا بعد عودة عائلة آل بوربون إلى الحكم وفي سنة 1818 صيغت ووقعت معاهدة –بين الجزائر وفرنسا– وقد قدر الدين فيها بسبعة ملايين فرنك[3].

إن دخول فرنسا للجزائر كان لاستجابة اقتصادية ملحة، نظرا لما كانت تتخبط فيه من نقص في المواد الأولية الغذائية والمواد الأولية الصناعية، التي انبثقت عن التطور الصناعي الذي شهدته القارة الأوربية نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر الميلادي[4]، ومن ناحية أخرى الى تصريف فائض السلع والبحث عن مناطق استثمار جديدة، لما كانت تتطلبه الفترة بنمو الرأسمالية الأوربية، وضيق المجال الاستثماري في فرنسا بسبب التغيرات السياسية التي كانت تعيشها فرنسا، ونمو المعارضة في فرنسا، ومحاولة الحكم الملكي تحويل أنظار المعارضة نحو الجزائر كمجال جديد للاستثمار وإبراز قوة النظام الملكي وحسن تسييره وتطلعاته واهتماماته وتصحيح أخطائه أمام المناوئين له، وكل ذلك يدخل في إطار التنافس الاستعماري الأوربي الحديث.[5]

لقد تم الغزو الفرنسي للجزائر وتم توقيع معاهدة الاستسلام وتمت عملية احتلال السواحل الجزائرية وانتشرت فرنسا كالنار في الهشيم رغم المقاومة الوطنية التي لم تستطع إيقاف عمليات التوسع الفرنسي في الشرق أو الغرب بل عملت تلك المقاومة الى تأخير عمليات الاحتلال الى حين رغم الايجابيات التي كانت من ورائها، والتي من

---

(1)– بعد انعقاد المؤتمر الاوربي للدول الحليفة في مدينة اكسلشبال سنة 1818 بعثت ممثلين للمؤتمر ممثل عن فرنسا وممثل عن انجلترا جاء فيه :" ان الدول الاوربية التي اجتمعت السنة الماضية في اكسلشبال قد اوكلت لفرنسا وانجلترا امر تقديم تحذيراتجادة وخطيرةباسمها جميعا للايالة البربرية حول ضرورة وضع حد للنهب وللاعتداءات التي تقوم بها السفن المسلحة التابعة لهاته الايالات .اننا جئنا باسم جلالة الملك فرنسا ونافار وباسم جلالة ملك المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا كمبعوثينهمالتبليغكم موقف الدول الوربية " .

(2) – أحمد سيساوي، مرجع سابق، ص 213.

(3) – محمد العربي الربيري، مرجع سابق، ص 126.

(4) – مرجع سابق، ص 215.

(5) – رحيم ميحاوي،الاستيطان والتوطين الاستعماري الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، مرجع سابق، ص 21.

أساسها رفض المجتمع الجزائري لعملية التواجد الفرنسي في الجزائر[1].لقد اصدرت السلطة الفرنسية جملة من المراسيم والقوانين لهدف تحقيق الطابع الاستيطاني عن طريق استقبال الوفود الفرنسية الوافدة من اوربا واقامة محمعات استيطانية التي بلغ عددها سنة 1845 حوالي 35 مستوطنة تشمل 18046مستوطن .[2]

طبيعة التشريعات الفرنسية للملكية العقارية في الشرق الجزائري:

اعتبرت فرنسا نفسها إنها وريثة النظام العثماني في الجزائر، فكل ما كان ملك للسلطة العثمانية وحكامها وموظفيها والمتعاونين معها أو تابعين لمؤسساتها أصبح ملك للسلطة الفرنسية، لذلك سعت إلى تشريع ترسانة من القوانين والمراسيم والقرارات لتحقيق ذلك. والشرق الجزائري غير مستثنى من هذه العملية، رغم تأخر احتلال عاصمة البايليك قسنطينة في 1837م.

القوانين والقرارات الفرنسية وخصائصها الاستعمارية:

اتخذ كلوزيل في شهر سبتمبر 1830 قرار ينص على مصادرة الاملاك الدينية مهما كان نوعها عامة – وخاصة ووضعها تحت تصرف مصلحة املاك الدولة الفرنسية (الدومين)، ويشمل ذلك أوقاف مكة والمدينة والمساجد وسبل الخيرات،[3] وكان القرار يحتوي على ثماني مواد أهمها:

- هذه المادة تعين أنواع الوقف المصادر وتصفه
- كل المنازل والدكاكين والبساتين والاراضي والمحلات وأية مؤسسة، مهما كانت لها ريع مهما كان عنوانه، موجهة الى مكة والمدينة، أو المساجد أو اية جهات محددة، ستكون مستقبلا تحت تصرف الدومين، وهو الذي يؤجرها، وهو الذي يحصل على المداخيل وتقدم عنها الحسابات الى من يهمه الامر.
- هذه المادة خاصة بمكافأة المخبرين والوشاة ضد المتسترين وعقوبة وجزاء ذلك.

– المادة الرابعة جاء فيها، ان هذا القرار خلال ثلاثة أيام سيضع المفتون والقضاة والعلماء وغيرهم، وهم المقترحون الآن، لتسيير المؤسسات المذكورة، وسيضعون لدى ادارة الدومين الأسماء وعقود الملكية والأزمّة (جمع زمام) والسجلات والوثائق التي تهم تسييرها، وكذلك قائمة اسمية بالمحلات، وعليهم أن يكتبوا عليها أيضا مبالغ الإيجار السنوي لها ومدة آخر دفع مستحق.

[1]– سعيد بوخاوش، الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر، دار تفتيلت، الجزائر 2013، ص 57.
[2] – سعيد بوخاوش، مرجع سابق، ص 38.
[3] – نفس المرجع،ص 39

تنص هذه المادة على تقديم الحسابات الخاصة بالإجراءات المنصوص عليها فيما يخص مصادرة الاملاك الوقفية، وجاء في المادة الرابعة أيضا؛ أن مسيري الاملاك الدينية العمومية ان يقدموا كل شهر عرضا أو كشفا الى مصلحة املاك الدولة، يتضمن مصاريف الصيانة والخدمات الخاصة بالمساجد وأعمال الإحسان وغيرها من المصاريف التي كانت العادة تؤخذ كمعونة من مداخيل هذه الاملاك[1].

- المادة السابعة تنص على ان كل شخص يكشف للحكومة عن وجود بناية غير مصرح بها سيكون له الحق في نصف الغرامة التي ستفرض على المتسترين.

بهذا القرار أبعدت فرنسا كل الهيئات المسئولة على التعليم ونحوه من الحياة الاجتماعية والثقافية وجعلت املاك ذلك من المؤسسات الدينية والتربوية فارغة من أملاكها ومردودها المالي التي كانت تحضى به، بل جعلت القائمين عليه موظفين لا يتبعون الهيئة التي وجدوا من أجلها ولا التي كانوا محافظين عليها، فتقلصت الأعطيات التي كانت تمح للفقراء والمساكين،[2]وأصبح رجال الدين والمعلمين والموظفين في المساجد والمدارس الدينية والزوايا ونحوها، فلقد اختفى وكلاء هذه المؤسسات، وظهر متصرفون وإداريون مدنيون تابعين للسلطة الفرنسية. وأصبح من الوكلاء موظفين عند الإدارة الاستعمارية مثل الحاج مصطفى بوضربة[3].

لقد وضع الوكلاء تحت الرقابة الإدارية، وأصبحوا مطالبين بتقديم الحسابات والحصول على الرخص في كل ما له علاقة بالصرف والتعاملات المالية بشان المؤسسات التي كانوا قائمين عليها.

إن الإدارة الفرنسية لم تبق على المؤسسات الدينية وأملاكها من بنايات وعقارات وارضي بل راحت تتصرف فيها عن طريق البيع والتأجير والنشاط العسكري والمدني وحتى الهدم[4].

قانون 1839 الفرنسي على أملاك الوقف:

قسم هذا القانون أملاك الدولة (الدومين)إلى ثلاثة أصناف هي:

- الدومين الوطني.
- الدومين الكولونيالي.
- والاملاك المصادرة.

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 5، دار البصائر، الجزائر 2009، ص 162-163.

[2]– سعيد بوخاوش،مرجع سابق،ص 53.

[3] – يحى جلال، سياسة التسلط الاستعماري، والحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ص 218.

[4]– المرجع نفسه، ج 5، ص 166.-167.

أدخل هذا القانون أملاك الوقف في القسم الثاني كما نص على تعويض للمستحقين من المستفيدين في حالة الهدم. أما ما عدا ذلك فيبقى ساري المفعول حسب قرار 07 ديسمبر 1830م السابق الذكر[1].

قرار 23 مارس 1843:

أصدر وزير الحربية الماريشال الدوق دالماطي (Dalmatie) قرار من ثمانية مواد،[2]جاء فيها ما يلي:

- المادة الاولى: ان كل الموارد والمصاريف الناتجة عن المؤسسات (الدينية)، قد اصبحت ملحقة بالميزانية الاستعمارية (الكولونيالية).
- المادة الثانية: تنص على استمرار مصلحة املاك الدولة في تسيير المؤسسات الدينية حسب القرارات السابقة.
- المادة الثالثة: تنص ان البنايات المنجزة عن المؤسسات الوقفية والتي توقفت عن تبعيتها الدينية ستجمع فورا الى تلك التي دخلت في المادة السابعة، ويكون تسييرها طبقا لنفس الأحكام.
- المادة الرابعة: تنص على البنايات التابعة لمؤسسات ما تزال مخصصة للديانة (الإسلامية) فإنها تضم بالتدريج لمصلحة الدومين طبقا لقرارات خاصة[3].

قرار 3 أكتوبر 1848:

اصدر الحاكم العام شارون [4]قرار من ثلاثة مواد هي كالتالي:

- المادة الاولى: ان كل المباني التابعة للمساجد والمرابطين (القباب والأضرحة) والزوايا، وبصفة عامة كل المباني الدينية الإسلامية، التي ما تزال بصفة استثنائية تحت ادارة الوكلاء قد اصبحت منذ الآن موضوعة تحت ادارة املاك الدولة.
- المادة الثانية: تنص على ان كل الوكلاء وضع ما بأيديهم من وثائق ومداخيل وأوجه من الصرف ومصاريف وقوائم املاك في يد مصالح املاك الدولة خلال عشرة أيام من أخطارهم رسميا[5].

---

(1)- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ج 5، ص 169.

(2) - MONITEUR Algerien ;n°321 ;du 9 ganvier 1828 et n°404 de 26 octobre 1840

(3)- نفس المرجع، ص 168.

(4)- سعيد بوخاوش،مرجع سابق،ص 43.

(5)- هذا القرار أرخه ديفوس بتاريخ 3 أكتوبر 1848 وأرخه أوميرا 6 أكتوبر 1848، راجع أبو القاسم سعد الله تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الخامس صفحة 169.

لقد سلكت فرنسا في تجسيد سيادتها على الأرض من اجل إضعاف المجتمع الجزائري وإضعاف البنية الاجتماعية التي تربط الجزائريون اقتصاديا، والأسباب التي كانت تتخذها إلا قوانين أحادية الجانب، مركزة على سياسة إفراغ الاراضي من سكانها لكي يتسنى لها إقامة نظام اقتصادي كولونيالي يزود فرنسا وأوروبا بما تحتاجه من المواد الأولية وتحقيق استثمار يتماشى ورغباتها السياسية، ورغم تواصل المقاومة المسلحة التي لم تحقق زحف عملية الاحتلال، ورغم ظهور زعماء وطنيين يدافعون بشراسة على سياسة لم يتقبلوها، لقد استطاعت فرنسا بسياستها ان تشتري ضمائر من الجزائريين عن طرق الامتيازات التي تركتها في أيديهم، ولكن مكرها كان ذلك الى حين تمكنها من تجريدهم من مناصبهم وتقضي على الإرث التاريخي الذي ورثوه من أجدادهم، وهذا لم يتحقق في ظل السلطة العثمانية.

يلاحظ ان كل الهيئات لها حق اصدار القوانين والمراسيم وهي احادية الجانب لم يشارك الجزائريون في اخذ برئيهم فهم مغيبون وعليهم تطبق هذه الالترسانة والهدف واحد هو اذلال وتفقيرالمجتمع الحزائري من كل ما يجعله فاعلا حيث يصرح دوكفيل ويقول : " اننا جعلنا المجتمع الاسلامي (الجزائري) اكثر شقاء واكثر بربرية مما كانت عليه قبل وجودنا".[1]

تشريعات عقابية أحادية الجانب:

شرعت فرنسا مجموعة من القوانين التي استطاعت بها حشد اكبر مساحة ممكنة من الأراضي بدءا بمرسومين 1844-1846، هذه القوانين صدرت في مجال الأرض التي صاغتها مختلف الأنظمة السياسية التي تعاقبت على الحكم في فرنسا بمختلف مشاريها الفكرية وتوجهاتها المذهبية، وقد استهدفت السكان لتجريدهم من أراضيهم بمختلف الوسائل والأساليب.

1-مرسوم 01 نوفمبر 1844:

وهدفه طمأنة الجزائريين بالأمان على قطعهم الأرضية وملكياتهم مستقبلا، وكذا تسهيل انتقال الأراضي الزراعية إلى الكولون،[2] فالمرسوم الأول اثبت شرعية ما يملكه الكولون وصادق على العقود العقارية والقاضي انتزاع كل الأراضي غير المستغلة زراعيا.[3]

---

(1)– سعيد بوخاوش، مرجع سابق،ص 41.
(2)– بن داهة عدة، المرجع السابق، ص133.
(3)– الغالي الغربي، المرجع السابق، ص196.

- مرسوم 21 جويلية 1946م: وأهم قراراته: أن السلطات الاستعمارية سوف تباشر إجراءات تحقيق عن عقود الملكية العقارية الريفية بتحديد مساحتها وفق قرارات خاصة تصدرها وزارة الحربية(1)، وكل الأراضي غير مزروعة والتي لا يملك أصحابها وثائق تثبت حيازة (سندات ملكية)(2)، فإنها تتحول إلى ملكية الدولة ومس هذا المرسوم أراضي البور (يفترض بدون مالك) أي أن عدم زراعة الأراضي يكون سببا كافيا لانتزاع ملكيتها ووضعها تحت سلطة الاستعمار الفرنسي.

- مرسوم 31 جويلية 1845: مرسوم حكومي قاضي بالسماح للعسكريين بحجز الأراضي الزراعية في حالة حدوث أي نشاط عدائي للوجود الفرنسي بحيث نصت المادة 10 منه على مصادرة أملاك الجزائريين الذين: « اشتركوا في أعمالا عدائية ضد الفرنسيين أو ضد القبائل الخاضعة، أو قدموا مساعدات مباشرة أو غير مباشرة للثارين ضد فرنسا أو قاموا باتصالات معهم وأهملوا أراضيهم والتحقوا بالمقاومة (3). أو غادروا منازلهم لمدة تجاوزت ثلاثة أشهر دون إذن من السلطات الاستعمارية الفرنسية».

هذه الإجراءات حصلت في كل المقاومات الشعبية، واعتبرت فرنسا تلك الإجراءات كفيلة للحد من المقاومة والتخفيف من حدتها، وثورة وحمد بن أحمد المقراني 1871 وما أعقبها إلا مظهر ذلك، وهو ما استدعى السلطة الاستعمارية الى الاستمرار في أعمالها العسكرية بهدف إسكات الجزائريين ولكن في نفس الوقت مضاعفة الاستيلاء على الاراضي لبناء اقتصادها وتجسيد الطابع الاستيطاني.

-مرسوم 19 سبتمبر 1848م: المبادئ الأولى لهذا المرسوم تقضي بمنح اعتماد مالي قدره 5 مليون فرنك لوزارة الحربية لتمكينها من تغطية تكاليف السنوات الأربعة 1848-1851 الخاصة بإنشاء المستعمرات الفلاحية في مناطق الجزائر وكذلك للخدمات ذات المنفعة، ونصت المادة الثالثة من هذا المرسوم على أن الكولون أو الراغبين في التحول إلى المزارعين سيستفيدون من الدولة قطعا أرضية زراعية بشكل مجاني تتراوح مساحتها من 02 إلى 10 هكتار للعائلة الواحدة.(4)

(1)-بن داهة عدة، المرجع السابق، ص 316-317.

(2)- الطاهر بن خرف الله، المرجع السابق، ص144.

(3)- سعيد بوخاوش، الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر، دار تفتيلت، الجزائر 2013،، ص 57.

(4)-سعيد بوخاوش مرجع سابق،ص 59.

- قانون 16 جوان 1851: هذا القانون أكد أن الملكية حق مضمون للجميع دون تمييز بين الملاك الجزائريون والملاك الفرنسيين أو غيرهم[1] وقد حصرت له لجنة ترأسها الجنرال دي لاموريسيير أحد مؤيدي لفكرة ترحيل الجزائريين وحشدهم في جهات معينة.

لقد زعزع هذا القانون توازن المجتمع بشكل خطير بدأت الأراضي المخصصة للفلاحة وللرعي والتي كانت واسعة كفاية قبل تطبيق هذا القانون، فشهدت تناقصا يعني ذلك اختناقا بنسبة للقبائل إلى أن السلطات الاستعمارية كانت تعي ذلك تماما، حيث كتب مستشار الدولة ليتب ودوا في أحد تقاريره يقول: «لا يمكن حصر هؤلاء الناس فجأة ضمن خطوط هندسية متراصة في حين أنهم يحتاجون الصحراء شتاء والسهول التل في الربيع والصيف والجبال والغابات في فترات الجفاف»[2].

وبمقتضى هذا القانون الذي ضم الأراضي الغابية إلى أملاك الدولة فإن 200 ألف هكتار من أراضي الغابات و60 ألف هكتار من أراضي القبائل أعلنت تابعة للدولة[3]. كان هذا القانون قد ترك جانبا هاما هي كيفية حصول الفرنسيين على الأراضي الجزائريين الزراعية وسرعان ما بدأت الحكومة الفرنسية عملية حصر الأراضي التي تزرعها القبائل الجزائرية، ورسمت خطة الامتلاك الدولة لجزء هام منها وترك الباقي وغلته للمواطنين، استندت الحكومة الفرنسية إلى ادعاء يقول أن الوطنيين لا يزرعون كل أراضيهم، وأنهم ليس لديهم حجج رسمية تثبت ملكيتهم الشرعية لها، فتركت جزءا بسيطا من هذه الأراضي لهم، واستولت على الباقي وكان هذه القبائل تعمل في نظام اشتراكي في زراعته على أساس تقسيم المحصول بين رجالها، وسنرى أن الأراضي المنزوعة ستمر إلى كبار الممولين الفرنسيين الذين يتعهدون بزراعتها إلى من يرغبون [4].

ومن خلال هذا جعل رجل القانون جودان(F. Godin) واصفا القانون 1851 بقوله: «إنها نظرية السلب والنهب»، فلقد استولت الدولة على أحسن الأراضي والباقي قسمته قطعا صغيرة ما بين 08 و10 هكتارات لكل عائلة[5]. جاء في كتاب لويس رين قوله: «وهنا كما في كل الجهات، حرصنا منذ أن أصبحت لنا

---

[1]- بن داهة عدة، المرجع السابق، ص319-324.

[2]- مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 14.

[3]- عدى الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960، ترجمة جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة، لبنان، 1983، ص63.

[4]-جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر 19830-1960، دار المعرفة، ط1، مصر، 1959، ص 231-230.

[5]- محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011، ص136.

السيادة على هذا البلد، على اتخاذ أولائك الأسياد التقليديين موظفين بسطاء، ومنفذين طيعين، لمآربنا السياسية وأحيانا دون ذلك، فالذين خضعوا لنا بسهولة وقبلوا شروطنا كانوا أيضا من أولائك الذين انفصلت القبائل عن سلطتهم بصورة كاملة»[(1)].

-القرار المشيخي 22 أفريل 1863 (Sénatus – consult):

يعتبر هذا القرار منعرجا حاسما في تاريخ الملكية العقارية لما نتجت عنه من آثار بليغة الخطورة على مستقبل البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري[(2)]، فاستبدل حق استفادة القبائل الجزائرية من الأراضي العروش بملكيتها وفرض تقسيمها على الدواوير والأفراد لتفتيتها وتحويلها إلى ملكيات فردية، بغرض تحقيق الترقية الثقافية للجزائريين إلى جذبهم إلى الحضارة الفرنسية، وذلك من خلال تكثف المعاملات العقارية مع المستوطنين وتأثرهم بهم، بذلك انتقلت مساحات هائلة من الأراضي إلى السلطات الاستعمارية والكولون بلغت قرابة 6 ملايين هكتار سنة 1866، منها 508000 هكتار من الأراضي الزراعية للكولون، وتحول كثير من الجزائريين من ملاكين إلى خماسين في حقولهم لا يحصلون سوى ما يسد رمقهم، فاضطر الكثير ممن احتفظ ببعض الملكيات الصغيرة إلى الاستدانة لشراء البذور من الأوروبيين أو اليهود بفوائد بعضها 20% شهريا أي 240% سنويا [(3)].

وهذا القرار حمل عنوان "**قانون سلطاني في شأن أحوال أهل الوطن الجزائري وانتسابهم للدولة الفرنساوية**"، ويرمي الى تكوين مناطق إيواء بالنسبة لرجال القبائل ويعترف لهم بحقهم في الملكية كما يسمح بحيازة السكان المحليين للأراضي التي يعيشون عليها تطبيقا لذلك قسمت الأراضي القبلية المشاعة إلى أراضي تستغل في الرعي وهي مراعي القبلة قدرت مساحتها بـ 2840531 هكتار، أو أراضي تخصص للفلاحة وهي أراضي الجماعة 2859505 هكتار وألحقت بها ارض العزل واعتبرت مبدئيا بأنها ذات وضع خاص بحيث لا يمكن تحويل ملكيتها إلا بعد أن تثبت الملكية الفردية عليها باقتسامها بين أفراد القبيلة[(4)].

ولقد جاء في هذا القانون: «كان ممنوعا على أي شخص باستثناء الدولة[5]، أن يستلب حق الملكية أو حق التمتع بالأراضي التابعة للعشيرة، وعلى هذا الأساس أصبح من الممكن امتلاك أراضيها ولهذا أمر بفتح مجالات

[(1)]- لويس رين، تاريخ انتفاضة 1871 في الجزائر، دار الرائد للكتاب، ترجمة، مسعود حاج مسعود، الجزائر 2013،ص 750.
[(2)]- عدى الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة مرجع سابق، 1983، ص63.
[(3)]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 159.
[(4)]- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وأفاق مقاربات لواقع الجزائر من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، عالم المعرفة، ط2، الجزائر، 2009، ص33.
[(5)]- عدى الهواري، مرجع سابق، ص66.

واسعة للأوربيين وشركاتهم كما أرسى هذا القانون تحويل الملكية الجماعية لأراضي القبائل إلى ملكية فردية، والتي طالب مناصروها أمام مجلس الشيوخ بقولهم "جميعنا متفقون أن الملكية الجماعية ستكون عقبة يصعب تجاوزها أن الملكية الفردية الحرة هي السبيل الأفضل نحو استعمار خصب"»[1] وهو الأمر الذي ساهم في القضاء على وحدة القبيلة الجزائرية والنظام الجماعي لاستغلال هذه الأراضي [2].

حيث تم نزع الملكية من الجزائريين تقدر ب 61000 هكتار من أحسن الأراضي ل 16 قبيلة أي ما يقارب 22% من ممتلكاتها وقد استفادة من السياسة إقامة المعمرين[3]، اكتسى الاستعمار الريفي خلال هذه الفترة أشكالا معتمدة منها الاستعمار صغير ببناء مراكز ريفية ما يقارب من 79 بين 1850- 1870م [4]، وكان الحاكم العام راندون [5] يفضل نظام الأراضي الكبيرة المتنازل عليها للرأسماليين، لقد كان هناك تنازلات لأفراد لأفراد 2672 هكتار إلى ثلاثة ملاكين قسنطينيين في ناحية سانت أرنو.

فكر الاستعمار الفرنسي بكل الوسائل الممكنة للاستحواذ على اكبر مساحة من الأراضي لتحقيق ذلك إذ التجأ الى إصدار عدة قرارات ومراسيم قانونية لتحقيق أهدافه الاقتصادية الاستيطانية الاستعمارية.

إن مرسوم 1844 و1846 نلمس فيهما إصرارا على تطبيق صفة أراضي العرش لأراضي الملك، حتى تصنف هذه الأخيرة في أملاك الدولة، وهكذا ضاعفت المكاتب العربية جباية الضرائب، انطلاقا من عام 1855، وتوصلت حتى إلى فرض قانون الإيجار الذي حددته بـ 50 فرنكا لكل هكتار صالح للزراعة، و250 لكل هكتار صالح للزراعة من المراعي بالسهول الداخلية، وبذلك نجد مجموعات كبرى من السكان أجبروا على

---

[1]- محمد عيساوي، نبيل شريخي، مرجع السابق، ص136.

[2]- الطاهر بن خلف الله، المرجع السابق، ص 150.

[3] -Mahfoud Kaddaache, l'Algérie des algériens de la prehistoric à 1945, Alger, 2000, p 643.

[4]- واريني warnier: ممثل الجزائر في الجمعية العامة نائب يمثل الكولون الجزائريين في البرلمان الفرنسي، بناء على اقتراحه تم التصويت على قانون تحويل الملكية الجماعية في الجزائر إلى ملكية خاصة.

[5]- راندون جاك لوي: كان وزيراً للحربية حتى أكتوبر 1851. وبالرغم من أنه لم يكن من مؤيدي انقلاب ديسمبر 1851، فقد أيد في نهاية المطاف الإمبراطورية الفرنسية الثانية. وفي 1852 عين كونت خلفاً لعمله مار شال الذي فارق الحياة سنة 1851 عينّه نابليون الثالث خليفةً للجنرال ألفونس هنري دوتپو ليصبح لاحقا حاكما عاماً، استطاع أن يقود عملية الغزو للجزائر مما جعل شهرته أكبر كحاكم عام للجزائر لا كوزير للحربية. عاصر المارشال راندون الكثير من الأحداث منها المقاومة الاغواط في الجنوب الجزائري والتي قادها ناصر بن شهرة بوشوشة. وصول راندون الى مدينة الجزائر العاصمة، سنة 1857 عاش مسارا حافلا بالنجاحات، وهو الذي قلّد بوسام اللفيف الشرفي في 24 ديسمبر 1853، ليرتقي إلى رتبة مارشال في 10 مارس 1856، وبعدها بـ 3 سنوات تم تقليده رتبة جنرال الأركان جيش 1867. مات بجنيف سنة 1871م.

تأدية رسوم جديدة إضافة للقوانين السابقة، ومن جهة أخرى في بعض الحالات المزارعون لا يملكون من الأراضي إلا التي في حوزتهم بمساحات صغيرة، فالإدارة الفرنسية ستحوذت على مساحات كبرى [1].

تحويل الاوقاف الى مصادر للاقتصاد الفرنسي في الشرق الجزائري:

أراضي الوقف التي حبست على الأعمال الخيرية والمؤسسات الدينية وأوكلت التصرف فيها إلى ناظر الأوقاف ومساعدين من الوكلاء والشواش، فقد انتشرت الأوقاف أواخر العهد العثماني وتركزت بالقرب من المدن الكبرى حيث أصبحت تغطي حسب بعض التقارير ثلاثة أرباع الأراضي الصالحة للزراعة بالمناطق الخاضعة مباشرة للبايليك، ونظرا لإحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بها والمعاملات القانونية الخاضعة لها، فإنها لم تكن تخضع لأي ضريبة أو رسم، ولم تكن تتعرض لأي نوع من أنواع المصادرة أو الحجز من طرف الحكام[2].

التشريعات والإجراءات الإدارية الاستعمارية في مجال الأوقاف والحبس:

1- قرار 08 سبتمبر 1830 م: تضمن بنود يمنح للسلطات العسكرية الفرنسية الحق في الاستحواذ على أملاك موظفي الإدارة التركية السابقة وبعض الأعيان من الكراغلة والحضر بالإضافة إلى بعض الأوقاف التابعة لمؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين.[3]

2- مرسوم 07 ديسمبر 1830 م: يخول للأوروبيين امتلاك الأوقاف ووضع الأملاك الوقفية تحت مراقبة المدير العام لمصلحة الأملاك العامة مع إبقاء المشرفين عليها من الوكلاء.

3- قرار أكتوبر 1844 م: ينص هذا القرار أن الوقف لم يعد يتمتع بصفة الممانعة والحصانة بحيث أصبح يخضع لأحكام المعاملات المتعلقة بالأملاك العقارية.[4]

4- مرسوم30 أكتوبر 1858م: وسع هذا القرار من صلاحيات القرار السابق واخضع الأملاك الوقفية لقوانين الملكية العقارية المطبقة في فرنسا وسمح لليهود وبعض المسلمين لامتلاك وتوارث الأراضي الوقفية.

لقد عمدت فرنسا بسياستها الاستعمارية في الاستحواذ على أوقاف الجزائر بداية من يوم احتلالها لعاصمة الجزائر وبذلك نقضت أول عهودها لمعاهدة 05 جويلية 1830 م. والهدف هو الرغبة في دعم الخزينة الفرنسية عن طريق الاستحواذ على خزينة الدولة، ومنها الاستحواذ على أملاك البايليك وبعدها تجريد المؤسسات الدينية

---

(1) -Djilali sari, op-cit, pp 27-26.

(2)- ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، مرجع سابق، ص 53.

(3) – سعيد وخاوش،مرجع سابق،ص 39.

(4) – ابو القاسم سعد الله،الحركة الوطنية الجزائرية، ج2،ص 60.

والخيرية التي كانت تعتمد في مداخلها على الأوقاف، وهو مصدر تسييرها وتنمية الروح الدينية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، وكانت ترمي من هذه السياسة إفقار المجتمع الجزائري وتحطيم بنيته الاجتماعية والاقتصادية، وبناء اقتصاد استعماري كولونيا لي رأسمالي يتماشى وتطلعاتها وطموحاتها الاستعمارية والاستيطانية.

وكانت ترى سلطة الاحتلال أن مصادرة مصادر تموين المؤسسات الدينية والمتمثلة في الأوقاف هو القضاء على المقاومة الشعبية التي كان يتبناها شيوخ الزوايا وشيوخ القبائل وشيوخ الطرق الصوفية، وهذا ما كان سببا في تهمة ابن العنابي المفتي الذي هم بجمع الأموال لتعبئة الشعب للجهاد في سبيل الله ضد الاحتلال الفرنسي، وهذا ما أكده الماريشال فيان وزير الحربية في الحكومة الفرنسية، حيث ذكر أن طريقة تسيير الوقف دون مراقبته تجعل من المشرفين عليه باستطاعتهم تهريب أمواله واستعماله في حرب ضد أعدائهم ويعتبره تعصب إن لم تشدد الرقابة على تلك الأموال الضخمة[1].

مصادرة أراضي الأوقاف:

كانت نظرة الاستعمار الفرنسي للوقف نظرة تحد من سياستها الاستعمارية وليس لها من سبيل في تطبيق بادئها الاستيطانية في الجزائر، لان معظم الأراضي في أواخر الفترة العثمانية أضحت تحت تصرف مؤسسة الأوقاف والتي كانت شبه مستقلة عن السلطة الحاكمة وفي هذا الصدد يصرح احد الفرنسيين بقوله: «بان الأوقاف تتعارض والسياسة الاستعمارية وتتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر»[2].

والسؤال المطروح هو: كيف تعاملت السلطة الفرنسية مع الأوقاف في الجزائر ؟ وما هو ردود فعل الأهالي من هذه الإجراءات؟ وما هي الانعكاسات المترتبة عن السياسة الفرنسية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي؟

لقد أصدرت السلطات الاستعمارية جملة من القوانين والمراسيم ذات البعد الاستعماري والأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تحقق بها الطابع الاستعماري الاستيطاني في الجزائر، بحيث أصدرت قوانين ترمي إلى رفع الحصانة والممانعة عن الأملاك الوقفية وأراضي الحبوس، التي كانت تقف حجرة عثر أمام تجسيد سياستها، والمتمثلة في إضعاف القدرة الاقتصادية للمؤسسات الدينية التي كانت تشرف عليها وتعتمد عليها لتسيير شؤونها الاقتصادية والاجتماعية، والمتمثلة في التعليم وصيانة الأماكن المقدسة، وإعطاء للأوربيين مجالا جغرافيا اقتصاديا لتجسيد

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 5، مرجع سابق، ص ص 187-188.

[2]- نصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 165.

مشاريعهم الاستيطانية، ومن جهة أخرى تفكيك البنية الاجتماعية والرابطة الدينية التي كانت تجمع بين المجتمع الجزائري، وإضعاف المؤسسات الدينية التي كانت عامل ترابط بين أفراد المجتمع.[1]

تكريس الاقتصاد الكولونيالي الإستطاني بمصادرة أراضي الجزائريين:

بنت فرنسا سياستها الاقتصادية في الجزائر على الإستيطانوجعلت من الجزائر المساحة التي تغذي بها حاجاتها من المواد الأولية، لذلك أوجدت مجموعة من الأدوات لتحقيق ذلك، ومنها العسكرية والتشريعية والإدارية. وكل تلك الوسائل لم تراعي فيها الشأن المحلي للسكان الذين أوجدتهم في الجزائر. فما هي سياستها في توفير الأراضي لمشروعها الإستطاني ؟ وما هي مراحل تجسيده ؟

لقد اتخذت من أسلوب المصادرة آلية واتخذت من القرارات والمراسيم والقوانين طريقا لذلك، فقامت سلطة الاحتلال الفرنسي في الجزائر بصادر مساحات واسعة من الأراضي بداية من أراضي البايليك إلى أراضي الوقف إلى أراضي الخواص وأراضي الشيوع للقبائل، واعتبرتها حق من حقوقها على حساب الجزائريين. قبل أن يشرع في جلب المهاجرين للاستفادة من الأراضي التي قام بمصادرتها، لهذا عملت الإدارة الاستعمارية على سياسة تشريع القوانين لاستخدامها كسلاح للنهب.

وتنفيذا لسياسة لهذه الأخيرة أعلنت سلطة الاحتلال الفرنسي رغم تعهدها باحترام ممتلكات الأهالي، وسعت في تكوين أملاك الدولة الفرنسية، تحت اسم الدومين(les domains) وبذلك أصدرت عدة مراسيم[2] وقرارات وقوانين[3] تبيح لنفسها حق التصرف والتنفيذ والاستحواذ على الأراضي والممتلكات.

مصادرة ممتلكات البايليك:

استحوذت الإدارة الفرنسية بعد شهرين من اتفاقية 5 جويلية 1830 [4]، بتطبيق المرسوم مؤرخ في 8 سبتمبر 1830م على بعض الممتلكات، خاصة منها ممتلكات الحبوب وذلك بقرار كلوزيل[5] الذي أمر بحجز

(1) – محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 96.

(2)– المرسوم هو نص يُصدره رئيس الجُمهُوريَّة أو رئيس الوُزراء في مسائل تنظيميَّة لا تتعلَّق بِالدولة ككُل.

(3)– القانون: القانون هو نص يُقرُّه المجلس النيابي ويُوقِّع عليه رئيس الجُمهوريَّة كي يُصبح نافذًا، وهو يُحدد المبادئ والقواعد الأساسيَّة المنصوص عليها في دُستُور الدولة.

(4) -Mahfoud Kaddaache, Djilali sari, l'Algérie Permute et résistance (19830-1962) offre des publications universitaires, Algérie, 2002, p 158.

(5)– عينتهحكومة الملك لويس فليب قائدا عاما بعد الكونت دي برمون قائد الحملةالعسكرية الفرنسية على الجزائر من 12 أوت 1830 إلى 21 فبراير1831. رقي إلى رتبة مارشال في 27 جويلية 1831. توفي في 21 أفريل 1842بسكوريو بمنطقة قارون العليا. وقد قدم كلوز يل إلى الجزائر شهر سبتمبر1830 ، وبقي في منصبه ستة أشهر إلى غاية فبراير 1831 وهو صاحب

أملاك العثمانيين المتضمنة أملاك الأتراك وأملاك البايليك والأوقاف الإسلامية "الحبوس"، وبذلك تمكنت من خرق البند الخامس من معاهدة 05 جويلية 1830م، الذي نص على عدم التعرض للأوقاف الإسلامية، لكنه تراجع عن ذلك فحجز الأوقاف تحت ضغط احتياجات الجزائريين مؤقتا فأصبح لفرنسا أملاكا، كانت تابعة للعثمانيين لمصلحة أملاك الدولة، وذلك بعد إصدار قرار 7 ديسمبر 1830م، وهو مكمل للقرار السابق الذي نص على ضم كافة الأوقاف الإسلامية، التي شملت مكة والمدينة والمساجد والزوايا وسبل الخيرات وأوقاف الأندلسيين والطرق والمياه إلى قطاع أملاك الدولة [1].

كانت عملية مصادرة الأراضي لها نتائج كثيرة منها تدمير المحاصيل، وانخفاضها وتخريب الحدائق والمجاري المائية والروافد الضرورية للري، في هذه المرحلة الأولى من نزع الملكية بدأ الاستيطان يشق طريقه، حيث كانت سياسته من اخطر العوامل التي أثرت تأثيرا مباشرا على التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري، والتي اعتمدت نواته الأولى على بناء القرى والمراكز الاستيطانية واستصلاح الأراضي من طرف العسكريين، ليشرع فيما بعد في عملية الهجرة المستوطنين من فرنسا وأوروبا إلى الجزائر بشكل مكثف، وإخضاعهم للعمل الجماعي بعد خمس سنوات يصبحون الملاك الحقيقيون للأراضي التي يشغلونها.

تضافرت جهود العسكريون والسياسيون ورجال الدين على حد سواء في عملية إرساء الاستيطان الفرنسي في الجزائر، وذلك لإنشاء مجتمع أوروبي مسيحي يرتبط بقوة شديدة بالأرض الزراعية، وبهذا كان العسكريون محور أساسي في عملية الاستيطان وأدائه الأكثر فعالية، فهم الذين قاموا بالدور الاقتصادي والعسكري في تحضير الأراضي الزراعية وتهيئتها للمهاجرين الذين كونوا فئة الكولون [2].

سجلحافل بالجرائم البشعة في حق الشعب الجزائري، وكان من دعاة الاحتلالالشامل وأعيد تعيينه للمرة الثانية حاكما عاما على الجزائر ما بينأوت 1835 وفبراير 1837 برتبة مارشال. أما عن سياسته في الجزائر، فيمكن إجمالها في النقاط التالية: انشأ فرقة مشاة من الجزائريين عرفت باسم الزواف في أكتوبر 1830. قام بتوزيع الأراضي على فرقه العسكرية أصدر قرارا بجعل أملاك الأوقاف وإحصائها وإدارتها وحساباتها ترجعإلى إدارته الجديدة. عزل من منصبه في 20 فبراير 1831 بعد اتهامه بالذاتية وعدم الدبلوماسية، عاد إلى الجزائر سنة 1835 خلفا لديرلون. فشل في معركة قسنطينةالأولى سنة 1836.

[1]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1889، ج1، دار المعرفة، الجزائر، ص158.

[2]- بن داهة عدة، مرجع سابق، ص 43.

اعتبرت الجزائر قطعة من فرنسا لذلك شجعت الاستيطان عن طريق الهجرة عن طريق طمأنة المستوطنين على البقاء في الجزائر، وقد عمل كل من العقيد "دي لاموريسيار"[1] والعقيد "بيدو" على إنشاء مراكز استيطانية كبرى.

عرضت الإدارة الفرنسية في سنة 1837 أراضي للبيع بسعر يقارب 48 فرنك للهكتار الواحد، وسمحت ببيع الأراضي بالتراضي حيث حصل عن طريق هذا الأسلوب بعض المهاجرين على أكثر من 4500 هكتار خلال هذه السنة[2].

فكر "دي لاموريسيار" في أن يطبق مشروعه وذلك بتوطين خمسة آلاف عائلة فلاحية توزع على 22 بلدية فوق أراضي تقدر مساحتها بـ 80000 هكتار، تسند فيها مهمة الاستيطان إلى رأسماليين يتحملون كل النفقات، باستثناء الطرقات والحصون والمرافق العمومية، ومن بين المهام الموكلة إليهم انتزاع الأراضي الزراعية من الفلاحين الجزائريين، عن طريق المقايضة أو عن طريق شرائها منهم بأسعار زهيدة، أو طردهم منها بطريقة لا تثير إحساسهم بالطرد، وبذلك طلب لاموريسيار من الحكومة الفرنسية قروضا مالية لا تقل عن 200000 فرنك لتثبيت 2332 عائلة أوروبية، ودعا الحكومة الى تهيئة المواقع وتحديد الطرق والمساحات العمومية وحفر الآبار وبناء الأحواض المائية والسدود لسقي الأراضي الزراعية[3].

مصادرة ملكيات القبائل:

لم تتوانى الحكومة الفرنسية بضم أملاك العثمانيين وأراضيهم وأملاك الحبوس أقدمت على مصادرة أراضي القبائل وفرض الحراسة[4]. استنادا للقرار الصادر عام 1839 م الذي ينص على مصادرة أراضي الجزائريين الذين ساندوا المقاومة المسلحة وخاصة عند استئناف الأمير عبد القادر الجهاد في الناحية الغربية والوسطى والحاج أحمد

---

(1)- دو لامورسيير: كريستوف ليون لويس جوشوا دو لامورسيير (5 سبتمبر/ أيلول 1806- 11 سبتمبر/ أيلول 1865) جنرالفرنسي.

(2)- رحيم محياوي، دراسة مستقبلية الاستيطان والتوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006، ص24.

(3)- بن داهة عدة، الاستيطان.. ج1، المرجع السابق، ص44، 45.

(4)- إبراهيمي مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، دار هومة، ص 124.

بآي في الجهة الشرقية واعتبرت فرنسا تلك العملية الوسيلة اللائقة لوضع حد للمقاومة[1]. هو تدمير المحاصيل ومصادرة الأراضي بعد انتهاك معاهدة التافئة 1837[2].

طبق الجنرال بيجو[3] سياسة متميزة تمثلت أساسا في الاحتلال الواسع حاملا شعار " تطوير الجزائر بالسيف والمحراث، وعمل على إنشاء مخيمات فلاحية عسكرية يسكنها ويسيرها الجنود المتزوجين وكانت قناعته مؤسسة على رأي هو "أن قانون الأقوياء قائم على فلاحة الأرض بواسطة الجيش وعن طريق إخضاع الأهالي بقوة السلاح الحربي". ولتطبيق أفكاره وضع جدولا زمنيا قسمه إلى ثلاث مراحل هي:

- المرحلة الأولى: تمتد من عام 1841 إلى 1843 يتم فيها تنظيم وتطبيق سياسة فلاحية واسعة بعد أن يتمكن الجيش الفرنسي من القضاء على المقاومة الوطنية الجزائرية، وأصدر قرار بتطبيق هذا العرض يوم 18 افريل 1841 يقضي بتوزيع الأراضي على المعمرين مجانا.
- المرحلة الثانية: وتمتد من عام 1844 إلى 1845 يتم فيها إعداد الظروف لاستقبال الهجرة الأوروبية التي قدرها بيجو بـ 4000 عائلة سنويا تكون في مقاطعة قسنطينة وحدها.
- المرحلة الثالثة: وتمتد من عام 1846 إلى 1847 يتم فيها بناء مدن وقرى فلاحية على أراضي الجزائريين وبالفعل تم وضع وتنفيذ قرار 1846 الذي نزع 168000 هكتار من 2000 عائلة جزائرية وبهذا كان بيجو يريد تطبيق هذه السياسة بقوة السلاح من دون مراعاة أدنى حقوق الجزائريين [4].

وفي 15 جانفي 1840 صرح بيجو في خطاب ألقاه أمام مجلس النواب قائلا: «في إفريقيا لا يوجد سوى قطاع واحد هو الزراعة، مع ذلك فإنه من الصعب النيل من هذا العصر من أي مكان آخر لأنه لا توجد لا قرية

[1]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962، الجزء الأول، دار المعرفة، الجزائر (د.ت)، ص158.

[2] -Djilali sari,Ladésposetion Des Fellah 1830-1962 » ; Enag Editions ; Alger ; 2010, p 15.

[3]- بيجو توماس روبير / 1774-1849 /عسكري فرنسي برتبة جنرال، قائد مقاطعة وهران 1836، حاكما عاما فيفري 1841، وقع مع الأمير عبدالقادر معاهدة التافنة، توفي بالكوليرا 1849.

[4]- أحميدة عميراوي، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في المنطقة سكيكدة 1838-1858، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص 20.

ولا مزارع، ومع ذلك فإنه يزرع ويحصد وتوجد مواشي أيضا...»، وأمام هذا الواقع أفصح بيجو عن السياسة الواجب إتباعها لإخضاع البلاد[1].

كرس مرسوم 31 أكتوبر 1845 في عهد بوجو الذي صادر أملاك الجزائريين العقارية والمنقولة للذين يقومون بنشاط عدائي ضد فرنسا والواقع أن مصادرة الأملاك كانت تخدم هدفين:

-قمع انتفاضات الجزائريين للتواجد الاستعماري الفرنسي والحصول على أراضي في يد فئة قليلة من المعمرين التي كانت الفلاحة هدف استراتيجي لسياسة الحكومة والدولة الفرنسية والتي اشتدت في عهد الجمهورية الثالثة مباشرة بعد تنصيبها سنة 1848م، التي عملت على تشجيع الاستيطان المدني وساندت المعمرين وقدمت مساعدات لهم على بناء مراكز وذلك بتوزيع أراضي لهم[2].

-أما الحراسة الجماعية التي فرضت على الأراضي التي كانت ملك للأهالي والتي أصبحت دون استغلال بسبب هجرتهم لظروف أمنية التي كان الاستعمار الفرنسي يمارسه ضدهم وظهرت أوضاع لم يأمنوا منها من طرف الجيش الفرنسي والمستوطنون الجدد من الأوربيين[3].

ومؤسسة الحراسة الجماعية يعود إلى سنة 1845م حيث جاءت نتيجة مباشرة للوضع السياسي والعسكري في ذلك الوقت، الحراسة القضائية تطبق ضد القبائل التي تقاوم والتي تساند العدو، وأيضا تطبق على ممتلكات المهجورة والمتخلى عليها، وصادرت ممتلكات سكان الحدود الشرقية[4]، وكانت هذه المصادرات فعلية خلال السنوات الأولى، حيث اتسع نطاقها ومست العديد من القبائل، لاسيما في المناطق الحضرية ومن ثم زاد عدد الأوربيين بشكل كثيف بحثا عن الربح وشرعوا بسرعة في استغلال الممتلكات الحضارية ثم في عملية امتلاك الأراضي، وبهذا تطورت سياسة المصادرة مما أدى إلى فقدان مساحات شاسعة في المرحلة الأولى من نزع الملكية

[1]- بن موسى حمادي، جوانب من السياسة الفرنسية في الجزائر واهتمامات الأعيان المسلمين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (1850-1900م)، مذكرة ماجستير في التاريخ حديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003-2004، ص48.

[2]- حنيفي هلايلي، منطقة سيدي بلعباس ومكانتها في سياسة فرنسا الاستعمارية 1842-1954 م، المصادر، مجلة سداسية تصدر عن المراكز الوطني للدراسات والبحث عن الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 1954، العدد 8، ص 165.

[3]- إبراهيم المياسي،مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، دار هومة (د ت)، ص124.

[4] -Djilali sari, op cit , p 14.

وذلك بعد نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر ونجد بمقاطعة قسنطينة حوالي 200 حيازة استعمارية بلغ مجموعها 20000 هكتار وبعناية نسجل منذ 1837ملكيتين مساحتها أكثر من 1000 هكتار[1].

أمام سياسة الاستعمار لم يسلم هؤلاء المستوطنون من الأهالي بسهولة، بحيث كان الهجوم على أصحاب الأراضي الشرعيين دور كبير في القضاء على محاولات المستوطنين أو تعطيلها إلى حين، وكانت المقاومة المسلحة التي امتدت من 1832 إلى 1847م؛ قد شكلت عائقا كبيرا وأحدثت الاضطرابات في المناطق التي تمركز فيها المستوطنون، وأسهمت في تعطيل نمو الرأسمالية الفرنسية، الأمر الذي جعل الاستيطان في الريف بطيء مقارنة مع الاستيطان الحضري بسبب المقاومة الشديدة التي أبداها الريفيون في وجه المستعمر[2]، وخلال المدة من 1840-1850 نشأ 132 مركزا استيطانيا جديدا منه 45 في عمالة وهران 62 في عمالة الجزائر و24 فيعمالة قسنطينة[3]. وكان نصيب الشرق الجزائري كان اقل عددا من هذه المراكز نظرا لتأخر احتلال فرنسا لقسنطينة، وكذا عدم استقرار الأوضاع فيها، وقد تواصلت سياسة نزع الملكية حتى في ظل الإمبراطورية الثانية إذ فقد المزارعون 365000 هكتار، رغم زيارة نابليون التي قام بها من أجل الصلح.

المبحث الثاني: أساليب اغتصاب الأراضي لبناء الاقتصاد الكولونيالي في الشرق الجزائري

بقي الاستعمار يمتد أكثر فأكثر إلى مناطق جبلية جديدة أين يعيش غالبية سكان الأرياف، ففي يوم 26 ابريل 1851 صدر قانون يقضي بتنظيم عمليات تمليك الأراضي للأوروبيين، ويشترط فيمن تمنح له قطعة أرض من 20 إلى 150 هكتار أن يشارك بمبالغ مالية في استصلاحها، ولا تصبح ملكا لهم إلا بعد مضي ثلاث سنوات على استقراره بها، وبقي هذا القانون معمولا به حتى عام 1861، وذلك لإنجاح الاستيطان الريفي وإخراجه من الركود الذي يعاني منه -هذا من وجهة نظر فرنسا-، باعتباره العنصر الأساسي داخل السلسلة الاستيطانية لفرنسا من خلال تطبيق فكرة دو لامورسيير في الاستيطان الرأسمالي الكبير[4].

---

[1]- عدى الهواري، مرجع سابق، ص68.

[2]- بن خلف الله الطاهر، التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لريف الجزائري 1830-1962، الذاكرة المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر العدد الثاني 1999، ص 103.

[3]- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، الجزء الأول، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين مناسبة الذكرى ال 45 لعيد الاستقلال 2008 ص، ص49.

[4]-بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، الجزء الأول،طبعة خاصة لوزارة المجاهدين مناسبة الذكرى ال 45 لعيد الاستقلال 2008 ص54.

وهذا القانون كان بحجة المنفعة العامة والمصلحة الاستيطان، كما صادقت الجمعية العامة في 21 سبتمبر1851م على قانون جمركي يعفي بعض المواد الزراعية التي تحتاج إليها السوق الفرنسية، والصادرة من الجزائر من المرسوم الجمركية حيث شجع هذا القانون ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي وجعل المستوطنون ينتجون ما تحتاجه الأسواق الفرنسية بدلا من حاجة السوق الجزائرية، في حين أصبح وضع الفلاحة تماما كما كان عليه في العهد التركي، أي فلاحة معاشيه هدفها الأول هو الاستهلاك المحلي [1].

ثم اتجهت الحكومة الفرنسية إلى تشجيع الاستيطان الرأسمالي الواسع عن طريق الشركات الرأسمالية التي عمدت الى إنشاء قرى استيطانية كثيرة لعدد كبير من المهاجرين الأوروبيين، تتولى الحكومة الفرنسية الى تهجيرهم من أوروبا مقابل حصولها على أراضي وأملاك عقارية واسعة[2].

قانون الشيوع والشفعة (مميزات أراضي العرش):

طبيعة ملكية أراضي القبائل عام لا يتجزأ ولا يمكن باي حال تقسيمه وتجزئته سواء بين العائلة أو بين الفرق المشكلة للقبيلة وبهذا يشعر أعضاء القبيلة أنهم مرتبطون ببعضهم البعض عن طريق المجال الجغرافي الذي يمثل الفضاء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لكل قبيلة. إن قطعة الأرض التي يرتبط بها عناصر القبيلة اقتصاديا والتي تفلحها وتزرعها وترعى فيها المواشي في إطار محدود(حق القبيلة على إقليمها)[3].

بما أن المجتمع الريفي الجزائري قائم على النظام القبلي وإقليم قسنطينة الذي تحتل القبيلة عصب الحياة الاقتصادية فيه. هنا نطرح سؤال وهو موضوع الإشكال عن السياسة الاستعمارية الفرنسية في ريف الشرق الجزائري وطرق السيطرة والتحكم في الأراضي التي كانت تحت سلطة القبائل ؟ وما هي الآليات التي استخدمها وجعلها ذرائع لتحقيق أهدافه ؟

أدرك بيجو أن المجتمع القبلي يمثل عائقا في مواجهة سياسة الإستيطان في الريف، لأنه كان هدفه بناء اقتصاد إستيطاني استعماري، لذلك اعتمد على أسلوبين هامين تمثل الأول في إضعاف رؤساء القبائل الأرسطوقراطيين التقليديين، وثانيهما تفكيك بنية القبائل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية[4].

---

[1]- رحيم محياوي، مرجع سابق. ص29.

[2]-يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007- ص16.

[3]- عبد اللطيف بن أشنهو، تكوين التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة دور التنمية الرأسمالية في الجزائر 1930-1960، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص 28.

[4] – محمد العربي الزبيري، مرجع سابق،ص 67 .

إضعاف رؤساء القبائل الأرسطوقراطيين التقليديين: قام بيجو بتقسيم الكنفدراليات القبلية الى قيادات متوسطة وغير متحدة، وقسم القبائل الى وحدات. ومنح لهذه القيادات من الأعيان الذين كان يرتكز عليهم النظام القبلي في الفترة العثمانية واوجد قيادات جديدة إضافة الى القيادات التقليدية، وسن تشريعات للإقالة والتعيين، وأطر هذه القيادات بقيادة عسكرية لمراقبتها، المتمثلة في المكاتب العربية، وعليه؛ أصبحت القيادات الجديدة تمثل فئة من الموظفين تابعين للسلطة الاستعمارية تحت وصاية المكاتب العربية.

بهذا الأسلوب لم يصبح لشيوخ القبائل التقليديين سلطة فاعلة كما كانت في السابق، بل أصبحت هذه القيادات الجديدة تمثل الإطار الاستعماري الناشئ، وفئة جديدة منافسة لهم تريد تثبيت وجودها تحت سلطة الاستعمار، بل أصبحت أكثر موالاة لخدمة الاستعمار الفرنسي والانصياع لأوامره، ومطبقة لقوانينه وسياسته الاستعمارية[1].

كان بيجو يهدف من خلال هذا النظام إلى فتح الباب أمام المعمرين، وتأسيس الملكية الفردية بعد إضعاف وتفكيك القبيلة وتجريدها من السلاح المتمثل في الوحدة والارتباط عن طريق الملكية الجماعية للأراضي التي تحتلها القبيلة، والسلطة الروحية التي يحتلها شيخ القبيلة من الناحية السياسية والمعنوية، إلا أن المشكل الذي واجهه بعد تنظيم الكونفدراليات أنه لا يوجد داخل القبيلة مفهوم الملكية الخاصة.

لقد سعى بيجو الى تطبيق طريقة استعمارية وتتمثل في الحصول على أراضي يملكها لفئة الأوربيين الوافدين من أوربا، وهو تحويل أراضي العرش الى أراضي ذات ملكية خاصة والقضاء على نظام العروشية في ملكية الأرض وتكوين الملكية الفردية داخل أراضي العرش.

لقد تعرض بيجو إلى الصعوبات التي تواجه القادة السياسيين في هذه المسألة الخطيرة؛ حيث يقول: «إنه في حقيقة الأمر، وفي أغلب الأحيان تجاهلنا الجانب الأهلي... وإننا نناقش الأمور وكأن العرب غير موجودين، لنقل بصراحة أن هذا الحماس للاستعماري ليس في محله، ولم نفكر في الشعب العربي والصعوبات التي نواجهها بسبب تقاليده القتالية»[2]، وهذا الإجراء فيه تخوف لدى السلطة الاستعمارية الفرنسية في الثورات التي كانت تقاوم السياسة الفرنسية لأنها كانت تمس الجزائريين في حياتهم الاقتصادية والمعيشية لأنهم لم يجدوا بديلا عن ذلك وهو الحياة الزراعية.

---

(1)- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، الجزء الأول، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين مناسبة الذكرى ال 45 لعيد الاستقلال 2008 ص115.

(2)-Bugeaud ; Quelques considérations de notre l'établissement sur trois questions fondamentales en Algérie, p 6.

لقد باشر بيجو في إتباع ثلاث توجهات لتحقيق سياسته التي تهدف الى إبعاد سكان القبائل على أراضي العرش وتمثلت هذه السياسة الاستعمارية[1] في:

اغتصاب الأرض بسياسة الإبادة والترحيل:

اتبع بيجو سياسة تدريجية في تطبيق عمليات الترحيل للسكان، ورغم أنه كان يرى أن هذه العملية تشكل خطرا على التواجد الفرنسي في الجزائر، وتخوفه من ردود الفعل القوية للسكان عن طريق الثورة، لذلك كان يرفض الترحيل التدريجي، ولقد ندد بصراحة بهذه العملية، لكنه يعود ويصرح بضرورة لإتباع هذه السياسة ويصفها ببقعة الزيت التي تنتشر في انسيابية وليونة وهي المقولة الشهيرة له: «بقعة الزيت الشهيرة، حلم رجال ذوي اعتبار كبير»؛ والتي مفادها أن الاستعمار مثل بقعة الزيت يجب أن تمتد بتأني دافعةً العربأمامها[2]. لكن هذه السياسة أوصلته الى إشكالية مفادها: الى أين يتجه هؤلاء المرحلين التي تدفعهم السياسة الفرنسية المتمثلة ببقعة الزيت التي مثلها بيجو؟

إنها تدفع المرحلين إلى القبائل المجاورة والمناطق التي لم تصل إليها يد فرنسا، وتكون نتائج ذلك نقل أخبار غير سارة، وتزيد في غيض الجزائريين على حالتهم وسياسة فرنسا فيتقاسمون همومهم وشقاءهم، ويوحد صفهم بعدما يفهم الجزائريون إن مصيرهم هو مصير من سبقهم من المرحلين، وهو المصير المحتوم عليهم هو الدفاع لبقائهم بحمل السلاح والمقاومة، وتبقى الحرب مستمرة إلى غاية إبادة الأهالي أو الغزاة[3]، وان هذا الأسلوب يكلف فرنسا الكثير من الموارد المالية والمادية والبشرية، وتطول عمليات الاستثمار والإستيطان التي كانوا يرغبون في تجسيدها بأقل التكاليف، وفي هذا الصدد يصرح بقوله: «فكيف يمكننا إجبارهم على مغادرة البلاد؟ وترحيل العرب دفعة واحدة إلى القفار واحتواؤهم فيها عمل أكثر استحالة من الأولى»[4].

أما الحل السريع الآخر؛ فهو الإبادة الكلية؛ فإن بيجو لم يكن يقبل بها، لأن ذلك يزيد الجزائريين تلاحما وتآزرا وتوحدا، وهذا لم ترض به فرنسا لأن سياستها التي نجحت فيها هي سياسة تعتمد على التفرقة والتشتيت وسياسة فرق تسد، وأنها ترغب في عدم إظهار للشعب الجزائري أن فرنسا لم تأتي إلى الجزائر إلا بصيانة كرامتهم ومساعدتهم وفي هذا الصدد يصرح بقوله: «نتكلم عن الإبادة فهي ضد تقاليدنا»[5]، وفي خصوص مشاركة

[1]- سيساوي أحمد، المرجع السابق، ص 216.
[2]- نفس المرجع، ص 225.
[3]- نفس المرجع،ص 258.
[4]- نفس المرجع، ص259.
[5]- احمد سيساوي، مرجع سابق، ص 259

الأهالي في الاستعمار؛ يقول بيجو: «نريد أن نستقر جنبا إلى جنب. استعمار العرب للأرض واستعمار الأوروبيين لها»؛ لأن هناك أهمية سياسية استعمارية لإدخال العرب في استعمار الأرض وإشراكهم في جميع ضمانات ومزايا مجتمعنا [1].

كانت هذه الأفكار التي صدرت عن بيجو مرة أو مرتين، بل طوال مراسلاته الرسمية مع الوزير أو مع شخصيات أخرى، كانت سياسة جيدة، ولكن كان يجب عليه أن يعمل على التخفيف من الحساسية والمخاوف التي تسببها بشكل، فيجب التخفيف من عدم رضا العرب؛ وذلك باستفادتهم من مزايا الحالة الاجتماعية والزراعة المتقدمة، وجزء من المبالغ المالية التي تم التصويت عليها في الميزانية من أجل الاستعمار كل هذا يجب أن يستغل لبناء قرى للعرب، أو على الأقل مساعدتهم في هذه البناءات، وكذا تنفيذ أعمال ذات منفعة عامة، وقد أكمل بيجو فكرته هذه بقوله: «سنضع في الخط الأول سقي الحقول والبساتين، والجسور والطرق والمسالك» [2].

بهذه النظرة فإن بيجو أكد بصفة خاصة على تثبيت العرب، خصوصا في المناطق التي مسها الاستعمار الأوروبي؛ حيث يمكن تجريدهم من بعض أراضيهم، وهذا ما يؤدي إلى عدم الاستقرار باستمرارية، فالمزايا التكتيكية للتثبيت جلية تتضح في المقتبس التالي: «فالعشائر التي تتحرك غالبا تصبح مستقرة وتصبح تحت رحمة قواتنا على الأقل وفي أملاكها، ثم أنه بإمكاننا أن نتوقع فقدانها مع مرور الزمن لعاداتها غير مستقرة لأنها في حركة متنقلة التي لا تخدم النظام بصفة خاصة، فيجب تحويلهم إلى ملاكين مستقرين وإعطائهم طعما للحياة المستقرة والزراعات المعتنى بها، كما يجب مساعدتهم على البناء بالخشب والحديد مما يربطهم بالأرض، ويعطيهم فيها مصالح دائمة وثابتة تجعلهم أقلاستعدادا للانتفاضات» [3].

والإجراءات التي يمكن أن تفعل تتمحور على مستويين: بالنسبة للعشائر المنتصبة على أراضيها فيجب أن تعطى لها عقود الملكية[4]، ومساعدات لدفعهم إلى البناء[5]، أما بالنسبة للأهالي الذين سلبت منهم أراضيهم؛ فإن بيجو لرغبته الشديدة في الاستعمار وتثبيت العرب، ذهب إلى حد تثبيتهم على أراضي الدولة نفسها. وفي

---

(1)-نصرالدين سعيدوني، النظام المالي، مرجع سابق، 65.

(2)- Bugeaud , Op Cit, p. 78.

(3)- احمد سيساوي، مرجع سابق،ص 301.

(4)- نفس المرجع،ص 304.

(5)- نفس المرجع،ص 312.

حالة عدم كفايتها على أراضي الملاك الكبار من أوروبيين وأهالي ينبغي حسبه توزيع الأراضي على العائلات مع عقودها في انتظار العقود النهائية عندما تبنى بمساعدتنا مساكن بالحجر[1].

لكن سياسة الاستعمار وتثبيت العرب التي تتطلب مصاريف وربما تؤدي إلى التنازل عن أراضي الدولة؛ فالمسألة المطروحة هي أنه لم يكن له الدعم الضروري من الحكومة، كما أن مشاريعه للاستعمار أثارت معارضة قوية. والمشاريع التي قدمها بهدف الاستعمار العربي كانت لها كل الحظوظ كي لا تعرف التطبيق الفعلي. لذا يمكننا القول أن سياسة التضييق على الأهالي التي تنطلق في مشروع بيجو الاستعماري سوف تتحكم في السياسة العقارية للاستعمار سواء في عهد الجمهورية الثانية أو الإمبراطورية الثانية حتى سنة 1860، وبعدها تطرح سياسة مشاركة الأهالي في الاستعمار؛ وهي ما يطلق عليه بالمملكة العربية.

سياسة التضييق على الأهالي:

لقد أصبح هاجس الثورة يهدد سياسة بيجو لأنه تحقق بأن سياسة الإبادة غير مجدية، فهي توحد القبائل وتجعل لهم الفكر الجمعي لأوضاعهم وحياتهم المهددة، والتجأ الى سياسة تذويب وتمييع المجتمع الجزائري بإتباع سياسة التفرقة في هذا الصدد يقول: «أننا من جهة لا نستطيع ولا نريد ترحيل الأهالي ولا إبادتهم، ولكن من جهة أخرى نقرر تأسيس مستعمرات»، فقد كان يفكر في تطبيق سياسة تمتاز بالمرونة والتي يمكن أن تتماشى مع الواقع، وهو ما يظهره المقتبس التالي: «أظن أني قد قلت لكم عدة مرات أن اعتقادي السياسي ليس ترحيلهم، وإنما إشراكهم في الاستعمار، وليس تجريدهم وطردهم إلى أرض أخرى، وإنما التضييق عليهم في الإقليم الذي يملكونه عندما يكون هذا الإقليم كبيرا لعدد سكان القبيلة» [2].

هذه العبارات؛ إشراك في الاستعمار، والتضييق عليهم في الإقليم الذي يملكونه، حسب بيجو؛ يمكن أن تتراوح بين الثلث إلى سدس الأراضي لكل عشيرة، ولقد شهدت الفترة الواقعة بين 1841 و1846 إجراءات هامة في الميدان العقاري؛ وخاصة بعد صدور مراسيم 1844- 1846، التي تمس أراضي العرش. فهذه المراسيم كانت ترمي إلى هدف أساسي يتمثل في زيادة مساحة الأراضي لفائدة الاستعمار على حساب الملكية الجماعية للقبيلة، وقد جاءت هذه المراسيم لتضفي صفة الشرعية على اغتصاب الاراضي؛ فأثيرت قضية إبراز عقود الملكية وقضية الأراضي غير المزروعة بدعوى أن عددا كبيرا من أراضي العرش هي من أراضي الدولة، بيد أن القبائل لم يكن لديها عقود تثبت بها الملكية، كما ان بعض القيادات القبلية ساهمت في ذلك والتي كانت موالية للسلطة

[1]- نفس المرجع،ص 318.

[2]- نفس المرجع،ص 322.

الفرنسية يقول لويس رين في كتابه تاريخ انتفاضة 1871 في الجزائر يقول :" في مستهل 1864[1] طلب منا ' محمد المقراني)تسوية بعض التفاصيل الجزئية التي لا يمكن مواجهتها بمفرده وبغرض تمكينه من القيام بمهامه على الوجه الاكمل مقترحا تقسيم قطاع قيادته الى اربع قيادات فرعية ومنحها لاشقائه والبعض من اقاربه بينما يحتفظ بسلطة الرقابة عليهم بالعمل السياسي فقط وعلى الفور قررنا قبول الموافقة على العرض".[(2)]كما أن الأراضي التي لم تكن تزرع إما مخصصة لأراضي الرعي أو متروكة للراحة لمدة سنتين أو أكثر حسب النظام التقليدي الذي كان يتبعه الفلاحون. [(3)] وكانت سياسة فرنسا تبنى على التفرقة بين افراد المجتمع ولقد جاء في رسالة مؤرخة 13 مارس 1834 يقول" الجنرال فوارول "' لاحد الحاقدين على احمد باي وهو فرحات بن سعيد يقول " كن مرتاح البال،فان الوقت قد حانليصبح من ساعدنا هو الاقوى في هذه الارض وليدحر اعداؤه وتتحقق كل رغباته"[(4)]

إن مرسومي 1844 -1846 كانا قد أثارا قلق السكان سواء بالنسبة للقبائل التي لم تكن تملك عقد ملكية؛ وهي كل قبائل أراضي العرب والتي كانت تترك قطعا من أراضيها للراحة لمدة معينة، أو بالنسبة للقبائل التي تكرس حياتها على الخصوص لتربية المواشي طالما أن أراضي الرعي أصبحت طبقا للمراسيم آنفة الذكر من أراضي " الدومين" "domaine".و تثمن الاراضي بالزويجة.[(5)]

الملفت للانتباه في بايليك قسنطينة هو المساحة الهامة للأراضي العزل (الإقطاع) بمعنى إن البايليك يقطع أرضا من أراضي الدولة لشخص ما وكان هذا في الفترة العثمانية، وبما أن هذه الاعزال كانت تمنح لذوي الامتيازات والموالون لسلطة الباي، فإن هذه الأعزال أصحت تابعة للسلطة الفرنسية، لأن القوانين الفرنسية رصدت ذلك. وإذا عرضنا وضعية الاعزال في الفترة العثمانية في الشرق الجزائري أثناء الفترة العثمانية نجدها ذات نوعين وهما:

[(1)]- اندلعت انتفاضة اولاد سيد الشيخ في 17 من شهر فيفري 1864و في اليوم نفسه جمع الاغا سي سليمان بن حمزة اتباعه وتوجه على راسهم ناحية جنو ميزاب وكان قبل ذلك وجه رسالة الى الحاكم العاميذكره فيها بما اسداه والده الخليفة سي حمزة وكذلك شقيقه الباشا اغا بوبكر من خدمات لفرنسا.

[(2)] – لويس رين تاريخ انتفاضة 1871 في الجزائر،دار الرائد للكتاب ترجمة مسعود حاج مسعود،الجزائر 2013،ص 70.

[(3)]- نفس المرجع،ص 231.

[(4)] – محمد العربي الزبيري،مقاومة الحاج احمد بايو استمرار الدولة الجزائرية،دارالحكة،للنشر،الجزائر 2014،ص149.

[(5)]- إذا علمنا أن الزويجة تساوي ما بين 10 و15 هكتار فان مساحة أراضي الضيعات مجتمعة تساوي ما لا يتجاوز الثلاثة ألاف هكتار وهذه المساحة ضيقة بالمقارنة مع ما هو موجود من أراضي البايليك المستغلة عن نظام الخماسة أو غيرها في بايليك الشرق، لكن ما هو مهم هو تزايد عدد هذه المزارع.

1-عزل كراتب أو مكافأة لكبار المحظوظين أو الموظفين الكبار العموميين، وفي هذا الإطار نجد 10 أعزال مخصصة لأقرب معاوني باي قسنطينة (خمسة منها لخليفة الباي واثنان لكاتبه الثاني، وأعزال أخرى يستفيد منها مرابطون مثل شيخ البلد من العائلة المشهورة الفقون)، وهذه الأعزال ليست قابلة للتحويل وكان الاستثناء نادرا جدا، غير إن إعفاء أخر البايات، الباي احمد لبعض المستفيدين من كل ضريبة يوضح وجود تطور نحو الامتلاك الشخصي الأعزال[1].

عزل قدم لأشخاص قدموا خدمات للباي: الصنف الأول من الأعزال كان يحيط بقسنطينة ويشمل أجود الأراضي[2]. أما الصنف الثاني فكانت أراضيه اقل جودة حيث تقع هذه الأعزال بسفوح الجبال، وكان يستغل أحيانا في غرس الأشجار كما هو الحال في نواحي ميلة، وهي أراضي كانت مشغولة من طرف فلاحين قدامى أو جماعات مستقرة عليها منذ عهود كما هو الحال بالنسبة لأولاد جبارة [3].

بلغت المساحة الإجمالية الأعزال بايليك الشرق حسب إحصاء تطبيق سيناتوس كونسلت 1863؛ أكثر من 317 ألف هكتار، تتركز حول قسنطينة وفي وادي السيبوس وحوض قالمة وسطيف، ونجد حول قسنطينة مثلا أعزال وادي الزناتي الصالحة للحبوب والتي تشتهر بها منذ العهد الروماني ووزع إحصاء سيناتوس كونسلت المذكور أعزال بايليك الشرق كما يلي:

توزيع إحصاء سيناتوس كونسلت أعزال بايليك الشرق[4]

مناطق الأعزال في الشرق الجزائري	المساحة /هكتار
أعزال عامر الشراقة	21558

[1] – صالح عباد، الجزائر خلال العهد التركي 1514–1830، دار هومة الجزائر 2012، 392.

[2] – في عنابة توجد أراضي العزل ببحيرة فزازة المحيطة بمدينة عنابة تحت قيادة بلقاسم بن يعقوب.

Féraud (Ch.): Histoire de Bône, R. A. , 1873, p. 9.

[3] – أنظر العزل بالمناطق القريبة من المدن الإقليمية عزل القالة، أنظر.

Féraud (Ch.): Histoire des villes de la province de Constantine, La Calle, Alger, Association Borneurs, 1877, p. 43.

أما عزل عنابة الذي يوجد تحت قيادة بلقاسم بن يعقوب، أنظر:

Féraud (Ch.): Document pour servir à l'histoire de Bône, R. A. , 1873.

وعن عزل سكيكدة، أنظر:

Féraud (Ch.): Documents pour servir à l'histoire de Philippeville, R. A. , 1875.

[4] – صالح عباد، مرجع سابق ص 605.

أعزال عنابة[1]	14430
أعزال قسنطينة[2]	55270
أعزال أولاد عبدا لنور	18626
أعزال الزواغة	9168
أعزال قسنطينة[3]	29729
أعزال وادي الزناتي[4]	43188
أعزال السواحيلية أولاد عطية	37980
أعزال منطقة سغينة	3903
أعزال أولاد جبارة	11383
أعزال العلمة مسعدة	4593
أعزال منطقة موية	4185
أعزال عامر الظهرة[5]	8885
أعزال البرانية	3340
المجموع	317390

كل هذه المساحة لأراضي العزل اصبحت تحت سلطة السلطة الفرنسية التي تم توزيعها على الكولون، لبناء النظام الاستيطاني، وذلك بترسيخ القوانين الاستعمارية والتي أخذت تبني شركات استثمارية كولونيالية.

نشأة الشركات الرأسمالية الاستيطانية الكولونيالية في الشرق الجزائري:

شركة جنيفواز السويسرية: تأسست عام 1853 من طرف سوتير دي بورقار[1]وتحصلت خلال عشر سنوات على 281 هكتار في سطيف فحاولت خلق عشرة مناطق من 200 هكتار لكل وحدة وهجرت إليها

(1)- سعيدوني نصر الدين، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني،مرجع سابق،ص ص، 149-153.

(2)- LACROIX. N. les groupements indigènes de. la commune mixte de djendel au moment de l'établissement du sénatus-consulte de 1863 in revue Africanize n° 53 p 334.

(3)- Valensi lucette;le Maghreb avant la pries d'Alger. Flammarion. Paris1969. P49.

(4)- سعيدوني نصر الدين، مرجع سابق صص 147-148.

(5)-محمد العربي الزبيري مرجع سابق، ص 121.

956 مستوطنا أوربيا ثم تراجعت على أعمالها وتخلت عن تعهداتها وطردت المستوطنين وعوضتهم بمستخدمين ومستأجرين من الأهالي لرخص أجورهم وسهولة السيطرة وكثرة أرباحهم.

الشركة العامة الجزائرية: حصلت عام 1865 على 100 ألف هكتار بإيجار فرنك واحد للهكتار، واغلبها في مقاطعة قسنطينة، وعندما أصابها الإفلاس حولت أملاكها إلى الشركة الجزائرية التي تنازلت الدولة مجانا على 70 ألف هكتار، وحصلت عام 1867 على 170 ألف هكتار أخرى من أجود الأراضي في منطقة وادي زناتي، وذلك تأميما للقرض المالي الذي قدمته السلطات الاستعمارية ومبلغه 100 مليون فرنك، مع حرية التصرف في الأراضي كما يحلو لها من إيجار وبيع أو استغلال، هذه الشركة لم تتقيد مثل شركة جنيف بالتزاماتها مما أدى إلى فشل محاولات لتجميع السكان. [2]

الشركة الفلاحية والصناعية لصحراء الجزائر: واهتمت بالزراعة الصحراوية وخاصة النخيل في المناطق بسكرة وطولقة التي تسيطر على 24000 نخلة في الجنوب. [3]

بنك الجزائر: أنشئ هذا البنك في أوت 1851 لكي يسهل حياة المستوطنين الأوروبيين وتقلل من مصاعبهم الاقتصادية تم إلغاء الحواجز الجمركية بين الجزائر وفرنسا.

بورصة الجزائر: وهي مؤسسة مالية اقتصادية أنشئت في أفريل 1852شجعت زراعة القطن منذ عام 1850، ومزروعات أخرى كالتبغ والكروم والبطاطا والنباتات العطرية واهتمت بزراعة القمح والمواد الإستراتيجية بالنسبة لاستهلاك فرنسا، واهتمت الإدارة الاستعمارية بإنشاء شبكة من الطرق البرية وسكك الحديدة والجسور الكبرى منذ مطلع الخمسينات وخاصة ابتداء من 1857[4].

أزمات الاقتصادية في الشرق الجزائري أثناء الفترة الفرنسية 1836-1871م:

لم تكن الفترة الفرنسية خالية من الأزمات الطبيعية التي تركت مجاعات وآثارا اقتصادية واجتماعية سيئة على سكان الشرق الجزائري، ومن أهم هذه الآثار التي خلفتها انتشار الأمراض الفتاكة والأوبئة القاتلة مثل التيفيس والكوليرا وضياع الثروات والمداخل وهجرة السكان وإهمال مناطق الإنتاج،[5] وقلة مدخرات المنطقة، وبيعت العقارات والأراضي تحت ضغوط مختلفة، خاصة سلطة البايليك وسياسة جباة الضرائب وظروف أخرى قاهرة

---

(1) -Djilali sari, opcit, p 31.

(2)- يحي بوعزيز، سياسة التسلط، الاستعماري، مرجع السابق، ص 16.

(3) -Djilali sari, op-cit, pp 25-26.

(4)- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص17.

(5) – محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية في الشرق الجزائري، مرجع سابق، ص 62.

أحاطت بهم، منها الديون التي تراكمت عليهم من الضرائب العقارية غير المدفوعة، وفوائد القروض الربوية التي كانوا يلجؤون إلى أخذها من البنوك. ومن أهم هذه الأزمات نذكر منها:

أزمة 1838م: وفيها وقع قحط شديد أضر بسكان قسنطينة، وبأهل أعمالها خاصة الجهة الجنوبية وقد ذكر أن سبب هذه الأزمة تنحصر فيما يلي:

– حدوث جائعة في سنة 1838 م أصابت الزرع وأتلاف المحصول.

– عزوف الفلاحين عن حرث الأرض بسبب الفتن والأهوال باعتداء بعض الأعراش على بعضهم البعض نتيجة البلبلة التي تركها الاحتلال الفرنسي لعاصمة الشرق قسنطينة.

– كثرة الأمطار التي نزلت في هذه السنة، وكثرة الثلوج التي تساقطت على المنطقة طيلة فصل الشتاء، مما حال دون القيام بالفلاحة.

وقد نتج عن ذلك ارتفاع في أسعار الحبوب (القمح والشعير) وغلاء في المواد الاستهلاكية العامة مثل اللحم والسمن والتمر حتى بلغ سعر الصاع من البر برحبة البلد ما بين 80 و90 فرنك فرنسي. وضيع السكان أملاكهم وعقاراتهم تحت تأثير الحاجة إلى النقود بما كانوا يقدمون عليه من إبرام عقود ربوية تحت أسماء مختلفة. أما سكان سكيكدةفي سنة 1830 م هذه المناطق البحرية كانت تظم 450الى 500 ساكن يعيشون في فقر مدقع ليست لهم حراثة ولا تجارة ولا صناعة، يسكنون في بيوت طينية أو في أكواخ، الحقول أهملت والحدائق بدون زراعة.[1]

وازداد عدد المهاجرين من يوم إلى يوم، وكان هؤلاء الفقراء من الشعب ليس لهم من يحميهم من سكان الجبال من قبائل العشاش، الذين يأتون في وضح النهار يأخذون حيواناتهم ومنتجاتهم وحتى نساءهم، وحتى الخوف ملكهم من هذه القبائل وسكان القل.

وفي سنة 1859 أنشئت ملحقة" لفيليب فيل " التي كان البحارة يلتجئون إليها في فصل الشتاء ضد الأعاصير، ويصبح مقرا للدائرة الإدارية تحت قيادة العسكرية العليا ومع انتداب مجموعة من الجنود[2].

ومدينة القل التي كان لها دور اقتصادي هام اصبحت مدينة شبه فرنسية لما دخلها من مظاهر أنشطة الحياة الأوروبية، فالشوارع رسمت كالخيوط، فكانت أحسن سكن بالنسبة للقيادة العليا وبعض المصالح العسكرية والإدارية، والمنبع المسمى"عين البرج" الواقعة إلى الجنوب من المدينة أعيد تهيئتها وأصبحت تغذي النافورات،

---

[1] – مصطفى الاشرف، الحزائر الامة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1883،ص 125.

[2] -MINISTÈRE DE LA GUERRE. TABLEAUDE LA SITUATIONDES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAISDANS L'ALGÉRIE. 1843-1844. PARIS. IMPRIMERIE ROYALE. MAI 1845. P.213

وأصبح عدد سكانها يقدر ب 300 أوربي و900 من سكان الأهالي. أما الصناعة المحلية فتركزت على استغلال الغابات الغنية بغابات الفلين في الجبال المحيطة، وخدمة الأرض وبعض النشطة التجارية مثل الزيت والجلود التي كانت من قبل في كل يوم جمعة من طرف القبائل، وفي الأخير تظهر صناعة مصبرات السردين وبعض الأسماك الطازجة، للسيد شوفان.[1]

أزمة 1847م: في هذه السنة أجدبت قسنطينة ونواحيها بقحط شديد استمر ثلاث سنوات متتالية من سنة 1847 إلى سنة 1850م، بسبب اجتياح أسراب الجراد الذي أتى على الأخضر واليابس، فأتلف المزارع والأشجار المثمرة. ويعلق صالح العنتري على إن السلطات الفرنسية جلبت الحبوب من كل الجهات، وكانت توزعها على السكان المحتاجين عن طريق المكاتب العربية، وشكر السلطة الفرنسية على هذا العمل وقد ذكر بأن ذلك كان سبب في تحسين أحوال الناس ونزول أسعار السلع[2].

أزمة 1866- 1868م: وكان سبب هذه الأزمة هو حدوث جوائح التي نزلت بالزرع والنباتات وأتلفتها، وانتشار مرض "الرهمة"[3] سنة 1867م، الذي اهلك المواشي بسبب قلة علفها في فصل الشتاء. والسبب الثالث اجتياح الجراد سنة 1868م وإتلاف الزرع والأشجار المثمرة ومن نتائج ذلك:

- انعدام الحبوب في الأسواق.
- موت المواشي.
- ارتفاع أسعار الحبوب ارتفاع فاحش في الأسواق طيلة ثلاث سنوات.
- انتشار وباء الكوليرا والتيفيس وغيرها من الأمراض الفتاكة.
- ضياع الأملاك من أصحابها والثروات وتركتهم فقراء.

اعتبرت ارضي العزل أهم الأراضي التي تجسدت فيها سياسة الاستيطان الفرنسي في منطقة الشرق الجزائري. وبدا ذلك قبل سقوط عاصمة الشرق الجزائري، حيث استولى الأوروبيون سنة 1835م على ضيعات البايليك وهي الضيعات القريبة من مدينة قالمة ومنطقة فرجيوة ومدينة سكيكدة وما جاورها، وهذه المناطق كانت تابعة

[1] – ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص 318.

[2]– محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، مرجع سابق، ص 56.

[3]– مرض الرهمة: الهزال والضعف وتصبح الشاه تتمايل في السير من شدة الضعف (المعجم الوسيط) والرهمان في سير الإبل: تحامل وتمايل من ضعف أو هزال.

لقيادات وقبائل المخزن، وقد بادرت بعض القيادات العسكرية الفرنسية على تأسيس منشآت زراعية حول مدينة عنابة، اقتداء بما قام به الجنرال كلوزيل في منطقة متيجة حينما كان حاكما عاما على الجزائر[1].

إن استقرار الأوربيين في الضواحي للمدن بعد صدور مراسيم 1844 و1846 أثر على عدد المزارع الخاصة بالأوربيين بين منطقة سكيكدة وقسنطينة 259 مزرعة إستطانية أوربية [2]، فمنذ 1846 بدأت حيازة أراضي العزل تنتقل إلى ملكية أوربية، ففي 06 أفريل 1846م تأسست قرية سانت شارل (SAINT CHARLES) بالقرب من مدينة سكيكدة، وخصصت لها 1400 هكتار كانت تابعة لقبيلة بن مهنة المخزنية، واستقرت عليها 15 عائلة أوربية [3].

[1] – أحمد سيساوي، مرجع سابق ص 218.

[2]– احمد سيساوي، مرجع سابق، ص 221.

[3]- Féraud) Ch). Histoire de Philippeville، OP ; CIT ; P112.

المبحث الثالث: تطور الزراعية الكولونيالية على حساب الزراعة التقليدية

قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية بإنشاء مؤسسات جديدة لتنظيم الاقتصاد الكولونيالي الفرنسي ويتمثل ذلك في المشاتل، وذلك للقيام بتجارب على النباتات التي تناسب كل منطقة من جهات الشرق الجزائري، وجهزت هذه المشاتل على هيئة مشرفة على ذلك من مختصين في الميدان الزراعي، إضافة إلى تجهيز البعض منها بمكتبة مختصة بذلك. ونعتبر هذا تطور ايجابي في الشرق الجزائري رغم انه يحمل طابع إستيطاني استعماري وأهم هذه المشاتل شملت كل المدن الساحلية ثم انتشرت في الشرق الجزائري حسب طبيعة كل منطقة[1].

مشاتل الشرق الجزائري:

اهتمت السلطة الفرنسية على إرساء نظام اقتصادي كولونيالي استيطاني وذلك بالاهتمام على إنشاء مؤسسات تهتم بتطبيق سياسة زراعية تكون مكملة للاقتصاد الفرنسي، ولذلك أنشأت مجموعة من المشاتل للتجارب، فأوجدت في كل مدينة مشتله وهيأتها بهيئة إدارية من المختصين ومكتبة خاصة على أساس إيجاد زراعة رأسمالية متطورة لخدمة الاقتصاد الفرنسي.

قامت فرنسا بإنشاء مجموعة من المشاتل في الشرق الجزائري وذلك لتحقيق زراعة حديثة ذات طابع رأسمالي، وليس ذلك بالسهولة بمكان أن تقوم السلطات الاستعمارية أن تقوم تجارب عن نباتات تراها إستراتيجية لنظام اقتصادها في الشرق الجزائري الذي تعتبره مكملا لمقتضيات حاجاتها، وأخذت تنشأ في كل مدينة مشتله تقوم بتجارب فيها عن النباتات التي يكون نموها ومضاعفة مردودها الإنتاجي، ولقد اختلفت أنواع الأشجار التي كانت تحضر في هذه المشاتل بين الأشجار التجميلية للمدن والأشجار الخاصة بتثبيت التربة على حواف الطرقات والمسالك، وأشجار أخرى لكسر هبوب الرياح في البساتين والضيعات الزراعية وأخرى للإنتاج الزراعي. ومن أهم هذه المشاتل نذكر منها ما يلي:

مشتلة قسنطينة: وأنشئت سنة 1842 وتمتد الى طول 2500 متر تقع وسط المدينة على شارع باردو ويصل إلى طريق عنابة وتقدر مساحتها بحوالي 20 هكتار واهم المشاتل التي شرع في إنتاجها في هذه المشتلة هي شجيرات الكروم لإعادة غرسها في الحقول التي تخصص لذلك، أنشئت داخل المشتلة بيت لإيواء المدير المشرف

---

(1)-MINISTÈRE DE LA GUERRE. TABLEAUDE LA SITUATIONDES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAISDANS L'ALGÉRIE. 1843-1844. PARIS. IMPRIMERIE ROYALE. MAI 1845. P. 274.

على المشتلة ومكتبة مخصصة للمشتلة وخصص لها عشرة أفراد يقومون بالأشغال فيها، جربت فيها سنة 1844 حوالي 10900 نبتة معظمها جلبت من الخارج وجربت فيها ثلاث أنواع من القطن ومجموعة أنواع من التبغ [1].

مشتلة سطيف: وهي من أهم المشاتل وتقع إلى الغر من مدينة سطيف تمتد على طول 1000 متر، ومساحتها تقدر ب 10 هكتار بدأت نشاطها سنة 1845، أنشئت في وسطها بيت لإقامة المدير المسير لها ولمجموعة من المساعدين له في شهر ماي 1845، كانت تشمل على 33. 567 نبتة، وسطيف تقع في هضاب مجرة من غطاء نباتي يمكنها أن تغطي مساحات هائلة وتغير من طبيعة المظهر التضاريسي النشاط الحيوي [2].

مشتلة قالمة: شرع في نشأتها سنة 1843 وتحتل مساحة 04 هكتارات وتقع إلى الجنوب الشرقي وتمتد على طول 800 متر من المركز العسكري، مصدر مياه ريها من بحيرة المخزن يربطها مجرى مائي، أكل تسييرها إلى طبي منتدب من المعسكر الجيش في فصل الخريف من سنة 1844، كانت تحتوي على 250209 نبتة لتجميل المدن والطرقات.

مشتله سكيكدة: أنشئت المشتلة سنة 1843 بالقرب من واد الزرامنة على طول 149 متر، على الطريق السلطاني وتحتل مساحة 11 هكتار، أكلت الى مدير كان من تلاميذ حديقة الملك محيطة بخندق بعمق 02 متر في سنة 1844- و1844، المشتلة غمرت بمياه واد الزرامنة وكانت تحتوي على 54819 نبتة من النباتات التجميلية والأشجار [3].

إنتاج الحبوب في الشرق الجزائري:

لم تكن أوضاع الفرنسيين في السنوات الأولى لاحتلال قسنطينة على خير حالة السبب في ذلك هو المقاومة وعدم استقرار السكان من شدة الهول الذي انتشر في الشرق الجزائري، وانعكاسات ذلك يتمثل في قلة الغذاء وعدم استقرار السكان لفلاحة الأرض والاهتمام النشاط الاقتصادي.

إنتاج القمح في الشرق الجزائري:

رغم شهرة الشرق الجزائري في إنتاج القمح بأنواعه، إلا أن إنتاجه أهمل وخرب وأصابه الإهمال فقل الإنتاج، وما سياسة المصادرة التي شرعت فرنسا عل العقارات الواسعة إلا سبب في هذا التناقص في النتاج، وما كانت

(1)- MINISTÈRE DE LA GUERRE. TABLEAUDE LA SITUATIONDES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAISDANS L'ALGÉRIE. 1843-1844. PARIS. IMPRIMERIE ROYALE. MAI 1845. P. 276.
(2) – IBID., P343.
(3)– IBID, P. 406.

تنتظره السلطة الاستعمارية الفرنسية عكس ذلك، لأن ملاحقة الحاج احمد باي جعل المنطقة تعيش في غليان، وان الاستجابة لفرنسا لم يكن بالأمر الهين، رغم سياسة اللين التي اتخذتها مع بعض رؤساء القبائل والموالون لندائها، وإيهام المجتمع القسنطيني إنها فعلا جاءت لتخلصهم من السلطة العثمانية.[1]

وقد جاء في كتاب **نظرة على الإدارة الفرنسية في مقاطعة قسنطينة** من طرف احد سكان قسنطينة أن حمودة بن شيخ الإسلام حاكم قسنطينة تربى في المسجد ولم يباشر أي نشاط أو خدمة عمومية حتى الدخول الفرنسي لقسنطينة، كان شابا صغيرا في هذه الفترة، ونظرا لأهمية مكانة عائلته؛ اختاره الماريشال فالي –لأنه كثر نبلا– كحاكم لمدينة قسنطينة، حمودة لا يتأخر بإعطاء حق لمن له ذلك هذا ما نحكم عليه، لكنه لم يستطع منع الجنود من أعمالهم في نهب لبيت أبيه، وكلف بجمع الغرامات المالية التي فرضت على سكان المدينة كتعويضات الحرب التي قدرت ب 200000 بوجو، فتهمه الشعب العربي في قسنطينة بالفساد والسرقة، لهذه الأسباب تنازل حمودة من منصبه سنة 1841، بعدما حكمت عليه المحكمة العربية بغرامة قدرها 15000 فرنك فرنسي التي قام باختلاسها! في نفس الفترة تم تشكيل لجنة تحقيق اتهمت حمودة انه استولى على عقارات تابعة للدولة.[2]

في شهر جويلية 1842 حمودة، يعيش كالبقية في قسنطينة، ولكنه بعد ذلك انظم إلى مقاومة في إحدى القبائل التي كان أخوه شيخا عليها، منح السلاح لسكان القبيلة لاستعمالها ضدنا، هذه إحدى الدلائل التي تدين حمودة أمام وزير الحرب الفرنسية والحاكم العام بالنفي الى الجزائر، ومنها اختار الإسكندرية لمنفاه التي أقام فيها مع عائلته وفي طريقه الى الإسكندرية تحصل على جواز السفر أمكنه الرجوع الى فرنسا التي استقر فيها[3].

هذه القصة التي أوردتها أردت من خلالها ان أبين مكر وسياسة فرنسا، وللذين يكنون الحب لها أنها منفعية مستغلة لكل أنواع المكر والخداع ولا تعترف بالصداقة ولا بغيرها من فضائل البشر، لكن هذه السياسة سلكتها مع معظم القادة أو شيوخ القبائل وحتى من أعلن ولاءه وخدمته لفرنسا وقادتها مثل مصطفى باي، عنابة ومصطفى باي التيطري الباي بومزراق، والباي حسن باي وهران.

وأن قلة الإنتاج يرجع إلى عدم استقرار الأوضاع الأمنية في المنطقة بسبب استمرار المقاومة في الشرق الجزائري هذا ما حتم على السلطة الاستعمارية إلى تزويد القوة العسكرية بالحبوب من القمح والشعير من فرنسا عن طريق

---

(1) – محمد العربي الزبيري، التجارة في الشرق الجزائري، ص 65.

(2) – نصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص 321.

(3)-COUP D'ŒIL SUR L'ADMINISTRATION FRANCAISE DANS LA PROVINCE DE CONSTANTINE PAR UN CONSTANTINIEN. IMPRIMERIE DE H. FOURNIER ET C^LE 1843. P. 54-55.

ميناء سكيكدة،وهذا أدى إلى ارتفاع قيمة المواد الغذائية في الشرق الجزائري، هذا ليس على الجنود الفرنسيين بل على الجزائريين المقيمين في الشرق الجزائري، فالوضع الاقتصادي في الشرق الجزائري كما يصفها احد الفرنسيين سنة 1842م.

جدول إنتاج القمح الصلب في الشرق الجزائري الأوربي والأهالي لموسم 1854-1855 م[1]

المناطق	المساحة المزروعة/ هـ	مردود المتوسط /هكغ	الإنتاج الكلي
المنطقة المدنية			
ضواحي قسنطينة	500	5	500 .2
سبدو	160	7	120 .1
ضواحي سطيف	110	50 .11	256 .1
العناصر	250	00 .11	994 .2
خلفون	200	00 .9	920 .1
فرماتو	140	00 .9	844 .1
عين سفية	180	00 .11	128 .2
مسلوق	200	11	220 .2
ضواحي سكيكدة	35	80 .10	378
فالي	51	80 .10	20 .907
داميمون	34	14	476
سانت انتوان	9	10	90
سانت شارل	35	9	225
كاستونفيل	//	//	//
روبرتفيل	16	10	160
الحروش	132	7	924

[1]- MINISTÈRE DE LA GUERRE. TABLEAUDE LA SITUATIONDES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAISDANS L'ALGÉRIE. 1854-1855. PARIS. IMPRIMERIE ROYALE. MAI 1845. P455.

المناطق المعزولة	56	9	504
دائرة بجاية	12	8	96
ضواحي عنابة	375	8	400 .2
مقاطعة قالمة	802	7	634 .5
مقاطعة القل	30 .6	8	56
مجموع إنتاج المنطقة المدنية	290 .3	8	132 .27
المناطق العسكرية			
دائرة قسنطينة	000 .10	5	000 .50
دائرة سكيكدة جيماب أحمد بن علي سيدي ناصر	 210 80 10	 6 6 6	 1260 480 60
دائرة باتنة	440	20	8800
دائرة سطيف	62	8	496
دائرة عنابة نشمية بنترثياف	 68 112	 8 7	 544 896
دائرة قالمة واد التوتة مجاز أعمر	 30 26	 2 2	 6075 124
مجموع إنتاج المناطق العسكرية	11078	560	62800
إنتاج المناطق المدنية الأوربية	5290		27132

إنتاج الأهالي			
إنتاج المناطق المدنية	12900	665	932 .89
إنتاج المناطق العسكرية	220314	535	8581300
الإنتاج الكلي للأهالي	233214	//	118398400
الإنتاج الكلي للشرق الجزائري			120979700

الملاحظ من الجدول إن الزراعة الاستراتيجية للقمح في الشرق الجزائري لم تظهر بالقوة التي كان ينتظرها الاستعمار الفرنسي، بعد 24 سنة من الاحتلال الفرنسي لعاصمة الأيالة وبعد 18 سنة من الاحتلال الفرنسي لعاصمة الشرق الجزائري قسنطينة، بسبب الاوضاع الامنية غير مستقرة التي فرضتها المقاومة المسلحة في المنطقة،وهذا أدى إلى ارتفاع قيمة المواد الغذائية في الشرق الجزائري، هذا ليس على الجنود الفرنسيين بل على الجزائريين المقيمين في الشرق الجزائري، فالوضع الاقتصادي في الشرق الجزائري كما يصفها احد الفرنسيين سنة 1842م.

يقول احد الفرنسيين سنة 1841م على الوضع الاقتصادي وخاصة التموين بالقمح أن الجنود يعيشون في قسنطينة خلال سنة 1841 بالقمح الفرنسي، هذا القمح يأخذ من سكيكدة بسعر متوسط يقدر ب 25 فرنك فرنسي للقنطار ونفس الوضع بالنسبة للشعير نفس للخيول بسعر يقدر ب 15 فرنك فرنسي للقنطار. إن استهلاك القمح في قسنطينة يقدر ب 15000قنطار أما الشعير فيقدر ب 15000قنطار. أما استهلاك سطيف فيقدر ب 6000 قنطار من القمح و4000قنطار من الشعير، لكن نقل قنطار يكلف كما يبينه الجدول التالي:

نفقات نقل الحبوب من ميناء سكيكدة الى قسنطينة وسطيف [1]

نقل الحبوب	1840	1841
من سكيكدة إلى قسنطينة	17ف ف و50سنتيم	13ف. ف و50 سنتيم
من قسنطينة إلى سطيف	20 ف. ف	17ف. ف

[1]- COUP D'ŒIL SUR L'ADMINISTRATION FRANCAISE DANS LA PROVINCE DE CONSTANTINE PAR UN CONSTANTINIEN. IMPRIMERIE DE H. FOURNIER ET C[LE], 1843. P. 40.

إن قيمة استهلال الجنود الفرنسيين من القمح يكلف ميزانية الدولة الفرنسية ميزانية هائلة حيث بلغت 375000 فرنك فرنسي في قسنطينة، و300000 فرنك فرنسي في سطيف. ومقارنة بسنة 1840 حيث بلغت 150000 فرنك فرنسي في قسنطينة و60000 فرنك فرنسي وهي نفس الكميات ونفس المبالغ التي كانت تكلف الإدارة الاستعمارية في الشرق الجزائري[1].

– أما إنتاج القمح اللين فهو يعتبر من المنتجات غير منتشرة في الشرق الجزائري بالشكل الواسع لأنها من طبيعة الحبوب التي تحتاج إلى كمية كبيرة من الأمطار وأكثر نسبة الرطوبة فالجدول التالي يبين لنا كمية المنتجة في الشرق الجزائري حسب كل منطقة.

جدول إنتاج القمح اللين في الشرق الجزائري الأوربي والأهالي لموسم 1854-1855 م[2]

المناطق	المساحة المزروعة/ هـ	مردود المتوسط /هكغ	الإنتاج الكلي
المنطقة المدنية			
ضواحي قسنطينة	//	//	//
سبدو	//	//	//
ضواحي سطيف	//	//	//
العناصر	//	//	//
خلفون	//	//	//
فرماتو عين سفية	//	//	//
ضواحي سكيكدة	//	//	//
فالي	01 .0	15	50 .1
دامريمون	//	//	//
سانت انتوان	5	9	45
سانت شارل	//	//	//
كاستونفيل	72	12	864

[1]– القافلة من سكيكدة الى قسنطينة كانت تستغرق سبعة ايام ذهابا وايابا، مؤسسة النقل كانت تتم على الدواب، وكان تكلفة تقدر ب 2 فرنك فرنسي،اي كل دابة تبلغ تكاليفها ب 17 فرنك فرنسي،في الحالات العادية .

[2]-MINISTÈRE DE LA GUERRE. TABLEAUDE LA SITUATIONDES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAISDANS L'ALGÉRIE. 1854-1855. PARIS. IMPRIMERIE ROYALE. MAI 1845. P. 406.

روبرتفيل	65	10	650
الحروش	33	6	198
المناطق المعزولة	29	8	232
دائرة بجاية	//	//	//
ضواحي عنابة	10	50 .9	95
مقاطعة قالمة	//	//	//
مقاطعة القل	70 .0	7	5
مجموع الإنتاج	215	72 .9	2229
المناطق العسكرية			
دائرة قسنطينة	//	//	//
دائرة سكيكدة	//	//	//
دائرة باتنة	//	//	//
دائرة سطيف	//	//	//
دائرة قالمة	//	//	//
مجموع إنتاج	215	72 .9	2229
إنتاج الأهالي			
المناطق المدنية	188	8	500 .1
المناطق العسكرية	//	//	//
الإنتاج الكلي للأهالي	188	8	500 .1
الإنتاج الكلي	430	1944	5229

من خلال الجدول نلاحظ إن معظم المناطق غير منتجة للقمح اللين، والسبب في ذلك هو عدم الاهتمام الفلاحين بهذا النوع من الإنتاج، وان المنطقة لم تستقر بعد بسبب المقاومة المسلحة وان السكان الجزائريون كانوا يهتمون بزراعة القمح الصلب، لأنه أكثر مردودية وعدم ملائمة المناخ لزراعة القمح اللين، لهذا كان الإنتاج في معظم الجهات منعدم لكن السلطات الفرنسية اهتمت به في المستقبل، لأن القوانين التي تسمح بنقل الملكية ومصادرة الاراضي للقبائل الثائرة، والاستحواذ على أراضي العزل تدخل حيز التطبيق وتنقلب كفة الإنتاج لصالح الكولون الذين يستأثرون بالأراضي الزراعية.

إنتاج الشعير: وهو ثاني إنتاج يحظى بالاهتمام والمتابعة، فيستعمل في الفترة الفرنسية كعلف للحيوانات، وأن منطقة الشرق الجزائري كان اكبر المجالات الجغرافية للاستثمار فيه ومن خلال الجدول التالي يبين لنا أهمية الإنتاج وكمية المنتجة خلال الموسم 1854-1855م.

جدول إنتاج الشعير في الشرق الجزائري الأوربي والأهالي لموسم 1854-1855 م[1]

المناطق	المساحة المزروعة/ هـ	مردود المتوسط/ هكغ	الإنتاج الكلي
المنطقة المدنية			
ضواحي قسنطينة	200	6	200 .1
سبدو	70	8	560
ضواحي سطيف	124	80 .12	586 .1
العناصر	190	80 .12	432 .2
خلفون	180	12	100 .2
فرماتو	125	80 .11	600 .1
عين سفية	160	80 .12	048 .2
مسلوق	240	80 .12	072 .3
ضواحي سكيكدة	40	80 .12	616
فالي	8	60 .15	134
داميمون	13	80 .12	208
سانت انتوان	4	16	36
سانت شارل	5	9	24
كاستونفيل	4	8	36
روبرتفيل	6	9	54

(1)-MINISTÈRE DE LA GUERRE. TABLEAUDE LA SITUATIONDES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAISDANS L'ALGÉRIE. 1854-1855. PARIS. IMPRIMERIE ROYALE. MAI 1845. P. 443.

الحروش	20	9	200
المناطق المعزولة	11	10	110
دائرة بجاية	2	10	24
ضواحي عنابة	190	12	850 .2
مقاطعة قالمة	580	15	220 .5
مقاطعة القل	3	9	27
مجموع إنتاج المنطقة المدنية	169 .2	9	135 .24
المناطق العسكرية			
دائرة قسنطينة	000 .4	10	24000
دائرة سكيكدة			
جيماب	40 .77	10	774
أحمد بن علي	25	10	250
سيدي ناصر	4	10	40
دائرة باتنة	100	25	500 .2
دائرة سطيف	10	12	120
دائرة عنابة			
نشمية	60	11	660
بنترثيافر	30	11	630
دائرة قالمة			
قلال بوشة	6	39 .1	10
واد التوتة	//	//	//
مجاز أعمر	13	33 .6	81
إنتاج المناطق العسكرية	160 .2	7	//
إنتاج المناطق المدنية	494 .6	11 .11	29065

الأوربية			
إنتاج الأهالي			
إنتاج المناطق المدنية	736 .6	50 .9	756 .62
إنتاج المناطق العسكرية	520 .77	66 .6	.514 736
الإنتاج الكلي للأهالي	250 .84	//	.577 495
الإنتاج الكلي للشرق الجزائري	90744	27 .27	606560

الملاحظة من الجدول إن إنتاج الشعير شمل كل المناطق الجغرافية للشرق الجزائري، وذلك لملائمة المناخ لإنتاجه، إن ذلك أدي إلى المحافظة على الغذاء في الشرق الجزائري وأصبح من الاستهلاك العام للأهالي، ولقد اهتمت السلطة الاستعمارية على تنميته وتطويره وأصبح يدخل في الصناعة المشروبات الكحولية، فهذا التطور فسح المجال إلى إنتاج مضاعف. لكن حتى سنة 1855 لم يبلغ اشد الإنتاج نظرا لعدم استقرار الأوضاع الأمنية بسبب استمرار المقاومة الوطنية، وإن مواقع إنتاجه تكون في الأرياف التي لا تحتاج إلى كمية كبيرة من الأمطار والتربة اقل خصوبة وهذه المناطق لم تكن قد استقرت بعد في هذه المناطق وان معظم الانتاج ما يزال بالطرق التقليدية التي يمارسها السكان الاهالي، لكن هذه الكمية سوف تتضاعف في السنوات المقبلة بتدخل الكولون في زراعته ودخول الوسائل الحديثة.

إنتاج الذرة: غير مشهور في إنتاج الشرق الجزائري، لكن السلطة الاستعمارية عملت على الاستثمار فيه وهو ذو مردود وفير يتناسب مع المناطق الرطبة وذات الكمية المرتفعة من المياه ولقد انتشرت زراعته في المناطق الشمالية التلية لأنها أكثر تساقط ووفرة للمياه وخاصة في سهول سكيكدة والحروش ونواحي عنابة والقل، وهذا يبين لنا توزيع المحاصيل الزراعية في الشرق الجزائري والعوامل المتحكمة فيه مثل خصوبة التربة، والأمطار ووفرة المياه السطحية.

جدول إنتاج الذرة في الشرق الجزائري الأوربي والأهالي لموسم 1854-1855 م[1]

المناطق	المساحة المزروعة/ هـ	مردود المتوسط /هكغ	الإنتاج الكلي
المنطقة المدنية			
ضواحي قسنطينة	//	//	//
سبدو	50 .0	17	50 .8
ضواحي سطيف	//	//	//
العناصر	1	18	18
خلفون	//	//	//
فرماتو	//	//	//
عين-سفية	//	//	//
مسلوق	//	//	//
ضواحي سكيكدة	12	40 .5	162
فالي	8	6	48
دامريمون	5	7	35
سانت انتوان	1	8	8
سانت شارل	3	6	18
كاستونفيل	8	9	72
روبرتفيل	3	9	27
الحروش	8	8	64
المناطق المعزولة	5	8	40
دائرة بجاية	//	//	//

[1]-MINISTÈRE DE LA GUERRE. TABLEAUDE LA SITUATIONDES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAISDANS L'ALGÉRIE. 1854-1855. PARIS. IMPRIMERIE ROYALE. MAI 1845. P. 411.

ضواحي عنابة	.38 50	50 .14	55 .550
مقاطعة قالمة	.23 00	10	230
مقاطعة القل	.3	9	27
مجموع إنتاج المنطقة المدنية		11	308 .1
المناطق العسكرية			
دائرة قسنطينة	7	12	84
دائرة سكيكدة جيماب أحمد بن علي سيدي ناصر	 2 2 25 .0	 15 15 15	 30 30 75 .9
دائرة باتنة	//	//	//
دائرة سطيف	50 .2	15	20
دائرة عنابة نشمية بنترثيافر	 // //	 // //	 // //
دائرة قالمة قلال بوشة واد التوتة مجاز أعمر	 // // //	 // // //	 // // //
مجموع إنتاج المناطق العسكرية	10	12	168
إنتاج المناطق المدنية الأوربية		//	476 .1
إنتاج الأهالي			
إنتاج المناطق المدنية	8	09 .17	136

إنتاج المناطق العسكرية	368	54 .4	670 .1
الإنتاج الكلي للأهالي	376	//	806 .1
الإنتاج الكلي للشرق الجزائري			3282

الملاحظ أن زراعة الذرة انتشرت في المناطق الشمالية، في منطقة أكثر خصوبة لتربة ووفرة للمياه وأن الاستثمار يعتبر تطور في الزراعة، وأن إنتاجه يتطور أكثر عند استقرار الأوضاع وبداية الاستثمار الواسع في الشرق الجزائري. والملاحظ أيضا أن المناطق المدنية لم تشهد تطور في إنتاج الذرة، هذا يبين لنا قلة الاهتمام، بسبب قلة الفئة المشرفة على الإنتاج من الأوربيين، وإن الطابع الإستيطان لم يكن بالشكل الواسع نظرا لقلة الوافدين للشرق الجزائري من الأوربيين، تخوفا من استمرار المقاومة الوطنية، ومن خلال الجدول يظهر لنا المناطق التي استطاعت السلطة العسكرية الفرنسية، عن طريق الاستغلال الزراعي في الشرق الجزائري.

الأشجار المثمرة في الشرق الجزائري 1854–1855م

الشرق الجزائري يحتل المراتب الأولى في إنتاج الزيتون وإنتاج الزيت، وهذا حسب إحصائيات الموسم 1853- 1854، وغراسه هذه الأشجار توجد في مناطق عديدة من الشرق الجزائري، وعمليات الغرس نجحت في الكثير من المناطق التي تمت فيها وبكل سهولة، وبالنسبة لإنتاج الزيت أنشئت عدة مصانع رغم المصانع المتواجدة في المناطق المنتجة لهذا المحصول، وهي تعمل بالموازاة مع المعاصر المتواجدة من قبل، ولقد أحصيت عدد المعاصر في سنة 1854 ب 24 معصرة، وزعت في جميع أنحاء المنطقة التي تحتاج هذا النوع من المصانع، والجميع تابعة للمستثمرين الأوروبيين، وهذا العدد لإنتاج زيت أكثر جودة والجدول التالي يبين لنا عدد المصانع المنشأة سنة 1854م.

جدول لأهم مصانع عصر الزيتون في الشرق الجزائري لسنة 1854م[1].

الجـهـة	العدد
عنابة	02
قالمة	02

[1]-MINISTÈRE DE LA GUERRE. TABLEAUDE LA SITUATIONDES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAISDANS L'ALGÉRIE. 1854-1855. PARIS. IMPRIMERIE ROYALE. MAI 1845. P. 421.

سطيف	3
بسكرة	1
المجموع	08

ان عدد أشجار التي تم غرسها في سنة 1853 م بلغ 132000 شجرة وفي سنة 1854 ارتفع عدد الأشجار الى 180000 شجرة من طرف الأوربيين وهي موزعة حسب الجدول التالي.

جدول يبين تطور غرس الأشجار في الشرق الجزائري سنة 1854[1]

الجهة	عدد الأشجار
دائرة سكيكدة	111000
دائرة عنابة	8000
مقاطعة القل	500
مقاطعة قالمة	18000
مقاطعة بجاية	2000
دائرة قسنطينة	40500
المجموع	180000

أما أشجار الزيتون التابعة للأهالي في المناطق العسكرية حسب إحصائيات الموسم 1854 فنبينها في الجدول التالي:

جدول يبين أشجار الزيتون في المناطق العسكرية التابعة للأهالي لموسم 1854[2]

الجـهـة	عدد الأشجار
سطيف	225000
بجاية	100000

[1]- MINISTÈRE DE LA GUERRE. OP-CIT. P 358.

[2]-MINISTÈRE DE LA GUERRE. TABLEAUDE LA SITUATIONDES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAISDANS L'ALGÉRIE. 1843-1844. PARIS. IMPRIMERIE ROYALE. MAI 1845. P458.

برج بو عريريج	4000
بسكرة	110000
سكيكدة	22000
المجموع	461000

توجد في نفس المناطق نحو مليون شجرة غابية تستعمل لإنتاج الزيت، ففي برج بوعريريج أحصيت حوالي 145000 شجرة، أن كمية الزيت التي دخلت إلى أسواق الشرق الجزائري بلغت 1127321 لتر، والإنتاج الذي أحصيت به العملية فاق 7000000 لتر، هذا بزيادة 1000000 لتر عن الموسم السابق لسنة 1853م، جزء من هذا الإنتاج تم استهلاكه محليا أما الباقي فتم تصديره إلى الخارج.

النباتات المنتجة للزيت (plante oleagineuses) [1]:

الى جانب إنتاج زيت الزيتون ظهرت نباتات أخرى منتجة للزيت في مناطق عديدة من الشرق الجزائري، مثل الفول السوداني الذي يحتل المرتبة الاولى من المساحة المستغلة من طرف الأوروبيين، وهي تحمل فوائد كبيرة من حيث الإنتاج الكبير أو من حيث نوعية الزيوت المستخلصة منه.

بلغت مساحة الاراضي المزروعة من الفول السوداني سنة 1853م في الجزائري ب 69 هكتار، هذه المساحة ارتفعت سنة 1854 الى أكثر من 42 هكتار، وهي موزعة في الشرق الجزائري حسب الجدول التالي:

جدول يبين تطور مساحة الفول السوداني في الشرق الجزائري[2]

الإقليم	المساحه هكتار / آر
إقليم الجزائر	27هكتار و16 آر
إقليم وهران	12 هكتار و28 آر
إقليم قسنطينة	43 هكتار و20 آر
المجموع الكلي للجزائر	82 هكتار و64 آر

(1)- MINISTÈRE DE LA GUERRE. TABLEAUDE LA SITUATIONDES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAISDANS L'ALGÉRIE. 1843-1844. PARIS. IMPRIMERIE ROYALE. MAI 1845. P344.

(2)- MINISTÈRE DE LA GUERRE. OP-CIT. P 347.

من خلال الجدول نلاحظ أن اكبر مساحة مستغلة لإنتاج الفول السوداني يحتلها الشرق الجزائري، وهو نشاط استغلالي حديد بالنسبة لصناعة الزيت في الجزائر.

بالإضافة إلى منتوج الفول السوداني اهتم الأوربيون بزراعة الخردل الأبيض الذي انتشرت زراعته عند المزارعون الأوربيون ولقد بلغت مساحته ب 21 هكتار خاصة في مقاطعة وهران[1].

بالإضافة إلى العنب الذي شهد تطور كبير من حيث المساحة المعتبرة من السمسم والخشخاش واللفت وأشجار الفواكه بأنواعها خاصة الحوامض والمشمش والكروم التي انتشرت في المناطق التلية[2].

الاهتمام بالثروة الحيوانية في الشرق الجزائري

إن الإنتاج الحيواني رغم الثراء التي كانت تشتهر به منطقة الشرق الجزائري من الثروة الحيوانية، فإنها شهدت ضعف في الإنتاج، نظرا للتطورات غير آمنة في المنطقة وعدم استقرار الرعاة في مضاربهم خاصة السنوات الأولى لاحتلال فرنسا لمدينة قسنطينة، وهو ما أثر سلبا من قوة المصادرة التي كان يقوم بها الجيش الفرنسي للشرق الجزائري.

الحضيرة الحيوانية للشرق الجزائري لموسم 1843-1844:

اسم القائد	القبائل	أبقار	أغنام	ماعز	خيول	بغال
الغرب	9	64,02	33,34	2,03	2829	1,101
الشرق	9	15,3	7,35	4,1	1,7	705
الحنانشة	9	22,84	61,1	22,8	3,555	1,975
تبسة	9	500	4	1	50	200
عنابة	20	34,192	61,39	4,266	8,085	1661
قائد ابدوغ	24	24,03	31,6	8,1	1,916	2,205
قائد قوقة	20	17	37,6	6,45	2817	1,853
جيجل	14	10,55	12,7	2,88	1,155	980
بن فوغال	9	6,2	11,515	3,45	525	1,01
تو حسن	18	11,495	20,9	6,58	1,4	1,6

[1]-IBIDEM.P 351.
[2]-IBIDEM.P 363.

سكيكدة	16	16,163	26891	8,849	1,268	1,331
قسنطينة	22	91,984	1126560	123,46	34,179	26,303
بسكرة	12	362	82,941	5920	5,027	1,034
باتنة	5	10	310	10	7000	7
سطيف	10	15,4	149,848	27,015	11,036	12,26
بجاية	31	14,628	292,39	74674	9652	14,027
المجموع	237	1215,802	1154567,67	80824,98	22942,321	3617,699

النتائج لوضعية الثروة الحيوانية للشرق الجزائري التي أحصيت سنة 1844؛ أعطت 354644 ثورا وبقرة، و2270131 من الغنم و291451 من الماعز و92194 من الأحصنة، و75253 من البغال و270087من الإبل، تمثل هذه الثروة 3353780 رأس، ان الخسائر التي شهدها الشرق الجزائري من الثروة الحيوانية، بسبب المقاومة والأعمال الفرنسية جعلها تفقد الكثير من رؤوس الماشية والحيوانات.

الجزائر غنية من ثروتها الحيوانية واكبر نسبة تستأثر منطقة الشرق الجزائري، فالجيش الفرنسي لاحظ ذلك ان تناقص هذه الثروة الحيوانية يضر بتواجدهم في المنطقة، بسبب تزايد نفقاتهم على الجيش الذي يقوم بعملية الاحتلال وأرهقته عن توسعاته المقاومة الوطنية المستمرة[1]. لكن هذه الثروة الحيوانية واجهت الكثير من الانخفاض، بسبب الحروب التي كانت تقوم بها القوة العسكرية الفرنسية، وكثير من الأحيان كانت تجرد القبائل من مواشيهم وحيواناتهم بسبب المشاركة في المقاومة، ثم تقوم بتوزيعها على الكولون لاستعمالها في عملية الزراعة، وقد مر بنا الجدول الذي يبين لنا توزيع الثروة الحيوانية في الشرق الجزائري حسب كل جهة لسنة 1845م.

ارتبط الإنتاج الزراعي في الشرق الجزائري بالتوسع الفرنسي بالمنطقة، فلم يشهد تطور كبير في الفترة الاولى للاحتلال إلا في المناطق التي تقع في الشمال القسنطيني، نظرا للظروف السياسية التي شهدها الشرق الجزائري، فالمناطق الساحلية هي الأكثر توسعا خاصة السهول والمناطق التي كانت تحت سلطة البايليك في الفترة العثمانية،

[1] -MINISTÈRE DE LA GUERRE. TABLEAUDE LA SITUATIONDES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAISDANS L'ALGÉRIE. 1843-1844. PARIS. IMPRIMERIE ROYALE. MAI 1845. P286.

لان القوانين التي وضعت للتنفيذ مست، أراضي السلطة العثمانية وأراضي الاوقاف والتي كانت تمنح لأهل العقد والربط ووجهاء الاهالي، لذلك نلاحظ في الفترة التي هي الصدد البحث ان تطور الزراعة متباين بين الشمال وجنوب الشرق الجزائري، وان المرحلة الاولى من عملية الاستيطان شملت المناطق الساحلية ثم الداخلية حتى وصلت نحو الهضاب العليا ثم الجنوب القسنطيني.

وهذا ما يلاحظ ان إنتاج القمح كان أكثر وأقوى مردود في المناطق الشمالية وحتى المنتجات الأخرى مثل الشعير والذرة والأشجار المثمرة، ولقد عرفت الزراعة طابع العصرنة بدخول المشاتل كمراكز للتجربة ومحاولة من السلطة الفرنسية تنويع وتطوير الزراعة. وهذا لم يكن طيلة الفترة العثمانية، فلم تدخل أساليب البحث والتطور على وسائل الإنتاج ولا على الهياكل القاعدية لتنمية الإنتاج الزراعي أو غيره، اكتفت السلطة العثمانية بجمع الضرائب وتقسيم الاراضي التي يتم مصادرتها والسيطرة عليها، فالفرق بين النظام العثماني انه جامد في الحركة.

أما في الفترة الفرنسية أخذت المبادرة لتطوير وسائل الإنتاج وأشرفت السلطة العسكرية أو المدنية على تغيير أساليب خدمة الأرض وتطوير أدواتها، واصطبغت الزراعة بصبغة الحداثة والعصرنة، لان طبيعة الاستعمار كان استيطاني، واعتبر الفرنسيون أنفسهم، هم أصحاب الأرض وأملهم البقاء فيها دون ان يفكروا يوما في تركها، وهذا عكس ما كان ينظر إليه العثمانيون في الجزائر.

المبحث الرابع: تطورات جباية الضرائب وتنظيمها في العهد الفرنسي في الشرق الجزائري

تعددت أنواع الضرائب في أواخر الفترة العثمانية في الشرق الجزائري، الشيء الذي أرهق الجزائريون وأدى الى اعلان العصيان والتمرد على السلطة العثمانية وسوء العلاقة بين السلطة والجزائريين، إضافة الى سوء وتدني مردود الإنتاج بسب سوء الأحوال الطبيعية، التي ضربت الشرق الجزائري لمرات عديدة، لكن الفترة الفرنسية لم تزد الجزائريين إلا تراجعا وتدهورا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.[1].

أمام هذه الأوضاع نطرف الأسئلة التالية: كيف تعامل الفرنسيون في الشرق الجزائري في استخلاص الضرائب وكيفية فرضها ؟ وما هي الأجهزة التي سخرتها السلطة الفرنسية لتحقيق هدفها الاقتصادي المالي عن طريق الضرائب؟ وهل كان هناك استثناء في تطبيق الضرائب بين الجزائريون وفئة الفرنسيين التي أخذت تستوطن الجزائر بالامتيازات غير محدودة لصالحهم؟

نظرا لتعدد وكثرة الضرائب التي كانت مفروضة في الفترة العثمانية ارتأت السلطة الفرنسية الى ابقائها وتثمين القائمين عليها وذلك لعدة اعتبارات في نظر الحكام الفرنسيين.

[1] – صالح عباد، مرجع سابق، ص 526.

اعتبرت السلطة الفرنسية ان الضرائب التي كانت تدفعها الفئات الاجتماعية هي من تقاليد المجتمع الجزائري في العهد العثماني، فعملت على بقائها وتدعيمها بالهيئات الفاعلة في المجتمع الجزائري الذين أعلنوا الولاء للسلطة الفرنسية في الجزائر.

ان موضوع الضرائب في الجزائر العثمانية خضع لميزان القوة بين السلطة والجزائريين[1]، فعندما تحس القبيلة إنها في منأى من السلطة تعلن العصيان والتمرد، وعندما تحس بالضعف تعلن الطاعة والانصياع، خاصة في أواخر الفترة العثماني، فكان الحكم قائما على الولاء والالتزام والامتيازات[2]. فضريبة الدنوش الكبير والصغير كانت توضح مركزية الضرائب التي كان يفرضها البايليك على القبائل[3].

الضرائب في عهد الماريشال فالي:

لقد عمد الماريشال فالي على اخضاع القبائل نظرا لأهمية العملية حيث يقول: «ان اشتراط الضريبة هو العلاقة الحقيقية التي تظهر من خلالها السيادة الفرنسية» [4].

لقد اعتمد الماريشال فالي على النظام الضريبي الذي كان متواجد في الفترة العثمانية في الشرق الجزائري، لان السلطة الفرنسية في الجزائر مازالت غير مستقرة بسبب استمرار المقاومة الوطنية في الجزائر، ولم تستقر فرنسا بسياسة ضريبية مقننة، بالإضافة لكي تبرز للمجتمع الجزائري ان سياسة فرنسا لم تكن إلا لصالحهم، وكسب عطف الناس إليها وفي هذا الصدد يصرح فالي بقوله: «ان الامر لا يتعلق بنظام مقنن لجباية الضرائب ولا باستيراد نظام المحاسبة الفرنسية، بل يجب استعارة الأشكال البسيطة المعمول بها في جمع الضريبة، والسماح للقادة باستعمال الوسائل المتعارف عليها،... ويكفي الإدارة الفرنسية الاعتراف بالشيخ وحده مسئول عن الضريبة ولا تتدخل السلطة الفرنسية إلا حسب القانون. فهذه الأفكار العامة نابعة من سلطة الخبرة، فقد أثبتت عند القوى الأوربية لدى احتلالها البلاد الإسلامية»[5]. ان الماريشال فالي يشير الى ان إبقاء الشيخ المؤهل لجمع الضرائب وحده كاف لتحقيق مصالحها، لكن ان اقتضت الضرورة ان تتدخل السلطة في حل المشاكل التي يفترض ان تعترض ذلك فان السلطة تتدخل، وهي نفس السياسة التي كانت تتبعها السلطة العثمانية في الشرق الجزائري على القبائل المتمردة والرافضة لدفع المستحقات الضريبية.

---

[1]- فلة موساوي قشاعي، النظام الضريبي في الشرق الجزائري، مرجع سابق، ص 72.

[2]- André Nouschi: Op. Cit. , p. 174

[3]- احمد سيساوي، مرجع سابق، ص 119.

[4]- نفس المرجع السابق،ص 126

[5] – نفس المرجع السابق، ص 128

نستنتج من هذا ان سياسة فالي لم تكن إلا صورة طبق الأصل للسياسة العثمانية في الجزائر، بل زاد ذلك تعميقا في القوة والتسلط الاستعماري، لقد كانت السياسة الفرنسية توهم الناس بخدمتهم وتقديم العون للتنصل من السلطة العثمانية، لكنها اتبعت نفس الأسلوب الاستعماري بل الإستطاني.

ان اعتراف فالي بالمجتمع الجزائري، وانه كانت له تقاليد وعادات ضاربة في جذور التاريخ وصعوبة اجتثاث تلك الأعراف منه يجعله يبقي الأوضاع على حالها ومسايرة العرف الذي كان يعيشه الجزائريون في موضوع دفع المستحقات للسلطة الحاكمة، وفي هذا الصدد يصرح بقوله: «لايمكننا أن نفكر في إعادة بناء مجتمع يعيش عل نتقاليد ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ، فيجب أن نقبلها و الاستفادة منها من أجل قضيتنا». اعترف فالي بأن الشعب الجزائري كانت له ثقة هامة في شيوخه؛ لذلك دعم الوساطة التي كانت موجودة بين السكان وشيوخهم للاستفادة بها في ناحية جباية الضرائب والدخل المالي، لأن الجزائر أصبحت تمثل عبئ للمصاريف في ميزانية الدولة الفرنسية، لذلك أبقى الماريشال فالي على الضرائب على حالتها السابقة وفي هذا السياق يقول:«هكذا فإن اشتراط الضريبة هو العلامة الحقيقية التي تظهر من خلالها السيادة الفرنسية التي تتطلّبها السياسة تفيد العمل العسكري بتوفير قوات مساعدة دون كثير مصاريف، كما تفيد الإدارة بالمؤن التي توفّرها و تساعد على ازدهار القوة الفرنسية بدون تكاليف تذكر»[1].

عين حمودة الفقون حاكما على مدينة قسنطينة بعد احتلالها سنة 1837م، وكلف باستخلاص الضرائب من أهاليها، مثل ما كان في عهد الحاج احمد باي، وطبق الفقون الإجراءات التي كان معمول بها، في الشرق الجزائري، وكان يلزم السكان بدفع ما كانوا يدفعونه في الفترة العثمانية، حتى الضرائب الاضافية التي كانت مرتبطة بشخصية الباي أحمد[2]، وفي إطار تنظيم الإدارة الفرنسية في الشرق الجزائري؛ قام الماريشال فالي بإصدار مرسوم 30 سبتمبر 1837م يقر فيه بإنشاء مجلس يتألف ممن يلقبون بالخليفة وشيوخ القبائل وعلى رأسهم القائد العسكري الفرنسي لمقاطعة.

وقد قام الماريشال فالي خلال تنظيمه للإدارة بمرسوم 30 سبتمبر 1838 بعد عام من احتلال قسنطينة بإنشاء مجلس يتألف من الخلفوات (جمع خليفة) وشيوخ القبائل يرأسه القائد العسكري للمقاطعة، و أما مجلس الإدارة فقد كان مكلف بمراقبة واستخلاص الضرائب، و في هذا الصدد يورد العنتري أن حمودة شرع في تعيين

---

[1]- Ernest Mercier: Les idées et les actes du Maréchal Valée, Op. Cit. p. p. 33-34.

[2]- محمدالصالح العنتري: فريدة مؤنسة، المصدر السابق، ص 146.

القياد و الشيوخ على قبائل الإقليم لاستخلاص الضرائب، كما كان الشأن في عهد العثمانيين[1]. كما يؤكد الماريشال فالي ذلك بقوله: «على رؤساء الأهالي والعشائر الموالين لفرنسا أن يتعهّدوا بجمع الضريبة و دفعها للإدارة الفرنسية، أمّا الرسوم فيجب ألاتتعدى الرسوم التي كان يدفعها الأهالي في عهد الحاج أحمد باي».[2]

اعتمد الماريشال فالي على اهم الضرائب ذات الطابع الظاهري المتواجد، والذي يمكن من خلاله تحقيق مصادر مالية معتبرة، وتتمثل في والعشور والزكاة والتي هي من حقوق المسلمين على المسلمين لأنها تدخل في إطار الشريعة الإسلامية، كذلك يعتبرها الجزائريون من الواجبات الدينية، وكانت تدفع للسلطة العثمانية لأنها صاحبة وممثلة السلطة في الجزائر في ذلك الوقت، واعتبرها الماريشال فالي من حق السلطة الفرنسية، لان السلطة الفرنسية هي صاحبة السيادة، واعتمد في الدرجة الثانية على رسوم المكس في الأسواق والرسوم على الأنشطة الحرفية ورسوم الصادرات والواردات.

الضرائب على الأراضي:

ضريبة الحكر:

الحكر كما أسلفنا ذكره في الفصل السابق هو كراء أراضي التي هي ملك للبايليك (أراضي العزل)، وأصبحت تحت سلطة السلطة الاستعمارية بعد المصادرة، ولقد استمرت السلطة الاستعمارية في التنازل عليها للفلاحين، لاستغلالها في الزراعة والفلاحة والرعي، على ان يدفع هؤلاء المستفيدون الحكر (بثمن مالي) والعشور قيمة عينية، وكانت هذه الأراضي تحت تصرف كبار موظفو البايليك، والمخازنية والأعيان من الجزائريون في الفترة العثمانية[3].

لقد اختلفت قيمة الضريبة نظرا لنوعية الأرض وموقعها ووفرة المياه بها وطبيعة زراعتها. فقبيلة الخرارب التي كانت تتكون من 14 عزلا تابعة لأولاد داود المخزنية، فهم مجبرون على الخدمة العسكرية، كانوا يدفعون ضريبة سنوية تقدر ب08 فرنك و95سنتيم كحكر، وصاع من القمح وصاع من الشعير وشبكة من التبن على كل جابدة 10هكتارات. وأن هناك ستة(06) أعزال من قيادة أولاد داود كان يطبق عليها ضريبة الجبري (ضريبة تمنح للأعيان) الجوابرية[4]. أما عزل بلاد قشي، وعزل مقصبة، وعزل بوخناسة، وعزل بلاد غضبان، وعزل بلاد

---

[1]- أحمد سيساوي، مرجع سابق، ص 120.

[2]- أحمد سيساوي، نفس المرجع، 125

[3]- عبدالقادر جغلول :تاريخ الجزائر الحديث، دارسةسوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس،مراجعة خليل أحمدخليل،ط1، الجزائر 1981،ص 44.

[4]- فلة موساوي قشاعي، مرجع سابق، ص76.

بلبجاوي كل منها كان يدفع 25 صاعا من القمح، ومثلها من الشعير كحكر، وعزل بن زمولي تدفع ستة (06) صاعا من القمح ومثلها من الشعير.

وكان أعيان الخرارب يدفعون 500 فرنك كحكر وصاع من القمح، ومثله من الشعير وشبكة من التبن، على كل جابدة، وأولاد يعقوب وأولاد عجز وأولاد عنان من قبيلة البرانية الذين يكونون قائد الزمالة كانوا معفيين من دفع الضرائب[1].

أما الاعزال التي كانت تمنح لقبائل لرعي قطعان البايليك، ويطلق عليها اسم أعزال البقراج، فكانت تدفع ضريبة العشور والمقدرة ب 10 صاع من القمح وصاع من الشعير على الجابدة الواحدة، أما العشور فتدفعها نقدا بقيمة 10 ريالات [2]، وكانت قبائل المخزن التي كانت تحت قيادات المخزنية مثل قبيلة أولاد عبد النور والتلاغمة وميلة وعامر شراقة وساحل سكيكدة، فكانت تجبى منها الضرائب وحدد في عهد أحمد باي ب 23.85 فرنك للزويجة التي تقدر مساحة حرثها ب 10 هكتارات، وقيمة العشور فقدرت بصاع من القمح وصاع من الشعير وبوجو وربع على ضريبة التبن، وضريبة الجبري ب 12صاع ونصف من القمح ومثلها من الشعير إضافة الى ضريبة التبن[3].

إن مجموع هذه الضرائب لم تكف السلطة الفرنسية في الشرق الجزائري رغم تعددها وقوة دخلها وانتظام جبايتها في عهد الماريشال فالي، لان فرنسا كانت نفقاتها كبيرة نظرا للفراغ الذي تركته السلطة العثمانية في الشرق الجزائري أثناء فترة التحضير لاحتلال قسنطينة، وبعده حتى جاءت إدارة الاحتلال وبداية تنظيم الشرق الجزائري تحت سلطته، وأخذ وقت من الزمن تحت ظروف قاهرة للسكان بين الاختيار، أما الولاء للحاج أحمد باي أو الولاء لسلطة الاحتلال لأن استمرارية المقاومة فرض ذلك.

ضريبة اللزمة:

كانت هذه الضريبة اقل انتشارا في الشرق الجزائري في عهد الماريشال فالي، وذلك للظروف التي كانت تكتنف المناطق التي تفرض عليها، فهي خاصة بسكان المناطق النائية مثل الجبال في الاوراس وجبال البابور والمناطق الصحراوية، كانت تفرض عليهم مقابل التردد على المناطق الشمالية بالنسبة للمناطق الصحراوية للبحث عن الكلاء، وهي القبائل الرحل والسماح لهم التزود من السواق العامرة في الهضاب العليا، وهي معاملة مقايضة

(1)- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، مرجع سابق، ص 94.

(2)-فلة القشاعي موساوي، مرجع سابق، 86.

(3)- احمد سيساوي، مرجع سابق ص 122.

بين السكان وأصحاب المحلات، أو في الأسواق العامة، واهم المنتجات التي تدخل في المقايضة هي المنسوجات الصوفية والتمر والخرفان وأعداد من العبيد، وقد حدد أندري نوشي حسب إحصائيات 1840 في بايليك الشرق حسب الجدول التالي:

ضريبة المناطق النائية في الشرق الجزائري حسب إحصائيات أندري نوشي[1]

نوع الضريبة	االقيمة المالية / فرنك
العشور	400000
الحكور	72000/36000
اللزمة	3000
الغرامة	600000
المجموع	135000 /1039000

من الجدول نلاحظ ان قيمة الحكور تحتل المرتبة الاولى من ناحية القيمة المالية، ويرجع ذلك لاتساع المجال الجغرافي لهذه القبائل، بالإضافة الى طابع النشاط الاقتصادي الذي تتميز به هذه القبائل، وهو نشاط الرعي وكمية الصوف المنتجة لهذه المناطق، ومن ناحية أخري ان القيمة المالية للغرامة اكبر من القيمة مالية العشور نظرا لقلة المحاصيل الزراعية، بالإضافة الى الطابع الانتقامي الذي كانت تمارسه السلطة الفرنسية على هذه المناطق النائية، وأنها مناطق مازالت في مرحلة النفور والمقاومة للسلطة الفرنسية.

لقد حافظت السياسة الاستعمارية على نفس الضرائب التي كانت قائمة في الفترة العثمانية، وذلك للمحافظة على استمرار تدفق الأموال على خزينة البايليك، لكنها وضعت آليات لمراقبتها والتدقيق في جمعها بمساهمة المكاتب العربية التي يشرف عليها ضباط عسكريين بمساعدة فرق من الاهالي وظفوا في المكاتب العربية من جهة كادلاء ومخبرين للسلطة الفرنسية.

ضريبة الغريمة (الغرامة):

تميزت بها القبائل ذات الطابع الرعوي وذات المجال الجغرافي الواسع والتنقل والترحال، واهم هذه القبائل قبيلة الحراكتة وقبيلة النمامشة، وكانت تدفع في ثلاث مواسم، في فصل الشتاء والربيع والصيف، وكانت لهاتين القبيلتين دور كبير في الفترة العثمانية وفي الفترة الفرنسية، فكانت قبيلة الحراكتة تدفع ما قيمته 15000 فرنك كغرامة

[1]- المرجع نفسه، ص 24.

و1000رأس من الغنم و900فرنك كقيمة الحكور (الاراضي المستأجرة من البايليك) و2000 إلى 5000 فرنك كضريبة المشيخة (التعيين)، و800 فرنك في فصل كل الشتاء ومثله فصل كل الربيع.

أما قبيلة النمامشة فكانت تقدم 300 رأس من الغنم، ويمكن ان تدفع نقدا في ثلاث دفعات في السنة في موسم الشتاء 26000 فرنك وفصل الربيع 12500 فرنك وفي فصل الصيف 27500 فرنك[1].

ضرائب النشاط الحرفي (ضرائب ورسوم):

شملت النشطة الحرفية جميع الحرف في الفترة العثمانية، وكانت تتركز في المدن، فكان تنظيمها يخضع لقوانين تحدده الهيئة المشرفة على المهنة، وهذه المهنية تنتدب من يمثلها عند السلطة وعلاقة السلطة بالحرفيين، هي علاقة ضرائب لا غير، وكانت ضريبة الحرفة تتراوح بين نصف بوجو إلى بوجو عن كل محل أو ورشة في الشهر يقوم بتحصيلها أمين الحرفة إلى قائد الدار، الذي يقوم بدوره تقديمها الى البيت المالجي، وقد بلغت المبالغ المالية لكل حرفة سنويا وفق الجدول التالي:

جدول يبين قيمة الضرائب التي يدفعها أمناء الحرف لقايد الدار في الشرق الجزائري[2]

الحرفة	المدفوعات السنوية	ضريبة إضافية
أمين الحدادين	50 بوجو[3] سنوياً	
أمين الصبّانين	50 بوجو	ضريبة فوق العادة مقدارها 1440
أمين البرادعية	50بوجو.	اعداد مجاني لاحتياجات البايليك
أمين السراجين	100بوجو	
أمين العطارين	100بوجو	
أمين الدباغين	150بوجو خلال ستة أشهر	يدفع كل جلود الأغنام التي ذبحت

ضرائب الأسواق (المكوس والرّسوم):

كان اهتمام الماريشال فالي بتنظيم الأسواق ونشاطها عن طريق فرض رقابة صارمة لذلك أوجد مجلس ادارة الشرق الجزائري هيئة تحت رئاسة القائد الأعلى الفرنسي ومن نائب مقتصد العسكري والحاكم الأهلي (حمودة

[1]- نصرالدين سعيدوني، مرجع سابق، ص 78.

[2]- جدول من اعداد الباحث بناء على مرجع احمد سيساوي، ص ص 127-126.

[3]- بوجو قسنطينة في ذلك الوقت 90 سنتيماً فرنسيا، وقبل سنة 1830 كان يعادل 1,80 فرنك فرنسي.

الفقون) والخليفات وقائد الدار، مكلّفاً إيّاه باستلام حسابات القياد، وتسجيل العملية الضريبية بكامل معلوماتها المالية على سجل خاص بالضريبة المقبوضة سواءً عيناً أو نقداً. أما اهم القادة المكلفين بالمكوس والرسوم فهم:

- قائد السوق:

يفرض رسما على كل السلع والبضاعة التي تدخل الى السوق، ولا تستثنى الماشية والحيوانات، ولقد تعددت الأسواق منها اليومية، وتكون في المدن الكبرى مثل قسنطينة وعنابة وسكيكدة والمدن المستحدثة في الفترة الاستعمارية والأسبوعية وتكون في الأرياف. وهكذا فان مداخل المكوس تكون دائمة لتغذية خزينة المقاطعة.[1]

- قايدالباب:

مكلف بتحصيل رسم على السلع للحرفيين التي تباع في شوارع المدينة، وتكون رسوم نقدية وعينية وقد اعفي من هذا الرسم المواد الغذائية منها القمح والعسل والفحم، لأنها كانت ذات استهلاك واسع وقد وصل الى 20000 سنويا [(2)].

- الباش حمار: هو مكلف بوسائل النقل داخل المدن، ورسم هذا محدد على كل حيوان يدخل الى المدينة محملا بالبضائع. وكانت المحصلات من المكوس العينية يسلها القياد الى الإدارة العسكرية، التي تسلم بدورها لهم إيصالات للمحاسبة أمام المجلس، أما المكوس النقدية فتقدم لمقتصد الخزينة الذي بدوره يمدهم وصل للمحاسبة أمام المجلس البلدي المكون من الحاكم العسكري وممثلي المدينة من الأهالي، ليقدموا الحصيلة النهائية لحاكم المقاطعة في قسنطينة بالنسبة للشرق الجزائري[(3)].

لما تم احتلال قسنطينة سنة 1837 أسندت مهام تسييرها الى حمودة بن الفقون ومنحه الماريشال فالي صلاحيات واسعة وهامة. فهل كان لهذا التعيين الهام فرنسي هدف من ورائه ؟ أو كانت السلطة الفرنسية غير قادرة على تعيين جيوش من الموظفين لتسيير مقاطعة قسنطينة ؟هل وفاء الفقون لأحمد باي هو نفس الوفاء للاستعمار الفرنسي ؟

---

(1) – اعتبرت هذه الهيئة التي نصبت في كل الاسواق المرسمة هو تنظيم المداخيل و عملية ضبط الاموال و الضربة القاضية لتحويل الاملكلفين و تحويلهم الى وظائف تحت السلطة الفرنسية و يمكن مراقبة هذه الاسواق و تنظيمها.

(2) –انظر: قشي فاطمة الزهراء، الحرف والحرفيين في قسنطينة.

(3) – انظر: قشي، فاطمة الزهراء، قسنطينة المدينة والمجتمع في النصف الأول من القرن الثالث عشر للهجرة من أواخر القرن الثامن عشر إلىمنتصف القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ، إشراف محمد الهادي الشريف،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة تونس الأولى 1998.

لقد أوهمت فرنسا الجزائريون بسياستها، وان فرنسا قامت بمجازفة كبيرة تمثلت في إبقاء قيادة البلاد في يد أهاليها، شريطة الاعتراف بسلطة فرنسا في المنطقة. فالماريشال فالي رهن قيادة الشرق الجزائري في يد شيوخها وقيادها وأعيان مدنها، لكن تحت رقابة الضباط الفرنسيين في هذا الصدد يصرح فالي بقوله: « لم أغيّر شيئا في عادات وعرف البايليك، وظلت مثلما كانت عليه في عهد الحاج أحمد باي»،[1] فكان حمودة بن الفقون يعين القادة والشيوخ والأعيان وحافظ على مراسيم التعيين التقليدية، لأن فيها شأن دفع الضرائب واستقرار الوضع وتحقيق لادعاءات فرنسا إنها لم تأت إلا لرفع الغبن على الجزائريين المسلط من طرف العثمانيين، والظاهر هذا ما ظهر لعامة الناس لكنها مراوغة ومخادعة من طرف استعمار لا يعترف بالصداقة ولا الإنسانية.

فالمادة التاسعة من مرسوم 30 سبتمبر 1838 الذي يحدد ثوب الشرف الذي يحمله القادة والخلايف وشيوخ القبائل والأعيان، لهدف يرمي إليه الماريشال فالي حيث يقول: «يضمن مورد وثروة و قيمة الرجال سلطة غير قابلة للنقاش على إخوانهم في الدّين، وهكذا فلا يمكن أن يكون ولائهم و وفائهم لفرنسا محل نقاش»[2].

وهؤلاء القادة الذين تم تعينهم من طرف حمودة بن الفقون[3] حسب التقاليد هم:

- أحمد بن الشريف شيخ أولاد ريغة.[4]
- الآغا بوزيان بن العلمي
- ابن هني قايد عامر الغرابة
- العربي بن عون قايد التلاغمة
- العربي بن العلي قايد عامر الشراقة.

(1) – تصريح الماريشال فالي انه لم يغير شيءا من النظام انه ابقى على الهيئات و دعمها بمراقبة من الضباط عسكريين و بسجلات تنظيمية

(2)–C. A. O. M. : Valée au ministre de la guerre: Alger, 10 mars 1838.

(3) – حمودة بن الشيخ الفقون عينه ولد السلطان و المريشال و الحاكم العسكري الفرنسي " برنيل " برتبة جنرال و قبل سفر ابن السلطان و الماريشال طلب حمودة الفقون ان يفوض له ان يعيد تنظيم المدينة فكان له ذلك .

(4)– قيادة ريغة في العهد التركي و بداية الإحتلال الفرنسي هي القيادة الإدارية والسياسية لعرش ريغة المسماة مشيخة، وقيادة قصرالطير معقل قبيلة ريغة بقيادة عائلة أولاد وادفل البُوعَبدلية، مُمثلةً في سنة 1838م بـ أحمد شريف بن شيخ ساعد بن الحاج قسوم لِصَفْ ريغة ظهارة و بصغير بن لعروسي بن شيخ مسعود لِصَفْ ريغة لقبالة وهذه القيادة تضم الدَواوير التالية و التي تُشبه إلى حد بعيد ما يُقابل حاليًا البلديات وهم ريغة ظَّهَّارة : خربة قصر الطير، عين لقصر، شط المالح، قبلة أزديم أولاد مَحَّلَة، بلاد رأس الماء (المالحَ و الرْمَايَلْ)، بلاد محجوبة، عين تيطيست، أولاد أبراهم، أولاد بوطارة، أولاد عبد الواحد، بلاد لارباع، أولاد سي أحمد، قَّلال، جزء من أولاد تبان.

- ابن العطار قايد ميلة.
- شيوخ الحراكتة
- قايد العزل
- شيخ زواغة
- القايد أحمد بن هني
- قايد أولاد داود.
- قايد سدراتة
- شيخ سدراتة
- قايد العشور.
- شيخ ابن عز الدين.
- محمد الصغير بن فرحات بن مراد في منصب قايد على قبيلة" قرفة "

أما أولاد عبدالنور التي فقسمت إلى سبع مشيخات في عهد فالي،و وضع" قياد" عليها وهم على التوالي.

- الحاج أحمد بن زكري من أعيان قسنطينة كانت عائلته تتقلّد منصب باش سيار وباش سايس
- محمد بوعزيز بن قانة أحد أفراد عائلة شيخ العرب
- صالح بن بابا أحمد من العائلات التي كانت تتقلد المناصب في قبيلة الزمول[1].
- السعودي بن علاّل قلّده الجنر النيغري برنوس القيادة سنة 1839م.
- الشيخ بو روبي قائدا على قبيلة بني مهنة الجوابلية
- صالح بن علي بن بوزيد أسنده الماريشال فالي إدارة شؤون قبيلة الحراكتة.[2]
- أحمد باي بن شنّوف من عائلة بن شنّوف قائداً على الاوراس والزاب الشرقي[3].

---

[1] - احمد سيساوي، نفس المرجع ص 158.

[2] - يعرف فيرو Feraud عن قبيلة الحراكتة: قبيلة السگنية، والتي يُطلق عليها اسم: الخرارب، ومعناها: الفِرَق، وهي تنتمي مثلها مثل الحراكتة إلى بني هلال، ولكنها تضم بطون عديدة منحدرة من أصول شتّى، ومنها : السّلاوة : ويقولون أنّ أصلهُم من سوريا، أولاد داود، أولاد بوعافية وأولاد سي عمر، أولاد سي موسى المرابطي، سدراتا، أولاد قاسم، بني وجانة، أولاد عياد، وأصلهم من مرابط سيدي مبروك في قسنطينة؛ النّوادرية : وأصلهم من مرابط مغربي؛ أولاد ملاّلة : وأصلهم من بربر سدويكش.

[3] - مرجع سابق، ص 109

هكذا استطاع فالي ان ينص هيئات محلية تقليدية لتحقيق أهدافه بأقل المصاريف، ودون ان يجعل اضطربات بينه وبين السلطات المحلية التقليدية، وعن طريقها يبتز ما كان تبتزه السلطة العثمانية قبله،وحقق فالي بهذه الإجراءات ما صرح به، وبذلك تعتبر القيادة من أهم العناصر الأساسية في مفهوم النظام الفرنسي الجديد، وفق منطق فالي المنظّر و قائد الجيش الاستعماري على حدّ السّواء، يقول فالي« :لقد أعفيت الخلفيات والقياد من دفع كل حق تنصيب (تولية)، و اعتقدت أنه الكرامة فرنسا التخلي عن هذا العرف، و أرغمت فقط الخليفيات كدليل تبعية على من حمل حصان اوسرجا».[1]

تنظيم الضرائب في عهد الماريشال فالي لأرياف الشرق الجزائري:

كانت الضريبة هي التي تحدد علاقة السلطة الفرنسية بالقبائل كما كانت العادة حسب التقسيم الجغرافي الجديد، قسمت المنطقة الى منطقة شرقية ومنطقة غربية على كل منها قايد يقومان بتحصيل الضرائب في المنطقة الموكل عليها، ينتقل هذان القائدان إلى مضارب القبائل لمعاينة المحاصيل وتقديرها بالتقريب؛ وهي عملية تفتيشية تبدأ في فصل الحصاد. وكانت عملية نقل الحبوب المحصلة من العشور موكلة إلى مزارعي البايليك. ويأخذ القياد واحد بوجو عن كل ملكية، واثنين (02)بوجو على كل زويجة مزروعة، و يصرف المبلغان المقبوضان لصالح الصبايحية التي تصحب القائدين في مهمتهما المذكورة، كما يستفيد القائدين من الباقي ويسلم القائدان محصولهما إلى الأغا، وعدا الحكر و العشور فإن البايليك يأخذ ضريبة التبن التي كان المزارعون يحملونها إلى مدينة قسنطينة، وهناك قايد ثالث يسمى قايد عزل البايليك مكلف بإدارة ممتلكات البايليك.

يقول فالي: «هذا التنظيم للجباية يتماشى وتقاليد البلاد. فجزء من الجباية يبقى لرئيس العشيرة المسؤول الأول عن الجباية، و جزء مخصص لدفع رواتب الصبايحية المساعدين، ولايمكننا هدم هذه العادة فهي الرابطة الوحيدة التي تبقي الأعيان مرتبطين بقضيتنا».[2] ومن الجباية المذكورة فالقايد المكلف بالجباية يحتفظ:

1 – بربع من الحبوب.

2- بنصف من الحكر.

3- الباقي يدفع إلى خزينة الدولة و ينقل من طرف العشائر إلى قسنطينة.

---

[1] – مرجع سابق، ص 101.

[2] - منح الاعيان التي عهدت لها جباية الضرائب امتيازات محدودة تحت المراقبة عن طريق التسجيلات و الضباط الساهرين و الادارة من المكاتب العربية .

و بشأن تكليف القياد وشيوخ القبيلة بجمع الضرائب يقول فالي: «أما بالنسبة للسلطة الفرنسية فإن استلام الضرائب تتولاه فرق من الصبايحية النظاميين،[1] و الذين على رؤساء العرب أن يقدّموا لهم الحساب الأول لجبايتهم، و عن طريق الصبايحية المنتدبين رسمياً لهذه المهمة يعرف القادة العسكريون ماتمّت جبايته و الصعوبات التي واجهتهم، وهذا النظام الذي كان معتمدا ًفي عهد الحاج أحمد باي، يقول فالي، هو نظام بسيط يتناسب مع عادات العرب لذا أمرت بمواصلة أتّباعه»[2].

أما بالنسبة للمنطقة الثالثة التي استقرت عليها القبائل شبه المستقلة،[3] فقد قبل هؤلاء الشيوخ التبعية للبايليك، على أساس جباية الضرائب من القبائل المتواجدة بأقاليمهم المنحصرة في الاستفادة من عشر الضريبة، فقد أبقى فالي على استقلالية أولئك الشيوخ محافظا على وضعهم السّابق، مكلّفين قبل كل شيء بجباية الضرائب أمّا الخلفاء الذين كانوا شيوخاً على هذه القبائل، فالشرط الأكثر أهمية حسب الرسوم هو دفع الضريبة، فالمادة الخامسة من المرسوم تفرض على الخليفيات الإلزامية دفع العشور والحكر لحساب فرنسا، يقول فالي: «يجب عليهم إدخال إجمالي العشور والاشتراك من التّبن داخل المخازن المكوّن من ثلثي الحكر الذي يدفع نقدا ًيجب أن

---

(1) – ثورة الصبايحية و الكبلوتي في منطقة سوق أهراس و الحدود الشرقية سنة 1871م.ينتسب محمد الكبلوتي بن الطاهر الى عائلة الحنانشة التي تقطن في شرق جبال الأوراس ، تمرد في أواخر الستينات من القرن الثامن عشر على الفرنسيين ، وقام بقيادة مقاومة بالأوراس لم تدم طويلا نظرا لعدم تناسب قواته مع القوات الإستدمارية ، فلجأ إلى تونس أين اتصل بالعائلات اللاجئة هناك ، وقام بحملة تحريضية في أوساطهم لتجنيدهم في الجهاد ضد الفرنسيين ، وفعلا استطاع أن يكون قوة لا يستهان بها ، فقام بشن غارات و هجومات على فلول الجيوش الفرنسية و حامياتها بالجزائر من القالة شمالا إلى تبسة جنوبا حتى مشارف الصحراء. بعد ثورة الصبايحية و مشاركته فيها ، فسافر بصفة سرية بحرا من ميناء حلق الوادي سنة 1872 م ، و بعد وصوله إلى مالطة استقر هناك لفترة قصيرة ، لكنه عاد متخفيا إلى تونس ليواصل مسيرة الجهاد لكن العيون التي كانت تترصده و تبحث عنه أعلمت السلطات التونسية بنشاطه الثوري ، فانطلقت حملات التفتيش عليه من جديد حتى سنة 1875 حيث تم طرده بصفة نهائية من تونس رفقة المجاهد بن ناصر بن شهرة، ليسافر إلى دمشق للالتحاق بالجزائريين المقيمين بها و خاصة أصدقاؤه المقرانيين هناك . وسوف نتعرض إلى مشاركته في ثورة الصبايحية سنة 1871 م، والصبايحية من المتطوعين الجزائريين في زمالات شرق البلاد بالطارف و القالة و بوحجار يعود اندلاع هذه الانتفاضة في بدايتها إلى القرار الذي أصدره وزير الحربية الفرنسي بتاريخ 18 جانفي 1871 القاضي بنقل عدد كبير من قوات الصبايحية إلى أوربا للمشاركة إلى جانب فرنسا في حربها ضد بروسيا مع بداية عام 1871. وهو القرار الذي لم يقبل به الصبايحية فثاروا ضده وكانت البداية من مناطق تواجدهم إبتداء من منطقة مجبر بعمالة التيطري إلى الطارف بالشرق الجزائري لتعم كل مناطق الحدود الشرقية.

(2) – نفس المرجع السابق،ص 112.

(3) – المقصود بهذه القبائل هي التي لم تصل اليها السلطة الستعماري من الاحتلال و لم تعلن الولاء لفرنسا و هي التي كانت متمردة في اغلب الاحيان ضد السلطة العثمانية

يصب في الخزينة، و ثلثى ترك للخليفيات. وعن طريق هذا التخلي لايحصلون على أيّ حقّ في أي معاملة بحيث يتدبّرون كل نفقات إدارتهم».

و هكذا أصبح القياد و الشيوخ الكبار يتقاضون مرتباتهم من رعاياهم. إنّ أهم الشروط التي حدّدها فالي بعد تنصيب القياد لممارسة السلطة على الشيوخ أن يتعهّدوا بجمع الضريبة ودفعها للإدارة الفرنسية،ويجب أن لاتتعدّى الرسوم المقدار الذي كانت تدفعه القبائل للحاج أحمد باي، و أنّ العرب لايدفعون سوى الحكر والعشور،وهذه الضريبةحدّدها فالي كما يلي:

المادةالأولى: من قانون القيادة تنصّ على أنه: «لا يجوز للقايد أن يجبي من السكان إلاّ العشر المتعارف عليه والمتمثل في مقياس عنابة على كلّ زوج من الثيران إضافة إلى الحق المسمّى الحكر؛ و هو عبارة عن 26 فرنكا و 40 سنتيما عن كل زوج من الثيران».[1]

المادةالثانية: القايد المكلف بجباية الضريبة يحتفظ ب:

1-ربع الحبوب.

2-نصف الحكر.

3- الباقي لفرنسا.

يمكن أن تستخلص الضرائب المحصّلة من الحكر والعشور،فقد كانت أملاك البايليك تتكوّن من 114 عزل على شكل كراء من قبل قايد الدار، و عائداتها 40000 فرنك و2500 حمولة قمح، ونفس الكمية من الحنطة، وقد خصّص 104 عزل للجباري،[2] وكان على عزل جابدة جباري دفع 12 حمولة من القمح و نفس الكمية من الحنطة، فقد وصل عدد الجابدة جباري المستقلة في الإقليم إلى 225 جابدة جباري، وكان على كل جابدة جباري دفع 2 بوجو لقايد الدار.[3]

---

(1) – احمد سيساوي ، مرجع سابق ، ص 114.

(2) – عزل الجابري كان بايليك قسنطينة مميز به و هذا يفسر لنا مدى تعامل بايات قسنطينة مع هذا النظام لانه يضمن امتيازات اطثر لنظام البايليك و حاشية الباي

(3) – عرفت السلطة الفرنسية اهمية هذا المنصب و دوره في التعامل مع سكان الشرق الجزائري ،لذلك ابقت عليه لتطمئن السكان على بقاء النظام المعهود و الذي لا يثير بين السلطة الاستعمارية و السكان نوع من التغيير .و كذلك لتظمن استمرار مداخيل حزينة الاقليم ،و عملت عل ضبطه لكي لا يكون هناك تحويل للاموال او المؤن و بالتدرج حولت هذه المناصب الى وظائف رسمية .و تسجيلات يمكنها من مراقبة المداخيل الضريبية .

أما عائدات الجباري في الإجمال فقد كانت 2812 حمولة ونصف من القمح ونفس الكمية من الحنطة في حين وصلت كمية القش(التبن) الإجمالية على كل الإقليم إلى حوالي 10000 (حمولة) والحمولة تزن 50 كلغ تقريباً. أما حقوق التعيين فقد وصلت إلى 20000 فرنكا، و أمّا كمية الجابدة المستقلة في كل أنحاء الإقليم فقد كان عليها دفع الحكر و العشور المقدّر مابين 10000 و25 ألف فرنك عن كلّ جابدة تقريباً، ساهمت في هذا الاستغلال 150 قبيلة، وقد بلغت ضرائب الحبوب الصادرة عن العشور المجموع من القبائل و الملكيات الخاصة والجباري 20000حمولة من القمح و نفس الكمية من الشعير[1].

نلاحظ أن فالي قد ركّز على الضرائب عناصر أساسيا في نظام الحكم الفرنسي، إذ قام بإحصاء وجرد كل القبائل التابعة لبايليك الشرق، وتحديدالقيمة الضرائب لكل واحدة منها، مثلما جاء به تقرير" نيال" عدد القبائل 151قبيلة، التي كانت تدفع الحكر والعشور ولا تتعدى رسومها تلك التي كانت تدفعها في عهد الحاج أحمد باي[2].

احتفظ الماريشال فالي بجباية الضرائب التي كانت في عهد الحاج أحمد باي، بل قلص من ضرائب تنصيب، لكنه عمل على ضبطها ومراقبتها أكثر مما كانت عليه في أواخر الفترة العثمانية في الشرق الجزائري، وما يلاحظ ان تعدد الضرائب وتنوعها يبرز مدى ثراء الشرق الجزائري وحيويته الاقتصادية، وأما بالنسبة للهيئة المكلفة بجباية الضرائب فكانت أكثر جدية ومقننة، هذا يبين لنا قوة النظام العثماني في المسائل التنظيمية[3].

الضرائب في عهد الجنرال بيجو:

عمد بيجو في تنظيم الضرائب على تنظيم الأهالي، وعلى أساس تنظيم الاهالي تسهل عملية فرض الضرائب[4]،ففي عهد الماريشال فالي، انتهج سياسة جباية الضرائب على نظام الإبقاء على الضرائب المفروضة في العهد العثماني، وكانت السلطة الاستعمارية تستند على الضرائب التي كانت تستخلصها من الاهالي[5].

اتخذت السلطة الاستعمارية أساليب مختلفة للتخفيف من النفقاتها في الجزائر بأقل التكاليف، لذلك استندت الى طريقة الاعتماد على الأنظمة الموروثة من السلطة العثمانية، حيث أبقت على نفس الهيئات الممثلة في الاهالي

[1] – أحمد سيساوي، النظام البايلكي، مرجع سابق ص 198.
[2] – أحمد سيساوي ، مرجع سابق،ص 212.
[3] – نفس المرجع، ص 216.
[4] –،مرجع سابق، ص 215.
[5] – نفس المرجع 217

والشخصيات التي تمثلهم، لكي لا تجعل من الهيئات المستحدثة الجديدة نفقات تتحملها،[1] بل جردت الجزائريين من مسؤوليتهم المعهودة لتجعلهم موظفين تحت سلطتها حيث صرح بقوله: «لقد كنت أقول ومازلت إن الشروع في تنظيم الضرائب العربية. حسب الأفكار ومبادئ المحاسبة المطبقة على الجباية الفرنسية غير مناسب»[2].

وهنا ان لا يجعل النظام الضريبي في الجزائر كمثله الموجود في فرنسا، وهنا ليبرز للرأي الفرنسي الاستعماري وللأوربيين المتواجدون في الجزائر ان تجسيد الاستعمار، وايجاد فوارق بين الشعب الفرنسي الذي يستثنى من الكثير من الضرائب المفروضة على الجزائريين، ويصرح أيضا ويقول: «والخلاصة التي تفرض نفسها طبيعياً هي من الصعب جدا تشبيه الضريبة العربية بالضريبة الفرنسية» [3]، لقد اعتمد على الضرائب المعروفة عند الجزائريين، لكي لا يثير مشاعرهم أو يزيد من إثارتهم وهي مراوغة الى حين تستقر الامر بفرنسا في الجزائر، وهنا يصرح بقوله: « ويجب الامتثال للعرف فيما يخص الضرائب و تحديدها وتحصيلها، بل الاعتماد على الأشكال المتعارف عليها»[4].

وصرح بيجو بذلك استمر يرتكز على نفس أسس حكم الموروثة من الفترة العثمانية وهي المركزية والمخزن والأعيان، وبالتالي لم يحدث أي تغيير على أنواع الضريبة التي كان يجربها في العهد العثماني، و لا أي تعديل على الجهاز الذي كان تولى تحديدو تحصيل الضريبة؛ أي الإبقاء على الهيئة التي كانت تتولى جباية الضريبة المقتبسة من نظام البايليك، واختيارهم من الأسر التقليدية مع المحافظة على امتيازاتها و توليتها التقليدية، و إدخال بعض التعديلات على مصادر الدخل و نسبة الضرائب حتى تتماشى مع المشروع الاستعماري. وينطلق التحليلهنا من مؤسسة البايليك المالية قبل الاحتلال؛ أي في العهد العثماني.

أولاً. ماهي أنواع الضرائب ؟

ثانياً. ماهو الجهاز الذي يتولى تحديد و تحصيل الضريبة؟

ماهي الاقتباسات و التعديلات التي أدخلها الماريشال بيجو على نظام الضريبي في الجزائر؟

وكيف أدمجت هذه المؤسسة في المشروع الاستعماري؟

تطور التنظيمات الضريبية في فترة الجنرال بيجو:

---

(1) – الالقاب و المناصب و الهيئات و بقت على حالها ، في عهد بيجو لان ذلك يوهم السكان بان السلطة الفرنسية جاءت فعلا لتثبيت هؤلاء من حقوقهم و ارزاقهم التي عهدوا عليها و لكي لا تزيد من نفقات الادارة و اضافة الى ذلك لم يتحقق للسلطة الفرنسية العدد الكافي من المهاجرين الى الجزائر لتغطية عجز الادارة التي تسير الجزائر.

(2)– نفس المرجع، ص 217

(3)– نفس المرجع سابق، ص 219.

(4)–نفس المرجع السابق، ص 221.

لما تولى بيجو الحكم في الجزائر وجد نظام ضريبي يخضع له سكان الشرق الجزائري للسلطة العثمانية، فما هو النظام الضريبي الذي خضع له السكان في الجزائر في عهد الجنرال بيجو؟ هل هو نظام جديد صرف ؟ أم أبقى على نظام السلطة العثمانية في الشرق الجزائري ؟

لقد كانت الضرائب في الفترة العثمانية تفرض على الأراضي والمواشي بصفة خاصة وتنقسم إلى أربعة أقسام وهي العشور والحكور والغرامة واللزمة[1]، إلا أن هذه الأقسام كانت تفرض على المناطق الموالية والخاضعة فعلا للسلطة العثمانية، لأن الكثير من القبائل كانت معادية أو مستعصية عن طاعة السلطة العثمانية، وهذا ما دفع بالبايات من اتخاذ طرق عقابية على المناطق الرافضة لدفع الضرائب وهي شن حملات عسكرية عليها وفي هذه الحالات كانت لا تخضع لقوانين الضريبة المعمول بها بل تجرد القبائل من كل ما تستطيع الحملة العسكرية أن تجردها منه، هذا ما رفع مصداقية النظام الضريبي في الفترة العثمانية، لكن الجنرال بيجو استنبط نظامه الضريبي من التزاوج بين ما كان في الفترة العثمانية وما أقرته السياسة الفرنسية، وهذا ليس رغبة في الجزائريين ولكن لكي لا يغير طبيعة المدفوعات التي توارثها المجتمع الجزائري.

ولكي لا يثير الرأي العام الجزائري بطرق التغيير التي تحصل في الجزائر ويضمن استمرارية تدفق الأموال على خزينة الجزائر التي أصبحت رهينة السياسة الاستعمارية وبذلك ألغى ضريبة الغرامة واللزمة وأبقى على ضريبة العشور وهو دفع عشر المحصول من الحبوب هذا على نشاط فلاحة الأرض، كذلك أبقى على ضريبة الزكاةعلى الحيوانات(المواشي) وفق الشريعة الإسلامية[2]. ولما تولى بيجو الحكم أبقى على النظام المالي للأمير، إلا أنه أعاد تنظيم الإدارة وعين موظف فرنسي يتولى شؤون الضرائب ويتولى مراقبة المكلفين بجباية الضرائب من الجزائريين تحت إشراف المكاتب العربية، وقد ظل شيوخ القبائل والبشوات والأغوات هم المكلفون بهذه العملية لكن تحت مراقبة المكاتب العربية التي كان يشرف عليها ضابط عسكري لتكون تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي، إن من بين الشروط التولية على المناصب مثل الخليفة والباشا والأغا والقائد وشيوخ القبائل وكل الألقاب يتعهدوا بجمع الضرائب على المناطق التي يتواجدون فيها أو يشرفون عليها، على أساس أن تكون على نفس الضريبة التي حددها الأمير عبد القادر في تنظيم إمارته. فالحبوب هي دفع العشر من المحصول أما الزكاة فالجدول التالي يبين لنا كيفية تحديد الضريبة الزكاة على الماشية.

---

(1)- للتعريف على هذه المصطلحات ارجع للفصل الثاني من البحث.

(2)- Julien André Ch: Histoire de l'Algérie contemporaine, 1827-1871, 2ème édition, Paris, PUF, 1979, p. 184.

جدول يبين تحديد ضريبة (الزكاة)الماشية[1]

نوع الماشية	النصاب	قيمة الضريبة من الزكاة
الأغنام	100	01
الأبقار	40	01
الإبل	40	01

لقد أبقى الماريشال فالي بالنسبة للشرق الجزائري على إبقاء ضريبة الحكور سارية على أساس ضريبة ثابتة قدر ب 20 فرنك على كل المناطق التي كانت تحت السيطرة الفرنسية، وأبقى على ضريبة اللزمة التي كانت مفروضة منذ فترة السلطة العثمانية، وكانت تفرض على المناطق الجبلية النائية والمناطق الصحراوية، فحسب التقليد كانت تدفع 50 فرنك سنويا لكل رأس من الإبل و25 فرنك لكل خروف، أما قبائل جرجرة فكانت تدفع قبيلة بني عباس 4584 فرنك وقبيلة مجانة 10534 فرنك وبني عيدل 4333 فرنك، وكانت ضريبة العشور والزكاة تدفع عينا لكن ضريبة الحكور كانت تدفع نقدا في عهد بيجو[2].

إن بيجو اتخذ نظام ضريبي خاص بسكان مناطق الصحراء، وكان يأخذ ضرائب الزكاة والعشور عينا أما غرامة الحكور فكانت تأخذ نقدا [3]. ونظرا لقلة العملة جاءت أمرية 17جانفي 1845 تنظم الضرائب بشكل رسمي[4]و تنص على ما يلي: « ان الضريبة التي يدفعها العرب رغم تحديدها بالعملة " وهذا ترخيص من الحاكم العام يمكننا تحصيلها عينا» وقي العشور والزكاة تحت حكم نظام بيجو. ويرى البعض ان هذا التقليد يراد المحافظة عليه وفي هذا الصدد يصرح بيجو بقوله: «نحتاج إلى حبوب لمؤسساتنا الداخلية، وبما إننا ننقل العشور إلى مخازننا فإن هذا يعفينا من مصاريف نقل معتبرة»[5].

لقد اهتم بيجو بالزكاة العينية لأن فيه قوة، فرغم ان العملة لها دور اقتصادي في خزينة الدولة الفرنسية، إلا اننا نجد المواد الغذائية هي أهم عند الحاجة خاصة في الأزمات السياسية، وأن الحبوب تبقى تحافظ على رمزيتها الاقتصادية اكبر، لم تكن هذه الضرائب لوحدها بل كانت هناك ضرائب مكملة مثل ضريبة العوائد واللزمة التي تفرض على القبائل ومنها ضريبة المعونة.

---

(1)- أحمد سيساوي، مرجع سابق، بتصرف، ص 222.

(2)- Circulaire du 6 août 184.

(3)- نصرالدين سعيدوني، النظام المالي، ص 145.

(4)- صالح فركوس، المرجع السابق،ص238 .

(5)- Bugeaud au ministre de la guerre: ACCA 2EE4, 24 août 1843, p. 229.

ضريبة المعونة: يمكننا ان نسميها ضريبة الحرب، كانت القبائل تدفعها حسب الأقاليم. فقبيلة فليتة كانت تساهم ب 150000 بوجو وقبيلة هاشم الغرابة تساهم ب 20000 بوجو، وقبيلة هاشم الشراقة تساهم ب 20000 بوجو(1).

ضريبة البرنوس: كانت سنوية ويدفعها كل المعنيون المناصب مثل الشيخ والقائد والأغا ورؤساء القبائل مقابل قفطان التولية. أما بيجو فإنه ألغى ضريبة المعونة ويمكن يرجع ذلك إلى جلب القبائل وإبعادهم على المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي(2).

ضريبة الحق في الأسواق الأسبوعية وحق السخرة: كانت من مهام القياد جمع مكوس الأسواق الأسبوعية التي تقام خاصة في المدن الكبرى وهي ضرائب كبيرة إذا ما قورنت بالضرائب السالفة الذكر.

– ضريبة التويزة: وهي ضريبة تفرض على العمل الجماعي في عمليات الحرث والحصاد والدرس بالمجان بين *الأفراد المتطوعين*(3).

ضريبة الخطية (الغرامة): وحافظ بيجو على مصدر المعتاد في العهد العثماني؛كانت ضريبة الغرامة تفرض على الجزائريين منذ الفترة العثمانية على القبائل، واستمرت السلطات الفرنسية على فرضها على القبائل ففي سنة 1843 فرضت السلطات الفرنسية على قبائل إيدوغ وقبيلة الحنانشة قدرت بمليون فرنك(4)، أما بالنسبة للعقوبات (الخطية) التي كان يفرضها المخزن فقد دعمتها السلطة الفرنسية في عهد بيجو وهي ثلاثة أنواع الجلد أو الضرب بالعصا، والغرامة الخطية من المال والإعدام، وهي من صلاحيات القياد، فلهم الحق في تطيق الغرامات وتصل الى 50 فرنك والخليفة يمكن أن يفرض غرامة تصل إلى 100 فرنك (5).

ضريبة عزل البايليك: استغل بيجو التقاليد الموروثة من السلطة العثمانية وهي ضريبة الحكور، بعدما اصبحت أراضي البايليك تابعة للسلطة الفرنسية بعد قرار المصادرة لها. لقد سن الماريشال فالي قرار حول بموجبه أراضي البايليك إلى فرع من فروع الموارد العامة، وأبقى على وظيفة قائد العزل الذي كان من مهامه ادارة ممتلكات الخزينة الفرنسية، وحافظ على ضريبة الحكر التي حددت في عهده ب 20 فرنك (6)، وأبقى بيجو حق السخرة

(1)– أنظرسعيدوني :المصدرالسابق، ص5 .
(2)– احمد سيساوي، مرجع سابق ص 229
(3)– نفسه ص 233
(4) – نفسه ص 235
(5)–محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 132.
(6)– احمد سيساوي، مرجع سابق، 232.

(التويزة) حيث تقوم القبائل بحرث وزرع وحصاد أراضي البايليك بالمجان التي أصبحت تحت سلطة السلطة الفرنسية. [1]

ضريبة المكس ورسوم الأسواق: تأتي في المرتبة الثانية بعد رسوم الأرض وهي من المداخيل الهامة معول عليها في خزينة الشرق الجزائري[2]، ولقد كانت لفرنسا تاريخ في التجارة في منطقة الشرق الجزائري منذ الفترة العثمانية، ويرجع الى الشركة الملكية الإفريقية التي كانت تحض بامتيازات واسعة، وخاصة في تجارة الحبوب والجلود والصوف والشمع والمرجان بإيعاز من بوشناق وبكري' اللذان كانت لهم امتيازات وعلاقات تجارية مع الشركة الملكية الإفريقية[3]، واستغل بيجو نفس الدخل لمختلف الرسوم للأسواق التي كانت في العهد العثماني؛ فأبقى بالنسبة للمدن على قايد الباب الذيكان يتكفل بتحصيل المكوس على مختلف السلع و البضائع التي تدخل المدن[4]،و حددت ب.5% ولقد قدم لنا فيليكس أنطوان سنة 1848م إحصائيات على أهم السلع والبضائع التي تدخل أسواق كل من قسنطينة وعنابة وسطيف، وأهم المناطق التي تتعامل مع هذه الأسواق[5].

جدول يبين اهم أسواق المدن في الشرق الجزائري واهم المنتجات[6]

المدينة	قمح/هك	شعير/هك	أغنام/رأس	صوف/كغ	جلود بقر	قماش	المترددون
قسنطينة	40139	31193	24284	498911	22084	19557	495899
عنابة	92754	26069	12181	138000	9662	37701	76575
سطيف	2056	4922	7860	12940	1403	14603	14603

من خلال الجدول يظهر لنا أهم المنتجات ذات التعامل الواسع في الشرق الجزائري ومكانة كل مدينة في معاملاتها الاقتصادية وتطور مداخيلها من الضرائب المكس، الذي يساهم في تدعيم الخزينة الفرنسية في الشرق الجزائري، فمدينة قسنطينة تستأثر بالمراتب الاولى، ويرجع ذلك لدورها الريادي الاقتصادي المكس من الفترات السابقة، فنعتبره السوق الجهوي للشرق الجزائري، بالإضافة للأسواق المجاورة التي سنأتي على ذكرها.

[1]- نفسه ص 236

[2]- محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 126.

[3]- أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال،ا لشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، صص156 - 255.

[4]- انظر في هذا الفصل عنصر التجارة الخارجية في الشرق الجزائري.

[5]- Felix (A): Constantine centre économique, Marché de grain et tissus camilles et fourrure, Toulouse, France, p55.

[6] – عبدالقادر دحدوح، ص 354-356 بتصرف.

الأسواق الجهوية في الشرق الجزائري: حسب تقرير المجلس العام لمقاطعة قسنطينة لعام 1859م، يعتبر سوق مدينة قسنطينة مهما فيما يتعلق بالحبوب والصوف وأقل أهمية في المواشي،والزيت، والزبدة،والصابون. ويجتمعيومياً [1]، كماكانتتجتمعأسواقأسبوعيةفي الشرق الجزائري[2]،وأهمها:

1-سوق السبت بالخروب: على بعد 16 كم جنوب قسنطينة؛ وهوسوق معتبرٌ جداً. يتمون الجزارين في مدينة قسنطينة منه، ويرتاده والجزارين من باتنة وسطيف، ويشتري منه تجار البقر القطعان التي يبيعونها غرب المنطقة وصولاً إلى الجزائر فكان تقييمنا لأعداد المواشي الداخلة إلى السوق فكانت 12000 خروف، و 1500عجل و 70حصان و 130بغل. وتعرض سلع متنوعة على المتسوقين من أهل المدن والأرياف المحاذية لقسنطينة والبعيدة للتموين بما يحتاجونه من مواد غذائية ونسيجية منها و الصوف، و الزبدة، والقطران، والزرابي و الأقمشة الآتية من الجنوب والأنسجة الخاصة بالخيام و التليس، والتمور، أما الحبوب فشبه منعدمة.

2-سوق الاثنين في السمندو: (زيغو ديوسف)،على بعد 28 كم من مدينة قسنطينة، وسوق الثلاثاء في بيزو(ديدوش مراد) على بعد 14 كم شمال المدينة. لا يحتويان تقريباً على المواشي و الحبوب، ولكنهما مهمان على الصعيد الإداري حيث تُتداول فيه الأخبار وتُعقد فيه الصفقات.

3-سوق الأحد في سطيف مهم جداً يرتاده جزءٌ كبيرٌ من سكان منطقة القبائل للتزود باللحوم وتوجد به الماشية، و البهائم الموجهة للعمل وللركوب، والحبوب والزيت، والزبدة والفواكه الجافة والصابون، والأقمشة المحلية.

4-سوق بجاية: و يجتمع يومياً بالقرب من المدينة. و يذهب إليه سكان منطقة القبائل ليعرضوا فيه كمياتٍ كبيرةٍ من الزيت، والصابون، والفواكه الجافة، وقليلاً من الصوف، ولا توجد به ماشية ٌتقريباً. كما يجتمع سوقٌ آخر كل يوم خميس على أبواب المدينة يعرض فيه القمح، والشعير، والفول، واللحوم، والدجاج و الجوز.

سوق سكيكدة: (فيليب فيل)؛ وهو يومي تُباع فيه المواشي والحبوب الموجهة للاستهلاك.

سوق الجمعة بالحروش؛ و تباع فيه الماشية، والحبوب في فصل الخريف، والزيوت، والصابون والصوف.

سوق الأربعاء في عزابة: (جيماب) الذي كان مقصوداً جدا قبل إنشاء سوق الأحد في المنطقة العسكرية. ورغم ذلك فقد احتفظ ببعض الأهمية. وتباع فيه نفس السلع الموجودة في الحروش.

---

[1]- احمد سيساوي، مرجع سابق 357

[2]- سعيدوني :المصدرالسابق،ص254 .

سوق الثلاثاء بقالمة: و هو واحدٌ من أهم أسواق المقاطعة، ولقد تناقصت أهميته شيئاً فشيئاً بإنشاء أسواقٍ أخرى، و أيضاً بتزايد عدد مربي الماشية في بعض المناطق. وهو سوق يختص في تجارة المواشي والحبوب. وسوق القالة اليومي لاتباع فيه سوى الحبوب والزيوت التي تستقدم بكميات كبيرة من أيالة تونس.

سوق الخميس بسوق أهراس: بونة، سوق المدينة اليومي. يتوجه الجزارين من عنابة إلى قالمة وسوق أهراس للتموين بالجزء الأكبر من الماشية التي يحتاجونها[1].

أما المداخيل الإقليمية في عهد الماريشال بيجو فقد قدرت حسب "روزي" و"كاريت" ب 6 ملايين فرنك[2]، وتفاصيل هذه المداخيل لسنة 1845 هي كالآتي:

جدول يبين اهم مصادر الجباية الضريبية في الشرق الجزائري في عهد بيجو[3]

نوع المنتوج	قيمة المنتوج /فرنك
منتجاتغاب 20. 000	000 .20
منتجات البناء	1. 876. 000
رسوم صيد المرجان	000 .130
قسط تجار المعادن	300 .1
بيع الغنائم المأخوذة من الحروب	000 .50
الزكاةوالمستحقاتالعربية	4. 100. 000
المجموع	300 .077 .16

المكاتب العربية الفرنسية ودورها في تنظيم مصلحة الضرائب:

أعلن بيجو عند تسلمه للسلطة في الجزائر ان الحكومة الفرنسية هدفها رفع الضرائب، لان الضرائب العربية كانت قليلة لا تتعدى 300000 فرنك سنة 1840[4]، وفعلا حقق ان في نهاية حكمه بلغت 16 مرة مما

(1)- احمد سيساوي، مرجع سابق، ص 130.

(2)- Conseil général de la province de Constantine, Session ordinaire de 1859, Rapport dupréfet, Administration des populations indigènes, Marchés, Op. Cit. , pp. 203-205.

(3) – احمد سيساوي، مرجع سابق،136.

(4)- احمد سيساوي، مرجع سابق، ص 131.

كانت عليه عند تسلمه السلطة في الجزائر[1]، بعدما أسس نظام جبائي تراقب جباية الضرائب وتحديدها، وتتمثل في المكاتب العربية التي قامت بدور هام يتمثل في إحصاء ما يلي:

عددالسكانفيكلعشيرةوفرقةودوار.

منتجاتكلعشيرةوعددفرسانها.

الضرائب التيكانت في عهد السلطة العثمانية[2].

وبداية من سنة 1854م شرعت المكاتب العربية في مراقبة عمليات تحديد وتوزيع الضرائب وأوكلت إلى زعماء الاهالي الخليفة والباشا آغا، فقد شرع المكلفون بالعملية فحددوا الضرائب وسجلوا المبالغ وقاموا بتنفيذ الغرامات على القبائل التي ترفض دفع الضريبة وقاموا بتقييم أعمال السخرة داخل القبائل [3].

هيئة الضرائب تعتمد على الاهالي في جباية:

بعد تنصيب المكاتب العربية، أبقى بيجو على هرمية سلطة التي كانت توكل جباية الضرائب إلى الخليفة، الآغا. ففي فترة الزرع كان كلقايد قبيلة، بمساعدة شيوخها، يقوم بتقييم الأراضي المزروعة، ثم يرسل بهذا التقييم إلى رئيسا لمكتب العربي. واعتماداً على تلك الإحصائيات التي تقدم للمكاتب العربية تقوم الحكومة بتحديد الضرائب المفروضة على كل عشيرة؛ الزكاة في الربيع والعشور في الصيف. وبتقدير التحديد تقوم السلطة الفرنسية بإخبار قادة الأهالي، خلفاء وباشاوات والأغوات، وتأمرهم بالقيام بالجباية[4].

إذن فإن فرض الضريبة وجمعها على عكس تحديدها كانت من الأمور المسندة لرؤساء الأهالي؛ أي المكلفون الحقيقيون بجمع الضريبة هم رؤساء الأهالي، أما بالنسبة للسلطة الفرنسية فإن تحديد الضريبة تتولاه المكاتب العربية، وعلى رؤساء الأهالي أن يقدموا الحساب لهذه المكاتب، وللقيام بهذا يقوم الخليفة والباشاغا والأغا بإرسال المخازنية إلى كل دوار لجمع الضريبة لمساعدة القياد والشيوخ، وكان فرسان المخزن الذين يساعدون القياد لهم الحق في" الضيفة" والعلفة لهم ولجنودهم، وكان من مصلحة عدم التماطل في الدفع، إلى إطالة مدة حضور المخازنية، أو أن السلطة ترسل المدد الذي سيرعى في حقولهم ومراعيهم على حسابهم[5].

---

[1] – إسماعيل العربي :المقاومة الجزائرية تحت لواء الأميرعبدالقادر الجزائري،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط 2، 1982، ص 219.

[2]-Bugeaud à Carette, d'après M. Emerit: Les Saint-simoniens en Algérie, p. 143.

[3]– فلة قشاعي موساوي، النظام الضريبي، ص 65.

[4]–نصرالدين سعيدوني، النظام المالي، ص 52.

[5]– احمد سيساوي، مرجع سابق، ص 31.

إلغاء الوسطاء وتثبيت هيئة فرنسية لإدارة الضرائب:

لقد كان الماريشال بيجو يريد الوصول إلى الإدارة المباشرة التي تلغي هؤلاء الوسطاء و تحوّل رؤساء الأهالي إلى مجرد موظفين. تابعين للسلطة الفرنسية ويطبقون قراراتها وقوانينها.

سعت السلطة الاستعمارية الى تكريس سياسة تجعل من القبائل والجزائريون عامة موظفين تحت سلطتها، ففي عهد بيجو شرع في تطبيق نظام ضريبي يستفيد من العشر منه الخليفة والباشا والأغا من العشور والزكاة ثم ضبطت مرتبات هؤلاء لأنهم أصبحوا يعينون من طرف الفرنسيين ويتقاضون خلال السنة 12000فرنك للخليفة والباشا يتقاضى 5000فرنك أما الأغوات فهم على ثلاثة أصناف منهم من يتقاضى 1200فرنك ومنهم من يتقاضى 800 فرنك والصنف الأخير يتقاضى 300فرنك [1].

أما القياد والشيوخ فيتقاضون العشر من العشور والزكاة التي يتحصلون عليها، وأغلب هؤلاء كانوا من قبائل المخزن وهم العائلات المخزنية التقليدية[2].

جدول مداخيل المالية والعينية لاحدى عشر شهر الاولى لسنة 1842 م [3]

طبيعة المدخول	قسنطينة	عنابة	سطيف	سكيكدة	المجموع
المدفوعات المالية					
المدفوعات البلدية	68 .227,730	(1)	(2)	(3)	68 .227,730
الحكور وغنائم المقاومة	10 .392,490	60 .117,872	(4)	00 .12,929	70 .523,201
مداخيل الدومين	98 .287,873	(5)	(6)	(6)	98 .287,873
المجموع	76 .908,094	60 .117,872	//	00 .12,929	36 .1,038896
مدفوعات عينية(عشور)					
القمح	12 .12,842	70 .4,906	73 .4,466	29 .672	88 .23,887
الشعير	75 .9,489	13 .3,778	70 .3,393	35 .436	93 .17,097
التبن	73 .3,508	07 .664	//	50 .6	30 .4,179
الاخشاب	//	//	82 .2,755	//	82 .2,755
البرسيم	30 .31,032	80 .6,815	25 .10,562	67 .13,875	42 .62,2825

الملاحظات حول الجدول:

(1) -Bugeaud au ministre de la guerre: ACCA 2EE2, 10 juillet 1842, p. 217

(2)- احمد سيساوي، مرجع سابق، ص 232.

(3)- COUP D'OEL SUR L'ADMINISTRATION RANCAISE DANS LA PROVINCE DE ONSTANTINE. IMPRIMERIE DE H. OURNIER ET G^LE. PARIS. 1843. P. 42.

1- عائدات عنابة قضت من طرف الإدارة الفرنسية.

2- لم تدخل سطيف في إطار الضرائب البلدية، ساهمت بالضرائب العينية.

3- مدينة سكيكدة دفعت الضرائب للإدارة العسكرية، والضرائب العينية.

4- أموال الحكور لقبائل سطيف دفعت للخزينة العمومية لقسنطينة.

5- المواد المدفوعة تدفع إلى الإدارة العسكرية في الجزائر، مع تقرير معاينة.

6- سطيف وسكيكدة لا تدفع ضرائب الدومين.

7- إضافة الى هذه الكميات تضاف إليها 1,673قنطار و59كيلوغرام إنتاج بجاية وجيجل تتحصل على 63,959من التبن. في الشرق الجزائري.

إن الأوضاع في منطقة سطيف لم تستقر لتنصب ادارة قوية لفرض الضرائب،يقول ابو القاسم سعد الله :ادى الى نشاة البورجوازية صغيرة ريفية مركزة على وسائل موسطة الاهمية ،و ذلك ان الملكيا الكبيرة قد اخف و حل محلها الملكيا الصغيرة و ذلك اثر طبيق قانون سيناوس كونسلت 1863،[1] وهذا ما تفسره عدم مساهمة سطيف من الضرائب البلدية.[2] والضرائب الكولونيالية منحت في سنة 1843 ارتبفعت بما يقارب الثلث من سنة 1842، بدون أي إضافة في الرسم، الزيادة بلغت 2200892 فرنك و32 سنتيم، تمت من خلال مصالح الدومين والجمارك ومصلحة الضرائب حسب الجدول التالي:

جدول يبين الضرائب الكولونيالية لسنة 1843م[3].

مصالح الجباية	قيمة الجباية لكل ميدان
جباية مصلحة الدومين	679899. 81 فرنك فرنسي
جباية مصلحة الجمارك	62471. 02 فرنك فرنسي
جباية مصلحة الضرائب المختلفة	1458521. 49 فرنك فرنسي
المجموع	2200892. 32 فرنك فرنسي

[1]– ابو القاسم سعدالله ،الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900،الج 1 ، عالم المعرفة للنشر و التوزيع ، الجزائر 2009، ص 94.

[2]– جيلالي صاري ، الكارثة الديمغرافية ، مرجع ساق ، ص 276.

[3]- TABLEAU DE LA SITUATION DES ETABLISSEMENTS FRANÇAIS DANS L'ALGERIE (1843-1844). PARIS. IMPRIMERIEROYALE. MAI 1845,P296.

كذلك أوامر المسالك وجوازات السفر وشهادة حمل السلاح ودفاتر العمال وأقساط مساهمة التلاميذ المتوسطات الخ ارتفعت ب 40 %. الأسباب العامة التي أدت إلى الارتفاع في الثراء العقاري هو ارتفاع في ثمن بيع المحلات وكذلك بداية استثمار الأراضي، وكذلك حسن التسيير كذلك تحديث الإدارة للمصالح المعنية التي بموجبها ارتفعت إلى 96000 فرنك فرنسي. وثمن الإنتاج الذي حددته الإدارة العسكرية على أراضي الدومين أعطت أرباحا قدرت ب 140250 فرنك فرنسي، وهو إنتاج جديد للسلم والتشغيل لحملات الأعمال الثقافية.

إن بيع أشجار المشاتل لا تدخل في مدا خيل لأنها تقوم بأقل ثمن ولكن يضاف كتطور في التشجير كإنتاج الخاص تضاعف ثلاث مرات من سنة 1842م[1].

ارتفعت الحقوق التسجيل وحقوق الإنتاج إلى 159138. 82 فرنك فرنسي وسبب هذا الارتفاع يفسر تقديم 34926 عقد مهيأ زيادة عن سنة 1842.

ومن خلال قيمة العدد المكون للعقود لتحويلات العقود العقارية الثابتة والمنقولة الإجبارية وغير إجبارية من خلال القيم المحددة للأقساط حسب الجدول التالي:

جدول يبين حقوق التسجيل لبيع العقارات في الشرق الجزائري لسنة 1843م [2]

طبيعة عقد البيع	القيمة المالية / فرنك فرنسي
بيع ملكية مدنية	22 .1047061
بيع ملكية ريفية	95 .427950
بيع عقار	79 .1918825
بيع إجباري	79 .3757396
بيع وصل	70 .1113554
المجموع	42 .8264789

(1)- COUP D'ŒIL SUR L'ADMINISTRATION FRANCAISE DANS LA PROVINCE DE CONSTANTINE PAR UN CONSTANTINIEN. IMPRIMERIE DE H. FOURNIER ET CLE 1843. P. 43.

(2)- TABLEAU DE LA SITUATION DES ETABLISSEMENTS FRANÇAIS DANS L'ALGERIE(1843-1844). PARIS. IMPRIMERIE ROYALE. MAI 1845. P. 369.

الملاحظة على الجدول ان عمليات البيع اصبحت شائعة بين السكان في الشرق الجزائري جراء سياسة المصادرة التي قامت بها السلطة الاستعمارية، وخوفا من ان تنالهم هذه السياسة راح السكان يقومون ببيع أملاكهم وعقاراتهم ومحلاتهم للركود الذي شهدته منطقة الشرق الجزائر، إلا أن الإدارة الاستعمارية شجعت ذلك لدعم الخزينة العمومية من جهة وسياسة التفقير التي أصبح المجتمع في الشرق الجزائري يعيش محنها.

جدول يبين أهم الضرائب العينية التي يساهم بها الشرق الجزائري مقارنة بقية المناطق[1]

أنواع الضرائب	الجزائر	قسنطينة	وهران	المجموع
الحكور القبائل	497416	87800864	5000	88303282
العشور	24690852	106031575	19099313	151821740
الغريمة	6931616	22043407	9107463	38082471
غنائم المقاومة	15622530	11037915	7451109	34111554
ثمن الخيول المصادرة	217580	//	41500	259080
المجموع	49959979	226913761	35704385	312578123

يلاحظ من الجدول ان قيمة الضرائب اقليم قسنطينة اقل قيمة من الاقليم الغربي و الاقليم الاوسط و يرجع ذلك لعمليا المقاومة التي كانت مشتعلة و هي من العوامل التي اخرت عمليات الاسيطان في الشرق الجزائري ، وكانت الضرائب فرض اعباطيا مهما كان الظروف و المجاعا و الجوائح دون مراعاة احوال الفلاحين من فقر وغنى.[2]

جدول للالتزامات الثابتة والمدفوعات العينية لسنة 1843م[3]

طبيعة الالتزامات	الجزائر	قسنطينة	وهران	المجموع
خيول وبغال	//	201	1	202
جمال	//	63	89	152
ثيران وبقرات	215	1240	391	1846
أغنام وماعز	1801	//	5305	7106

[1] -TABLEAU DE LA SITUATION DES ETABLISSEMENTS FRANÇAIS DANS L'ALGERIE(1843-1844). PARIS. IMPRIMERIE ROYALE. MAI 1845. P. 369.

[2] – ابو القاسم سعدالله ، تاريخ الحركة الوطنية ،ج 1 ، مرجع سابق ،ص 78.

[3]- ibidem. P70.

جرار الزبدة	//	//	82	82
زرابي	//	//	04	04
قمح	3260006	277233211	8101555	318024772
شعير	90997246	209609447	56849565	357546258
التبن	496//	496759	5528	502287
خشب	//	480573	//	480573
الزيت الزيتون	//	//	56558	56558
التين مجفف	//	//	392	392

من الجدول يتبن لنا قيمة الالتزامات التي يساهم بها الشرق الجزائري مقارنة بالمقاطعات الأخرى، فيظهر لنا ان مساهمته اكبر من منطقة الغرب والوسط خاصة في عدد الثيران والبقرات والمحاصيل الزراعية الهامة مثل الشعير والقمح والأخشاب، ولم تدخل بعض المنتجات في الجدول لان المناطق المنتجة لها كانت في حالة مقاومة ولم تستقر بعد في سنة 1843م. و لا شك ان هذه الضرائب ارهقت الجزائريون و كان ذلك مقصود من طرف الادارة الاستعمارية و التي قدرت سنويا ب 23.178.847 فرنك و هذه الضرائب دمرت ثروة الجزائريين كما يصرح به وارنييه .[1]

مقارنة الحقوق الملاحظة مع التغطية الممنوحة لكل دائرة ومنحت النتائج التالية.

جدول يبين مساهمة الشرق الجزائري في تغطية النفقات من الضرائب لسنة 1843م [2]

الدوائر الثلاث	الجزائر	قسنطينة	وهران	المجموع
الإنتاج المحقق	40 .333196	52 .1287741	23 .240018	15 .1860956
الإنتاج الاحتياج	59 .242094	89 .1003630	20 .112070	68 .1357795
الباقي عن الحاجة	95 .237829	27 .774343	12 .228281	34 .1240454

القيمة المالية 1240454. 34 فرنك فرنسي باقي لتلبية الحاجيات تنقسم الى:

ثمن المدفوعات العينية عوضت من طرف الإدارة العسكرية بقيمة. 989. 645. 42 فرنك فرنسي.

القيمة المفروضة على العرب.................... 250. 818. 92 فرنك فرنسي.

[1]– ابو القاسم سعد الله ، مرجع سابق ،ص76.

[2] –TABLEAU DE LA SITUATION DES ETABLISSEMENTS, op.cit. P. 370.

المجموع....................................... 1. 240. 454. 34 فرنك فرنسي.

جدول مقارنة المدفوعات التي تمت في قسنطينة فقط، نقدا أو عينيا، في خزينة الدولة أو في مخازن الإدارة، أثناء السنوات 1840و 1841 و1842[1].

طبيعة الإنتاج	1840	1841	1842
المبالغ لضريبة البلدية	فرنك فرنسي	فرنك فرنسي	فرنك فرنسي
مداخيل المعاملات العربية	//	65,12453	89,17198
الغرامة المفروضة على القبائل	117,38320	4,70168	23,29600
المجموع		171,68165	227,73068
الضرائب المختلفة			
الحكور والضرائب العربية	111,64417	23 .234,445	37117 .344,146
المصادرات	11,76150	6,46838	58048,13
الضرائب الاستثنائية الحربية	22,19636	47,82158	31,82325
المجموع	145,00503	288,72819	392,49010
الدومين			
مداخيل لممتلكات الدومين	98,63347	177,36296	287,87398
المجموع العام	361,62170	637,78280	908,09176
الضرائب العينية (العشور)			
القمح	1,98557	8,85868	12,81214
الشعير	2,92181	819010	9,48975
التبن	1,03160	2,24880	3,50873
البرسيم قيم الى قنطار متري	(2)	17,94948	31,03230

[1]- COUP D'OEL SUR L'ADMINISTRATION RANCAISE DANS LA PROVINCE DE ONSTANTINE. op cit. P. 41.

الملاحظ من خلال الجدول أن الضرائب التي يساهم بها الجزائريون في مقاطعة قسنطينة بقسط كبير يتزايد من سنة إلى أخرى، حيث أن بين المدفوعات بين سنة 1840 و1843 قد تضاعف أربع مرات، ويرجع ذلك إلى الاستقرار النوعي الذي حققه الجيش الفرنسي بوسائله القمعية،[1] بالإضافة إلى السيطرة القوية في دفع الضرائب والأوضاع الاقتصادية المتردية بسبب المقاومة المسلحة. وما يلاحظ أيضا إن الضرائب كانت عينية على أهم المنتجات للمنطقة، وخاصة القمح والشعير والزبدة والتين المجفف وأما العشور فتتمثل في الأغنام والماعز والجمال والأبقار. [2]

المنتوجات العامة في الجمارك في الشرق الجزائري[3]

السنة	المبالغ القانونية منذ 1831 – 1843				المجموع
	الواردات	الصادرات	حصيلة المرفقات	الملاحة	
1831	28171703	1159274	913814	2200000	32444791
1832	44010942	3733715	//	4387500	50491913
1833	59888842	9051293	216896		53
1834	65847362	6605380	178829	6573095	81803066
1835	56539516	543317	227882	8379131	71875096
1836	65474077	354507	137124	26	79464537
1837	76490212	636524	127868	22069412	99041999
1838	99770056	1305460	93803	20081606	120581989
1839	86751021	818025	167611	19523086	107747178

(1) - في اثناء الحملة على بلاد القبائل سنة 1851 كان سانت ارنو يقر بقوله فيقول :" تركت ورائي حريقا هائلا : احرق نحو مائتين من القرى و اتلفت جميع البساتين و قطعت جميع اشجار الزيتون " .

(2) - اندري برنار ،اندري نوشي ، ايف لاكوست ، الجزائر بين الماضي و الحاضر ، مرجع سابق ، ص 292.

(3)-TABLEAU DE LA SITUATION DES ETABLISSEMENTS FRANÇAIS DANS L'ALGERIE(1843-1844). PARIS. IMPRIMERIE ROYALE. MAI 1845. P. 355.

1840	70819129	2093440	202532	39629655	111469341
1841	70471939	986076	71161	52593725	124122901
1842	123774438	20813	339249	40813166	167008187
1843	121804864	606873	196819	38089657	160698213

الحقوق القانونية للجمارك منح في سنة 1843 إنتاج قدر ب 1606982. 13 فرنك فرنسي، وفي سنة 1842 المحصلة العامة وصلت إلى 1670081. 87 فرنك فرنسي، بمعدل في الخماسي قدر ب 126185919 فرنك فرنسي ولقد نتج عن ذلك بفرق قدر ب 4% وبمعدل خماسي مرتفع ب 27 %، هذا الانخفاض الطفيف في سنة 1843 رغم الارتفاع ب 35 % عن سنة 1842م.[1]

التجارة الخارجية (الصادرات والواردات)

أصبحت الموانئ في الشرق الجزائري أكثر نشاطا من غيرها خاصة بعد الاحتلال الفرنسي لقسنطينة، ليس لإمداد العسكري وإنما لأهميتها الاقتصادية،[2] بحيث كانت الموانئ الشرق هي الممون لفرنسا قبل الاحتلال، واحتلال عنابة وبجاية مباشرة بعد سقوط العاصمة زاد وسهل في عملية احتلال الشرق الجزائري، ونظرا لأهمية الشرق الجزائري نورد جدول يبين نسبة لتدفق السلع من صادرات وواردات على المنطقة. مقارنة ببقية الموانئ الجزائرية.

جدول يبين توزيع الواردات في التجارة بالنسب المئوية على الموانئ الجزائرية. [3]

موانئ الشرق الجزائري	النسبة المئوية	موانئ الغرب والوسط	النسب المئوية
ميناء بجاية	4 .0	ميناء الجزائر	4 .37
ميناء عنابة	3 .10	ميناء شرشال	3 .0
ميناء القل	1 .0	ميناء تنس	7 .0
ميناء سكيكدة	60	ميناء وهران	3 .17
جيجل	3 .0	المرسى الكبير وأرزيو	2 .5

[1] - في سنة 1852 يدفعون الجزية في الشرق الجزائري فقبيلة الحراكتة دفعت 16.000 شاة و 850 بقرة و الزم الحنانشة بدفع 12.00 من الغنم و بني جلاب بدفع 29.000من الغنم و 3.700 راس من الابل .

[2] – اندري نوشي و اخرون ، مرجع ساق ، ص 292.

[3]- TABLEAU DE LA SITUATION DES ETABLISSEMENTS FRANÇAIS DANS L'ALGERIE(1843-1844). PARIS. IMPRIMERIE ROYALE. MAI 1845. P. 374.

اعتبر ميناء سكيكدة من أهم الموانئ الشرق الجزائري نظرا لقربه من عاصمة الشرق الجزائري خاصة بعد احتلال فرنسا لقسنطينة واخذ المرتبة الاولى، لانفتاحه على منطقة القبائل وحصانة موقعه ولقد عملت السلطة الاستعمارية على ربطه بطريق مباشر نحو الحروش ومنه نحو جبال الشمالية، حتى ربطته بخط للسكة الحديدية بعد ذلك لأنه الممون الرئيسي لقسنطينة والشرق الجزائري.

دخل الشرق الجزائري في تطورات اقتصادية عميقة، مست البني التحتية برمتها، وانقلبت موازين الإنتاج، فعلى مستوى ملكية الاراضي اصبحت جل الاراضي الخصبة المنتجة تحت تصرف السلطة الفرنسية، عن طريق قوانين تعسفية وحيدة الجانب في وضعها وتحت سلطة عسكرية في تطبيقها، لقد سلطت السلطة الفرنسية مجموعة من القوانين ذات طابع استعماري،[1] في مصادرة الاراضي التابعة لسلطة الباي أو لأتباعه ومساعديه، التي كانت تمثل أعزال البايليك، ولم يكفيها ذلك فصادرت املاك الاوقاف والاملاك المحبسة على المؤسسات الدينية والتعليمية، فقطعت كل تمويل وتموين عنها، وبذلك قضت على نشاطها، وقوضت من أعدادها، لتنشر بذلك الجهل والأمية وتقضي على أهم المقومات الأساسية للمجتمع الجزائري، وتجعل من أصحاب الاملاك موظفين بسطاء.

توقف وسائل الإنتاج على تحقيق أغراضها والمتمثلة في تحقيق حاجات المجتمع في عدة مناطق من الشرق الجزائر، وذلك بسبب عمليات الانتقال من الإنتاج المحلي التقليدي الى مرحلة الاقتصاد الإستطاني الكولونيالي، بالإضافة الى المقاومة المستمرة، والتي عبرت بالفعل رفض الاستعمار بكل أشكاله.

لقد تمكنت السلطة الاستعمارية من بسط نفوذها في مناطق عديدة من الشرق الجزائري في وضعية اقتصادية متنازلة في التدهور لصالح المجتمع، وهي ما كانت تعبر عنه تجدد المقاومة المسلحة، وأمام هذا الوضع شرعت فئة المستوطنين في تنصيب مؤسساتهم ومشاريعهم الاقتصادية، فرغم حداثتها وعصرنتها إلا أنها لم تكن في صالح الجزائريين، فظاهرة التجديد انتشرت بانتشار الاستعمار، فأقامت المشاتل للتجارب وهيكلتها بفئة مختصة لذلك، وشرعت في شق الطرق فأوصلت المناطق والمدن ليسهل تنقلها،و شرعت في تجفيف واستصلاح الاراضي ذات المستنقعات، واهتمت بالمزروعات الأساسية والهامة مثل الحبوب (القمح – الشعير- الأرز- الذرة). أمام هذه الأوضاع المتردية اقتصاديا ظهرت سنوات من الجفاف وانتشار أسراب الجراد وفأتلف الزرع وجف الضرع وازداد

[1] – ا اندري برنار و اندري نوشي و ايف لاكوست ، مرجع سابق ،ص296.

ضعف الإنتاج،[1] ولم تعفي السلطة السكان من الضرائب رغم تنوعها وثقل دفعها، فكان ذلك من أسباب انفجار الوضع في ثورة المقراني أمام انهيار النظام العسكري ليبدأ في تطبيق النظام المدني وتهميش القياد والباشاوات والخليفيات من رئاسة هيئات كانت متوارثة وانتقلت من ملاكين الى موظفين في كل الأحوال.[2] والشيء الذي يمكن استخلاصه ان الفترة العثمانية في الشرق الجزائري وان كانت أكثر تعسفا إلا أن تعسف الإدارة الفرنسية كانت ذات طابع استيطاني بامتياز.

المبحث الخامس :مقارنة تطورات الوضع الاقتصادي بين الفترة العثمانية والفترة الفرنسية

الشرق الجزائري بخصوصيته الطبيعية ذو المساحة الواسعة و الاقاليم المتباينة و البنية الاجتماعية المتنوعة ، كل ذلك يجعل البحث فيه شيق و جذاب ، فالمقارنة الاقتصادية بين فترة أواخر الفترة العثمانية و المرحلة الاولى لمرحلة الاحتلال الفرنسي يجعلنا نقف على مجموعة من اوجه التشابه و الاختلاف المتباين و من اهم اوجه التشابه ما يلي :

- ان ملكية الاراض و عي عصب الاقتصاد كانت في الفترة العثمانية موزعة على عدة فئات و هيئات تتجاذبها قوى ذات المصالح منها التي توارثت ذلك عبر المراحل التاريخية و تتمثل في القبائل و الاسر الفاعلة و الاسر ذات الكبيرة ، من جهة و من جهة اخرى السلطة العثمانية المتمثلة في الباي و الموظفين لديوانه ، و التي في اغلب الحيان كانت متوارثة لمناصبها ، و التي تستفيد من مناصبها امتيازات دورية و غير منتهية . في هذا الاطار نرى عمليات المصادرة التي كان يقوم بها البايات على القبائل و الخواص الذين كانوا يرفضون دفع الضرائب او الذين كانوا يعلنون الثورة او التمرد على السلطة .كل تلك الاراضي كانت من نصيب الكثير من الباي و حاشيته . بالاضافة الى املاك الاوقاف التي كانت تابعة للمؤسسات الدينية من زوايا و مساجد و غيرها من المؤسسات الاخرى .

[1] – ان خسائر المواشي بين 1830-1845 و التي كان سببها القمع كانت تقدر بين 18 مليون من الغنم و 3.5 مليون راس من الابقار و الابل ...ان سلب المواشي قد استمر بسرعة مماثلة مدة اكثر من اربعين سنة .

[2] – صالح عباد، مرجع سابق ، ص 519.

- اما الجانب الفرنسي فقد اصبحت ملكية الاراضي تابعة للدومين(السلطة) و التي كسبتها من اراضي البايليك (السلطة العثمانية)، و التي اعتبرت السلطة الفرنسية وريثة للسلطة العثمانية، و بالضافة الى تلك الراضي فان السلطة الفرنسية اخذت اسلوب المصادرة لاراضي الخواص من فئة العثمانيين الذين هجروا الجزائر و منطقة الشرق الجزائري ، و اعتبرت هي الوريثة لتلك الاراضي .بالاضافة الى المراسيم و القرارات و القوانين التي اصبحت تطال مجموعة من الهيئات مثل هيئة الاوقاف التي عملت فرنسا على مصادرة اراضيها ، اضافة الى مصادرة اراضي القائل التي اعلنت المقاومة على السلطة الدخيلة ،او العائلات التي اعلنت العصيان و عدم اعلان الولاء للسلطة الفرنسية ،و لم تتوقف السلطة الفرنسية الى هذا الحد بل شرعت ترسانة من القوانين للاستحواذ على اكبر المساحات من الاراضي و على الخصوص الاراضي الزراعية الخصبة و التي تتوفر على المصادر المائية .و لقد تطورت ملكية الاراضي في الفترة الفرنسية بعد الشروع في تطبيق القانون المشيخي (قانون سيناتوس كونسولت) سنة 1871. و الذي فعلا حمل الملكية للاراضي الى الخواص و منها اصبحت الاراضي الزراعية تابعة للافراد و الدولة التي انتقلت من يد السلطة الاستعمارية الى يد المستوطنون الاوروبيون الذين اصبحو يشترون الاراضي من السلطة او من الخواص الجزائريين ..و بهذه الاجراءات تقلصت اراضي الخواص من الجزائريين اما عن طريق البيع او طريقة الحجز من طرف البنوك التي كانت تقرضهم الاموال بفوائد لا يمكن تسديدها . ان هذا التطور الخطير جعل الاراضي تصبح في يد السلطة الاستعمارية الاستيطانية و تجرد الجزائريون من ممتلكاتهم و اصبحوا اجراء .
- اما فيما يخص الاسواق و النشاط التجاري في الفترة العثمانية فكانت فئة الحرفيين هي التي تقوم بصناعة مجموع الحاجيات التي يتطلبها السوق و كانت في معظم الحالات صاحب الحرفة هو من يقوم بتصريف سلعه و منهم من يقوم بتصريفها الا ان نظام الاسواق فقد كانت تتحكم فيه هيئة خاصة في الرقابة و الرسوم و النظافة و التفتيش و غيرها من اجراءات الاسواق في ضبط الاسعار و منع الغش و مراقبة المكاييل .اما في الفترة الفرنسية فقد قامت بإجراءات اكثر مراقبة و صرامة و ضبط الرسوم و الاشراف و تخصيص ايام فتح الاسواق ،

والهدف من ذلك كله هو زيادة الرسوم و الضرائب من اجل الانتفاع و تدعيم خزينة السلطة الفرنسية .

- فيما يخص الضرائب في الفترة العثمانية ارتقت الى درجة انها لم تترك أي مجال الا و فرضت عليه ضرائب ، فكانت تفرض الضرائب الشرعية كالزكاة و العشور وفقا للشريعة الاسلامية على المسلمين و على اليهود و المسيحيين الجزية ، اضيفت اليها ضرائب الحرف و رسوم الغرامة و العوائد مثل البشارة و الدنوش و الهدايا التي اصبحت من مستلزمات الجزائريين للسلطة و ليس هذا فقط فقط بل كانت السلطة تقوم بحملات عسكرية دورية على القبائل الممتنعة او المتمردة على السلطة فتسلب ما تجده من ماشية و ابقار و جمال و مواد غذائية وتترك في غالب الاحيان تلك القبائل وسط ازمة اقتصادية حادة و هذه الاجراءات زادت من تفاقم الوضع بين السلطة و القبائل و زاد في اتساع دائرة الابتعاد و انتشر السخط و الحقد على السلطة العثمانية ، اما في المدن فكانت النقابات هي التي تقوم بذلك و كان لكل حرفة و كل فئة يمثلها نقيب امام السلطة العثمانية يخضع لها الكل .و اصبحت المناصب تسلم لذوي النفوذ و اصحاب الامتيازات و المقربين للسلطة و الذين يرهنون خدمتهم اكثر للسلطة ،و اصبح تعسف في فرض الضرائب كلن السلطة العثمانية لم تترك المبادرة للتجديد و الانفتاح في عمليات الصناعة و هو الشيء الذي ترك المنافسة الاوربية تقضي على الصناعات التقليدية .لقد كرست السلطة العثمانية على النشاط التجاري و الاقتصادي طابع التسلط على الجزائريين و اصبحت الامتيازات لذوي المكانة هو المعيار في الاشراف و التسيير و انتشر الجشع في جمع الاموال و الاستحواذ على المناصب ذات الارباح و الاموال الطائلة .اما في الفترة الفرنسية فأبقت السلطة الفرنسية على الضرائب المعهودة و اضيفت لها ضرائب اضافية منها تغريم القبائل الثائرة و الرسوم على الاسواق اصبحت اكثر تقنين و صرامة و انتزعت شيئا فشيئا الموكلين على الضرائب و جعلتهم اجزاء و موظفين تحت السلطة الحاكمة .و لقد شهدت عمليات الاستطان التوسع السريع و انتشرت على منوالها المستوطنات الفلاحية وانشئت لذلك مراكز للتجارب الفلاحية في كل المدن لغرض تجسيد الزراعة الحديثة ، و التي اصبح الشرق الجزائري مسرحا لظهور المدن الحديثة و المزارع الاستطانية للمهاجرين من

الاوربين و اصبح الانتاج في يد فئة المستوطنون الذين امتلكو الاراضي و اقاموا فيها زراعات بوسائل حديثة ابهرتهم لقوة المردود الذي اصبحوا يحققونه ، بدعم من السلطة العليا الفرنسية و دعم البنوك التي انشئت لذلك الغرض .ان الزراعة الكولونيالية عملت على القضاء على الزراعة التقليدية التي اصبحت سفوح الجبال و اطراف الغابات و المناطق الجنوبية مناطق لها واصبح الفلاح الجزائري يتراجع و اصبحت اراضيه امام مساومات الكلون و البنوك للتنازل عليها او بيعها .

- لقد استندت السلطة الفرنسية على قوة الجيش لتفسح المجالات الاقتصادية بكل الوسائل القمعية و هذا ما شهدته املاك الاوقاف التي اصبحت من اراضي السلطة فانها اغتصبت اراضي المؤسسات الدينية في الارياف و المدن و جردت هذه المؤسسات من كل تموين و تمويل ، و في اطار المنفعة العامة اخذت تشق الطرق و تشييد المسالك العامة و الفضاءات و تبني المؤسسات الخاصة بها دون مراعات للجانب الاقتصادي لسكان المدن او للعامل الديني و لا الحضاري التي كانت معظم المدن في الشرق الجزائري تزخر بها و لم تسلم منها الا تلك التي كانت على الهوامش من المدن او تلك التي كانت داخل النسيج العمراني ، و كم من مسجد هدم و لم يقى الا الاسم و المكان و كم من حي انتزع و شيدت في مكانة منشاة عسكرية او ادارية .ان الطابع الاقتصادي تغيرت معالمة و اصبحت في منظورها الا ما يحقق اهدافها و رفاهية ابنائها و كان ذلك سبب في تغير الكثير من الجزائريين .
- ان طابع الحداثة التي ظهرت على المستوي الاقتصادي مثل المشاتل التي ظهرت في المدن الكبرى و هو مظهر لم يتعود عليه الجزائريون ، و اعتبرت فرنسا ان هذه المشاتل هي قاعدة التي على اساسها تبني الزراعة الحديثة ، بالاضافة الى طابع المستوطنات التي اصبحت تظهر على المساحات الواسعة ، بوسائل حديثة في الحرث و البذر و الجمع و غيرها من وسائل الانتاج اضافة الى ذلك ظهور تخصصات زراعية جديدة مبتكرة مثل وسائل الري و عمليات استصلاح الاراضي في سهول سكيكدة و عنابة و قالمة وشق الطرقات الجديدة التي تربط بين سكيكدة و قسنطينة و عمليات الاصلاح الذي شهده مناء عنابة و ميناء سكيكدة و المرافق التي زودت بهما .

- لم تكن التجارة الخارجية في الفترة العثمانية في خدمة المجتمع بل كانت محتكرة من طرف الباي الذي كان له حق التعامل مع المتعاملين التجاريين مع الخارج ،فرغم هذا الامتياز فإن اليهود هم الذين لهم الحضوة في التعامل التجاري مما أكسبهم مناعة من دفع الرسوم كغيرهم لان لهم امتياز خاص و لهذا نجد ان المؤسسات التجارية لدرجة ان الازمات التي كان يحدثها هؤلاء المتعاملين انهم كانوا يشترون ظمائر الافراد و شيوخ القبائل لكي يحققوا مأربهم بعيدين عن سلطة البايليك .اما خلال الفترة الاستعمارية فكانت سلطة فرنسا هي من لها حق الاستراد و التوريد ، و تحت رسوم جمروكية مقننة ، و هذا ما ادى الى احتكار حقيقي للسلطة الفرنسية للتجارة الخارجية . وغير الكثير من أسس التجارة من حيث الاساليب و الوسائل و الأسس ، لأن الاستطان لم يكن في الجزائر الا لخدمة فرنسا الام ، و انائها المستوطنون في الجزائر .
- فقدت المدن اسواقها التقليدية و محلاتها العتيقة و ازقتها التي كانت متخصصة في الحرف المتناسقة ، و توسعت الشوارع و هدمت الكثير من البنايات ، و شيدت مكانها اسواق ، على النمط الاوربي ، و اخذت السلطة الفرنسية تتهجم على الاماكن الهامة لتبدع في تحويلها الى منشآت حيوية على حساب النشاط المعهود.و جعلت في كل مدينة سوق ،يتعهده التجار و تبتز منهم الرسوم التي اصبحت موارد لخزينة البايلك . و تجعل من تنظيماتها ما يناسب سياستها ، و حولت الهيئات القائمة الى هيئة من الموظفي تحت رقابة الضاط العسكري و و سعرت المكوس على اساس حمولات و رؤوس الماشية من الاغنام و الابقار و الجمال لتكون اكثر محاسبة مع القائمين على تسيير هذه الاسواق ،عن طريق تذاكر لتسهيل مراقبتها و لا يمكن ان يفلت احد من التهرب من تلك الرسوم .

الفصل الرابع: الوضع الاجتماعي في الفترة العثمانية

1804-1836 م

المبحث الأول :البنية الاجتماعية في الشرق الجزائري أواخر الفترة العثمانية.

المبحث الثاني :الواقع الاجتماعي في الشرق الجزائري أواخر الفترة العثمانية

.المبحث الثالث : التفاعل بين الفئات الاجتماعية في الشرق الجزائري

المبحث الأول :البنية الاجتماعية في الشرق الجزائري أواخر الفترة العثمانية.

إن التشكيلات الاجتماعية للفضاء الجغرافي للشرق الجزائري تكونه عناصر أثنية وطائفية على المستوى الحضري كان مرده الى الفترات التاريخية البعيدة التي تطورت فيه هذه الفئات الاجتماعية، أما في الفترة الحديثة يرجع الى نظام السلطة العثمانية التي كرست سياسة توافقها لحماية وبقاء تواجدها، إلا أننا نلاحظ التباين في التشكيلات الاجتماعيةبين منطقة وأخرى وذلك ناتج عن ظروف طبيعية واقتصادية وحتى أمنية، سواء تعلق الأمر بمجتمع الحضري (المدن) أو تعلق الأمر بالريف.[1]

لعل النتيجة التي نريد الوصول إليها هي ظاهرة النسق الاجتماعي الذي يتكون منه مجتمع المدينة من جهة؛ ومن جهة أخرى النسق الموجود بين العناصر المكونة لمجتمع الريفي.وتعتبر القبيلة هي محور البحث في الفضاء الريفي، لما لها من دور سياسي واقتصادي واجتماعي. والشرق الجزائري ينفرد عن بقية المناطق في أيالة الجزائر وهذه الانفرادية تتمثل في كثرة عدد القائل وتباين مواقفها من السلطة العثمانية واختلاف نشاطها الاقتصادي وتباين كتلة بنيتها الاجتماعية.

اعتمد الكتاب الأوربيون على العنصر العرقي في تصنيف القبائل أو تصنيف سكان الحواضر وهم الأتراك والكراغلة والأندلسيون والعرب والبربر واليهود والزنوج،[2] وهناك من قسم هذه المجموعات إلى مجموعات فرعية فتم تقسيم الأتراك إلى عناصر تركية ودخلاء انضموا إليهم مثل الإغريق والصقليين والألبانيين والكورسيكيين وغيرهم، وهؤلاء يبرزون أن المجتمع الجزائري هو فئات من الأعراق كونت مجتمع من عناصر كثيرة الهدف منه إذابة الوحدة التي تجمعهم والقوة التي توحدهم كما ذهب الباحث شويتام أرزقي في دراسته لتركيبة المجتمع الجزائري أن الامتزاج الحقيقي الذي عرفه المجتمع الجزائري والذي أدخل عليه بعض الملامح الأوربية؛ كان عن طريق الأندلسيين،الأتراك العثمانيين من الأعلاج،[3] هؤلاء الذين اختلطوا بالعنصر المحلي –الأماريغ والعرب–، وعلى هذا الأساسيرى أن المجتمع الجزائري يمكن تقسيمه في العهد العثماني إلى مجموعتين أساسيتين هما:سكان المدن، وسكان الأرياف،

---

[1] – هذا التقسيم ليس نظري بل راجع لطبيعة الواقع الموجود على الارض .

[2] – يمكن ذلك ملاحظة ذلك من خلال الفئات الاجتماعية التي تكون المجتمع الجزائري من خلال مساهمتهم في دخل الخزينة و نوعية الضرائب المفروضة على الطابع الفئوي .

[3] – ارزقي شويتام : المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (1519–1830)، دكتوراه دولة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006،ص 54.

المجموعتان تمثلان الأغلبية الساحقة وكل منها تتكون من عدة فئات يختلف وضع كل واحدة عن الأخرى من حيث العدد والمكانة الاجتماعية. [1]

لدراسة البنية الاجتماعية في الشرق الجزائري، تطرح عدة إشكالات منها كيفية الدراسة في شكلها، أي من حيث التركيبة البشرية من حيث العرق ومن جهة أخرى من حيث التشكيلة البنيوية التي تكون المجتمع وأهم الفئات الاجتماعية المكونة للسكان والفوارق التي توجد بينهم أو التي تميزهم أومن حيث المناطق المنتشرين فيها كل فئة،وهذا ما يجعلنا نحرص ألّا نتحامل على فئة من الفئات أو عنصر من الأعراق، غير أننا نحاول تحديد إطار متوازن لتغطية مناحي هذه الدراسة بما يخدم الحياد والموضوعية، لأن من سبقني اتخذوا مناهج مختلفة لذلك، مثلا محمد الصالح بن العنتري يقول:« سكان البايليك من العرب والقبائل والشاوية وتربط بينهم العقيدة الدينية الإسلامية واللغة والعادات والتقاليد والمصير المشترك كذلك» [2].

أما حمدان بن عثمان خوجة صاحب المرآة، فيقسم سكان الجزائر حسب مواقعهم الجغرافية وفي هذا الصدد يقول: «فالذين يسكنون السهول هم العرب الحقيقيون، أصلهم من الشرق وينحدرون من قبائل عربية مختلفة، أما الذين يسكنون الجبال أو الأماكن الوعرة المنحدرة فهم البرابرة الحقيقيون أو القبائل الذين تختلف لغتهم عن لغة العرب والفرق واضح بين اللغتين»،[3] أما الكتاب الأوربيون فقد اختلفت آراؤهمفي وصفهم لسكان إيالة الجزائر، والأقاليم المكونة لها، وهنا نورد عدة أراء لبعض الكتاب الذين اهتموا بتاريخ الجزائر ومنطقة الشرق بالخصوص، ومنهم وليم سبنسر الذي قال أن سكان المدن خليط من الأعراق منهم العرب والبربر وفئات من أجناس مختلفة عمرت البلاد عبر العصور ومنهم الأتراك والأندلسيين. [4]

إلا أن البعض من المؤرخين الأوروبيين ومن اهتموا بالدراسة الاجتماعية يؤكدون أن سكان المدن هم خليط من الأجناس والأعراق ومن دعاة هؤلاء وليم شيلر الذي قال: «مدينة الجزائر لا تستثنى من هذه القاعدة، وليس

---

(1)-جوانب من الحياة الديمغرافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري أواخر الفترة العثمانية (دراسة سوسيو – تاريخية للجماعات السكانية الحضرية المكونة للمجتمع الجزائري)، مجلة آفاق للعلوم، العدد السابع، مارس 2017، ص 290.

(2)- محمد الصالح بن العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها، مراجعة وتقديم وتعليق، يحي بوعزيز، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2007، ص 27.

(3)- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، ط1،، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982.ص53.

(4)- وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر،تعريب وتعليق عبد القادر زبادية، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1980، ص 83.

لها أي تاريخ يميزها عن باقي مدن البربر، وبقايا الأجناس التي غزت هذه البلاد عبر العصور، والمهاجرين من الأندلس والترك».[1]

إن هذه النظرات المختلفة للمجتمع الجزائري لم تنقص من ترابطه وتآزره، وبمجيء الأتراك العثمانيين سوى لدرء الغزو الاسباني والبرتغالي للسواحل الجزائرية فالتف السكان بكل أطيافهم في سبيل هذا الترابط، لكن الخصوصية المميزة للشرق الجزائري تظهر في الترابط بين سكان المدن الحضر وغيرهم من الفئات الأخرى المشكلة لهذه المدينة أو تلك بل تبقى الظاهرة واحدة بين المتمدنين أصلا والنازحين إلى المدن لأغراض اقتصادية واجتماعية وحتى أمنية، ويؤكدها التعاون القائم بينهم في المعاملات والمبادلات والمصالح المشتركة بينهم. إلا أن ما يلاحظ عن عددهم فيزاد ويتناقص حسب الظروف التي يفرضها الوضع الاقتصادي والأمني والاجتماعي.

إن سكان الشرق الجزائري في أواخر أيام العثمانيين لم يكن أمرا محسوما لدى المؤرخين،والاختلاف في هذا الشأن ظاهر، غير أنه من المؤكد أنه ليس بالعدد الهين،لأن هذا الإقليم كان يستقطب العدد الأكبر من سكان أيالة الجزائر، وتنفرد عن بقية المقاطعات البايليك بأنها اكبر الأقاليم مساحة وعددا في القبائل التي تخضع لسلطة الباي.

وإذا كانت تقديرات سكان الجزائر بين ثلاثة ملايين وأربعة ملايين. إلا أن تقديرات القادة العسكريين الفرنسيين كانوا ينقصون من تعداد السكان للتقليل من شأنهم وإبراز ضعفهم أمام الفئات المغامرة التي يرتب لها الأمر للهجرة للجزائر، حيث نجد تقرير بوتان لسنة 1808 قدر سكان الجزائر بأنه لا يقل عن 2.800.000 نسمة لا يفوق عن 3.000.000 نسمة أما شالر سنة 1822 فقدر سكان الجزائر بـ 1.870.000 نسمة أما بيرو فقدرهم بـ 2.500.000 نسمة أما اللجنة الإفريقية فقدرتهم أن عددهم يتراوح بين 2.000.000 و4.000.000 نسمة أما حمدان بن عثمان خوجة فقدر عدد سكان الجزائر ب10.000.000 نسمة، ويعتبر الوحيد الذي أعطى هذا الرقم الكبير مخالفا للبقية[2]، وإذا تفحصنا في هذه الإحصائيات نجد أن الاطلاع الكتاب الأوربيين على أيالة الجزائر كان مختصرا على المدن الكبرى، التي يتوفر فيها الأمن والاستقرار، أما المناطق الريفية فلم تكن زيارتهم لها إلا محدودة وبنيت إحصائياتهم على الاحتمالات والمقاربات للمناطق التي مروا عليها أو نزلوا فيها، وهذا ما أوهم الكثير من المؤرخين والسياسيين أثناء عملية الاحتلال الفرنسي للجزائر، لان تقارير

---

[1]- وليم شالر، مذكرات، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، ش.و.ن.ت، الجزائر 1982، ص79.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت لبنان 2000،ص566.

الجواسيس الفرنسية[1]مثل مشروع ماسي سنة 1782م، ومشروع تيدنا سنة 1802 ومشروع بوتان 1808م قبل وبعد الاحتلال لم تكن مضبوطة الوصف. [2]

أما بايليك قسنطينة فما هو منحاه من هذه الدراسة ؟

فعلا، بايليك الشرق الجزائري هو أكبر الأقاليم مساحة وسكانا، فكان يستقطب أكبر عدد من السكان وكان يضم 5/2من سكان البايليك الذي قدر بـ 120000 نسمة حسب ما ذهب إليه ياكونو(yacono) ،[3]والظاهرة البارزة في هذا الصدد أن القبائل المشكلة لهذا البايليك كثيرة العدد في سكانها ،[4] والظاهر أن سكان بايليك قسنطينة كانوا ريفيين بنسبة 95%من مجموع السكان،[5] فسكان المدن كانوا لا يمثلون سوى 5% من السكان.

وأهم هذه المدن نذكر قسنطينة عاصمة الشرق ومقر البايليك قدر عدد ساكنها 25000 نسمة، أما مدينة عنابة فقدر عدد سكانها بـ 3000 نسمة أما مدينة جيجل فقدر عددهم بـ1800 نسمة وبجاية فقدر عدد سكانها بـ 18000 نسمة ومدينة القل بتعداد سكان يقدر بـ 1000 نسمة وتبسة وبسكرة وزمورة وميلة

[1]- بنور فريد، الجواسيس الفرنسيون في الجزائر(1782-1830)، دار الواحة للكتاب، الجزائر، 2009، 354-358.

[2]- بوتان : ولد فانسون إيفيس بوتان، يوم الفاتح من شهر جانفي 1772 في قرية تدعى لورو . بوترو الواقعة بضواحي نونت على المجرى الأدنى انهر الوار و" بوتان" هو الاسم العائلي اشتغل أبوه بتصفيح الخيول، فهو من الطبقة البورجوازية الصغيرة والمثقفة، انتخب أبوه سنة 1790 رئيس بلدية، (بلدية) لوار دخل لمدرسة برودوم وقد لاحظ الرهبان علامات الورع والنباهة والحماس الديني فيه توطدت العلاقة بينه وبين أستاذه فوشي جوزيف وهو مختص في مادة الكيمياء ودكتوراه في الفنون، منحت لبوتان شهادة الاعتراف بحسن السيرة وبالجدية في العمل من. في 18 أفريل بعث نابليون برسالة الى ديكري، وزير الحربية وأمره بالتفكير الجدي في القيام بحملة ضد الجزائر سواء كانت برية أو بحرية كما طلب منه جمع المعلومات الضرورية عن التموين وطبيعة الأرض ومكان وزمان الحملة ومن بين الأسئلة التي طرحها، هل يوجد بالساحل ميناء حيث يكون الأسطول في معزل عن القوات البحرية، وما هي الموانئ التي يستطيع الجيش أن يتمون منها بعد النزول مباشرة ؟ وكم هو عدد الموانئ التي يستطيع العدو محاصرتها، وما عدد السفن التي بإمكان هذه الموانئ أن تحتوي عليه"و طلب منه أن لا يزيد عدد الجيش عن 20.000جندي.و طلب أن تأتيه المعلومات خلال شهر وأن يقوم خلال هذه المدة بجمع الوثائق الخاصة بالجزائر.

[3]- Yacono (x) ; " peut-on évaluer la population de l'Algérie en 1830 " in R.A, N° 98.1955 p277.

[4]- قدر وليم شالر سكان مدينة قسنطينة وحدها ب 25.000نسمة.أما "نوا" الذي كان قنصل أمريكا في تونس،فقد قدر سكان قسنطينة سنة 1813 ب 60.000 نسمة وقال أن الحياة فيها آمنة والمعيشة رخيصة وسكانها مهذبون، وقال احمد الانبيري، مؤلف كتاب (علاج السفينة في بحر قسنطينة) أن سكان هذه المدينة قد بلغوا 40.000نسمة هذا بطبيعة الحال أن بعد الاحتلال الفرنسي لها وفرار بعض العائلات منها ومقتل عدد كبير من سكانها.

[5]- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1989.

وسطيف لا يتراوح كل منها 2000 و3000 نسمة،[1] وقد لعبت هذه المدن دورا حضاريا في بايليك قسنطينة[2]،وقد لعبت هذه المدن دورا حضاريا في بايليك قسنطينةبجميع فئاتها وحسب تواجدها، كانت في الريف أو في المدن. [3]

البنية البشرية للمدن في الشرق الجزائري:

يتشكل سكان المدن في الشرق الجزائري من عناصر متمايزة ومتباينة في نشاطها وحياتها والنظم التي تتحكم فيها فالمدينة كما يقول سعد الله تتكون من فئات اجتماعية متمايزة وكل فئة تتميز عن الأخرى من حيث وضعيتها الاجتماعية ونشاطها الاقتصادي وعلاقتها بسلطة الدولة. [4]

ومن هذه الفئات هي:

فئة الأتراك: كان الأتراك يشكلون طائفة منغلقة ومنعزلة عن المجتمع الجزائري متمسكين بلغتهم التركية وبمذهبهم الديني الحنفي ولنظام قضائي خاص ولها امتيازات خاصة وارتبط تواجدهم بالمدن في اغلب الأحيان إلافي المهمات الخاصة المسندة إليهم من طرف الباي،[5] وقد تشكلت النواة الأولى لهذه الفئة منذ استقرار العثمانيين مناطق البايليك، وبلغ تعدادهم حوالي 5.025 عائلة أي 39.100 عنصر[6] وتتكون أساسا من جند الانكشارية ومن المتطوعين الذين كان الداي يعزز بهم إقليم البايليك.

وللتنويه إن هؤلاء العثمانيين لم يكونوا كلهم من بلاد الأناضول، بل كانوا يأتون من الدول الأوربية التي احتلتها الدولة العثمانية من اليونان وبلاد البغدان ومنطقة البلقان ويدعون الأعلاج، واتخذوا الجزائر وطنا لهم ليحققوا أغراضهم المادية وطموحاتهم[7]، ومعظمهم كان يمارس التجارة والحرف والعمل في البحر، واستقر هؤلاء

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، نفس المرجع، ص568.

[2]- أندري برنيان، أندري نوشي، إيف لاكوست، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح،منصف عاشور، د.م.ج، الجزائر، 1984، ص202.

[3]- أندري برنيان، وآخرون، مرجع سابق، ص202.

[4]- فلة القشاعي الموساوي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، السنة 1990. ص24.

[5]- صالح عباد : الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، دار هومة، الجزائر، 2005،ص 257.

[6]- Isabelle Grangaud, la ville imprenable une histoire sociale de Constantine au18è siècle, Blida, Alger 2010, p183.

[7]- أرزقي شويتام،المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة الجزائر، 2006، ص55.

في المدن الساحلية مثل عنابة وبجاية والقل من بايليك الشرق،[1] واندمجوا في حكم البلاد وعددهم قليل في بايليك قسنطينة، وقد كانوا يؤلفون فرق الجيش ويقدمون خدمات مفيدة لهم ويدعمون الفرق المرابطة في المراكز المتقدمة ولهذا تميزت علاقتهم بالسكان بالعداء مثلما أكده هايدو(Haedo) ،[2] وازداد عددهم بعدما استقرت الأوضاع في الإقليم. وهو ما دفعنا للسؤال: هل كانت هذه الفئة من الأتراك ذات تأثير في المجتمع؟ وما هي أشكال التأثيرات التي بلغتها فئة الأتراك في الشرق الجزائري؟ بالرغم من بقاء هذه الفئة لما يربو عن ثلاثة قرون؛ إلا أن تعدادهم بقي قليلا، نظرا لنشاطهم المحدودومهماتهم المحدودة من طرف السلطة المحلية المتمثلة في سلطة البايأو من طرف السلطة المركزية في دار السلطان.

إن فئة الأتراك ارتبطت بالسلطة والجيش فلم تتعداهما إلا قليلا، وأن النظام المتبع للمجندين يخضع لقوانين داخلية المتمثلة في عدم زواج المجند الانكشاري الذي يزاول نشاطه في الخدمة، وهذا ما حد من تزايد عددهم وأبقاهمقتصرا فقط في الأعداد التي تأتي من الخارج. هذا الشأن قلص من تعدادهم وأوجد نوعا من الانغلاق على المجتمع في الشرق الجزائري.

ومن الملاحظ أن عدد المصاهرات بين السكان والأتراك ظل قليلا، لأن من حقهم الزواج ولكن بعد فوات الأوان لإنجاب الأولاد،لهذا بقيت الفئة المنبثقة عن هذه المصاهرات قليلة، هذه الفئة التي ستعرف بالكراغلة. فهل يعتبر هذا أمرا إيجابافي تفاعل هذه الفئة بالمجتمع الجزائري؟ وإن قوة التفاعل بين فئة الأتراك وفئات المجتمع بقيت هي الأخرى محدودة، وأدى هذا إلى تواجد مرهون بأهداف آنية، لم تبلغ درجة الفعالية، الي من شأنهاأن تتحكم في التغيرات الهامة في البلاد، وإحداث التوازن بين الفئة الحاكمة والفئة المحكومة.

إن طابع الاستعلاء جعل من هذه الفئة تبني بينها وبين المجتمع سدا للتمازج والتفاعل مما تكون نظرة غير حسنة بين فئة الأتراك والسكان، لأن سكان الشرق الجزائري ينظرون إلى أن هذه الفئة نظرة خاصة، لا يتسنى لها المعايشة مادامت مرتبطة بمصالح مادية وسياسية مرتبطة بالمحلة، إما في الظروف الطارئة في حالة الحرب او المحلات العقابية او المحلات لجباية الضرائب وكل هذه الأعمال أنتجت في ذهنية الفرد ان الانكشارية او السلطة التي تنبثق منها ما هي إلا فئة عقابية [3].

(1-) Moulay Belhamissi. Marine et marins d'Alger 1518_ 1830, bib. nationale d'Algérie 1986,3t. p116.

(2-) Haedo ‹Fraye Diego›، Histoire des Rois d'Alger، A. Jourdan، Alger 1881. p219.

(3)– صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي،،دار الألمعية للنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر 2012،ص 479

يقول صالح عباد :«... لقد اتضح انعزال الأتراك عن المجتمع الجزائري حين سقطت مدينة الجزائر بيد الفرنسيين،ففي الوقت الذي تصالح فيه هؤلاء وأبناؤهم الكراغلة مع الفرنسيين قام الجزائريون يدافعون عن أنفسهم وعن البلاد دون قادتهم القدامى، باستثناء بعضهم الشيء الذي أدى إلى بروز قيادات جديدة جزائرية»[(1)].وهنا يمكن القول أن التواجد العثماني في الجزائر كان مرهونا بالمصلحة الخاصة بهم، حتى لم يهضموا ما كان أن يكون لاستمرارهم في الجزائر، فكانوا ينظرون لهم على أنهم غرباء على الشرق الجزائر وان تواجدهم مرتبط بظروف أملتها عليهم الأيام، وهذا ما أبقاهم منعزلين، وقلل من تفاعلهم مع المجتمع الجزائري، وان كان ذلك التفاعل فقد كان يتم بنوع من الريب، ولكن؛ إذا كانت هذه الوضعية لم تكسبهم إلا سعادة أيام فهل أسعدت من كان من أصلابهم من الكراغلة؟

فئة الكراغلة (Kolugli):

وهي الفئة الناتجة عن تزاوج الأتراك بالجزائريات[(2)]، فما هي أوضاعهم وقوة تفاعلهم في الشرق الجزائري؟تعتبر الفئة الأكثر تقاربا من بقية الفئات المشكلة للمجتمع الجزائري في الفترة العثمانية، فما هي قوتها في الحياة الاجتماعية في الشرق الجزائري؟ إن المميزات التي صنفت هذه الفئة جعلتهم تحت مجهر المراقبة والملاحظة من طرف السلطة الحاكمة. فرغم احتلالهم لمناص هامة في المجتمع والعمل الجاد الذي تميزوا به والانضباط الذي أهلهم لاحتلال مناصب هامة مثل الحاج أحمد باي، الذي أمضى وقتا طويلا حاكما في بايلك على قسنطينة.[(3)]

إن فئة الكراغلة كانت تشكل من الناحية العددية أكبر من فئة الأتراك وكانت لهم الحظوة في الامتيازات نظرا لنسبهم للأتراك من ناحية الأب والأسر المرموقة من ناحية الأم الشيء الذي أهلهم ان تكون لهم مكانة اجتماعية ورفاهية خاصة يقول صالح عباد :«كانت طائفة الكراغلة أكثر عددا من طائفة الأتراك، كما أنها أكثر انتشارا، عناصرها موجودة في كل المدن التي كان بها الأتراك وخاصة انكشارية الحاميات[4].الكراغلة موجودون في قسنطينة وعنابة وجيجل وبسكرة والمسيلة ويشكلون العدد المهيمن في تبسة فهم الذين يملكون كل الاراضي المحيطة في المدينة وكانوا يقطنون أحسن وأجمل الأحياء في هذه المدينة»[(5)] وكان الكراغلة متواجدين في الأرياف عكس

[(1)]- صالح عباد، مرجع سابق، ص 548.

[(2)]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص43.

[(3)]- Emérite M ;les tribus privilégiées en Algérie dans la première moitie du 19[éme]siecle annales économies s.c. n°1 ;1966.p.44.

[(4)]- Boyer. P ; l'évolution de l Algérie médiane de 1830 a 1956 ; paris 1960 ;p. 31

[(5)]- صالح عباد، مرجع سابق، ص 548.

الأتراك، إلا أنها قليلة العدد إذا ما قورنت بدار السلطان، يقول حمدان خوجة في المرآة: «لم يعد يطلب من أعين البلاد آراؤهم، كما أن أهم المناصب في الدولة والوزارات ووظيفة خوجة الخيل لم تعد تعطى -أي للأتراك- لأن الكراغلة طردوا من الحكم على الرغم من أنهم كانوا فروعا لهؤلاء الأتراك أنفسهم»[1] ويروي بعد ذلك قصة وسبب هذا التصرف، إلا أننا نلاحظ أن عصمان باي[2] وحسين باي ولد صالح باي[3]واحمد باي[4] كانوا كراغلة[5]. إلا ان هذه الفئة كانت مراقبة ومحاصرة من طرف فئة الأتراك وذلك منذ سنة 1630م ومحاولتهم الاستيلاء على الحكم [6]. لم يستفد الأتراك من تعداد أبنائهم الكراغلة، بل تركوهم مهمشين رغم الخصوصيات التي كانوا يتمتعون بها من نفوذ، فأصبحت هذه الفئة متهمة من الأتراك من جهة لأنها أرادت الاستئثار بالحكم، ومحاصرة من طرف الجزائريون لأنهم ينتسبون الى الأتراك وهم مراقبون من طرف الأتراك، لذلك بقت هذه الفئة معلقة بين فئتين وهي قمة التفرقة العنصرية فهم متهمون مهما كانت اجتهاداتهم [7].

ففئة الكراغلة لم تستطع ان تحقق توافق مع فئة الأتراك ولا مع فئة الأعيان ولا مع فئة اليهود ولا مع فئات المجتمع الشرق الجزائري الأخرى، ونستطيع أن نقول أنها فئة لم يكن لها تفاعل حر مع البقية، وأما ما يخص البعض من وصلوا إلى رتبة منصب الباي يكمن في أن الفئة الأتراك ساعدتها قوة جشعها وكذا تسيب امر تسيير الإدارة، ومن جهة أخرى نجد السلطة العثمانية في دار السلطاناضطرت إلى تعيينهم لأنها لمتجد بديلا عنهم، ولأن هذه

[1]- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة،مصدر سابق، ص 152.

[2]-عصمان باي: كرغلي من أولاد قارة محمد بن عثمان الكبير باي وهران، خلف أباه على بايليك وهران، خمس سنوات وفي عام 1799 عزل ونفي إلى البليدة لمدة عامين ثم اعفي عنه وعين على بايليك قسنطينة وعين الملياني خليفة له وبن كوجك علي باش كاتب وحاج احمد الأبيض قائد الدار وبن شندرلي إبراهيم أغا الدايرة وأبناء بن زكري باش سيار وباش شاوش.

[3]- حسين باي ولد صالح باي: سهدت منطقة قسنطينة اضطرابات حين دخلت جيوش تونس واحتلتها لمدة ثلاثين يوما وفي حينها تدعمت القوة العسكرية بدعم من باشا الجزائر فدحرت جيوش تونس ورجعت خائبة وعندها تقرر متابعة الجيوش التونسية في أراضيها بدعم من باشا الجزائر لكن الخيبة طالتهم وعادوا خائبين إلى قسنطينة وعندها كثرت الوشايات علي حسين بن صالح باي فقتل شنقا في الجزائر سنة1223هـ الموافق ل1807م.

[4]-تولى منصبه سنة1241هـ الموافق ل1826م فساد الفساد في قسنطينة واشتهر الأتراك بالظلم فقام الباي بدراسة أحوال البايليك وعمل على تضميد الجراح وتهدئة الأوضاع وشهدت له الأيام بمقاومته الجيش الفرنسي منذ1246هـ الموافق 1930م.

[5]-حمدان بن عثمان خوجة،المرآة، مصدر سابق، ص 154.

[6]-المصدر نفسه، ص 154.

[7]-المصدر نفسه، ص 157.

الشخصيات منهم الحاج احمد باي، وفي بعض الأحيان كان البعض يتهمهم لدى السلطة التركية لتقوم هذه الاخيرة بنفيهم او تسليط عليهم عقوبات مثل النفي وقضت على بذور الكفاءة التي يتمتع بها الكراغلة[1].

فئة الحضر:

تظم الأشراف والأندلسيين والأعيان من الذين ولدوا في المدينة وترعرعوا فيها عبر المراحل التاريخية لكل مدينة من مدن الشرق الجزائري، ولكل مدينة حضرها وهم من الأمازيغ والعرب وحتى من الأعراق الأوربية[2] وانضم إليهم الأندلسيين خلال القرن العاشر الهجري السادس عشر للميلاد نتيجة سياسة الاضطهاد الأيبيري للمسلمين[3]ومن أهم حضر مدينة قسنطينة عائلة الفقون وعائلة عبد المؤمن وعائلة ابن باديس وابن البجاوي وابن وابن جلول وباش تارزي وابن حسن وابن نعمون وغيرهم هذا في قسنطينة وعائلة مرداس في عنابه[4].

كانت لهذه الفئة الحظوة والامتيازات والاملاك، وحظيت بالعلم والمكانة عند أفراد مجتمع المدينة لأنها كانت صاحبة الاملاك والمحلات وكسبت ثقة السكان والسلطة في الشرق الجزائري، واستغلت السلطة العثمانية هذه الفئة من أول يوم دخلت الى قسنطينة عندما تحالفت عائلة الفقون مع الأتراك لدخول قسنطينة ضد عائلة عد المؤمن، ومنها اكتسبت عائلة الفقون ود السلطة وأسدت عليها الامتيازات والمكانة السياسية[5] وكل ما يتعلق بالتفاعل المجتمع بين سكان المدينة، وإذا ركزنا على قسنطينة فإنها أنموذجا لبقية المدن في الشرق الجزائري لأنها تحظى بالمواصفات المدينة ذات السلطة الكاملة.

ففئة الحضر استحوذت على كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الجزائري،نظرا لاتساع نفوذها الاجتماعي، فكانت لكل عائلة قوة اقتصادية وزاوية يجتمع فيها المنتسبين والمتعاطفين لهذه العائلة من فئة المدينة مثل مسجد بني فرقان ومسجد ابن باديس، كما كانت كل عائلة من الحضر تستقطب فئات اجتماعية عن طريق بناء زوايا ومدارس خاصة بهم وللمتعاطفين معهم كما يتبين ذلك فيما يلي بالمؤسسات الدينية والاجتماعية.

و يمكن ان نقول ان هذه الفئة التي حظيت بالمكانة والكسب والعلم والإدارة سيطرت على الوضع الاقتصادي وتقاسمت مع السلطة العثمانية المنافع والمناصب والتأثير في المجتمع في الشرق الجزائري، مما أهلها أن

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 97.

[2]-أرزقي شويتام، مرجع سابق، ص 55.

[3]-وليم شالر، مصدر سابق، ص79.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص507.

[5]- Emérite M ;les tribus privilégiées en Algérie. OP CIT. p.44.

تكون لها مكانة والرأي عند أعلى سلطة في دار السلطان في الجزائر، وهي عائلات غنية (غنى الأرض والتجارة)، يشتغلون في الصناعة والتجارة والتعليم، ويشرفون على تنظيم شؤون المدينة واحتلوا أهم المناصب الثانوية في أجهزة الحكم في البايليك، ونفس الملاحظة والكلام ينطبق عل مدينة عنابه وبجاية فالمدن الساحلية استقطبت الأندلسيين والمسيحيين واليهود لقربها من التفاعلات الاقتصادية والحركة الاجتماعية كما أتيحت لهم منصب الباي مثل الباي رمضان بوشلاق[1] وفرحات باي[2] ومحمد بن فرحات وأحمد بن خوجة باي ابن محمد بن فرحات حمودة باي،وأحمد باي المملوك 1818[3]،وعلي باي بن حمودة وغيرهم ويحتلون مناصب في ديوان الاوجاق[4].

وركب الحج والمجلس الشرعي والديني لبالك قسنطينة الذي استحوذت عليه عائلة ابن الفقون والتي لعبت أكبر دور في الحرب والسلم في بايليك قسنطينة مثل ما قام به حسين باي بن حسن بوحنك استمال إليه خصوم صالح باي[5]، وقربهم منه، وهذا ما يجعلنا نقر بان أعيان البايليك كانوا يشاركون في مقاليد السلطة المحلية في بايليك قسنطينة[6]، بقى حق الكراغلة محتفظين ببعض حقوقهم، مثل حق الانخراط في صفوف الجيش الانكشاري الانكشاري وأهليتهم في شغل المناصب العليا، ومثال ذلك: باي الغرب مصطفى باي وباي التيطري محمد الذباح وباي قسنطينةالحاج أحمد باي[7].

---

[1]- محمد صالح العنتري، تاريخ قسنطينة، ص43.

[2]-كان ذا عقل ودار كبيرة، فاتفقوا عليه، وخبروا حضرة الباشا به فكتب له الأمر، وأرسل له القفطان، وفوض له الأمر، وأعانه بما يحتاج إليه فدخلوا الناس تحت طاعته، وأذعنوا لحكمه، وأذهب الله الفتن، والغلاء وكثر الرزق ونزلت العافية ولم يبقى واحد من الرعية إلا ودخل تحت طاعته وعظم عائلة ابن الفقون التي وقفت إلى جانبه منذ البداية وحثت الناس على طاعته.

[3]-اسمه احمد باي، ولم يكن واحدا من المماليك تولى باي في زمن الترك إلا هذا لان حسن باشا قصد من ولايته نقمة في الترك لكونه من غير جنسيتهم، انظر محمد صالح العنتري،ص109.

[4]- لفظ تركي معناه الأصلي:المكان المعد من الطين أو القرميد، الذي تنفخ وتشعل فيه النار.وتطور مدلوله ليطلق على الجماعة التي يتواجد أفرادها في مكان واحد، ثم على مجتمع أرباب الحرف، ليصبح في العصر العثماني لقبا لأصناف جند السلطة الذين تشكلت منهم القوات "البرية والبحرية". ومن هنا،فان كلمة: أوجاقات، أو أوردي همايوني، اصطلاحا يقصد بها الجيش العثماني، وبحسب التشكيلات العسكرية العثمانية المذكورة في قانون نامة.

[5]- عين محمد الشريف والد احمد باي خليفة، ورضوان قائد الدار وبن جلول بن سا لم، باش كاتب،بن زكري باش سيار، وعين في منصب باش سايس أعوان آخرين من العائلة نفسها كذلك فعل مصطفى انجليز باي وكذلك ما قام به عصمان باي والملاحظ أن بايات قسنطينة كانوا يولون المناصب الديوان للعائلات الفاعلة وللمزيد ارجع لمحمد صالح العنتري تاريخ قسنطينة صص85-87-86.

[6]- عبدالرزاق قشوان، السلطة المحلية في بايليك قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 2، 2010-2011، ص 68.

[7]- صالح عباد، مرجع سابق، ص 549.

ويمكن اعتبار فئة الكراغلة فئة لم تستغل كقوة بشرية فعالة لتنمية الترابط الاجتماعي الجزائري العثماني بل همشت وتركت منعزلة عن المجتمع ولم تحقق المصاهرة الفعلية، وقوضت إمكانياتها الفكرية والسياسية رغم الرفاهية التي كانت تتمتع بها، فالسلطة العثمانية نظرا للإحترازات التي كانت تضربها على هذه الفئة جعلتها تعيش بلا أمل في الحياة السياسية.

فئة اليهود:

بلغ عددهم يهود بايليك قسنطينة حسب بعض التقديرات 5000 يهودي[1]، من بين 30000 يهودي على مستوى الأيالة[2]، كانوا يشكلون ملة غير الإسلام ولكنها ملة معترف بها،واليهود في الجزائرالعثمانية لم يكونوا حديثي العهد بل قدماء عند التحاقهم بشمال إفريقيا في القرن الثامن قبل الميلاد، بعد أن تشتت صفوفهم في المشرق. ولقد ظهرت فئة جديدة نزحت من أوربا الجنوبية بداية من القرن السابع الهجري، الثالث عشر الميلادي وتركزت فئة اليهود في المدن الكبرى على الخصوص الساحلية والداخلية وبقت لهم ارتباطات مع يهود أصولهم، وقد بلغ عدد اليهود في بايليك قسنطينة ما يربو عن 5000 يهودي ولقد قدرت الباحثة إزابال قران قو (Isabelle Grangaud) 1000ب عائلة يهودية في بايليك قسنطينة [3]،وكانت لهم أنشطتهم وحرية مشاعرهم الدينية والمساهمة في الضرائب المفروضة عليهم من طرف السلطة، لكن السلطة تركت لهم مجال حياتهم إلا ما يرتبط بالسياسة فهم غير معنيين ومكترثين بذلك مادام نشاطهم في إطار القانون المخول لهم محترم، لكن ارتباطهم بالتجارة جعلهم يكونون ثروة كبيرة هو ما أهلهم ان تكون لهم مكانة لائقة عند الحكام وخاصة عند شخصية الباي نفسه. فاحتكار التجارة أصبحت في أيديهم والارتباط مع الشركة الملكية الإفريقية الفرنسية جعلهم يحرزون على قوة اقتصادية كبيرة في المضاربةوالاحتكار.

لقد كان اليهود نادرا ما يلاحقون وكانت لهم عاداتهم وتقاليدهم. فملبسهم جلباب ذو أكمام عريضة وحزام عريض وخناجر كبيرة جميلة، وفي الشتاء يلبسون سراويل تضيق عند ادني الركبة وأحذية توضع دون لمسها باليد ويلبسون دائما غطاء على الرأس ويبد وأن المرأة اليهودية يسمح لها بحرية بين العامة [4]، ويعينون من يمثلهم عند الباي ويعرف ذلك بالمقدم، يكلف بجمع الضرائب والرسوم والمطالبين بها وينال مقدم اليهود منصبه هذا مقابل تقديمه رسما للتولية يقدر بـ 1000 فيساهم فيه جميع أفراد الجماعة اليهودية، وغالبا ما تتضاعف رسوم

---

[1]-اندري برنيان وآخرون، مرجع سابق، ص203.

[2]- مرجع نفسه، ص211.

[3] -Isabelle Grangaud, OP.CIT, p 183.

[4]-وليم سبنسر، مرجع سابق، ص 84.

التولية التي يحصل عليها البايليك، والخاصة من مقدم اليهود بعد أن أصبح هذا المنصب يتداول عليه شخصان في العام الواحد وبالإضافة إلى ذلك كان يحصل من اليهود على 500 فرنك إذا وافق موسم عيد الفطر يوم السبت.

فئة الدخلاء:

وبلغت تقديراتهم بـ6000 عائلة[1] والتي تمثل الأقلية المسيحية والعبيد والأسرى وكانت المدن الساحلية أكثر عددا من هذه الفئة مثل بجاية وعنابه وجيجل، وازداد عددهم في أواخر العهد العثماني[2]بسبب قلة الغزوات البحرية وتقلص عدد الأسرى ورواج التجارة الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط والانقلاب الاقتصادي الذي شهدته السواحل الجزائرية وبخاصة المدن مثل عنابة وبجاية وسكيكدة وازدهار تجارة المرجان في سواحل القل والشرقية منها[3].و معظم هؤلاء الدخلاء الى المدن هم من الأرياف المحيطة بالمدن التي يتواجدون فيها ويزداد عددهم كلما اشتدت الأزمات في الأرياف او نقص مردود فلاحتهم. وكان لهم دور في تنشيط الحياة الاقتصاديةمثل الخدمات التي يقومون بها من تنظيف الأحياء ونقل البضائع والاشتغال كمساعدين عند أصاب الحرف.

فئة البرانية:

وتشمل الجزائريين الذين هاجروا إلى المدن الكبرى واشتغلوا بالحرف كسكان بسكرة والاغواطيين وبني ميزاب والشعانبة والزواوة وبني مرداس في عنابه[4]، في كثير من الأحيان يهجر سكان المدن والأرياف عن مواقعهم بسبب الاضطهاد من السلطة أثناء الحملات العسكرية لجباية الضرائب او لعملية تأديبية من طرف الحكام أو لجائحة أو جفاف وغيرها من النوازل الطبيعية، يقول شالر: «...وبهذه الطريقة خلت من سكانها كلية تقريبا،سهول عنابة بولاية قسنطينة،بسبب نزوح القبائل العربية عنها نتيجة لما تعرضوا له من الاستبداد الذي لم يكونوا يطيقونه، وفي الحالة الأخيرة، التجأ العرب إلى مملكة تونس...»[5] يقول نصر الدين سعيدوني:« أما الجانب السلبي لتغيير البناء السكاني ل عنابة، فهو ناتج عن قدوم الجماعات السكانية التي كانت تعيش بضواحيها، ومع مرور الوقت بدأ

---

(1) - Isabelle Grangaud, OP.CIT, p183.

(2)-نصر الدين سعيدوني، دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص 123.

(3)-محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري في فترة 1792-1830، ط2، م.و.ك، الجزائر، 1984، ص276.

(4)- سعيدوني (ناصر الدين) والبوعبدلي (المهدي)، الجزائر في العهد العثماني، م.و.ك، الجزائر، 1984، ص-ص99-104.

(5)- شالر (وليم)، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824متعريب وتعليق وتقديم، إسماعيل العربي، ش.و.ن.ت، 1982، ص109.

عدد كثير من أفراد هذه الجماعات يستقر داخل المدينة، وكانت هذه الجماعات في أغلبها تنتمي إلى قبيلة مرداس العربية التي قدمت مع الهجرة الهلاليةإلى سهول عنابة منذ القرن الخامس الهجري، وكانت آنذاك ما تزال على حالة البداوة والخشونة، مما ترك أثرا سيئا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لعنابه لكن ممارستهم للزراعة جعلهم يندمجون ويستقرون بفحوصها ويعمرون المناطق الفارغة لكنها بقت ضعيفة العمارة» [1] ومن هؤلاء من كانوا موسميين ومنهم من كان مستقرا في سكنه وعمله، كانت مدن بايليك قسنطينة مراكز مشاعة للحياة الاقتصادية والاجتماعية، فمنهم من أتقن الصناعة والتجارة واستقر في المدينة ونستشف ذلك من الأسماء والألقاب التي عرفوا بها فالتجار والصناع كانوا يعملون جنبا إلى جنب مع الطبقة الحضرية السائدة وبالخصوص في المدن الكبرى حيث كانت تلك الطبقة قوية التأثير من حيث العدد وهي تراقب أحواز المدن الكبرى مثل قسنطينة،وعنابة وبسكرة وبجاية حيث كان الباي والأعيان والتابعون للمخزن يملكون حسب إبراهيم باي[2] أكثر من 83 منزلا فيقسنطينة.ففي مدينة قسنطينة صناعة الجلد لوحدها تتوفر على 33 معملا للصباغة و75معملا للسراجين و167 للاسكافيين حيث يستغل حوالي 310 إلى 480عاملا (أكثر من 10من المائة من اليد العاملة الفعلية)[3]، وهؤلاء معظمهم من الوافدين من حواشي المدن والأرياف للمدن الكبرى وتعتبر قسنطينة أنموذجا لهذه الظاهرة الاجتماعية.

وكان "ربض الكدية" خارج سور المدينة يقيم به الصناع بجانب الفنادق واصطبلات الباي، وهنالك 18 مخزن لتوزيع الخبز على الجيش وبجانب الطواحين الهوائية هنالك 22 طاحونة مائية توفر الدقيق للفلاحين ويضاف إلى ذلك معمل الأسلحة التابع للباي الذي يشغل العشرات من العمال ومعامل الصوف والمعادن [4]، كانت فئة البرانية تغذي المدن الكبرى باليد العاملة، لكن مساكنهم هي ورشات عملهم أو أكواخ تنصب على أطراف المدن

[1]- نصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص508.

[2]-نصب إبراهيم بوصبع بايا على قسنطينة يوم 28 من ذي الحجة 1206هـ الموافق ليوم 21 أوت 1792م وفي ليلة محرم 1207هـ الموافق ليوم 23 أوت 1792م، هجم عليه صالح باي ورفاقه وقتل هو الرجال الذين جاء بهم من الجزائر، وعاد صالح باي إلى السلطة مرة ثانية ولكن لمدة عشرة أيام فقط.

[3]-أندري برنيان وآخرون، مرجع سابق، ص204.

[4]-المرجع نفسه، 205.

وهذه الظاهرة كانت تعرف بها جل المدن ليس في الجزائر وإنما قديمة الوجود نظرا لارتفاع الحياة المعيشية في المدن.[1]

سكان الريف في الشرق الجزائري:

المقصود بالريف خارج فحوص المدينة، أين تتبعثر السكنات ويصبح النسيج العمراني غير متصل، لكن الريف المقصود هنا أين تبدأ سلطة القبائل في المجال الواسع، ويصبح انتماء الفرد الى هذه القبيلة او العصبة التي ينتمي إليها وتوفر له أمنه وفيها يكون انتسابه ونشاطه ويقتضي الامر أن يدافع عليها باستماتة لأنه جبل على ذلك، فهل الحياة الاجتماعية في ريف الشرق الجزائري لها طبيعتها وميزتها، هل يمكن أن نقول في الشرق الجزائري مجموعة من الأرياف نظرا لخصائص المناطق الجغرافية المتمايزة في الشرق الجزائري؟ وما هي قوة التفاعل بين الريف والمدينة وما أثر ذلك على الحياة الاجتماعية ؟

أما الريف فكان يضم أغلب سكان الأيالة كما أشرت سابقا، والإشكال الذي يطرح بحدة يتمثل ما هي المنهجية الأكثر توافق لدراسة المجتمع الريفي، نظرا لتعدد أقاليمه واختلاف أنشطته وتباين مستوى معيشته، وهل مزاج سكان الأرياف واحدة أم تتحكم فيهم البيئة الطبيعية التي تنتمي إليها كل قبيلة؟ وبشكل آخر هل قبائل أرياف السواحل وقبائل الأطلس التلي وقبائل السهول العليا وقبائل الصحراء واحدة؟

إذا أردنا إسقاط نظرية "الإنسان ابن بيئته" فهذا يفسر لنا إن الحياة الاجتماعية تختلف اختلاف جوهري، نظرا للبنية البشرية للسكان بين الشمال الشرق الجزائري وبين الجنوب وما بين السهول وبين الجبال.

ليس من المبالغة أن الريف في الشرق الجزائري هو صانع الأحداث، وعليه يكون الاعتماد الاقتصادي نظرا لقوة سكانه وقوة مصاهرته وتضافره وتماسك سكانه، لقد لعبت العصبية القبلية دور في الحياة السياسية والاقتصادية في الشرق الجزائر لقوة الترابط الاجتماعي الذي يجمعها، فإنها حافظت على كيانها وبقائها ولم تخضع للذوبان في الفترات المختلفة لتاريخ المنطقة[2]،ويمكن القول أن القبائل في الشرق الجزائري انقسمت في الفترة العثمانية إلى مجموعات، وهذه المجموعات حاولت المحافظة على حياتها من الذوبان في سلطة العثمانية وبذلك حافظت على مورثوها الثقافي والديني والعادات والتقاليد تحي أيامها وتحتفل بطريقتها وتتآزر في محنها.

(1) – ازدادت هذه الظاهرة انتشارا بسبب التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الجزائري أواخر الحكم العثماني و ظاهرة السلب و النهب التي كان يقوم بها الحكام و جور من كان له السلطة في التحكم في دواليب الاقتصاد .

(2)– محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص278.

لكننا نلاحظ عدة مواقف مختلفة من التواجد العثماني في المنطقة، فمنها من قاطعت السلطة ولم تعترف بها واعتبرتها سلطة دخيلة ومستغلة وهذه المجموعة بقت بعيدة على يد السلطة العثمانية وأصبحت ممتنعة [1]عن دفع الضرائب وكان رد فعل السلطة تسيير نحوها المحلات العسكرية التأديبية وهنا زاد الانفصال والتباعد بين السلطة ولهذه القبائل وهي القبائل التي تكون بعيدة عن مركز القرار في قسنطينة وتظهر في قبائل الاوراس وقبائل الحدود الجزائرية التونسية وقبائل الجبال الشمالية من البايليك[2]،يقول نصر الدين سعيدوني :«وقد عمد احمد باي المملوك أثناء هذه الحملة التي وقعت سنة 1815 إلى تخريب منطقة تقرت فبادر إلى قطع نخيلها وطمس مياهها، مما جعل محمد بن جلاب يسارع الى إرضائه وتقديم ضريبة سنوية له تقدر ب 100 ألف ريال بسيطة، وهو ضعف المبلغ الذي كان فرحات بن سعيد يعد الباي بتقديمه له مقابل حكم المنطقة، وذلك بعد أن تمكن الباي بالفعل من قطع حوالي 200 نخلة في فترة وجيزة».[3] أما شاكر باي الذي شن حملة عسكرية على مناطق النمامشة سنة 1817 م اضطرت العديد من عشائرها مغادرة مواطنها قبل وصول الجند المهاجم. كذلك حملة الباي إبراهيم بن علي عام 1822م على قبائل النمامشة في الاوراس وقد استحوذ هذا الباي على 40000راس من الغنم ،[4] وحملة الباي مصطفى الوزناجي عام 1797 على قبيلة الحراكتة وانتهت الى إخضاعهم والحصول على غنائم كبيرة. [5]ان أصل السلطة العثمانية في هذه المناطق فرضت بالقوة وكانت مؤقتة في كثير من الاحيان ريثما تزول من هذه المناطق يكون استقلالها. فوضعها الجتماعي كانت منغلقة على نفسها وتتاجر مع غيرها وتفرض سلطتها في رحاب تواجدها لها ثقافتها ولغة خطابها وزاويتها تعقد فيها مجالس الحرب والسلم وتتمتع بثقافتها وعاداتها

---

[1] - يقول صالح عباد لم كن علاقة النمامشة الرحل بالبايات في قسنطينة مختلفة عن علاقة الحنانشة بهم فقد كانوا دائمي العصيان نظم الباي شاكر باي عدة حملات ضدهم في حوالي سنة 1815 كما قام الحاج احمد باي بعدة غارات ضدهم حين كان قائدا على العواسي...فقد كان النمامشة مستقلين على الدوام تقريبا يحدثون اضطرابا على الحدود الجزائرية التونسية حتى الغزو الفرنسي الي اسدعي للمشاركة مع احمد باي فرفض ان تقف مع احمد باي (الحنانشة و النمامشة و الحراكتة)ص 355.

[2]- سعيدوني (ناصر الدين) والبوعبدلي (المهدي)، الجزائر في العهد العثماني،مرجع سابق، ص106.

[2]- شالر (وليم)، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824متعريب وتعليق وتقديم، إسماعيل العربي، ش.و.ن.ت، 1982، ص109.

[2]- نصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص508.

[3]- نصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص 528.

[4]- Vayssettes (E).Histoire des derniers Beys de constantine.in Revue africaine.1863.p 115.

[5]- نصرالدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص 182.

وتقاليدها والمصاهرة فيما بينها،وإنها رعوية وذات زراعة معاشية الا في بعض المواد مثل التمور والصوف والجلود والصناعة النسيجية مثل الزرابي والبرنوس والقشابة وما احتاجت من الطلب.

تعتبر القبيلة البنية الاجتماعية ومصدر الاقتصاد في الريف في الشرق الجزائري، وبما أن معظم السكان في الفترة العثمانية في الشرق الجزائري سكان ريفيون(بنسبة 95%) فإن نشاطهم انصب على الإنتاج الزراعي والإنتاج الحيواني[1]، وبعض الحرف التقليدية العتيدة بين القبائل، وذلك حسب موقعهم وجغرافية تواجدهم، وفيأواخر الفترة العثمانية؛ساءت علاقتهم بالسلطة العثمانية، في معظم الأحيان نظرا لسياسة القمع التي مارسها بايات قسنطينة على هذه القبائل، لقد بقي نشاطهم التقليدي رهين العادات والتقاليد في الممارسة ولم يشهد تطورا في الأنشطة ولا في الصناعة ولا في الحياة المعيشية، ولم يشهد الريف أي نهضة اقتصادية تغير من أفكار المنتجين وهذا أصبح لا يتماشى ومتطلبات الحياة.

إن سياسة فرض الضرائب لم تعط بديلا، ولا تقنينا لتطورات الأحداث، بل تتزايد دون دراسة ميدانية،لمناطق جبايتها، لأن الطابع الإقطاعي سيطر على معظم المناطق الزراعية، التي منحت كامتيازاتوأعطيات لموظفي النظام وللشخصيات النافذة ولشيوخ الزوايا والقبائل التي لها علاقة حسنة مع السلطة. ومن هنا نلاحظ تطور بعض القبائل والاملاك التي أصبحت في سلطتها بإيعاز من السلطة المركزية (سلطة الباي) ومنها قبائل المخزن.

قبائل المخزن وتطورها الإقطاعي في الشرق الجزائري نهاية الفترة العثمانية:

لقد كانت قبائل المخزن حلقة وصل بين الأهالي والحكام، ورابطة متينة شدت المحكوم بالحاكم وكانت قبائل المخزن تمثلما بين10إلى 20% من سكان الريف الجزائري وكان الفلاح في عيش قاسي لكنه مرتبط بالاتفاقيات التي تحد من تصرفاته وكانت الحياة الريفية تتكيف أحيانا بالصفة المشتركة بحكم الملكية "العرش"[2]،أبقت تماسك الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وذلك لمهامها الإدارية والعسكرية المنوطة بها[3]، وهي قبائل متعاونة مع السلطة وتكلف باستخلاص الضرائب وإيقاع العقاب على الممتنعين والمعادين لسلطةالبايليك[4]،مقابل امتيازات مادية ومعنوية[5]،واختلفت تسميتهامن مكان لأخر،ومنها قبائل المخزن،وقبائل

---

(1)- محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص279.

(2)-اندري برنيان وآخرون، مرجع سابق، ص210.

(3)- ناصر الدين سعيدوني،دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)، الجزائر، م.و.ك، 1984،ص- ص109-111.

(4)- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 106.

(5)- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)، ص-ص 21-24.

العبيد وقبائل الزمول والدواوير[1]،الشيء المشترك بين هذه القبائل هوالطابع الفلاحي الذي تنشط فيه والدور العسكري للسلطة العثمانية في البايليك[2].

وهذا ما جعل الريف في الشرق الجزائري يساهم في السلطة المحلية،[3] الذي تشكله القبائل، إلا أننا نلاحظ كثرة في عدد القبائل في الشرق الجزائري وهنا ليس جديد في الفترة العثمانية ولكنه موجود قبل دخول العثمانيين للشرق الجزائري، لكن السلطة العثمانية أوجدت نوعا من التفكيك في الوحدات القبلية التي كانت غير بارزة للعيان عن طريق سياسة فرق تسد، حتى وصلت إلى اصطناع قبائل جديدة من شتات من القبائل الأخرى كالفارين والباحثين للمغامرة والباحثين عن وظائف عن طريق تجنيدهم عند سوء الأوضاع الأمنية وهذا النوع من الاصطناع لقبائل مستحدثة في الفترة العثمانية لها ميزاتها وتباين في حياتها الاجتماعية نشاطها الاقتصادي ودورها السياسي والعسكريون المتمثلة في قبائل المخزن، يقول نصر الدين سعيدوني :«على أن قبائل المخزن على اختلاف مواطنها وألقابها لم يكتمل تبلور كيانها الاصطناعيواكتسابه مقومات القبيلة المتلاحمة،إلا بفضل سياسة مرسومة دأب الحكام الأتراك على إتباعها والأخذ بها »[4]،وحظيت هذه القبائل بعدة امتيازات مثل الضرائب الإضافية والاكتفاء بدفع الزكاة والعشور، وكانت أفراد العائلة التي تنتمي لقبائل المخزن تتمتع بالأمن والحماية عكس القبائل الأخرى التي كانت تعيش في خوف دائم من جراء الحملات العسكرية العثمانية خاصة في مواسم جمع الضرائب، وكانت تحتل المناطق والمراكز الاستراتيجية لضمان الأمن في الشرق الجزائري مثل قبيلة الزمول في الهضابالعليا وسفوح منطقة الاوراس الشمالية،إذ يقضي احمد باي على ثورة الاوراسباستعماله هذه القبيلة (الزمول)ليطرد قبيلة أولاد عبد النورويشتتهم[5].

لقد أصبحت قبائل المخزن تتمتع بمميزات خاصة نهاية الفترة العثمانية في الجزائر وفي بايليك قسنطينة على الخصوص،فنظرا لقلة العنصر التركي في الجزائر، دفعت السلطة إلى استخدام قبائل المخزن كدعم لقوتهم التي عجزوا

---

(1)–ارزقي شويتام، مرجع سابق، ص163.

(2)- Vayssettes E, histoire des derniers Beys de Constantine. OP CIT ,p24.

(3)- عبدالرزاق قشوان، السلطة المحلية في الشرق الجزائري، 1565- 1837م، رسالة بحث لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2011، ص 74.

(4)- نصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص 258.

(5)– المرجع نفسه، ص 270.

عن تقويتها من العنصر التركي والكراغلةخاصة أثناء الحرب،حيث أنخفض عدد الجنود الانكشارية الى حوالي 3661 جندي انكشاري سنة 1829 م[1].

لكن الظروف العسكرية والأحوال السياسية التي عاشتها الجزائر في أواخر الفترة العثمانية في الجزائر، والتي تميزت بكثرة الثورات والانتفاضات وانعدام الأمن واختلال التوازن بين الحاكم والمحكوم في البايليك وانحراف الموظفين والحكام الى الاستبداد وسوء الأحوال الاقتصادية وتردي القدرة المالية، ظهر تغيير في تمليك أراضي البايليك، وإصدار عقود تصبح بمقتضاها الاراضي بأفراد المخزن ملكا شخصيا،وهو إجراء إداري وقانوني يسمح للحكام بتسلم مبالغ مالية ضخمة يزودون بها خزينة البايليك في وقت أصبح فيه المردود قليل واحتياجات السلطة كبيرة. لقد تحولت ملكية أراضي البايليك في معظمها الى أراضي خاصة، الشيء الذي زاد في نفوذ بعض العائلات المنتمية لقبائل المخزن تستأثر بالأراضي الواسعة وتصبح لها حق البيع والشراء وبها كونت أقطاعات من الاراضي[2]. السؤال الذي يطرح هو ما هي أصناف الإقطاع في الشرق الجزائري العثمانية ؟ وما هي الفئات التي استأثرت بالأراضي الإقطاعية ؟

إن السادة والإشراف وأصحاب المراكز الدينية والمشيخات الوراثية الموالية[3] للعثمانيين والقادة العسكريون هي التي حظيت بهذه الملكيات. ومنه نجد ثلاث أصناف متباينة من هذه القبائل.

القبائل المتحالفة:

وهي القبائل التي تتعامل مع البايليكفتسقط عليهم الضرائب الإضافية[4] كامتياز لإخلاصها وتعاونها مع السلطة،وتقدم مقابل كراء متعارف عليه عن طريق شيوخها وزعمائها المحليين الذين أصبحوا بحكم العادة يتوارثون حكمها[5]، فقد كانت العائلات التي تنتمي إلى قبائل المتحالفة تتمتع بالأمن والحرية والحماية من الغارات والتعديات التي تكاثرت في أواخر العهد العثماني وتنعم بحياة كريمة بما تدره من إنتاج أراضيها الخصبة وبما تتسلمه من أموال من قبائل الرعية المجاورة[6]، وكانت تقيم لكي تتولى مراقبة الطريق السلطاني الرابط بين دار السلطان وقسنطينة كما كانت تقوم بمراقبة طرق البايليك مثل طريق قسنطينة جيجل وبجاية وبسكرة وتبسة وباتنة وتحت

---

(1)–المرجع نفسه، ص 210-211.

(2) -ROZET(M).voyage dans la régence d'Alger. paris 1833.T3.P.198.

(3)– قبائل ال مقران و اولاد عزالدين و بن قانة .

(4)–الرسوم الإضافية تتمثل في الحكور والغرامة واللازمة وغيرها من الضرائب المختلفة.

(5)– صالح عباد، الجزائر في الحكم التركي، ص109.

(6)–ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية،ص266.

حراسة فرقة الزمالة والدواوير التي تعد من أهم الفرق[1] المرابطة بسهل عين مليلة[2]، تعد فرقة الزمالة والدواوير في المناطق، وكانت هذه القبائل بإمكانها تجنيد ستة ألاف فارس ومثلهم من المشاة[3].

قبائل الرعية:

وهي بقية قبائل التي عانت كثيرا من تسلط الأتراك وحلفائهم الشيء الذي يدفعهم إلى الثورة في الكثير من الأحيان[4]، وكانت المناطق الجبلية أهلا لهذه القبائل وهي لا تعرف الضرائب وهي مناطق تلجأ إليها الفرق بقطع النظر عن لغتها وهي جبال القبائل حسنة الفلاحة، ويذكر "روزيت" أن المناطق الجبلية غنية بفلاحتها وإنتاجها المتنوع فيقول:«الأراضي الصالحة للاستغلال في ايدوغ وجبال القل وجيجل وعند القبائل بجرجرة وجبال البابور تكثر الأشجار المثمرة والزيتون»[5]،تجدر الإشارة إلىأن قبائل الرعيةوإن كانت بعيدة ونائية عن البايليك إلا إن الظروف الاجتماعية جعلتها تقف ضدسلطة البايليك وهذاما يفنده روزيت بقوله:« فالمجموعة القبائلية كانت ذات نظام بعيد عن نظام القبلي،وإنما هم جماعات من القوى لهم جماعة لها نفوذإداري وسياسيمستقل،يسمح بتسييرالأراضي الشاسعة والفلاحةفي انسجام وتناسق»[6].

القبائل الممتنعة (البدو):

وهم الرافضون الاعتراف بسلطة العثمانيين، فقد صنف فايسات (Vayssettes) سكان بايليك قسنطينة حسب العرق حيث قسمهم إلى ثلاثة أعراق متمايزة في لغتهم والسلوك وثقافتهم وهذه الأصناف [7] هي:

1- العرب وينتشرون في المنطقة الجنوبية للبايليك.
2- الشاوية ويتمركزون في المناطق الوسطى للبايليك.
3- القبائل يتمركزون في المناطق الساحلية الشمالية.

---

(1)- Vayssettes E, OP.CIT ,p38.

(2)- أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، مرجع سابق، ص167.

(3) -Vayssettes(E).OP.CIT, p39.

(4)-عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 2005، ص49.

(5)- ROZET(m).voyage dans la régence d'Alger. OP CIT.P.202.

(6)-أندري برنيان، مرجع سابق، ص191.

(7)- محمد صالح العنتري، مصدر سابق، ص28.

هؤلاء السكان ينقسمون إلى أعراش أو قبائل يشرف عليهم قائد أو شيخ كبير يتم تعيينه من طرف الباي[1] والقبيلة تنقسم إلى فرقة، بدورها تنقسم إلى دواوير (تجمع لعدة خيام)، وينقسم الدوار إلى عائلات والتي يتولاها رئيس البيت[2]، أما عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بهم فكانت لها الطابع التي ميز المجتمع الجزائري وصقلته الظروف التي كان يعيش فيها بحسب الموقع الجغرافي لكل إقليم من أقاليم البايليك، وكأننا نرى عدة الفئات لهذا نرى عدة مظاهر اجتماعية متدرجة اجتماعيا واقتصاديا.

عادة ما تكون القبائل المتاخمة للحدود الشرقية مع أيالة تونس وأطراف الصحراءمنطقة الاوراس متفرقة نظرا لاتساع مجالها الجغرافي وانفتاحه، والدليل على ذلك بقت قبائل برمتها لا تعترف بالسلطة العثمانية طيلة تواجدها وخاصة تلك التي تقع في وسط الاوراس أو تقع في وسط جبال الأطلس التلي، في جبال القبائل أو جبال بجاية والقبائل، لأنها في مناطق منيعة بعيدة عن السلطة العثمانية ولم يكن للسلطة قوة تمكنها من إلحاقها بها، وتركت على ما هي عليه في حرية من أمرها في اقتصادها وحياتها الاجتماعية التي وجدت فيها، وفي هذا الشأن يقول ناصر الدين سعيدوني في كتاب ورقات جزائرية: و«كان بعض البايات يقومون بحملات واسعة النطاق يتعقبون أثناءها العشائر الممتنعة عن الجباية، وغالبا ما تنتهي هذه الحملات بالحصول على الغنائم الوفيرة والثروات الكبيرة».[3] إذا كانت هذه القبائل بعيدة عن منآي السلطة العثمانية في بايليك الشرق فكيف يمكن إحصاء سكانها ومعرفة مداخليها. ومثل هذه القبائل كثر خاصة في المناطق الجبلية البعيدة عن يد السلطة ومعاونيه من القبائل الموالية أو قبائل المخزن.[4]

إن السكان في الشرق الجزائر لا يختلف عن بقية المناطق في البايليك الأخرى في الجزائر وإنما الخاصية المتواجد فيه هو كثرة القبائل المكونة لهذه التجمعات السكانية المكونة بدورها لسكان الشرق الجزائري، فتحت عنوان تلاشي السلطة الإدارية وغياب الحكم المركزي بمنطقة الاوراس يقول ناصر الدين سعيدوني:«وهكذا تعزز استقلال المنطقة الأوراسية، بحيث أن الحفصيين رغم مد نفوذهم الى كل من بجاية ودلس وبسكرة، إلا أنهم لم

---

[1]- المقصود بالقبائل المخزنية والقبائل التي تتعاون مع السلطة العثمانية.

[2]-Vayssettes(E), OP.CIT, p26.

[3] – كانت تساهم قبيلة النمامشة ب 3.000 راس من الغنم كلما توجهت لها المحلات الفصلية هذا فضلا عن رسم التولية " الفرح" الذي يقدمه القائد مقابل علعة التولية و الذي يتجاوز 3.000 بوجو فضة .

[4]- قبيلة بن قانة التي استأثرت بحكم المنطقة الجنوبية الشرقية (سكرة)و نواحيها .

يتمكنوا من بسط نفوذهم على الاوراس، وذلك رغم المحاولات التي انتهى اغلبها بالفشل الذريع، [1]وبهذه المقاومة بقيت المنطقة الأوراسية ممتنعة حتى أثناء العهد العثماني الذي شهد هو الآخر شن حملات على الاوراس سواء من بايليك قسنطينة أو من الأيالة التونسية، وذلك للحد من الغارات التي كان يتعرض لها العديد من المسافرين والحجاج في طريقهم من المغربين الأقصى والأوسط نحو بلاد الجريد ومنها نحو الأقطار المشرق العربي...كل هذه العوامل عملت على إبقاء الاوراس محتفظا بوضعه الخاص المتميز باستقلال داخلي مما جعل الإدارة التركية لبايليك الشرق تلجأ لإقرار هيبتها وتأكيد سيطرتها على المناطق الجبلية من الاوراس إلى انتهاج عدة أساليب إدارية وإجراءات حربي...»[2].هذا في المنطقة الجنوبية الشرقية لبايليك الشرق.

أما في الجنوب فنجد عدة حملات تأديبية يقوم بها الحكام العثمانيون على مدينة تقرت التي ضلت بعيدة عن الحكم العثماني، فحملة صالح رايس[3] سنة 1552م تمكن من محاصرة المدينة وإرغامها على دفع غرامة لحكام الجزائر، والحملة الثانية في عهد يوسف باشا عام 1649م وفرض عليهم ضريبة سنوية في خمسة وأربعون فردا من الرقيق يتوزعون كالتالي خمسة وعشرون من ورقلة وستة عشر عبدا من تقرت وأربعة أفراد من العبيد من تماسين.[4]

ومجتمع الريف في الشرق الجزائري متمايز في تركيبته البشرية، فالشاوية لهم طباعهم وتقاليدهم ونشاطهم بما جادت به الطبعة ورعي من خصائصهم والنسيج من مواد الصوف التي تجمع من جز الأغنام والوبر من تربية الإبل والحياة اليومية مظهر لهم وبيوتهم من طين ولبن وخيامهم من جلود ذبائحهم، تميز هؤلاء بالبساطة في العيش والقناعة بالقليل ويمكن ان نحمل القبائل الريفية على هذا النموذج،[5] فشيخ القبيلة ومجلسه والزاوية والمسجد مقره

---

[1] – يقول صالح عباد :جمع احمد باي كل فرسان البايليك و تمكن من الحاق الهزيمة بهم ،استولىعلى اكثر من 21.000 راس من اغنامهم و خمسمائة جمل من جمالهم.

[2]– ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص 428-429.

[3] - أسندت الدولة العثمانية بيلربيكية الجزائر إلى صالح رايس في صفر 960هـ/يناير 1552م، بدلاً من حسن بن خير الدين بربروس فبعث السلطان العثماني مرسومه إلى العلماء والفقهاء وسائر رعايا الجزائر يُعلمهم فيه بتقليد صالح رايس مقاليد الولاية وقد جاء في ذلك المرسوم حُرِّر في أوائل محرم سنة تسع وخمسين وتسعمائة الموافق ليناير 1552م.

[4]- منطقة الجنوب الاوسط كانت متجاذبة بين بايليك الشرق و بايليك الغرب و في كثير كانت متمردة عن النظام التركي في الجزائر و ذلك وفق ميزان القوة التي يفرضها البايات على المنطقة.

[5]– لكل قبيلة خصوصياته و مميزاتها و يتبن ذلك حسب موقعها الجغرافي و نشاطها الاقتصاعي الذي يتحكم في حياتها ،و لكل قبيلة زاويتها و مسجدها الذي يكون عادة مقر مجلسها .

والبقية إتباع يذودون لأوامر شيخهم ويتعلمون فراسة التعامل والسياسة حسب قدراتهم والتلاحم والترابط والعصبية للقبلة من خدمتهم.

المبحث الثاني :الواقع الاجتماعي في الشرق الجزائري أواخر الفترة العثمانية.

الشأن الاجتماعي في الشرق الجزائري لم يكن من اختصاص السلطة المحلية، فلم يكن للسلطة الاهتمام الكبير لشؤون الفئات الاجتماعية كما أولت ذلك في الشأن الاقتصادي، لقد انصب اهتمام السلطة العثمانية بجانب الأمن والاستقرار وفضاء الشرق الجزائري وكل الإيالة الجزائرية، لم تدخر جهدا ليكون الأمن والاستقرار من مميزات المنطقة، فاهتمت بتقسيم المناطق وتهيئة الفرق العسكرية وأوجدت أجهزة تخدم بقائها وتحقيق أهدافها. فالجانب الاقتصادي وما يدر من أموال فهو في قمة اهتماماتها ومبلغ أهدافها[1]،استولت على الاراضي الخصبة وجعلتها من أملاك البايليك وصادرت الاراضي للقبائل الممتنعة أو الرافضة، وسيرت الحملات العسكرية وصادرت أمتعةوماشية القبائل بدعوى أنها لا تدفع مستحقات البايليك، وفرضت الضرائب واستحوذت على زكاة الفلاحين وعشور هم، واعتبرت ذلك من حقوق السلطة لأنها هي التي تفرض سلطانها على المنطقة.

واهتمت بالقضاء وتنظيم الأسواق والحرف وكل ما من شأنه يدر أموالا فجعلت له رقابة وعينت له موظفين، استغلت الطرق الصوفية وقربت مشايخها وأغدقت عليهم امتيازات إضافية مقابل ولاءهم ومنحتهم ترضيات[2]،ونفس الأجراء كان في المدن مع العائلات ذات النفوذ والمكانة والعلماء والفقهاء ومن يعلن الولاء والخدمة للسلطة الباي حفته بالعناية والرعاية لأنه مربحة للأموال. فهل كان كذلك للشأن الاجتماعي الذي يرفع من حياة الفرد في الشرق الجزائري، حين اطلاعنا على ما كتبه المؤرخون لتلك الفترة من الجزائريين أو من الأجانب[3].

السكن والعمران في الشرق الجزائري في الفترة العثمانية

إن السكن كمرفق اجتماعي يبرز درجة التطور في الحياة الاجتماعية وهو معيار لتصنيف قوة الرفاهية أو درجة الفقر في المجتمعات المتمدنة أو المجتمعات الريفية، إلا أن سكان المدن في أواخر الفترة العثمانية لا يعبر عن حقيقة الوضع لعدة اعتبارات منها تردي الأوضاع الاجتماعية وظهور الطابع الإقطاعي في ملكية الاراضي الزراعية

[1]–نصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، 346.

[2]– أندري برنيان وآخرون، مرجع سابق، ص196.

[3]– إيفون تيران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة 1830–1880، ترجمة، محمد عبد الكريم أوزغلة، المراجعة والإشراف مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007،ص 219.

والاحتكار الفاحش للتجارة الداخلية والخارجية وكثرة الأزمات الاقتصادية وفتور الفعل الإنتاجي وتغلب الطابع التقليدي في خدمة الأرض ونشاط الحرف وقلة تداول الأموال وارتفاع الضرائب وكساد السلع المحلية أمام تدفق السلع الأوربية ذات الطابع الاستهلاكي[1].

إن المرافق العامة للسلطة العثمانية ارتبطت بقصر الداي الذي ما يزال ماثلا ليومنا الحاضر وبالثكنات العسكرية التي كانت تأوي قوة الأفراد العاملين بها لكن المرافق الأخرى الاجتماعية الأخرى لا نجد منها إلا المرافق ذات الطابع الديني وهي نفسها لها الطابع التربوي والتعليمي المتمثلة في المساجد والزوايا والمدارس والكتاتيب كانت بالقوة الكافية الفترة الاخيرة للتواجد العثماني في الشرق الجزائري[2].

لقد كانت مدينة قسنطينة تشمل على 45 حي حسب دفتر الأحباس وتضم 50 بين شارع وزنقة وأربعة أحياء رئيسية تشمل في مجملها 17 حومة وتتخللها المحلات وورشات،[3] الحرف والمؤسسات التعليمية وعادة ما تكون لصيقة بالمساجد إن كانت منفصلة عنها والجدول التالي يبين لنا اهم الأحياء لمدينة قسنطينة بأعتبارها عاصمة البايليك.[4]

جدول لقائمة أحياء مدينة قسنطينة[5]

الرقم	الحي الثانوي	الحي الرئيسي
01	حي ميلة الصغيرة	حي باب القنطر
02	حومة سيدي أبي معزة	
03	الحارة الحمراء	
04	حومة سيدي الجليس	
05	حومة الشارع	
06	حومة سيدي راشد	حي باب الجابية
07	حومة بير المناحل	

[1]- ايفون تيران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة 1830-1880، ترجمة، محمد عبد الكريم أوزغلة، المراجعة والإشراف، مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007،ص 231.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 154.

[3]- عبدالقادر دحدوح ، مرجع سابق ،346.

[4]- Isabelle Grangaud ;Laville Imprenable ; Une Histoire Sociale de Constantine au 18èmè siecle ;Media-plus 2010 ;p 294.

[5]- عبد القادر دحدوح، مرجع سابق ،ص 350.

08	حومة الطبالة	
09	حومة الشط	
10	حومة البطحا	
11	الطابية الكبيرة	حي الطابية
12	الطابية البرانية	
13	حومة الصواري	
14	حومة الموقف	
15	حومة المصاصة	
16	محلة العمامرة	حي القصبة
17	حومة قديدة	

أما الأزقة والشوارع المكونة لهذه الأحياء فقد بلغت نحو 50 بين شارع وزنقة لكن ما يلاحظ ان هذه الاخيرة كانت ضيقة غير متسعة إلا التي كانت تنفتح على الساحات العامة التي تمثل في غالب الأحيان الأسواق اليومية للمدينة والتي تعرض فيها السلع المنتجة من طرف الحرفيين او السلع التي تدخل المدينة من الفحوص والمناطق المجاورة والجدول التالي يبين لنا هذه الشوارع الرئيسية والأزقة في مدينة قسنطينة.[1]

جدول لأهم الشوارع والأزقة في قسنطينة[2]

قائمة الشوارعوالأزقة		قائمة الشوارعوالأزقة	
01	درج باب الجابية	26	رايغة البغلة
02	رايغة ابن أبي الخير	27	رايغة البوني
03	رايغة ابن أبي القاسم الزلايق	28	رايغة الحجامين
04	رايغة ابن افوناس	29	رايغة الحدادين
05	رايغة ابن بلال	30	رايغة الخراطين
06	رايغة ابن تامر المزابي	31	رايغة الدرداف
07	رايغة ابن جلال	32	رايغة الزقاق الضيق
08	رايغة ابن داود	33	رايغةالماجكوني
09	رايغة ابن الدريجة	34	رايغة الملاح

[1] - انظر مخطط مدينة قسنطينة (ملحق)

[2] – عبد القادر دحدوح، تاريخ وأثار مدينة قسنطينة، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، 2015،ص 341-344.

10	رايغة ابن كماد	35	رايغة عشابة
11	رايغة ابن مفتاح	36	رايغة الغالة
12	رايغة ابن مشعل	37	رايغة القايد ميمون
13	رايغة ابن عبد الجليل	38	رايغة قدا باباري
14	رايغة ابن عبد الواحد	39	رايغةالسلاوي
15	رايغة ابن عبود	40	رايغة السواري
16	رايغة ابن عماد	41	رايغة الشواشين
17	رايغة ابن عناب	42	رايغة الواورتي
18	رايغة ابن القاضي	43	زنقة البواهي
19	رايغة ابن الشهيد بمحلة المصاصة	44	زنقة الحراني
20	رايغة ابن حيدر	45	زنقة القرامدي
21	رايغة ابن هارون	46	زلاقة ابن زيان
22	رايغة أبي الحسن البوعكاكي	47	زلاقة الوشتاتي
23	رايغة أبي عبد الله محمد بن جلول	48	زقاق البلاط
24	رايغة أولاد ابن باديس	49	زقاق الطبل
25	رايغة أولاد عبد الصمد	50	شارع الزلاقة

من خلال الجدول يتبين لنا أهمية مدينة قسنطينة عاصمة بايليك الشرق الجزائري، فالإدارات والمؤسسات الحكومية لا تظهر إلا في قصر الداي والثكنات العسكرية، والمرافق الاجتماعية التي كان يشرف عليها سكان المدينة في إطار العبادات او تلقين الأولاد مبادئ الدين الإسلامي الأساسية،[1] ان الحرف رغم كثرة عددها وتنوع فروعها إلا إنها كانت عبارة عن محلات صغيرة لا تحتوي إلا بعض الأدوات اليدوية والأفران الصغيرة والمواد الأولية القليلة، وعدد عمالها لا يتجاوز عدد أصابع اليد، في المقابل نلاحظ قوة الأسواق، وهي عبارة عن عرض للمنتجات التي تصنع على أبواب المحلات فهي في نفس الوقت محل وعرض للبيع في معظمها، يتفق هذا التقسيم بما جاء في سجلات المحكمة الشرعية[2]،حيث يتبن من خلالها ان المدينة لم تكن مقسمة الى أحياء كبيرة تنضوي تحتها أحياء ثانوية فقط، إنما كانت هذه الأحياء الثانوية هي الأخرى مقسمة الى أحياء صغيرة ومثالنا على ذلك ما ورد في المجلد الأول من السجلات المذكورة أسماء لثلاثة أحياء متدرجة كما يلي:

[1] – عبدالقادر دحدوح ، مرجع سابق ،ص 372.

[2]– أيفون تيران، مرجع سابق، ص178.

1- "حومة باب الجابية "

2- "حومة المزابل بباب الجابية "

3- "أقواس بن نجدة من حومة المزابل"

4- "محلة أقواس بن نجدة بالمزابل"

5- "حومة أقواس بن نجدة "[1].

إن المدينة وإن تزاحمت بالأسواق والكوشات والحمامات والمساجد والزوايا والكتاتي على كثرتها إلا أنها تبقى بعيدة عن ما كانت الإمبراطورية العثمانية تشيده من شدة السيولة المالية التي كانت تتدفق من الأيالات والأقاليم العثمانية عن طريق الاستغلال الغير محدود وان سكان عاصمة الشرق الجزائري ليس بالعدد الكبير الذي تكون في المدن [2]، العثمانية في الحياة الحضرية كانت غير مزاحمة ذات علامات الثراء والتأثيث، فقد كان في بجاية مثلا 265 منزلا بمعدل منزل لكل 14 إلى 12شخصا، وكانت المنازل ضخمة البناء ويتكون المنزل الواحد من عدة أقسام منها فناء في وسط المربع الشكل تحيط به الغرف، وبه قسم أرضي وطابق واحد وكانت الأروقة الدائرة بالفناء مقامة على الأعمدة[3].

أما منازل الطبقة الحاكمة تتميز بكثرة التنميق والتزويق من مواد باهظة وأعمدة الرخام والفسيفساء والخزف والاتساع في الغرف بالإضافة إلى الحنفيات والأحواض، وهناك عدد من الصناديق واللحاف والزربية والمساند البديع والمناضد وهي تميز البيت الذي يحوي دائما الشاي وآلة الطبخ برونزية ومحفظة نقود لربة البيت يغذيها الزوج بالمال[4].

لأن جل السكان كانوا يسكنون الأرياف. يقول نصر الدين سعيدوني :« حتى نبرز الأثر السلبي للنشاط العسكري للمخزن...، ففي بايليك الشرق مثلا، أدت حملة احمد المملوك باي قسنطينة عام 1816 على سلاطين بني جلاب بتقرت الى حصول على 10000 ريال بسيطة، كما نتج عنها قطع 200 نخلة »[5].و يقول أيضا «كما ان التصنيف يعطي لنا فكرة محددة عن مدى توغل نفوذ الحكم العثماني في الجزائر لا سيما وان هذا

[1]- عبد القادر دحدوح، المرجع السابق، ص 345.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص 391.

[3]-أندري برنيان وآخرون، مرجع سابق، ص206.

[4]-المرجع نفسه، ص207.

[5]- نصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، 554.

النفوذ لم يكن في يوم من الأيام ثابتا أو دائما على حال واحد وإنما كان يتوسع كلما قويت شوكة الحكومة وزاد نفوذها وأذعن الاهالي للرضوخ والطاعة ويتقلص كلما كثرت الثورات وشاعت الفوضى وضعف الحكام [1].

إن الوضع الذي انتهت إليه السلطة العثمانية ما وصفه الأستاذ، وهذا ما قوض وجودها في الكثير من المناطق في الشرق الجزائر إلا بحضور عسكري قوي لفترة آنية فقط.و ما يكن أن نستنتجه أن هشاشة الحياة الاجتماعية في الريف، جعل السكان مهددين في كل أوقاتهم ما دامت الحملات لجباية الضرائب تزور هم مرتين في السنة إضافة الى الهجمات الخاصة والطارئة باسم تأديب القبائل، جعل مساكنهم عرضة للهدم والحرق والتدمير لذلك نجد معظم المنازل الريفية هشة فقيرة التأثيث بسيطة البناء.

أما سكان الأرياف فرغم غناهم من الثروة الإنتاجية الزراعية والحيوانية إلا أن السواد الأعظم كان يعيش على قوت يومه وهذا ما شجع البعض للانتماء لقبائل المخزن ليضمن بقاءه وبقاء حياة أولاده ولقد نجحت السلطة العثمانية في هذا الدور.

أما السكن في الأرياف فكانت متمايزة فكان المخازنية والبدو بالجنوب يسكنون الخيام المتركبة من "الفليج "[2] وهي قطع صوف تقوم النسوة بنسجها من إنتاج الحيوانات وتغطي بها مساحات كبيرة وهي غالية السعر (عدة مئات الآلاف من الفرنكات) وكان المشتى يتركب من الخيام الأقل ثمنا وهي مساك الخماسة والعمال في "ألحواش"، وأحيانا يتركب من الأكواخ من الخشب أو القصب وكان تأثيث المنازل رفيعا في الديار والخيام لدى الأغنياء الذين نعموا من عمل النسوة والعبيد ومن الأموال الخارجة من عوائد الأرض أو إعمالهم[3] .

أما أكواخ الفلاحين فقد كانت لا تتوفر على أثاث وهم إذا وفروا لباسهم فهم يتداينون لدى الإقطاعيين ويخضعون إليهم. وكان معاشهم من الكسكسى والكسرة ومن المواح في الزيت والدلا ع والقصوة والتبغ وشيء من اللحم، وفي الجنوب كانت قبائل البدو تضم أهل الواحات الذين دخلوا نظام الخماسة[4].ان البيت مظهر الرفاهة الاجتماعي، فالبادية رغم غناها الاقتصادي إلا أننا نلاحظ البؤس والفاقة على معظم الفئات الاجتماعية، ففئة الإقطاعية والحكام والذين يحتلون المراتب الاولى في السلطة هم أكثر امتلاك للثروة والثراء، لكن السواد الأعظم يعيش قوت يومه وان حصل. ان الملاحظ على الحياة الاجتماعية كانت عسيرة مما يضطر بالكثيرين إلى النزوح نحو

---

(1)- نفس المرجع، ص 556.

(2)- العمود الخشن الذي ترفع عليه الخيمة.

(3)-المرجع نفسه، ص209.

(4)- أندري برنيان وآخرون، مرجع سابق، ص210.

المدن ليجد حرفة أو عملا يشفي رمق جوعه، والكثير منهم يخضع للمتطلبات الطارئة كعمليات الصخرة (التويزة) أو الأعمال الحربية كالتجنيد في صفوف الفرق العسكرية والانضمام إلى قبائل المخزن.

الكوارث الطبيعية في الفترة العثمانية وأثرها على المجتمع في الشرق الجزائري:أما الكوارث الطبيعية فتتمثل في المجاعة والجراد. وقد أصابا مقاطعة قسنطينة في الفترة التي ندرسهافألحقا أضرارا كبيرة بسكانها، وعني ابن العنتري بالكتابة عنهما فقال: «وقعت مجاعة شديدة وقحط مهول سنة 1219 هـ، أضرا بأهل بلد قسنطينة ووطنها (كذا)، ودام الحال كذلك ثلاث سنوات متوالية»[1].

سبب هذه المجاعة مرض أصاب الزرع فأفسده، ثم جاء الجراد فأتم ما بقي، بالإضافة إلى الاضطرابات الناتجة عن الحروب المتتالية وانعدام الأمن الذي لم يشجع الناس على الحراثة(كذا) ولا على الاهتمام بالأرض. يقول ابن العنتري: "إن سبب القحط مركب من أمرين: أحدهما نزول الجائحة (كذا) في السنة الأولى وبقيت مستمرة في السنين بعدها والثاني وهو أعظمها، ترادف الإفتان[2] (كذا) والأهوال التي لا تطمئن نفوس الناس للحراثة(كذا) معها"[3].

إن الأوضاع التي مرت بها منطقة الشرق الجزائري من جراء الأوبئة، والمخاطر الطبيعية زاد في تدهور الأوضاع الاجتماعية، سوءا، وعدم اهتمام السلطة بالشؤون الاجتماعية زاد في مشقة المجتمع، لكن السلطة لم تكترث بذلك، بل اهتمامها الخاص هو جباية الضرائب، فالزكاة والعشور وان كانت من حقوق السلطة لتحقيق بهم الشأن الاجتماعي ومتطلبات المجتمع، وتقديم خدمات اجتماعية دائمة او طارئة، ، ان الثورات التي ظهرت من حين لآخر دلالة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي أصبح المجتمع يعيشه، إن سياسة البايات لم تشفق على القبائل الرافضة واعتبرتها متمردة وخارجة على سلطتها في تسيير عليها محلات عسكرية عقابية، تسلب منها ما استطاعت حملة وتشريد جموع القبائل وتركهم في أمر عسير.

الطبقات الاجتماعية في مدن الشرق الجزائري :

من خلال دراسة الحياة الاجتماعية ومستوى الدخل نستنتج مما سبق ان المجتمع المدن في الشرق الجزائري ينقسم الى ثلاث طبقات متمايزة وذلك من خلال النشاط ومركز الوظائف والامتيازات التي كانت تميز دورهم ومكانتهم وهذه الطبقات هي:

[1]- محمد الصالح العنتري، القحط، ص 2.

[2]- الإفتان : المقصود بها الفتنة.

[3]- محمد الصالح العنتري،نفس المصدر، ص 15.

طبقة الحكام وكبار الموظفين:ويتمثلون في فئة الأتراك والكراغلة وضباط الجيش فكانت لهم الحظوة من الامتيازات وملكية الاراضي وتسخير البأساء من الناس في عمل السخرة ومعفيين من الضرائب بسبب الامتيازات المخول لهم وتضاف لهذه الفئة الأسر ذات النفوذ والتي تتوارث المناصب الإدارية وتسيير شؤون المدن.[1]

الطبقة الوسطى: وهي أكثر اتساعا من الطبقة الاولى وتضم العلماء ورجال الدين في المساجد والزوايا وشيوخ الطرق الصوفية وجزء من الانكشارية والتجار وعدد من اليهود والمسيحيين الذين يزاولون التجارة.[2]

الطبقة الفقيرة: وهي أوسع وأكثر عددا وفيها عدة فئات مثل العبيد وأسرى الحرب والخدم وفئة الحرف الحقيرة والرعاة وفئة البطالين والصعاليك والذين لا يملكون قوت يومهم بسبب كسلهم أو فقرهم أو عاهات. [3]

إن الظروف الحياة أصبحت في أقصى درجاتها وأن المجتمع أضحى يعيش كل ألوان الضعف والجهل والاضطهاد وهذا ما شجعهم على التمرد واعلان الثورة بسبب جشع المسئولين والطموحين للمكاسب، وأن السلطة أصبحت في درجة الاتكال على الريع الضريبي.

التركيبة الاجتماعية لقبائل الشرق الجزائري.

بناء سكان القبائل في الشرق الجزائري يتكون من أمازيغ وعناصر عربية تلاحقت عبر الفترات التاريخية المتتالية مع فئات قليلة من السود والأوربيين من مختلف الجنسيات الأوربية لكنها تبقى نسبتها قليلة،[4] لكن هذه الفئات والأجناس تفاعلت واندمجت اجتماعيا وأنجزت مظاهر حضارية مختلفة نمت وترعرعت،و تتألق التركيبة البشرية لعناصر السكان في الشرق الجزائري. [5]

1-**الأسرة**: وتتألف من الأب والأم والأبناء والأب هو الرئيس والموجه والمسير والممون والمخطط في كل الأشياء اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا في القضايا الخاصة والعامة. إن الأسرة هي الخلية الحية التي تساهم في تكوين الجماعات وتفاعلها في النشاط الاقتصادي، وتكون هذه الأسرة تحت إشراف الوالد أو الأخ الأكبر فيما يخص علاقاتها اليومية مع المحيط الخارجي. أما في داخل الديار، فإن الأم أو الأخت الكبرى هي صاحبة الأمر والنهي. وإذا كان الأمر يتعلق بشؤون بالغة الأهمية مثل الزواج والطلاق أو البيع والشراء، إنه المسئول الأول يعقد مجلسا

(1) – صالح عباد ،مرجع سابق ص 459.
(2) – نفس المرجع ، ص 461.
(3)- الشيخ احمد الشريف الأطرش السنوسي، مرجع سابق، ص 368- 369.
(4)- ارزقي شويتام ، المجتمع الجزائري و فعالياته ، مرجع سابق ، ص 76.
(5) – نصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق،ص 342.

عائليا يستمع لآراء جميع الأفراد الراشدين. ولذلك كان نظام الأسرة تشاوري على الرغم من مظهره الديكتاتوري أو الأبوي.

2-القبيلة: وتأتي بعد الأسرة كمجموعة أوسع وتتألف من مجموعة أسر تنحدر من نسب واحد ويختلف حجمها حسب عدد الأسر وتفرعاتها التي تنشا عنها وتشترك في عاداتها وتقاليدها وأعرافها الاجتماعيةوالتي تشمل على عدد من "الكوانين" يتراوح ما بين العشرة والثلاثين، ويتميز بكثرة المال وكبر السن والاطلاع على شؤون القيلة ويتميز بالحكمة وسداد الرأي، وكثيرا ما لا تتوفر هذه الصفات إلا في أكبرهم سنا وهو الممثل لها مع القبائل الأخرى ويدافع عن مصالحها[1].

3-العشيرة: وتأتي بعد القبيلة في الكبر والحجم وتتألف من مجموعة من القبائل متعددة تنحدر من أصل واحد بعيد، والعشيرة منطقة جغرافية أوسع من القبيلة وتتألف منها عدة قرى ومداشر وربما دوائر بحالها[2].

4-العرش: يتألف العرش من مجموعة من القبائل وعشائر مختلفة ولكل زعيمها، ويمثلها مجلس العرش ويدافع عن مصالحها، ويطلق عليه عدة ألقاب مثل الأمين وأحيانا الكبير وأحيانا الوكيل وبعضها الرئيس وتنتخب هذه الشخصية من بينالأكبر سنا والتجربة والثقافة والوعي والشرف والشجاعة والغنى ومن مجموعة الأعراش[3].

5- القرية: وتتألف من مجموعة أعراش تكون القرية ومنها عرش الماين، وعرش أولاد سيدي إيدير وعرش الجعافرة وعرش تفوق وعرش أولاد حالة وعرش بوندة وعرش أوشانن (الذئاب) وعرش القلة وعرش أولاد زايد وعرش أولاد خليفة[4].

إن البنيات الاجتماعية في الشرق الجزائري تختلف اختلافا كبيرا من منطقة لأخرنظرا لتباين الظروفالطبيعية والاقتصادية المتحكمة في الحياة اليومية للسكان بل إنها تكاد تكون واحدة بالنسبة لجميع السكان بحسب موقعها الجغرافي. وكانت الأعراش تجتمع فيما بينها فتكون القبيلة التي تعتبر وحدة سياسية واقتصادية واجتماعية، تسير تسييرا جماعيا، لأن الأعيان هم الذين يختارون القائد ويقررون معه في جميع المسائل الخطيرة.

و في بعض الأحيان تتحالف القبائل فيما بينها، وتكون ما يسمى بالصف (الكنفدراليات القبلية) وهي قوة عسكرية ضاربة تقف في وجه كل من اعتدى على أي واحد من الأطراف المشاركة في الحلف. وإن هذه الصفوف

(1)- يحي بوعزيز، الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائري خلال القرن التاسع عشر، مجلة الثقافة، تصدرها وزارة الثقافة والسياحة، العدد 80 سنة 1984، ص 161.

(2)-المرجع نفسه، ص 162.

(3)- المرجع نفسه، ص 163.

(4)- المرجع السابق، ص 164.

هي التي يطلق عليها بعض المؤرخين الفرنسيين تسمية "الكنفدراليات" ويعتبرونها دويلات مستقلة في الجزائر، وهو خطأ لأن هذه الصنوف تابعة للنظام المركزي، تلجأ إليه في جميع القضايا التي تترتب عليها يصعب عليها تسويتها، كما أنها تدفع ما يترتب عليها من رسوم قانونية، وإن كانت تتمرد من حين لآخر شأنها ذلك طبيعي.

كان المجتمع القبلي في الشرق الجزائري مجتمعا غير طبقي على غرار ما كان شائعا في أوروبا ذلك الحين. وغاية ما هناك، أن بعض القبائل تحظى بأنواع من الامتيازات الإدارية كالإعفاء من الضرائب بالنسبة لقبائل المخزن،[1] وغيرها من القبائل الموالية أو المتحالفة مع السلطة العثمانية فكانت علاقاتها مرتبطة بمصالح متبادلة اجتماعية واقتصادية وأمنية. فالاحترام المتبادل في كثير من الأوقاتبالنسبةللقبائل التي تشتمل على أسر الكبيرة والتي لها نفوذ مثل قبيلة الحنانشة وقبيلة الذواودة وقبيلة الحراكتة وقبيلة بني جلاب وقبيلة أولاد عبدا لنور وقبيلة بن قانة. ولكن هذه الامتيازات لم تكن أبدية، كما أن القبائل التي تتمتع بها قبائل منتجة كغيرها تعيش من كدها ونشاطها. [2]

إن الوضع الاجتماعي لم يكن في مستوى الرفاهية في الريف، بل كانت ظروفه صعبة نظرا لعدم توفر المرافق الاجتماعية التي تحمل عناء الأفراد وشقائهم فالحروب الدائمة والمستمرة والحملات العسكرية المتتالية وانتشار الأوبئة والكوارث الطبيعية، والجفاف والقحط كانت هي سمة الأوضاع العامة في الشرق الجزائري نهاية الفترة العثمانية. والأكثر من ذلك أن السلطة العثمانية لم ترقى إلى درجة الاهتمام بالشؤون الاجتماعية بل تركت ذلك في أيدي رؤساء القبائل كممثلين لهم لكن هؤلاء اتبعوا سياسية من سبقوهم عن طريق الملاينة والمداهنة وشراء المناصب والولاء للسلطة لكي يحققوا امتيازاتهم المادية وهذا ما جعل المجتمع الريفي متحد في إطار القبيلة لا يتعداه إلى مستوى أوسع ليحقق نهضة علمية واقتصادية وثقافية تساير الركب الحضاري الذي كانت تعيشه أوربا في تلك الفترة. [3]

المرأة ومكانتها في المجتمع في الشرق الجزائري في الفترة العثمانية

إن منزلة المرأة فهي سيدة بيت لكنها محجوبة عن الشارع ومحرومة من الشغل في المدن[4]، فالمسلمات في المدن لا يجدن حرجا في تكليف الرجل بالمهمات خارج البيت، يقول أبو القاسم سعد الله "ولعل من سيئات

---

[1] – قبائل المخزن قبائل مصطنعة من طرف النظام العثماني موالية له و تدعم ه و لها امتيازات تحقق من ورائها متطلبات عيشها و تستدعى من طرف السلطة عند التمرد او الثوراناالداخلية .

[2]- وليم شالر، مراجع سابق، ص76.

[3] – وليم شالر، مصدر سابق،ص 48.

[4]- أندري برنيان وآخرون، مرجع سابق، ص211.

العهد العثماني أيضا عدم إعطاء المرأة نصيبها من التعليم، رغم أن هذه المسالة ليست خاصة بالجزائر فالظاهرة إنها كانت فيها أكثر حدة.ذلك إن المرأة الجزائرية المسلمة كأنها كانت غائبة طيلة هذا العهد على الساحة السياسية[1]، أما وليم شالر قنصل أمريكا فلم يذكر عن المرأة سوى اللباس والجمال وطريقة الزواج والتخطيط والتحضير حيث يقول :"والمرأة الجزائرية تعتني خاصة بشعرها... والمرأة الجزائر تلبس الحلي الثقيلة، بما في ذلك خواتم وأقراط الذهب وأساور وخلال من الذهب والفضة[2].

لكن هذا الحكم غير نهائي بل يسرد علينا أبو القاسم سعد الله جملة من العلماء والنصوص على تعلم المرأة[3].فيقول :"تحتل المرأة في الأيالة مرتبة ثانوية في كثير من الأحيان"[4]. فهي لا تستطيع الحصول على قوتها إلا بمساعدة الرجل. ومهمتها الأساسية في البيت إنجاب الأطفال وحلب الأبقار والأغنام والماعز والاشتغال بصناعة الطرز على الحرير والجلد، وفي البادية جلب الحطب وتتبع الحصادين لجمع السنابل، ونسج الأصواف. ولكنها لا تستطيع الذهاب إلى المدارس على الرغم من انتشارها في كامل أنحاء البلاد، لأن عامة الأهالي يرون من العيب أن تتعلم البنت القراءة والكتابة حتى لا يكون لها اتصال بالخارج.وقد شذت عن هذا الوضع بعض بنات الأغنياء الذين كانوا يحضرون المعلم إلى بيوتهم أو بنات المعلمين أنفسهم.ولذلك نجد، من حين لآخر فتاة متعلمة، سواء كانوا يسكنون المدن أو الأرياف. بالإضافة إلى هذا نجد زواج المرأة المبكر أحجم عليها طلب العلم وهذا ما يجعلها لا تظهر بقوة في المجالس أو في النوادي لطابع المجتمع المحافظ، وكثيرا ما لعبت المرأة دور اجتماعي وسياسي مثل ارتباط القبيلة بسلطة البايليك ومثال ذلك المصاهرة التي تمت بين أحمد القلي وصالح باي[5].

---

(1)- أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص336.

(2)- وليم شالر، مراجع سابق، ص85.

(3)- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1 ص337.

(4)- حمدان بن عثمان خوجة، ص 33.

(5)- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص305.

المبحث الثالث: التفاعل بين الفئات الاجتماعية في الشرق الجزائري.

اعتبرت السلطة نفسها غائبة عن توفير الأسس والمرافق الاجتماعية وتركت ذلك بين فئات المجتمع يتفاعل فيما بينهم لتحقيق الظروف التي تخصهم والتي اعتبروها من إرثهم التاريخي والحضاري إلا ان ذلك لا يمنعها من المراقبة والتدخل حين تلاحظ ان أمنها في خطر،أو أن هناك مصدر ما يمكنه أن ينفعها ماليا، فلا تدخر جهدا إلا ووصلت إليه وهذا ما سوف نريد توضيحه في هذا المبحث والذي يشمل مجال التعليم والقضاء والصحة.

التفاعل الديني والتعليمي في الشرق الجزائري أواخر الفترة العثمانية:

المجتمع في الشرق الجزائري كبقية المجتمع الجزائري مسلم العقيدة وعربي اللسان عريق في الحضارة العربية الإسلامية، وأن تأصيل الدين الإسلامي فيه كانت قناعة، لذلك كانت من اهتماماته حفظ القران الكريم وتعلم اللغة العربية بقواعدها وآدابها، لذلك بقت هذه المقومات محفوظة لدى السكان والأسر، وتمسك السكان بالدين والعمل على تطبيق أركانه وتبني مبادئه وتطبيقها في العبادات كالصلاة والزكاة والصوم والحجوالمعاملات بين الأفراد مثل الإرث والزواج والطلاق والشفعة والرهن تلك هي مواصفات المجتمع في الشرق الجزائري. وهي الأسباب التي تركت للقائمين بهذا الشأن مكانة عالية ومركز محترم بين الوظائف، مثل القاضي،والمفتي، ومعلم القرآن الكريم[1].

كان التعليم نهاية الفترة العثمانية في الشرق الجزائري مقسما إلى ثلاث مراحل مترابطة متدرجة،كانت المناطق لا تخلو من زاوية أو مسجد أو مصلى،[2] ولا تجد بيتا إلا وكان في القرآن الكريم في كتاب أو يقرأ في كل مناسبة، حتى أن تعدادها لم يكن بالشيء الهين لكنها حسب المنطقة وتعداد سكانها وقوة المريدين لهذه البيوت، فالمدن ليست كالريف، ومكانة المدن تختلف بدرجة سكانها وفئات القاطنين فيها. وهذا ما يميز أهمية الحياة الاجتماعية من منطقة لأخرى ومستوى الثقافة والعلوم التي تؤهل هذه الزاوية عن الأخرى. فمدينة قسنطينة استقطبت جميع الفئات الاجتماعية والعرقية لأنها عاصمة البايليك،[3] لذلك تحتل المرتبة الأولى في المؤسسات التعليمية، عددا ومستوى تعليمي، لكن الشيء الملاحظ أن التعليم لم يكن منظما تنظيما مركزيا من طرف السلطة،فلم تمنعه ولكن لم تساهم فيه إلا المساهمات الشخصية،[4] أي لا تتدخل الدولة في تموين أو تمويل

[1] – ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 2، ص 204 .

[2] – ابو القاسم سعدالله ،تاريخ الجزائر الثقافي ، مرجع سابق ، ص 263.

[3] – عبدالقادر دحدوح ، مرجع سابق ،ص 361.

[4] – وليم شالر، مصدر سابق، ص 46 .

المؤسسات التعليمية، وفي المقابل تراقب كل التحركات للشأن التعليمي، لضرورة أمنية، لذلك نلاحظ ثلاث مستويات هامة أو مراحل تعليمية هي:

المرحلة الأولى: وهي للعامة للبنات والبنين والكبار والصغار وهي منتشرة في ربوع الشرق الجزائري برمته، يتم فيها حفظ القرآن الكريم وتعلم الحروف الهجائية والقراءة والكتابة، ويجرى تحفيظ القرآن، على الألواح الخشبية مستعملين أقلام من القصب وحبر من بقايا الصوف المحروقة تضاف لها قليل من الماء، وتكون القراءة جهرية جماعية في قاعة مفروشة بالحصير، تتناقص أعداد البنات كلما زاد سنهم بسبب قبولهن على سن الزواج وكان في سن مبكر، وكانت لا تخلو منطقة أو حي من هذا النشاط الاجتماعي، وهو ضروري لاستكمال الفرد دينه لان الصلاة تتطلب آيات وسور من القرآن الكريم لأدائها.

المرحلة الثانية: يتم فيها حفظ العلوم عن طريقألفية ابن مالك والأجرومية وابن عاشر والشاطبية،ثم تشرح للطلبة من طرف العلماء والمعلمين وتدرس علوم اللغة والصرف والنحو واختصت هذه المرحلة الزوايا والمساجد الكبيرة والمعمرات وتكون مقرا لإقامتهم ومزاولتهم لتلقي العلم، وتختص بالبنين دون البنات وتشد لها الرحال خاصة في المدن الكبرى.

المرحلة الثالثة: تيتم فيها التعمق في الفقه والفتوى والتشريع الذي يلعب دورا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

عموما فالتعليم كان يتمحور حول القرآن الكريم ودراسته وحديث ولغة القرآن وبعض العلوم الدنيوية والحساب الأخرى، واعتمد على اللغة العربية وحدها.

وما نلخصه أن التعليم حتى 1830 كان متروكا للوالدين أو للمؤسسات الدينية، أما تمويله فقد كانت تتكفل به الأوقاف الإسلامية وكان مجانيا، ورغم تدعيم الحكام الأتراك للتعليم أحيانا بالتبرعات والأوقاف وبناء المساجد أحيانا إلا أنها كانت مبادرات شخصية[1]، فالعثمانيون لم تكن لهم في الجزائر سياسة للتعليم ولا خطة رسمية لتشجيعه وتطويره وتوجيهه إلا أن ذلك لم يمنع من طلب العلم بل تركوا الحبل في يد السكان حسب تعبير أبو القاسم سعد الله[2].

[1]- أنشأه صالح باي بن مصطفى الداي تولى حكم قسنطينة من عام 1185 إلى عام 1207هـ/ 1771-1792 م كما أنشأ بجانبه المدرسة الموجودة إلى اليوم في عام 1202هـ. وجامع الباي حسين أيضا من أهم مساجد المدينة وهذه المساجد كانت مراكز للتعليم والعبادة.

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص321.

فإن أغلبية الجزائريين مسلمون على المذهب المالكي. والإسلام بالنسبة إليهم أهم مصدر يأخذون منه تشريعاتهم ويبنون عليه علاقاتهم الاجتماعية. غير أن كثيرا منهم في الفترة الأخيرة؛ قد انقاد للشعوذة وصار يؤمن بالخرافات التي ينشرها بعض رجال الطرق باسم الدين.ولم تحارب السلطات هذه الأوضاع فاستفحل أمرها وصارت مبعثا للقلاقل والفوضى التي ساهمت في عرقلة نمو البلاد نموا طبيعيا[1].

المعالم الدينية والتعليمية في مدينة قسنطينة:

لقد اختلفت الدراسات في تقدير عدد المساجد بمدينة قسنطينة خلال الفترة العثمانية، حيث كان عددها حسب وثيقة عثر عليها الأستاذ أبو القاسم سعد الله ترجع لسنة 1006 هـ / 1598 م ،ب 71 مسجدا[2].و في عهد الصالح باي (1185-1207هـ / 1771-1792م)، وحسب ما جاء في مقدمة دفتر أوقافه قدرها شارل فيرو(Féraud) بخمسة وسبعين مسجدا داخل مدينة قسنطينة وخمسة مساجد خارج المدينة[3]أما ايمريت(Emérite) فإنه أحصى عددها يصل إلى 35 مسجدا فقط [4]. وفي وثيقة أخرى. يبدو إنها ترجع إلى فترة متأخرة بعد الدخول الفرنسي. نشرها الدكتور عميراوي أحميدةتضم 63 مسجدا [5]. في حين حدد مرسيي (Mercier) أن عدد المساجد في قسنطينة ب 69 مسجدا داخل أسوار المدينة [6].ولم تكن أسس المجتمع دينية فحسب بل هي معطيات تعليمية وتنظيمية وتشريعية وعلاقات اجتماعية موضوعية[7]، وكانت فلاحة الحبوب وتربية المواشي تمكن أصحابها من استغلال العروش التي ترجع إليهم المخزن أو بعض قبائل الرعية أو إلى المخزن وكانوا منتمين إلى المخزن وكانوا يضعون المعاهدات بينهم وبين كبار الفلاحين في موضوع المراعي (العشابة

[1]- محمد الصالح بن العنتري، "القحط والمسبغة في بلد قسنطينة"، مخطوط وضعه صاحبه يوم 17 مارس سنة 1870 صفحة 3

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر الى47 القرن الرابع عشر الهجري (16 – 20 م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 246.48.

[3]-Féraud. ch. » Les Anciens Etablissements Religieux musulmans De Constantine » in Revue Africaine ; 1968 ;p 123.

[4]-Emerit. M. L'Algérie à l'Epoque d'Abdelkader ;Paris ;S. D ; p 235.

[5]- أحميدة العمراوي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، الجزائر 2004، ص 150-153.

[6]-Mercier. E. Constantine Avant La Conquête op.cit ;p 66-67-76- ;81-86.

[7]–فلة موساوي القشاعي، الريف القسنطيني اقتصاديا واجتماعيا، أواخر العهد العثماني 1771- 1837م، دبلوم الدراسات المعمقة، ص206.

وهو ما يسمح لهم بجلب قطعان الماشية للرعي في الأراضي مقابل عملهم[1]، وتتميز به منطقة الهضاب العليا حيث الأراضي الواسعة لزراعة الحبوب، وهي أوفر ربحا وأكثر اتساعا[2].

وكانت الحياة الثقافية الإسلامية هي الرابط بين هذا المجتمع، تجمع تحت لوائها 99% من السكان لأن الأقليات اليهودية والمسيحية كانت تمثل نسبة قليلة من مجموع سكان البايليك الريفي، وجلهم استقروا في الحواضر الكبرى للبايليك.

يرى روزيت(Rosette) [3] في كتابه رحلة في البلاد الجزائرية سنة 1833م أن هذا الشعب له من التربية التربية ما قديفوق الشعب الفرنسي،فكانت أغلبية الناس تعرف القراءة والكتابة والحساب وهو كذلك رأي"فلسين استرهازي"عندما يذكر أن نسبة غير متعلمين كانت اقل مما كانت عليه في فرنسا تتجاوز نسبة 40%والشاهد على ذلك توقيع الناس إمضاءاتهم في دفاتر الحالة المدنية باللغة العربية في السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي،ففي المدن كان الأطفال يتعلمون في المدارس والمساجد والكتاب[4]،حيث كانوا يتلقون علوم القرآن واللغة العربية وكانوا وكانوا يتخرجون من تلك المدارس ثم يتولون تعليمهم بأنفسهم، وكانت الميزانية هذه المؤسسات هي منعوائد الحبوس والوقف التي تشرف عليها الفرق الدينية.

وكانت المدن الكبرى مراكز دينية وثقافية وبالخصوص قسنطينة[5]، ومن أهم المنشات الدينية في البايليك نذكر مدينة قسنطينة التي ذكرها الرحالة الورتلاني في القرن الثاني عشر الهجري الثامن عشر الميلادي أنها تظم خمسة مساجد جمعة متقنة البناء[6]، وبلغ عدد الزوايا في مدينة قسنطينة لوحدها 16زاوية وبلغت زوايا بجاية وزواوة وزواوة 50 زاوية[7]،وبلغ عدد المدارس في مدينة قسنطينة حوالي تسعون مدرسة عند الاحتلال الفرنسي لها[1]،

---

(1)- نفسه ص209.

2- نفسه، ص209.

(3)- كتب عن التعليم في الجزائر في الفترة الاولى للاحتلال الفرنسي للجزائر وخاصة في مدينة ندرومة التابعة لولاية تلمسان اليوم سنة 1833.

(4)- أندري برنيان وآخرون، مرجع سابق، ص210.

(5)- المرجع نفسه، ص213.

(6)- أشهر هذه المساجد الجامع الكبير فقد بناه الباي أحسن بو حنك كانت منارته تبلغ خمسة وعشرون مترا وعند بابه لوحة منقوشة وجامع السوق الغزل فقد بناه الباي حسين ب وكمية وهو جامع للمذهب الحنفي جميل الشكل والهندسة وجامع سيدي الكتاني فقد بناه صالح باي وبني جامع آخر في عنابة وجامع القصبة وجامع سيدي علي بن خلوف.

(7)- Féraud,(ch.). « Tournée dans la Province de Constantine ». R.A; Année; 1868. 1868. Volume12, p47.

وكانت عمليات الإشراف والتعاون والإدارة التشريعية تتلقى المدد المالي من عوائد الحبوس وهناك العديد من الزوايا التي أخذت عن عاتقها مهمة جمع الزكاة وإعانة المساكين وإعانة المرضى والعجزة،وكان الحبوس عمدة في إنقاذ من كانوا لا يجدون قوتهم وبدونها يهلكون، وكان العديد من شيوخ الزوايا يداوون المرضى بالطرق التقليدية البدائية باسم البركة، مثل الأدعية والأحجبة وبصاق الأولياء وتمائم والسحرة والمشعوذين[2]، كان المظهر الإسلامي للمجتمع بارز الوجود في خاصية المساواة والتسامح وهو ما يعود إلى المفهوم الديني للتنظيم الاجتماعي.

فقد جاء في مخطوط دفتر الأحباس ذكر 78 مسجدا منها مسجدان جامعان، وهما الجامع الكبير بالبطحاء وجامع القصبة وكلاهما يرجع إلى فترات سابقة للعهد العثمانيوفيما يلي قائمة المساجد المستخرجة من دفترالأحباس.

الجدول لقائمة مساجد مدينة قسنطينة المذكورة في دفتر الأحباس [3]:

قائمة المساجد		قائمة المساجد		قائمة المساجد	
01	الجامع الأعظم	27	مسجد ابن حيدان	53	مسجد الراشدي
02	الجامع الأعظم بالقصبة	28	مسجد ابن الريم	54	مسجد المتوسين
03	مسجد ابن أبي رغدة	29	مسجدابن الطنجية	55	مسجد الزكيكي
04	مسجد ابن أبي العباس	30	مسجد ابن منديل	56	مسجد زقاق البلاط
05	مسجد ابن باديس	31	مسجد ابن علناس	57	مسجد الطبالة
06	مسجد ابن ترتارة	32	مسجد ابن عنابة	58	مسجد الكتاني
07	مسجد ابن حسون	34	مسجد الخرازين	59	مسجد كرامة
08	مسجد ابن قومة	35	مسجد الخضار ين	60	مسجد زاوية ساباط الهراصي
09	مسجد ابن قموش	36	مسجد الفصيلي	61	مسجد المناتقي
10	مسجد ابن هجام	37	مسجد القروي	62	مسجد مقصد صنهاجة

---

(1)- وقد ذكر فايسات أن مساجد قسنطينة قد بلغت حوالي مائة مسجد وزاوية، أما "إمريت" فقد اخبر أن عدد مساجد قسنطينة قد بلغ 35 مسجدا. وجاء في تقرير الذي أعده روس والفرنسي غداة الاحتلال الفرنسي لقسنطينة سنة 1837 أنه كان بها حوالي مائة مسجد.

(2)- سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، ج1، بيروت، ص167.

(3)- عبدالقادر دحدوح، تاريخ آثار قسنطينة خلال الفترة الإسلامية، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة الجزائر، ص ص 355-356.

11	مسجد ابي زاكي	38	مسجد القلالين	63	مسجد المهدي
12	مسجد ابن قنيف	39	مسجد قيس	64	مسجد النقاش
13	مسجد الأربعين شريف	40	مسجد سيدي أبي معزة	65	مسجد الصفار
14	مسجد الأندلسي	41	مسجد سيدي بلال	66	مسجد العاجي
15	مسجد باب الوادي	42	مسجد خزر	67	مسجد سيدي عمر الوزان
16	مسجد البلاط	43	مسجد سيدي راشد	68	مسجد سيدي ياسمين
17	مسجد البيارزي	44	مسجد سيدي منجل	69	مسجد شداد
18	مسجد بني فرغان	45	مسجد سيدي معرف	70	مسجدالشريف المشرف
19	مسجد رحبة الصوف	46	مسجد سيدي مفرج	71	مسجد الشرفا
20	مسجد الجليس	47	مسجد سيدي مسلم	72	مسجد شقفة
21	مسجد الجواز	48	مسجد حفصة	73	مسجد الشواشين
22	مسجد حبيب	49	مسجد الحلفاويين	74	مسجدالورغاطي
23	مسجد الجدادين	50	مسجد فليو	75	مسجد سيدي عبد الهادي
24	مسجد عفان	51	مسجد فليو الشرقي	76	مسجد سيدي ميمون
25	مسجد سيدي علي بن مخلوف	52	مسجد سيدي عبد الملك	77	مسجد أبي عبد الله محمد النجار
26	مسجد الفوالين				

المدارس :

جاء في تقرير حول التعليم العمومي الأهليفي قسنطينة في سنة 1848 إن قسنطينة عند احتلالها كانت تضم 07 مدارس ثانوية و90 مدرسة ابتدائية [1]. أما دفتر أوقاف صالح باي فقدذكر فيه خمس مدارس، وهي مدرسة سيدي الكتاني[2] ومدرسة جامع سوق الغزل، ومدرسة سيدي أبي قصيعة، وفي خارج أسوار المدينة كانت

[1]- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900 م) المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984،ص 209.

[2]- دفتر أوقاف صالح باي، مصدر سابق ص 68-70.

مدرسة سيدي بومصيبة ومدرسة سيدي هيلوف[1] وتضيف النصوص التاريخية والكتابات الأثرية مدرسة الجامع الأخضرداخل أسوار المدينة[2].

يبدو أن المدارس الثانويةهي ما كانت تطلق عليه النصوص التاريخية اسم "المدرسة" بينما المدارس الابتدائية كانت تعرف بالكتاتيب وقد ورد المصطلحان معا في نفس المصدر، حيث يذكر عبد الكريم الفقون (1073هـ/ 1662م) مدرسة آل الفقون ومدرسة أفوناس، ومكتب ابن الفقون ومكتب سيدي علي بن مخلوف[3].كما يذكر احمد النقاد المدرسة التي بناها صالح باي بجوار جامع سيدي الكتاني،بناها القائد رضوان بجوار زاويته[4]. أما دفتر الأحباس فقد وردت فيه أسماء بعض المدارس، وهي إما مدرسة مستقلة بذاتها مثل مدرسة بن مناد ومدرسة الحتاشين ومدرسة الصباغين، وأما ملحقة بمسجد أو زاوية كما هو الحال في غالبية المدارس والكتاتيب وفيما يلي القائمة المستخرجة من دفتر الأحباس.

جدول لقائمة المدارس المستخرجة من دفتر الأحباس[5].

اسم المدرسة		اسم المدرسة	
01	مدرسة ابن الدب	08	مدرسة الصباغين
02	مدرسة بن مناد	09	مدرسة سيدي مسلم الحواري
03	مدرسة بني الفقون	10	مدرسة سيدي عبد الهادي
04	مدرسة ابن واعر	11	مدرسة الشرقية
05	مدرسة الحتاشين	12	مكتب ملاصق لمسجد بن قومة
06	مدرسة الرقاقين	13	حجرة للقراء بمسجد يمن
07	مدرسة برايغة النجارين	14	مكتب بمسجد السويقة

الزوايا:

(1)-Féraud.(ch.).op- Cit ; 130-131.

(2)- رشيد بو رويبة، المرجع السابق، ص 128.

(3)- عبد الكريم الفقون، منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، تقديم وتحقيق وتعليق، أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط 1، 1987، ص 37-38.

(4)- محمد الطاهر بن احمد النقاد، ذكر طرف ولاية المرحوم السيد صالح باي أميرا ببلد قسنطينة، مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس، رقم 263، ص 10،20.

(5)-Féraud. L ; op Cit ; p 130.

قدر دفتر صالح باي عدد زوايا قسنطينة ب 13 زاوية [1]. بينما مرسيي(Mercier) فقد عدد الزوايا في قائمة أعدها لذلك ب 11 زاوية سنة 1837 [2]. أما أبو القاسم سعد الله فجعل عددها ب 08 زوايا حسب الوثيقة التي عثر عليها والمؤرخة ب سنة 1006 هـ/ 1598م [3]. أما الدكتور أحميدة عميراويفقد أورد قائمة ب 12 زاوية في بداية الاحتلال الفرنسي لقسنطينة [4]. أما دفتر احباس فقد جاء بذكر 19 زاوية.

جدول لقائمة زوايا قسنطينة حسب دفتر الأحباس[5].

	اسم الزاوية		اسم الزاوية
01	زاوية ابن الدب	11	زاوية الرماح
02	زاوية ابن باديس	12	زاوية الرقاقين
03	زاوية ابن القاضي	13	زاوية مواجهة للجامع الأعظم
04	زاوية ابن واعر	14	زاوية النجارين
05	زاوية ابن عبد المنعم	15	زاوية ألقفصي
06	زاوية ابن شقشوق	16	زاوية سيدي أعمر الوزان
07	زاوية التمان	17	زاوية سيدي مسلم
08	زاوية الحلفاويين	18	زاوية سيدي الهادي
09	زاوية الجوارى	19	الزاوية الشرقية
10	زاوية بدرج باب الجابية		

من خلال الجدول يتبين لنا أثر الطابع الصوفي الذي يطبع المدينة، لان الطرق الصوفية انتشرت في الفترة العثمانية لدرة انها اصبحت كظاهرة منتشرة في الجزائر، وهو ما كان يشجعه الحكام العثمانيون وازدهرت في أواخر

(1)- Féraud. L ; op Cit ; p 131.

(2) -Mercier. E; Constantine avant la Conquête; op Cit; p 91.

(3)- أبو القاسم سعد الله، تاريخالجزائر الثقافي من القرن العاشر الى47 القرن الرابع عشر الهجري (16 – 20 م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 263.

(4)- أحميدة العمراوي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، الجزائر 2004، ص 142-143.

(5)- عبدالقادر دحدوح، تاريخ آثار قسنطينة خلال الفترة الإسلامية، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة الجزائر، ص 360.

الفترة لانها أصبحت لها من الالزهاد والمداخيل للزوايا ما يحقق لهم مآربهم ويضمن لهم عيشهم فالسلطة العثمانية فتحت لهم الأبواب للتصوف لكن هذه الزوايا لم تحافظ على أهدافها الشرعية بل نشرت البدع والخرافات والشعوذة وملكت قلوب الناس وخدرتهم ولم تجدد في آلياتها العلمية بل بقت تقليدية محافظة على شعار" اعتقد ولا تنتقد ".

القضاء والسلطة في الشرق الجزائري أواخر الفترة العثمانية:

في مجال التقاضي ميدان كان لكل فئة مجلسها العدلي تعقد فيها الجلسات وتفصل فيها القضايا والسلطة لا تتكفل بالأمور المدنية فالأتراك يمثلون أمام القضاة من الحنفية وأما عامة الناس فيرجعون إلى القاضي المالكي والمزابيون يعودون إلى القاضي الأباضي[1] ويعود اليهود[2] إلى الرباني، وفي حالة النزاعات بين مجموعات مختلفة يختار المسلمون القاضي الذي يرونها صالح لقضيتهم، والحالة الوحيدة التي يمثل فيها المتهم أمام القاضي المسلم هي حالة قتل مسلم أو يهودي[3].ولم يكن هناك حائل يحول دون اليهود[4] أن يشرفوا على مدارسهم الدينية حيث يتعلمون الكتابة العبرية وبعض الحساب والتوراة فالتصرف في هذه المجموعات كان حرا بالنسبة للسودان الذين كان يمثلهم قائد الوصفان وله الحق في الدفاع عن العبيد، ولم يكن هناك خرق لحرمة أهل الكتاب[5].، فللأتراك قضاتهم قضاتهم ومجلسهم ويترأسه أمام حنفي وللعرب قضاتهم ويترأسه أمام مالكي فإذا اقتضت الضرورة يجتمع المجلس ويجمع بين القاضي الحنفي والقاضي المالكي ويسيرون الجلسة بمعية مفتي لكل جناح مع كتاب (موثقان) يدونون مداولات الجلسة وفي نسخ لتوضع في أرشيف المسجد الذي كان مقر المحكمة. ولكل فئة مجلسها القضائي يترأسه أمام ومفتي، هذا في المدنوالحواضر.

أما في الأرياف فكان مجلس القبيلة هو الذي يناط له هذه المهمة، وشيخ القبيلة هو القاضي لها. في مجموعة محاكمها الخاصة تتعدها وتدير شؤونها.

---

(1)– تجدر الإشارة أن أهل ميزاب ظلوا محافظين على مذهبهم ومدينتهم رغم وجود بني جلاب بتقرت والعثمانيين وإذا كان عمالهم وتجارهم قد وجدوا طريق العيش في قسنطينة وغيرها من المدن فان إنتاج علمائها ظلوا ينتجون في بني يزقن وغيرها من قصور غرداية والعطف وبنورة وبني يزقن ومليكة وسيدي سعيد.

(2)– كان يهود قسنطينة الين، يصدرون تجارة الصوف والقمح والشعير والوبر وريش النعام والشمع والجلود والغنم والخيول والبقر والبغال والدجاج والخشب، انظر نوا (رحلات).

(3)– أندري برنيان وآخرون، مرجع سابق، ص 213.

(4)– بلغ عدد يهود قسنطينة خمسة آلاف يهودي أواخر العهد العثماني في البايليك، ويقدر وليم شالر مذكرات، عددهم ب3000 في حين يقدر عدد سكان المملكة اقل، وليس من مليون نسمة مملكة الجزائر حسب تعبيره ص38.

(5)– المقصود بهم اليهود دون المسيحيين.

المحاكم الشرعية في الشرق الجزائري:

كان النظام القضائي في الجزائر خلال الحكم العثماني متصلا بالحاكم ، إذ يعد مصدر السلطة السياسية والقضائية ، ويمكن تفويض السلطات إلى البايات والقضاة ، لكن إذا كانت الاحكام التي يصدرها القضاة لا تحظى بالموافقة من قبل الحاكم فبإمكانه أن يسحب التفويض من القاضي أو الباي ، وبما إن الحاكم العثماني كان من المعتنقين للمذهب الحنفي ، وسكان الجزائر يتبعون المذهب المالكي فقد جرت العادة على تعيين المفتي الحنفي من قبل السلطان العثماني ، ويقوم حاكم الجزائر بتعيين المفتي المالكي ، لذلك كانت هناك محكمة لكل مذهب ومن لا يقبل بحكم المفتي فبإمكانه مراجعة المجلس الكبير الذي يضم علماء المذهبين والمنسوبين إليهما وهم يجتمعون كل يوم خميس في الجامع الكبير لتدقيق كل الاحكام الصادرة قبيل تلاوتها، وأعضاء المجلس يستمعون إلى حكم الحاكم فإذا كان القرار غير مطابق للشريعة ينقض ولا يعمل به ، أما إذا كان المتخاصمون من غير المسلمين فان القضاة يخرجون إلى ساحة الجامع لكي يستمعوا للمخصومة ، ولم يكن القضاة يحصلون على المرتبات ، إنما كانوا يستخصلونيا من الرسوم والمبالغ المالية عن كل عقد يسجلونه ويضعون عليه ختماً ، كما إن هناك محاكم خاصة بالاسرى النصارى كما ان هناك محاكم خاصة ومحاكم خاصة باليهود و في حالة حدوث خصومة بين النصارى و المسلمين فان الحاكم هو الذي يفصل فيها توخيا لعدم الحصول مشاكل اجتماعية داخل المجتمع الجزائري.

الصلح بين المخاصمين :كان الصلح سائدا بدرجة كبيرة في المجتمع الجزائري الا في القضايا الكبرى ، اما النزاعا البسيطة فقد كان الجزائري يحقر نفسه ان يذهب من اجل الى القضاء و يورد لنا شلوصر العادة السائدة بين الجزائريين و هو يكلم عن اهل قسنطينة فيقول :" فاذا وقع معركة كلامية او وقع عراك و خصام فان اول. قادمين يحاول الفصل في قضية المنازعين و اعادة الامور الى انصابها، و يخاطبهم عادة بقوله : هل انم يهود او مسيحييون حى يعذر عليكم ان صالحوا فيما بينكم؟ و يكون جوابكم في العادة : لعنة الله على الكفار ،نحن مسلمون و اخوة "،[1] و بذلك ينهي النزاع ،و اذا رفع القضية الى مجلس الجماعة فانه كثير ما يحكم بالصلح الا في حالات اين يفرض غرامة على المخالفين .

أولا :الهيئات القضائية

أما بشأن الجرائم الجنائية مثل (القتل والسرقة والخيانة والتآمر) فقد كانت من اختصاص الحاكم في دار السلطان أو العاصمة الجزائر داي . ويقوم رجال الامن المتكونون من شاوش بتنفيذ أحكام الاعدام في المسلمين

---

[1] - مصطفى عبيد ، القضاء خلال العهد العثماني ، مجلة عصور الجديدة ع 11 – 12 مخبر تاريخ الجزائر ، جامعة وهران 01 .

غير الاتراك ، وكذلك العبيد والنصارى الموقفين في السجن ، أما ذا ما ارتكبت جريمة قتل أحد الاتراك فان إعدام اليهود فكان يتم حرقاً ، و اذا ما ارتكبت جريمة قتل لاحد الاتراك فان عقوبة القاتل تكون برميه من مرتفعات الى البحر، و اذا لم يتم التعرف على القاتل فان سكان الحي يتعرضون إلى العقوبة الجماعية ، أما أذا ارتكب أحد الاتراك جرماً فيعاقب ويعاقبون سرا في دار آغا الانكشارية حتى لا تهان كرامتهم ، أما عن ارتكاب جريمة قطع الطرق أو السطو المسلح ، فقد كان الحكم على الفاعل بالصلب على الكلاليب من حديد ، وفي حالة الزنا يصار إلى رجم المرأة الزانية بالحجارة حتى الموت حسب حسب الشريعة الاسلامية و اذا كانت الزانية مسلمة والزاني نصراني او يهودي ، فتوضع الزانية في كيس يخاط عليها ثم ترمى في البحر.

يمثل القضاء إحدى الأجهزة الأساسية في النظام الحكم العثماني والفصل في النزاعات المختلفة يتم في المدن عن طريق هيئات رسمية الموكل لها هذه المهمة ويتم التقاضي في درجتين في الشرق الجزائري،و هيئات التقاضي هي المحكمة الشرعية المالكية والمحكمة الشرعية الحنفية، والدرجة الثانية هي هيئة المجلس العلمي.

الهيئة الابتدائية: (المحكمة الشرعية)

وتنقسم الى محكمة شرعية مالكية ويرأسها قاضي مالكي، ومحكمة شرعية حنفية ويرأسها قاضي حنفي ويساعد كل منهما مجموعة من العدول ذكر فنتور دو برادي أثنى عشرة (12) فردا [1] الذين يتولون تحرير العقود ومحاضر الجلسة والإشهاد فيها وبناء الفرائض والتحقيق من المسائل القضائية وعلى ان المحكمة المالكية منفصلة عن المحكمة الحنفية وعادة ما تكون في اكبر مسجد في المدينة وتعقد الجلسة في سقيفة المسجد،لكل منهما،ولكل منها مذهب فقهي مستقل وعادة كان الأتراك والكراغلة يتوجهون للقاضي الحنفي، أما الجزائريون يتوجهون الى القاضي الملكي، ولا يمنع ان يتوجه كل حسب اختياره، فقد وجد من المالكية من كانوا يترافعون في نزاعاتهم إلى المحكمة الحنفية[2]، ويتم حساب رسوم التقاضي عن طريق عدد أوراق المحضر وتحسب الفريضة على حساب الأقساط. وكانت هناك محاكم لليهود وتسمى (محاكم الأحبار) وأخرى للأسرى المسيحيين (محاكم القنصليات الأجنبية)[3].

الهيئة الثانية (المجلس العلمي)

---

(1)- خليفة حماش، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث تحت إشراف، فاطمة الزهراء قشي 2006، جامعة منتوري قسنطينة، ص 656.

(2)- المرجع نفسه، ص 668.

(3)- الشيخ احمد الشريف السنوسي، تاريخ الجزائر في خمسة قرون، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013،ص 362.

يطلق على هذه الهيئة المجلس العلمي او مجلس الشرعي العزيز او كما سماه فنتور دو برداي المجلس الشريف [1]، ويتكون من علماء المدينة، ويتكون من قاضي حنفي وقاضي مالكي ومفتي حنفي ومفتي مالكي بالإضافة الى ضابط برتبة ياياباشي، وكان هذا الأخير يحضر باعتباره ممثلا للمؤسسة العسكرية التي يقوم عليها نظام الحكم. وجميع هؤلاء الأعضاء الخمسة كانت الإشارة إليهم تأتي في محاضر النزاعات، فيذكر في أولهم المفتي الحنفي وبعده المفتي المالكي، ثم القاضي الحنفي وبعده القاضي المالكي، ويأتي ذكرهم جميعا وبأسمائهم في صلب المحضر، أما العضو الخامس وهو الضابط العسكري، فإن الإشارة إليه تأتي في نهاية المحضر.و هذه الوثائق كانت تحفظ وتصان، وهي ما تعرف بالسجلات المحاكم الشرعية. إلا ان مهام القاضي لم تختصر على الفصل في القضايا المدنية بل تعداه الى مجال أوسع، ومن مهامه تدوين العقود. سجلات البايليك وبيت المال نشأت أصلا كدواوين تسجل فيها المسائل الإدارية والمالية المتعلقة بالأملاك والأموال العامة ويبدو أن الإدارة العثمانية سواء في مقرها الرئيسي أو في الأقاليم التابعة لها كانت تخصص سجلات لكل سنة تدون فيها المداخل والمصاريف وغلات الأحباس والاوقاف في سجلات البايليك التي يبلغ عددها 386 سجلا،أما التجارة الداخلية والخارجية وأموال المفقودين والتركات التي ليس لها وريث وغير ذلك من مصادر الأموال فقد كانت تسجل في سجلات بيت المال التي يبلغ عددها إحدى عشرة (11)علبة تضم أربعة وستون دفترا.

و تتوزع مجموع هذه الوثائق من حيث التأريخ على الحقبة العثمانية في الجزائر التي بدأت بتعيين الباشا خير الدين من قبل السلطات العثمانية في الباب العالي سنة 1530 وتستمر بعضها خاصة التي تتعلق بالأحوال الشخصية الى ما بعد دخول القوات الفرنسية الى الجزائر يوم 05 جويلية 1830 م وذلك لكون المحاكم الشرعية قد استمرت في عملها خلال السنوات الاولى من الاحتلال. [2]

في يوم 5 ماي 1849 م بعث الحاكم العام للجنرالاتو الولاة مذكرة يطالبهم فيها بمزيد من المعلومات ما كان بحوزته يطلبهم باحصائيات كامل قدر من الامكانيات للأوقاف الدينية الموجهة للتعليم العمومي قبل الغزو. [3]

عقود المحاكم الشرعية وهي الوثائق المستخرجة من المحاكم الشرعية إقليم وتتضمن في الغالب مسائل قضائية تم البت فيها وتتعلق بشؤون الأفراد من ملكيات وتصرفات وهبات وأحباس ومنازعات وصلح. كما تشمل كذلك

---

(1)– خليفة حماش، مرجع سابق، ص 671.

(2)– وجد الأستاذ سعيدوني ان وثائق المحاكم توزع على الفترة الزمنية ما بين (1001هـ/1592م و1272هـ/1856م) انظر وثائق الاوقاف بالأرشيف الجزائري وإمكانية استغلاله في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للجزائر. ناصر الدين سعيدوني المجلة التاريخية المغاربية، العدد 93-94 ماي 1999 زغوان –تونس(258)

(3)– ايفون تيران ،مرجع سابق ، ص 175.

بعض المسائل المتعلقة بشؤون الدولة من مشاريع عامة واستملاك وتعويضات وصرف غلات الأحباس الخيرية وغيرها.

وإذا كانت وظيفة العلماء هي الاستماع إلى دعاوى المتنازعين والتحقيق فيها و المداولة بشأنها وإصدار الحكم الشرعي بخصوصها، فإن الضابط العسكري كانت وظيفته الحضور باعتباره ملاحظ او ممثلا للسلطة كما يستخلص من المحاضر.و كان اجتماع المجلس يتم في أقدم مسجد جامع في المدينة و هو الجامع الأعظم، الذي يأتي ذكره في محاضر النزاع بذلك الاسم، وكان خاص بالمالكية) .وشاع اسمه في عصرنا الحديث بالجامع الكبير وكان الاجتماع يعقد كما ذكر فونتور دو بارادي، مرة واحدة في الأسبوع، وهو يوم الخميس[1].

وكان المجلس العلمي يعتبر في غالب الأحيان محكمة ابتدائية يرفع إليها المتنازعون نزا اتهم دون المرور بإحدى المحكمتين، ولدينا حول ذلك نماذج كثيرة، بعضها نزاعات داخلية، أي بين أفراد الأسرة بعضهم بين بعض، وبعضها نزاعات خارجية، أي بين أفراد الأسرة وبين الأقارب والجيران وناظر بيت المال و وكلاء الأوقاف.[2] وكانت تلك النزاعات حول موضوعات مختلفة مثلها مثل النزاعات التي تُرفع إلى المحكمة الشرعية، من معاملات و وقف وهبة وقسمة أملاك وميراث وغير ذلك. ولكن المجلس العلمي[3] كان في بعض الحالات يعتبر محكمة

---

[1]- خليفةحماش، مرجع سابق، ص 654.

[2] - عرفت المذاهب الفقهية الوقف بتعريفات متقاربة من حيث المقصد من إنشاء الوقف ودوره التكافلي ، إلا أنهم اختلفوا في الأحكام المتعلقة به، نحو حق التصرف فيه ،واسترجاعه، ومدة الوقف ،وغير ذلك من الأحكام الفقهية الفرعية. و من جملة تلك التعريفات نختار ما يلي: عرفه ابن عرفة المالكي بقوله: " هو إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاؤه في ملك معطيه و لو تقديرا". و يتضح من هذا التعريف لزوم الوقف، و هو على ملك معطيه أي الواقف. وعرفه أبو حنيفة بقوله : "حبس العين على ملك الواقف و التصدق بالمنافع على الفقراء مع بقاء العين". أما ابن قدامه فيعرفه في المغني بقوله : "تحبيس الأصل و تسبيل المنفعة "، و يلاحظ من هذا التعريف أنه لم يجمع شروط الوقف. ولخص محمد ابو زهرة مختلف هذه المعاني التي جاءت بها التعاريف السابقة في تعريف جامع للوقف بقوله : " الوقف هو منع التصرف في رقبة العين التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها و جعل المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداء و انتهاء". ويرى أن هذا التعريف هو أصدق تعريف مصور جامع لصور الوقف عند الفقهاء الذين أقروه.

[3] - المجلس العلمي : هيئة الإفتاء بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني أو "المجلس العلمي"، بالعودة إلى الجذور التاريخية لنشأتها بمدينة الجزائر راصدين بذلك تشكيلة أعضائها الفاعلين اعتمادا على معطيات مستقاة من الوثائق. نتعرض إلى نوعية القضايا المعروضة ونسبها المتفاوتة والفئات الاجتماعية التي لجأت إلى هذه الهيئة لتطرح انشغالاتها.كما نعمل على رصد قوائم مفتيها وقضاتها. ثم نتطرق إلى شخصية الآياباشي الموفد العسكري ومهمته في حفظ النظام العام داخل المجلس ونتوقف عند دور أهل الخبرة في تحديد المعطيات التي تؤسس للحكم الذي تصدره هيئة الإفتاء. وتفيد عقود المحاكم الشرعية في تحديد معرفتنا بمختلف المظاهر الاجتماعية بالمدينة.و على مسوى كل بايليك يوجدمجلس علمي خاص بالبايليك.

استئناف من الدرجة الثانية بعد المحكمة الشرعية، و يحدث ذلك عندم الايقتنع صاحب الدعوى بالحكم الذي صدر له أو عليه في المحكمة الشرعية التي رفع إليها أمره .وكان المجلس العلمي من حيث تركيبته مؤهلا فعلا ليكون محكمة استئناف بعد المحكمة الشرعية نظرا إلى حضور الهيئة القضائية كاملة به، وهي ممثلة في المفتيين والقاضيين من كلا المذهبين، ممايساعدعلى دراسة دعاوى المتنازعين بشكل أعمق و من زوايا مختلفة أيضا، و قد يؤدي ذلك إلى تغيير مسار الحكم في النزاع، خصوصا بفضل ما قد يبديه المفتيان من آراء فقهية قد يكون القاضي لم يلتفت إليها في محكمته.

و أما الهيئة القضائية الثالثة التي كانت ترفع إليها النزاعات في المدينة فهي مجلس دار الإمارة الذي يرأسه الباشا أو الداي في فترة من الفترات .وهو في حقيقته مجلس علمي يجتمع بحضور الباشا بدار الإمارة عوض الجامع الأعظم، كان هذا المجلس محكمة ابتدائية مثل المحكمتين الحنفية و المالكية و المجلس العلمي، فترفع إليه النزاعات مباشرة دون المرور لابإحدى المحكمتين ، و لكن قد يتخذ محكمة استئنافية أيضا مثل المجلس العلمي في بعض الحالات، ولدين احول ذلك نموذج واحد من النزاعات كان الاستئناف فيه من المجلس العلمي إلى هذه الهيئة القضائية العليا.

" و كان يتكون "المجلس العلمي" من المفتيان و القاضيان من كلا المذهبين(الحنفي و المالكي) ، و هم أنفسهم الذين يشكلون المجلس العلمي بالجامع الأعظم ،[1] فإنّه كان في حالات أخرى لايستدعي أي واحد منهم ولايعقد مجلسه القضائي للنظر في الشكاوى التي ترفع إليه، و إنما يقوم بتوجيه أصحابها إلى المجلس العلمي في الجامع الأعظم. [(2)]

الوضع الصحي في الشرق الجزائري:

الظاهرة الصحية تنم على قوة المجتمع ورفاهيته، والاهتمام بها كمرفق اجتماعي عمومي ضروري في حياة الشعوب والأمم، فالسلطة العثمانية في الشرق الجزائري لم بذل جهدا في المجال الصحي، بل لم تهيئ ما يمكن ان يحقق العناية الصحية، فاتصالات الجزائر عن طريق البحر أهل الوافدين إليها الذين يحملون أمراض وبائية ان يؤثروا سلبا في انتشار الأوبئة في الشرق الجزائري،[(3)] فهل كانت السلطة غير مكترثة بذلك ان لم تدخل هذه التقاليد في

[(1)] – الجامع الاعظم المقصود به أكبر المساجد في المدينة الي جرى فيها المرافعة ،

[(2)]– خليفةحماش، مرجع سابق، ص 672.

[(3)] – mostéfa khiati ;medecine en algerie au cours de la periode ottomane (xvi –xix siecle) Edition houma ; 2013 ;p 20.

حياتهم ومشاريعهم ؟.بل اعتبروا ذلك أمرا طبيعيا ان لم يكن غضبا إلهيا. [1] وأمام الأوبئة المتكررة لم يفرض أي باي الحجز الصحي على السفن او الأشخاص في الشرق الجزائري ما عدى تلك العملية التي قام بها صالح باي سنة 1787 حيث فرض حزام صحيي حول عنابة لمنع انتقال العدوى الى عاصمة البايليك والمناطق المجاورة لها.في المقابل نلاحظ ان الدول الأوربية كانت لها من المؤسسات الوقائية والاحترازية والعلاجية لأقلياتها في الجزائر،[2] فالأقليات الأوربية تحظ بنوع من العناية الصحية في أيالة الجزائر حيث اعد للأسرى المسيحيين الإسبان مركز صحي (ماريستان) الذي أقامه الأب الاسباني دويون(de youn) 1551 م في الجزائر العاصمة، والمستشفى الذي أقامه الراهب قراريددو(GRARIDOU) عام 1612م قرب باب عزون في عاصمة الأيالة، والمستشفى للأسرى الفرنسيين لازاريست(LAZARESTE) والذي خصص له الملك الفرنسي لويس الثالث عشر بعض الإعانات المالية، والمستشفى الفرنسي بحصن القالة الذي تشرف عليه الوكالة التجارية الفرنسية[3].

كان اثر الأوبئة كير على المجتمع، فيتراجع عدد السكان، ويتوقف الإنتاج وتسوء الحياة المعيشية وتزداد سطوة السلطة على الاهالي بالضرائب 1817 -1818 أدى الى هلاك ثلث سكان عنابة ولم يعد سكانها سوى 5000 نسمة. لم تكن الأوبئة لوحدها عن سوء الأحوال الاجتماعية بل الظروف الطبيعية مثل الزلازل والقحط والجراد والفيضانات والحرائق. وأمام هذه الكوارث تزداد الأوبئة انتشارا وفتكا للبشر. ولقد كانت هذه الكوارث والأوبئة دورية والجدول التالي يبين لنا ذلك.

جدول لأهم الأوبئة والكوارث التي وقعت في الجزائر بين 1804- 1837.[4]

السنوات	الأوبئة	الجراد	الزلزال	الفيضانات	المجاعات
1804	X	X			
1805	X				
1806	X	X			X
1807	X	X			X
1808	X				
1810			X		

(1)- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص 560.

(2) – ابو القاسم سعد الله ،اريخ الجزائر الثقافي ، 1500-1830، ط 1، دار الغرب الاسلامي ، بيروت، 1998،ج 2،ص 416.

(3)- نصر الدين سعيدوني، أبحاث في تاريخ الجزائر الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988،ص 124.

(4)- نصر الدين سعيدوني، محمد العربي الزبيري، صالح عباد بتصرف من الباحث .

1812				X	
1816	X	X		X	X
1817	X				
1818	X		X		
1819	X	X			X
1820	X				
1821	X				
1822	X	X			
1824		X			
1825			X		
1830			X		
1837			X		

من خلال الجدول نستنتج :

1-من بين 33 سنة 18 سنة شهدت وباء او كارثة في الجزائر أي حوالي ثلثين من بين السنوات التي وقعت فيها وباء او كارثة طبيعية

2-إن الوباء هي الظاهرة أكثر انتشاراب 12 سنة أي ما يمثل ثلث من الفترة الزمنية المدروسة

3-إن الوباء أثر سلبا في تعداد السكان خاصة المدن الساحلية والتي تقع على مرافئ أو ميناء مثل عنابة والقل وبجاية والجزائر ووهران ومستغانم.

4-عدم وجود مؤسسات صحية في الشرق الجزائري ولم تظهر مظاهر الصيدلة.

إن الوضع الصحي وعدم اهتمام السلطة به وتردي الأحوال المعيشية والاقتصادية تأثيرا كبيرا على عدد السكان، حيث ظل عددهم في تناقص مستمر وقل النمو السكاني[1]. وما نستنتجه أن تناقص عدد السكان بتلك الصورة كان ناتجا عن إهمال السلطة للجانب الصحي وكثرة الثورات والكوارث والهجرة والأوبئة[2].

[1]- Fella (Moussaui El Kechai): situation démographique et sanitaire du Beylik de Constantine 1771-1837 in Arabe historical review for othman studies n° 17-18,fondation temimi pour la recherche scientifique et l'information, zaghouan, Tunis sep 1998, pp 64, 65, 66.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق ص-ص 111-124.

المظهر الصحي من المظاهر الاجتماعية وهي من معايير التي يقاس بها رفاهية المجتمع وسعادته ومستوى معيشته وحسن تدبير أموره ولياقة تسييره، والمظهر الصحي له دور اقتصادي وتأثير مباشر على تحسن المردود وزيادة الإنتاج، وأن المجتمع الذي يسلم من الأوبئة والأمراض والعاهات، يستطيع أن بأمن الجوع ويطرد أشباح الفقر والفاقة على مدى الأيام. وكما هو الشأن بالنسبة لجميع أنواع الأنشطة، ولذلك نجد أن المهتمين بالدراسة الاجتماعية لا يهملون، في دراساتهم عن حالة الصحية في المنطقة التي تكون محل او السؤال الذي يمكن طرحه في هذا الصدد يتمثل في: ما هو الوضع الصحي في الشرق الجزائري نهاية الفترة العثمانية في الجزائر؟ ما هي مؤسساته والأوبئة التي كانت منتشرة، وكيف كانت مواجهة هذه الأخطار الوبائية؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة يمكننا القول أن منطقة الشرق الجزائري تعرضت إلى عدة هزات من الأمراض والأوبئة، أحدثت خسائر بشرية كبيرة في الأرواح وانعكس ذلك على الجانب الاقتصادي، والتعداد البشري، حيث كانت الوفيات التي أصابت السكان بأعداد خيالية[1]. لكن العلوم في المجال الصحي والطبي لم تكن في تطور الأمراض والأوبئة التي كانت تنتشر من حين لأخر، فالسكان كانوا يربطون ذلكإلى الابتعاد عن طاعة الله والأوبئة ما هي إلا عقاب من الله يسلطها على عباده الضالين، والأطباء كانوا ينسبون كل هذه الظواهر المريعة إلى مرض الطاعون الذي كثيرا ما وقفت السلطات المحلية عاجزة أمامه، لا تقوى على اتخاذ أية تدابير وقائية لما كان من اختلاف بين رجال الدين فيما يتعلق بمعاملة المصابين ومعالجتهم ولقد أجاد حمدان بن عثمان خوجة[2] في كتابه

(1)-Guyon (M), "La peste en Algérie", le moniteur Algérien, n° 106-116, 1834 "Les principales pestes qui ont régné dans le nord de l'Afrique", Gazette médicale de PARIS, 1838.PP 8-14.

(2)- حمدان بن عثمان خوجة: حمدان بن عثمان خوجة كاتب سياسي، من رواد الحركة الوطنية الجزائرية.ولد بمدينة الجزائر. وبها نشأ وتعلم. درس القانون على أبيه، ثم قام مقامه، بعد وفاته، وأصبح أستاذا في الحقوق المدنية والقوانين الإسلامية. وفي سنة 1784م صحب خاله في زيارة لأهم مدن البلقان والقسطنطينية وغيرها. وفي سنة 1820زار فرنسا وتعلم اللغة الفرنسية. وبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، وعدم وفاء الفرنسيين بالشروط التي اشترطتها الحكومة التركية عليهم قبل أن تسلم لهم البلاد، نظم الجزائريون بزعامة حمدان أول حزب وطني سياسي عرف بلجنة المغاربة أو حزب المقاومة، فقارع حمدان الاستعمار الفرنسي بقلمه ولسانه، فنفاه الفرنسيون من الجزائر، فكان أول عربي مسلم يطرد من وطنه من قبل دولة أجنبية من أجل قضية وطنية. وبعد أن أقام مدة قصيرة في فرنسا (1833- 1836م (سافر إلى القسطنطينية حيث اشتغل بالتأليف والترجمة، والتحرير لجريدة »تقويم وقائع» إلى حين وفاته، من آثاره «المرآة» فرغ من تأليفه سنة 1833م، و«إتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس عن الوباء». و«حكمة العارف بوجه ينفع لمسألة ليس في الإمكان أبدع» رسالة، شرح فيها قول الإمام الغزالي «ليس في الإمكان أبدع مما كان» فرغ منها سنة 1252هـ (1837 م). و»ستار الاتحاف» وهي ترجمة تركية لرسالة «الإتحاف» السابقة، وغير ذلك .

الموسوم " إتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس من الوباء [1]، فمنهم من يدعو إلى الاحتراز معتمدا على قوله تعالى: ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة، وأحسنوا، إن الله يحب المحسنين﴾[2]، وعلى قول النبي صلى الله عليه وسلم: ﴿إن هذا الطاعون رجز وبقية عذاب، عذب بها قوم فبلكم، فإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا، فرارا، وإذا سمعتم به بأرض قوم، فلا تدخلوا عليه﴾[3].ومنهم من يدعو إلى التوكل على الله وعدم الاحتراز معتمدين في رأيهم على قوله تعالى: قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا. هو مولانا، وعلى الله فليتوكل المؤمنون"[4] وقوله:﴿لكل أمة أجل، فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون﴾[5]، وعلى حديث الرسول عليه الصلاة والسلام: ﴿لا يغني حذر من قدر﴾ [6].

لقد ظلت الأوبئة تجتاح البلاد طيلة العقد الأخير من القرن الثامن عشر والربع الأول من القرن التاسع عشر، وأن آخر مرة تعرضت فيها الجزائر للطاعون، قبل الاحتلال، هي سنة 1816، ولم يختف إلا سنة 1822م [7].

وإذا أردنا أن نعدد المرات التي ظهر فيها الطاعون، في الفترة التي ندرسها وجدنا أنها لا تزيد عن ثلاث: اثنان في العقد الأخير من القرن الثامن عشر وواحدة أشرنا إليها في الفقرة السابقة.وسنحاول فيما يلي أن نذكر شيئا عن كل واحدة مركزين على الشرق الجزائري الذي يهمنا بالدرجة الأولى.

وباء عام 1793، وهو طاعون أصاب مدينة الجزائر سنة 1793، نقله إليها بحارة قادمون من القسطنطينية، وظل محصورا فيها إلى منتصف جولية من نفس السنة، حيث امتدت براثنه إلى جهات أخرى من

وللدكتور محمد بن عبد الكريم كتاب «حمدان بن عثمان خوجه الجزائري ومذكراته «كما قام الدكتور بن عبد الكريم بنقل كتاب المرآة إلى العربية، وبتحقيق رسالة إتحاف المنصفين.حمدان خوجة اتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس عن الوباء.

[1] – حمدان بن عثمان خوجة، اتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس عن الوباء، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، االشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزأئر، 1968، ص 59 وانظر كذلك: فالانسى، صفحة 23.

[2]– الآية 195 من سورة البقرة.

[3] – محمد أحمد جاد المولى بك، المثل الكامل، القاهرة، الطبعة الخامسة، سنة 1380، هـ ص 255.

[4]–الآية 51 من سورة التوبة.

[5] – الآية 34 من سورة الأعراف.

[6]– رواه الحاكم في مستدركه عن عائشة رضي الله عنها.

[7]–Marchika (J) La peste en afrique Septentrionale, Alger 1927, P 151

و تدعم هذا الرأي رسالة أوردها السيد كيون في العدد 111 من جريدة المونيتور الصادر يوم 9 مارس سنة 1834، تؤكد بأن الطاعون ظل يحصد الأرواح إلى سنة 1822، غير أن السيدة فالانسى تذكر في كتابها المشار إليه من ص 22: "أن آخر مرة تعرضت فيها الجزائر للطاعون هي سنة 1817، ولقد دام أربع سنوات"

جملتها مقاطعة قسنطينة[1]. وقد كتب السيد كيبار، مندوب الشركة الملكية الإفريقية في عنابة في ذلك الحين أن حوالي مائة شخص كانت تموت في عاصمة الشرق الجزائري، بينما سلم الساحل بفضل التدابير الوقائية التي اتخذها حاكم القالة الفرنسي بإذن من الباي. وتتخلص هذه التدابير في إغلاق الموانئ ومنع القادمين إليها من الدخول، وعدم الاتصال بالبواخر الأجنبية المجهولة الأصل[2]. وهو بالضبط ما أوصى به رسول الله عندما قال: ﴿إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه،وإذاكان بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه﴾.[3]

يقول حمدان خوجة في المقالة التاسعة. [4]اشتهر في بلاد الفرنج الإجماع عن الوباء، وأعدوا لذلك موضعا وسموه كرنتينه، وحقيقتها إنما هي الاحتماء والاحتياط وجعلوا ذلك في محل دخول الداخلين إليهم والزموهم بأن يمكثوا بتلك الأماكن إذا توهموا انهم أتوا من بلاد بها الوباء الى ان يتحققوا انقطاع إثرها عنهم ولما كانت (كذا) الوباء بحسب التجربة والاستقراء تنشأ عن العفونات النسيجية وتثبت غالبا بمثل الصوف والأقمشة بإذن الله فالتزموا ان يفتحوا كلما (كذا) مع القادمين عليهم من الثياب والأقمشة ونحوها الى ان يبقذوازوال تلك السمية (كذا) عنها وتوصلوا الى علم ذلك بالتجربة والاستقراء وتشددوا في الاحتياط زيادة لا تصادم أصلا من أصول الدين من غير أضرار بالقادمين وذلك مغتفر لعظم المضرة التي هم بصدد دفعها ويعم الضرر عند وقوعها وقد جرب نفع هذا النوع من الاحتياط منذ مئات من السنين حتى تحققوا به الاستكفاء (كذا)عن هذه المضرة بإذن الله وصار عندهم وعند كل من اطلع على أحوالهم صحيحا مجربا[5].

بالرغم من جميع المجهودات التي بذلتها السلطات المحلية، فإن الوباء لم ينقطع، وبقي في تصاعد إلى أن بلغ أوجه سنة 1794، وفي هذا الصدد توجد، في محفوظات الوكالة الإفريقية، رسالة موجهة إلى القنصل الفرنسي فاليار(Vallière) يقول فيها صاحبها: "إن الطاعون مازال يقتل ما بين خمسين ومائة وخمسين شخصا يوميا في قسنطينة، ولا نعرف مدى الخسائر التي يحدثها في النواحي الأخرى من المقاطعة"[6] على الرغم من كثرة الأرواح المحصودة، فإن الطاعون لم يؤثر تأثيرا كبيرا في حياة البلاد الاقتصادية، ولم تنقطع موانئ الشرق الجزائري عن تصدير

---

(1)- مارشيكا، ص 141.

(2)- نفس المصدر، ص 142.

(3)- وراد هذا الحديث في سنن أبي داوود، ج 4، ص 108 وعن عبد الله بن عباس قال: "عبد الرحمن بن عوف، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إذا... الحديث"

(4)- حمدان بن عثمان خوجة، إتحاف المنصفين.

(5)- حمدان بن عثمان خوجة، إتحاف المنصفين، مصدر سابق، ص 12-13.

(6-) AOMA, SS 3B, Agence de Bône, Journal de Bône, lettre de M. GUIBERT à VALLIERE, en date du 19 Aout 1794.

الحبوب بكميات وفيرة إلى فرنسا.وقد بلغت في سنة 1794، وهي السنة التي بلغ فيها الطاعون أقصاه وزنا يتراوح ما بين مائة وعشرين ومائة وثلاثين ألف قنطار من المؤسسات وحدها، وذلك بقطع النظر عما كان يصدره اليهود وغيرهم من التجار الأجانب إلى نفس البلاد[1]. كما أن الوكالة قد صدرت، في تلك السنة(1794) إلى مدينة مرسيليا خمسمائة بقرة اشترتها دفعة واحدة من إسطبلات الباي ذاته. وكانت تلك هي أول مرّة تخرج فيها أبقار الجزائر إلى أوروبا.[2]فوباء الطاعون كان مشهور الانتشار في العالم ولم يعرف أسبابه ولا عوامل التحكم فيه، وان عدواه تنتشر سرعة.

وباء سنة تسع وتسعين وسبعمائة وألف (1799):

لقد وردت الإشارة إلى هذا الطاعون بكيفية عابرة في جريدة المونيتور (Moniteur)، فيذكر صاحب المقال: «أنه حل بمقاطعة قسنطينة وانتشر حتى وصل إلى الجنوب حيث صار الموت يحصد، يوميا، ما بين مائة ومائة وعشرين شخصا»[3]، وكانت الجزائر في تلك الفترة في علاقات متوترة مع فرنسا بسبب حملة بونابرت بونابرت على مصر، ونتيجة الى ذلك ان أغلقت المؤسسات الفرنسية في الجزائر او أنشاطها والقي القبض على جميع الفرنسيين وحتى ممثل فرنسا في الجزائر لذلك لا نجد من دون على ذلك وهنا نتساءل عن العلماء في الشرق الجزائري كانوا لا يهتمون بالحداث التي تجري في البلاد وتقاعسهم على الكتابات النقلية ومن كتب على تلك الأوضاع هم الأجانب الذين كانت لهم اهتمامات كبيرة بالشرق الجزائري، فالعرب كانوا لا يدونون وعلومهم كانت مرهونة بأحوال دينهم ولم تكن أجهزة مركزية لا على المستوي البايليك ولا على مستوى الأيالةلان الأمور الاجتماعية تركتها السلطة في يد الاهالي من الجزائريين.

وباء ست عشرة وثمانمائة وألف (1816):

مصدر هذا الوباء، ان سفينة جاءت من أزمير كهدية من الصدر الأعظم ورست في ميناء عنابة يوم 07 جويلية 1816م وكان على متنها أفراد مصابين بمرض الطاعون هذا حسب تقرير مارشيكا (MARCHIKA) [4] وان السفينة انطلقت من أزمير يوم 08 ماي 1816 م [5]. أما فالانسي وكيون يتفقان ان الوباء جاء من

---

(1) -Masson (Paul), MARSEILLE depuis 1789 PARIS 1903. P 513.

(2) -ANP, AE B3 287, lettre l'agent principale à l'agence de MARSEILLE; La calle de 20 fructidor An II de la République.

(3)- كيون، نفس المصدر، ص 26.

(4)- حمدان بن عثمان خوجة، إتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس عن الوباء، مصدر سابق، ص 23.

(5)- فلانسي، مصدر السابق، ص 56.

الإسكندرية عن طريق سفينة حاملة الحجيج ورست في مدينة عنابة في صيف (شهر جوان) 1817 م وعلى متنها أفراد مصابين بوباء الطاعون هو أخطر وباء أصاب منطقة الشرق الجزائري.وقد اختلف المؤرخون حول مدّة بقائه، فهناك من يقول أنه دام أربع سنوات[1]، وهناك من يجعلها ستا[2]. كما أن الاختلاف كان واضحا فيما يخص ظهور المرضوأسبابه. في حين أن دوكرامون يشير إلى أن "الطاعون حل بالبلاد سنة 1818"[3]، ونحن نعتقد أن مارشيكا على صواب، لأن الآراء الخاصة بأسباب العدوى وانتشارها سنة 1817 كثيرة ومتناقضة. فيقول البعض بأن المرض جاءت به سفينة سويدية قدمت من أزمير – في الأناضول – يوم 13 جانفي سنة 1817، بينما نذكر جماعة أخرى أن إحدى السفن الجزائرية هي التي نقلت الوباء من المكان المذكور يوم 14 من نفس الشهر، وهناك، أخيرا، من يتهم "إفريقيا"، البارجة اليونانية التي خرجت من بيروت يوم 22 جانفي سنة 1817[4].

مهما يكن من أمر، فإن الطاعون قد أصاب الشرق الجزائري في هذه الفترة وانتشر في كامل أنحائه بسبب تنقلات الأفراد دون ان تضع السلطة إجراءات وقائية لتقليص انتشار الوباء، لان من العادة ان الحجر الصحي الذي هو من الإجراءات الاحترازية التي يمكن التقليص من انتشار الوباء وهذا ما لم تتمكن السلطة من القيام به[5]. يقول حمدان بن عثمان خوجة في إتحاف المنصفين، المقالة السابعة : "لا مجال لانكار كون الفرنج في زماننا وقبله قد تمهروا في العلوم الطبية والصناعية والرياضية مع عدم نقدهم بما يتعلقب أمر آخرهم (كذا) حتى صار الطب والنجوم وكثير من العمليات كالمختص بهم مع أقرارهم بأن مأخذهم لها إنما كان من الكتب الإسلامية وزادوا عليها ما صح عندهم بالتجربة والمشاهدة، انظر خطبة التذكرة لدلود الأنطاكي وانظر لطائف المنن عطاء الله حيث ذكر قصد الشيخ أبي الحسن الشاذلي الطبيب النصراني الى غير ذلك مما هو صريح في إهمال المسلمين أمر الطب مع انه فرض كفاية وصرفوا هممهم الى العلوم الشرعية والأدبية لمقاصد متنوعة فأمتاز الكفار بالطب وما في معناه من الصنائع المهمة بل يجزم كل من له اطلاع على تصرفاتهم في هذه العلوم وتعلمها وتعليمها بأنهم قد تمهروا

---

[1]- فالانس، مصدر سابق، ص 23.

[2]- مارشيكا، نفس المصدر. ص 142.

[3]- باكراماون، مصدر سابق، ص 252.

[4]- ماريشكا، مصدر سابق، ص 152.

[5]- يذكر ماريشكا أن بجاية أصيبت بسبب التنقلات، عن طريق تجار الزيت الذين رجعوا من مدينة الجزائر بعد بيع محصولهم، وأن العدوى تسربت إلى جيجل من بجاية، كما أن البساكرة الذين أرادوا الرجوع إلى مسقط رأسهم قد نقلوا الطاعون إلى بلدتهم وإلى المدن والقرى التي مروا بها.

فيها وزادوا على من تقدمهم زيادة لا تنكر ولكن الناس أعداء ما جهلوا ولا غرابة في ذلك فإنها من توابع الحيواة (كذا) الدنيا"[1].

لئن كان الاختلاف واضحا حول بداية الوباء ونهايته، وحول أسباب ظهوره، فإن الجميع متفقون على أن المرض ألحق أضرارا كبيرة بالمنطقة، حتى أنه "منع الناس، في نواحي عنابة من العمل وزهدهم في الحياة"[2]. وكان في مدينة قسنطينة، يحصد يوميا أرواح حوالي ثلاثين شخصا. كما أنه جعل سكان بجايةوجيجل "يهربون إلى قمم الجبال"[3]، وفيما يلي نورد بعض الإحصائيات التي جمعناها من مقالات كيون الآنفة الذكر[4]، وهي أرقام تقريبية فقط لأن من الصعب جدا أن يقوم الإنسان بإحصاء مضبوط نتيجة الفوضى والخوف اللذين يظهران عادة في هذه الأوضاع. ان السلطة لم تتخذ الإجراءات الاحترازية من الأوبئة رغم ان الوباء أصبح معروف لدى الخاص والعام، إلا ان البعض اتخذ من الأسباب لمقاومة الأوبئة طرق لا صلة لها بالأمر وفي هذا الصدد يقول حمدان خوجة :«ولعل الشيخ الباديسيرحمه الله في ذلك القصد آخر غير أنني رأيت رسالته من جملة ما يتحصن به من الطاعونذكر صورة قربان يقرأ في أذنه دعاء طويل جدا وينفث ثم يقرأ في إذنه الأخرى كذلك ثم ينفث ثم يفتح فم تلك الشاة فيقرأ ذلك الدعاء وينفث ثم يذبح فكل من أكل من لحمه آمن من الطاعون وهذا أشبه شيء بالنوع الذي يقال له بالتركي سنحته صايقلمه سي بعنوان هذيان الطلبة إذا لم يعهد في السنة الدعاء في آذان البهائم وأفواهها وذكر أسماء الله والتضرع إليه والدعاء والتلاوة الآيات تنزه عن مثل ذلك وهو مخالف غاية المخالفة لآداب الدعاء من الخشوع والخضوع وأرى أنه نوع من الرقى»[5].

لقد كانت الفئة الفرنسية شديدة الاحتراز والاحتياط من الأوبئة التي تقع في الجزائر وفي هذا الصدد يقول حمدان بن عثمان خوجة :«تثبت التجربة وقد تقدم احترازي في الجزائر عند وقوع الوباء وسلمنا الله وأما النصارى الساكنون في الجزائر ونحوها حينئذ فلهم احتماء واحتياط تام بحيث لا يخرجون هم ولا خدامهم ولو الى زقاق ليس فيه أحد لاحتمال ان يطأ قطعة جلد او صوف أو خرقة أو يمسهم هر او كلب ومع ذلك فيحترزون خدامهم أيضا إذ ربما يتساهلون وأما مار رأيت من احتراز أهل أسلامبول (كذا) فليس من قواعد الكرنتنة في شيء»[6].

---

[1]- حمدان بن عثمان خوجة، إتحاف المنصفين، مصدر سابق، ص 24-25.
[2]- نفس المصدر، ص 161.
[3]- نفس المصدر، ص 177.
[4] -Guyon, "la peste en Algérie", Le Moniteur Algérie N° 106 – 11.
[5]- حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق، ص 55.
[6]- حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق، ص 45.

يقول حمدان ن عثمان خوجة:« ولم أر أحدا من هؤلاء المتصوفة ينكر ذلك ولا يشنع على فاعله بل يبالغون في التشنيع على أمور مباحة ويدعون تحريمها ليستميلوا بذلك عوام الخلق ويستجيروهم (كذا) الى التوبة بقدرهم نسال الله ان يتدارك جميعنا بلطفه وعفوه »[1].

جدول لبعض الإحصائيات التي أوردها السيد كونفي الميدان الصحي في إقليم الشرق الجزائري[2].

اسم البلدة	عدد السكان	عدد الموتى	النسبة المئوية
جيجل	6000	2000	%30
بسكرة	3000	450	%15
سيدي خالد	35	28	%80
أولاد جلال	1500	180	%12
طولقة	700	150	%21,4
فرفار	500	60	%12
ليشانة	600	130	%21,4
بوشقرون	200	30	%15
الزعاطشة	200	25	%12,5

من خلال الجدول يتبين لنا ان المناطق الأكثر تأثرا هي المناطق الداخلية مثل أولاد جلال وبسكرةوطولقة وسيدي خالد وهذه المناطق رعوية كثيرة الماشية وان أهلها يمتهنون الرعي بالدرجة الاولى فهذه الأوبئة كانت فتاكة للبشر وقد تناقص عدد السكان في الشرق الجزائري لان الأوبئة كانت بشل دوري، ولم تتخذ السلطة إحترازات لذلك، وكأن ذلك لا يعنيها ولا يعير له اهتمام، هذه الظروف الاجتماعية هي التي زادت في تباعد المحكوم عن الحاكم، لان من مستلزمات الأمنية هي اتخاذ الاحتياطات، وهذا الشأن لا يكون إلا من طرف سلطة قوية تلتزم تعهداتها كما يلتزم الاهالي بحقوق السلطة عليهم.ففي نفس السنة التي وقع فيها الوباء قام احمد المملوك باي قسنطينة بحملة لمنطقة الصحراء على سلاطين أولاد جلاب بتقرت، فسلب منهم 10000 بسيطة صغيرة وقطع لهم 200 نخلة، [3]أما مدينة عنابة فإنها لم تسلم من الأوبئة والحروب فكان تأتير الوباء سنة 1817 م وأنخفظ عدد سكانها الى 5000 ساكن [4].

[1]- حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق، ص 54.

[2]- Guyon, "la peste en Algérie", Le Moniteur Algérie N° 106 .

[3]- نصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص 512.

[4] –المرجع نفسه، ص 554.

و لقد ظهر مجموعة من امتهنوا مهنة الطب و من اهمهم نهاية الفترة العثمانية هم:

1- أحمد بن قاسم ساسي الميمي البوني (ابو العباس) ولد عنابة سنة 1063 و توفي بها سنة 1139 و له عدة آليف ذكرها في اجازته و يعبر في الجزائر من اهل الرأي و الصلاح و العلم و هو من ابرز مرابطني و فقهاء القرن الحادي عشر الهجري في عنابة و كان من اولوا من كتبوا في الطبو قد خلف اكثر من خمسة و اربعون مؤلفا في مجالا مختلفة و كان يجمع بين الطب و الروحانيا ت في اعماله الطبية كتابه " إعلام أهل القريحة بالادوية الصحيحة"كما له مؤلف آخر " مبين المسارب في الاكل و الطب مع المشارب" في شكل نظم في أخر حياه و هو موسوعة صغيرة حول الادوية و طرق العلاج و مختلف المأكولا و المشروبا قسمها الى فصول و وضع نظمها في آخر حياه.

الظاهرة الصوفية ودورها الاجتماعي:

الحياة الصوفية من بين المظاهر الاجتماعية التي انتشرت في الشرق الجزائري أواخر الفترة العثمانية وأصبحت من المظاهر الأكثر انتشارا وتأثيرا في الحياة الاجتماعية، لقد تركت السلطة الشأن الاجتماعي في يد الأهالي واعتبرت ذلك شان يخصهم في إطار ثقافي في وسط المجتمع الحضري والريفي، رغم أنها استندت السلطة العثمانية على علماء ورجال الدين لدرء الغزو الخارجي باسم الجهاد، كما استندت عليهم في تقويض الثورات والاضطرابات الداخلية، كما أمدتهم بنوع من الثقة في تسيير شؤون البلاد من الناحية الدينية والفقهية والتعليمية، لكن تحت مراقبة كبيرة ورفعت عنهم الضرائب ومنحتهم تسيير شؤون المؤسسات التي يشرفون عليها، ولم تمنع أي نشاط يقومون به إلا ما يتعلق بأمن البلاد والعباد، وكان بايات الشرق الجزائري يقربون إليهم العلماء وشيوخ الزوايا وشيوخ الطرق الصوفية، لشراء ثقتهم وأمنهمولائهم للسلطة.

و من المؤكد أن السلطة السياسية العثمانية في الجزائر كما في الشرق الجزائري عملت على احتواء المؤسسة الدينية ممثلة في سلطة الفقهاء والقضاة والعلماء الذين عملوا على تبرير مسلكية الخليفة وتسخير النص الديني لإضفاء الشرعية على النظام السياسي وأحكامه التشريعية والقضائية. وبالتواطؤ مع المؤسسة الفقهية وبشتى الأساليب والوسائل. والهدف من ذلك هو إخضاع النص الديني والمعرفة الدينية، للأيديولوجية الرسمية لمؤسسة السلطة. حيث كانت السلطة تخشى أن يتأثر عامة الشعب بكتب وأفكار المعارضة التي كان الفقهاء عموما يكفرونها ويصنفونها في خانة "الإلحاد والزندقة"[1].

---

[1]- سمير قسيمي، ابحاث في التصوف والطرق الصوفية الزوايا والمرجعية الدينية في الجزائر، مقال نشر في الموقع الالكتروني يوم 04 ماي 2014. ص 08.

كانت المرجعية الدينية الصوفية على طول التاريخ، تتحرك بأشكال وأساليب مختلفة حسب اختلاف البيئات والظروف، لكن دائما بوصفها سلطة موازية للسلطة الرسمية، وقوة معارضة ومهيكلة للمجتمع في مواجهة السلطة،وحليفها الطبيعي والتاريخي المتمثل في الفقيه[1].

المرجعية الصوفية والتواجد العثماني في الشرق الجزائري :

لعبت الزوايا والطرق الصوفية في أيالة الجزائر، وبخاصة الطريقة الرحمانية، في الشرق الجزائري دورا محوريا بوصفها مرجعية دينية، في هيكلة المجتمع الجزائري، والاستجابة لحاجاته الدينية، الروحية والزمنية[2].وإذا أخذنا المجتمع القبائلي كنموذج، نجد أن شيخ الطريقة يعتبر شخصية محورية في جميع الشؤون الدينية والزمنية المرتبطة بهذا المجتمع. وبإمكاننا أن نوجز الوظائف التي اضطلعت بها المرجعية الصوفية في ما يلي :

1- الوظيفة الدينية للمرجعية الصوفية: وتتمثل في التعليم والفتوى، حيث كانت الزوايا تقوم بتعليم القرآن الكريم ومختلف العلوم الشرعية والروحانية والرياضية والفلكية وغيرها. كما كانت تضطلع بمهمة الفتوى والقضاء، من خلال الإجابة عن التساؤلات الشرعية للناس والفصل في النزاعات التي يمكن أن تنشب بينهم حول مختلف القضايا المرتبطة بالملكية والأحوال الشخصية والعلاقات الاجتماعية وغير ذلك.

2- الوظيفة الروحية للمرجعية الصوفية : وتتمثل في تلقين الذكر والتربية الصوفية.

3- الوظيفة السياسية والعسكرية للمرجعية الصوفية : وتتمثل في مقاومة المرجعية الدينية الصوفية ممثلة في زوايا الطريقة الرحمانية في بلاد القبائل بخاصة، للسلطة العثمانية.

4- الوظيفة الاقتصادية للمرجعية الصوفية : وتتمثل في تنظيم النشاط الاقتصادي من خلال رعاية وتسيير الأوقاف الخاصة بالزوايا (أراضي، مواشي، عقارات مختلفة).

5- الوظيفة الاجتماعية للمرجعية الصوفية: وتتمثل في رعاية الفقراء والأيتام والأرامل، رعاية عابري السبيل وتقديم العون اللازم لهم حتى يرجعوا إلى أوطانهم أو قراهم أو مدنهم، وكذا الفصل في النزاعات القبلية والعروشية والعائلية، وتنظيم المواسم والاحتفالات الدينية ذات الطابع الاجتماعي (المولد النبوي الشريف، عاشوراء...)، إضافة إلى التأسيس الحضاري والعمراني.

ولقد تمثلت هذه الميزة في قبائل المخزن التي أوجدت قبائل لا ترتبط بوحدة الدم والنسب بل ارتباطها بالسلطة والأمن والمصلحة المشتركة بين عناصر القبيلة والتي لا تذود إلا بولائها للسلطة العثمانية في الشرق

[1]- نفس المرجع السابق، ص 12.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 16.

الجزائري[1]، ذلك أن العامل الروحي الديني وحده، صار هو الأقدر على تقوية التلاحم بين هذه العناصر وتمتين صلابتها، ويلاحظ في هذا الصدد، أن بعض الجماعات البشرية، يرجع نسبها بكامل أفرادها إلى الولي المؤسس لها، أي إن الجد المؤسس في هذه الحالة، يجد المنطقة خالية تماما من السكان، كما حدث مع مدينة الهامل ببوسعادة، التي تعرف بأنها "مدينة الأشراف"، حيث لم يتمكن جميع من دخلوا هذه المدينة لاحقا، من الاختلاط بسكانها الأصليين الذين يعتبرون كلهم من الأشراف المرابطين، فحيازة الأولياء للشرف من خلال امتلاكهم لشجرة النسب التي تربطهم بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم تكسب القبيلة قوة وتماسكا داخليا، وسمعة وشهرة لدى القبائل الأخرى.

وقداسة الأولياء ليست مسألة طارئة عليهم، والمقدس في العرف الصوفي هو المطهر والمنزه والمبارك، أي هو مصدر الطهارة والتنزيه والبركة وهو ما ينطبق على آل البيت المطهرين بصريح النص الديني الذي يؤكد ذلك ويثبته قوله تعالى: ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا﴾[2].

ارتباط الطرق الصوفية بالظاهرة العمرانية.

لقد ارتبطت الطرق الصوفية عبر التأسيس أو إعادة التأسيسفي المدن أو في المدن الريفية والأرياف إلى تأسيس القبائل البدوية المعروفة بالمنطقة (شمال شرق الصحراء) مثل سيدي أمحمد السايح الجد المؤسس لقبيلة أولاد السايح، وسيدي نايل الجد المؤسس لقبيلة أولاد نايل، عبر فرعها بالمنطقة عرش أولاد زكري[3].

أما في ما يتعلق بالعمران الحضري، فقد كان للولي الصالح الدور المحوري في عملية التأسيس كما هو الشأن مع الولي سيدي أمطير مؤسس بلدة أولاد جلال القديمة التي كان موقعها على الضفة الجنوبية لوادي جدي بجوار زاويته التي تضم الآن ضريحه والمقبرة المحيطة بها. أو عملية إعادة التأسيس التي قام بها تلميذه سيدي أحمد بن سالم، والتي بدأت ببناء دار للضيوف في الضفة الشمالية المقابلة، بناء على طلب من سيدي أمطير وبرغبة من الولي سيدي عيسى بن أمحمد[4]، بعد أن منعه فيضان الوادي من العبور إليه لدى زيارته له، وانتهت بخراب الأولى، وعمران الثانية التي أصبحت نواة البلدة الحالية.

وأخيرا يمكننا القول أن ضمان الحماية والاستمرارية بإضفاء البركة على العمران كان راسخا في الذهنية الجزائرية، كما هو الشأن مع مؤسسة مدينة توقرت الأميرة الأرملة تقرت، بعد نفيها من طرف أهالي غمرة رعايا

(1)- نصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص 564.
(2)- سورة الأحزاب الآية 33.
(3)- عبد الرحمان بوزيدة، الجزائري وأسطورته المخيال الاجتماعي وآليات التماهي، م.و.ب-أ. ت، الجزائر، 2003، ص 76.
(4)- نفس المرجع السابق، ص 77.

زوجها سلطان غمرة بعد وفاته، وطردها من طرف سكان بلدة الشماس الواقعة إلى الجنوب بجوار توقرت الحالية، بالدعاء لها بالخير والبركة من الولي الصالح بالمسيلة (الحضنة) سيدي بوجملين، نتيجة إساءة سكان الشماس معاملته عندما أتى لأخذ القفارة منهم، والكرم والحفاوة اللذين حظي بهما من طرف الأميرة.

ثم الدور الذي قام به سيدي أمحمد بن يحيى سلطان وادي ريغ الذي تولى الحكم لفترة انتقالية، في تأمين انتقال السلطة من الأميرة تقرت التي لم تخلف من يرثها في الحكم بعد وفاتها، إلى الشيخ سليمان بن جلاب الذي أسس حكم أسرة بني جلاب بالمنطقة بعد اتفاق بينه وبين السكان، يتنازل بموجبه الشيخ بن جلاب عن الديون التي كانت له في ذمتهم مقابل اعترافهم بسلطته عليهم [1].

6- الوظيفة الأمنية للمرجعية الصوفية : وتتمثل في توفير الأمن لجميع سكان المناطق التي تقع تحت حماية الطريقة الرحمانية، وذلك من خلال مبدأ "العناية" الشهير في منطقة القبائل وحتى على مستوى التعبير الشعبي في جميع المناطق الأخرى. بل إن هذا المصطلح/المفهوم (أقصد العناية) دخل حتى في نصوص المديح الصوفي للطريقة الرحمانية، حيث نجده في مدائح الباشتارزية وحنصالية وحتى في مدائح الطريقة العيساوية في مدينة قسنطينة وضواحيها[2].

تلك الوظيفة الأمنية التي نتحدث عنها. وبموجبها كان الناس يتنقلون في طول البلاد وعرضها، لا يخافون على أنفسهم وأموالهم بمجرد أن يقول أحدهم : إنني في عناية سيدي أمحمد بن عبد الرحمن، فلا يتعرض له أحد. بل إن قطاع الطرق الذين من عادتهم ممارسة الاعتداء والسلب والنهب، يتراجعون فورا إذا سمعوا عبارة "العناية" لأنهم في القرارة أنفسهم، حتى وهم قطاع طرق، يعتقدون أن من يعتدي على من دخل في "عناية" أو حماية الولي، تلحقه كارثة في الحال أو في القريب العاجل، سواء في نفسه أو ماله أو أهله. هذه الوظيفة الأمنية التي لم يستطع حتى البايليك العثماني توفيرها، استطاع الأولياء حتى وهم في قبورهم، أن يوفروها للناس[3].

ويلاحظ في هذا السياق، أن السلم هو ميزة مؤسسي العمران الريفي والحضري، بل هم ضحايا العنف كما هي الحال مع الأميرة تقرت المنفية، أو الولي سيدي أمحمد بن يحيى الذي توصل الى حل سلمي لمعضلة الديون بين سكان توقرت والشيخ سليمان بن جلاب،[4]وهي الوضعية نفسها بالنسبة لمؤسس بلدة أولاد جلال القديمة حول

---

[1]- عبد الرحمان بوزيدة، الجزائري وأسطورته، مرجع سابق ص 79.

[2]- نفس المرجع ص 80.

[3]- نفس المرجع، ص 81.

[4]- و لتثبيت نفسه على عرش تقرت حاول عبدالرحمان بن عامر كسب ود الفرنسيين الذين حطوا الرحال بمنطقة الزاب واحتلوا بسكرة سنة 1844 حيث اتصل بهم و عرض عليهم الاعتراف بسلطة على واد ريغ و التحالف معهم ضد ابن عمهم و في

زاوية سيدي أمطير على الضفة الجنوبية لوادي جدي، الذي حاول في البداية الإقامة في بلدة سيدي خالد، ولكنه رُفض من طرف السكان ومُنع من الإقامة معهم، فعاد بعد طرده إلى الإقامة بجوار زاوية سيدي أمطير التي صارت نواة للبلدة. أما التحاق السكان للإقامة بالبلدة فقد كان يغلب عليه الطابع السلمي، حيث يتم قدوم بعضهم بصفة لاجئين فارين من بطش أعدائهم، أو كنجدة بطلب من السكان الأصليين لمواجهة أعداء متربصين بهم، وأخيرا كمساعدين بصفتهم حرفيين، أو ناشري علم ومعرفة.

أما في العصر الحديث، فنلاحظ وجود مجموعة من الصراعات الناتجة عن التحولات الاجتماعية، أو بسبب محاولات السلطة المركزية العثمانية ممثلة في بايليك الشرق، بسط نفوذها والتحكم مباشرة في المنطقة (شمال شرق الصحراء) منذ منتصف القرن 18 الميلادي، من خلال نزع منصب "شيخ العرب" من أسرة بوعكاز الدواودة (الذين كانوا يتوارثون هذا المنصب من العهد الحفصي، وتم إقراره في العهد العثماني) وزرع عائلة غريبة عن المنطقة، من خلال تنصيب الشيخ الحاج بن قانة في منصب "شيخ العرب"،[1] ومحاولة توسيع نفوذ هذه الأسرة بنزع مشيخة توقرت من أسرة بني جلاب الذين كانوا يتوارثون الحكم فيها منذ القرن 15 الميلادي، وتنصيب أحد أفراد أسرة بن قانة فيه. فجميع الصراعات الناتجة عن هذه السياسة العثمانية، أدت إلى تحطم البنى الاجتماعية القديمة ذات النمط الإدماجي وكل أشكال السلطة المحلية بالمنطقة في الثلث الأول من القرن 19 الميلادي، مما أدى بالنتيجة إلى توسيع مجال ومكانة الولي الصالح، حيث تجاوز مرحلة تأسيس القبيلة أو القرية، إلى تأسيس ما يشابه الاتحادية القبلية التي تضم مجموعات مختلفة من القبائل البدوية والريفية الحضرية، وتشمل مناطق شاسعة من بوادي

هذه الاثناء ظهرت على مسرح الاحداث عائلتان بالنسب و المصاهرة كانتا تتنافسان لاحواء مشيخة بن جلاب انهما عائلة بوعكاز و بن قانة لا سيما بعد ان اسند احمد باي منصب شيخ العرب لخاله الحاج بن قانة حيث اشتد الصراع بين العائلتين اللتين لم تكن تهتمان سوى بمصالحهما و امتيازاتهما الخاصة اذ وقفت عائلة بن قانة الى جانب الفرنسيين ضد احمد باي الذي انهزم رغم المقاومة العنيفة التي بذلها منتظرا مساعدة احواله دون جدوى كما مالت عائلة بوعكاز لمقاومة الامير عبدالقادر و لما ادركت التوغل الفرنسي سارعت لاستدراك الوضع و ايدت الاستعمار انقاذا لنفوذها و مكانتها".

[1] – يقول محمد الصالح العنتري: "و اما محمد بن الحاج شيخ العرب المذكورفتراه وسوسة الشياطين من المخازنية قائلين له انت شيخ العرب و كنت تلبس القفطان و يضربون الطبول عليك مثل البايات و الان نقص من حظك و صاروا الطبول يضربون على راس بن عيسى و ليس من شانهفحينئذ استعاض ووقع الغيار في قلبه و صار الضر بينه و بين حاج احمد باي و تعاظم الامر بينهما الى رفع قياطنه و زمالته من طرف محلة الباي و فروا معه المخازنية منهم بن البشير السراج و سي احمد بن الغضبان كبير اولاد سي داود و المكي بن الجيجلي قائد النمامشة و سي الحفصي بن عون و ابن الاشتر قائد العشور ".

وأرياف وحضر في شكل طرق صوفية، حيث أصبح للصراع مع أو بين الأولياء مؤسسي الطرق الصوفية أو فروعها بمنطقة شمال الصحراء، حضورٌ قوي، وذلك بسبب السياسة التي انتهجها البايليك العثماني في الجزائر[1].

ففي منطقة الزاب، وبسبب مضاعفات ومخلفات السياسة العثمانية المذكورة، كان الصراع بين تلاميذ الشيخ سيدي محمد بن عزوز ناقل الطريقة الرحمانية إلى المنطقة،[2] ومن بعده الشيخ سيدي علي بن عمر مؤسس فرعها بطولقة، ممثلا في كل من الشيخ المختار، والشيخ علي الجزولي، وهو الصراع الذي انتهى بخروج الشيخ المختار من بلدة سيدي خالد إلى أولاد جلال حيث أسس الزاوية المختارية، أو طرده من أفراد عشيرته حسب رواية أخرى، حيث تحول هذا الصراع إلى صراع بين البلدتين. أما في منطقة وادي ريغ، فتمثلت هذه المضاعفات في الصراع بين الشيخ بن جلاب سلطان توقرت وبين سيدي الحاج علي التماسيني مؤسس الزاوية التجانية بتماسين،[3] بسبب تدخل سيدي الحاج علي في الصراع بين فرع أسرة بن جلاب الحكام في تماسين، مع سلطان توقرت ودخول قبائل المنطقة في الصراع، وبالأخص قبائل منطقة وادي سوف كحلفاء للمحورين المتصارعين"[4].

---

[1]- عبد الرحمان بوزيدة، مرجع سابق،ص 84.

[2]- هو الشيخ محمد بن عزوز ،ولد رضي الله عنه بالبرج (برج بن عزوز حاليا) من واحات بسكرة في حدود سنة 1170 ه ، تربي في حجر والده الشيخ أحمد بن يوسف، وحفظ القرآن العظيم ،واشتغل بتحصيل العلم، فأخذ منه بغية حتى تحصل في المعقول ،وألف تآليف مفيدة ، منها رسالة عالية في (قواطع المريد) و (شرح على التلخيص) وغيرهما، .وقد تخرج على يده فحول منهم الشيخ سيدي علي بن عمر الطولقي ،مؤسس زاوية طولقة ، وسيدي عبد الحفيظ الخنقي صاحب زاوية خنقة سيدي ناجي، والشيخ سيدي المدني التواتي، وسيدي مبارك بن خويدم وغيرهم، ولهؤلاء أتباع ومريدون لايحصون، حتى إنه قلما يوجد في القطر الجزائري الشرقي والتونسي وطرابلس الغرب ،وبنغازي ،من ليس منتسبا لطريقته بواسطة ،أو وسائط، بل كادت أن تسمى الطريقة الرحمانية بالعزوزية

[3] – سيدي الحاج علي التماسيني الخليفة الأعظم لمؤسس الزاوية (1844/1815) هو علي بن الحاج عيسى (شريف حسني) وابن السيدة فاطمة بنت الزين. ولد سنة 1766 م بقرية تماسين (ولاية ورقلة) و500 كم من مقرّ زاوية عين ماضي. واشتهر بحبّه للعلم وقوّة عزيمته في الكدّ والعمل من أجل الكسب الحلال. وشعاره الذي اشتهر به هو: " اللويحة والمسيحة والسبيحة حتى تخرج الرّويحة". وهي رموز طلب العلم والعمل والعبادة طيلة الحياة. وقد حذق القرآن صغيرا ودرس الفقه والنحو والصرف بمسقط رأسه. وإن كان مستوى التعليم الذي حصل عليه متواضعا، إلا أنه كان كافيا لأداء واجباته الدينية، فاختار موقع تملاحت لبناء زاويته الجديدة التي دشّنها سنة 1805 م. وإثر وفاة مؤسس الطريقة ووراثته له سنة 1815 كما ذكرنا سابقا، وفدت على زاوية تملاحت الآلاف من المقدمين والمريدين لمبايعته والتماس الدعاء الصالح والتوجيه والنصيحة.

[4]– عبدالرحمان بوزيدة، مرجع سابق، ص 84.

لقد اختلط التصوف بالبدعة والشعوذة والخرافة والتوسل بالأضرحة والقبورزهد وعبادة والانقطاع الله ليتحول إلى دروشة ودجل، خاصة بعدما بجل الحكام أهل التصوف الحقيقي، والكاذب والركون إلى الخرافات، حتى وصل الحد "ببوايي(boyer)أن قال: «أن المرابطين كانت ديانتهم أقرب منهم، فانقاد الكثير من السكان إلى الوثنية واغلبهم مصابون بالصرع وتقريبا هم جهال»،[1] خاصة في الفترة الأخيرة من التواجد العثماني للشعوذة والإيمان بالخرافات التي نشرها رجال الطرق الصوفية باسم الدين وبتواطؤ مع السلطة فاستفحل أمرها وصارت مبعثا، فتحول الكثيرون من العلم إلى الخرافة ومن الولاية إلى الشعوذة[2]، للفوضى في البلاد وحل السحر محل العلم. فإذا كان علماء الجزائر كابن الفقون وابن العناني يرون في هذا زندقة ودجلا؛ فإن كثيرا ممن كانوا محسوبين على العلم اتهموا بأعمال لها علاقة بالسحر والشعوذة،لهذا لا يدهشنا قول الأوربيين أن هذه الخرافات تخلف عقلي واجتماعي مثل "شو"(Shaw) حين قال:«إن علوم أهل الجزائر لا تتعدى السحر،لأنه في المقابل حين كان علماء أوربا يناشدون بالحرية المرابطون والدراويش سحرة العقلية ويبدعون في العلوم والفنون لفائدة الإنسانية، كان مرابطي الجزائر ينشرون البدع، والخرافات[3]، ُلقد استأثر المتصوفة باهتمام الناس لسذاجتهم التي أدت حتى إلى دخول النساء في بعض الطقوس[4] فكان الناس قبل ذهابهم إلى الحج يطوفون على كل مرابطي المنطقة ويقومون بالوعدة، إلى درجة وصل بهم الاعتقاد إلى أن[5]كما يزورون زوايا المرابطين والطرق للتبرك، بماء بئر الزاوية من يداوي العقم ويحفظ الأولاد من الحمى[6].

كما نجد من إضافة إلى الاعتقاد في بركة لعاب الصوفي للذي لا يعيش له أولاد النساء من يقدمن القرابين ويوقدن المصابيح ويضعن الزهور عند الأضرحة بنية إبعاد، حتى وصل الحد أن سئل أحدهم عمن هو أعظم الله أم المرابط سيدي محمد المصائب أمقران ؟ فأجاب بدون تردد بأنهما الاثنان عظيمان، لكن سيدي أمقران[7] نجد

---

[1] – ايفون تيران ، المواجهاتالثقافية في الجزائر المستعمرة ،دار القصبة للنشر ،الجزائر 2007،ص126.

[2]– سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1،ص482

[3] - LAYER, Op.cit, pp19-20

[4]- FERAUD (C.H), Histoire des villes de la province de Constantine, Bougie, Arnault, Paris, 1869, p16.

[5]-BOYER(P.) La vie quotidienne à Alger a la veille de l'Intervention française, Imp. nationale monaco, 1964, p80.

[6]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص270.

[7] - واستنادا لبعض المؤرخين فإن التوجه الروحاني للشيخ (سيدي أحمد أمقران) قوى تحالف قبائل المنطقة ضد الحملة العسكرية لدوق بوفور (من جويلية إلى أكتوبر 1664) برعاية لويس الرابع العاشر والتي منيت بالهزيمة بفضل مقاومة الجزائريين.ويذكر أنه عن

عنده الخبز والمأوى.في الواقع العامة كانت تخاف الولي أكثر مما تحبه أو بالأحرى تحبه وهي مجبرة على ذلك، هذا بالإضافة إلى أن الاعتقاد بحماية المرابط والمتصوفة كانت مدركة لدى خائفة منه الجميع[1].

وكان لكل مدينة مرابط يحميها كان حيا أو ميتا ومن هنا تبرز لنا الأبعاد غيرالمتناهية لتكريم أضرحة المرابطين المتصوفة، وكان جلالأوساط الاجتماعية المنخرطين في التصوف من حفظة القرآن وذوي اطلاع على بعض المبادئالفقهية والعقائدية، وكان الفقهاء في الطليعة. فالمثقفون يتمتعون بالقيادة الروحية في المجتمع رفقة شيوخالطرق مقدميها، وبهذا اعتبر التصوف جزءا من ممارسة العلم، لذا كان علماء الجزائر يأخذون العهد عن شيوخالطرق عندما يقصدون المغرب أو المشرق لطلب العلم، كما كانت زيارة ضريح سيدي عبد القادر الجيلاني[2].

وتقديم الهدايا الثمينة لحراسه تعد جزءا مكملا لحجهم[3]، إلى درجة أنهم كانوا يتباهون بأخذ الطرق والأذكار ورحلاتهم بين الفقيه والصوفي حيث تقمص الفقهاء شخصية الصلحاء وانتظموا في الطرق، وهي ظاهرة الصوفية، كما أن الصوفي درس الفقه والفقيه درس التصوف العصر آنذاك .لذا اعتني كثيرا بدراسة التصوف من مناقب وأذكار وعلوم أهل الباطن[4]، فنجد الكثير من المدرسين يدرسون التصوف في مجالسهم العلمية، فمثلا الورتيلاني كان يجتهد في دراسة التصوف. لذا نجده في رحلته زنديقا وأن عالم أصول الدين الذي لا يدرس التصوف يعد فاسقا[5]، فلا غرو أن نجده يفتخر بزيارته عدة أولياء، وخص جزءا من رحلته لذكر الأولياء الذين زارهم في المغرب أو المشرق، وقد نعتهم بالعلم والمعرفة مصدقا ومسلما بكرامتهم مثل غيره من العلماء ممن كان يؤمن ببركة الأولياء الصالحين في رد الهجمات الخارجية أمثال الوليسيدي عبد الرحمان الثعالبي[6].

طريق الجهاد ضد المحتل جاء الرجل المؤمن ليلتحق بعمه الشيخ فاضل أمقران مؤسس إحدى الزوايا بمدخل المدينة العتيقة (تهدمت تماما في 1859) وابن السلطان الذي يحمل نفس الاسم والذي قتل من طرف الأتراك في 1550، حيث سكن هذا الرجل المؤمن قلوب اهل جيجل وهذه المنطقة التي خصصت له بأعالي قمة الجبل.وكانت تقام صلوات وتؤدى أناشيد دينية في مدح النبي من طرف الجميع.

[1]- حركات إبراهيم، المغرب عبر التاريخ، ط1،دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1985ج3، ص545

[2]-حركات إبراهيم،نفس المرجع، ص547.

[3]- نصر الدين سعيدوني، مؤسسة الزوايا في الجزائر العثمانية،ص12.

[4]- سبنسر وليام، مصدر سابق، ص105.

[5]- نصر الدين سعيدوني/البوعبدلي، المرجع السابق، ص137.

[6]- كوثراني وجيه، السلطة والمجتمع والعمل السياسي في تاريخ الولايات العثمانية ط1، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 1988، ص44.

ومن هذا المنطلق نجد تأليف عدة خلال العهد العثماني لمؤلفين كابن الفقون والورتلاني وقد سبقهما الصباغ وابن مريم وغيرهما من الذين أرخوا للمرابطين والأولياء الصالحين[1]، وتناولوهم بالدرس والتعريف لتراجم الأولياء خاصة الذين عاصروهم من هنا نستنتج أن التصوف شمل كل الفئات الاجتماعية طيلة العهد العثماني لأنه شاع بين الفقهاء والعامة وحتى الحكام، فالدارس للحالة الاجتماعية لهذه الفترة يدرك مدى تعمق وتجدر هذه الظاهرة في المجتمع، حتى أننا نجد من المؤلفين من كانت البدع والجهل وركود العلم والخرافة والتصوف سببا لتأليف مؤلفات مثلما كان الحال لحال لدى الفقون الذي ألف" منشور الهداية" في القرن 17م منتقدا فيه انحراف المتصوفة عن التصوف الحقيقي وتحالفهم مع الولاة الفاسدين فاعتبرهم "حزب الشيطان "رغم كونه متصوفا[2].

يرجع انتشار التصوف خلال العهد العثماني إلى بساطة الناس وتصديقهم لخرافة المرابطين، لهذا كثر المرابطين والزوايا خاصة بعد اختيار الريف كمركز للنشاط وهذا لبساطة عقلية السكان، إضافة إلى تسابق القبائل على اتخاذ مرابط لتدعيم مركزها، وجلب المنفعة لها ببركته التي جعلت وراثية في العائلة المرابطية، فأدى هذا إلى، الذين يعتبرون من الأشراف أو من الذينادعوا الشرف، وهو ما جعل الناس[3]، كثرة المرابطين يتسابقون الانتماء إليهم، خاصة بعد اضطهاد العثمانيين لهم وإرهاقهم بالضرائب، فوجدوا، كما أن تبجيل الحكام[4]،نتيجة للفراغ السياسي وقلة الأمن في الطرق الصوفية البديل للمتصوفة الحقيقي منهم والكاذب[5] وعدم اهتمامهم بالتعليم سمح سمح بانتشار التصوف والخرافات[6]، التي أدت إلى انحدار المجتمع في هوة الشعوذة وبالتالي ونتيجة للأسباب السابقة انتشرت الطرق الصوفية في الجزائر شرقا وغربا والتيجانية[7] والتي كان منشأها المغرب الأقصى، ما عدا القادرية التي جاءت من المشرق، حيث وجدت بالجزائر ما لا يقل عن 23 طريقة لها 349 زاوية ومهدها عين ماضي، أي أن ربع، مريديها 57 شيخا وستة آلاف مقدم[8] ينطوي تحتها 189. 295 مريد[9] السكان

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، مرجع سابق، ص 388

[2]- عبد الكريم ابن الفقون: منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، تقديم وتحقيق وتعليق ابو القاسم سعد الله، ط1، دار الغرب الإسلامي،بيروت، 1987. ص34.

[3]- الفيلالي، المرجع السابق، ص25- 24

[4]- عبد الكريم الفقون، مصدر سابق، ص37

[5]- نفسه، ص59

[6]- حليمي عبد القادر، مرجع سابق، ص271

[7]-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي،ج1،، ص-467.

[8]- DEPPONT COPOLANI, Op-Cit, p210.

[9]- SIMIAN (M) :Opcit ,p15.

منطوي تحت لواء الطرق، [1] وكان أكثرها انتشارا الرحمانية التي تضم 156000 فرد منهمثلاثة عشر ألف (13.000) امرأة لكن"شارل أندري جوليان" (André.G) قدرهم ب236000 فرد، والقادرية كان لها 87000 تابع، أما، هذا بالإضافة إلى الدرقاوية، الشاذلية، الطبية، الحنصالية والتيجانية فلها 60000 تابع للشابية، وأغلبها ظهر خلال فترة الدايات [2].

لم تكن فئة العلماء ظاهرة وليدة العهد العثماني، ولا هي ميزة خاصة بالجزائر، رغم أنها شكلت بالجزائر طبقة مميزة، محترمة، موفورة الكرامة،لهذا تقرب منهم رجال السلطة وخشوا بأسهم لقوة تأثيرهم على الأهالي وبما أن الطابع الغالب في ذلك العصر هو الطابع الديني العلمي،فلم يفصل بين العلم والدين لأن كلاهما يكمل الآخر،فحسب معيار العصر فالعالم الحق كان عليه أن، لذا فكلمة علماء تعني رجال الدين[3]يكون عالما وفقيها في دينه قبل دراسة أمور دنياه،(لأن الحياة الفكرية كانت دينية صوفية في آن واحد بالمعنى الأدق)[4].

والعلماء نعني بهم رجال الدين أو رجال الشريعة لأنها فئة تمثل أعضاء مجالس القضاء[5] والمراكز الدينية والتعليمية ورؤساء الطرق الصوفية ونقابة الأشراف الدين هم العلماء بحق، فكل محدث أو فقيه او مفسر يعد في نظر الناس "عالما" ويلقب "بسيدي فلان"[6]، وإن من جمع بين عدة علوم فهو عالم نحرير وبحر غزير وقد قسم أبو أبو القاسم سعد الله العلماء خلال العهد العثماني إلى ثلاثة أصناف:العلماء الموظفون والفقهاء المستقلون اللذين لا صلة لهم بالتصوف، ثم العلماء المتصوفة ثم[7]، هذا من الناحية العلمية؛ أما من الناحيةالمتصوفة دعاة العلم، والولاية (المرابطين)الوظيفية فهم طبقتين: الطبقة الرسمية التي تشمل القضاة والمفاتي والمدرسين ثم الطبقة، المنحدرة من سلالةالملحقة بها من رجال الزوايا والمتصوفة وسلالة الأشراف الرسول صلى الله عليه وسلم" وهم على شكل مجموعات في كل الأحياء تحت رئاسة "نقيب الأشراف[8].

---

[1]- العربي الغالي، الثورات الشعبية في الجزائر، ص151.

[2] -G.ANDRE, Op.cit p210.

[3]- التوفيق المدني، كتاب الجزائر، ص37.

[4]-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص 388.

[5]- RAYMOND (A.), Grandes villes arabes à l'époque Ottomane, Sindbad, Paris 1985, p78.

[6]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق،ص481.

[7]- ابن ميمون، المصدر السابق، ص- 48.

[8]- والتعريف بكتابه منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية".

وغالبا ما يكون تابعا لنقيب إسطنبول وقد تولت هذه الأخيرة وظائف دينية هامة، وحسب حمدان خوجة فقد وجد في كل مدينة نقيب للأشراف بمثابة الحاكم الثاني للمدينة، ويختار من الأسر الشريفة، وقد اشتهرت هذه العائلة ان تجتمع مع كامل أمناء البلد[1]، التابعين له من أجل اتخاذ التدابير اللازمة الفئة بالورع والتقوى وهذا الأمر أكسبهم احترام وتقدير الحكام الذين سعوا إلى التقرب منهم، ومن هؤلاء الداي بكداش الذي سعى إلى كسبهم، فبني لهم زاوية خاصة بهم عام1709م[2]، كما أوقف لها أوقافا يندرج ضمن فئة العلماء. كما أشرنا إليه سابقا شيوخ الإفتاء والأئمة والخطباء والوعاظ، إضافة إلى الخوجات[3]، وخدام الأضرحة[4]و المؤدبون والقائمون بشؤون بشؤون المساجدوالمثقفون الأحرار والمرابطون،الذين سيكون لهم دور بارز في ربط السكان بالسلطة العثمانية.[5]فالمجلس العلمي الذي ينعقد في الجامع الكبيربقسنطينةكل يوم جمعةبحضور الباي فيتكون فيشمل العلماء من الحضر وهم لا يطمحون للمناصب السياسية، ولتولي هذه المناصب التي دفعت بالسلطة إلى جعلهم في موقف الوسطية بينها وبين الأهالي، هذا الدور كان يخضع للظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع التي وضعت العلماء في مستويات مختلفة حسب دورهم في الوساطة للشؤون العالقة بين السلطة والاهالي او رؤساء القبائل ومرابطين كانت لهم وضعية مريحة مقابل حيادهمعن السياسة، وهم يترفعون عن علماء الريف ويعارضون توليهم الوظائف[6].

ويكون في دائرة ضيقة عن رعاية التعليم والقيام بدور المؤذن والإمام عالم الريف الفصل في الخصومات والإصلاح بين القبائل أما بالريف فكان المرابط ينتمي إلى عائلة دينية[7]، وكانت فئة العلماء في الجزائر عربية باستثناء القضاة وشيوخ الإفتاء الأحناف ويعرفها "أندري ريمون"على أنها "تجمع بشري واسع وغامض وغير متحد في نشاطاته"، والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية لتكون أقل انفتاحا على المجتمع رغم النزعة الاحتكارية، فهي لم تشكل تلاحما اجتماعيا[8].

---

(1)- الأصالة،عدد، 13،1973،ص18.

(2)-RAYMOND, Op.cit ,p85.

(3)- حمدان خوجة، المصدر السابق ص125.

(4)– سعيدوني، دراسات في الملكية، ص209.

(5)– نصر الدين سعيدوني سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر – العهد العثماني، ص 155.

(6)– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1،ص398.

(7) -TRUMELET, Les saints de l'islam, p49.

(8) -Chailon Lucien, L'Algérie en 1781 mémoire de consul. Imp nouvelle, toulon ; 1974, p58.

اكتسبت فئة العلماء امتيازات، بفضل توليها للتدريس والمهام القانونية والشرعية، فكانوا مجرد وسطاء بين الحكام والرعية، حيث احتكرت عائلات وظيفة ما لسنوات عدة اعتمادا على علاقة البنوة[1]، كما أننا نجد أفراد هذه الفئة في مستويات معيشية متنوعة لهذا الأخوة أو المصاهرة كانت عنصر أقل ثباتا في المجتمع حيث أن ثروة فرد عادي قد تصل حتريال في. حين كانت ثروة عالم لا تتعدى 63 ريال وقد أعتبر أفراد فئة العلماء كمرشدين دنيين واجتماعيين يرتبطون بالمجتمع عن طريق التوعية الفكرية والدينية[2]، وأحيانا يكونوا في وجه الانحراف السياسي والتقاعس، لذا مثلوا الرأي عن الجهاد[3]، والتعسف الضريبي وهذا ما زاد من قوتهم ومكانتهم العام بالجزائر رغم ترفعهم الطبقي، فصلتهم بالأهالي كانت عن طريق الدروس ومنهم من كان يجلس في المقاهي، ويختلط بالناس، فيكثر عليه الدرس والخطب فيلفت نظر السلطة فتخشاه [4].

حظيت هذه الفئة بالاحترام والتقدير من طرف المجتمع، خاصة مع طلبتهم[5]، لذا حيث كان أساس علاقتهم الاحترام المتبادل بينهم، لتفانيهم في خدمة العلم والثقافة كانوا محل إجلال وتقدير ونلمس هذا من خلال كتب التراجم ومذكرات العلماء حول مشايخهم، ونستشهد بما كتبه محمد بن علي السنوسي في قوله عن أحد أساتذة " ومنهم[6].

كما أن شيخنا وشيخ مشايخنا الهمام الحافظ الإمام سيدي محمد أبو رأس الناصري "...الطبقة الثرية الميسورة كانت تقلد أنماط سلوك هذه الفئة، وكل فرد منهم إذا استقبل عالما، وهذا بحكم تواجدهم في مجتمع يغلب عليه الفراغ الثقافي[7] عد شرفا له المصادر أنه أثناء حملات البايليك كان الأهالي يقدمون العلماء أمام المحلة حاملين صحيح البخاري طلبا للأمن لهم وللسكان[8]، وكدليل على الطاعة ودفع الضريبة [9]، فهو

---

[1]- LIOREL (J.), Kabylie du Djurjura, Leroux , Paris, 1892, p451.

[2] -Trumelet, Les saints de l'islam, p49.

[3]- سعد الله، تاريخ الجزائرالثقافي، ج1، ص 139.

[4]- سليماني، المرجع السابق، ص71.

[5]- ابن سحنون، المصدر السابق، ص234.

[6]- إبن هطال التلمساني، رحلة الباي محمد الكبير إلى الجنوب الصحراوي، تحقيق محمد بن عبد الكريم، عالم الكتب، القاهرة،1969، ص53.

[7]-TRUMELET, op Cit, p49.

[8]- سعيدوني، ورقات جزائرية، ص283.

[9]- BROSSELARD, Les khouans constitution des ordres religieux musulmans en Algérie, H. Bourget, Alger, 1859, p22.

شخصيةأما بالريف فكان المرابط لا يتقاسم الظروف الصعبة مع القبيلة رئيسية يستمد نفوذه من نفوذ زاويته، ونظرا لهذا النفوذ الروحي بين الأهالي حرس أغا العرب والقادة على ربط علاقات تعاون معه آخذين بعين الاعتبار واقع الزاوية، لذا نلمس تأثير المرابط جليا في الأحداث التي الاجتماعي والاقتصادي وتلبية حاجياتها، وقد فاق ما منحه احترام كبير بين الحكام، والأهالي تمس القاعدة الشعبية[1].

وما يمكن قوله عن هذه الفئة هو أنها كانت نافذة السلطة الحاكمة على المجتمع وهذا من خلال الوظائف التي تقلدتها من خلال مراتب الإفتاء القضاء، الإمامة وغيرها.من الوظائف الدينية التي تعد أحد مجالات التعبير عن السلطة المحلية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن بناء المساجد كان نتيجة للمبادرات الفردية، لأن الدولة لم تكن تولي الاهتمام لبناء المساجد وغيرها من المؤسسات الدينية، وما كان يقوم به الحكام من تشيد المساجد وحبس الأوقاف من مالهم وأملاكهم الخاصة، خاصة عندما كانت الغنائم البحرية كبيرة التي أدت إلى كثرة المساجد تعبيرا عن واجبهم الديني[2]. الذي يمثل معهدا للتعليم قسنطينة وجامع بجاية الذي كان خلال العهد العثماني مركزا للنشاط الديني والقضائي إذ فاق نشاطه المساجد الحنفية كجامع، وكان مقرا للمفتي المالكي والمجلس العلمي أما قسنطينة فحسب الورثيلاني الذي زارها في القرن 18م، يوجد بها خمسة، في حين أحصى بها "فيرو 75مسجدا وجامعا إضافة إلىجوامع خطبة[3]، أما "قايد " GAID فيذكر أنه توجد سبعة مساجد خارج المدينة وهذا الإحصاء كان كان عهد صالح باي[4].

وبلغت مساجد عنابة بها قرابة مائة مركز ديني بين مسجد وزاوية وجامع ومدرسة 37مسجدا أشهرها مسجد "سيدي مروان "[5]، أما أشهر مساجد بجاية هو ذلك الذي بناه مصطفى باشا، إضافة إلى المسجد الذي الذي بناه أحمد القلي بالقل سنة(1170هـ/1754ماعترافا منه بمساعدة أهلها عندما كان أغا ومنها من لم تكن

---

(1)- LE TOURNEAU (R.), Les villes musulmanes de l'Afrique du Nord. M. de livres, Alger, 1957, p100.

(2) -VENTURE, Op.cit, p180.

(3)- الورثيلاني، المصدر السابق، ص685.

(4) -Féraud (Ch.)," Les anciens établissement religieux Musulmans de Constantine", Constantine", in R.A N°10, 1868, p130.

(5)- GAID (M.), Chronique des Beys de Constantine, O. P.U, Alger, S.D, p131

له أوقاف لصيانته [1]،فنجد مثلا أن أحمد ساسي البوني يشتكي خراب مساجد عنابة، كما يقدم الورثيلاني[2] للداي محمد بكداش، فقال :«خربت المساجد وقل فيها الساجد»، وصفا لبعض المساجد في القرن 18م بهذه العبارات «فلا تكاد ترى في مدائنهم مسجدا»، [3].

وقد قسمت الزواياإلى نوعين: زوايا حرة لا تنتسب إلى ولي أو طريقة صوفية. يدير شؤونها مجلس يتكون من الطلبة، أما النوع الثاني فهو عكس النوع الأول يخضع في تسييره للشيخ المؤسس أو خلفه، كما نجد فيها النوع الخلواتي والغير خلواتي، فالأول يدعي شيوخها المعرفة بالأسرار الغيبية لهم مردين وورد خاص بهم،

ويسمون بالطرقيين ويقومون "بالحضرة" لهم فروع في كامل أنحاء البلاد، أما النوع الغير[4]الخواتي لا يدعي شيوخه معرفة الغيب، وهم أيضا لهم ورد خاص تتلمذ بهذه الزوايا بها غالبية علماء الجزائر في العهد العثماني أمثال عبدالكريم الفقون، حيث كانت تجلب أبوراس الناصري' محمد بن علي السنوسي إليها العديد من الطلبة فزاوية سيدي تواتي يدرس بها نحو مائتي(200) طالب، وهي مركز، في حين كان يدرس بزاوية جماعة الصهاريج لتخريج القضاة والعلماء لكامل البلاد خمسمائة(500) طالب وتقوم بالإنفاق عليهم كلهم[5]، أمازاوية نقاوس فهي تنفق تنفق على مائتي (200)طالب، أما زاوية سيدي منصور كان يقصدها من مائة (100) طالبإلى مائة وخمسون (150) طالب وزاوية سيدي عبد الرحمان اليلولي، التي تميزت بمستوى تعليمي عالي يدرس بها مائة وخمسة وعشرين طالب (125) ويدرس بها خمسة وعشرون (25) مدرسا[6] كانت الزاوية غالبا ما تضم غرف لإيواء الطلبة وأخرى للدراسة، وتكون تحت، وأما بعض الزوايا فكان الإشراف عليها متوارثا في العائلة[7]، إشراف المقدم أو الوكيل ويساعد خليفة المرابط الذي يتولى التعليم أو الإشراف على مدرسيها الوكيل ووجدت بها مخازن للمؤن من أجل تمويل الطلبة والفقراء الخدم كان من مميزات العهد العثماني في الجزائر انتشار الزوايا في كامل أنحاء

---

(1)- سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص250

(2)-EMERIT (M.), l'Algérie à l'époque d'Abdel Kader, la Rose, Paris, 1951, p82.

(3)-CONAL (J.), " Monographie de L'Arrondissement de Tlemcen" in B.S.G.A.O N°17- 1887, p107.

(4)- يحيى بو بوعزيز، أوضاع المؤسسات، المرجع السابق، ص16.

(5) -FERAUD (ch.), Histoire des villes. Bougie, p217.

(6)-Dr, SHAW, Op.cit, p142.

(7) -SALHI (M. B.), "Confréries religieuses et champs religieux en grande Kabyle au milieu du 20eme Siècle, La Rahmaniya ", in ann.af. N°33 ,1994 ,p258.

البلاد،خاصة بالأرياف ويعود هذا إلى افتقارها للمؤسسات التعليمية الأخرى [1]، إضافة إلى انتشار الطرق الصوفية التي كان مركزها الزوايا، 17م وهما تابعتان للطريقة الرحمانية.[2]

أما مدينة قسنطينة فقد وجد بها ست عشر زاوية، منها ما كان تابعا للعائلات [3]، كما الكبرى بالمدينة، مثل زاوية أولاد الفقون وزاوية ابن نعمون وزاوية أولاد جلول من العلماء والفقهاء وتعد منطقة القبائل أغنى المناطق بالزوايا[4]، حيث تصل حتى الخمسين زاوية أشهرها زاوية "تيزي راشد" المعروفة بزاوية "ابن أعراب "، وهي الزاوية التي درس بها الباي، هذا دون أن نغفل الدور الذي قامت به محمد الدباح، وزاوية الأزهري بيت إسماعيلزوايا الصحراء كزاوية عين ماضي التي وصل تأثيرها حتى الحدود الجزائرية المغربية كما كانت هناك زوايا أخرى لها تأثير بارز على الحياة الثقافية والاجتماعية كزاوية، وغيرها من الزوايا زاوية قرومة بمنطقة القبائل وزاوية طولقة الأخرى التي هدفنا ليس ذكرها وتعدادها بقدر إبراز دورها في ميدان التعليم، ونشر الدين والتوسط لحل القضايا المدنية أو الدينية ومساهمتها في توطيد العلاقات والروابط الاجتماعية.

---

[1]-الفيلالي، المرجع السابق، ص27.

[2] - التعريف بالطريقة الرحمانية ، الطريقة الرحمانية (بالقبائلية : ترحمنيت) هي طريقة صوفية ، تأسست في 1774 ميلادي ، من قبل سيدي أمحمد بوقبرين ،بن سيدي عبد الرحمن الجرجري ،في الجزائر. الطريقة الرحمانية ،الحفناوي ،الخلوتية ، عرفت جمهور كبير حتى القرن التاسع عشر، وتمكنت من ترسيخ نفسها بقوة وانتشرت في شمال أفريقيا وذلك لأنها طريقة مقاومة وقفت بوجه الإستعمار (الإستدمار) الفرنسي سيدي أمحمد بوقبرين (رضي الله عنه) هو مؤسس الطريقة الرحمانية، ولد حوالي عام 1774 ميلادي ، في قرية آيت إسماعيل ،قرب بوغني ،في منطقة القبائل وشيد هذه الزاوية العلمية ،بمكان بالجزائر العاصمة ، أصبح يسمى فيما بعد بمنطقة الحامة. شاعت زاوية الحامة ،العلمية ،في جميع أنحاء الجزائر ، إذ كانت ترحب بالفقراء والأيتام والأجانب ،وعابري السبيل ،وتقبل كل من ينتسب اليها لطلب العلم ، وهي أيضا جامعة كبيرة ،حيث يتم بها تدريس العديد من العلوم العقلية منها والنقلية . الطريقة الرحمانية أصلها هي الطريقته الخلواتية أصبحت تسمى بالرحمانية ،نسبة إلى سيدي عبد الرحمن الجرجري، والد مؤسس الطريقة الرحمانية ،سيدي أمحمد بن عبد الرحمان بوقبرين (رضي الله عنهما). كان العصر الذهبي للطريقة الرحمانية : من 1774 م ، الى 1871 م ،ثم انتقل الى منطقة طولقة التابعة ادارية الى ولاية بسكرة ،وحاليا أكبر مركز للطريقة الرحمانية ،هو الزاوية القاسمية العلمية ،الموجودة بمنطقة الهامل التابعة ادارياً الى دائرة بوسعادة ،بولاية المسيلة الجزائرية. الجزائر ،في الشرق ،الوسط ،والجنوب الجزائري ،خاصة في الجزائر العاصمة ،مسيلة الجلفة ،قسطينة ، عنابة ، ميلة ، ام البواقي ، سطيف ، بسكرة ،باتنة ،وبلاد القبائل ، وفي مناطق عديدة منها ،مصر ،في القاهرة ومناطق اخرى ، وفلسطين ،وموريتانيا ،في شنقيط ،و نواكشوط ومناطق اخرى ،كما يتواجدون في عدد كبير من الدول الإفريقية ،منها ،مالي خاصة في تمبكتو ،والنيجر ،و تشاد ،وسنيغال ،وهم يتواجدون بكثرة في سنيغال ،وساحل العاج ،وغانا ، وغينيا ،وغيرها من المناطق).

[3]- سعد الله، تاريخ الجزائرالثقافي، ج1، ص268.

[4]- الناصري، عجائب الأسفار، مصدر سابق، ص 150.

وعلى هذا الأساس عملت الزوايا على تحفيظ القرآن الكريم ونشر التعليم، والإسلام في المناطق النائية كما كانت ولازالت مخازن للكتب والمخطوطات، كما ساهمت في إزالة الفوارق الاجتماعية وتوطيد العلاقات بين فئات المجتمع وحاربت السلطة المستبدة، فالزاوية الواحدة تضم الفقير والغني، العالم والأمي لكن اعتمادهاللمنهج التقليدي في التعليم أدى إلى الركود والجمود الفكري وشيوع الدروشة[1] والانحرافات تعتمد هذه الزوايا في الإنفاق على المتمدرسين وعلى العلماء المدرسين بها [2]، والهدايا التي يقدمها أفراد القبيلة إضافة إلى ما يجمعه الطلبة من أموال والهبات والزكاة من المناطق التي تخضع لنفوذها، دون أن ننسى تبرعات المسافرين والزوار [3]، كماكانت تخصص لها أراضي يعود مردودها للزاوية، يقصدونها للتبرك بضريح مؤسسها، وغالبا ما تكون هذه الأراضي محيطة بها يشتغل فيها رجال لصالح المدرسين والطلبة، كما تجدر الإشارة إلى أن حبوس الزوايا أماكن لا يجرؤ أحد على التعدي عليها (الزاوية) [4].

لقد عرفت المدارس انتشارا واسعا خلال العهد العثماني حيث لا يكاد يخلو حي من أحياء المدن من هذه المدارس[5]، أما أبوراس الناصري واعتبرها مركز للتعليم العالي أما مدارس قسنطينة فلم تكن تقل أهمية عن مدارس مدينة الجزائر،فقد عرفت هي الأخرى إشعاعا ثقافيا خاصة عهد صالح باي الذي أسس المدرسة الكتانية عام، كما 1190هـ/ 1776م لتعليم مختلف العلوم، وقد جعل لها نظاما خاصا [6]، وقد قدرأنه أسس عدة مدارس في "عنابة وجيجل " وكان يلحق بكل مدرسة مسجدا وكتابا ومكتبة، لكن "إيمريت(Émérite) " عدد مدارس قسنطينة عند دخول الفرنسيين ب90 مدرسة[7]. يذكر أن عددها كان 86 مدرسة[8]،يدرس بها 1350 تلميذا تلميذا [9].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، مرجع سابق، ص274.

[2]- يحي بوعزيز، أوضاع المؤسسات الثقافية، مرجع سابق، ص 19.

[3]-EMERIT, L'état Intellectuel..,p06

[4]- MERCIER (E.) , Etude sur la confrérie des khouans de sidi Abd- El Kader El Djellani , Arnolet, Paris, 1869, p17

[5] -TURIN, Op.cit, p126.

[6]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص276.

[7]- نور الدين عبد القادر، صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى نهاية العهد التركي، مطبعة- البعث،- قسنطينة قسنطينة 1965،ص 132.

[8]- EMERIT, l'état Intellectuel -; op Cit , p4.

[9]- TURIN, Op.cit, p131. 60.

لكنها لم تكن خاضعة لأي طريقة صوفية، بل كانت متفتحة على كل [1]نفس الوقت. وجل مؤسسيها أو المشرفين عليها كانوا علماء التعاليم الصوفية والمجاهدات الروحية، كما أنها كانت مقصدا لبعض العلماء بغرض التعلم وتعليم الدين، فالورثيلاني يقول:" كنت أصوم فيها رمضان (بجاية) ناويا للرباط، مع تعليمي الطلبة راجيا أن يكون. فكانت المعمرة تسيير من القائمين فيها والمتخرجين منها ومهمتها الإصلاح وإرجاع الأمور إلى ما يتطلبه الوضع الذي أنشئت من اجله وينقسمون طلبتها الى طبقات وهي :

1-القداش :هم التلاميذ الصغار المبتدئين من حفاظ القرآن وتعلم الكتابة.

2-الطلبة: وهم فوق القداش سنا وثقافة وهم المرحلة الثانية من التلقين في الفقة وعلم اللغة والحديث.

3-المقدمون والوكلاء والشيوخالكبار، وهي أعلى طبقة مهمتها تسيير المؤسسة التي يرأسها الشيخ مسن يساعده عدد من كبار الطلبة والمقدمين والوكلاء، وبالإضافة إلى مهمة التعليم للصغار المبتدئين.

يقال عن مدينة قسنطينة التي كانت زواياها وبيوت أسرها تعج بالمكتبات التي حوت كتب المشارقة والأندلسيين، إضافة إلى المؤلفات المحلية خاص عهد صالح باي الذي وفر الاستقرار وشجع العلماء وجلب الكتب وحبس الأوقاف عليها، وحسب ما أورده"قفاريل" (Gaffarel) أن أهلها كانوا مولعين باقتناء الكتب الطلبة[1]2. والبحث عن نفائس المخطوطات إن وجدت فغنى مكتبات الجزائر كان نتيجة انتشار حركة التأليف والنسخ، بالإضافة إلى الكتب التي كانت تصل إليها عن طريق الحجاج والعلماء الرحالة، فالجبرتي ذكر أن حاجا جزائريا حاول إغواءه حسب قوله ليبيعه كتاب في الفلك للسمرقندي، وبعد رفضه اشترى هذا الحاج نسخة منه لإبراهيم الزمردي ب 20 ريال، كما يذكر ابن حمادوش في رحلته عددا من الكتب التي[3]، إضافة إلى عدد كبير من الكتب اشتراها، بل كان عند البعض للتفاخر بها خاصة بين بعض العائلات شيوخ القبائل كانوا يقلدون الملوك والسلاطين في إنشاء خزائن الكتب مثلما فعل أبو عبد الله محمد الصخري بن أحمد الشريف، شيخ قبيلة الذواودة المعادية للأتراك.

وهناك كتب وصلت الجزائر عن طريق العثمانيين أنفسهم فالقضاة وشيوخ الإفتاء والدراويش الذين يرافقون الجند من اسطنبول، غالبا ما كانوا يحملون مكتباتهم الخاصة، كما استفادت مكتبات الشرق الجزائري من تراث الأندلسيين الذين هاجروا إلى الجزائر وجملوا معهم كتب كثيرة وهذا ما أشار إليه التمغروطي بقوله "وتوجد فيها

---

(1)- نور الدين عبد القادر، مرجع سابق، ص 215.

(2)- مزيان عبد الحميد،"طريق الذهب وطريق الثقافة" الأصالة، عدد3، 1971، ص19.

(3)- أبو القاسم سعد الله، محمد الشاذلي القسنطيني (1807-1877)، (ش.و.ن.ت، الجزائر، 1974،ص16.

(مدينة الجزائر)كتب الأندلس كثيرا[1].وتجدر الإشارة في هذا الإطار أنه كان في الجزائر نوعان من المكتبات منها العامة والخاصة، وغالبا ما كانت هذه المكتبات بجوار المسجد أو المدرسة، فالمكتبات العامة كانت ملحقة بالمساجد والمدارس والزوايا، حيث كانت مساجد الخطبة تحتوي على خزائن الكتب التي أوقفت على العلماء والطلبة، مثل مكتبة المدرسة الكتانية في قسنطينة[2].على عهده وجد بها حوالي ثلاثمائة مجلد، وهذا بالرغم من الإهمال والتلف والنهب الذي تعرضت له، أما المكتبات الخاصة فعددها كبير جدا، وتعود خاصة إلى العائلات التي نالت شهرة علمية[3]، كعائلة الفقون التي تملك أضخم مكتبة في مدينة قسنطينة التي يوجد بها 2500مجلد[4].

وفي الأخير يمكننا القولأن الأوضاع الاجتماعية في الشرق الجزائر خلال الفترة الأخيرة من تواجد السلطة العثمانية قد تطورت بشكل رهيب، وذلك ناتج عن تردي الأوضاع الى هذه الدرجة عدة أسباب تضافرت وتداخلت فأنتجت لنا مجتمع غير منسجم، لتحدي الأخطار المحدقة به. فالسلطة استأثرت بجمع أموال على شكل ضرائب وغرامات وحقوق شرعية الى غير ذلك من الأنواع ولم تترك نشاط من الأنشطة إلا وفرضت عليه نوع من أنواع الغرامات واستخدمت في ذلك القوة العسكرية المتمثلة في المحلات فكانت عمليات السلب والمصادرة غير مقننة لدرجة ان هذه العملي كثير ما كانت تصطدم بالمواجهة وتقع فيها ضحايا وجرحى وتشريد. فالسلطة لم تقدم للأهالي من الخدمات ما يقابله من جباية الضرائب،لقد أوكلتالعملية لزبانية النظام وأصحاب الامتيازات وأصبحت العملية يشوبها اللانظام رغم أنها منظمة من الناحية النظرية.

فالبنية الاجتماعية في الحواضر او الأرياف تفككت قواها بسبب انهيار اقتصادها وكساد منتجها الذي سيطرت عليه فئة من المتعاملين وكانت هذه الفئة ذات مكانة عند السلطة وهي التي تمثل السلطة الفعلية عند الاهالي، فكثير من الحرف توقف المتمهنون بها، وأغلقت الو رشات في كثير من الأحيان لأن السلطة لم تعذر على عدم دفع الضرائب، وعملية مصادرة الاملاك والمحلات كانت قائمة من طرق أمناء الحرف.

لم تكن الطبيعة في كثير من السنوات معطاءة فكان شح السماء من الأمطار بشك دوري أدى الى انتشار الجوع والفقر وشحت الأرض عن النبات فخسر أهل الريف من ماشيتهم الكثير.

---

[1]- التمغروطي أبو الحسن علي، النفحة المسكية في السفارة التركية، ص139.

[2]- مزيان عبد الحميد،"طريق الذهب وطريق الثقافة" الأصالة، عدد3، 1971، ص19.

[3]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص296..

[4]- مزيان عبد الحميد،"طريق الذهب وطريق الثقافة" الأصالة، عدد3، 1971، ص23.

على اثر ذلك انتشرت المجاعة ومنها ظهرت الأوبئة الفتاكة أمام سلطة جامدة عن تقديم شيء للسكان، بل لم تحاول تجديد في هياكلها ولا أدوات عيشها ولم تكترث بما يجري من حولها في الدول الأوربية التي كانت قرية منها، لان تعاملها الاقتصادي كان قائما وقوي.

لم تهتم السلطة العثمانية بالشأن الاجتماعي بل تركته لأهل البلد، فكثرت المساجد والزوايا والمدارس وتعددت الطرق الصوفية، لدرجة ان أصحت لكل قرية وحي مسجده ومدرسته وحتي طريقته الصوفية، فالمصادر المالية كانت كبيرة لهذه المؤسسات الدينية، لأن أوقافها ازدادت عن ما كانت من قبل بسبب التهرب الجبائي من السلطة، إلا أن هذه المؤسسات وان كانت سلطوية إلا، أنها كانت في خدمة السلطة عن طريق تنفيذ سياسة السلطة في حكامها وتسيير شؤونها وشراء ذمم الأئمة وشيوخ الزوايا ومن طرف السلطة المحلية ليكون لها اعتراف ضمني ومباشر بها.

تلك هي الظروف الاجتماعية زادت في اتساع الهوة بين الحاكم والمحكوم، ونشأت من شأن ذلك نع من الرفض للتواجد العثماني في الشرق الجزائري وهيأت لذل ك الثورات المتتالية ضد السلطة العثمانية.

الفصل الخامس: التطورات الاجتماعية خلال فترة الاحتلال الفرنسي

1837-1871 م

المبحث الأول: تغير البنية الاجتماعية للمدن في الشرق الجزائري.

المبحث الثاني:تراجع الحياة الاجتماعية في الريف وانقسام بنية القبيلة.

المبحث الثالث: المبحث الثالث:الأقلية الأوربية وأثرها على الحياة الاجتماعية .

المبحث الرابع : ذروة الانفجار الاجتماعي في الشرق الجزائري.

المبحث الأول: تغير البنية الاجتماعية للمدن في الشرق الجزائري.

قررت فرنسا رسميا ان توطن نفسها في الجزائر بالوسائل العسكرية مستعملة في ذلك كل الوسائل المتاحة في المرحلة الاولى اما المرحلة الثانية فانها الحقت فرنسا الجزائر بها دستورياو سياسيا اما المرحلة الثالثة و هو فترة الحكم الامبراطوري فاراد نابليون ان يمنح الجزائر الحكم الذاتي فيما عرف باسم " المملكة العربية "المحمية من قبل فرنسا و هذه المراحل الثلاثة تستمر من 1830 الى 1871 اين تبدا انهزامات فرنسا امام المانيا.[1]

إن وصف التطورات الاجتماعية في الشرق الجزائري يقتضي إعادة الأذهان إلى الوضع الذي كانت تشتهر به المنطقة، وأسس الوضع الاجتماعي الذي يبنى أساسا على المراكز الأساسية التي تربط الفرد بمجتمعه، وأولى تلك المراكز هي المساجد والزوايا والمكتبات والمدارس، ولعل الاتفاق العام بين المؤرخين أن عددها كان كبيرا، إذ لا يفتقر حي أو تجمع سكاني خالي من واحدة من هذه المؤسسات، لكنها تعبر في حجمها على أهميتها في الجانب العددي والجانب العلمي، وقد بلغ عدد سكان عنابة سنة 1842م حوالي 8.799 نسمة، يمثل الأوربيون منهم 4.799 والعرب 4.000 نسمة، وقبل ذلك أضحت خالية من السكان بسبب الاحتلال الفرنسي لها سنة 1830 والحصار الذي ضربه احمد باي على يد القائد بن عيسى[2] حتى 05 من شهر مارس1832.

وحين رجوع القوات الفرنسية لها واحتلالها من جديد تحت الجنرال منك ديزر[3]؛ فقدت عنابة مكانتها الحيوية الاقتصادية والاستراتيجية التي كانت تحتلها في الفترة العثمانية، وخسر باي قسنطينة أهم شريان للمبادلات التجارية والمواد الأولية، وهي من الاستراتيجيات الفرنسية لمحاصرة باي الشرق الجزائري، لكن

---

(1)- ابو القاسم سعد الله ،ابحاث و أراء في تاريخ الجزائر ،ج 2 ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر 1986، ص 89.

(2) – كتب محمد الصالح العنتري في التاريخ قسنطينة " فلما وصل ابن العنتري المذكور (اب الكاتب) الى قسنطينة و اجتمع من المذكورين و حدثهم بما سمعه وما راه. اما الشيخ بن الفقون ،قائد الدار صدقوا و اذعنوا و صاروا يدبروا في عاقبة الامور ، و اما بن عيسى اصابتهحماقة و انوفة (كذا) و زعم ابن العنتري اخذ الدراهم من عند المريشال وولد السلطان فرانصة لاجل ان يشيع قوة الفرانصيص فيحصل بذلك الخوف الى الناس البلاد ،و لم يقم العنتري الا يوم واحد في قسنطينة و رجع الى الباي " ارجع الى ص 130 من كتاب محمد الصالح العنتري تاريخ قسنطينة .

(3)- TABLEAU de la SITUATION DES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAIS DANS L'ALGÉRIE. 1842-1843.p181.

الوضع الاجتماعي لهذه المدينة تغير بسب تدفق الهجرة الأوربية لهذه المدينة وأصبح عدد الأوربيين يفوق عدد الجزائريين فيها نظرا للخوف والسياسة الاستعمارية.[1]

لقد شرعت السلطة الاستعمارية في إنشاء عدة مصالح لخدماتها وهذا لتجسيد الفعل الاستيطاني وإضفاء الطابع الأوربي على المدن[2]، وكان ذلك كضرورة لتحقيق الفعل الاستيطاني والاستغلالي لمنطقة الشرق الجزائري، فأجهزة الاستعمار تطلبت أن تنشأ عدة مؤسسات إدارية وخدماتية واقتصادية،يقول اندري برنار " لم يكن المعمرون في الواقع الا عدد قليل من المحتكرين اكتسبوا الاراضي بثمن بخس و بصفة خيالية على ان يبيعوها مغاليين في ثمنها بعد سقيها بدماء جنودها و ما افضحها مهمة ".[3] ومن أهمها شق الطرق وبناء الجسور وفتح المعابر الجبلية، وتجفيف المياه الضحلة من المستنقعات وبناء المستشفيات وبناء المؤسسات الدينية المسيحية والمؤسسات التعليمية، وكذا المراكز العسكرية ومنشآت الأمنية ومقرات الدرك والمستشفيات، وتخطيط المدن الجديدة وإعادة تأهيل المدن القديمة بما يستجيب لمتطلباتها الاجتماعية والأمنية والاقتصادية[4]، والغرض من كل ذلك هو تحقيق الرفاهية للفئة الوافدة من القوة الأمنية العسكرية والاستغلال الاقتصادي لفئة المعمرين ونشر ما يحقق للثقافة الأوربية من دين ولغة وثقافة لفئة الأوربيين وإضفاء الطابع الأوربي في الشرق الجزائري وفي الجزائر بأسرها[5].

ومن بين المشاريع الكبرى التي قامت بها السلطة الاستعمارية في الشرق الجزائري شق الطرق وبناء الجسور وربط المناطق ببعضها البعض.و الهدف من وراء ذلك تقريب هذه المناطق وتسهيل عمليات الوصول والاتصال بها ففي سنة 1854-1855 بلغ عدد القوة الدفاعية الفرنسية في الجزائر ما يزيد عن 14.230 فرد من القوة الفرنسية ومن المجندين من الاهالي حسب ما يبينه الجدول التالي.

---

[1]- تناقص عدد سكان عنابة بشكل ملاحظ فكان عدد سكانها اوائل القرن التاسع عشر ما يربو عن 5.000 نسمة و لتاثير الوباء عليها ثم استمر في التناقص حتى بلغ 1600 نسمة عشية الاحتلال الفرنسي للمدينة سنة 1830 عد تكاثر الفتن عليها من طرف الجيش الفرنسي و لم يبقى فيها سوى 1500 ساكن ثلثاهما من اليهود المتعاونين مع فرنسا . راجع كتاب ورقات جزائرية ،نصر الدين سعيدوني ،ص 512-513.

[2]- سعيد بو خاوش، مرجع سابق، ص 41.

[3]- اندري برنار و اخرون ، مرجع سابق ، ص 245.

[4]- يحيى بوعزيز، مجلة الثقافة، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، السنة العاشرة، العدد 59، 1989،ص 28.

[5]- الشيخ أحمد الشريف الأطرش السنوسي، تاريخ الجزائر في خمسة قرون، ج2،دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر 2013، ص 312.

القوة العسكرية الفرنسية في الجزائر سنة 1854-1855 [1]

الصفة	الجنود			الفرسان		
الرتب	الضباط	شبه ضباط وجنود	المجموع	الضباط	الزمر	المجموع
القيادة	244	187	431	547	//	547
أفرادالدرك	21	562	583	31	304	335
فرق عسكرية مختلفة	2.194	57.686	59.880	1.501	8.447	9.948
العناصر الخارجية	172	4.653	4.825	40	59	99
المجندين من الاهالي	323	6.908	7.231	435	2.866	3.301
المجموع العام	2.954	69.996	72.950	2.554	11.676	14.230

سعت فرنسا لتقوية تواجدها في الشرق الجزائري ببناء مشاريع ضخمة خاصة في تهيئة المدن القديمة بما يتناسب ومشاريعها الاقتصادية والاجتماعية وعلى حساب الممتلكات الخاصة بالجزائريين،[2]فبفضل المصلحة العامة قامت بهدم الكثير من المحلات والمنشآت الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما حدث في عنابة وسكيكدة وقسنطينة وكل المدن الشرق الجزائري وإضفاء الطابع الأوربي على المدن القديمة وإيجاد ساحات عمومية تتوسط الهياكل القاعدية للإدارة الفرنسية في الجزائر،[3] ولقد تطورت مجموعة كبيرة من المراكز العسكرية الى مدن حديثة وعصرية رعيت فيها النمط المعماري الأوربي وشيدت فيها المقرات الإدارية، والمقرات العسكرية وبنايات خاصة للمستوطنين المدنيين والعسكريين والسلطات التي ترعى شؤون السلطة الاستعمارية، وربطت بشبكة من الطرق حيث اصبحت فيما بعدة مدن زراعية ولها دور اقتصادي واجتماعي وتغيرت أسماء العديد من المدن، وارتبطت أسماء المدن المستحدثة بأسماء القادة العسكريين الفرنسيين[4].

(1)-TABLEAU de la SITUATION DES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAIS DANS L'ALGÉRIE. 1843-1844.p125.

(2)- جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر، مرجع سابق، ص 127.

(3) - يقول ايفون تيران "ليس هناك طالبفيالجزائر لا يعد اخا في طريقة دينية و لديهم نظرائهم في مجموعة زوايا ذات علاقة " مرجع سابق ص 130.

(4)- جمال قنان، نفس المرجع، ص 131.

وبانتشار اللغة الفرنسية التي أصبحت لغة التخاطب والإدارة، وانتشار الكنائس والمؤسسات الدينية المسيحية، وفي معظم الأحيان كانت على حساب المؤسسات التعليمية [1]والدينية التقليدية للجزائريين، تنازلت مكانة اللغة العربية وهمشت وضيق الخناق المادي والمالي على المؤسسات الدينية بمصادرة الاوقاف، كل ذلك أدى الى انتشار الأمية والجهل والفقر، وهو الثالوث القاتل للشعوب والأمم[2].

كانت سياسة الإستطان التي انتهجتها فرنسا قد أثرت على الحياة الاجتماعية سلبا وإيجابا، فالايجابيات لم تكن لصالح الجزائريين ولم لغرض يرضيهم او يخدمهم، ولكن كانت على حسابهم وعلى مجهودهم وأموالهم وعرق جبينهم، فشتت الحرفيين وخربت مؤسساتها وصادرت ما يمكن ان يصادر وتركت المجتمع في وضعية سوء. ومن هذه المنشآت التي أقامتها في مدينة سكيكدة وعنابة وغيرها غيرت من وضعها الاجتماعي بعدما هجرها أهلها إلا القليل ومن هذه المنشآت التي اقيمت في مدينة عنابة هي كما يلي :

الإدارة العامة : إصلاح المنشآت للإدارات الفرعية البحرية................ 8.0000فرنك[3]

الصحة العمومية : إقامة أماكن الحجز، ومؤسسات الحفظ الصحي................ 7.000

أشغال العمومية : الطرق والجسور، بناء حظيرة ومكاتب وسكنات................25.000

الشؤون الدينية : إنشاء كنيسة والمساجد والقليس (مكان العبادة لليهود............. 4.000

القضاء: إنشاء محكمة وثكنة الدرك وسجن......................................16.000

إدارة المراكز المالية : بناء مركز للجمارك ومراب للمعالجة..........................91.000

المصالح الأخرى : بناء مدرسة اجتماعية وبناء مكتب للموازين والمقاييس وبناء مسلخ16.000

هذه الإجراءات التي تمت في عنابة من طرف السلطة الفرنسية، غيرت البنية الفئوية المكونة للمجتمع العنابي، ففئة الأوربيين فاقت فئة الجزائريين، وفئة اليهود استأثرت بالمراكز الأساسية الاقتصادية، والطابع العمراني تغير من حيث النشاط والأهمية، والمظهر الاجتماعي سادته الطابع العسكري والأوربي.[4]

---

(1) ـ كان مرسوم 30 سبتمبر 1851 عين ثلاث مدارس عليا في تلمسان و المدية و قسنطينة ،

(2) ـأحمد الشريف الأطرش السنوسي، مرجع سابق، ص 392.

(3)- TABLEAU de la SITUATION DES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAIS DANS L'ALGÉRIE. 1843-1844.p ;116.

(4) – يبلغ دوسال في 1851 ، بان سيدي الكتاني تعد 73 من الطلبة المسجلين في الدروس التقليدية الثلاثة للنحو والقانون الاسلامي و علم اللاهوت ،لكن سرعان ما انزل هذا النجاح الى حجمه الحقيقي ،فكان تلاميذ سيد الكستاني ينتمون الى قسم قسنطينة و الذين ليسوا من الزوايا و هو ما يعني انه في اي مكان اخر كانت منافسة المراكز التقليدية غالبة (ايفون تيران ص 248).

لم تبق لفئة الأتراك قوتهم ولا سلطتهم ولم تبقى لفئة الكراغلة مكانتهم وعزتهم وامتيازاتهم،[1] ولا مؤسساتهم الدينية والتعليمية نشاط يجمع فئات الأطفال للتعلم وحفظ القرآن وتعاليم الشرع، وعوضت الإدارة التركية بإدارة فرنسية استعمارية عسكرية ومدنية في جو مفعم بالمتغيرات والمتناقضات، والقبائل التي كانتتملأ أسواق المدينة قد تفرقت والكثير منهم دخل في المليشيات التي كونتها فرنسا لمقاومة إخوان جلدتهم، فأنتشر الفقر والجوع وأهملت المزارع والبساتين بعدما صادرتها فرنسا، وتوقفت المؤسسات الدينية على العطاء. [2]

خراب المدن في الشرق الجزائري وأثره الاجتماعي:

لقد كان للاحتلال الفرنسي للمدن في الشرق الجزائري أثره البارز، وهذا منذ أن احتلت المدن الساحلية من القالة إلى عنابة[3] وسكيكدة وبجاية وجيجل، وهنا نلاحظ همجية الاستعمار الفرنسي التي مارسها على المناطق التي وصل إلى احتلالها وغزوها، لم يبقى في عاصمة الأيالة سوى 18.000 نسمة ولم يبقى في قسنطينة سوى 22.000 نسمة[4] علما أن كلتا المدينتين كانتا تأويان قبل الغزو الفرنسي لهما 100.000 نسمة [5]، وتناقص عدد سكان المدن مؤشر على اضطراب الوضع الاجتماعي والاقتصادي، أن سكان الجزائر تناقص باستمرار، يمكن إرجاع تناقص عدد سكان المدن إلى عدة أسباب منها :

1-المقاومة المسلحة التي شهدتها معظم المناطق وعلى رأسها المدن التي أدت إلى فقدان العديد من المقاومين والأهالي والأطفال، لأن عمليات الغزو الفرنسي لم تراعي أخلاقيات الحرب ولا التمييز بين المحارب الحامل للسلاح والمدني، وهذه الظاهرة وجدت في كل المناطق التي كانت تدخل إليها عنوة، فمدينة قسنطينة دكت أسوارها بالمدفعية وهذا هو الذي أهلها على الدخول واحتلال قسنطينة سنة 1837، بعد انهزام احمد باي في الدفاع على قسنطينة اتجه ومن معه نحو الجنوب القسنطيني لإعادة ترتيب شؤون الدفاع على قسنطينة من جديد أحمد باي يقول :«لذلك استدعيت سادة القوم فاجتمعوا حولي وبعد أن استعرضت الموقف،

---

[1] - الاعزال التي كانت بيد الطبقة الحاكمة اصبحت تابعة للسلطة الفرنسية بالاضافة الى املاك البايليك و الاملاك الوقفية و كل ذلك عن طريق قوانين متلاحقة .

[2] - ناصر الدين سعيدوني ، أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر ، مرجع سابق ، ص 219.

[3] - احتل الفرنسيون مدينة عنابة سنة 1830 وخرجوا منها في نفس السنة تم أعيد احتلالها سنة 1832 في هذه الفترة شهدت المدينة خرابا واسعا وهجرة كبيرة طلبا للأمن وتناقص عدد سكانها إلى 1500 شخص، ثلثهم من اليهود الذين كانوا متعاونين مع السلطة العسكرية الفرنسية.

[4] - نصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص 514.

[5] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول 1860-1900،دار البصائر، الجزائر، 2009، ص80.

اقترحت عليهم تشكيل زمالة[1] بجميع الذين خرجوا من المدينة ثم نقودها الى مكان آمن في الجنوب ونبقيها فيها تحت حماية مشاتنا، أما نحن فنرجع فورا الى المدينة ونتمركز في طريق عنابة بحيث نقطع حركة المرور »[2].

2-يتبين لنا أن أعداد كبيرة من سكان قسنطينة خرجوا منها، وذلك بدون عودة لأنهم كانوا يمثلون حلفاء للحاج أحمد باي، فقد كان عدد سكان مدينة المسيلة يبلغ عند الاحتلال 1841 حوالي 1200 نسمة فلم يبقى منهم سوى 400 نسمة وكان سكان بوسعادة يبلغ حوالي 2000 ساكن وبسكرة التي كانت تضم 4.000 ساكن، سنة 1844م أما سنة 1859 فتنازل عدد سكانها إلى 3.000 ساكن[3]،و تنازل عدد سكان المدن كان يحدث مباشرة بعد الدخول الفرنسي لكل مدينة.

3-ظهور الأوبئة والأمراض : لقد ترتب عن الاحتلال الفرنسي لمدن الشرق الجزائري انتشار الأمراض والأوبئة،[4] وكانت من جراء تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وفقدان العديد من الأفراد لأملاكهم وحرفهم والبعض منهم أصبح من المقاومين وملاحق من طرف السلطة الاستعمارية، لقد أودت الكوليرا التي ظهرت بظهور الجيش الفرنسي إلى تناقصهم ووصل عدد الوفيات من الأهالي سنة 1845 إلى نسبة 4.05% وقد ارتفعت نسبة الوفيات سنة 1848 إلى 8.55% وقيل إن نسبة سكان المدن انخفض إلى 60.928 نسمة عدما كان عددهم يلغ 85.131 نسمة بين سنة 1846 و1848 نتيجة انتشار وباء الكوليرا.[5]

4-الهجرة الداخلية : شهدت المناطق الحدودية هجرة كبيرة للسكان نظرا لسياسة فرنسا، خاصة إلى تونس ومنها نحو المشرق العربي، لان سكان تلك المناطق كانت لهم علاقات تجارية مع تونس، فالضغوطات الاستعمارية تشجعت بهذه السياسة لإفراغ الأرض من سكانها وتخفيض قوة المقاومة التي كانت مستمرة كلما تقدم الجنود الفرنسيين إلى مدينة داخلية لأن ذلك كان يثير الخوف والرعب في أوساط المجتمع الجزائري من جهة ومن جهة أخرى لان الجيش الفرنسي كان لا يحترم شؤون الحرب وأخلاقيات الحربية، فشاعت عنهم

[1] - الزمالة المدينة المتنقلة التي أنشأها الامير عبد القادر بعدما غزت القوات الفرنسية عاصمته القارة في معسكر ثم مازونة .

[2] - صالح فركوس، الحاج احمد باي قسنطينة(1826-1850)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007، ص71. انظر محمد العربي الزبيري " مذكرات الحاج احمد باي، ونقلا من المجلة الأفريقية سنة 1837 شهر نوفمبر، ص 21.

[3] - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، صص 84-86.

[4] – ناصر الدين سعيدوني ، ابحاث و اراء ، مرجع سابق ، ص 218.

[5] - جيلالي صاري ،الكارثة الديمغرافية 1867-1868 بالجزائر ،مفم للنشر ،الجزائر 2013، ص 130.

ذلك ما اقترفوه في الجهات التي سبق احتلالها من قتل وتشريد وتخريب، مثل قبيلة العوفية في نواحي الحراش بالقرب من الجزائر العاصمة.

فئة المستوطنين تستأثر بمناصب السلطة واختفاء فئة العثمانيين والكراغلة.

لقد نتج عن تطور الأوضاع الاجتماعية في المدن من جراء عمليات الاحتلال تغير في البنية الاجتماعية المكون لسكان المدن ففئة الأتراك ذابت وأصبحت غير ممثلة للسلطة بسبب زوال السلطة العثمانية بسقوط عاصمة البايليك،[1] فمنهم من انسحب مع أحمد باي إلى الناحية الجنوبية نحو بسكرة والمناطق المجاورة لها، ومنهم من ترك البلاد نحو تونس أو بلاد المشرق، وهو نفس الأمر بالنسبة لفئة الكراغلة التي كانت تحتل المرتبة الثانية في هرم الفئات المكونة لسكان المدن، اما شيوخ الخيام الكبيرة اقرت السلطة الفرنسية اصحاب الاقطاعات الكبيرة الوراثية مثل الال مقران و ال بن حبيلس و ال بن عاشور و ال بن قانة كان هؤلاء مسميين من طرف السلطة الفرنسية و ان سلطتهم بقي ثابتا في اسرهم .[2]ويقول في هذا الصدد أبو القاسم سعد الله :«فقد غزاها أهل الجبال، و اعتبر بعض الفرنسيين ذلك نوعا من إعادة احتلال المدن من قبل الجبليين إذ أخذوا مكان الحضر والعناصر الأندلسية والكراغلة. وأخذهم فيها بالحرف والصنائع و الوظائف ».[3]

لقد فقدت السلطة من أهاليها، وحلت محلها سلطة فرنسية عسكرية ذات مشاريع استيطانية، وأهداف سياسية لم تكن واضحة المعالم في بداية الأمر، لان عملية المقاومة مازالت مستمرة في الشرق الجزائري أن القبائل الواقعة في سفوحبين عنابة وبجاية تقوم بعمليات هجومية ضد المقرات العسكرية الفرنسية أو ضد القوافل العربية التي تقطع الطريق الذي يصل بين سكيكدة وقسنطينة وهذه الهجومات تمثل حرب حقيقية [4]، والأوضاع لم تهدأ بعد استمرار جهود احمد باي للمقاومة في الشرق الجزائري وبسبب تجاذب بين المدنيين والعسكريين.

لكن فئة المستوطنين أخذت بالظهور وتأخذ ريادة الفئات التي كانت تمثل السلطة في العهد العثماني، وهي أكثر تسلطا وأكثر اندفاعا لاستئثارها بالمناصب والكسب والتسيير لشؤون المنطقة، لقد ظهرت فئة من

---

[1]- صالح فركوس، الحاج احمد باي قسنطينة(1826-1850)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007، ص 26.

[2] – اندري برنار و آخرون ، مرجع سابق ، ص 301.

[3]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 94.

[4]- par un constantinien ; coup d'œil sur l'Administration Française dans la province de Constantine ; imprimerie de h fournier ; Paris 1843. p 22.

البورجوازية تقاسمت شكليا السلطة مع بعض القيادات التي كانت لها ارث تاريخي في وسط المجتمع، على أساس أنها تبقى تحت مراقبة القادة العسكريين، وهو نوع من التمويه الظرفي، فتنصيب حمودة ابن الفقون على رأس هيئة قسنطينة بعد احتلالها لم يكن إلا لغرض طمأنة سكان المدينة، ابن شيخ الإسلام الذي نشأ في المسجد، والذي لم يمارس أي نشاط وظيفي عمومي قبل الدخول العسكري الفرنسي إلى قسنطينة، كان شاب صغير في هذا العهد، لكن لاعتبارات عائلية اختير لنبله من طرف الماريشال فالي كحاكم على قسنطينة.[1]ونظرا لأهمية المنصب الذي يشغله استغله لتحويل كل الحاجيات التي وقعت في أيدي جنودنا بعد سقوط قسنطينة تلك الأشياء التي وضعناها في بيت أبيه، وكلف كذلك بتقسيم نفقات الحرب على سكان المدينة والتي تقدر ب 200.000 بوجو فرض كل أنواع السلب على السكان هذه الضرائب كانت صفعة عليه حيث استغلها لصالحه، المجلس البلدي لقسنطينة لاحظ عملية السطو التي جرت من العملية لبعض المجوهرات التي تدخل في عمليات الضرائب، المجتمع العربي القسنطيني أدان بشدة حمودة الفقون سنة 1841 بعد عزله من منصبه وأحيل على المحكمة العربية وأدين بغرامة مالية قدرت ب 15.000 فرنك.[2] وخضع في نفس الفترة إلى تحقيق لجنة أدهوك(ad hoc) الذي أقرت بأن حمودة ارتكب جريمة في عملية التسيير التي أسندت له واستولى على عدة أملاك تابعة للدولة.

وفي شهر جويلية 1842 حمودة ينظم ثورة في قبيلة من القبائل التي يشرف عليها أخوه أين كان أخوه شيخا عليها في بلاد القبائل والذي كان يمد أفراد هذه القبيلة بالسلاح لكي توجه ضدنا، لذلك أصبح حمودة تحت يد وزير الحرب الذي حكم عليه بالنفي إلى الجزائر العاصمة ومن هناك يمكنه التوجه نحو الإسكندرية أين تقيم عائلته، وفي طريقه إلى الإسكندرية يتحصل على جواز سفر ليعود به إلى فرنسا أين استقر هناك[3]، وتحقيق مقولة فرنسا أنها جاءت إلى الجزائر لتخلصنا من فئة الأتراك المغامرين، فقد ورد في التعليمات التي زود بها قائد الحملة دوبرمونجاء فيها ما يلي :«فهؤلاء السكان الذينهم من المور والعرب لا يتحملون إلا على

---

[1] – يقول العنتري :"كان سي حمودة ابن الشيخ واقف مع الفرنسيين بخالص نيته.و لم يقصر في خدمته و كان يكتب الى شيوخ الوطن و يجلبهم، فاول من انقاد من الشيوخ و دخل في خدمة الفرنسيين الشيخ بو عكاز بن عاشور فرجيوة ثم بن عز الدين شيخ زواغة ،و ثم اولاد بن مذكور و مشايخ الحراكتة و ثم شيخ امية ولا زالوا الشيوخ ينعطفون و يكونوا في طاعة الفرنسيين واحد بعدواحد.ص138.

[2] – محمد الصالح العنتري ،تاريخ قسنطينة ، مصدر سابق ، ص 137.

[3]- par un constantinien ; coup d'œil sur l'Administration Française dans la province de Constantine ; imprimerie de h fournier ; Paris 1843. pp 54-55.

مضض السيطرة العنيفة والمتعسفة لبضعة ألاف من الأتراك، فهذا الموضوع يجب أن يشكل المحور الرئيسي في هذه الإعلانات إلى جانب وعد السكان بتخليصهم من القهر الذي يعانون منه والمسلط عليهم من طرف الميليشيا التركية، لكن يجب تجنب وعدهم بالاستقلال...»[1].

حلت فئة الأوربيون الذين استوطنوا المدن في بداية الامر ثم أصبحوايزحفون على المناطق الريفية التي صادرتها السلطة الاستعمارية بقوانين أحادية الطرح، وصبح الجزائريون عرضة للفقر والتهميش والإقصاء من الوظائف إلا على الذي اثبت ولاءه وخدمته لفرنسا وسلطتها العسكرية [2]، وانتقلت مقاليد السلطة الى الفرنسيين وللبعض من الجزائريين التي كانت السلطة الفرنسية تختارهم عن رضا من أمرها لتجعلهم واجهة أمام الرأي العام الجزائري والأجنبي وإبراز أنها لم تستأثر بالسلطة بل تجعل من الجزائريين من يتقاسمها،وفي ذلكيقول أبو القاسم سعد الله :«مهما كانت الأسباب، فنحن أمام فراغ للمدن أحدثه الاحتلال، وأمام اختفاء الفئة الحضارية (البورجوازية) الوطنية وثروتها، وأصبحنا أمام ظاهرة جديدة وهي "ترييف " المدينة الجزائرية لهروب أهل المدن الى الريف بل تمدين الريف، كما ان انطلاق المقاومة من الريف جعل كل الأنظار ترتكز وطنيا على العمق الريفي ودور المرابطين والاجواد لتحرير البلاد بعد ان عجزت المدن عن أداء المهمة، وجهة أخرى حلت الجالية الأوربية محل الفئة الحضرية وتصرفت في أملاكها تحت حماية السلطات العسكرية والإدارية...و من ثمة حدث ذلك الفراغ الهائل في دور المدن خلال هذه الفترة»[3].

ان إفراغ المدن من أهلها من جراء هول الحرب والغزو الفرنسي، أفسح المجال لفئة الأوربيين على الاستقرار والتحكم في الاملاك والعقارات فامتلكوها وخربوا محلاتها، بالإضافة الى عمليات التحديث التي شرعت فرنسا في استحداثها في المدن، مثل شق الطرقات وتحويل المراكز العمرانية الى مرائب واستحداث مؤسساتها المدنية والعسكرية،[4] وأخذت موجة من سكان الأرياف تدخل هذه المدن للعمل عند الأوربيين

---

(1)- جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830 المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1987،ص 25.

(2)- صالح فركوس، مرجع سابق، ص74.

(3)- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، مرجع ساق، ص 100.

(4) - يقول شارل روبر اجرون :" فأرادت (فرنسا تحضير المزارعين الرعاة و تكوين طبقة فلاحية ثابتة من صغار الملاكين الذين تتعهد فرسة بسلامة مستنداتهم و لذلك فقد احبطت هذه المكاتب سياسة التحديد و باشرت استيطانا حقيقيا ببناء قرى للسكان الاصليين و ببناء مساكن و ابنية متنوعة (خانات للقوافل و الفنادق) و سعت كذلك الى مكافحة الملاريا و الى تحسين الاقتصاد الاهلي و ادخلت الادوات الزراعية الاوربية و زراعات جديدة (كالقطن و البطاطا و التبغ) ووسعت زراعة الكرمة و زراعة التين و الزيتون و اوصت بحماية الغابات انظر تاريخ الجزائر المعاصرة ،ص 109-110.

كأجراء وموظفين في المؤسسات الفرنسية المستحدثة، ومنها الفرق العسكرية مثل فرقة الصبايحية وفرقة الزواف[1].

المستوطنون والمظاهر الاجتماعية الجديدة في الشرق الجزائري :

كانت فئة الفرنسيين في الشرق الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر من أكبر الفئات الأوربية، وحضي الشرق الجزائري أكثر من غيره من المناطق الأخرى، نظرا للعلاقات الاقتصادية والامتيازات الفرنسية في الجزائر، وتسارعت منطقة الشرق في استقطاب فئة الأوربيين لميزاتها الاقتصادية والسياسية، وتعامل بايات قسنطينة بشكل كبير في عمليات المبادلات التجارية[2]، ففي المادة الثانية عشر التي تقر حق الفرنسيين في صيد المرجان والسمك في خليج شتورة التابع للجزائر وتونس فان السلطان العثماني يرخص للفرنسيين ذلك وهي الامتيازات التي منحها السلاطين العثمانيون لمملكة فرنسا خلال القرن السادس عشر أي منذ سنة 1529م وقد توسعت هذه الامتيازات خلال القرنين السابع عشر والقرن الثامن عشر [3].

فالفرنسيون كانت لهم إطلالة واسعة على منطقة الشرق الجزائري من خلال العمق الاقتصادي الذي مارسوه مع المدن الساحلية والقبائل المتواجدة فيها عن طريق الامتيازات التي حققوها في فترة متقدمة خاصة عنابة وميناءها الذي اعتبر أهم مركز تجاري يربط الشرق الجزائري بالعواصم الأوربية. لقد بلغ عدد سكان عنابة أوج الارتفاع في القرن الثامن عشر حيث وصل إلى 12.000نسمة، وهذا النمو يرتبط بتوفر الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تشتهر ها مدينة عنابة بالإضافة إلى توفر إقليم المدينة على مؤهلات النشاط الاقتصادي الزراعي وتربية الحيوانات والتجاري. هذه الأنشطة نمت بسب توفر شروط الأمنية والاجتماعية [4].

لم تكن عمليات الغزو الفرنسي هينة على المجتمع في الشرق الجزائري بل كانت في درجة خلو المدن وتشتيت القبائل للسياسة الاستيطانية التي طبقتها السلطة الفرنسية، فوضعية عدد المستوطنين تزايدت ومعها حلت حياة اجتماعية جديدة على المجتمع الجزائري، بحيث أصبح يعيش ازدواجية في المظهر الحضاري، الحضارة

---

[1]- سعيد بو خاوش الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر، مرجع سابق، ص 29.

[2]-نص المادة12 :" إن أسلافنا الأجلاء ذوي الذكر المجيد قد منحوا للفرنسيين حق صيد المرجان والسمك في خليج شتورة التابع للجزائر وتونس، فإننا نرخص لهم نحن أيضا بصيد المرجان والسمك في هذه الجهات حسب العادة القديمة ولن نسمح بمضايقتهم من طرف أي احد حول هذا الموضوع " انظر جمال قنان، نفس المرجع السابق، ص 54.

[3]- جمال قنان، مرجع سابق، ص 53.

[4]- نصرالدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص512.

التي تربى وترعرع فيها وهي المظاهر العربية الإسلامية ومظهر جديد غريب أصبح يفرض عليه ويخضع لقوته وعوامله المادية والسياسية، فمعظم المحلات التجارية والحرفية هدمت وغير نشاطها من طرف السلطة الاستعمارية، لتنشأ في مكانها مؤسساتها الرسمية، الإدارية والاقتصادية والعسكرية.

ونفس المدن شهدت تلك التغيرات في البنية الاجتماعية التي وقعت تدريجيا تحت السلطة الاستعمارية الفرنسية، و انتهجت ادارة الاحتلال طرقا متعددة من اجل تثبيت الهيمنة الفرنسية ، لقدجاء القانون المنظم لاختيار ممثل الطائفة اليهودية لدى السلطة الفرنسية بالجزائر كثمرة لتلك الاهداف المتوخاة ،[1]فرغم الأعداد القليلة من فئة السكان الأوربيون التي تواجدت في هذه المدن خاصة الساحلية في بدايات الاحتلال الفرنسي ثم المدن الداخلية إلا أنها شهدت نفس التغيرات مثل مدينة قسنطينة وسطيف[2] وقالمة وغيرها من المدن في الشرق الجزائري.والجدول التالي يبين لنا عدد السكان الأوربيون المستوطنون في في هذا المجال " بعض المدن في الشرق الجزائري.

جدول يبين لفئة الأوربيين والديانات المنتشرة في مدن الشرق الجزائري سنة 1843-1844[3].

المدن	الكاثوليك	البروتستانت	المسلمون	اليهود	المجموع
قسنطينة	70.8	27	15.683	3.103	10.583
عنابة	3.911	66	2.402	483	6.864
سكيكدة	3.085	148	252	98	3.583
القل	215	13	27	03	258
المجموع	7.979	254	18.364	3.691	30.288

إن الفئات الاجتماعية التي أصبحت تكون مجتمع المدن تغيرت، ففئة المسيحيين أصبحت تحتل مرتبة عالية ما يربو على نصف السكان في المجموع العام وهذه ظاهرة جديدة في الاحتلال الفرنسي للشرق الجزائري

(1) – محمد امين ،مرجع سابق ،ص 214.

(2) - أعتبر السيد انفونتان (Enfantin) و أن أقر بان الحاكم العام كلوزيل قد قام بالاستيطان . لكنه استيطان عشوائي لقد – حسب تعبير الكاتب الاستطان الحر و الفردي (la colonisation libre et individuelle).
انظر صالح فركوس ، التشريعات المنظمة للاستيطان و الاستعمار في الجزائر،و اثارها على المجتمع الجزائري .

(3)-TABLEAU de la SITUATION DES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAIS DANS L'ALGÉRIE. 18/43-1844.p365.

وهو ما يؤهلها بأن تأخذ الريادة في السلطة والتسيير وما يلاحظ إن عدد الأوربيون من النساء هو اقل عدد من الرجال ففي مدينة عنابة عدد النساء الأوربيات.49%من بين 86 % أوربي وفي الجزائر 54 %من بين 67 % أوربي، وهنا نشأت ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري وانتشارها في أوساط المناطق الفقيرة والمعوزين رغ أن عدد سكان المدن أصبح قليل جدا مما نتوقع والجدول التالي يبين ذلك في بعض المدن في الشرق الجزائري.[1]

.والتوجيه وبناء حياة اجتماعية مغايرة لما كانت في الفترة العثمانية. وفئة الرجال أكثر من فئة النساء في الأوساط الأوربية وهذا ما أدى إلى انتشار مظاهر جديدة أكثر حدة، في تراجع المكانة الاجتماعية في المستوى المعيشي والمستوي السلوكي في المجتمع الجزائري بالاضافة الى الفئات المجندين التي كانت فرنسا تجلبهم للجزائر لكي تكون منهم المستعمرة الجديدة ومعظمهم من المغامرين وذوي الاصول المختلفة لان صيت المقاومة كانت تخيفهم من الالتحاق بالجزائر وسعت جاهدة لاقناعهم وتشجيعهم بعدة مغريات ومنح خاصة بعد استسلام الامير عبد القادر وهدوء المقاومة في الشمال الجزائري بعد احتلال المدن الساحلية وعدد من مناطق الهضا العليا وتتمثل في ظاهرة دور الدعارة وانتشار الفقر والاغتصاب.[2]

---

[1] -Claude Collot, les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962 1962), OPU, Alger :1987, p.45.

[2] - أشارت أن الباحث الفرنسي Christelle Taraud قد أصدر دراسة مفصلة عن الدعارة في بلاد المغرب العربي ما بين سنة 1830 و 1960 ، معتمدا على الأرشيف العسكري و المدني و معتمدا أيضا على المقالات الصحفية و المراسلات البريدية لتلك الفترة ،و قد أوضح هذا الباحث الفرنسي أن الإدارة الإستعمارية الفرنسية قامت منذ السنوات الأولى للإحتلال بإنشاء بيوت دعارة و إصدار قوانين و لوائح إدارية تنظم مهنة الدعارة في الجزائر ،فقد تم إنشاء أول بيت دعارة بالجزائر العاصمة في 11 أوت 1830 مخصص للجنود الفرنسيين كما أصدرت الإدارة الفرنسية في سنة 1931 قانون يلزم بتسجيل النساء الممارسات لمهنة الدعارة على مستوى مصالح الشرطة. و أوضح أيضا الباحث الفرنسي Christelle Taraud أن الدعارة كانت موجودة في السنوات الأولى للإستعمار الفرنسي لتلبية رغبات الجنود الفرنسيين ثم تطورت مع مرور الوقت لتوفير الخدمات الجنسية لمختلف شرائح المجتمع ،كما تزايد عدد بيوت الدعارة مع مرور الوقت بشكل ملحوظ ،فقد بلغت عدد بيوت الدعارة في سنة 1930 ما يقارب 68 بيت دعارة 22 بمدينة الجزائر 28 بمدينة قسنطينة و 18 بمدينة وهران ،و إستمر هذا العدد في الإرتفاع بحيث تم إنشاء بيوت دعارة في كل من بلاد القبائل و حتى في المناطق الجنوبية .و ربما أهم نقطة أشار لها الباحث الفرنسي في دراسته هي وجود تمييز عنصري في هذا المجال فقد كانت هناك بيوت دعارة خاصة بالأوربيين و أخرى خاصة بالسكان الأصليين أو كما كانت تسميهم الإدارة الفرنسية الإستعمارية '' الأهالي '' indigènes ،و لكن في كلا الحالتين أغلب الفتيات العاملات في بيوت الدعارة في تلك الفترة كن من الأهالي أي السكان الأصليين.

جدول يبن المستوطنين في مدن الشرق الجزائري خلال سنة 1844-1855[1]

	المنطقة المدنية	المنطقة العسكرية	المجموع
المقاطعةالشرق الجزائري	قسنطينة		840
		قالمة	199
		سطيف	199
	عنابة		4.800
	سكيكدة		3.410
	القل		228
		جيجل	251
	المجموع		9135

من خلال الجدول يتضح لنا أن بعد إثنى عشرة سنة من احتلال عنابة وسبع سنوات من احتلال قسنطينة وصل تعداد المستوطنون 9135 أوربي وهذا العدد ليس بالعدد الكبير.[2] من تعداد المستوطنين الذي بلغ 13418نسمة.[3]

إذا ما قورن بالأعداد الهائلة من السكان الجزائريين في هذه المدن أو في الأرياف، حيث يصرح بيجو فيقول :"العالم يعرف ان الاستيطان في الجزائر لا يعني فرنسا وحدها فقط انه ينظر اليه كغزو حضاري للبربرية و انه حقل جديد فتح لنشاط كل الامم لفائدة الفنون و العلوم و الزراعة و الصناعة و التجارة التي تحكمالسلام ".[1] لكن المؤسسات والمنشآت التي إقامتها لم تستطع تسييرها إلا من خلال الفئات الجزائرية وهذا ما استدعى السلطات الفرنسية إلى إنشاء تنظيمات تساعدها على تجسيد سياستها، منها المكاتب العربية [4]في الأرياف و المحافظة على النقابات التي كانت في الفترة العثمانية، على أساس انها تشرف عليها

[1] -TABLEAU de la SITUATION DES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAIS DANS L'ALGÉRIE. 1843-1844,p18.

[2] - صالح فركوس ، التشريعات المنظمة للاستيطان و الاستعمار فيالجزائر،و اثارها على المجتمع الجزائري . ص 40.

[3] - نفس المصدر السابق ،ص 41.

[4] -ينص المنشور الصادر سنة 1867 م على ان تشمل القيادة الاقليمية للمكاتب العربية على اثنى عشرة شخصا في المقاطعات و ثمانية أشخاص في الدوائر و سبعة اشخاص أما المكتب السياسي المركزي يكونه ستة اشخاص. و المشتغلين في

بتعيين ضباط عسكريين على رأس هذه التنظيمات ليسهل عليها مراقبة الجزائريين وتحصيل الضرائب على الأنشطة التي تقوم بها، وقد جمعت كل المعلومات على المجتمع الجزائري من اجل التعرف أكثر على المجتمع الجزائري ومحاولة منها لكي تصنع منه أداة لتحقيق مشروعها الإستطاني [1].

فهذه الأعداد من المهنيين والحرفيين ساءت أحوالها وضيقت عليها السياسة الفرنسية على نشاطها وأصبحت تحت الرقابة العسكرية نظرا لأهميتها وقوة تعداد المشتغلين فيها، فزاد فقرها وتقلص نشاطها وبعدما كانت هذه الفئة من الفئات المتوسطة تنازلت مكانتها الاجتماعية والاقتصادية، ونفس القول ينطبق على النقابات الأخرى ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية، وأمام الغزو الاقتصادي الأوربي للأسواق أخذت هذه المصنوعات تنكمش وتتقلص، بالإضافة إلى المشاريع الفرنسية التي طالت المدن المتمثلة في شق الطرق وبناء المنشآت الإدارية والعسكرية والاجتماعية، إلى هدم الكثير منها، ففي سنة 1840 م كان تعداد المسلمين يبلغ 1.260 فرد و198 من اليهود و160 من الأوربيين [2].

جدول لعدد المستشفيات الفرنسية في المدن التي احتلتها سنة1843-1844 [3]

المدن	عدد الأسرة 1843	عدد الأسرة 1844
قسنطينة	060	060
سطيف	100	100
القل	800	050
قالمة	50	800
سكيكدة	150	150
جيجل	210	210
الحروش	50	050
المجموع	1420	1420

مكاتب الشؤون العربية ضباط مرسمين و متربصين و متخصصين في الارشيف المدني العسكري ومترجمين عسكريين و أطباء و اعوان تابعون خرجات و و كتاب و شواش و خيالة وعساكر من الصبايحية .

(1) -Locus Philippe, L'Algérie de anthropologues, Editeur Françoise Maspero , paris 1979, p 29.

(2) -TABLEAU de la SITUATION DES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAIS DANS L'ALGÉRIE,1840, p366.

(3)-TABLEAU De la SITUATION DES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAIS DANS L'ALGÉRIE.1844,p 46.

إن المنشآت الصحية التي أنشئت لم تكن إلا مظهر للنقص الذي كانت فرنسا تريد الوصول إليه في مرحلتها الأولى لان العمليات العسكرية للمقاومة كانت مستمرة في أرياف هذه المناطق لكنه شيء جديد للحياة الاجتماعية التي كان يفتقدها الجزائريون في الفترة العثمانية. يقول ايفون تيران : لم يحاول اي تقرير تقريبيا في سنة 1851 و لا بعدها اجراء تقييم بالارقام و اكتفى طبيب باتنة بالاشارة في سنة 1853 لنركز على الوقاية من اسباب الوفيات التي تجعل الشعب الاهلي – معذرة على هذا التعبير – في وضع مكتوف الايدي ". [1] لقد تكاثرت الاوبئة في الفترات الاولى للاحتلال الفرنسي للجزائر نظرا لعدة عوامل منها سوء الاحوال المعيشية و انتشار فاقة الفقر الذي عم البلاد و مثلما ما قال رئيس مكتب سطيف " فان تقارير 1867 تمثل نعيا فاما باتنة التي مات فيها 2324شخص فانها تعتبر نفسها قد سلمت من الشر و في بسكرة سجل 4348 شخص "[2]

جدول يبين الحركة في المستشفيات العسكرية في الجزائر خلال سنة 1843-1844[3]

شهور السنة	الباقون في بداية الشهر	عدد الدخول برخصة	عدد الدخول بتحويل	عدد الخروج برخصة	عدد الخروج بتحويل	الوفايات
جانفي	4.850	5.673	653	5.238	724	506
فيفري	4.688	4.423	440	4.691	263	411
مارس	4.186	5.448	1.283	5.737	812	340
افريل	4.019	4.201	050	4.749	576	238
ماي	3.607	4.702	2.436	4.381	2928	311
جوان	4.049	4.016	1.703	4.362	1.558	238
جويلية	4.300	8.414	2.100	5.995	/////	413

(1) – تيرانا يفون ، مصدر سابق ، ص 317.

(2) - نفس المصدر ،ص 320.

(3)-TABLEAU De la SITUATION DES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAIS DANS L'ALGÉRIE.1844.p 48.

اوت	6.563	9.929	2.514	7.006	2.928	463463
سبتمبر	7.709	9.952	3.122	7.000	3.230	457
اكتوبر	7.997	8273	2.398	8.968	2.458	488
نوفمبر	6.759	6.616	774	7.661	706	474
ديسمبر	5.303	5.054	296	6.212	316	470
المجموع	4.850	77.306	18.759	75.013	17.436	4.809

إن المنشآت الاجتماعية مثل المصحات والمستشفيات أخذت تنتشر في المدن التي تتوفر فيها أعداد مقبولة من السكان الأوربيين، وهذه المؤسسات لم تكن موجودة من قبل، والجدول التالي يبين لنا عدد المستشفيات التي أنشئت حتى سنة 1844م في المدن التي كان الاستيطان قد وصل إليها. 4.809مصحة و مستشفى.[1] لكنها كانت مسايرة لتطورات الجيش الفرنسي في عملية الاحتلال و مراكز الاستيطان الفرنسي في الشرق الجزائري .

لقد سعت فرنسا على إغراق الجزائر بالمستوطنين ليتسنى لها تحقيق مشاريعها الاقتصادية والسياسية، إلا أن هذه العملية لم تكن في المستوى الذي كانت تنتظره، بسبب استمرار عمليات المقاومة، وقلة الفئة المغامرة للهجرة للجزائر. فحسب السيد وارنييه فان المستوطنين الذين كان عددهم عام 1865 م بلغ 225.000 مستوطن فرنسي او اوربي كانوا يملكون 700.000 هكتار .[2] هذا رغم استمرار المقاومة في عدة جيوب من المناطق المحتلة و التي تمت اضافتها الى المناطق التي يمكن ان تسمح للاستيطان.

شلل الحرف وتشتت الحرفيين في مدن الشرق الجزائري:

لقد كانت المدن تنتعش بالأنشطة الحرفية التي كانت في المدن، وذلك حسب ما تقتضيه كل مدينة، واستمرت هذه الحرف في النشاط واستمرت تنظيماتها الاجتماعية في التسيير والأمثل في النقابات إلى سنة 1868 م رغم تدخلها في سنة 1838 وسنة 1851 في محاولة منها في تنظيمها والإشراف عليها، لكنها لم تفلح في ذلك، وكما ذكرنا سالفا، إن النقابات في الفترة العثمانية كانت تحت إشراف قائد الدار وهو شخصية

[1] – ايران تيفور ،مصدر سابق ،101.

[2] – صالح فركوس ، التشريعات المنظمة للاستيطان و الاستعمار فيالجزائر،و اثارها على المجتمع الجزائري ،ص 42.

فاعلة في النظام البايليك. [1] فكان يشرف على أكثر من عشرون أمينا حرفيا في قسنطينة، وكل أمين حرفة مسؤول على حرفته والحرفيين الذين يمارسون هذه الحرفة من المادة الأولية إلى الإنتاج إلى البيع وكل مراحل التي تمر عليها الحرفة، فيجمع الضرائب عنهم ويمنحهم التراخيص لممارسة النشاط وكل شهر يدفع صاحب الحرفة ضريبة نشاطه لامين الحرفة والذي بدوره يدفعها إلى قائد الدار الذي يدفعها إلى خزينة البايليك، والأمانات حافظت على تواجدها في المدينة وعلى مداخل اقتصادية كبيرة للسلطة الفرنسية وهذا ما أوعز للسلطة الفرنسية على إبقائها إلى حين إصدار أمر بإلغائها نهائيا سنة 1868م. [2]

لقد عانت المدن في الشرق الجزائري الخراب جراء عمليات الاحتلال، فقد كانت مدينة قسنطينة تعج بالحرف والحرفيين، فصناعة الجلود التي كانت تشمل ثلاث نقابات وهي الصباغون وتضم 150 فردا موزعين على 33 مؤسسة، والسراجون وتضم 210 فردا موزعين على 75 دكانا، والبلاغجية وتضم 480 فردا موزعين على 167 دكانا. [3]

ومن الحرف الرائجة في قسنطينة حرفة الدباغة وحرفة صناعة الجلود، و كانت منتشرة في معظم المدن الكبرى ، حيث كانت تستقطب ثلثي السكان، أما الثلث الآخر فكان يمارس حرفة الحدادة والنجارة والنسيج، وكانت تدر عليهم أموال كبيرة ويمكن تصنيفهم في الطبقة الوسطى من الفئات الاجتماعية هذا قبل سنة 1850م.لقد غادروا هذه المهن بسب الاعمال التي شرعت فرنسا في استحداثها مثل شق الطرق و انشاء الساحات العامة والمؤسسات الحكومية الاستعمارية[4]ومنهم من غير إقليم حياته ومنهم من بقى يصارع الفاقة والتنازل الاجتماعي، وهنا تأتي السياسة الفرنسية لتستقطبهم في مصالحها الاقتصادية والخدمات أو تكوين بهم مليشيات لمقاومة الثورات الشعبية.

جندت فرنسا ما يربو عن 380 فرد و380 فارس في إقليم عنابة أدمجنهم ضمن القوة العسكرية التي كانت تشن بها عمليات الغزو للمناطق المجاورة ولإقرار السلم والأمن وكونت فرق الصبايحية في كل الجهات التي وصلت إليها، هذه المليشيات من الصبايحية [5]كانت تؤلف بها قوة عسكرية، لكن السؤال المطروح هو :

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني، وريقات جزائرية ، مرجع سابق ،ص 245.

[2]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج 1، مرجع سابق ص 102.

[3]– المرجع نفسه، ص 104.

[4] – اندري برنار و آخرون ،مرجع سابق ،ص 295.

([5]) – الصبايحية فرق عسكرية من الجزائريين أنشأتهم فرنسا للاستعانة بها في تجسيد سياستها في الجزائر ، و استغلت الظروف المتردية لمعيشتهم في الجزائر و اضطرارهم من اجل البقاء على قيد الحياة و اصبحو العين الساهرة على المصالح الجزائرية و هم

كيف استجاب هؤلاء لهذه الوظيفة ؟يمكن إرجاع ذلك للفقر والخوف وإلا أمن الذي أصبح يعيشه هؤلاء، وهي نفس الطريقة التي اعتمدها العثمانيون في تكوين قبائل المخزن ليضمن ولاء هؤلاء للنظام العسكري الفرنسي، ويضمن الأفراد قوت يومهم،[1] وأمنهم ويمكن الاستعانة بالجدول التالي لإبراز القوة العسكرية التي كونتها فرنسا من هؤلاء الأفراد وفعلا اصبحت قوة ضاربة في وجه المقاومة الوطنية المسلحة واستغلت فرنسا فقرهم وجهلهم وعوزهم لتجنيدهم ضد اخوانهم وبذلك اصبحت تضرب عصفرين بحجر في الجزائر والكثير منهم ذهب ضحية لخدمة فرنسا الاستعمارية الاستيطانية في الجزائر والجدول التالي يبين عدد المجندين ضمن القوة الفرنسية.

جدول يبين عدد الأفراد المجندين (الصبايحية) في القوات الفرنسية سنة 1843[2]

الإقليم	عدد الأفراد	عدد الفرسان
عنابة	380	380
القل	190	190
سطيف	190	190
سكيكدة	475	479
قالمة	190	190

إن هذه الفئة من الجزائريين الذين أصبحوا كقوة ضاربة في الجيش الفرنسي لمقاومة الردود الفعل للثورات التي كانت جارية لعمليات الاحتلال، كانت تستعملهم كذلك كمخبرين وأدلاء للجيش الفرنسي، فكانت تقحمهم في الصفوف الأولى في عملياتها العسكرية، وهذه الفئة كانت معظمها في المدن وتقوم بخدمات، أو

بمثابة قبائل المخزن في الفترة العثمانية لكن الفرق بينهم كانوا موظفين عند السلطة الفرنسيةو تحت حماية السلطة العسكرية الفرنسية .

[1] - كان سكان قسنطينة بذلوا اكثر من 29 مليون فرنك ذهباو هجروا 568817 هكتار اغلبها من الاراضي الخصبة و في المستوى الاقتصادي و انقرضت عدة مجموعات سكنية اذ اجتمعت عليها المصادرة و نفقات الحرب مع ازمة 1866-1870و انتقل البعض من السواحل الى الجنوب و نشا لذلك تحويل عميق مس نمط الحياة و مادتها فلم يكن من السهل الانتقال من فلاح الى قائم على الحيوانات بين عشية و ضحاها و كان راسمالها ضعيفا.. انظر اندري نوشي ، مرجع سابق ، ص 346

[2]- TABLEAU de la SITUATION DES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAIS DANS L'ALGÉRIE. 1843-1844.pp 32-36.

حرفيين أو مزارعين في أملاك البايليك، وعندما قامت السلطة الفرنسية بمصادرة الأراضي والمؤسسات الدينية وأوقافها أصبحوا فارغي الشغل فانخرطوا كرها في هذه المليشيات، ولقد تضاعف أعدادهم وأصبحت لهم مكانة عند السلطة العسكرية ومنها كانت تنتقي منهم الأفراد لتكوين المكاتب العربية[1]. يقول اندري نوشي :"فالصناعة التقليدية التي كانت مخصصة لتسديد حاجة الطبقات الغنية في المدن كسدت سوقها بالاضافة الى ان التجارة ساهمت في نقصان عدد المشتغلين بالصناعات بحكم تدهورها المتزايدففي اطار امتيازات المعامل التي كانت حسب المحتلين الفرنسيين الاوائل ملك الاندلسيين هنالك نسبة 3 او 5 عملة في المعمل الواحد جلهم من الرقيق السوداني يتقاضون اجرا زهيدا و هم حسب "روزيت " يقومون بجميع ما عرف باوربا من الصناعات ".[2]

لقد فقدت المدن هيئاتها ورونقها وتنظيمها الاجتماعي، وتفرقت شيعا وانكمش اقتصادها وتغير شكلها وتغير وجهها لتحل محلها أشكال هندسية وبنايات ومؤسسات ذات طابع معماري متباين عن الذي ألفه الناس، وانتشرت مظاهر اجتماعية،و تبعا للقرار الصادر في 1845 القاضي بتسديد الضرائب نقدا ، وجد الفلاحون انفسهم مضطرين لبيع قسم هام من مصالحهم في فترات صعبة و علاوة على ذلك اللجوء لقروض تؤدي للافلاس ...[3] بالاضافة الى الاعمال العسكرية والمدنية التي ألفها المجتمع فشقت الطرق على حساب المحلات والدكاكين وحولت المؤسسات الدينية والتعليمية لتحل محلها ساحات وطرقات واسعة تتماشى مع العربات والآليات العسكرية، هذا في مجتمع المدينة، فما هو حال الأرياف في وجه هذه المتغيرات الاجتماعية ؟

---

[1]- راضية بن حبرو، المكاتب العربية ودورها في انجاح السياسة الفرنسية بالجزائر (1844-1900)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012-2013، ص 56.

[2] – اندري نوشي و اخرون ،تاريخ الجزائر في الماضي و الحاضر ،مرجع سابق ، ص 197.

[3] – جيلالي صاري ، الكارثة الديمغرافية ، مرجع سابق ، ص 267.

المبحث الثاني:تراجع الحياة الاجتماعية في الريف وانقسام بنية القبيلة.

لم يكن حال الريف في حالة يحسد عليها من الناحية الاجتماعية، فقوانين نزع الملكية والمصادرة الأراضي التي طالت أراضي البايليك وأراضي الأوقاف ومؤسساتها، لقد كانت نتائج وخيمة على الجانب الاجتماعي و الاقتصادي اندلعت سلسلة من ردود افعال ،يعد تشريع مرسوم نوفمبر 1849 صارالربا قاعدة قانونية بالجزائر لم تعد تباشر متابعات و لم يكن العرابون يتعرضون للمضايقة نتيجة للفقر الذي انتشر في ظل القوانين الجديدة صارت القروض عينية كانت او نقدية امرا محتوما و تعممت في كل مكان[1] اجتذب الموارد الحيوية للفلاحين تترجم بسرعة باخفاء عدد كبير من المطامير و الاحتياجات الموثوقة خلال سنوات الجفاف،[(2)] والتي أعقبتها بعد ذلك قانون سيناتوس كونسلت الذي جاء لتفكيك القبائل قبل أن يفكك الأرض واوجد قبائل وزعامات فرعية عن تلك التي كانت قائمة في الفترة العثمانية، يقول لويس رين :"في السادس من فيفري 1858 ألزمنا الباشا أغا على دفع حصيلة الغرامات التي كان يفرضها رؤساء الاهالي تحت إمرته و كان أل مقراني حتى ذلك الحين يقبضونها لحسابهم بمقتضى امتياز خاص بهم ".[(3)] لأن نظرة فرنسا دائما كانت تفكك الكثير خوفا من اتحادهم وتحالفهم ضد سياستها التي كانت غير مرغوب فيها عند الجزائريين، ان اقليم قسنطينة كان فيه اكبر عدد من القبائل حيث جدد لويس رين 224 قبيلة، بينما اقليم وهران كان يشمل 157 قبيلة واقليم التيطري يظم 62 قبيلة ودار السلطان كان يظم 73 قبيلة.[(4)] لقد استقطب الشرق الجزائري اكبر عدد من القبائل، فهل حافضت السلطة الاستعمارية على هذا العدد أو هناك تغيرات جذرية عددية واقتصادية واجتماعية تغيرتفي الشرق الجزائري جراء السياسة الاستيطانية الاستعمارية وكانت على حساب المجتمع الجزائري .

إن ملكية الأرض لهذه القبائل كانت تختلف من منطقة لأخرى، فهناك 126 قبيلة من قبائل المخزن كانت تملك 3.400.000 هكتار أما قبائل الرعية التي يبلغ عدد ها 104 فكانت تملك 4.415.000هكتار والقبائل المتحالفة وكان عددها 86 قبيلة يملكون 7.540.000هكتار. هذا التقسيم لملكية الأراضي في الفترة العثمانية، إذ أن السلطة العثمانية لم تكن تملك من هذه الأراضي إلا أملاك القبائل

[(1)] – جيلالي صاري مرجع سابق ،ص 275.

[(2)] – نفس مرجع ، ص 269.

[(3)]– لويس رين، تاريخ انتفاضة 1871 في الجزائر، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2013، ص 63.

[(4)]– لويس رين ، مصدر سابق ، ص 216.

المخزنية والقبائل الرعية وهو ما يساوي 7.825.000 هكتار، هذا سنة 1830 أما عند الاحتلال الفرنسي وبعده بفترة أصبحت السلطة الفرنسية تملك 48.000.000 هكتار[1]، أي أن السلطة الفرنسية جردت القبائل ومعظم الخواص من أملاكهم، بالإضافة إلى الأملاك الوقفية التي كانت تابعة للمؤسسات الدينية والتعليمية وهذا سوف يغير من الحياة الاجتماعية في الريف القسنطيني، وعليه سوف ينعكس ذلك على الحياة الاجتماعية للسكان، ولم يبقى للقبائل سلطتها إلا تحت السلطة الفرنسية والضباط الفرنسيين.

تهميش فئة الأجواد واستبعادهم من مناصبهم الموروثة في الشرق الجزائري :

لقد اطلع الفرنسيون على أسرار الجزائريين الاجتماعية والنفسية وخاصة أولائك الذين كانت لهم مكانة اجتماعية وسلطوية على القبائل في الشرق الجزائري، السؤال المطروح هو : كيف تعامل القادة الفرنسيون مع رؤساء القبائل، وشيوخ الطرق الصوفية وشيوخ الزوايا ؟لقد عرفت فرنسا سلوك ونوايا هذه الفئة الاجتماعية التي كان لها دور في الفترة العثمانية وحتى في المرحلة الأولى من الاحتلال الفرنسي للجزائر [2].

استطاع الماريشال بيجو أن يكسب هذه القيادات والزعامات عن طريق الترضيات التي تتماشى وطموحاتها وأذواقها وعاداتها وتقاليدها، واستعمل عدة وسائل لترضيتها إلى حين تحقق فرنسا قوتها بين الجزائريين وتسحب من تحتهم بساط السلطة التي كانوا يتمتعون به، وقد ينسب إلى بوجو قوله، إن النبلاء العرب لهم اعتزاز كبير وغرور، فإذا أبعدناهم عن الوظيفة فإنهم سيجعلون ذلك شرفا لهم أمام المتعصبين للدين والوطنية، لذلك كان من الأفضل ترك هؤلاء النبلاء يعيشون اعتزازهم ومكانتهم وجعلهم يخدمون المخططات الفرنسية عن طريق منحهم وظائف إدارية [3].

فالأجواد هم الذين كانوا أعيان قومهم وشيوخ حواضرهم وأئمة زواياهم وتوارثوا هذه المناصب وأصبحت حكرا في سلالاتهم وأعراقهم وأطلق عليهم القوم الذين ينتسبون إليه"بناس البارود" و"أهل السيف"، و هؤلاء كانوا في الفترة العثمانية لا يخضعون لأي رقابة مباشرة مادام يدفعون الضرائب للسلطة التي تبادلهم المصالح والامتيازات، وحذا حذوهم الفرنسيون في المرحلة الأولى، فهم يؤمنون الطرق الرئيسية بين الجزائر وقسنطينة وبين قسنطينة وسطيف وبين سطيف وسكيكدة وبين قسنطينة وبسكرة وبوسعادة والمسيلة، وهو نفس الدور الذي

---

[1]- لويس رين تاريخ انتفاضة 1871في الجزائر ، مصدر سابق ، ص 63.

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 114.

[3]- نفس المرجع السابق، ص115-116.

كانت تلعبه قبائل المخزن في الفترة العثمانية، وكان حري بالفرنسيين إن يتعاملوا مع هؤلاء لان حاجتهم في ذلك ومصالحهم اقتضت أن يتعاملوا بنوع من الاعتراف الضمني بسلطتهم [1].يقول لويس رين :"لم يكن ال بن قانا من شيوخ العرب ،بل اضحى مجرد قايد ، و مثله كان شيخ فرجيوة بوعكاز بن عاشور ،صديق الم قراني شخصا مشبوها، ...كما كسرنا شوكة بن عزالدين ،اسياد زواغة ،و صرنا ال بن مراد الغرفي موظفين و اصبح خالد بن علي الوريث الشرعي لمنطقة نفوذ الحنانشة مجرد قائد لفرقة القوم في بسكرة .[2]

لكن هذا الأمر لم يستمر طويلا، فبعد القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر واستسلام الحاج احمد باي، اطمأنت فرنسا بقوتها أنها هي الغالبة وأن انهيار تلك القيادات الشكلية حان أوان تفتيتها وإزاحتها من مسؤولياتها، ومن وظائفها التي كانت تتمتع بها والتي هيأت لفرنسا الطريق لاحتلال الجزائر وليس الشرق الجزائري فقط[3].

إن ظهور الجمهورية الثانية في فرنسا كان له تأثير على الشرق الجزائري حيث تزامن مع تململ المقاومة الوطنية المسلحة، وخففت من وطأة الحياة العسكرية المشتد بين الأمير عبد القادر وتقلص قادته من الشرق الجزائري في المناطق الجنوبية، وأدى ذلك إلى الموالاة عدة قادة من القبائل للسلطة الفرنسية، وسعت فرنسا إلى تنظيمات جديدة تقلص بها الامتيازات التي كانت تتمتع بها فئة الأجواد، ومنها تجريدهم من عمل السخرة التي كان يستعملها هؤلاء في موسم الحرث والحصاد والدرس لغلاتهم، وتجريدهم من حقوق السوق حيث عينت موظفين يقومون بها تحت حماية ومراقبة ضابط عسكري والتي كان يجمعها القياد فأصبحت خاضعة لخزينة الدولة، بالإضافة إلى إدخال عناصر أقل مكانة اجتماعية في إدارتها لتحقيق نوع من الانسجام بين فئات المجتمع وفي نفس الأمر لترفع من شأن هؤلاء الموظفين وتجعل هؤلاء الاجواد في مرتبة أقل شأنا.

وأهم خطوة قامت بها لنزع المكانة الارستقراطية[4]من هذه الفئة هو صدور قانون سيناتوس كونسلت سنة 1863م الذي بموجبه تفتيت القبيلة والكنفدراليات القبلية الى وحدات اقل عدد وظهور فئات جديدة من القيادات تعينها السلطة العسكرية، وظهور الملكية الفردية التي تعمل على تفتيت ملكية الشيوع وبها تظهر

[1]- نفس المرجع، ص 117.

[2] – لويس رين ، مصدر سابق ، ص 71.

[3]- المرجع نفسه، 121.

[4]- أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 119. نقلا عن أغسطين بيرك، "خلاصة تاريخ الإقطاعية " مجلة البحر الأبيض المتوسط، 1949، ص25.

قيادات أقل شأن من تلك التي كان يمثلها الاجواد وبهذا يمكن أن تصبح القوة التي كانت تهابها وتتخوف منها فرنسا قد أذيبت بطريقة إستدراجية عبر فترة من الزمن وهكذا حققت فرنسا سيادتها على الشرق الجزائري.

وما سياسة فرق تسد إلا عنوان للسياسة الفرنسية لفئة الاجواد بظهور فئة جديدة اقل استئثار من الفئة الأولى، لكنها لا تدوم طويلا وذلك بظهور النظام المدني في مطلع السبعينات الذي شهد انقلاب كبير على المستوى المحلي (الجزائري) والفرنسي بانهزام فرنسا أمام قوة ألمانيا سنة 1871م، حيث فقدت فرنسا مقاطعتي الألزاس واللورين، وما زاد في سوء الأحوال الاجتماعية سوء مجاعة 1867 وعام 1868م وهي المجاعة التي تركت المجتمع في الشرق الجزائري في مستوى لا يحسد عليه من انتشار الجوع والمرض وتردي الأوضاع العامة، لأن من أسبابها استحواذ السلطة الفرنسية على الممتلكات الفلاحية وتركتهم يلهثون وراء لقمة العيش بعدما كانوا ملاك لهذه الأرض بطريقة او بأخرى أصبحت الملكية في معظمها تحت السلطة الفرنسية.

يجري محمد الصالح العنتري مقارنة بين الفترة العثمانية والفترة الفرنسية فيما يخص ارتفاع الأسعار، ومدى القوة الشرائية للنقودفذكر أن الإنسان الذي لم يدرك العصر التركي، ولم يشاهد نشاطه الاقتصادي وما يتصل به من أمور المعاش والكسوة والكسب ورخاء الأسعار، وسمع ما روى عنها في ذلك، ويتسرب إليه الشك ويسارع إلى الطلب مع إن ذلك حقيقة واقعة يشهد لها بالصحة رواتها الكثيرون[1].

وقد استشهد على ذلك براتب الرجل العسكري في تلك الفترة، وقارنه بما كان عليه الأمر في الفترة الفرنسية فقال : إن الرجل العسكري في الفترة التركية كان له راتب سنوي يأخذه من باشا الجزائر، وقدره مائة ريال جزائري وكان يكفيه لشراء ما يلزمه من قمح وسمن وخليع وزيت وكسوة وكراء مسكن وغير ذلك، وربما ادخر من ذلك شيئا ان كان يحسن الاقتصاد. وكان الرجل الموظف في الفترة التركية يقضي حاجات كثيرة بعدد قليل من النقود كمائة ريال مثلا. أما في الفترة الفرنسية فقد ارتفعت الأسعار كثيرا، وصارت القوة الشرائية لمائة ريال تركية لا تعادلها مائة فرنك فرنسية وإنما يعادلها ألف فرنك، وفي هذا دليل على ارتفاع الأسعار وغلائها في زماننا هذا يعني سنة 1870 وبصورة مفرطة في سائر الأشياء. [2]

ويذكر محمد صالح العنتري أيضا أن الناس المتضررين من أزمة القحط والمجاعة وخصوصا رجال البادية، كانوا يغادرون منازلهم وقراهم ويزحفون إلى المدينة "قسنطينة" في حالة تعسة يستنجدون برجال المخزن وببعض الأعيان الميسورين، وقد وجدوا مساعدة من الأعيان وبعض إسعاف من رجال المخزن، وكان باي عبد الله

---

(1)- محمد الصالح العنتري، مجاعات قسنطينة،مصدر سابق ، ص 13.

(2)- نفس المصدر السابق، ص14.

يكاتب رجال الأعراش، ويحثهم على حمل الحبوب إلى المدينة وإشراف الحكومة على عملية التوزيع الحبوب على المحتاجين..يقول العنتري : " و منذ ان استولت الدولة الفرنسوية على وطن قسنطينة تضاعفت الحراثة فيه و نمت بزيادة كثيرة على زمان المتقدم خصوصا زمان ولاية الجنرال قابلوه' تولى سنة 1838م) .[1]

[1]- محمد الصالح العنتري ، مجاعات قسنطينة ، مصدر سابق ،ص 68.

المبحث الثالث:الأقلية الأوربية وأثرها على الحياة الاجتماعية في الشرق الجزائري.

إن عملية الإحصاء التي تمت في الجزائر و التي هي عملية نوعية [1] لم يشهدها الجزائريون قبل ذلك والتي تمت نهاية سنة 1856 انتهت الى إحصاء 167135 فرد أوربي يسكن الجزائر ومقيم فيها، منهم 100407فرنسي الأصل و66728 فرد من جنسيات أوربية مختلفة نبرز ذلك في الجدول التالي.

جدول يبين التركيبة البشرية للسكان الأوربيون في الجزائر سنة 1856م[2]

فئات السن	أكثر من 15 سنة		اقل من 15 سنة		المجموع العام
الجنس	رحال	نساء	أولاد	إناث	عدد الجنسين
العدد	71824	53869	21140	20303	167135

ضمن عدد الأوربيين الإجمالي _الذي _بلغ 167135_فردسنة 1856سكان المدن يمثل 99534 فرد أما سكان الأرياف فعددهم قدر ب59222 فرد والتجمعات لسكانية تمثل 8379 فرد أما عدد الذين ولدوا في الجزائر فقد بلغ عددهم الى 31 ديسمبر 1856 حوالي 33563 وهذا العدد يمثل خمس فئة الأوربيين في الجزائر.

ومن الجنسيات الأوربية التي أصبحت فئة مميزة بثقافتها وعاداتها وتقاليدها وامتيازاتها وخصوصيات معيشتها ونوعية نشاطها فهي تمثل 66723 فرد من الجنسيات الأوربية وهي تتوزع حسب الجدول التالي:

جدول يبين أهم الجنسيات لفئة الأوربيين في الجزائر في 31 ديسمبر 1856م[3]

_الجنسية	_ العدد	المجموع العام
_الإسبان	41441	
_الايطاليون	9117	
_المالطيون	6818	

(1) – اول عملية احصاء في الجزائر بشكل رسمي كان سنة 1856 و مست المناطق التي شهدتها عملية الاحتلال ،و كان الهدف منها التعرف على اهم المراكز السكانية و الثروة الحيوانية و المساحات الزراعية المستغلة و غير مستغلة و منها استطاعت السلطة الفرنسية ان تقبض يدها على عملية جباية الضرائب.

(2) -TABLEAU de la SITUATION DES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAIS DANS L'ALGÉRIE. 1854-1855.p201

(3)-TABLEAU.OP CT. p229.

_السويسريون	5565	64981
_ جنسيات مختلفة آخرى	2040	

لم تكن هذه الفئات الاجتماعية متناسقة فيما بينها إلا ان العامل المشترك الذي يجمعها هو المغامرة والإستيطان والدين المسيحي ومحاولة تجسيد السياسة الاستعمارية في الجزائر والربح والاستغلال، أما الأشياء الأخرى فهي غير مكترثة بها، وهذا ما اطمأنت إليه فرنسا في سياستها، ان المستوطنون هم الآلية التي تتمكن من البقاء في الجزائر، ومن هنا راحت تبني فكرة الجزائر الفرنسية التي تدمج الفئات المهاجرة من أوربا لتجعلهم الفئة المدافعة عليها والمكون لكيانها في الجزائر،لكن سياسة القمع التي طبقها أمثال كلوزيل ودو روفيقو وبوجو واللقيط يوسف ونيقرييه وغيرهم كبتت الآراء وأجبرت الناس على السكوت على مضض او اللجوء الى الثورات او الهجرة من البلاد وقد انتهى المحتجون الأوائل الى القتل والنفي والسجنحمدان بن عثمان خوجة وبوضربة وابن العنابي ومصطفى الكبابطي وحمودة الفقون وابراهيم باشا"[1].

إن التطور العددي للسكان ظهر بعد سنة 1848 لان الكثير من هجروا فرنسا بعد اعلان الجمهورية برغم من أن الثورة الفرنسية حققت هدفها بالقضاء على النظام الملكي واعلان الجمهورية، فذلك منحهم القوة الثقة الى الهجرة الجزائر التي كانت وسائل العلام تبينها وكأنها جنة للاستثمار والرخاء والاستقرار وبعد استسلام الأمير عبد القادر واستسلام الحاج احمد باي وكأن المقاومة انتهت في نظرهم اما المستوطنون المنحدرون من اصول فرنسية فقد كانوا في البداية اقلية ولكن تعدادهم ارتفع بشل كبير خلال الفترة (1841-1846) و هي فترة الازدهار الرسمي على يد الجنرال بيجو ، و لكن نسبة النمو بدأت في تراجع بعد ذلك (8 % في السنة 1846-1856 و 6 % بين 1856و 1872 ،و مع ذلك أصبح المستوطنون من أصول فرنسية أكثر ابتداء من عام 1851م.[2]والجدول التالي يبين لنا التطور العددي للأوربيين الوافدين للجزائر لبناء المشروع الإستطاني الفرنسي.

جدول يبين تطور السكان الأوربيين في الجزائر من 1831 إلى 1856[3]

31ديسمبر 1831	328		31ديسمبر 1844	75420

[1]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 474.

[2] – صالح فركوس ، مرجع سابق ،ص 72.

[3-] TABLEAU de la SITUATION DES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAIS DANS L'ALGÉRIE. 1854-1855.p216.

31ديسمبر 1832	4856		31ديسمبر 1845	95321
31ديسمبر 1833	7812		31ديسمبر 1846	109400
31ديسمبر 1834	9750		31ديسمبر 1847	103863
31ديسمبر 1835	11221		31 ديسمبر 1848	115101
31ديسمبر 1836	14561		31ديسمبر 1849	125963
31ديسمبر 1837	16770		31ديسمبر 1850	131283
31ديسمبر 1838	20078		31ديسمبر 1851	132708
31ديسمبر 1839	25000		31ديسمبر 1852	134387
31ديسمبر 1840	27865		31ديسمبر 1853	134075
31ديسمبر 1841	37374		31ديسمبر 1854	143387
31ديسمبر 1842	44531		31ديسمبر 1855	155607
31ديسمبر 1843	59186		31ديسمبر 1856	167135

لقد شهدت السنوات الاخيرة قفزة نوعية في تطور عدد السكان ونعلل ذلك في الستقرار النوعي الذي شهدته الجزائر بعد الاستقرار في فرنسا بعد اعلان الجمهورية سنة 1848،[1] وبعد الاحتلال الفرنسي لعاصمة الشرق الجزائر وانحصار المقاومة في الناحية الجنوبية في الصحراء في منطقة الزاب والاوراس، وهذه الارقام لا تعبر على عدد الجيش الفرنسي في الجزائر، ولقد سعت السلطة الفرنسية الى بعث عدة أنشطة اجتماعية لتشجيع عمليات الاستيطان، وتوفير ما يمكنهم من الستقرار وممارس أنشطتهم، ومن اهم هذه المؤسسات نجد المؤسسات التربوية والتعليمية بكل أنواعها، وهذا لكي يتسنى لها من تحقيق مجتمع فرنسي يمثل سياستها ويحمي وجودها في الجزائر. إلا ان هذه الهجرة كانت تزداد والمجتمع الجزائري يزداد فاقة وتشتت وعزلة لان مقوماته التي يرتكز عليها عملت فرنسا على القضاء عليها وتتمثل في مقوماته والمتمثلة في المؤسسات الدينية والتعليمية وملكية الأرض.

(1)– تنازل لويس فيليب عن الحكم في 1848 وغادر الى انجلترا و توفي في المنفعام 1850و كانت بين عامي 1848 حتى 1851 و تم تأسيس الجمعية التأسيسية و أصبحألفونسوا ماري لويس و لا مارتين رئيسا للحكومة ثم انتخاب لويس نابلليون 10 ديسمبر 1848 و اصبح آخر روؤساء الجمهورية الثانية عندما اعلن نفسه امبراطورا على فرنسا عام 1851.

إن عملية الإحصاء التي تمت في الجزائر وتعتبر عملية نوعية لم يشهدها الجزائريون قبل ذلك والتي تمت نهاية سنة 1856 انتهت الى إحصاء 167135 فرد أوربي يسكن الجزائر ومقيم فيها، منهم 100407 فرنسي الأصل و66728 فرد من جنسيات أوربية مختلفة نبرز ذلك في الجدول التالي.

جدول يبين التركيبة البشرية للسكان الأوربيون في الجزائر سنة 1856م[1]

الجنس	أكثر من 15 سنة		اقل من 15 سنة		المجموع العام
	رجال	نساء	أولاد	إناث	
العدد	71824	53869	21140	20303	167135

ضمن عدد الأوربيين الإجمالي الذي بلغ 167135فردسنة 1856،سكان المدن منهم 99534 فردا، أما سكان الأرياف فعددهم بلغ 59222فردا،بينما التجمعات لسكانية تمثل 8379فردا، أما عدد الذين ولدوا في الجزائر فقد بلغ عددهم الى 31 ديسمبر 1856 حوالي 33563 وهذا العدد يمثل خمس فئة الأوربيين في الجزائر.

المدرسة الفرنسية لا تتجاوب مع مقومات المجتمع:

لم تكن أسس المجتمع دينية فحسب بل هي معطيات تعليمية وتنظيمية وتشريعية وعلاقات اجتماعية موضوعية[2]، وكانت الحياة الثقافية الإسلامية هي الرابط بين هذا المجتمع، تجمع تحت لوائها 99% من السكان لان الأقليات اليهودية والمسيحية كانت تمثل نسبة قليلة من مجموع سكان البايليك الريفي، وجلهم استقروا في الحواضر الكبرى للبايليك.

يرى روزيت(Rosette) [3] في كتابه رحلة في البلاد الجزائرية سنة 1833م أن هذا الشعب له من التربية ما قد يفوق الشعب الفرنسي، فكانت أغلبية الناس تعرف القراءة والكتابة والحساب وهو كذلك رأي "فلسين استرهازي" عندما يذكر أن نسبة غير متعلمين كانت اقل مما كانت عليه في فرنسا التي كانت تتجاوز نسبة 40% والشاهد على ذلك توقيع الناس إمضاءاتهم في دفاتر الحالة المدنية باللغة العربية في السنوات الأولى

---

[1] - TABLEAU de la SITUATION DES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAIS DANS L'ALGÉRIE. 1854-1855.p316.

[2]- أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص206.

[3]- كتب عن التعليم في الجزائر في الفترة الاولى للاحتلال الفرنسي للجزائر وخاصة في مدينة ندرومة التابعة لولاية تلمسان اليوم سنة 1833.

للاحتلال الفرنسي، ففي المدن كان الأطفال يتعلمون في المدارس والمساجد والكتاب [1]، حيث كانوا يتلقون علوم القرآن واللغة العربية وكانوا يتخرجون من تلك المدارس ثم يتولون تعليمهم بأنفسهم، وكانت الميزانية هذه المؤسسات هي من عوائد الحبوس والوقف التي تشرف عليها الفرق الدينية.

وكانت المدن الكبرى مراكز دينية وثقافية وبالخصوص قسنطينة[2]، ومن أهم المنشات الدينية في البايليك نذكر مدينة قسنطينة التي ذكرها الرحالة الورتلاني في القرن الثاني عشر الهجري الثامن عشر الميلادي أنها تظم خمسة مساجد جمعة متقنة البناء[3]، وبلغ عدد الزوايا في مدينة قسنطينة لوحدها ستة عشر زاوية وبلغت زوايا بجاية وزواوة خمسون زاوية [4]، وبلغ عدد المدارس في مدينة قسنطينة حوالي تسعون مدرسة عند الاحتلال الفرنسي لها[5].

وكانت عمليات الإشراف والتعاون والإدارة التشريعية تتلقى المدد المالي من عوائد الحبوس وهناك العديد من الزوايا التي أخذت عن عاتقها مهمة جمع الزكاة وإعانة المساكين وإعانة المرضى والعجزة، وكان الحبوس عمدة في إنقاذ من كانوا لا يجدون قوتهم وبدونها يهلكون، وكان العديد من شيوخ الزوايا يداوون المرضى بالطرق التقليدية البدائية باسم البركة.مثل الأدعية والأحجبة وبصاق الأولياء وتمائم والسحرة والمشعوذين[6]، كان المظهر الإسلامي للمجتمع بارز الوجود في خاصية المساواة والتسامح وهو ما يعود إلى المفهوم الديني للتنظيم الاجتماعي.

سعت فرنسا الى إقامة نظام تربوي جديد من حيث الوسائل والأساليب، وذلك لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية واقتصادية، وتكون بديلة عن تلك التي وجدتها في الجزائر فالمدرسة في نظرها تكوين أفرادمن

---

[1]- اندري برنيان وآخرون، مرجع سابق، ص210.

[2]- المرجع نفسه، ص213.

[3]- أشهر هذه المساجد الجامع الكبير فقد بناه الباي احسن بو حنك كانت منارته تبلغ خمسة وعشرون مترا وعند بابه لوحة منقوشة وجامع السوق الغزل فقد بناه الباي حسين ب وكمية وهو جامع للمذهب الحنفي جميل الشكل والهندسة وجامع سيدي الكتاني فقد بناه صالح باي وبنى جامع آخر في عنابة وجامع القصبة وجامع سيدي علي بن خلوف.

[4]- Feraud,(ch). « Tournée dans la Province de Constantine ». R.A; Année; 1868. Volume12, p47.

[5]- وقد ذكر فايسات أن مساجد قسنطينة قد بلغت حوالي مائة مسجد وزاوية، أما "إمريت" فقد اخبر أن عدد مساجد قسنطينة قد بلغ 35 مسجدا. وجاء في تقرير الذي أعده روس والفرنسي غداة الاحتلال الفرنسي لقسنطينة سنة 1837 أنه كان بها حوالي مائة مسجد.

[6]- سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، ج1، بيروت، ص167.

الجزائريين تحتاج إليهم السلطة الفرنسية، في شؤونها العامة لذلك امتازت بخصوصيات عن التعليم و التكوين الخاص بفئة أبناء المستوطنين الأوربيين، فالمدرسة الخاصة بأبناء المستوطنون نسخة مطابقة للنموذج الأصلي في فرنسا [1]. وعلى ذكر عبارة " أهلي" Indigene " لابأس أنن بين بعضا من المعاني والدلالات، التي تحملها هذه الكلمة و انعكاساتها السلبية على شخصية الجزائريين. فعبارة أهلي ،تعني أنهم ستعمر، فخلال 1830،انطبقت التسمية على المجتمع المحتل، حين دعا البرلمانييون الفرنسيين إلى استعمار الجزائر. يطلق على بقية الجزائريين اسم خاضعين أو أوفياء، وأهالي متمردين أوعصيان أهلي أيضا [2].

فالمستعمر الفرنسي هو من أطلق تسمية الأهالي على الجزائريين، فليس هناك إذن من يؤكد بأن هذه التسمية كانت لصيقة بالجزائريين من قبل (أي قبل الحقبة الاستعمارية) إن الأهلي البدائي هو" همجي"، لكنه ضروري للاستعمار على اعتبار أنه يمثل اليد العاملة فلقد شدد مارسيي. (Mercier.E) على أنه كان يوجد بالجزائر صنفين من المواطنين: مواطنين فرنسيين و أفراد فرنسيين، فأما المواطنين الفرنسيين أو المستوطنين فهم يتمتعون بكل الحقوق، و أما الأفراد الفرنسيين أو المستعمَرين؛ فعليهم أن يتوافقوا مع كل الواجبات، لأن قانون الأهالي سلبهم – بلا قيد و لا شرط –كلما ينتفعون به ، ولكن سلبهم أيضا حقوقهم وحريتهم[3].

إن كلمة أهلي، تحمل قيمة سلبية نادرا مايتمتناولها في القواميس، فأهليه و بكل بساطة الشخص الذي ينتمي إلى مجموعة من السكان كانت تقيم في بلد قبل أن يتم احتلاله .يتعلق الأمر في هذا السياق ب :"العربي"، "القبائلي" وغيره و يتضمن كل الأنماط الرتيبة المرتبطة بهذه الجماعات العرقية، فكلمة أهلي أصبحت تحمل صورة سلبية من خلال ما تم إسناده لمختلف الأعراق التي ظهرت في الجزائر من سمات سلبية و التي يبدو و كأنه اصيغت من الكتابات الاستعمارية. [4]

---

[1]- وزارة التربية الوطنية ، مديرية التكوين، تكوين المعلمين، الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد ،الجزائر،2006 ، ص . 6

[2]-Gallissot. R, « Les effets paradoxaux de la catégorie d’origineindigène », in

[3]-kouadria.A, « Le rapport à l’autre et représentations sociales dans l’idéologie coloniale:cas de l’Algérie », in évolution historique de l’image de l’algérien dans le discours colonial, 4éme colloqueinternational sur l’histoire de la révolution algérienne, université 20 aout 1955 Skikda, 25 et 26 octobre 2009, P.P101.105.

[4] -Guidoum. L, Construction de stéréotypes liés à l’indigène dans lesécrits coloniaux Constantine et sa région, in évolution historique del’image de l’algérien dans le discours colonial, 4éme colloqueinternational sur l’histoire de

التشريعات الفرنسية الخاصة بالمؤسسات التعليمية في الجزائر وانعكاساتها على المجتمع الجزائري:

يعتبر قرار 03 اكتور 1848قرارا نهائيا وشاملا وعليه عينت الإدارة"ديفوكس" مسؤولا على إحصاء المساجد ونحوها وهكذا صارت العربية غريبة في ديارها[1].

أما قرار سبتمبر 1830؛ فقدأصدِر في عهد كلوزيل والذي ينص على مصادرة الاملاك الدينية مهما كان نوعها (عامة وخاصة) ووضعها في مصلحة املاك الدولة الفرنسية ومما جاء في نص القرار مايلي «كل المنازل والمتاجر والدكاكين والبساتين والأراضي والمحلات واية مؤسسة مهما كانت لها ريع مهما كان عنوانه موجهة الى مكة والمدينة او مسجد او اية جهات محددة ستكون مستقبلا تحت ادارة الدومين وهي التي تؤجرها»[2]، وهذا يعتبر أول إجراء ضرب اهم مقوم من مقومات الشخصية الجزائرية تقطع منه أهم مصدر لتمويل ونشاط في مجال التعليم والمحافظة على المؤسسات الدينية التي كانت هي المؤسسات التي يتم التعلم فيها.

- مرسوم 1838: اصدرة الحاكم العام يلزم جميع الموظفين الفرنسيين تعلم اللغة العربية المستعملة الدارجة وهذا ليتسنى لهم فهم عقلية الجزائريين والتحقيق معهم بشكل جيد وكذلك لغرض ايجاد اداريين وعسكريين يستعملونهم في تحقيق اهدافهم الاستيطانية وقد استعان هؤلاء بالمكاتب العربية التي أنشئت منذ 1844 بالإضافة الى المليشيات التي جندت في الجيش الفرنسي من الزواف والصبايحية وحتى البعض من المثقفين التي استعانت بهم فرنسا في تسيير شؤونها في الشرق الجزائري[3].

- قرار 23 مارس 1843 : اصدره وزير الحربية الدوق دالماسي من ثمانية مواد جاء في مادته الاولى منه ما يلي :"ان كل الوصلات والمصاريف الناتجة عن المؤسسات الدينية والاوقاف مهما كان نوعها قد اصبحت ملحقة بالميزانية الاستعمارية الكولونيالية"[4].

---

la révolution algérienne, université 20 aout 1955 Skikda, 25 et 26 octobre 2009, P.63.

(1)-IBIDEM, p43.

(2)- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، لبنان،2007، ج 5، ص 161.

(3)- MONITEUR ALGERIEN, n°404 DE26 octobre. 1940.

(4)- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، دار الغرب الإسلامي بيروت، 2007، ص 167.

- قرار 1847: أمر ملكي يقضي بإيجاد تعلم جميع الموظفين اللغة العربية ويرجع الى تراجع عدد المتمدرسين في اللغة العربية [1].

- قرار 01 اكتوبر 1844: ينص اخضاع الاوقاف للمعاملات المتعلقة الاملاك العقارية لتسهيل عملية الاستحواذ على أراضي الجزائريين وتحويلها الى ملكية أوربية[2].

- المرسوم المؤرخ في 14 جويلية 1850 : القاضي بإنشاء 40 مدرسة[3] المرسوم المؤرخ في 30 ستمبر 1850 القاضي إنشاء المدارس الحكومية الثلاثة في كل من الجزائر وقسنطينة وتلمسان وبها حاول الاستعمار ان يجمد اللغة العربية ويقضي على المقومات الأساسية للمجتمع الجزائري ويقضي على أسس الوحدة والتضامن بين أفراد المجتمع الجزائري[4].

- قرار صادر 16اوت 1848 : ينص هذا القرار في المادة الاولى:المدرسة الفرنسية واليهودية تحت إمرة وزارة التعليم دون سواها، في حين ألحقت المدرسة الإسلامية بوزارة الحرب[5]. ومن هنا يظهر اهتمام فرنسا بالمستوطنين وفتح المدارس للتعليم في حين ينبغي مصادرة كل ما هو عربي وإسلامي وإحصاؤه وتوقيف المعلمين.

- قرار 20 جانفي 1849 : يقضي تعيين لجنة من قبل وزارة التعليم العمومي والعبادات وتعنى باقتراح الوسائل اللازمة لنشر الفرنسية بين الاهالي(الجزائريين)و العربية بين الأوربيين وتتكون اللجنة من الجنرال بودو الشعب رئيسا وفرديناند ارو ممثل للشعب ودوسولسي العضو في المعهد والسيد كوسان دو بيرسوفال الأستاذ بمعهد فرنسا وجرمان مدير الشؤون الجزائرية بوزارة الحرب وآرتو المفتي العام للجامعة وبيرون المدير السابق لمدرسة الطب بالقاهرة ولوسيو قائد الفيلق الأول بوزارة التعليم العمومي وعن بارو بالإجماع مقررا .

هذه القوة من القوانين الاستعمارية لم تكن إلا ذات طابع استعماري فالقانون يوضع لحماية الأفراد وتوحيد حقوقهم وواجباتهم وهي تمثل الرأي العام لأنها تراعي مدى استجابة على من تفرض عليها، فبشهادة الفرنسيين أنفسهم تظهر جليا سياسة التمييز العنصري التي كانت تنتهجها فرنسا للتفريق بين المستوطنين و

[1]- أوجست كور، ملاحظات حول تدريس اللغة العربية في كل من الجزائر وقسنظينة ووهران (1830-1879)ترجمة محمد يحياتن، ص 46.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، عالم المعرفة، ط 2، الجزائر 2009، ص 123.

[3]- سعيد بوخاوش، لاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر،، دار تفتيلت للنشر، الجزائر، 2013،ص 48.

[4]- سعيد بوخاوش، مرجع سابق، ص 49.

[5]- نفس المرجع، ص42.

الجزائريين الذين يتم استغلالهم لخدمة مصالحها، على الرغم من أنهم كانوا ينعتون بعدة صفات سلبية كالهمجية و التي ترمز إلى الوحشية و العنف و غيرها، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن الاستعمار الفكري الفرنسي و الذي يعد أصعب حتى من الاستعمار العسكري.

و من أجل التقليل من العداوة التي يكنه الجزائريون اتجاه الغزو الاستعماري، قام الجنود الفرنسيون بتهديم المؤسسات الموجودة في الجزائر، ذات طابع تربوي أو مدرسي وذلك بصفة جزئية أوكلية، حيث كتب فوفل (Fauvelle) يقول:«اقل ما يتعلم العرب، اقل ما يكونوا متعصبين، ويسهل توجيههم»[1].

فالتعليم الذي كان موجه اللأهالي هو أساسا كان بسيطا، حيث يقتصر على المبادئ الأولية للغة الفرنسية، فالهدف من تعلي هؤلاء – حسب فوفل-ليس التعليم بمعناه الحقيقي و الكامل، بل من أجل التقليل من تعصبهم لدينهم و للغتهم و لثقافتهم. " لقد كانت للمحتلين قناعة بأن المدرسة هي المنفذ الذي عن طريقه يتسللون إلى عقول الجزائريين وقلوبهم. و يتجلى ذلك في العديد من تصريحات وتقارير العسكريين الذين تداولوا على السلطة في بداية الاحتلال و منهم الدوق (دو روفيقو) [2]و هذا أيضا رأي الدوق (دومال) الذي أو لعناية خاصة لهذا الموضوع وجاء في تقريره الشامل الذي رفعه إلى الحكومة الفرنسية، عن وضعية التعليم، ما خلاصته بالنسبة لمستقبل المستعمرة: « إننا في هذه المؤسسة (المدرسة) سنكون فرنسي المستقبل (يقصد الجزائريين)»، من هنا تتضح السياسة الفرنسية الحقيقية و هي محاربة اللغة العربية و إحلال اللغة الفرنسية محلها ، فعبارة "فرنسي المستقبل"[3]" تخفي ورائها دلالات كبيرة ، فالجزائري الأصلي حمل أفكارا فرنسية ،يحرص على المصالح الفرنسية، و قبل كل شيء تسهل السيطرة عليه، لكن في المقابل، لايتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها

[1]-kouadria.A, « Manuels Scolaires et représentation del'algérien », in évolutionhistorique de l'image de l'algérien dans lediscours colonial, 4éme colloque international sur l'histoire de larévolution algérienne, université 20 aout 1955 Skikda, 25 et 26 octobre2009, P.5

[2] – الدوق دو روفيقو:يصرح سنة 1832 قائلا: « أرى أن نشر لغتنا هي الوسيلة الأكثر فعالية لفرض هيمنتنا في هذا البلد»

و قال في مناسبة أخرى:« إن المعجزة الحقيقية التي علينا أن نضعها هي أن نحل اللغة الفرنسية شيئا فشيئا محل العربية، بحيث نتمكن عن طريق هذا الإجراء من نشر لغتنا بين الأهالي، خاصة إذا أقبلت الأجيال الجديدة جماعات على التعلم في مدارسنا».

[3] - أحمد منور ، "معالم السياسة التعليمية الاستعمارية في الستين سنة الأولى من الاحتلال "، من مجلة الشهاب الجديد، المجلد الثالث، العدد الثالث، مؤسسة الشيخ عبد الحميد بن باديس، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2004، ص330 .

الفرنسي.لكن المستعمرين بالرغم من اقتناعهم بأن التعليمه وطريقهم إلى قلوب الجزائريين وعقولهم، إلا انهم لم يكونوا في يوم من الأيام جادين في نشر التعليم على نطاق واسع يسمح للجزائريين بالتخلص حقا من الجهل، و التفتح على الحضارة الأوروبية الحديثة ، لأن ذلك سيكون – لو نفذوه فعلا-من اقضا لمصالحهم . لقد كانت السياسة التعليمية الاستعمارية في جميع مراحلال احتلال محكومة بأهدافم حددة حتى و إن لم تكن دائما معلنة[1].ولم يكن تعليم الاهالي واردا في البرنامج الاستعماري، بل العكس من ذلك، كان هناك برنامج لتهديم كل المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي والتربوي[2].

لقد شرعت فرنسا في تطبيق مبدأ الفرنسة على الأهالي و السكان الجزائريين، فتصدت للغة العربية و عملت على محاربتها باعتبارها منافس اللغة الفرنسية. فكانت الإدارة الفرنسية تمنعهاعن الأهالي من جهة و تقدم اللغة الفرنسية كبديل لها من جهة أخرى حتى تضع الجزائريين في موقف الاختيار، بين الفرنسة أو الجهل و قد فضل العديد منهم أن يبقى أبناؤهم أميين على أن يرسلوهم إلى المدارس الفرنسية. [3]

وكان رد فعل الإدارة الفرنسية هو القضاء على المراكز الثقافية و على اللغة العربية عن طريق غلق المدارس الرسمية و المعاهد و الزوايا،[4]إن العقبة التي كانت تقف وراء تنفيذ السياسة التعليمية الاستعمارية هي وجود المعاهد و الزوايا في المدن و الريف، و لذلك أو لما بدأت به فرنسا هو القضاء على هذه المؤسسات ذات الطابع الديني و التي كان لها الدور الكبير ليس في التعليم فقط، بلفي الحفاظ على الهوية العربية و الإسلامية و الثقافة الوطنية. إن الذي جعل التعليم الخاص بالجزائريين فرنسيا % 100 في المرحلة الابتدائية و فرنسيا 99%في المرحلتين الثانوية و العالية لم يكن يهدف من وراء ذلك إلى تثقي فالجزائريين ورفع مستواهم العلمي والحضاري أبدا، بل كان همه الأكبر هو صهرهم في البوتقة الفرنسية و فرض الفرنسة و الاندماج والتجنيس عليهم .و قد جعل من المدرسة وسيلة مثالية لتجريد الشعب الجزائري من شخصيته العربية

---

(1)- أحمد منور ، مرجع سابق،ص334 .

(2)- kouadria,A « Manuels Scolaires et représentation del'algérien », in évolution historique de l'image de l'algérien dans lediscours colonial, 4éme colloque international sur l'histoire de larévolution algérienne, université 20 aout 1955 Skikda, 25 et 26 octobre2009, P.6.

(3)- شارل روبير اجرون، المجتمع الجزائري، في مخبر الايديولوجية الكولونيالية، ترجمة وتقديم وتعليق، محمد العربي ولد خليفة، تالة، د ت ط.،الجزائر، ص 56.

(4)- وزارة التربية الوطنية، مرجع سابق، ص115 .

الإسلامية، تدريجيا أفضل مما لو استعمل معه القوة و الضغط [1]. حتى و إن كانت هناك شعارات تنادي بما يسمى بالإدماج، فهذا يتنافى مع المعنى الحقيقي الذي تحمله العبارة من حيث حصول الجزائريين على نفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون و هذا الأمر غير موجود أساسا، لافي القوانين ولا في أرض الواقع ، بالسياسة المستعمر الحقيقية تكمن في استغلال الشعب الجزائري و السيطرة عليه.

لقد عرف الفرنسيون أن تعليم لغتهم لأبناء الجزائريين هو السبيل السهل للسيطرة عليهم، لهذا دعا الكثير من عسكريهم ومدنيهم إلى الاهتمام بتعليم الأهالي اللغة الفرنسية، و من أشهر هؤلاء نجد الجنرال "بيجو " الذي كان يرفع شعار: "السيف و المحراث و القلم، وكان الدوق دومال هو أيضا من المطالبين بهذا، حيث يقول: « إن فتح مدرسة في وسط الأهالي يعد أفضل من فيلق عسكري لتهدئة البلاد » ، لهذا قاموا بفتح مدارس لتعليم اللغة الفرنسية بهدف القضاء على ما يسمونه بالتعصب الديني، و غرس الوطنية في أذهان الناشئة[2]، فالهدف من تعليم اللغة الفرنسية هو أن يتشبع أبناء الأهالي بالثقافة الفرنسية، و تصبح هذه الأخيرة كمرجعية أساسية يقتدون بها بدل الثقافة و اللغة العربية.

لقد ظهرت أنواع عديدة من المدارس، لكنها فشلت في أداء المهام التي كانت تطمح إليها و التي تعكس غياب سياسة حقيقية في تعليم الجزائريين، و على هذا الأساس فقد أنشئت السلطات الاستعمارية في الأول ما أطلق عليه اسم المدارس المورسيكية الفرنسية، ثم المدارس العربية الفرنسية، والمدارس البلدية المختلطة و كذلك مدارس المعلمين وغيرها، وكانت دائما تستجيب لحاجات محددة ومحدودة، فقد كان الغرض في النوع الأول هو إدخال اللغة الفرنسية إلى المدارس القرآنية، و كان الغرض في النوع الثاني هو تكوين نخبة من المتعلمين يحتاج إليها الفرنسي و نفي تعاملهم مع الجزائريين، كموظفين في القضاء الإسلامي، و في الترجمة العسكرية و في مجال العدالة، و حتى في التدريس باللغة العربية، و في جميع الأحوال، فقد كان الغرض هو تكوين نخبة تكون واسطة بين الإدارة و بين الأهالي وبناء عليه لم تكن هناك أبدانية- في يوم من الأيام – لتعميم التعليم حتى و لو كان بلغة المعمرين، لأن ذلك سيجعل الجزائريين يتخلصون من شبح الجهل و يدفعهم إلى المطالبة بحقوقهم و ان ذلك لا يكفل للفرنسيين الصبغة الاستعمارية على المجتمع الجزائري من طرف الاستعمار الفرنسي.

---

(1)- عبد القادر خليفي،"السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر"، من مجلة الشهاب الجديد، الثالث، العدد الثالث، مؤسسة الشيخ عبدالحميد بن باديس، شركة دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة ،2004 ، ص316 .

(2)- أحمد منور،مرجع سابق،ص336 .

ولقد وقع جدل كبير بين العسكريين وبين المدنيين عن طبيعة التعليم في الجزائر والأهداف منه على المستوى العام في الجزائر[1]، وعلى ذكر المدارس العربية الفرنسية؛ فقد تم تفويض تسييرها إلى ضباط المكاتب العربية بالجزائر، في حين أن المدارس المخصصة لتعليم أبناء المستوطنين فقد كانت تابعة لوزارة التربية بباريس من هنا تظهر جليا السياسة التي كانت تنتهجها السلطات الاستعمارية في تعليم أطفال الأهالي مقارنة مع أطفال المستوطنين وهي مبنية على مبدأ التمييز بين الطرفين[2].

إن تعليم أبناء الجزائر ذكور او إناثا طول فترة الاحتلال ظل يتأرجح بين القبول والرفض و هذا يعود إلى عاملين أساسيين ويتمثل العامل الأول في عدد مرضى الجزائريين عن التعليم الذي كانت فرنسا توفره لأبنائهم في المدارس الفرنسية القليلة التي أنشأت لتعليمهم لأنه تعليم خال من اللغة العربية والدين الإسلامي و التاريخ العربي الإسلامي للجزائر، و إلى كل ما يربط الجزائرب العالمين العربي و الإسلامي بصلة، و بذلك فهو أجنبي في فلسفته و أهدافه و مناهجه ولغته، و هذه الأمور كلها تتعارض مع مقومات الشخصية العربية الإسلامية للشعب الجزائري ولذلك وقف الجزائريون موقف احذرا منذ البداية.

إما العامل الثاني فهو خاص بطبيعة الاستعمار وأهدافه من التعليم في الجزائر وهي النظرة المختلفة لنظرتهم في التعليم في فرنسا، لان الاستعمار كان لا يرغب في تكوين رجل صالح في المستقبل وفرد مثالي، وهذه هي النظرة الحقيقية من الوظيفة التربوية التعليمية أي تحقيق المثالية في الأفراد، بل ان الاستعمار يريد تكوين أفراد ليكونوا خاضعين خادمين ومحافظين عن الفكرة الاستعمارية الاستيطانية في الجزائر، ومن خلال الجدول التالي يتضح لنا الوضعية في التعليم في الجزائر للموسم 1854-1855 والمؤسسات التي أنشأتها السلطة الاستعمارية، فالشرق الجزائري استقطب نصف العدد الكلي للمقاطعة الجزائر ومقاطعة وهران، فعدد 26 من بين 51 في التعليم العالي، أما في التعليم الثانوي فكان نصيب الشرق الجزائري بعدد 334 تلميذ من بين 894 على مستوى الجزائر، أي اكبر من الثلث من العدد الإجمالي، والملاحظ ان نصيب الإناث كان معدوما في كل الأطوار التعليمية، ويمكن إرجاع ذلك لطبيعة المجتمع الجزائري الذي كان متحفظا على تدريس

[1]- مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، د. س ط. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983، ص 76.

[2]- وزارة التربيةالوطنية،مرجع،ص133 .

البنات في المدارس الفرنسية، أما الملاحظة الثانية التي يمكن تفسير بها ان الشرق الجزائري استقطب اكبر عدد من المتمدرسين فيعود الى بداية الاستيطان المبكر للفرنسيين في عنابة وسكيكدة[1].

جدول لوضعية التعليم في الجزائر لموسم 1854-1855[2]

الدوائر	الموقع	طبيعة المؤسسة	عدد	الذكور	الاناث	المجموع
التعليم العالي						
مقاطعة	الجزائر	دروس بالعربية العامية	1	15	//	15
مقاطعة	وهران		1	10	//	10
مقاطعة	قنسطينة		1	26	//	26
المجموع			03	51	//	51
التعليم الثانوي – المؤسسات العامة-						
الجزائر	الجزائر	ثانوية امبريال	1	333	//	333
وهران	وهران	المؤسسة البلدية	1	102	//	102
	مستغانم		1	125	//	125
قسنطينة	عنابة	للابتدائيوالثانوي	1	186	//	186
	سكيكدة		1	148	//	148
المجموع			5	894		894

ان النظرة الاستعمارية الاستيطانية لم يستطع تحقيقها في المجتمع الجزائري، لأن هناك صراع قائم بين الفرنسيين أنفسهم والصراع بين المؤهلات التي كانت في المجتمع الجزائري ومحاولة فرنسا في القضاء عليها التي كانت قائمة في الجزائر، حيث يمكن السيطرة على الشعب الجاهل بسهولة و يسر، و تسخيره في خدمة

[1]- شارل روبير اجرون، المجتمع الجزائري، في مخبر الايديولوجية الكولونيالية، ترجمة وتقديم وتعليق، محمد العربي ولد خليفة، تالة، د ت ط.،الجزائر، ص 64.

[2]-TABLEAU de la SITUATION DES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAIS DANS L'ALGÉRIE. 1854-1855.p198.

الاستعمار و أهدافه بخلاف الشعب المتعلم فمن بين أهم و ظائف المدرسة الفرنسية تلك التي ترتكز على انشاء مجموعة من الوسطاء بين المجتمع المستعمر والمجتمع الجزائري[1].

حيث أن الوقائع التاريخية تشير إلى أن ألمدرسة ظهرت في الجزائر أثناء تلك الحقبة الزمنية لتكوين المعلمين تمت بمقتض المرسوم الإمبراطوري المنشور في 04 مارس 1865 تم إنشاء دار المعلمين و التي تعرف الآن بمدرسة بوزريعة [2]، لقد كان التكوين في هذه المدرسة لصالح أبناء الأوروبيين و لم يتسنى لأبناء الأهالي الاستفادة من هذا التكوين حتى سنة 1883 بعد أن تم فتح فرع خاص بتكوين المعلمين الجزائريين بدار مدرسة بوزريعة، أو ما يطلق عليه باللغة الأجنبية (Le cours normal del'enseignement des indigènes). إلا ان ما يلاحظ من مسار هذه المدرسة إنها أنشئت لغرض تكوين فئة من المعلمين الفرنسيين تكون لهم الكفاءة العالية في تلقين الفنون البيداغوجية في وسط مغاير للنمط الذي كان موجود في فرنسا، أما منحى الجزائريون من هذه المدرسة فهو تقريب معدوم بحيث من بين ثلاثون فرنسي المسجلون فيها سنة 1865 ليس من حظ الجزائريين سوى ثلاث مناصب، ونخفظ هذا العدد إلى منصب واحد سنة 1866-1867 وفي سنة 1868 تم تسجيل جزائريين إثنين. إن طريقة انتقاء العناصر الجزائرية كانت تتم عن طريق مسابقة يراعى فيها حظوظ الفرنسيين لاعتبارات معروفة، تتمثل في عدم تحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين وليس على أساس تكافؤ الفرص، وهي السياسة التي خضع لها الجزائريون في ميدان التعليم او غيرها من المجالات الأخرى [3]إلى طبيعة المسابقة المتبعة لانتقاء الناجحين من المترشحين و التي كانت في صالح الفرنسيين لاعتبارات عديدة إن المسابقة المتبعة لانتقاء الناجحين من المترشحين قد تكون السبب المباشر في انخفاض عدد الطلبة، و إنما هناك أسباب أخرى غير مباشرة، منها الثورات التي اندلعت في العديد من المناطق، و انتقام السكان هذه المناطق، قامت فرنسا بحرمان أبناءها من الاستفادة

[1]- Collonna. F, Les instituteurs algériens (1883-1939, presses de la fondation nationale des sciences politiques, paris, 1975, P.10.

[2]- مصمودي زين الدين، عوامل التكوين وعلاقته اب اتجاه اتطلبة المدرسة العليا للأساتذة نحو مهنة التدريس من خلال دراسة متبع ية،مذكرة دكتوراه دولة في علم النفس التربوي، قسنطينة، 1998-1999.ص 45.

[3]- عبد القادر حلوش، السياسة الفرنسية في الجزائر، ط 11، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر 1990،ص 132.

.الكلية من التعليم، حتى في مدارس تكوين المعلمين[1]. و المظهر الذي أضفت الإدارة الاستعمارية على المنظومة التعليمية هو الطابع المسيحي، بحيث زاوجت التعليم بين الفرنسية والمسيحية وهذا يتضح من خلال الجدول للمؤسسات التعليمية في الشرق الجزائري لموسم 1854-1855.

جدول لوضعية التعليم العام ذكور في الشرق الجزائري لموسم 1854-1855 [2]

التعيينات		طبيعة المؤسسة	عدد المؤسسات 1854-1855		
الدوائر	الموقع		عدد المدارس	ذكور	المجموع
قسنطينة	قسنطينة	مدرسة كاثوليك	2	262	262
	قسنطينة	مدرسة اسرائلية	1	76	76
	سطيف	مدرسة كاثوليك	1	28	28
عنابة	عنابة	مدرسة اسرائلية	1	65	65
	كال	مدرسة كاثوليك	1	25	25
	مندوفي	مدرسة كاثوليك	1	22	22
	برال	مدرسة كاثوليك	1	18	18
	قالمة	مدرسة كاثوليك	1	61	61
	هيليوبوليس	مدرسة كاثوليك	1	23	23
	مليسيمو	مدرسة كاثوليك	1	22	22
	بيتيت	مدرسة كاثوليك	1	20	20
سكيكدة	سكيكدة	مدرسة كاثوليك	1	205	205
	بجاية	مدرسة كاثوليك	1	48	48
	كاستونفيل	مدرسة كاثوليك	1	31	31
	روبيرفيل	مدرسة كاثوليك	1	31	31

[1]- مصمودي زين الدين،مرجع سابق، ص46 .

[2]- TABLEAU de la SITUATION DES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAIS DANS L'ALGÉRIE. 1854-1855.p244.

المناطق العسكرية	جيجل	مدرسة كاثوليك	1	31	31
	الحروش	مدرسة كاثوليك	1	23	23
	جيماب	مدرسة كاثوليك	1	19	19
	باتنة	مدرسة كاثوليك	1	43	43
المجموع	20		20	1053	1053

من خلال الجدول نلاحظ ان عدد المؤسسات التعليمية وان بلغ عشرون (20) مدرسة في الشرق الجزائري والتي شملت كل الفضاء في الشرق الجزائري دون الصحراء، فهذا العدد يمثل نسبة قليلة بالنسبة الإقليم فلا يمثل سوى خمس (5/1) المؤسسات التي كانت متواجدة في مدينة قسنطينة حيث كان أحوال 95 مؤسسة دينية وتعليمية،[1]أما عدد المتمدرسين فلم تستقطب المؤسسات التربوية سوى 1053 تلميذ بمعدل متوسط 52تلميذ في المدرسة، وهذا عدد قليل إذا قسمنا ذلك على المستويات في المؤسسة الواحدة[2].

وما يلاحظ ان في السنوات الاولى كان عزوف الجزائريين في الاتصال في المؤسسات التربوية الفرنسية وأما الفئة الأوربية فأعدادها كان ضعيف وان معظم المستوطنون ليس لهم أبناء او غير متزوجون لان الأوضاع كانت غير مستقرة بسبب استمرار المقاومة في منطقة القبائل والمناطق الجنوبية للشرق الجزائري.إغمتنا على تقليص وحداتنا في سطيف ورفع مخيم عين الترك "[3]يقول لويس رين :"غير أن فترة الهدوء لم تستمر طويلا، لقد أرغمتنا المناورات العسكرية في نواحي فيليب فيل (سكيكدة) وفي مناطق أخرى مهددة [4].

اتخذت فرنسا التعليم في الجزائر كمظهر حضاري مكمل للحضارة الأوربية وللسياسة العامة الفرنسية في الجزائر،على أساس المنفعة والمصلحة التي تؤهلها لتجسيد السياسة الاستعمارية الاستيطانية وفي نفس الوقت سد قنوات ووسائل التعليم القائمة في الجزائر، ولو اتهمتها بالطابع التقليدي وانه لا يساير التطورات العصر، وان مشاريعها كانت غير ثابتة على طريقة محدودة، لأنها في الأصل كانت ترغب في تغريب المجتمع الجزائري عن أصوله والقضاء على مقوماته، وإبعاده عن تاريخه [5].

(1) – تيفون تيران ، مصدر سابق ، ص139.

(2)- TABLEAU de la SITUATION DES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAIS DANS L'ALGÉRIE. 1854-1855.p44.175

(3)- لويس رين، انتفاضة 1871في الجزائر، ترجمة مسعود الحاج مسعود، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2013، ص 47.

(4)- نفس المصدر، ص 48.

(5)- عبد القادر حلوش، مرجع سابق، ص 132.

لم تكن المؤسسات العمومية لوحدها في السياسة الاستيطانية بل ظهرت مؤسسات خاصة، تحمل نفس الهموم السياسية الفرنسية ولكن لها طابع اجتماعي أوربي مسيحي ومن اهم المؤسسات الخاصة في قسنطينة مؤسسة الزيتون وكانت تضم 83 تلميذ في التعليم الابتدائي والثانوي، الإضافة الى مؤسستين في وهران، وهي مؤسسة الرأي وتضم 72 تلميذ ومؤسسة الأباء 125 تلميذ[1].

جدول المؤسسات الخاصة التعليمية في قسنطينة ووهران لموسم 1854-1855 [2]

المقاطعة		طبيعة المؤسسة	العدد	عدد التلاميذ
وهران	وهران	مدرسة الأباء الابتدائي والثانوي	01	125
		مؤسسة رأي الابتدائيوالثانوي	01	72
قسنطينة	سكيكدة	مؤسسة الزيتون الابتدائيوالثانوي	01	83

سعت السلطة الاستيطانية الفرنسية الى بناء مدارس مختلطة في الشرق الجزائري، ذات طابع ديني ومنها يمكن تكوين فئة من الجزائريين الموالين دينيا ولغة الى السلطة الاستعمارية، وعليه يمكن تجميد استعمال اللغة العربية ولتحل محلها اللغة الفرنسية ما دامت هي لغة الإدارة ولغة التعامل واهم المؤسسات المختلطة ما يظهر في الجدول في الشرق الجزائري.

جدول للمدارس المختلطة للشرق الجزائري لموسم 1854-1855[3]

التعيينات		طبيعة المؤسسة	عدد	عدد التلاميذ		
الدوائر	الموقع		المؤسسات	ذكور	إناث	المجموع
قسنطينة	سطورة	مدرسة كاثوليك	1	10	8	18
	فالي	مدرسة إسرائيلية	1	7	9	16
المناطق العسكرية	عين أرنات	مدرسة بروتستانتية	1	21	16	37

[1]- لويس رين، مصدر سابق، 48

[2]- TABLEAU de la SITUATION DES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAIS DANS L'ALGÉRIE. 1854-1855, p182 .

[3]- TABLEAU de la SITUATION DES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAIS DANS L'ALGÉRIE. 1854-1855.p196.

المجموع	03	38	33	71

ما يلاحظ ان عدد المؤسسات المختلطة رغم قلة عددها إلا ان تعداد التلاميذ قليل جدا، وهذا يبين عدم اهتمام الجزائريون بالتعليم في المؤسسات الفرنسية، ونظرا لقلة التلاميذ اصبحت المشاريع الفرنسية في المجال التربوي غير جاد ولم يحقق أهدافه نظرا لتوجه العامة من الجزائريين الى مؤسساتهم التقليدية [1].

عملت السلطة الاستعمارية على ايجاد نوع من التوازن الجهويفي إنشاء قاعات للتعليم على النمط الذي كان سائدا في الفترة العثمانية وذلك لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الجزائريين ومحاولة منها كسبهم، لاستغلالهم في شؤونها الاستيطانية، لذلك لجأت الى إنشاء قاعات منعزلة، لكن على النمط الأوربي الحديث،[2] وكان هدفها الثاني هو عدم ترك فراغ للمؤسسات الدينية التقليدية لاستغلال هؤلاء الأفراد لكي يصبحوا في صف فرنسا وليس في صف الزوايا وشيوخ الطرق الصوفية لان نظرة فرنسا تريد القضاء على هذه المؤسسات لان لها القوة في تجنيد المجاهدين للمقاومة وكانت قبل ذلك قطعت على هذه المؤسسات التقليدية مصادر التموين والتمويل عنها أصدرت عدة تشريعات تقضي بحياد المؤسسات الدينية على التصرف في الاوقاف التابعة لها، والى جانب ذلك اصبحت تقوم بتعيين أئمة المساجد وتمنح الحقوق لمن اتبع سياستها وسعى في خدمتها، والجدول التالي يبين لنا أهم القاعات المعزولة التي أنشئت في فضاء الشرق الجزائري حتى سنة 1854-1855م.

جدول للقاعات المنعزلةللشرق الجزائري لموسم 1854-1855[3]

التعيينات		طبيعة المؤسسة	العدد	عدد التلاميذ		
الدوائر	الموقع			ذكور	اناث	المجموع
قسنطينة	قسنطينة	عزل كاثوليكي	1	130	100	230
	سطيف	عزل كاثوليكي	1	40	51	91
	عنابة	عزل كاثوليكي	1	103	191	294
	كال	عزل كاثوليكي	1	29	25	54

(1)- جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر، مرجع سابق، ص 21.

(2)- ايفون تيران ، مصدر سابق ،ص141.

(3)- TABLEAU de la SITUATION DES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAIS DANS L'ALGÉRIE. 1854-1855.p.242.

عنابة	مندوفي	عزل كاثوليكي	1	9	10	10
	برال	عزل كاثوليكي	1	9	9	18
	قالمة	عزل كاثوليكي	1	79	57	136
	هيليوبوليس	عزل كاثوليكي	1	12	14	26
	مليسيمو	عزل كاثوليكي	1	10	12	22
	بيتيت	عزل كاثوليكي	1	4	4	8
سكيكدة	سكيكدة	عزل كاثوليكي	1	100	117	217
	بجاية	عزل كاثوليكي	1	40	43	85
	كاستونفيل	عزل كاثوليكي	1	23	23	46
	روبيرفيل	عزل كاثوليكي	1	14	20	34
	الحروش	عزل كاثوليكي	1	15	22	37
	باتنة	عزل كاثوليكي	1	32	33	65
	جيماب	عزل كاثوليكي	1	38	28	62
المجموع	17		17	687	759	1435

من الجدول يتبين لنا ان اهم المناطق التي استفادت من هذه الإجراءات هي التي تمت فيها عملية الاحتلال والمناطق الأكثرعدد من السكان الواقعة خصوصا في المدن الساحلية والمناطق الحضارية، وهذا دليل ان السلطة الفرنسية لم تبسط سلطتها على الشرق الجزائري، ل بقت المناطق الجبلية والشبه صحراوية غير قابلة لإنشاء هذه المؤسسات رغم الولاءات بعض الزعماء للسلطة الفرنسية. فمن بين سبعة عشر (17) مؤسسة كان يؤمها 1435 فرد أي بمعدل متوسط يبلغ 84 فرد، وتعتبر عنابة اهم المدن التي استقطبت العدد الأكبر ب 294فرد، ثم تأتي في المرتبة الثانية قسنطينة ب 230 فرد ثم مدينة سكيكدة ب217 فرد.فالمدن الكبرى هي التي استقطبت اكبر عدد، لان هذه المدن كانت هي اهم المراكز الحيوية للاستيطان وكانت تظم اكر عدد من المؤسسات الدينية، واعتبرت فرنسا ذلك تعويض للمؤسسات التي قامت بهدمها او تحويلها عن نشاطها

الأساسي الديني التعليمي[1].لقد لاحظ دوستان (Toustain) المدير العام للشؤون المدينة في سنة 1874 ان الارقام المثيرة للسخرية بالنسبة للسكان المسلمين المسجلين .[2]

لقد قامت السلطة الاستيطانية الفرنسية بإنشاء أقسام للكبار والملاحظ في هذا المجال ان السلطة الاستيطانية في مظهرها كان لها اهتمام كبير في ميدان التعليم، نظرا للمؤسسات التي أنشأتها في تنوعها وعددها، لكن السؤال المطروح ما هو العدد الذي استقطبته هذه المؤسسات؟ وهل يتماشى مع تعداد السكان الجزائريون في تلك المناطق التي أنشأتها؟ ان مجموع المؤسسات قد بلغ سبعة عشر (17) ذات طابع مسيحي كاثوليكي[3]، فكانت اقل استقطاب من مؤسسات العزل لان البعض منها لم تسجل أي فرد والبقية تراوحت بين ثلاث أفراد والأكبر عدد هو 25 فرد في بجاية، وهنا ليس معناه ان الجزائريون غير مكترثين بالعلم والتعلم ولكنهم أكثر وعيا عما يجري والسياسة الفرنسية، فمن 17 قسم للكبار خمسة بقت فارغة من النشاط بسبب عدم قبول الأفراد للتعلم. فلماذا كان هذا العزوف ؟ والجدول التالي يبين لنا توزيع الأقسام على المناطق وعدد الأفراد التي استقطبتهم هذه المؤسسات [4].

جدول أقسام الكبارللشرق الجزائري لموسم 1854-1855[5]

التعيينات		طبيعة المؤسسة	العدد	عدد التلاميذ		
الدوائر	الموقع			ذكور	اناث	المجموع
قسنطينة	قسنطينة	عزل كاثوليكي	1	08	//	8
	سطيف	عزل كاثوليكي	1	06	//	6
	كال	عزل كاثوليكي	1	03	//	3
	برال	عزل كاثوليكي	1	//	//	//
	قالمة	عزل كاثوليكي	1	//	//	//

[1]- جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار دراسات في التاريخ المعاصر،المجلد السادس، منشورات وزارة المجاهدين 2009، ص 18

[2] – ايفون تيران ، مصدر سابق ، ص 293.

[3]-TABLEAU de la SITUATION DES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAIS DANS L'ALGÉRIE. 1854-1855.p.255

[4]- ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ج 2، مرجع سابق، ص 2016.

[5]- TABLEAU de la SITUATION DES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAIS DANS L'ALGÉRIE. 1854-1855.p154.

	هيليوبوليس	عزل كاثوليكي	1	//	//	//
	مليسيمو	عزل كاثوليكي	1	12	//	12
	بيتيت	عزل كاثوليكي	1	15	//	15
	سطورة	عزل كاثوليكي	1	//	//	//
	فالي	عزل كاثوليكي	1	10	//	10
سكيكدة	بجاية	عزل كاثوليكي	1	25	//	25
	كاستونفيل	عزل كاثوليكي	1	17	//	17
	روبيرفيل	عزل كاثوليكي	1	//	//	//
المناطق العسكرية	جيجل	عزل كاثوليكي	1	04	//	04
	باتنة	عزل كاثوليكي	1	10	//	10
	الحروش	عزل كاثوليكي	1	05	//	05
	حيماب	عزل كاثوليكي	1	45	//	45
المجموع	17		17	160	//	160

يلاحظ عزوف الأفراد عن الالتحاق بالمؤسسات التعليمية الفرنسية للكبار. ان وعي الجزائريون كان في غير المستوى الذي كانت تسير فيه السياسة الفرنسية، فمن جهة صادرت أوقاف مؤسساته الدينية التي تعود على اعتيادها وهددت من يقيم فيها وحذرت من يرشد ويسدد رأيها، بالإضافة الى فراغ الروح التربوية التي كانت في تلك المؤسسات، لأنها خالية من التعاليم الدينية الإسلامية والأخلاقية للمجتمع الإسلامي وجوفاء من فلسفة الحياة التي يريد بلوغها الفرد الجزائري.

لم تستقر السياسة الفرنسية على رأي واضح عن الأهداف التعليمية التي يراد الوصول إليها لان الصراع الموجود بين القادة العسكريين والمستوطنون على ملكية الأرض او على طبيعة النظام الاستيطاني المراد إقامته في الجزائر، كذلك الوضع التعليمي، فالبعض يراد تعليم الجزائريين لاستغلاله للأغراض الاستيطانية وهذا متفق عليه مع كل الجهات، لكن التخوف من انتشار الوعي لدى الجزائريين كان يخيفهم، وكانت نظرة المستوطنون ترمي إلى مسخ الهوية الجزائرية وتشتيت شملهم ورأيهم ووحدتهم لإبعادهم عن كل ما من شانه ينغص الوجود الفرنسي في الجزائر، فالتعصب الديني الني يلصقونه بالجزائريين ، يقول ايفون تيران :"فيالقطاع القسنطيني و

خاصة ما بين 1855 و 1860 و هو ما لا يعني ان عدد المعلمين قد ازداد فيها بعد،لكن بالاحرى اننا اذعنا لنقصهم و احيانا كنانبتهج لذلك . و لم تستطع دائرة بونة ان تحصي الا اثنى عشرة مدرسة في 1865 اي 135 تلميذ متعلم و قد بعثت بجاية ، على سبيل ليس هناك مستخدمين للتعليم او للعشائر في الدائرة و تعلن سطيف في 1857 قائلة ينقصنا الطلبة ،[1] يعني في محتواه عندهم الرضوخ والاستسلام لأمة أجنبية غازية ليس هدفها احتلال الأرض فقط وإما إعادة تشكيل المجتمع المهزوم العقيدة وذهنا ليصبح منسجما مع مجتمع الدولة الغازية ليصبح وجودها في البلاد وجودا " أبديا "[2].كما لم يتم الحسم في صيغة الدمج بين الشخصية العربية الإسلامية الجزائرية والذهنية الأوربية لخدمة الوجود الفرنسي في الجزائر [3].

لقد جاء في تقرير أعدته الولاية العامة حول التعليم، " فما دامت فرنسا قررت الاستقرار في البلاد يتحتم عليها مرحلة التسيير اليومي للأمور وفق المستجدات والقيام منذ الآن " بغرس أشجار والتي تستوجب انتظار عدة سنوات قبل ان تعطي ثمارها، فمن يريد محصولا وافرا عليه ان ينتقي بذورا جيدة ويحسن رعايتها. [4] يجب القيام بإنشاء مدارس خاصة بالأهالي تكون مخزونا تغرف منها الإدارة الأعوان الجزائريين حسب احتياجاتها. كان والي قسنطينة يعتقد انه نجح في 1858بما انهكما يقول :" تقلص عدد المدارس الحرة العربية من 32الى 10 و ان عدد تلاميذ المدرسةالعربية – الفرنسية قد تضاعف ثلاث مرات ".[5]

لقد تبلورت فكرة تعليم الأطفال الجزائريين في عاصمة الدولة الفرنسية باريس وإقامة معهد خاص بهم، ففي إطار هذا الانشغال أرسل وزير الحربية الفرنسي تعليمات الى الوالي العام بالجزائر بيجويطلب منه بمساعي لدى الأسر الجزائرية النافذة لإقناعهم بإرسال أبنائهم للتعليم في فرنسا [6]، لكن وزير الحربية بناء على تقرير ليوروش إنشاء معهد في فرنسا لتعليم الأطفال الجزائريين ليس له تأثير على القبائل الجزائرية، وربط روش أن يكون المعهد في الجزائر يظم الفئة الأوربية والفئة الجزائرية، ويدرس في المعهد العربي اللغة العربية والدين والفقه الى جانب المعارف الأخرى، فطلبة المعهدين يلتقيان في الفناء الاستراحة المشترك وهو ما يتيح لهم إمكانية

---

[1] – ايفون تيران المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة المدارس و الممارسات الطبية و الدين (1830 – 1880) ، ترجمة محمد عبدالكريم اوزغلة ،دار القصبة للنشر ،2007ص 231.

[2]– جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائرفي عهد الاستعمار، ورجع سابق، ص 20.

[3]– جمال قنان، المرجع السابق، ص 21.

[4]– المرجع نفسه، ص 21.

[5] – ايفون تيران، المصدر السابق ،ص 302.

[6]– جمال قنان ،المرجع نفسه، ص22.

التعارف فيما بينهم والانسجام مع بعضهم البعض، ذلك ان التلاحم الثقافي بين العنصرين له فائدة كبيرة بالنسبة للمستقبل، ويرى ليونروش ان المؤطرين لهذا المعهد يمكن الاستعانة بالأساتذة المصريين الذين تلقوا تعليمهم في فرنسا، ودعم الوالي العام هذه الفكرة، واقترح روش إسناد ادارة هذا المعهد الى محمد بلخروبي الذي يتمتع بمكانة وسمعة طيبة واسعة لدى العرب[1]، ولقد تحفظت جهات عدة في الحكومة الفرنسية على هذا المشروع وبقي حبرا على ورق.

لقد تدهورت وضعية التعليم في الشرق الجزائري، وشعر الفرنسيين بالخز والعار لما آلت إليه الوضعية الاجتماعية، فراح المسئولون الفرنسيون يقررون ويقترحون المشاريع المتعددة لكن ما يصطدمون به أن الفرنسيون لا يرغبون في صرف أموال في الجزائر لمصلحة الجزائريون رغم الأموال الكبيرة التي كانت تجنيها من الجزائر كضرائب وغيرها من الغرامات المالية التي كانت تفرض على المجتمع الجزائري، وأول إجراء فعلي تم بعد سنة 1850 بناء على المرسوم الصادر في 14 جويلية 1850 والذي ينص على إنشاء ست مدارس ابتدائية أطلق عليها المدارس العربية الفرنسية في كل من قسنطينة وعنابة والجزائر ووهران ومستغانم والبليدة على نفقة الحكومة الفرنسية ويكون فيها التعليم مجاني [2]. وحظيت اللغة العربية عناية في هذه المدارس، وحضي الشرق الجزائري بمدرستين من بين ستة مدارس، ويحتوي برنامج التعليم في المدارس العربية الفرنسية على اللغة العربية والفرنسية والحساب ونظام الموازين والقياسات والمكاييل الى جانب معلومات عامة في التاريخ والجغرافيا.[3] يقول ايفون تيران :"كان هناك نوع من حرب المدارس التي كانت على لسان حال افكار البعض و معتقدات العض الاخر و تقوى هذه الحرب حرب الهيمنة التي كانت ربما الجانب الاعمق فيها ".[4]

إلا ان ما يشوب النظام التعليمي في الفترة 1830 -1871 هو طابع التردد والتقشف والشكلية، ويرجع ذلك لعدة اعتبارات موضوعية في نظرة السلطة الاستعمارية نجملها في النقاط التالية :

1-عدم استقرار الوضع الأمني في الشرق الجزائري باستمرار المقاومة المسلحة.

2-قلة عدد المستوطنون الذين توافدوا على منطقة الشرق الجزائري، مقارنة مع عدد الجزائريين والمساحة الهائلة للشرق الجزائري، ظهروا كقلة لتسيير شؤون البلاد، واضطرهم الامر ان يتواجدوا في المدن الكبرى وبالقرب من المراكز العسكرية للحماية.

---

[1]-جمال قنان، المرجع السابق، ص 23.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 30.

[3] – سعيد بوخاوش ، مرجع سابق ، انظر الهامش ص 116.

[4] – ايفون تيران ، مصدر سابق ، ص 243.

3-الصراع القائم بين السلطتين المدنية (المستوطنون) والسلطة العسكرية عن طبيعة الحكم والتسيير وطبيعة النظام الذي يثبت في الجزائر.

4-المصاريف الضخمة التي كانت تنفقها السلطة الاستعمارية الإستطانية في عمليات الاستثمار التي كانت تقوم بها في المجال الاقتصادي وبناء المنشآت الإدارية والعسكرية والأشغال العمومية مثل شق الطرقات وبناء الجسور، رغبة منها السيطرة واخضاع الشرق الجزائري لسلطتها.

5-ازدواجية النظرة بين المنضرين الفرنسيين عن طبيعة النظام التعليمي الذي يقام في الجزائر، فمنهم المعارض لرفع مستوى التعليمي، وإبقاء الجزائريين جهلة أميين تسهل عملية استغلالهم والاستعانة بهم عند الحاجة.

6-الصراع القائم بين النظرة الفرنسية والبذور التعليمية التقليدية المتمثلة في دور المساجد والزوايا في استقطاب الأطفال وتوجيههم وفق مبادئ مختلفة الهدف بين السلطة الفرنسية والسلطة الدينية التي ورثت السلطة السياسية العثمانية التي غابت.

7-مستوى فئة المستوطنون الوافدون إلى الجزائر كان يعوزهم الإستطان وتسخير القوة الاجتماعية لأقصى حد في الاستغلال في نفس الوقت لا يمكن الاستغناء على الفرد البشري في كل المستويات وفي كل الأنشطة لان ذلك يتطلب مهارات معرفية لتسيير شؤونهم

8-الطابع العصري التي حلت به فرنسا في الجزائر ألزمها أن تستنجد بقوة الجزائريين واستغلال خبرتهم وتواجدهم وتعرفهم على أسرار المجتمع الجزائري وتزويد الفرنسيين بما يحتاجونه في حياتهم ونشاطهم.

المبحث الرابع : ذروة الانفجار الاجتماعي في الشرق الجزائري.

لم تكن الأوضاع السياسية في الشرق الجزائري السبب الوحيد الذي أصبح ينذر بالانفجار، وإنما تلاحقت جملة من الأسباب وعلى رأسها التطورات الاجتماعية والحالة الخانقة التي انجرت من الأزمة الاقتصادية التي مست المنطقة بسبب الجفاف واجتياح أسراب الجراد بداية من سنة 1867م.[1] فهل كانت هذه الأزمة الطبيعية هي السب في تفجير الأوضاع سنة 1871؟

لقد كانت لزيارة نابليون الثالث للجزائر الأثر البارز في تحول النظرة الفرنسية الاستيطانية في الجزائر، رغم إننا لا ننكر الوضع المتردي التي كانت تعيشه الجزائر قبل هذه الفترة، وإنما ازدادت الأوضاع سوءا . فوزارة الجزائر التي أنشئت سنة 1858 مكنت الكولون من الاستئثار بمقاليد السلطة في الجزائر، وخلال هذه الفترة أصبح للكولون اليد الطولى لاغتصاب الاراضي من الجزائريين وتحويل المكاتب العربيةمن تحت السلطة العسكرية الى السلطة المدنية، حيث أنشئت المكاتب العربية المدنية على أنقاض المكاتب العربية العسكرية، وأصبح للكولون منبر في مقاطعة الشرق الجزائري يدافعون عن حقوقهم السياسية والمدنية بعدما قسمت الجزائر إلى ثلاث مقاطعات وتعيين والي مدني بدل من حاكم عسكري، يستعين في تسيير شؤون ولايته بمجلس[2].لقد صرح وزير الجزائر في إطار السياسة التي يراد تطبيقها في الجزائر وهي سياسة الإدماج.فما هي سياسة الإدماج وما هي آليات تطبيقها في الجزائر؟

لقد أدت هذه الإجراءات قاسية على المجتمع الجزائري من تدمير الاقتصاد المحلي الذي كان يرتكز عليه الاهالي، وازدادت السلطة الاستعمارية تعنتا وقوة في فرض الإجراءات التعسفية ضد الجزائريين ولم يبقى لهم سوى التعبير عن رفضهم لهذه السياسة المقيتة، ويظهر ذلك في اعلان الثورة لأن أسباب التحالف والتضامن أصبحت متوفرة لدي المجتمع في الشرق الجزائر ومن تلك الثورات، ثورة الاوراس سنة 1859 وثورة الحضنة والبابور سنة 1860م.و الهجرة الى بلاد المشرق العربي.

لقد كانت تلك الأحداث مظهرا سياسيا لوضع اجتماعي متردي، حاول الجزائريون من خلاله تبليغ رسالة للسلطات الفرنسية عن تعسف سياسة الكولون واستئثارهم بمقاليد الحكم في الجزائر،و عليه قام نابليون

[1] – يقول جيلالي صاري :" فيما يخص فترة الذروة الثانية ،فانها تعتبر الاهم وتصادفت مع فصل الشتاء و بداية ربيع 1868في كل مكان سجلت نسب مذهلة خلال اشهر فيفري و مارس و افريل و ان من المؤكد ان الفروقات كبيرة بين التسجيلات و الاعداد الحقيقية تعمم فرط الوفيات و تكثف . و صارت الجثث تملاء الدروب و الطرقات في المدن اصبحت بعض الاماكن و الشوارع تتحول ليلا الى اماكن التهيؤ للموت ".

[2]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 41.

بزيارة للجزائر سنة 1860م ووقف عن كثب للإطلاع على الوضع في الجزائر، واستمع للكثير من الجهات الوصية عن حكومة الجزائر.[1]

ومن أهم الإجراءات التي اتخذها نابليون بعد زيارته للجزائر وبعد عودته لفرنسا غير نظام الحكم في الجزائر بإلغاء الوزارة وتم تعيين حاكم عسكري عام على الجزائر يتمثل في شخصية الماريشال بيليسييه الذي يشتهر بالعنف والسخط لدى الجزائريين.

إن سياسة نابليون لم تنجح في تقويض سياسة الكولون في الجزائر ولا الحا لم العام العسكري الذي عينه لإدارة شؤون الجزائر، بل تغول الكولون على السلطة السياسية الفرنسية وهنا يظهر الصراع الحاد بين السلطة العسكرية والسلطة المدنية في الجزائر الذي يمثلها الكولون[2].

تلك السياسة لم تكن إلا على حساب الجزائريون، الذي ازدادت أوضاعهم تهميشا وإبعادا عن حرفهم وفلاحتهم ونشاطهم وكسب عيشهم لان الكولون اخذوا يستولون على الاراضي بكل بساطة لان القوانين المطاطية أصبحت لصالحهم وأن السلطة في أيديهم. لكن هل مشروع نابليون وفكرته كانت محترمة من طرف السياسيين والكولون في الجزائر؟

إن الجدل القائم بين الطرفين لم يكن في الاستعمار ولا الاستيطان بل كان على كيفية تطبيقه والعمل على تحقيق الاستقرار وعدم إعطاء فرصة للجزائريين من التضامن والوحدة وإعلان الثورة لأنه بعد زيارة نابليون الثانية إلى الجزائر في ربيع 1865 وتعيين مكماهون كحاكم عام وذلك بعد وفاة بيليسييه، وإيفاد نابليون ببرنامج عمل لمكماهون في الجزائر نلاحظ مجموعة من النتائج المتضمنة في الرسالة والتي تتكون من 88 صفحة، والمراد من هذه الرسالة هي خطة عمل وسياسة التي يمكن أتباعها في الجزائر لتحقيق الاندماج الذي كان يعوز الفرنسيين تطبيقه في الجزائر، ولقد أجمل أبو القاسم سعد الله ذلك في مجموعة من النقاط وهي:

استمالة العرب وتربيتهم على مكارم الأخلاق وسلوك معهم سبيل العدل والإنصاف ولو ذلك السلوك كانت بطابع من التهدئة وعدم إثارتهم، والتخوف من الثورة ضد التواجد الفرنسي في الجزائر.

الاتفاق بتجريد الجزائريين وبخاصة العائلات ذات النفوذ وتفكيك البنية الاجتماعية للقبيلة ولملكيتها الترابية،والعمل على إفلاس الجزائريين.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 89.

[2]-أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 90.

القضاء على المقومات الأساسية للمجتمع الجزائري وتعطيل والقضاء على كل ما من شانه توحيدهم وتقويتهم.

إبعاد الاهالي إلى المناطق المعزولة وحرمانهم حتى من المناطق الغابية التي اعتبرتها فرنسا من املاك الغابات وهي تابعة لسلطتها.

5-وضع آليات لإثقال الجزائريين من اكتراء الاراضي والانتفاع منها لكي لا يبق لهم مصدر لقوة تمكنهم من الارتقاء.

6-الزيادة في الضرائب التي توسعت من الضريبة العقارية الى الضرائب على الماشية والأشجار المثمرة والضرائب على الخيام التي تأوي الجزائريين.

7-ارتفاع في نسبة الفوائد على الرهن، وإغراق الجزائريين في الديون حتى يتسنى للاستعمار من تحويل ملكياتهم لصالحها ومضاعفة إفلاس الاهالي.

إن التواجد الفرنسي في الجزائر كان هدفه اقتصادي بالدرجة الاولى، وذلك بالقضاء عل نظام اقتصادي بالي تقليدي محلي وإقامة نظام اقتصادي معاصر لما يجزي في فرنسا والعالم الرأسمالي، لكن آلياته هو ملكية الأرض لأنها هي أساس تجسيد مشاريعها وإبعاد كل ما من شانه توقيف هذه الأهداف وهذه الأفكار، ويظهر ذلك في القوانين الصادرة في ذلك الشأن، منذ 1830 م.الى قانون 1863 م الذي يعتبرٌ أقصى قانون تضرب به فرنسا البنية الاجتماعية بعد قانون سبتمبر 1830و قانون 1844 الخاص بالأوقاف.

مرسوم 1863 وأثره الاجتماعي:

جاء هذا المرسوم 1863 لوضع الحدود أي رسم الحدود لأراضي العرش ومنها تتم عمليات التقسيم إلى حدود ثانوية حدود الدوار ومنها إلى حدود الملكية الخاصة. ويتم وضع حدود العرش بعدما تستثنى من أراضي العرش الفعلية، المناطق الغابية والمناطق الرعوية التي تعتبر ملك للدولة.

ولقد أنشأت هيئات على مستوي المركزي وهيئات فرعية حسب ما تقتضيه العملية وتسمى " لجان التحديد" وكانت تضم ضباط واداريين مدنيين من الفرنسيين يساعدهم بعض الخبراء الجزائريين، وشرعت هذه اللجان في العمل لمدة سبع سنوات أي من 1863 الى 1870 توصلت إلى تحديد مساحة قدرت ب 6.886.811هكتار من أراضي العرش وشملت 373عرشا و667 دوار بمعدل دوارين لكل عرش ومنه استفادت البلدية من الاراضي الرعوية ومصلحة الغابات بمساحات هائلة، ويمكن إبراز نتائج هذه العملية في الجدول التالي.

جدول يبين نتائج اللجان التحديد لمرسوم 1863م [1]

نوعية الملكية	المساحة /هكتار	الاراضي التي تخضع للتقسيم
أراضي ملك	2.840.591	املاك خاصة
أراضي العرش	1.523.013	دواوير /بلديات ستوزع على أصحابها
أراضي البلدية	1.336.492	أراضي رعوية بقيت للبلديات
أراضي للدولة	1.186.715	أراضي استولى عليها الدومين والإدارة المالية
أراضي عمومية	180.643	المنفعة العامة
مجموع المساحة	7.067.454 هكتار.	

يتبين لنا من خلال الجدول ان السلطة الفرنسية استغلت هذا المرسوم لتوسع ملكيتها، وذلك بضم أراضي الغابات والاراضي الرعوية وأراضي البلديات وأراضي الدومين والإدارة المالية وأراضي للمنفعة العامة ولم يبق للجزائريين سوى أراضي الخاصة وأراض الدواوير أي مساحة تقدر ب 4.363.604 هكتار وتكون قد استفادت من 4.703.850هكتارا وليس هذا فقط وأما ما كان في الشق الاجتماعي، حيث تحول الدوار إلى بلدية أهلية يشرف عليها ضابط عسكري مستقلة عن العرش وظهرت الوحدات ذات الملكيات الصغيرة التي نشأت عن طريق تقسيم أراضي الدواوير على العائلات ثم على الأسر التي تنتمي إليها وتراوحت المساحات بين 5و 6 هكتارات وأصبحت العائلة لا تستطيع خدمة الأرض واستعانت بالقروض ذات الفوائد المرتفعة واخضع الفلاح الجزائري إلى رهن أراضيه لتعود بطريقة قانونية للمعمرين ويزداد الفرد والعائلة الجزائرية فقرا وعليه يصبح أجيرا إذا وجد من يوظفه، وبهذا يزداد الفقر والتعاسة في فترة ظهر الجفاف وانتشرت أسراب الجراد وأتلفت المحاصيل وانتشرت الأزمة المعاشية بين سنة 1867و 1869.

المجاعات التي وقعت في الفترة الفرنسية:

وقعت في الفترة الفرنسية عدة مجاعات حادة تركت أثارها السيئة على سكان قسنطينة وأعمالها ومن أهم هذه الآثار التي خلفتها انتشار الأوبئةالفتاكة مثل الكوليرا والتيفيس وغيرها وضياع الثرواتالمدخرة

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص38.

وبيعتالعقارات والأراضي تحت ضغوط مختلفة التي أحاطت بهم، ومنها الديون التي تراكمت عليهم من الضرائب العقارية غير مدفوعة، وفوائد القروض الريبوية التي كانوا يلجأون إلى أخذها من البنوك.ومن هذه الأزمات:

أزمة 1838م: وفيها وقع قحط شديد أضر بسكان قسنطينة، وبأهل أعمالها خاصة الجهة الجنوبية وقد ذُكر أن سبب هذه الأزمة تنحصر فيما يلي:

4- حدوث جائعة في سنة 1838 م أصابت الزرع وأتلفتها.

5- عزوف الفلاحين عن حرث الأرض بسبب الفتن والأهوال باعتداء بعض الأعراش على بعضهم البعض نتيجة البلبلة التي تركها الاحتلال الفرنسي لعاصمة الشرق قسنطينة.

6- كثرة الأمطار التي نزلت في هذه السنة، وكثرة الثلوج التي تساقطت على المنطقة طيلة فصل الشتاء، مما حال دون القيام بالفلاحة.

و قد نتج عن ذلك ارتفاع في أسعار الحبوب (القمح والشعير) وغلاء في المواد الاستهلاكية العامة مثل اللحم والسمن والتمر حتى بلغ سعر الصاع من البر برحبة البلد ما بين 80 و90 فرنك فرنسي. وضيع السكان أملاكهم وعقاراتهم تحت تأثير الحاجة إلى النقود بما كانوا يقدمون عليه من إبرام عقود ريبوية تحت أسماء مختلفة.

-أزمة 1847 م : في هذه السنة أجدبت قسنطينة ونواحيها بقحط شديد استمر ثلاث سنوات متتالية من سنة 1847 إلى سنة 1850 م بسبب اجتياح أسراب الجراد الذي أتى على الأخضر واليابس فأتلف المزارع والأشجار المثمرة. ويعلق صالح العنتري على إن السلطات الفرنسية جلبت الحبوب من كل الجهات وكانت توزعها على السكان المحتاجين عن طريق المكاتب العربية، وشكر السلطة الفرنسية على هذا العمل وقد ذكر بأن ذلك كان سبب في تحسين أحوال الناس ونزلت أسعار السلع.

- أزمة 1866- 1868م : وكان سبب هذه الأزمة هو حدوث جوائح التي نزلت بالزرع والنباتات وأتلفتها. وانتشار مرض "الرهمة[1]" سنة 1867 م الذي أهلك المواشي بسبب قلة علفها في فصل الشتاء. والسبب الثالث اجتياح الجراد سنة 1868 م وإتلاف الزرع والأشجار المثمرة ومن نتائج ذلك :

- انعدام الحبوب في الأسواق
- موت المواشي

---

(1)- مرض الرهمة : الهزال والضعف وتصبح الشاه تتمايل في السير من شدة الضعف (المعجم الوسيط) والرهمان في سير الإبل : تحامل وتمايل من ضعف أو هزال.

- ارتفاع أسعار الحبوب ارتفاع فاحش في الأسواق طيلة ثلاث سنوات.
- انتشار وباء الكوليرا والتيفيس وغيرها من الأمراض الفتاكة
- ضياع الأملاك من أصحابها والثروات وتركتهم فقراء.

الأزمة الغذائية الكبرى:

لقد توالت الصعاب على الشرق الجزائري في فترة الستينات، فمنذ زيارة نابليون الثالث للجزائر في سبتمبر 1860 م، فكانت عشرية صعبة اجتمعت فيها جملة من الهزات، ضربت المجتمع بقوة وتركته يضعف سياسيا واقتصاديا واجتماعيا [1].

فمرسوم 1863 الخاص بتحديد الملكية قسم الأعراش الى دوائر، وانتزع من الأعراش الاراضي الغابية والمساحات الرعوية، وأضعف بنية القبائل وأزاح شيوخها وقيادها بإنشاء البلديات الأهلية التي أصبحت تحت سلطة الضابط العسكري في معظم المناطق الريفية في الشرق الجزائري، فالجفاف الذي ضرب الشرق الجزائري سنة 1847و 1878 ترك أثاره بارزة على تناقص عدد المواشي وقلة المنتجات الزراعية وفي نفس الوقت أتت أسراب الجراد على الأخضر واليابس، فأتلفت الانتاج والثمار وحتى الأعشاب، ومنعت السلطات الاستعمارية من نقل الأعراش إلى المناطق التلية بحثا عن الكلأ [2]، فارتفعت أسعار الحبوب حيث وصل الصاع من القمح الى 70 فرنك في قسنطينة وصاع الشعير الى 30 فرنكا، علما ان صاع القمح كان سعره في الجزائر التي لم يصبها الجفاف 20 فرنكا و13 فرنك لصاع الشعير [3]، وفتحت السلطات الفرنسية مناصب العمل، لتجفيف المستنقعات في نواحي عنابة وسكيكدة والحروش وشق الطرق لربط المدن والمناطق ببعضها البعض، وترك الكثير من الخماسين عملهم واتجهوا للعمل في مزارعالكولون , وشملت الأزمة وإن كانت اقتصادية في قلة إنتاجها إلا أنها كانت اجتماعية لازدياد الحاجة عند الجزائريين وانقلبت الأوضاع فتوجه الكثير من الأفراد لأنشطة جديدة فتحها الكولون طلبا لكسب المال لضمان حياتهم[4].

لقد ازدادت الأزمة ضغطا فشرع الكثير من الملاك في بيع أراضيهم وأملاكهم للكولون، وأخذت الهجرة في الداخل والى خارج الجزائر تزداد فتفرق شمل العرش والقبيلة والعشيرة والعائلة، وأمام هذه الأوضاع

---

(1)- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، 146.
(2)- نفس المرجع، 147.
(3)- ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 150.
(4)- ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، مرجع سابق، مرجع سابق، ص 150.

الاجتماعية والاقتصادية لسنة 1864 م ضربت أسراب الجراد من جديد،وفرضت السلطات الاستعمارية ضرائب مرتفعة على السكان والتجأ الكثير من الفلاحين للاقتراض من البنوك بفوائد مرتفعة وبما أن السنة الموالية كان الجفاف وشحت السماء وجفت ينابيع المياه فازدادت الأوضاع حدة وقد جاء في كتاب لويس رين قوله:«وفي سنتي1866/1865، تسبب الجراد في تقليص كميةالمحاصيل بصورة محسوسة،كما عرف البلد غزوا مهولا لموجات من الجراد الذي دمر التل»[1]، ولإبراز أثر ذلك على الناحية الاقتصادية والاجتماعية الجدول التالي يبين كمية المحاصيل الزراعية التي تطورت سلبا بين 1863 و1867 [2].

جدول يبين تنازل انتاج الحبوب في الجزائر بين سنتي 1863-1867 [3]

السنة	كمية النتاج / هكتولتر	الظاهرة الطبيعية
1863	25.508.735	الجفاف وأسراب الجراد مرسوم تحديد الاراضي
1864	18.218.680	انطلاق مقاومة أولاد سيدي الشيخ
1865	11.411.927	زيارة نابليون الى الجزائر،
1866	8.188.243	انتشار وباء الكوليرا في الجنوب الشرقي للجزائر
1867	4.851.490	الجفاف يضرب الشرق الجزائري

لقد تناقص أنتاج الحبوب بشكل ملحوظ وعليه يزداد الوضع الاجتماعي أكثر سواد وعلى هذه الأوضاع تزداد السياسة الاستيطانية أكثر وحشية وتزداد المقاومة شدة بين جيوب القبائل الثائرة في الشرق الجزائري. أصبح الصاع من القمح يباع ب 100 فرنك في قسنطينة وصاع الشعير وصل الى 45 فرنك [4]. ولم تعفي السلطة الاستعمارية الجزائريون من الضرائبالمستحقة رغم الأزمة التي يعيشونها وكأنها تشجع ذلك لتحقيق مأربها وأهدافها الاستيطانية.

إن سنة 1867 أصبح معلم تاريخي في أيام الجزائريين تحت تسمية تعسة[5](عام الميزيرية أو عام الشر).ضرب الجفاف منطقة الشرق الجزائري بحدة مدمرة في التربة والأعلاف والحبوب وانتشر وباء الكوليرا فأباد خلق كثير.يقول شارل روبير اجرون :"و حلت سلسلة من الكوارث الطبيعية فأوجبت اعادة النظر في

---

[1]- لويس رين، تاريخ انتفاضة 1871 في الجزائر، مرجع سابق، ص 95.

[2]- ابو القاسم سعد الله، مرجع سابق، 151.

[3]- لويس رين، مصدر سابق، ص96.

[4]- أبو القاسم سعد الله ؛ الحركة الوطنية، ص 151.

[5]- لويس رين، مصدر سابق، ص 97.

جميع الجهود التي بذلت منذ عشرين عاما .فقد اجتمعت اثار غزوات الجراد 1866 و هلاك الحيوانات و سنوات الجفاف فأحدثت في الجزائر الداخلية مجاعة رهيبة (نوفمبر 1867 الى سبتمبر 1868 . فمنذ ان اصبحت الحبوب خاضعة للتسويق تركت الاهواء التقليدية و أمست الجزائر محرومة من الاحتياطي و لم يستطع استقدام معونات ضخمة في الوقت المناسب فمات نحو 300.000 من الاهالي جوعا او بتأثير التيفوس و الكوليرا .[1]

لكن ما موقف الأجواد والشخصيات ذات النفوذ او ما يسمونه الكتاب الأوربيون الطبقة الأريسطوقراطية من هذه النكبة ؟ يقول لويس رين في هذا الصدد :«حينئذ هب الأغنياء الموسورون لنجدة المساكين ومساعدة المعوزين على تحمل ويلات المجاعة والمرض، ولقد خطت الطبقة الارستقراطية صفحات بيضاء مشرفة بفضل ما أظهرته من سخاء وتفان في فعل الخير، وبالفعل عرف هؤلاء السادة كيف يتولون في أوقات العسر إغاثة رعاياهم فأمدوا لهم في زمن الفاقة يد المساعدة، ولقد قاموا بذلك دون رياء او تفاخر فتسابقوا لتفريغ مطاميرهم وتوزيع حبوبهم وأموالهم، وعندما نفذ الزاد وشحت الخزائن من المال لم يتوانوا عن الاقتراض من اليهود الجشعين لكي يعطوا المزيد للبؤساء الملتفين حولهم »[2].ولكي نبين الوضع التي آلت اليه حالة الشرق الجزائري من مضاعفات الأزمة التي كانت آثارها وخيمة، نعرض جدولا يبين عدد الوفيات المسجلة بين شهر جويلية 1867 وغرة ماي 1868م[3].

جدول يبين كشف الوفيات بين شهر جويلية 1867 والأول من ماي 1868م[4]

المقاطعات	الجزائر	وهران	قسنطينة	المجموع
المعالجون في الملاجئ اللائكية	25.1780	40.005	36.292	101.475
المعالجون في ملاجئ المسلمين	1.447	150	75	1.672
المعالجون في الملاجئ اللائكية	2378	7165	5213	15756
المتوفون في الملاجئ المسلمين	700	801	724	2225

[1] - شارل روبير اجرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة مرجع سابق ، ص 68.
[2]- لويس رين، مصدر سابق، 97-98.
[3]- المصدر نفسه، ص 96.
[4]- المصدر نفسه، ص 97.

المتوفون في مضارب القبيلة	20.164	53.748	39.919	11.183

ففي مدينة بسكرة التي كانت تحتضن 3.800 ساكن، سنة 1867 شهدت في 34 يوموفاة 1.128 حالة بالكوليرا من السكان الجزائريين و16 موظف من المستوطنين و10 ضباط و91 جنديوخسرت منطقة بسكرة ثلث عدد رؤوس البعير والأبقار والماعز ونصف عدد الأغنام[1].

لقد اضطرت السلطات الاستعمارية في مقاطعة قسنطينة للاستعانة بكبار التجار الذين وافقوا على تقديم قروض لرؤساء القبائل والأعيانالذين يمكنهم تقديم ضمانات جدية للتسديد فيما بعد. فقدم التاجر مسرين صاحب اكبر المطاحن قرض بقيمة 350.000 لصالح الباشا أغا المقراني ليتولى مقاضاتها لدى البنك الجزائري، والتزم المقراني مع الحاكم العام الماريشال مكماهون، وأن المقترضون يسددون تلك الأموال الإضافية إضافة إلى الرسوم الضريبية المستحقة للسلطة الفرنسية[2].

لقد كانت للازمة وضعها وللسلطة سياستها، لقد تورط الأغا المقراني، في مضاعفة الرسوم على الاهالي بالقروض التي منحت لهم والأزمة استمرت ولم يكن باستطاعة الجزائريون تسديد ما عليهم، وعمليات تحديد الأرض شرع فيها بعدما قررتها السلطة الاستعمارية سنة 1863 وبعد انتهاء العملية في سنة 1870 جاءت مرحلة تجسيدها في ارض الواقع، فقسمت الأعراش الى دواوير وتفتت رابطة القبيلة وأنشئت البلديات الأهلية، في المناطق الريفية تحت رئاسة الضباط العسكريين وانتهت عهد المشيخة والقياد، وفتت الأرض التي كانت تجمع الأفراد ووضعت الحدود، ووجد الفلاح نفسه أمام واقع ليس له قوة التفكير على الإنتاج لضعف ماله وضعف وضعه الاجتماعي،أمام قوة الكولون وتحدياتهم الاستعمارية الاستيطانية وحداثة وسائل إنتاجهم.و جاء في رسالة السيد العام الى السيد محافظة قسنطينة في 24 اوت 1888 يقول :" السيد المحافظ وجه لي تقرير عن استعداد الاهالي المقيمين باللدية المختلطة ثنية الحد لمساعدة اخوانهم في الدين ضحايا اجتياح الجراد في مقاطعتكم عن طريق تقديم عطايا عينية ، بسبب عدم توفر الاموال نقدا في هذا الصدديعرض السكان كميات معينة من الحبوب اما للزرع او التغذية .[3]

[1]– أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، 152

[2]– لويس رين، مصدر سابق، ص، 73.

[3] – جيلالي صاري ، الكارثة الديمغرافية ، مرجع سابق ، ص 371.

وفي الختام يمكننا القول أن الأوضاع الاجتماعية في الشرق الجزائري قد تضررت وجاز لنا أن نسميها حالة التدهور والتراجع التامين، هذا ليس في الفترة الفرنسية بل قبل ذلك بفترة، ويمكن تحديدها بظهور الانتفاضات والتمردات التي كانت تظهر من حين لآخر في الفترة العثمانية، لكن الفترة الفرنسية زادت درجة التراجع قوة، واعتقد الكثير من أفراد المجتمع ان فرنسا محقة في وعودها، إنها جاءت لتنشر الحضارة وتخلصنا من السلطة العثمانية التي رهنت الجزائريين تحت وطأة القوة العسكرية المتسلطة.

لقد كانت الحياة الاجتماعية في الفترة العثمانية متروكة لفئة المجتمع، فهو حر في تنشيطها وتنميتها وبناء مؤسساتها، وتشجيع علمائها وتدعيمهم ماديا ومعنويا، بالامتيازات والاحترام والمشاركة في تسيير شؤون الرعية، رغم المراقبة المستمرة لهم، ولكنت لها مآرب في ذلك. وتركت لهم أوقاف وأحباس المؤسسات الدينية لتموينها وتمويلها وحرصت على الاعتناء بها من الجانب المعنوي والملي في كثير من الأحيان.

أما فيالفترة الفرنسية فالعكس كل العكس من ذلك، وكأنها جاءت متحرشة ونقول ذلك لأنها أغلقت كل أبواب التموين والتمويل لهذه المؤسسات بل صادرت كل ما يدخل في دلك وهو أولعمل يبرز نوايا فرنسا ويتمثل في القضاء على ما يجمع وما يجتمع حوله المجتمع، والمتمثل في الدين الإسلامي واللغة العربية، وسعت بسياستها في تحويل المؤسسات الدينية التي كانت نفسها المؤسسات التعليمية، الى مؤسسات خارج عن نشاطها، وشهد الكثير منها الى تدمير وتخريب، باسم المصلحة العامة.

ومن نتائج ذلك أصاب الجمود والنشطاء والعلماء وكل من له علاقة بذلك إلا القليل من وقف في وجهها التغريبي.

لقد ظهرت فئة الأوربيين بحياتهم الاجتماعية الخاصة بهم وتحت حماية ورعاية القوة العسكرية الفرنسية التي دعمت بأعداد كبيرة من الجزائريين كفرق الصبايحية وفرق الزواف فأصبح هؤلاء مدعمين لسياستها والعاملين كموظفين في صفوف جندها، على غرار قبائل المخزن في الفترة العثمانية. فأوجدت بذلك فئة جديدة في المجتمع لم تكن موجودة على هذا النمط.

عملت فرنسا على استقطاب الفئات ذات النفوذ في المجتمع فقربتهم ومنحتهم الامتيازات والمناصب لتشتري بهم عامة الناس، وهي سياسة التهدئة وشراء الذمم، تمكنت الى حين ان يكون هؤلاء من المساعدين والمؤيدين ولو ضمنيا لسياستها.

لقد شرعت السلطة الفرنسية في بناء العديد من المدارس وفي كل المناطق الشرق الجزائري التي تصل إليها عملية الاحتلال، فهل كانت تلك رغبة منها في تعليم الجزائريين ؟ لقد بقت هذه المؤسسات قليلة العدد في

التأطير ومن المتعلمين، نظرا لقلة الإمكانيات التي كانت تخصصها للقائمين عليها وإضافة الى عزوف الجزائريين اعتياد هذه المؤسسات لان برامجها كانت غير واضحةالأهداف، ولان سياستها لم تستقيم بعد على سياسة تعليمية واضحة لأنها كانت تتخوف من تعليم الجزائريين وان هؤلاء لا يمكن استغلالهم ان تعلموا وتحضروا، فرغبة منها تركهم جهلاء، وبهذه الصفة يمكن انقيادهم واستغلالهم، وهذه أراء الكثيرين منهم خاصة الكولون.

أما عن الحرفيين فجعلتهم يتركون محلاتهم شيئا فشيئا، بزيادة الضرائب المفروضة عليهم وكساد سلعهم وتهديم محلاتهم في كثير من الأحيان نظرا لتهيئة المدن كما جرى لمدينة قسنطينة او عنابة وغيرها، وانتقلت هذه الفئة الى عمال أجراء رغمان المجتمع لم يكن يعرف الأجرة اليومية او الشهرية في ذلك الوقت.

لقد تطورت القوانين الفرنسية، وفق تطور قوة فرنسا وهيمنتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي. فيعتبر قانون سيناتوس كونسلت الضربة القاضية لمجتمع الشرق الجزائري، حيث استطاع هذا القانون ان يغري المجتمع بصفة الملكية الفردية للأرض، وتزامن ذلك مع مجمعة من الأحداث المتتالية هي:

1-الأزمة الغذائية لسنة 1867 -1868 والتي طالت الإنسان الحيوان النبات (الجفاف، الجراد، انعدام الغذاء) انتهاء الإدارة الفرنسية من عملية تقسيم أراضي الشيوع وبداية تنفيذها على أرض الواقع سنة 1870م.

2-انتهاء من الحكم العسكري بنهاية نابليون الثالث وقيام النظام الجمهوري في فرنسا والجزائر.

3-انتصار الكولون في سعيهم لتثبيت النظام المدني في الجزائر، أمام العسكريين، وهو صراع كبير محتدم بينهم.

4-انهزام فرنسا في حربها مع بروسيا وتدفق أعداد كبيرة من الفارين من الحرب وأصبحت الجزائر كملجأ لهم، وازداد ت قوة الكولون في الجزائر.

5-شروع فرنسا في تهميش الاجواد من مناصبهم بعد تقسيم أراضي العروش وإنشاء البلديات الأهلية في الجزائر وجعل الاجواد موظفين بسطاء وتفكيك القبائل والكونفدرليات القبليةإلى قبائل وأسر وعائلات ضعيفة الاتحاد والتضامنفيما بينها.

6-عجز الطرق الصوفية على تكوين تحالف وطني ضد السلطة الفرنسية رغم جيوب المقاومة المستمرة في كل أنحاء الجزائر.

7-رجوع أعداد من المجندين في الحربالفرنسية البروسية وملاحظتهم الضعف التي منيت به فرنسا أمام القوات البرسية، دفعهم الى الانتقام من فرنسا وساستها.

تلك الأوضاع الاجتماعية التي وصل إليها الشرق الجزائري كانت دافع مهم في الالتفاف حول ثورة المقراني الذي كان من ضحاياها فهل كان العامل الاجتماعي فعلا كعامل لانفجار الأوضاع ؟

المبحث الخامس : مقارنة تطورات الوضع الاجتماعي بين الفترة العثمانية والفترة الفرنسية.

شهد الوضع الاجتماعي عدة تطورات بين نهاية الفترة الحكم العثماني و المرحلة الاولى للاحتلال الفرنسي للشرق الجزائري و من اهم هذه التطورات ما يلي :

- اذا كانت فئة الاتراك هي التي كانت تسأثر بالمناصب السيادية في الحكم فإن هذه الفئة اختفت بظهور الفرنسيين اما عن طريق الهجرة الى الخارج او اندست في اوساط المجتمع الجزائر و لم يصبح لها ظهور لا على المستوى السلطوي و لا على مستوى الفاعلية في المجتمع ، لان التهديد الفرنسي اصبح يخصها . و كذلك ما جرى لفئة الكراغلة الذين كانوا في اغلبهم مهمشين فزادهم ظهور الفرنسيين في المنطقة تهميشا ، و بهذا اصبحت فئة الفرنسيين هي سيدة السلطة و انتقلت وراثة المناصب و الاوامر من العثمانيين الى الفرنسيين . و بذلك لم تطالب هذه الفئة بموروثها المادي و المعنوي ، و لم تصبح صاحبة السيادة في الاوامر و في امتلاك الاراضي و المحلات و الامتيازات التي كانت تحضى به بسبب مصادرة السلطة الفرنسية لاراضي البايليك و كل ما كان يحوزه هؤلاء . و عليه اصبحت فرنسا وريثة السلطة و المال و الاملاك عن السلطة العثمانية .
- حافظ الكثير من الاجواد لمناصبهم و مراتبهم مباشرة بعد الاعتراف بسلطة فرنسا على المنطقة و استمر هؤلاء يدفعون المستلزمات من الضرائب و الرسوم التي كانت في الفترة العثمانية الى السلطة الفرنسية . و هنا تجدر الاشارة الى ان السلطة الفرنسية اشترت ضمائر هؤلاء و ثبتتهم في مناصبهم لتنشئ نوع من الثقة بينها و بين هؤلاء و لتثبت لهم فعلا انها جاءت للقضاء على السلطة العثمانية الخصيمة معها .و في هذا الاطار راحت السلطة الفرنسية تبني هيئات مرافقة للسلطة المحلية من الضباط العسكريين و المهاجرين المستوطنين الجدد في الجزائر و الاستعانة بالمكاتب العربية الفرنسية التي اصبحت العيون الساهرة للمراقبة و لتنفيذ مشاريعها الاستيطانية شيئا فشيئا .و بذلك ادخلت فئة من الجزائريين الذين كانو في اشد الحاجة الى من يأخذ بيدهم بسبب الفقر و الجوع الذي شهدته المنطقة و هول المقاومة المسلحة التي استمرت في الشرق الجزائري .
- اما على مستوى الارياف و القبائل العتيدة مثل الذواودة و اللمامشة والنمامشة و الحراكتة و اولاد مقران و حتى اولاد بن قانة فانهم اعلنوا الولاء للسلطة الفرنسية و كأن فرنسا ابعدت عليهم العدو الذين كانوا في صراع معه لدرح من الزمن . و بذلك استطاعت فرنسا ان تتوغل و تتغول على المناطق

التي وصلت عليها و اخذت تجند من المليشيات من الجزائريين و تنشأ المكاتب العربية لهيكلة سلطتها تحت رقابة الضباط الفرنسيين و المتعاونين معها.

- ان فئة الفرنسيين و الاوربيين الوافدين الى الجزائر و المستقرين في الشرق الجزائري ،اول استقرارهم كانت المدن الكرى و السكنات التي كانت في يد السلطة العثمانية ، و كانها حقا الوريثة الشرعية للسلطة العثمانية ، ثم بدأت تنتشر اين تتواجد المراكز العسكرية لتكون في مأمن من اي هجوم او مباغتة من طرف السكان ، و هذا ما استدعى بعد فترة من امتلاك الاراضي التي وزعتها عليهم السلطة بطريقة و اخرى و اصبحوا يشيدون القرى الاستيطانية التي تحولت بعد ذلك الى مدن ذات الطابع الكولونيالي الاستيطاني .
- ان المدن الكبرى شهدت توسعات مباشرة بعدما وطئت اقدام الفرنسيين ارض الجزائر ففي الشرق شهدت عنابة توسعات على مستوى الميناء و المدينة ، فعلى مستوى الميناء كانت توسعات و انشاء مرافق جديدة و احيطت بمراكز عسكرية للحماية ، و هو الشيئ الذي شهدته مدينة سكيكدة التي اعتبرت الميناء الخاص بالشرق الجزائري . كما شهدت مدينة قسنطينة توسيعات و منها ما تركز على شق الطرق ،و انشاء الساحات العمومية و الحدائق العامة و المنشآت الادارية ،كل ذلك على حساب المحلات و البنايات المتواجدة في كثير من الاحيان تحت طائلة المنفعة العامة .
- بالنسبة للفئات الاجتماعية شهدت تطور تغير بشكل كبير ، ففئة الاتراك عوضت بفئة الفرنسيين المتوافدين باستمرار ، اما فئة الجزائريين فزادت اوضاعهم سوء و تنازل في مستوى المعيشة بسب ما طرأ على الشرق الجزائري من تضييق و ضياع معظم املاكهم و مناصبهم و انتشار المجاعات و البطالة و هي سياسة مدروسة و هادفة لتحقيق الفعل الاستيطاني ، و دفعت الكثير من السكان الى العمل او الانخراط في المليشيات التي انشأتها السلطة الفرنسية و اصبحت الوظيفة قائمة في المجتمع الجزائري.
- اما على مستوى القبائل فقد بقيت على حالها نوعا ما ، لان معظم القبائل ابقتها السلطة الفرنسية على حالها ما دامت اعلنت الولاء لها ، و استمرت في دفع الضرائب التي كانت تدفعها لكن السلطة اخذت تتوغل داخل هذه القبائل لتحقيق اهدافها عن طريق سياسة فرق تسد و الاعتراف بهم كورثاء و زعماء لقبائلهم . لكن ما ان حلت سنة 1863 حتى اخذت تهيئ الظروف لتقسيم هذه القبائل و التي استمرت في ذلك حتى سنة 1871 حين شرع في تطبيق قانون سيناتوس كونسلت و هنا

تفككت القائل الى قبائل اقل عدد و اضيق مساحة لتصبح القبيلة اقل قوة و فككت العلاقة الاجتماعية التي كانت تكونها .

- كانت السلطة العثمانية مشجعة للنشاط الصوفي و تركت الزوايا في راحة من نشاطها ، بل شجعت ذلك الامر بحيث اعفت المؤسسات الدينية من دفع الضرائب على الاوقاف التي كانت بحوزة كل زاوية او مؤسسة دينية و اعتبرت ذلك دعما لهذه المؤسسات ، لكن السلطة الفرنسية عملت فرنسا على مصادرة اراضي الاوقاف ، و ذلك كأول اجراء ، و اعتبرت ذلك دعما للمقاومة المسلحة التي كانت كرد فعل للتواجد الفرنسي في الجزائر و اعتبرت ان سلطة الزاوية هي التي كانت من وراء كل المقاومات المسلحة ، و الغرض من مصادرة الاوقاف هو قطع كل التموينات و التمويلات التي كانت تلجأ اليها المؤسسات الدينية لتعبئة السكان و تجهيزهم بما يتناسب للقيام بالمقاومة ، و بهذه الاجراءات فعلا قلصت من نشاط هذه المؤسسات و تركتها فقيرة المداخيل و هو ما اثر في عدم وجود اموال لتموين هذه المؤسسات و تقلص النشاط التربوي و التعليمي الذي كان يحافظ على مقومات الشعب الجزائري .
- لقد سعت فرنسا على انشاء مؤسسات دينية مسيحية و اوجدت هيئات تبشيرية كان هدفها الاول تحقيق الحياة الدينية لفئة المسيحيين من الاورين الذين توافدوا الى الجزائر ، و في مرحلة ثانية كان عملها عملية التبشير المسيحي للجزائريين ، في هذه المرحلة اخذت تشيد الكنائس و تنشط الحياة التبشيرية و تستميل الفئات المعوزة و الفقيرة و البائسة و تغريهم لكي يعتنقون الدين المسيحي .و هنا اظهرت وسائل تبشيرها و اصبحت الكنائس من المعالم الحضارية للاستطان الفرنسي في الجزائر .
- اما في مجال التعليم فقد كانت الزاوية و المسجد هي المؤسسات التعليمية و و الثقافية و العلمية و رغم كثرة عددها و قوة انتشارها الا انها لا ترقي الى المراكز العلمية التي كانت في اوربا حيث بقت حبيسة التقليد منطوية على نفسها لا يتسع افقها الى العلوم الحديثة .و بظهور الاستيطان الفرنسي في الشرق الجزائري شهدت ظهور المدرسة الحديثة على النمط الاوربي و الاساليب التعليمية الاوربية ، غير ان ذلك لم يكن فعلالان اهدافالتعليم الفرنسي في الجزائر لم يكن واضح الاهداف بل تضاربت على منهجيته الاراء .و ان عدد الفرنسيين الذين كانوا يتمدرسون بقي ضعيفا بسبب قلة التلاميذ ، اما ابناء الجزائر فالكثير قاطعوا المدرسة الفرنسية لان معظمهم كان يرى انه استلاب لشخصية ابنائهم، و تشجيعا للسياسة الفرنسية ، اما من ناحية المناهج فانت غير واضحة حيث اعتماد تدريس

الدارجة (اللغة المحلية) عوض تدريس اللغة العربية لانهم كانوا يرون ذلك تدعيما لمقومات الشباب الجزائري . و منهم من ذهب الى محاولة تدريس الابناء لكي يتسنى لهم الاستغلال في مشاريعهم و اهدافهم دون استفادة هؤلاء بما يدرسون و يتعلمون .لذلك بقى التعليم متذبذب في المرحلة الاولى .و من جانب آخر اهتمت السلطة الاستعمارية بأبناء الحكام و الموالون للسلطة الفرنسية لانهم اعتبروهم سوف يرثون مواقف ابنائهم . و هذا يعتبر امتياز للموالات للسلطة الفرنسية .

- لقد تأثرت الفئات الاجتماعية في مستوى معيشتها في الفترة العثمانية ، باجتماع جملة من العواملالطبيعية (الجفاف و انتشار اسراب الجراد و انتشار الاوبئة الفتاكة) و البشرية (التمرد القبائل و ارتفاع الضرائب و الحملات العسكرية التاديبية) و زادت الفاقة و انتشر ت البطالة و عزف الناس عن ممارسة مهنهم . ذلك كله استمر بأكث حدة في الفترة الفرنسية فهجرت قبائل مضاربها و ابتعدت عن هول الاستعمار و اعماله التعسفية و اصبح الفرد الجزائري لقمة سائغة امام استعمار لا يرحم و لا يهمه سوى مصالحة الاستغلالية لتجسيد الاستيطان و الاستغلال العنصر الطبيعي و البشري. حت جاءت سنة 1867 – 1868 سنة المجاعة التي اهلكت الكثير من الافراد و خلت المدن و الرياف من ساكنها امام سياسة استعمارية استغلالية لا ترحم.

خاتمة

شهدت منطقة الشرق الجزائري في الفترة الممتدة من ثورة محمد بن الاحرش سنة 1804م الى ثورة محمد المقراني 1871 تطورات تاريخية عميقة في الناحية الاقتصادية و الاجتماعية و اهم ما نستنتجه هو:

- اتساع الهوة بين السلطة الحاكمة المتمثلة في سلطة البايلت مع افراد المجتمع و نعتبر ثورة محمد بن الاحرش مؤشر لذلك ، بسبب تحالف القبائل مع هذه الثورة دون التحالف مع سلطة الباي . و هنا يتضح لنا ضعف شخصية الحكام المنتدبين على رأس السلطة في قسنطينة ، و هي فترة كانت تحتاج الى حكام اقوياء لهم دراية في التسيير و الحكمة في المسؤولية ، لان الظرف كان جد خطير على الجزائر بسبب التكالب الاوربي على الدولة العثمانية برمتها و الجزائر على الخصوص لانهاتحتل الركن الجنوبي الغربي للامبراطورية العثمانية ، و الدول الاوربية تتطلع باطماعها على تمزيقها.
- لم تستقر الاوضاع الداخلية في الشرق الجزائري بسبب التوترات الداخلية التي كانت متتالية ومتلاحقة مما جعل القبائل الكبرى الممتدة عل الحدود الشرقية تعلن العصيان على السلطة البايات ، و وجدت ايالة تونس تشجعها على ذلك من جهة و من جهة اخرى عدم وجود حكام سياسيين يستميلون هذه القبائل بالطرق السلمية الى جانبهم ، و الكثير من الحكام كانوا لم يستقروا في مناصبهم لمدة تكفي لتوطيد سلطتهم ،فمن 1804 الى 1826 تداول على حكم قسنطينة ستة عشر(16) حاكما و هذا دلالة افلاس النظام العثماني من حكام اقوياء لهم القوة في تهدئة الاوضاع السياسية في الشرق الجزائري .
- ان ديوان الباي و الهيئات المحلية في البايليك اصبحت متوارثة للمناصب و هذه المناصب اكسبتها امتيازات واسعة تتسع كلما تغير الباي و تزداد نفوذا و قوة بفعل الاملاك و الاموال التي اضحت تمتلكها و الولاءات التي تخدمها و من بين الامتيازات انها لا تدفع الضرائب بسبب المناصب التي توكل اليها .
- رغم الحرف المتعددة و المتنوعة في المدن و الهيئات التي تشرف عليها و هي النقابات و هو تنظيم اقتصادي جد محكم اصبحت هذه الاجهزة محتكرة في يد اشخاص شديدي المراقبة و التسلط وغير متهاونين في فرض الضرائب التي اصبحت تفرض على اهوائهم ، لم يفسحوا المجاللتجديد و التحديث في وسائل انتاحهم و لا طبيعة صناعاتهم ، بل كرسوا سياسة التضييق و التقليد و اصبح انتاج الحرفيين حبيس الاستهلاك المحلي لا يقوى على منافسة الانتاج الاوربي الذي تدفق علىالشرق الجزائري عن طريق المقايضة و المبادلاتالتجارية التي احتكرت في هذه الفترة من طرف اليهود.

- ان معظم الاراضي الخصبة اصبحت ملك لاصحاب النفوذ من الباي و حاشيته من اعضاء الديوان و العائلات ذات لالمناصب المتوارثة و اصبحت الخماسة و تاجير الاراضي من المميزات الفترة حتي اصبح الشرق الجزائري مميز بأراضي العزل و ليس لصاحب الارض سوى الانتفاع بتلك الاراضي دون ان يجهد نفسه بل يترك القائمين على رعاية شؤنه من الوكلاء و الوسطاء و كلهم في خدمة صاحب الارض ، فأصبحت الظاهرة الاقطاعية سمة الشرق الجزائري.
- ان ادق تنظيم في الفترة العثمانية هو نظام الضرائب ، بحيث لم تسلم فئة او نشاط من التهرب الجبائي مهما كان نوعه ، ما عدا الاوقاف التي استثنيت منها و التي تمتعت بأموال طائلة نظرا لقوتها و تنوعها و نموها ، بفعل التهرب الجبائي للكثير من الافراد الذين كانوا يقفون املاكهم للمؤسسات الدينية لكي لا تستفيد منها السلطة و هذا مظهر من مظاهر اتساع الهوة بين الحاكم و المحكوم .
- ان تنوع الضرائب و ارتفاعها باستمرار كان لا يراعي توازنها مع الانتاج و الازمات التي كانت دورية مثل الجفاف و الجراد و الاوبئة التي كانت تتلف الماشية و الفراد .فلذلك هجر الكثير من الافراد لانشطتهم و نزحوا نحو المدن للعمل في الوظائف او الاسواق فارتفع عدد سكان المدن و اصبحوا في بطالة و انتشرت الافات الاجتماعية .
- ان احتكار الباي للتجارة الخارجية جعله يتحكم في الاسعار كما يشاء و هو امتياز خاص لا ينافسه احد و هو الشيء الذي جعل بعض المواد الهامة تحت تصرفه و يهيمن على الاسواق .و من هذا ارتبطت التجارة الخارجية بفرنسا التي اصبح يهود مرسيليا و ليفرون يتحكمون فيها و يفرضون شروطهم على الحكام.
- ان ظهور فرنسا في الشرق الجزائري كان في وقت مبكر في الفترة العثمانية ، و يرحع الى امتياز صيد المرحان منذ عام 1529مو قد توسعت خلال القرنين السابع و الثامن عشر و هذا ما منحها اطلا ع واسع على الامكانيات الطبيعية و البشرية في الشرق الجزائري ، فعند احتلال عنابة و بجاية و سكيكدة شرعت مباشرة في استغلال امكانيات هذه المناطق لانها لم تجد مقاومة طويلة النفس لتعطيل مشاريعها الاستيطانية ، الشيئ الذي جعلها تستقر في نوع من الثقة من السكان الذين كانوا متمردين في فترات متلاحقة في الفترة العثمانية ، و لقد ظهرت اعمال فرنسا في السنوات الاولى لاحتلال هذه المناطق قبل سقوط قسنطينة .

- ان الحداثة التي غمرت الشرق الجزائري بظهور الاستثمارات الفرنسية لم تكن في جوهرها سوى مظاهر لاستعمار مباشر و استطان له دوافع عميقة تتمثل في محو النهائي للاقتصاد لوسائل الكسب للسكان و تحويل كل ما من شانه تجريد الجزائريين من الممتلكات و تحويلهم الى موظفين و عمال تحت سلطة فرنسا .و هو ما أوجد صراع بين القيادة العسكرية و المستوطنون الذين ارادوا ان يستأثروا بالوضع الاقتصادي و السياسي في الجزائر.
- ان ظاهرة المدن الجديدة و تطورها و طبيعة عمرانها و عمارتها اوجد مجتمع مميز ذو طابع استعلائي مسيطر على الاقتصاد و السلطة و توجيه المجتمع نحو محو مقومات الشعب الجزائري الدينية و التعليمية و الثقافية حتى اصبح الفرد الجزائري مميز بالتخلف و الفقر و الجهل و لا يناسب مسايرة التطورات الدخيلة للسلطة الفرنسية .
- ادخلت فرنسا اليات اقتصادية حديثة غزت بها اراضي الشرق الجزائري ، و سيطرت بقوة السلاح و سياسة المرحلية و شراء الذمم عن طريق اهام الجزائريين بالوعود الكاذبة و التي استمرت في سياسة فرق تسد بين القادة و شيوخ القبائل و الموالون لسياستها تطمئنهم و تغريهم بالامتيازات و تثبيتهم في مراتب حتى يزعمون ان هذه السلطة الفعلية التي جاءت لتمكنهم من امرهم و بقائهم بعيدين عن كل اذية تلحق بهم بل اصبحوا لا يذودون عن الدفاع عنها و يبجلون سياستها و يرفعون من مكانة رجالها حتى اصبحت فرنسا تعلق لهم الميداليات و النياشين عندما يحققون لها انتصارات .
- الوضع الاجتماعي ازداد سوء و الجهل انتشر و الامية عمت و الدروشة انتشرت و اصبحت السياسة الفرنسية تتحكم بقوة في اوضاع الجزائريين و ازداد افراد المجتمع تفرقا و ابتعادا عن ما يجمعهم الا في بعض المقاومات التي استمرت غير قوية لاحداث الانتصار و استمرت فرنسا في تمزيق القبائل و تقسيمها و اصبحت تعين من له ميل و موالاة كرؤساء قبائل بفعل التقسيم الذي اوجدته في قانون سيناتوس كونسولت .
- تعتبر ثورة المقراني هو اللثام الذي انيط عن السياسة الفرنسية في الجزائر و المتمثلة في زحزحة الاجواد عن مناصبهم التقليدية المتوارثة و الامتيازات اللامتناهية في الفترة العثمانية و استمر في الفترة الفرنسية و هي الفترة التي تعتبر السياسة الفرنسية وصلت الى اوجها في السيطرة و الاحتواء للمجتمع الجزائري ، لكن الشخصية الجزائرية لم ترضى بالهوان بل الروح الوطنية اشعلت لهيب الثورة التي شهدتها منطقة الشرق الجزائري و اتسعت نحو وسط البلاد و غربها و هو شعور وطني عميق في المجتمع الجزائري .

- لقد سعت فرنسا الى إنشاء مؤسسات تعليمية متعددة وشملت ربوع الشرق الجزائري لامتصاص مطالب الفئة الإستطانية ومحاولة دمج فئة من المجتمع ليكون له عون ودعم في العملية الإستطانية،لكن ذلك لم يكن مشروع واضح في طبيعة الإدماج التي كانت تراهن عليه، فكثير ما سبب خلاف بين فئة المستوطنين والعسكريين وهذا ما أوعز نابليون الثالث لزيارة الجزائر وتمكين من تقسيم القبائل عن طريق القانون المشيخي الذي أضفى على السياسة الإستطانية طابع القضاء على المجتمع الجزائري، وتكريس سياسة الإبعاد والتغريب للسكان عن أراضيهم وبنيتهم القبلية التي تكونت عبر الفترات التاريخية.
- ان الكارثة الديمغرافية لسنتي 1867 و1868م عمقت في درجة الفقر والهجرة والحاجة لدى الجزائريين وهي الفترة التي ظهرت فيها ترسانة من القوانين تزيد في ترسيخ الفعل الاستيطاني في الشرق الجزائري، إضافة للمقاومة المسلحة المستمرة ضد سياسة الاحتلال عمقت عوامل الضعف الاقتصادي والاجتماعي في وسط المجتمع .
- لم يستمر الاجواد في التمتع بالامتيازات التي كانوا يحضون بها منذ الفترة العثمانية وفترة الاحتلال بل تمردت السياسة الفرنسية عليهم وأخذت تقلص من نفوذهم على المناطق التي كانت تحت سلطتهم رغم ولائهم والخدمات التي كانوا يؤدوها للسلطة الفرنسية وهذا ما إثارة حفيظة محمد المقراني في ثورته ضد السياسة الفرنسية .
- ان شروع فرنسا في تطبيق النظام المدني، بداية من سنة 1871 م والانتكاسة التي شهدتها في حربها مع ألمانيا وتدفق فئة المستوطنين على الشرق الجزائري، ونهاية الحكم العسكري في فرنسا وبداية تجسيد وتطبيق قانون سيناتوس كونسلت فعليا، منح للجزائريين فرصة لتجسيد طموحاتهم الجهادية ضد السياسة الإستطانية .
- ان المظهر المدنية التي طبعت الشرق الجزائري في مرحلة 1832-1871 م،من مدن جديدة وتهيئة المدن الكبيرة بما يتناسب مع سياسة الاستيطان كان على حساب المنشآت والبيوت القائمة، فكثير من الطرقات والساحات والمرافق التي أنشئت كانت في أطار ما يسمى المنفعة العامة لذلك نجد الكثير من المرافق أزيلت ولم يبقى منها إلا الاسم في أذهان أهلها او في مؤلفات أصحابها، وهي سياسة ممنهجة للقضاء على مقومات المجتمع الجزائري .

- ان النظام البايليكي أواخر الفترة العثمانية عمق في تراجع الوضع الاقتصادي وضعضع الوضع الاجتماعي لدرجة ان سوء التصرف والتسيير وطابع الاستغلال لإمكانيات الشرق الجزائري من طرف فئة من المستغلين تمثلهم السلطة البايلكية والاجواد من العائلات المتنفذة وشيوخ الزوايا وقادة القبائل .وسياسة التفرقة التي كانت السلطة تمارسها على الفئات الاجتماعية وبين القبائل،سهل للسياسة الإستطانية الفرنسية على الاستمرار في نفس الاتجاه وعمقت ذلك حتى تحقق أهدافها الاستغلالية لمقدرات الشرق الجزائري، فرغم مظاهر التطور لم يكن لصالح المجتمع الجزائري رغم ان على كاهل هذا المجتمع هو الذي حقق ذلك . ولم تكن له استفادة منها سوى الإبعاد والتنكر له .
- ان المظهر الحضاري الأوربي الذي جاءت به سياسة الاستيطان لم يكن في خدمة المجتمع الجزائري بل كان في خدمة فئة المستوطنين وعل حساب الفئة الواسعة من الجزائريين التي ازدادت تدهورا وتراجعا في مستوى معيشتهم وفيحياتهم العلمية وحياتهم الاجتماعية بظهور فئة المستوطنين الغريبة في دينها وعاداتها وتقاليدها وطبيعة حياتها اليومية هو الذي زاد في ارتباط المجتمع الجزائري بمقوماته العربية الإسلامية العريقة .
- أدت عملية الاستيطان الى هجرة أوربية واسعة من كل الجنسيات ونجم عن ذلك نشأة مجتمع أوربي طفيلي قائم على أراضي الجزائريين وعلى مساهمتهم الضريبية في إطار الضريبة العربية. والقضاء على البورجوازية المحلية بنزع الملكية والتهميش من المناصب والنفي والعقوبات الزجرية .
- لم يتحقق للأجواد وشيوخ الزوايا والذين أعلنوا الولاء للسلطة الفرنسية الاستمرار في امتيازاتهم التي توارثوها منذ الفترة العثمانية بل عملت فرنسا على الاستغناء عنهم في كثير من الأنشطة التي كانت مسندة إليهم بل اعتبرتهم وسائل آنية تستغني عنهم كلما سمحت لهم الفرصة لذلك .
- لم يتحقق للجزائريين وحدة روحية ولا سياسية فعالة تستطيع بموجبها الثورة على الأوضاع القائمة،بل عملية التفرقة والتقسيم التي مارستها السلطتين العثمانية والفرنسية تركت المجتمع يعيش الانقسامات والتنافر عوض التضامن والتحالف ضد العدو المشترك والمتمثل في الاستعمار الاستيطاني الفرنسي.

ملاحق البحث

الملحق (01)

جاء في وثيقة ص 385 ج 12 المجلة الافريقية شارل فيرو

ان الفقيه السيد عبد القادر ابن المرحوم الوالي الصالح الناسخ الشيخ البركة سيدي محمد امقران نفعنا الله ببركاته وأفاض علينا انعمنا عليه بكافة عرش برباشة الذي هما على ثلاثة فرقات فرقة يقال لها اولاد عبدالله والفرقة الثانية يسمى ببري والفرقة الثالثة التي تجمع الجميع يقال لها برباشة يكون الجميع كلهم زاوية له من جميع الزوايا هـ ويكون كلهم جبسا عليه وعلى اعقاب اعقابه ويتنفع بمفردهم وزكاتهم ورفعنا عليهم يد باي الر المحال هذاالناحية الشرقية وعمالهم .عن اذن المعظم الارفع مولانا الدولاتلي الحاج محمد باشا ايده الله بمنه امين اواسط شهر جماد الثاني سنة 1093هـ.

المصدر: نص المجلة الافريقية العدد 12 ص 123-124-125

المؤسسات الدينية في الشرق الجزائري شارل فيرو

الملحق (02): فيما يخص تولية الشيخ سيدي عبدالقادر بن سيدي محمد امقران بشأن الزوايا .

جاء في وثيقة ص 387 ج 12 المجلة الافريقية شارل فيرو

ليعلم من يقف على هذا الامر الكريم والخطاب الواضع الجسيم العلي شأنه وقدره من باي لار الناحية الشرقية وكافة القواد والعمال والخاص والعام وجميع المتصرفين في الاحوال ببلدنا الجزائر المحمية بالله تعالى وبلد بجاية سدد الله الجميع ووفق الكل الى الصالح القول وحسن الصنيع اما بعد فان حامله المكرم الوجيه البركة السيد الشريف ابن المرحوم بكرم الحي القيوم المقدس المنغمس الشيخ سيدي عبدالقادر بن سيدي محمد امقران انعمنا عليه وقدمناه على كافة زواياه واقمناه في مقام والده المذكور وانزلناه بمنزلته ينظر في امور الزوايا المذكورين ويكونوا كلهم عند نظره وسمعه وطاعته واطلقنا يده فيهن بحيث يتنفع بخراجهم جريا في ذلك على سبيل عادته المعلومة وعادة السادات المرابطين اسلافه المتقدمين قبله السابقة المفهومة كما انعمنا عليه بزاوية بني بومسعود وحسبناها عليه وعلى عاقبه وعاقب اعقابه ذلك صدقا منا عليه لوجه الله العظيم ورجاء توبه الجسيم ولا طعامه للفقراء والمساكين وعلى كافة اهالزواية المذكورين خصوصا زاوية بني بومسعود ان يكون كلهك عند نظرة وسمعه وطاهه كما اننا اقمناه في مقام والده المذكور على شغل البايلك الكاين بالبل المذكورة يجري عليه مثل الكراستة وغيرها من غير ممانع له في ذلك مع حرمه واحترامه ورعيه وحفظ جنابه بحيث لا تمتلك له حرمه ولا من يتعدى عليه وعلى كافة زاويت ولا يكلفهم احد بشيء من التكاليف المخزنية .عن اذن المعظم الارفع الدولا تلي السيد مصطفى داي الجزائر اواخر حجة الحرام 1113هـ.

الملحق (03): فيما يخص تنظيم المساجد في عهد صالح باي

شارل فيرو

المجلة الافريقية الجزء 12 ص 123-124

عبده صالح باي بن مصطفى 1185

الواثق برب الناس عبده بالعباس 1188 قاضي

سي شعبان بن جلول 1179

الحمد لله ولما وقع التقصير من وكلاء مساجد قسنطينة ولم يكن لهم اعتناء بشأن الاوقاف وفرطوا في ذلك غاية التفريطو ضاع الكثير منها بقبلتهم عنها وعدم اعتنائهم بشأنها ولم يبحثوا على ذلك ووتعطل البعض من المساجدبضياع اوقافها التي مبنى عمارة الوقف عليها وصار لبعض منهابسبب ذلك مربطا للدواب والبعض غلقت عليه الابواب وال امره الى الخراب وبلغ امر ذلك لحضرة المعظم الاسعد المنصور المويرذي الاراء السديدو حسن الرأي سيدنا صالح باي أيده الله تعلى وأبقى وجوده وأدام خيراته وجوده فألهمه الله تعالى الى الكشف عن ذلك واراد ان يثبت ذلك بأربع سجلات متماثلة تحفظها ويؤمن بذلك من التبديل والتغيير عليهاامر حبنئذ قضاته والمفتيين ان يبحثوا على اوقاف المساجد التي ادثرت ويثبتوا ذلك بأربع سجلات مماثلة فامتثلوا مره وبلغوا جهدهم في البحث عن اوقاف المساجد وعلى المساجد التي دثرت واطلعوا على سجلات المساجد وثبتوا بعد الكشف عن ذلك اوقاف مساجد قسنطينة بهذا السجل وبثلاث سجلات أخرين مماثلين له لفظا ومعني احد السجلات عند صاحب بيت المال والثاني عند شيخ البلد والثالث عند قاضي الحنفية والرابع عند قاضي المالكية فمن علم ذلك وتحققه وعلم ان الطابعالمرتسم بطرفه اعلاه هو طابع المعظم الارفع سيدنا صالح باي ادام الله اوقاته وبركاته فيه فير به وبمضمنه شهادته منا وذلك اواسط شهر ربيع الاول المنور بمولده صلى الله عليه وسلم عام تسعين ومائة والف

الملحق (04): مقطع من قصيدة شعبية تصف بعض أحوال الشرق الجزائري

كيفْ أرْكَبْ على الزَرْزْوة ولْبَسْ قمجة المحصورة -8
يَالِيعْتِي خيَالُو ما عاد إيَانْ برّاح إينادي على ربع أرقابْ
مَا عَرَفْشْ قَلْبِي وَشْ إلِي صَايَرْ دَنَقْتْ لِنْزَايَرْ -9
بْاي براهم جاء يا حَضَّارة بَيَاتْ تتْغَايَرْ
رُوحُوا يَا سَيَّارَة يَا وَعْدِي
واختوا سَابْغَة بالنِيلَة أُمّه هَمْلَة وهْمِيلَة -10
يَالِيعْتِي خيَالُو ما عاد إيَانْ عَنْ حَالْ الْمُخْتَر سيدي القُومَان
آهْ يالدنيا ما فيك آمانْ
دمع يكسب و القلب حْزِينْ هيّا يا سَراجِينْ -11
و النقْلة عادت برْيَلِينْ البيَانْ مَغْلوقِينْ
رُوحُوا لداروا سيَّارَة يَا وَعْدِي
بين القُبُورْ ماذا نَدْبَتْ وبْكَاتْ أُمْ الحْنِينَة ماذا عَمْلَتْ -12
بدْمُوعْهَا تْشَالِي مثل المَوُحَاتْ حَيّرْتْنِي من نُومي و الحَاشِيَاتْ
آه يالدنيا ما فيك آمَانْ
ونْغَلْقُوا البِيبَانْ كِي حَصْرُوا المدينَة -13
و دْمَعُو عَرْيَانْ وهْرَبْ صالح من الجرَاحْ
دَارُولُو زُوجْ حْدِيدِاتْ كِي حَكْمُوا الشاوَشْ -14
واخرُجْ للمَيْدَانْ وقَالُو اتْوَضَ يَا صَالح
لاَ نَسْكُنْ البُلْدَانْ كُونْ عَرَفْتْ هَكَذَا يَحْرَالِي -15
ونْعَاشَرْ العُرْبَانْ نَبْنِي خَيْمَة عْلَى اوْلاَدِي
مَا نشِي هَرْبَانْ خَلِيوْنِي نْشُفْ اوْلاَدِي -16
ودْمُوعُو وِيدَانْ مخنوق بمحرمة شعّالة
وَرِيوْلِي قَبْرُو نرْتَاح قالوا صالح رَاح -17
ونقبل الخد ليمينًا ويهبُّوا لريَاحْ
في قسنطينة وَشْ مَنْ حَيْ عوَّض صالح -18
و يَا عْرَبْ الحُومَة حَزْنُوا عليه آن يَا وْلاَدِي

الملحق (05): مقتطف من نصوص قانون سيناتوس كونسلت

جاء قانون السناتوس كونسولت في 22 أفريل 1863 في سبع مواد على النحو التالي:

المادة الأولى :إن الأرض المشاعة التي تستغلها القبائل المختلفة في الجزائرية بصفة مستمرة منذ زمن طويل إنما هي ملك رسمي للقبائل.

المادة الثانية :سيتم إداريا في أقرب الآجال:

– تحديد مناطق القبائل وتوزيعها على مختلف الدواوير، فكل قبيلة بالتل و البلاد الأخرى الخاصة الزراعية، مع الاحتفاظ برصيد من الأارضي تكون ملكا للبلديات.

–تأسيس الملكية الفردية على افراد تلك الدواوير؛ حيث يتم الاعتراف بهذا الاجراء و بفائدته، و ستصدر مراسيم إمبرطورية تحدد الوضعيات و الآجال التي تتأسس عليها الملكية الفردية لكل دوار.

المادة الثالثة :وسيتم تنظيم إداري عمومي أشكال تحديدأ ارضي القبائل، وأشكال و شروط توزيعها بين الدواوير، وتبعية الأملاك التابعة للدواوير، والأشكال والشروط التي تتأسس عليها الملكية الفردية.

المادة الرابعة :يستمر تحصيل الريوع والمستحقات والرسوم المستحقة للدولة على القائمين على مناطق القبائل، كما كانت عليه في السابق، و ستصدر أوامر من خلال مراسيم إمبراطورية مختلفة في شكل تنظيمات إدارية عمومية.

المادة الخامسة : تحتفظ الدولة بحقوقها على ملكية ممتلكات البايلك و حقوقها على الممتلكات كما حددته " (domaine) الملك"، كما تحتفظ بحقوقها في المجال العمومي

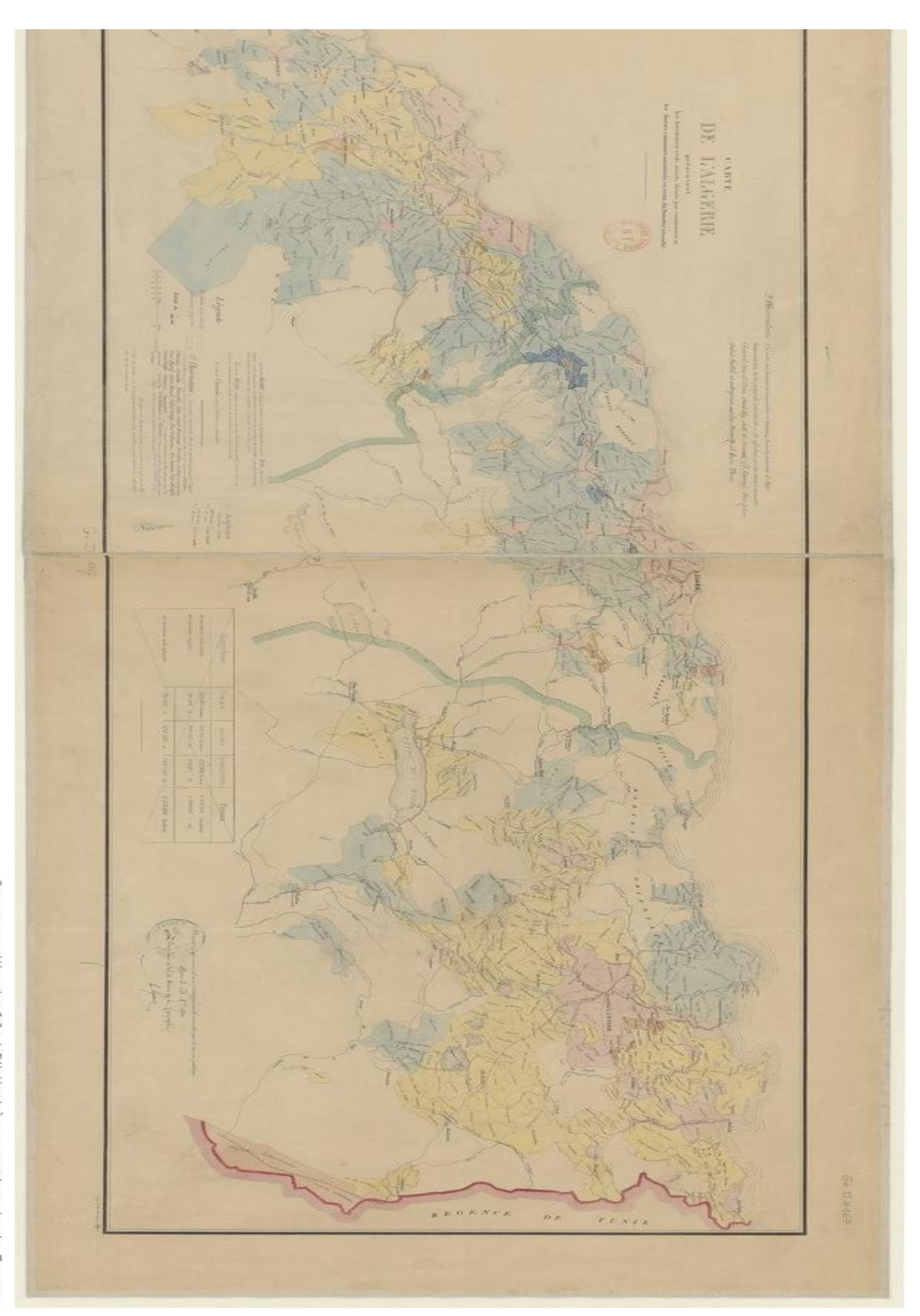
المادة الثانية من قانون 16 جوان 1851 بما في ذلك مجال الدولة ؛ خصوصاً فيما يتعلق بالأخشاب والغابات طبقا للبند الرابع من المادة الرابعة من القانون المذكور أعلاه.

المادة السابعة :لاتلغى أحكام قانون 16 جوان 1851 خصوصاً التي تتعلق باقتراح الملكية .بسبب المنفعة العامة و أعمال الدولة.

المصدر:

Rodolphe Dareste de la Chavanne : De la Propriété en Algérie, loi du 16 juin1851, sénatus-consulte du 22 avril 1863, 2e édition1864, p.240-244

الملحق (05): خريطة الجزائر موزع عليها أهم المناطق الاستثمار الأوروبي



الملحق (06): قرار من إحدى الأراضي في منطقة قسنطينة

الجزائر – منطقة قسنطينة

الإمبراطورية الفرنسية

قرار منح الأرض (*)

نحن، مشير فرنسا، والي الجزائر العام.

نظرا إلى الأوامر المؤرخة بـــ 21 جويلية 1845، و5جوان وأول سبتمبر سنة 1847، و إلى المرسوم الرئاسي بتاريخ 26أفريل1851.

وبناء على رأي مجلس الحكومة بتاريخ 2 ماي 1865

نـــقـــرر

المادة 1 – منح السيد سيستي ؟ Cesti طبيب عسكري من الدرجة الأولى بفيلق اللفيف الأجنبي الثاني ، الحامل لوسام الشرف والقاطن بباتنة ، قطعة أرض حكومية ، سعتها تسعة وسبعون هكتار ، اثنان وثمانون آر ، وخمسون سنتيارا ، تقع بأرض المعذر (دائرة باتنة العسكرية) ، كما هو مبين في التصميم المرفق...

المادة 2– سيقدم المستفيد إلى الدولة إيراد، سنويا ودائما، مقداره تسعة وتسعون فرنكا، وخمسة وتسعون سنتيما، يدفع مسبقا كل ثلاثة أشهر إلى قابض صندوق الأملاك العقارية التابعة لباتنة، وذلك بدءا من جويلية 1859.

وقد يتحصل على الإيراد بطريقة الجبر، أما في حالة عدم التسديد فيعلن إداريا عن سقوط الحق، وهذا طبقا لإجراءات الأمر المؤرخ بـــ 11 جوان 1847، كما يمكن شراء الإيراد المذكور طبقا للإجراءات المتعلقة بالفصل الثاني من الأمر المؤرخ بأول أكتوبر 1844.

كما ترتبط بالمستفيد كل الأعباء والضرائب التي قد تفرض في وقت لاحق على الملكية العقارية بالجزائر.

المادة 3– على المستفيد من جهة أخرى تشييد منزل من مواد بنائية بالأرض المعنية بغرض استعماله ضيعة، وما إلى ذلك من أبنية ‹أخرى لإيواء العمال وحفظ المعدات الزراعية اللازمة لاستثمار الأرض الممنوحة، ومن الواجب إنهاء الأشغال في مدة سنتين، واستثمار

جميع الأراضي الممنوحة في أجل أقصاه ثلاث سنوات، بدءا من تاريخ هـذا القـرار، هـذا وتعتبر الأرض المتروكة براري طبيعية كأنها أرض مزروعة، على أن تنقى، وعلـى أن لا تزيد مساحتها عن نصف القطعة الكلية.

المادة 4- وعلى المستفيد، في نفس الأجل غرس 25 شجرة غابيـة أو مثمـرة ذات السـاق العالي بالنسبة للهكتار الواحد، على أن تبقى حرية توزيعها على مجموع الأراضي الممنوحة خاضعة لرغبته.

المادة 5- ويستخلص المستفيد من التزامات المادتين الثالثة والرابعة، إذا قام فـي غضـون السنة الأولى ببناء منزل استثماري وصرف ما معدله مائة فرنك للهكتار الواحد.

المادة 6- يجب على المستفيد صيانة قنوات الري والتصريف التي تمر بملكيته صيانة جيدة، وغرس أطرافها بأشجار باسقة أو غيرها، ومن واجبه أيضا تطهير وتنظيف المجاري المائية – غير الصالحة للملاحة أو الطفو – التي تشق أو تحد الملكيـة الممنوحـة، وفقـا للقـوانين والتنظيمات المعمول بها في فرنسا، والخاصة بهذا الموضوع.

المادة 7- والمستفيد لا يتمتع بالمنابع والمجاري المائية الموجودة في الملكيـة المـذكورة إلا بصفته منتفعا، وطبقا للتنظيمات المتوفرة أو التي ستدخل على نظام المياه بالجزائر.

المادة 8- وسيتخلى للدولة، لمدة عشر سنوات، وبغير تعويض عن الأراضي اللازمة لشـق السبل والطرقات، وإقامة القنوات أو غيرها من المشاريع ذات النفع العام وسـتحتفظ الدولـة لنفسها بملكية التحف الفنية، والقطع الفسيفسائية، ونقوش البارزة، وكذا التماثيـل وبقايـا هـا والأوسمة، التي توجد بالقطعة الأرضية الممنوحة.

المادة 9- وسيتحصل المستفيد على ملكية العقار الممنوح عند استكمال الشـروط المحـددة وسيكون في إمكانه بعد ذلك رهن أو تحويل جزء من العقار أو كله بالبيع أو التبـرع، لكـن طالما أنه لم يتخلص من الشرط المبطل فإن المحتفظين بالعقار سيخضعون مهمـا تعـاقبوا للإلتزمات التي تفرض عليهم، أما الاختصاصات الرهنية فستسري عليها إجراءات المادة 2، 125من القانون المدني .

المادة 10- في حالة الاختصاصات الرهنية أو التحويل العقاري الجزئي أو الكلي وبأي شكل كان ، يكون من واجب المقرضين والملاكين مهما تتباعوا اختيار الموطن من وضع الأملاك في وضع في نطاق دائرة اختصاص المحكمة ، زيادة على إبلاغ الوالي بالاتفاق الحاصل بين

الطرفين ، بواسطة عقد خارج المحكمة في أجل مدته خمسة عشر يوما.

المادة 11– وفي غضون الشهر اللاحق لنهاية الأجل، لتطبق الشروط وبالأحرى إذا ورد طلب من المستفيدين أومن ذوي الحقوق، سيعمد إلى التحقيق في الحالة المالية للعقار وإلى تقسيم المصاريف الحاصلة حسب الأشكال القانونية التي سنها مرسوم 26 أفريل 1851 .

المادة 12– في حالة إستيفاء جميع الشروط أو وجود المستفيد في حالة التي تنص عليها المادة 5، يعلن عن تخليص العقار من الشرط الناسخ.

المادة 13– أما إذا لم تنفذ كل الشروط فإن الأمر سيبت فيه إما بتمديد الأجل أو إسقاط الحق كاملا أو جزئيا، طبقا للأوامر المؤرخة بواحد وعشرين جويلية 1845، و 5جوان وأول سبتمبر 1849.

المادة 14– في حالة سقوط الحق ، سيعود العقار الممنوح إلى الدولة حرا خالصا من كل الأعباء ، لكن إذا أدخل المستفيد تحسينات مفيدة ، منصوص عليها في محضر التحقيق ،سيعمد عن طريق الإدارة إلى طرح العقار في مزايدة عمومية ، ويطلب من المتنافسين استظهار الإمكانيات الكافية التي ستساعدهم على الاستجابة للشروط المفروضة.

وسيعود ثمن المزايدة، بعد طرح المصاريف، إلى المستفيد أو إلى من انتقل إليه الحق، وسيتحمل الثمن المذكور كافة الحقوق الناتجة عن عمل المستفيد، ويصبح العقار بعدها، بدون مجال للمنازعة، حرا من كل القيود بفعل المزيادة .

المادة 15– وفي حالة عدم تقدم أي مزايد، سيعود العقار إلى الدولة حرا، معفى من كل الأعباء الصادرة عن المستفيد المجرد من الحق .

المادة16– وإذا لم يتول المستفيد تملك القطعة الممنوحة في مدة ثلاثةأشهر، بدءا من تاريخ تبليغه بهذا القرار ، فإن حقه في الاستفادة سيضيع بدون مجال للنزاع.

كتب في الجزائر يوم 29 ماي 1856

مشير فرنسا، حاكم الجزائر العام

التوقيع راندون

للمصادقة الأمين العام للحكومة (التوقيع غير مقروء)

البيبليوغرافيا

الأرشيف:

- العهد والأمان المعطى لمحلة الشرق، وثيقة رقم 43، ملف رقم 01، مجموعة 3206، المكتبة الوطنية الجزائر.
- A. O. M. Ministre de la guerre à Valée: le 10 octobre 1838 E145.
- A. O. M. Ministre de la guerre à Valée: Paris, le 27 Décembre 1837.
- A. O. M. Valée au ministre de la guerre: 27 décembre1838.
- A. O. M. Valée au ministre de la guerre: 4 octobre 1838.
- A. O. M. Valée au ministre de la guerre: Alger, 10 mars 1838.
- ACHM . F IX, Dossier Algérie avant 1830, "lettre de Vallière à la chambre de commerce" en date du 19 juillet 1796.
- ANP . F 80 1670 "renseignements généraux réunis en vue de l'expédition" rapport sur les concessions d'Afrique.
- ANP . F 80 1670, renseignements généraux réunis en vue de l'expédition.
- ANP, AE B3 287, lettre l'agent principale à l'agence de MARSEILLE; La calle de 20 fructidor An II de la République.
- ANP, Ae B3 301, "mémoire et documents sur les concession françaises en Afrique du nord, 1793-1830.
- ANP, Ae B3 301, "mémoire sur l'organisation et l'exploitation générales des concession d'Afrique" écrit par Mr Fourrat le 28/8/1817.

- ANP, Ae B3 301, "mémoire sur l'organisation et l'exploitation générales des concession d'Afrique" écrit par Mr Fourrat le 28/8/1817.
- ANP, AE B3 304 "compagnie et agence d'Afrique" rapport de M thédenat. P 5 et ANP F 80 mesures adoptées pour la colonisation, rapport politique, militaire et ADMINISTRATIF SUR LA REGENCE d'Alger, 3 et 5 juin 1831.
- ANP, AE. B3 301, "mémoire sur l'organisation et l'exploitation générales des concession d'Afrique" écrit par Mr Fourrat le 28/8/1817.
- ANP. AE B3 301, lettre N° 17 écrite par Mr Piéron, agent principal des concession à l'agence de Marseille, le 18 fructidor An 5.
- ANP. AE B3 301, Mémoire sur la cie royale d'Afrique, copie n° 4 Marseille le 7 juillet 1972.
- ANP. AE B3 301, Mémoire sur la cie royale d'Afrique, lettre de Mr Duval consul général de France à Alger, le 29. 08. 1815.
- ANP. AE B3 301, Mémoire sur la compagnie royale d'Afrique, copie N° 4, MARSEILLE, LE 7 JUILLET 1792.
- ANP. AE B3 301, Mémoire sur les concession d'Afrique , lettre N° 17 écrite par Mr Piéron, agent principal des concession à l'agence de Marseille, le 18 février 1796 de la république.
- ANP. AE B3 301, Rapport de l'agent principal à Mr Dubois than ville le 30 fructidor An 8 de la République.

- Bugeaud au général de Rué: – ACCA 2EE12: 4 mars 1846– Circulaire du 19 février 1845 Bugeaud: ACCA 2EE9, 17 avril1843.
- Bugeaud au ministère de la guerre: ACCA 2EE6, 3 Septembre 1846.
- Bugeaud au ministre de la guerre: ACCA 2EE2, 10 juillet 1842.
- Bugeaud au ministre de la guerre: ACCA 2EE4, 24 août 1843.
- M. G . H227. Notice sur La province de Constantine: postérieur à1836.

قائمة المصادر باللغة العربية:

- **أحمد الشريف الزهار، مذكرات، تحقيق، أحمد التوفيق المدني، ط02، ش. و. ن. ت.، الجزائر 1980.**
- **أحمد باي، مذكرات أحمد باي، المجلة الإفريقية، 1949.**
- **أوجست كور، ملاحظات حول تدريس اللغة العربية في كل من الجزائر وقسنطينة ووهران (1830–1879)ترجمة محمد يحياتن.**
- **إيفون تيران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة 1830–1880، ترجمة، محمد عبد الكريم أوزغلة، المراجعة والإشراف مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007**
- **الحاج أحمد المبارك، تاريخ حاضرة قسنطينة، اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه نور الدين عبد القادر، الجزائر سنة 1952.**
- **الحسن ابن محمد الوزان الزياني، وصف إفريقيا، ترجمة عبد الرحمن حميدة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005.**
- **حمدان بن عثمان خوجة، إتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس عن الوباء، تقديم وتحقيق، محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1978.**

- **حمدان بن عثمان خوجة، المرأة ، تقديم وتعريب وتحقيق، محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.**
- **صولسي دو فيليسيان، ذكريات رحلة من مدينة الجزائر الى قسنطينة عبر المناطق الجبلية، تقديم وترجمة، علي تابليت، منشورات تالة، الجزائر، 2015.**
- **عبد الكريم الفقون، منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، تقديم وتحقيق وتعليق، أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط 1، 1987.**
- **لويس رين، تاريخ انتفاضة 1871 في الجزائر، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2013.**
- **محمد الصالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر 1984.**
- **محمد صالح العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها، مراجعة وتقديم وتعليق يحيى بوعزيز، دار هومة، الجزائر، 2005.**
- **مؤلف مجهول، تاريخ بايات قسنطينة المرحلة الاخيرة، تحقيق حساني مختار، منشورات دحلب، الجزائر د. ت.**
- **وليام شالر: مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر (1816 – 1824)،، تعريبوتقديمإسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.**
- **وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر،تعريب وتعليق عبد القادر زبادية، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1980.**

قائمة المصادر باللغة الفرنسية:

- BERBRUGGER (A): Epoque de l'établissement des Turcs à Constantine, in R.A, N°1, 1856-1857.
- BROSSELARD, Les khouans constitution des ordres religieux musulmans en Algérie, H. Bourget, Alger, 1859.

- Bugeaud à Carette, d’après M. Emerit: Les Saint-simoniens en Algérie.
- Bugeaud ; Quelques considérations de notre l’établissement sur trois questions fondamentales en Algérie.
- Carotte (E), exploration scientifique de l'Algérie pendant les année 1840-41-42 PARIS, imprimerie royale, 1842.
- Coup D’œil sur L’Administration Francaise Dans La Province de constantine par un constantinien .Imprimerie de H Fournier et Cle 1843 .
- Devoulx.(Alert): Tachrifat. Recueil de notes historique de l’ancienne régence d’Alger, Alger, Imp du Gouvernement 1852.
- EMERIT (Marcel), "Essai d'une marine, marchande ", cahier de Tunisie, N° 11, 1955.
- Féraud (Ch.): Histoire des villes de la province de Constantine, La Calle, Alger, Association Borneurs, 1877.
- Féraud (L. ch.) ; Le Sahara de Constantine ; Note et Souvenir. Adolph Jordan, Editeur, Alger, 1887.
- Féraud, histoire de Jijel, ALGER 1873.
- Haedo (Fraye Diego)،Histoire des Rois d'Alger ،A. Jourdan ، Alger 1881.
- Marchika (J) La peste en Afrique Septentrionale, Alger 1927.
- Masson (P), histoire des établissement et du commerce français en Afrique du nord.
- Masson (Paul), histoire des EST et du commerce français, Paris 1909.

- Mercier (E): Histoire de Constantine.
- Mercier, Histoire de l'Afrique, Sentimentale. Tom III,
- coup d'œil sur l'Administration Française dans la province de Constantine par un constantinien ; imprimerie de h fournier ; Paris 1843.
- Rinn (A.): « Le Royaume d'Alger sous le dernier Dey ». in R. A n° 41. Année1897.
- ROZET(M).voyage dans la régence d'Alger. paris 1833.T3 .
- Vayssettes: Histoire de Constantine sous les Bey depuis l'invasion turque jusqu' à-l'occupation 1535–1837, Larnolet libraire, pp. 374-375, Paris, 1869.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

- Abdeljalil Temimi: Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey (1830-1837) ,Publication de la revue d'histoire maghrébine, vol 8, Tunis, 1978, p. 50 vol. 8, Tunis, 1978.
- Abdelkrim Badjadja: Cartographie agraire de l'est algérien à la fin du XIXe siècle, DEA, Constantine, 1974.
- Charles André Julien: Histoire de l'Algérie contemporaine, 1827-1871, 2ème édition, Paris, PUF, 1979.
- Colonna. F, Les instituteurs algériens (1883-1939, presses de la fondation nationale des sciences politiques, paris, 1975.
- Djilali sari, La déposition Des Fellah 1830-1962 » ; Enag Editions ; Alger ; 2010.

- EMERIT (Marcel), "Essai d'une marine, marchande ", cahier de Tunisie, N° 11, 1955.
- EMERIT (Marcel), "Essai d'une marine, marchande barbaresque", cahier de Tunisie, N° 11, 1955.
- EMERIT (Marcel), "la situation Economique de la régence d'Alger en 1830", information historique N° 5.
- EMERIT (Marcel), "la situation Economique de la régence d'Alger en 1830", information historique N° 5.
- Emérite M ;les tribus privilégiées en Algérie dans la première moitie du 19émesiecle annales économies s.c. n°1 ;1966.
- Félix (A): Constantine centre économique, Marché de grain et tissus Camille et fourrure, Toulouse, France.
- Gaid (M.) ; chronique des beys de Constantine ; O. P. U. Alger.
- Gui doum. L, Construction de stéréotypes liés à l'indigène dans lesécrits coloniaux Constantine et sa région, in évolution historique del'image de l'algérien dans le discours colonial, 4éme colloqueinternational sur l'histoire de la révolution algérienne, université 20 aout 1955 Skikda, 25 et 26 octobre 2009.
- Isabelle Grangaud, la ville imprenable une histoire sociale de Constantine au18è siècle, Blida, Alger 2010.
- Kamel Fillali. Le don: «épine dorsale de système ottoman, le cas de l'Algérie», Constantine, annales LERMM, Université Mentouri, Volume V, année 2002.

- Mahfoud Kaddaache, Djilali sari, l'Algérie Permute et résistance (19830-1962) offre des publications universitaires, Algérie, 2002.
- Mahfoud Kaddaache, l'Algérie des algériens de la prehistoric à 1945, Alger, 2000.
- Masson (Paul), histoire des EST et du commerce français, Paris 1909.
- Mercier (E): Histoire de Constantine.
- MERCIER (E.) , Etude sur la confrérie des khouans de sidi Abd- El Kader El Djellani , Arnolet, Paris, 1869.
- Mercier, Histoire de l'Afrique, Sentimentale. Tom III.
- NOUSCHI. A, CONSTANTINE A LA VEILLE DE LA CONQETEFRANCAISE, IN: LES CAHIER DE TUNISIE, TUNIS, 1955.
- RAYMOND (A.), Grandes villes arabes à l'époque Ottomane, Sindbad, Paris 1985.
- SALHI (M. B.), "Confréries religieuses et champs religieux en grande Kabyle au milieu du 20eme Siècle, La Rahmaniya ", in ann.af. N°33 ,1994.
- Temimi Abdeljalil ;Le Beylik de Constantine et hadj Ahmed Bey ; (1830-1837) ; Publication de la Revue d'histoire Maghrébine ; vol 1 ; Tunis 1978.
- Temimi Abdeljalil, Le Beylik de Constantine et hadj Ahmed Bey, (1830-1837), Publication de la Revue d'histoire Maghrébine, vol 1, Tunis, 1978.

- Valensi lucette; le Maghreb avant la pries d'Alger. Flammarion. Paris1969 .

قائمة الرسائل والجامعية باللغة العربية:

- أحمد سيساوي، البعد البايلكي في المشاريع السياسة الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث 1838 – 1871 م، أطروحة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة 2، 2014.
- ارزقي شويتام : المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (1519 -1830)، دكتوراه دولة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006.
- بن موسى حمادي، جوانب من السياسة الفرنسية في الجزائر واهتمامات الأعيان المسلمين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (1850-1900م)، مذكرة ماجستير في التاريخ حديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003-2004.
- جميلة معاش، الانكشارية والمجتمع ببالك قسنطينة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، جامعة متنوري، قسنطينة 2007-2008.
- جميلة معاشي: الأسر المحلية الحاكمة في بايليك الشرق الجزائري من القرن العاشر الهجري إلى القرن الثالث عشر الهجري (16-19م)، دراسة اجتماعية سياسية، مذكرة ماجستير في التاريخ، جامعة قسنطينة، 1992.
- جوانب من الحياة الديمغرافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري أواخر الفترة العثمانية (دراسة سوسيو – تاريخية للجماعات السكانية الحضرية المكونة للمجتمع الجزائري)، مجلة آفاق للعلوم، العدد السابع، مارس 2017.
- خليفة حماش، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث تحت إشراف، فاطمة الزهراء قشي 2006،جامعة منتوري قسنطينة
- شريفة طيان، الفنون التطبيقية الجزائرية في العهد العثماني دراسة أثرية فنية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، الجزائر، 2007-2008.

- فلة القشاعي الموساوي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، السنة 1990.
- القشاعي فلة: الريف القسنطيني اقتصاديا واجتماعيا في أواخر العهد العثماني، دبلوم الدراسات المعمقة، الجزائر، 1983.
- مصمودي زين الدين، عوامل التكوين وعلاقتها باتجاهات طلبة المدرسة العليا للأساتذة نحو مهنة التدريس من خلال دراسة متبعة، مذكرة دكتوراه دولة في علم النفس التربوي، قسنطينة، 1998-1999.

قائمة الرسائل والأطروحات باللغة الفرنسية:

- Abdelkrim Bedjadja: Cartographie agraire de l'est algérien à la fin du XIXe siècle, DEA, Constantine, 1974.
- Elisabeth(Gargot), "les juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque Turque 1516 1830" R. A. T 96.
- Féraud (ch.). Les corporations de Métier à Constantine avant la Conquête Française. traduit d'un Manuscrit Arabe. in R. A t. 16. 1872.
- Féraud (Ch.): Document pour servir à l'histoire de Bône, R. A. , 1873.
- Féraud (Ch.): Documents pour servir à l'histoire de Philippeville, R. A. , 1875.
- Féraud (Ch.): Histoire de Bône, R. A. , 1873.
- Féraud (Charles) "destructions des établissements français de la calle en 1827 d'après des documents indigènes" revue Africaine, Tome XVII, 1873.

- Féraud (L. ch.) . LES Ancien Etablissements Religieux Musulmans de Constantine. in Revue Africaine n° 12 année 1868.
- Féraud (L. ch.) ; notes relatives a la révolte de Ben – sakhri ;in R. A. n° 57 1913.
- Féraud (L. ch.) ; notes relatives a la révolte de Ben –sakhri ;in R. A. n° 57 1913.
- Féraud, "les corporations des métiers à CONSTANTINE avant la conquête française" R. A Tom XVI. 1872.
- Féraud. ch. » Les Anciens Etablissements Religieux musulmans De Constantine » in Revue Africaine ; 1968 .
- kouadria.A, « Le rapport à l'autre et représentations sociales dans l'idéologie coloniale :cas de l'Algérie », in évolution historique de l'image de l'algérien dans le discours colonial, 4éme colloque international sur l'histoire de la révolution algérienne, université 20 aout 1955 Skikda, 25 et 26 octobre 2009.

قائمة المجلات والدوريات العلمية باللغة الفرنسية:

- BERBUGGER (A): Epoque de l'établissement des Turcs à Constantine, in R. A, N°1, 1856-1857.
- Elisabeth, "les juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque Turque 1516 1830" R. A. T 96.
- Fella (Moussaui El Kechai): situation démographique et sanitaire du Beylik de Constantine 1771-1837 in Arabe historicalreview

for othmanstudies n° 17-18,fondation temimi pour la recherche scientifique et l'information, zaghouan, Tunis sep 1998.

- Féraud (ch.). Les corporation de Métier à Constantine avant la Conquête Française. traduit d'un Manuscrit Arabe. in R. A t. 16. 1872
- Féraud (Ch.): Document pour servir à l'histoire de Bône, R. A. , 1873.
- Féraud (Ch.): Documents pour servir à l'histoire de Philippeville, R. A. , 1875.
- Féraud (L. ch.) ; notes relatives a la revolte de Ben – sakhri ;in R. A. n° 57 1913.
- Féraud(L.ch) les corporations des métiers à CONSTANTINE avant la conquête française" R. A Tom XVI. 1872.
- Féraud.L.ch. » Les Anciens Etablissements Religieux musulmans De Constantine » in Revue Africaine ; 1968 .
- Guidoum. L, Construction de stéréotypes liés à l'indigène dans les écrits coloniaux Constantine et sa région, in évolution historique de l'image de l'algérien dans le discours colonial, 4éme colloque international sur l'histoire de la révolution algérienne, université 20 aout 1955 Skikda, 25 et 26 octobre 2009.
- GUYON (M). « La peste en Algérie ; « Le Moniteur Algérien » ; n° 106-116 ; 1834. « Les principale pestes ont règne dans le nord de l'Afrique » ; Gazette médicales de PARIS ; 1838.

- Guyon. LA peste en Algérie Le Moniteur Algérienne ; n ° 106-116.
- kouadria.A, « Le rapport à l'autre et représentations sociales dans l'idéologie coloniale :cas de l'Algérie », in évolution historique de l'image de l'algérien dans le discours colonial, 4éme colloque international sur l'histoire de la révolution algérienne, université 20 aout 1955 Skikda, 25 et 26 octobre 2009.
- LE TOURNEAU (R.), Les villes musulmanes de l'Afrique du Nord. M. de livres, Alger, 1957.
- TABLEAU DE LA SITUATION DES ETABLISSEMENTS FRANÇAIS DANS L'ALGERIE(1843-1844). PARIS. IMPRIMERIE ROYALE. MAI 1845.
- TABLEAU de la SITUATION DES ÉTABLISSEMENTS FRANÇAIS DANS L'ALGÉRIE. 1842-1843.
- Temimi (Abd) ;le Beylik de Constantine et hadj Ahmed Bey ; (1830-1837) ; Publication de la Revue d'histoire; vol 1 ; Tunis 1978.

قائمة المجلات والدوريات العلمية باللغة العربية:

- أحمد حسن سليماني، "نزع الملكية العقارية في الجزائر 1830-1871"، المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 6، مارس 2002.
- أحمد منور،"معالم السياسة التعليمية الاستعمارية في الستين سنة الأولى منالاحتلال"، من مجلة الشهاب الجديد، المجلد الثالث، العدد الثالث، مؤسسة الشيخ عبد الحميد بن باديس، شركة دار الهدى للطباعة والنشر و التوزيع، عين مليلة، 2004 .

- جميلة معاشي: الأسر المحلية الحاكمة في بايليك الشرق الجزائري من القرن العاشر الهجري إلى القرن الثالث عشر الهجري (16-19م)، دراسة اجتماعية سياسية، مذكرة ماجستير في التاريخ، جامعة قسنطينة، 1992.
- جوانب من الحياة الديمغرافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري أواخر الفترة العثمانية (دراسة سوسيو – تاريخية للجماعات السكانية الحضرية المكونة للمجتمع الجزائري)، مجلة آفاق للعلوم، العدد السابع، مارس 2017.
- حنيفي هلايلي، منطقة سيدي بلعباس ومكانتها في سياسة فرنسا الاستعمارية 1842-1954 م، المصادر، مجلة سداسية تصدر عن المراكز الوطني للدراسات والبحث عن الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 1954، العدد 8.
- رحيم محياوي، دراسة مستقبلية الاستيطان والتوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006.
- عبد القادر خليفي،"السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر"،من مجلة الشهاب الجديد، الثالث، العدد الثالث، مؤسسة الشيخ عبد الحميد بن باديس، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2004.
- محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية يف الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871، كنوز الحكمة، الجزائر، 2011.
- ناصر الدين سعيدوني، الإنسان الأوراسي وبيئته الخاصة، مجلة الأصالة، ع 60-61، الجزائر، 1978.
- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، عالم المعرفة، ط 2، الجزائر.

الفهارس

فهرس الأعلام:

V

س

ش

ص

ع

ف

ق

ك

ل

م

ن

ه

و

ي

فهرس الأماكن والمدن والقبائل والهيئات:

أ

ب

ت

ث

ج

ح

خ

د

ر

ز

س

ش

ص

ض

ط

ع

غ

ف

ق

ك

ل

م

ن

و

ي

فهرس المحتوى:

تمت بحمد الله